

الجمهورية العراقية
وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
إحياء التراث الإسلامي

- ٥١ -

المسائل المشككة

المعروفة

بالغرائب

لأبي علي النجوي

٢٨٨ هـ — ٣٧٧ هـ

رئاسة رخص

صلاح الدين عبدالله الشنگاوي

الكتاب الحادي والخمسون

مطبعة العاني - بغداد

رَبَّنَا آتِنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً

رَبَّنَا آتِنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً

رَبَّنَا آتِنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

الى :

أبي وأمي العزيزين

الى :

استاذي الشيخ عبد الكريم المدرس

الى :

كل صادق في قوله ومخلص في عمله ،

اقدم هذا الجهد .

صلاح الدين السنكاوي

شكر وتقدير

من العرزان بالجهيل أن اسجل هنا شكري وتقديري العميقين للاستاذ
الجليل الدكتور عدنان محمد سلمان ، الذي تفضل بالاشراف على هذه
الرسالة ، لقد كان معي في كل مرحلة من مراحل التحقيق - جزاه الله خيراً
وأمد في عمره - .

فقد انبت منه فوائد جمة من علمه الغزير ، وآرائه السديدة ، ولولا
ارشاداته وتوجيهاته المخلصة ، لما كان لهذا الكتاب ان يظهر بهلة الصورة .
فاذا كنت قد انبت من علمه ، فانه بلا شك أفادني خلقاً وتسامحاً ،
فهو مثال للعالم الكريم الخلق .

ثم أقدم تقديري واحترامي البالغين الى الاستاذ الفاضل الدكتور
هادي نهر المشرف الثاني على الرسالة ، الذي نفعني كثيراً بنصائحه في أثناء
التحقيق ، وفي منهج الدراسة .

كما أشكر الدكتور علي جابر المنصوري الذي أعانني بصورة نسخة
شهيد علي .

وأشكر اساتذتي وزعمائتي الذين لم يبخلوا بتقديم المساعدة التي كنت
بحاجة اليها .

وأقدم شكري الى أسرة مكتبة الدراسات العليا بجامعة بغداد ومكتبة
الجامعة المستنصرية ، ومكتبة الاوقاف العامة .

القسم الاول
الدراسة

مقدمة

وقع اختياري على أن يكون تحقيق كتاب من كتب اللغة هو العمل الذي أتقدم به لتبيل درجة الدبلوم العالي في المخطوطات وتحقيق النصوص . فاستشرت بعض الاساتذة ، فأشاروا عليّ أن أبحث عن كتب أبي عليّ الفارسي ، وابن جنّي ، لعلّي أججد مخطوطاً من مؤلفاتهما لم تنله يد الباحث المحقق .

وبعد تفقيشي الطويل في كثير من فهارس المخطوطات ، عثرت على (المسائل البغداديّات) لأبي عليّ الفارسي ، فوجدت أن هذا الكتاب طرفه نفيسة ، لما يحل من دراسة لبعض المسائل التي كانت مدار بحث وتقاش لدى تلمذاء النحو ، والصرف واللغة ، فعزمت على القيام بتحقيق هذا الكتاب .

وقسمت عملي على قسمين :-

جعلت القسم الاول منحصراً في دراسة أبي عليّ الفارسي وكتابه (المسائل المشكّلة المعروفة بالبغداديّات) .

وجعلت القسم الثاني لتحقيق النص .

وحينما اطلمت على البحث الذي كتبه الاستاذ الدكتور عبدالفتاح شلبي عن شخصية الفارسي وجدته بحثاً شاملاً يتناول فيه أبا عليّ الفارسي من جميع جوانبه ، فكنتي كل دارس و كاتب عناء البحث والتفتيش ، فلم يبق شيئاً لمستزيد يضيفه ، لذلك اختصرت عملي في القسم الاول ، وجعلته على ثلاثة فصول موجزة وخاتمة .

الفصل الاول

خصصت هذا الفصل للكلام على أبي علي الفارسي وضمته المسائل الآتية :-

- ١ - نبذة مختصرة عن عصر أبي علي •
- ٢ - اسمه •
- ٣ - ولادته •
- ٤ - وفاته •
- ٥ - تآلفه •
- ٦ - مكاتبه العلمية •

الفصل الثاني

جمعت هذا الفصل للكلام على كتاب (المسائل المشككة المعروفة بالبغداديات) • ويحتوي على :-

- ١ - اسم الكتاب •
- ٢ - توثيق نسبة الكتاب •
- ٣ - مكان تأليف الكتاب •
- ٤ - قيمة الكتاب •
- ٥ - مصادر الكتاب •
- ٦ - منهج أبي علي في الكتاب •
- ٧ - مادة الكتاب •

الفصل الثالث

خصصت هذا الفصل للكلام على :

- ١ - آراء أبي علي في الكتاب
- ٢ - أبي علي مع بعض النحاة :
- أ - أبو علي مع سيويه في الكتاب
- ب - أبو علي مع أبي الحسن الأخفش في الكتاب
- ج - أبو علي مع أبي العباس المبرد في الكتاب
- ٣ - الكتاب عند علماء النحو والصرف واللغة

الخاتمة

خصصتها للحديث عن :-

- ١ - وصف النسختين المخطوطتين للكتاب
- ٢ - منهجي في التحقيق

الفصل الاول

١ - نبذة مختصرة عن عصر ابي علي :-

عاش أبو علي في القرن الرابع الهجري (٢٨٨-٣٧٧ هـ) وكان هذا العصر مليئاً بالاضطرابات السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية .

ولقد هان شأن خلفاء بني العباس ، وضعفت شوكتهم ، وأصبح الخلفاء أداة طيعة بيد قادة الجيوش من اترك والديلم ، وكان باستطاعة هؤلاء القادة عزل الخليفة وخلعه ، واقامة خليفة آخر مكنه متى شاءوا ، وقد كانوا يتجرؤون على قتل الخليفة ، والانتماء منه اذا لم يتفق مع أهوائهم . وقد صاحبت هذا الاضطراب السياسي الذي كان في بغداد عاصمة الدولة الاسلامية ، اضطرابات أخرى في شرق الدولة وغربها كانت أكثر وقماً وأكبر خطراً على الخلافة ، حيث أدت الى تجزئة الدولة الواحدة الى دويلات .

فقامت (دولة بني حمدان) في الشام ، و (دولة بني بويه) في الشرق ، و (الدولة الأخشيديية) في مصر . ولكن مع هذا الجو المنسحق بهذه الازدات ، ومع هذا الوضع المتدهور غير المستقر ، كانت هناك حركة علمية نشطة ، تتقدم وتزدهر .

فقد كان أمراء الدويلات الاسلامية يتنافسون فيما بينهم على اجتذاب العلماء والادباء ، وكانت مجالسهم عامرة بالمناقشات العلمية وكانوا يقدرون على العلماء الاموال بسخاء ، ويجهزونهم بكل ما يحتاجونه من كتب قيمة ومكتبات عامرة ، ومدارس علمية ، متخصصة ، وكان لهذا التشجيع وهذا

الدعم أثر بالغ في توسيع ساحة العلم والثقافة ، فترى أن حواضر المعارف
قد تعددت ، ونبغ في هذا العصر علماء بارعون في شتى أنواع العلوم ،
وظهر أدباء يرضن الزمان بأمثالهم • نذكر منهم على سبيل الأيجاز :-

أبا اسحاق الزجاج ، وأبا بكر بن دريد ، وأبا بكر بن السراج ،
والسيرافي ، وأبا الطيب المتبي ، وابن النديم وغيرهم •

في هذا العصر نشأ أبو علي ، وتعلم ، وألّف •

٢ - اسمه :-

هو أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان
بن أبان الفارسي النحوي^(١) •

أبوه فارسي ، وأمه عربية سدوسية من سدوس شيبان من ربيعة
الفرس^(٢) •

(١) انظر : وفيات الأعيان ٢/٨٠-٨٢ • ومعجم الأدباء ٧/٢٣٢ •
وقد اختلف المترجمون في نسب أبي علي الفارسي ، زيادة ونقصا •
فمنهم من اقتصر على كنيته ولقبه واسم أبيه ، كما في
نشوار المحاضرة ، حيث ذكر فيه : أبو علي الحسن بن أحمد
النحوي الفارسي ، انظر : نشوار المحاضرة ٤/٤٣ و ٤/٢٦٢ •
ومنهم من اقتصر على كنيته ولقبه واسم أبيه وجده ، كما
في نزهة الألباء ص/٣١٥ • والنجوم الزاهرة ٤/١٥١ •
ومنهم من يزيد على هذا النسب اسم جده الأعلى ، كما
في تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ٧/٢٧٥ • وانباء الرواة
١/٢٧٣ •

(٢) انظر : معجم الأدباء ٧/٢٣٣ ، وأبو علي الفارسي للدكتور
عبد الفتاح شلبي ص/٤٥ وما بعدها •

٣ - ولادته :-

لا يذكر أكثر المؤرخين السنة التي ولد فيها أبو علي ، ولقد عيّن ابن خلّكان سنة ولادته ، فجعلها سنة ٢٨٨هـ^(١) ، وأيّد ابن خلّكان المذهبيّ في (العبر)^(٢) وابن العماد الحنبليّ في (شذرات الذهب)^(٣) حيث ذكرا أنّ أبا عليّ توفي سنة ٣٧٧ هـ وله تسع وثمانون سنة ، وهذا يعني : أنّ ولادته في سنة ٢٨٨ هـ كما قال ابن خلّكان .

ولد بـ (فسا)^(٤) وهي مدينة بفارس ، وينسب إليها فيقال : أبو عليّ الفسوي^(٥) .

٤ - وفاته :-

لقد اختلف المترجمون في وفاة أبي عليّ ، فذكر ابن النديم أنّه توفي قبل سنة ٣٧٠هـ^(٦) ، وجعل ابن الأثير في (الكامل) سنة ٣٧٦ هـ السنة التي توفي فيها الشيخ^(٧) .

-
- (٢) انظر : وفيات الاعيان ٨٢/٢ .
(٢) انظر : العبر في خبر من غير ٤/٣ .
(٣) انظر : شذرات الذهب ٨٨/٣ .
(٤) قال ياقوت الحمويّ : (فسا) بالفتح والقصر كلمة عجمية ، وعندهم (بسا) بالباء مدينة بفارس ، انزه مدينة بها فيما قيل ، وبينها وبين (شيران) أربع مراحل .
وينسب إلى هذه المدينة جماعة من العلماء ، منهم : أبو يوسف يعقوب بن سفيان بن جوان الفسويّ الفارسيّ الامام .
وأبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه بن المرزبان الفارسيّ الفسويّ النجويّ . انظر : معجم البلدان ٢٦١/٤ .
(٥) انظر طبقات الزبيدي ص / ١٢٠ ، ومعجم البلدان ٢٦١/٤ .
(٦) انظر : فهرست ابن النديم ص / ١٠١ .
(٧) انظر : الكامل في التاريخ ٥١/٩ .

واتفق أبو البركات الأنباري في نزهة الألباء^(١) والقنظي في أنساب
الرواة^(٢) وابن خلكان في وفيات الأعيان^(٣) وياقوت في معجم الأدباء^(٤)
علي أنه توفي في سنة ٣٧٧ هـ .

أما ما ذكره ابن النديم ، فيخالفه ما أورده القاضي التنوخي في
نشوار المحاضرة^(٥) ، حيث ذكر أنه سمع من أبي علي في رجب سنة
٣٧٥ هـ . وابن النديم والتنوخي كلاهما من معاصري أبي علي ، وقول
ابن النديم وهم ، حيث يارضه ما قانه التنوخي وغيره من المؤرخين .

وأما ما ذكره ابن الأثير من أنه توفي في سنة ٣٧٦ هـ ، فهو أيضاً
خلاف ما عليه أكثر المؤرخين ، فلم يؤيده إلا أبو الفداء في تاريخه^(٦) .

لذا رجحنا أنه ولد في سنة ٢٨٨ هـ ، وتوفي في يوم الأحد لسبع
عشرة ليلة خلت من شهر ربيع الأول^(٧) سنة ٣٧٧ هـ ببغداد^(٨) ، اعتماداً
على ما ذكره أبو البركات الأنباري ، والقنظي ، وابن خلكان .

-
- (١) انظر : نزهة الألباء ص/٣١٧ .
(٢) انظر : انباه الرواة ١/٢٧٤ .
(٣) انظر : وفيات الأعيان ٢/٨٢ .
(٤) انظر : معجم الأدباء ٧/٢٣٣ .
(٥) انظر : نشوار المحاضرة واخبار المذاكرة ٤/٤٣ .
(٦) انظر : تاريخ أبي الفداء ٢/١٣١ .
(٧) ذكر ابن خلكان أن يوم وفاته يوم الأحد لسبع عشرة ليلة خلت
من شهر ربيع الآخر ، قال : وقيل ربيع الأول سنة ٣٧٧ هـ .
انظر : وفيات الأعيان ٢/٨٢ .
(٨) انظر : انباه الرواة ١/٢٧٤ . والعبر في خبر من غير ٣/٤ .
وذكر ابن خلكان في وفيات الأعيان ٢/٨٢ ، انه دفن
بـ (الشونيزي) وهي مقبرة في بغداد دفن فيها الجنيد البغدادي .
انظر : معجم البلدان ٣/٣٧٤ .

حياة الشيخ قبل انتقاله الى بغداد غير واضحة ، ولم يذكر المؤرخون شيئاً عن نشأته في فارس ، عندما ذكروا أنه ولد ب (فسا) سنة ٢٨٨ هـ (١) .

ولا نعلم شيئاً عن دراسته الاولى ، والمراحل التي اجتازها في هذه الفترة ، إلا أن تردد ، على لحات الشيوخ المشهورين في بغداد بعد استقراره فيها سنة ٣٠٧ هـ (٢) . يوحى بأنه قد تردد على شيوخ بلاد قبل مجيئه الى بغداد ، وأخذ عنهم شتى علوم المعرفة وخاصة علوم العربية .

وبعد أن استقر ببغداد أخذ يوسع ثقافته وينوع معارفه وذلك بالقراءة على العلماء الجذات في شتى العلوم ، والاطلاع على كتب المتقدمين من الأئمة في علوم الدين والعربية .

فقد قرأ كتاب سيرته على أبي بكر بن السراج (٣) . وسمع معاني القرآن للبراء من أبي بكر بن مجاهد (٤) وسمع معاني القرآن للزجاج من الزجاج (٥) .

وقد كان أبو علي حافظاً للقرآن الكريم ، كما كان مطلعاً على أشعار العرب وأمثالهم وأخبارهم (٦) .

-
- (١) انظر : وفيات الاعيان ٨٢/٢ .
 - (٢) انظر : وفيات الاعيان ٨٠/٢ .
 - (٣) انظر : معجم الادباء ٢٥٢/٧ - ٢٥٣ .
 - (٤) انظر : المحتسب ٣٦/١ .
 - (٥) انظر : المصدر السابق .
 - (٦) انظر : أبو علي الفارسي ص/٩٣ .

وتلمذ على جماعة من شيوخ ذلك العصر منهم :-

- ١ - أبو اسحاق ابراهيم بن السري المعروف بالزجاج المتوفى سنة ٣١١ هـ (١) .
- ٢ - أبو الحسن علي بن سليمان الاخفش الصغير المتوفى سنة ٣١٥ هـ (٢) فروى عنه أبو علي بسنده (٣) قصيدة يزيد بن الحكم الشقفي . وقد أخذ عن خمسة كل منهم يكنى بأبي بكر ، وهم :-
 - ١ - أبو بكر محمد بن السري البغدادي المعروف بابن السراج المتوفى سنة ٣١٦ هـ . فقد ذكر أبو علي أنه من شيوخه وقرأ عليه (٤) .
 - ٢ - أبو بكر محمد بن أحمد بن منصور المشهور بابن الخياط المتوفى سنة ٣٣٠ هـ فقد قرأ عليه أبو علي ، وكتب عنه شيئاً من علم العربية (٥) .
 - ٣ - أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد المتوفى سنة ٣٢١ هـ ، تأثر به أبو علي في اللغة ورواية الأشعار (٦) .
 - ٤ - أبو بكر أحمد بن موسى المشهور بابن مجاهد المتوفى سنة ٣٢٤ هـ ، روى أبو علي القراءة عنه عرضاً (٧) .

-
- (١) انظر : بغية الوعاة ١/٤٩٦ .
 - (٢) انظر : انباه الرواة ٢/٢٧٦ .
 - (٣) انظر : البصريات ، ٥/ب/ .
 - (٤) انظر : المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات الشاهد الثالث والسبعين والشاهد الثمانين والمسألة الواحدة والاربعين .
 - (٥) انظر : معجم الادباء ١٧/١٤٧ و ٧/٢٦١ .
 - (٦) انظر : المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات مسألة ٥٨ . وانظر : البصريات (١٣/) .
 - (٧) انظر : غاية النهاية في طبقات القراء ١/٢٠٦ - ٢٠٧ .

٥ - أبو بكر محمد بن علي بن اسماعيل المعروف بمبرمان المتوفى سنة ٣٢٦ هـ (١) .

وقد مكنته اتساع بهؤلاء السيوخ من أن يكون إماماً من أئمة العربية في عصره ، أوفرهم مادة ، وأوسعهم اطلاعاً ، فجاءت كتبه أكثر الكتب فائدة ، وأغزرها بالبحوث الوافية والآراء الناضجة .

٦ - مكانته العلمية :-

نقد تبوأ أبو علي مكانة عالية في مختلف العلوم العربية ، ولم يصل تلك المرتبة العالية إلا لغزارة علمه ونسب ثقافته ، فقد كان موسوعة علمية عربية في عصره ، فاشتهر ذكره في الآفاق ، وجاءته هذه النهرة من نواح ثلاث :-

١ - تلامذته :-

قرأ تلميذ أبي علي جماعة من الطلبة أصبحوا أئمة في العربية ، ونذكر من بين هؤلاء تلميذ سليل المثال لا الحصر :-

١ - أبا التوح عثمان بن جني المتوفى سنة ٣٩٢ هـ (٢) .

٢ - أبا طاب أحمد بن بكر العبدي المتوفى سنة ٤٠٦ هـ (٣) أخذ عن أبي علي جلّ ما عنده وكان نحوياً لغوياً ، وشرح كتاب (الأيضاح) (٤) شرحاً وافياً .

(١) انظر : انباء الرواة ٣/ ١٨٩ .

(٢) انظر : ابن جني النحوي للدكتور فاضل صالح السامرائي .

(٣) انظر : معجم الادباء ٢/ ٢٣٦ - ٢٣٩ .

(٤) انظر : انباء الرواة ٢/ ٣٨٧ .

٣ - أبا نصر اسماعيل بن حماد الجوهري المتوفى سنة ٣٩٨ هـ (١)
صاحب الصحاح ، من أعاجيب الدنيا ذكاء وفطنة (٢) .

٤ - أبا الحسن علي بن عيسى الربيعي المتوفى سنة ٤٢٠ هـ (٣) .

٥ - أبا الحسين محمد بن الحسين بن محمد بن عبدالوارث ابن أخت
الفارسي المتوفى سنة ٤٢١ هـ (٤) الذي قال عنه القفطي عند ترجمته :
أحد أفراد الدهر ، وأعيان العلم وأعلام الفضل ، وهو الإمام فسي
النحو بعد خاله أبي علي ، ومنه أخذ وعليه درس حتى استغرق
علمه واستحق مكانه (٥) .

وقد تخرج لدى أبي الحسين بن عبدالوارث هذا أبو بكر عبدالأهر
بن عبدالرحمن الجرجاني (٦) ولم يكن للجرجاني استاذ غير أبي
الحسين (٧) .

ب - كتبه ومسائله :-

من أسباب شهرة أبي علي كتبه ومسائله ، حيث اهتم بها دارسو

-
- (١) انظر : انباء الرواة ١/١٩٦ .
 - (٢) انظر : معجم الادباء ٦/١٥١ - ١٥٢ .
 - (٣) انظر : نزهة الالبياء ص/٣٤٢ .
 - (٤) انظر : نزهة الالبياء ص/٣٤٣ ومعجم الادباء ١٨/١٨٧ .
 - (٥) انظر : انباء الرواة ٣/١١٦ - ١١٩ .
 - (٦) انظر : نزهة الالبياء ص/٣٤٣ .
 - (٧) انظر : معجم الادباء ١٨/١٨٧ .

العربية منذ عهد أبي علي ، فقد اشتغل الناس بكتبه بالقراءة والدرس
والشرح والاختصار ، واشتهرت مؤلفاته في المغرب شهرتها في المنبرق .
فهذا ابن سيده - وهو عالم مغربي - يثني على كتب الفارسي ويعظم
شأنها ، وجعل كتب الشيخ ومسامله من مصادر المعتمدة في تأليف كتابه
المخصص والمحكم^(١) .

ج - توثيق العلماء له :

وهذا سبب عظيم من أسباب شهرة أبي علي وعلو منزلته بين العلماء
فمن ذلك : ما ذكره أبو الاسم النوخني في (نشوار المحاضرة) حيث
قال : سمعت أبي يقول : سمعت عضد الدولة يقول : أنا غلام أبي علي
النحوي في النحو^(٢) .

وأثنى عليه الخطيب البغدادي ووصف كتبه بأنها عجيبة حسنة لم
يسبق الي مثلها ، وتكلم كثيراً عن فضله وشهرته في الآفاق^(٣) .

وقال عنه أبو البركات الأنباري في نزهة الالباء : فضاه كثير من
النحويين على أبي العباس المبرد ، وقال أبو طالب العدي : ما كان بين
سيويه وأبي علي أفضل منه^(٤) .

(١) انظر : مقدمة المخصص ١٣/١ ومقدمة المحكم ١٥/١ .

(٢) انظر : نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة ٤٣/٤ - ٤٤ .

(٣) انظر : تاريخ بغداد ٧/٢٧٥ .

(٤) انظر : نزهة الالباء ١/٣١٥ - ٣١٦ .

٧ - مؤلفاته :-

لقد ألف أبو علي مجموعة من الكتب نالت استحسان كثير من العلماء تعد من نفائس التراث ، ولكن يد الدهر قد عبثت ببعضها ، فلا نجد لها أثراً في خزائن الكتب ، فعدت من الكتب المفقودة .

وبقيت بعض كتبه متناثرة في مكاتب العالم ، وقد انبرى لتحقيق بعضها جماعة من الاساتذة .

ومن المستحسن أن تأتي علي ذكر مؤلفاته الموجودة منها في مكاتب العالم ، والمفقودة التي لم يبق منها غير الاسم ، بانثاء بالكتب المحققة والمخطوطة الموجودة في المكتبات ، مشيراً الى أماكن وجودها .

١ - أبيات الاعراب :-

ذكر محقق (الحجية في علم قراءات السبع) أن جزءاً من هذا الكتاب قد طبع سنة ١٨٦٩ . وقال : وفي مكتبة القاهرة نسخة منه برقم /٦٧٥^(١) .

٢ - الأشغال :-

توجد نسخة منه في دار الكتب المصرية تحت رقم /٥٢ تفسير ، وفي مكتبة شهيد علي الملحقه بالمكتبة السليمانية في اسطابول تحت رقم /٢٩٧^(٢) .

(١) انظر : مقدمة كتاب الحجية ص/ ٢٥ .

(٢) انظر : نوادر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا ١/ ٢٦٥ .

٣ - أقسام الاخبار :-

نشر هذا الكتاب الدكتور علي جابر المنصوري في مجلة
المورد ، المجلد السابع ، العدد الثالث / ١٩٧٨ في بغداد .

٤ - الاوليات في النحو :-

ذكره بروكلمان في تاريخ الادب العربي ١٩٣/٢ وقال : انه
يخط (ابن الافقه) في الخزانة الغويرية بالنجف الاشرف ، وذكره
صاحب الذريعة أيتماً في ٤٨٦/٢ تحت رقم / ١٨٨٨ .

٥ - الايضاح العضدي :-

حققه الدكتور حسن شاذلي فرهود ، وطبع سنة / ١٩٦٩
في القاهرة .

٦ - تعليقة أبي علي على كتاب سيويه :-

توجد نسخة من هذا الكتاب في مكتبة شهيد عاي المحتسبة
بالمكتبة السلمانية باسطنبول تحت رقم / ٢٣٥٧^(١) .

٧ - التكملة :-

حقق هذا الكتاب الدكتور كاظم بحر المرجان (رسالة
ماجستير) وهو مطبوع على الآلة الكاتبة ، جامعة القاهرة سنة /
١٩٧٢ .

٨ - جواهر النحو :-

انفرد بروكلمان بذكره وقال انه بمكتبة مشهد في ايران^(٢) .

(١) انظر : نوادر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا ١/ ٢٦٥ .

(٢) انظر : تاريخ الادب العربي لبروكلمان ١٩٣/٢ .

٩ - الحجة في عالم القراءات السبع :-

طبع جزء من هذا الكتاب سنة/١٩٦٥ بتحقيق الدكتور علي النجدي ناصف ، والدكتور عبدالحليم النجار ، والدكتور بيدانفتح شلبي^(١) . وما زالت بقيته تنتظر التحقيق والطبع .

١٠- المسائل البعريات :-

توجد نسخة من هذا الكتاب في مكتبة شهيد علي المدحقة بالمكتبة السليمانية باسطنبول تحت رقم/٢٥١٦/٢^(٢) .

١١- المسائل البغداديات ، وهو نفس كتاب (المسائل المشككة) الذي هو موضوع بحثنا .

١٢- المسائل الحليات :

توجد نسختان من هذا الكتاب في مصر احدهما برقم/٥ نحو ش من آثار الاستاذ الشنقيطي ، والآخر : برقم/٢٦٦ نحو بالخزاة التيمورية نسخت من نسخة الشنقيطي^(٣) .

١٣- المسائل الشيرازيات :-

حققه الدكتور علي جابر المنصوري سنة/١٩٧٦ (رسالة دكتوراه) وهو مطبوع على الآلة الكاتبة .

(١) انظر : مقدمة الحجة ، وانظر : ابو علي الفارسي ص/٢٥٤ -

٢٥٧ .

(٢) انظر : فهرس المخطوطات المصورة ١/٣٩٦ .

(٣) انظر : ابو علي الفارسي ص/٥١٣ .

١٤- المسائل العسكرية :-

توجد نسخة منه في مكتبة شهيد علي الملحقية بالمكتبة
السليمانية باسطنبول تحت رقم ٢٥١٦/٤^(١) .

١٥- المسائل المضديات :-

ذكر محقق المسائل الشيرازيات أن هذا الكتاب موجود في
مكتبة الظاهرية تحت رقم ٧٧٩٩^(٢) .

١٦- المسائل المتكلمة :-

(أنظر : المسائل البغداديات)

١٧- المسائل المنثورة :-

توجد نسخة من هذا الكتاب في مكتبة شهيد علي الملحقية
بالمكتبة السليمانية باسطنبول تحت رقم ٢٥١٦/٥^(٣) .

وهذه مجموعة أخرى من مؤلفات أبي علي عثرنا على أسانها في
المصادر ، ولا نعلم عنها شيئاً آخر .

١٨- المسائل الميفارقينيات :-

ذكره ابن خبير الاشيلي في فهرسه ص/٣١٨ .

١٩- أبيات المعاني :-

ذكره ياقوت في معجم الادباء ٧/٢٤٠ .

-
- (١) انظر : فهرس المخطوطات المصورة ٣٩٧/١ .
(٢) انظر : مقدمة المسائل الشيرازيات ص/١٦ .
(٣) انظر : المخطوطات المصورة ٣٩٧/١ .

٢٠- الاهوازيات :-

• ذكره ابن سيده في المحكم ١٤/١

٢١- الايضاح الشعري :-

• ذكره ياقوت في معجم الادباء ٧/٢٤٠

٢٢- انتبج لكلام أبي علي الجبائي في التفسير :-

• ذكره ياقوت في معجم الادباء ٧/٢٤٠

٢٣- التذكرة :-

• ذكره ابن خيز الاشياي في فهرسه ص/٣١٨ والتفطي فسي

• أنباء الرواة ١/٢٧٤

٢٤- الترجمة :-

• ذكره ياقوت في معجم الادباء ٧/٢٤٠

٢٥- تفسير قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة) الآية •

• ذكره ياقوت في معجم الادباء ٧/٢٤٠

٢٦- تفسير أبي علي :-

• ذكره محسن الامين في أعيان الشيعة ٢١/٣١

٢٧- شرح أبيات الايضاح :-

• ذكره ابن النديم في الفهرست ص/١٠١

٢٨- شرح الاسماء والصفات :-

• ذكره القفطي في أنباء الرواة ٢٩٦/٢

٢٩- العوامل المائة :-

• ذكره القفطي في أنباء الرواة ٢٧٤/١

٣٠- كتاب الشعر :-

• ذكره البغدادي في الخزانة ١٨/١ ومحسن الامين في أعيان

• النسيبة ٣١/٢١

٣١- كلام أبي علي :-

• جمعه ياقوت ، أنظر : معجم الادباء ٢٢/١

٣٢- مختصر عوامل الاعراب :-

• ذكره ابن النديم في الفهرست ص/١٠١

٣٣- مدانة لأبي تلمي في الاخبار :-

• ذكر في فهرست معهد المخطوطات/٣٦٩

٣٤- المسائل الدمشقية :-

• ذكره ياقوت في معجم الادباء ٢٤٠/٧

٣٥- المسائل اذهبيات :-

• ذكره القفطي في أنباء الرواة ٢٧٤/١

٣٦- المسائل القصصية :-

- ذكره القفطي في أنباء الرواة ٢٧٤/١

٣٧- المسائل الكرمانية :-

- ذكره القفطي في أنباء الرواة ٢٧٤/١

٣٨- المسائل المجلسيات :-

- ذكره القفطي في أنباء الرواة ٢٧٤/١

٣٩- المقصور والمدود :-

- ذكره القفطي في أنباء الرواة ٢٧٤/١

٤٠- مقاصد ذوي الالباب في العمل بالاصطرلاب :-

- ذكره بروكلمان في تاريخ الادب العربي ١٩٣/٢

٤١- نقض الهاذور :-

- ذكره القفطي في أنباء الرواة ٢٧٤/١

٤٢- الهيات :-

- ذكره ابن هشام في المعنى ٣١٣/١

الفصل الثاني

١ - اسم الكتاب :-

ان من يراجع ترجمة أبي علي الفارسي في كتب التراجم ، ويطلع علي مؤلفاته في الفهارس القديمة والحديثة ، يجد من بين كتبه كتاباً باسم (المسائل البغداديات) ، أو باسم (المسائل المشكلة)^(١) والاسمان علي ما نذكر يطلتان علي كتاب واحد .

وما دنا بصدد اسم الكتاب ، لا بد أن نشير الي رأي الأستاذ الجليل الدكتور عبد القاح شلبي ، حيث ناقش هذا الموضوع في كتابه : (أبو علي الفارسي) ، عند عرض كتب أبي علي^(٢) وأستنتج أن (المسائل المشكلة) كتاب مستقل غير (المسائل البغداديات) .

وقد بنى رأيه هذا علي :

ان أبا علي قال في كتابه (الاغفال) : وأما الأروية ، للآثي فقد شرحناه في (المسائل المشكلة)^(٣) .

وقل في موضع آخر من (الاغفال) : وأما قولهم : حيوة وحيوان فالواو عذنا منقلبة عن الياء ، وقد ذكرنا ذلك مشروحاً في المسائل المشكلة^(٤) .

(١) انظر : معجم الادباء ٢٤١/٧ .

(٢) انظر : ابو علي الفارسي ص/٤٦٧-٤٧٠ .

(٣) انظر : الاغفال ورقة ١٢ . المكتبة المصرية / ٥٢ .

(٤) انظر : الاغفال ورقة ٤٤ . المكتبة المصرية / ٥٢ .

فهذا يعني أنّ (المسائل المشكّلة) قد تقدمت على الاغفال وهي
سابقة عليها .

وتحدث أبو علي في (المسائل البغداديّات) عند قوله بعدم لزوم
نون التوكيد بعد إمّا الشرطيّة فقال :

هذا في أبيات كثيرة تركناها هنا مع استقصاء الحجّة في ذلك لذكرنا
له مستقبلي في مسائل اصلاح الاغفال^(١) .

وهذا يدل على أنّ كتاب (الاغفال) سابق على (المسائل
البغداديّات) . فيكون ترتيب تأليف هذه الكتب كالآتي :-

١ - المسائل المشكّلة .

٢ - الاغفال .

٣ - المسائل البغداديّات .

فاذا كان كتاب الاغفال مسبوّقاً بـ (المسائل المشكّلة) وسابقاً على
(المسائل البغداديّات) فكيف تكون (المسائل المشكّلة) هي (المسائل
البغداديّات) . فـ (المسائل المشكّلة) قطعاً غير (المسائل البغداديّات) هذا
خلاصة ما استدلل به لحلّ هذا الاشكال^(٢) .

وأما بالنسبة الى العنوان المثبت في أول نسخة (شهيد علي) وهو
(المسائل المشكّلة المعروفة بالبغداديّات) .

فقال : ان (المسائل المشكّلة) اختلطت مع (المسائل البغداديّات) في
هذه النسخة^(٣) .

(١) انظر : المسائل المشكّلة المعروفة بالبغداديّات ١٢٦/ .

(٢) انظر : ابو علي الفارسي ص/ ٤٦٧-٤٦٩ .

(٣) انظر : ابو علي الفارسي ص/ ٤٦٨ .

وهذا الذي ذهب اليه الاستاذ شلبي لا يثبت أن (المسائل المشكّلة)
غير (المسائل البغداديات) ، إذ يكون من الممكن أن (المسائل المشكّلة)
قد تقدّم بعض مسائلها على (الاغفال) وتخر بعضها عن (اغفال)
فتكون فترة تأييد الاغفال أقصر زمناً من املاء (المسائل المشكّلة) .

لذا أحال أبو علي القاري في (الاغفال) الى المسائل التي أمليت من
(المسائل المشكّلة) وتقدّمت على (الاغفال) . وأحاله أيضاً في المسائل
التي تأخرت عن (الاغفال) من (المسائل المشكّلة) الى (الاغفال) .

لذا نحن نخالف الاستاذ شلبي ونطمئن الى أن (المسائل المشكّلة)
هي (المسائل البغداديات) وهما اسمان لمسمى واحد ولا فرق بينهما ،
ونستدل لذلك بالادلة الآتية :-

١ - ان المترجمين والمفهرسين - ما عدا ياقوت الحموي^(١) - لم
يشيروا الى (المسائل المشكّلة) واكتفوا عنها بذكر (المسائل
البغداديات) فقط ، مع علمهم بأن لأبي علي كتاباً باسم (المسائل
المشكّلة) لانها مذكورة في (الاغفال) وكان كتاب (الاغفال) بين
أيديهم . ولا يفسر هذا التفاضل عن ذكر (المسائل المشكّلة) الا
على أن ذكر (المسائل البغداديات) ينوب عنها .

وأما ما ذكره ياقوت من أن (المسائل المشكّلة) كتاب لأبي
علي غير كتابه (المسائل البغداديات) فليس معه من الدليل
ما يلزمنا قبوله ، ولا يبعد أن يكون هذا سهواً منه . كما وقع في
سهو آخر عند احكامه كتب أبي علي حيث ذكر (الاغفال) ثم
ذكر (المسائل المصلحة على أبي بكر) ، فجملها كما بين مختلفين .

(١) انظر : معجم الادباء ٧/٢٤١ .

ولكن نتوصل إلى علي^(١) وما ذكره المفهرسون يدل على أن كتاب (الانغال) هو نفس (المسائل المصلحة) أصلها أبو علي على شيخه أبي اسحاق انزجاج وليس على أبي بكر .

٢ - أن العنوان الثابت في أول وآخر نسخة (شاهد علي) وهو : (المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات) يوحى بـ (أن المسائل المشكلة) هي عين (المسائل البغداديات) ولا فرق بينهما .

٣ - أن العنوان الثابت في أول نسخة (جوروم) وهو : (المسائل المشكلة في النحو) يدل على أن كلا الاسمين يطلان على كتاب واحد ، وذلك أن المواضع التي تقع تحت هذا الاسم هي نفس المواضع التي تقع تحت ذلك الاسم ، فمحتواهما واحد . إلا أن نسخة (شاهد علي) فيها مسألتان زائدتان على هذه النسخة .

٤ - لقد فطن ناسخ نسخة (جوروم) إلى وجود لبس في اسم الكتاب هذا ، ونبه عليه وأزال ذلك اللبس بهذا التبيه ، حيث كتب بعد الانتهاء من نسخ الكتاب :

هذه المسائل بثلاثة أسماء : البغدادية ، والمسائل المشروحة^(٢) والمسائل المشكلة .

لذا ذكرنا نرجح أن (المسائل المشكلة) هي نفس (المسائل البغداديات) فهما اسمان لمسمى واحد .

(١) انظر : المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ١٢٦/ .

(٢) يؤيد هذا ما ذكره أبو علي في (الانغال) فقال : وقد ذكرنا في

الذرية عدة وجوه في المسائل المشروحة . انظر : الانغال ورقة

٦٠/ المكتبة المصرية رقم ٥٢ .

وهنا يبرز سؤال وهو : اذا كانت (المسائل المشكلة) قد ذكرها أبو علي وصرّح بهذا الاسم فكيف اشتهرت بـ (المسائل البغداديات) ؟

يمكن أن نجيب بأن مسائل أبي علي كانت تشتهر باسم ذلك البلد الذي هو يملها فيه ، فالمسائل التي أملاها في حلب عرفت بـ (المسائل الحلبيات) والتي أملاها في شيراز اشتهرت بـ (المسائل الشيرازيات) • وأيضاً هذه المسائل وان كان أبو علي يسميها بـ (المسائل المشكلة) أو (المسائل المأروحة) فإنها اشتهرت وعرفت بـ (المسائل البغداديات) حيث أنها أمليت في بغداد •

واخترت العنوان الثابت في أول وآخر نسخة (شهيد علي) وهو (المسائل المشكلة المعروفة ببغداديات) لأنه جامع لكلا عنوانين (المسائل المشكلة) و (المسائل البغداديات) • ويزيل الخلاف الواقع في اسم هذا الكتاب •

وقد أيّد هذا العنوان عبدالقادر البغدادي في (الخزانة) حيث قال في الشاهد الرابع والثمانين :

لقد تكلم الناس على اعرابه قديماً وحديثاً ولا سيما أبو علي الفارسي فإنه تكلم في أكثر كتبه ... وفصله في المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات^(١) •

(١) انظر : الخزانة ٢٢٩/١ •

٢ - توثيق نسبة الكتاب :-

(ينسب هذا الكتاب لأبي علي الفارسي ولا مجال للشك في هذه النسبة ، ويمكن ايراد بعض الأدلة لتثبيت ودعم ذلك • وهو :
١ - كتب في أول نسخة (شهيد علي) :

المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ، تصنيف الشيخ أبي علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي عن الله عنه •
وكرر الناسخ هذا النص في آخر الكتاب فكتبه ثانية •
وكتب في أول نسخة (جوروم) :

المسائل المشكلة ، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار
التحوي الفارسي •

٢ - نقل مؤلفون معاصرون لأبي علي ومتأخرون عنه نصوصاً في كتبهم يعزونها الى كتاب (المسائل البغداديات)^(١) •

وحين نعود الى هذا الكتاب الذي بين أيدينا نجد تلك النصوص
بمينها موجودة هنا •

٣ - ان من يقرأ نصوصاً من كتب أبي علي ويتعرف على أسلوبه فيها ثم يقرأ نصوصاً من هذا الكتاب ، يتيقن أن هذا الكتاب لأبي علي الفارسي ، ويدرك ذلك من خلال عرض المادة ومناقشتها والاستدلال والاستطراد الذي يلمسه القارئ في أكثر مؤلفات أبي علي •

(١) انظر : الخصائص ٣٣١/١ و ١٦٨/٣ والمختصر ٨١/١٦ •

٣ - مكان تأليف الكتاب وزمانه :

ذكرنا أن (المسائل المشككة) و (المسائل البغداديات) كتاب واحد ، وذكرنا أن الشيخ ألقه في بغداد .

ولكن الشيخ أبا علي قد أقام في بغداد فترات متقطعة كانت تطول وتقصر ، ففي أيّنة فترة من تلك الفترات ألق هذه المسائل ؟

لا نستطيع أن نعين زمناً محدوداً لتأليف هذا الكتاب ومع هذا فإن هناك بعض الدلائل قد تهدينا الى القول بأن هذا الكتاب من أوائل مؤلفات أبي علي ، من تلك الأدلة :-

١ - ان كتاب (الاغفال) الذي ألقه أبو علي علي ما أغفله شيخه أبو اسحاق الزجاج ، من أوائل كتب أبي علي^(١) ، وقد قلنا : أن أبا علي ذكر اسم (المسائل المشككة) في كتابه (الاغفال) ، واستدللنا بذلك نلمى أن زمن تأليف الكتابين متقارب ، ونستتج من هذا أن هذا الكتاب أيضاً من أوائل مؤلفات أبي علي .

٢ - كتب في آخر نسخة (جوروم) ما يوثق أن تأليف هذه المسائل كان مبكراً بالنسبة لتأليفه الاخرى وهو : سمى الشيخ - أدام الله تأييده - عن الوقت الذي عمل فيه (الاغفال) . فقال :

عملته في سنة ثمانى عشرة وثلاثمائة ، وذلك بعد وفاة أبي اسحاق - رحمه الله لأنه توفى سنة ثنتي عشرة ، وتوفى أبو بكر رحمه الله سنة خمس عشرة - قال :

(١) انظر : أبو علي الفارسي ص/ ٤٧٧-٤٧٨ .

وعملت المسائل المشروحة^(١) أيضاً في هذا الوقت في صف

(شونيز) في المسجد المعلق ببغداد في الكرخ •

وهذا النص يحدد لنا تمام التحديد فترة تأليف هذا الكتاب ، كما
أن جملته (أدام الله تأييده) توحى بأن النسخ نقل هذا الكلام عن أصل
قديم كتب في حياة الشيخ ، لأن هذا الدعاء لا يقال للمتوفي •

وعلى ضوء هذه الأدلة نستطيع أن نقول أن هذا الكتاب أُلّف في
حدود سنة ثمانين عشرة وثلثمائة •

٤ - قيمة الكتاب :-

لا شك أن مؤلفات أبي علي عامة ، و (المسائل المشكّلة المعروفة
بالبغداديات) خاصة ، قد حظيت باهتمام دارسي العربية ، منذ عصر
أبي تلي والى الآن ، وتأتي قيمة هذا الكتاب من ناحيتين :

الاولى :

٦ ان هذا الكتاب قد حفظ لنا بعض النصوص لعلماء متقدمين في النحو
والصرف واللغة ، أمثال : أبي زيد الانصاري ، وأبي الحسن الاخفش ،
وغيرهما من الذين قدمت أكثر مؤلفاتهم •

٧ ثم أن هذا الكتاب يحتوي على مجموعة من المسائل المهمة في
الدراسات العربية ، كانت ولا تزال موضع نقاش بين علماء العربية ،
فنستطيع من خلال هذا الكتاب الاطلاع على آرائهم ، والتعرف على
وجهات نظرهم ، واختيار الرأي الذي نراه سديداً •

(١) يعني : المسائل المشكّلة المعروفة بالبغداديات ، انظر : الاغفال
ورقة / ٦٠ المكتبة المصرية رقم / ٥٢ •

الثانية :

قلنا أن هذا الكتاب ألف في بغداد ، وبغداد في ذلك العصر كانت زاخرة بالعلماء المشهورين في علوم العربية ، وزملاء أبي علي وخصومه كبيرون ، أمثال : أبي سعيد السيرافي ، وأبي القاسم الزجاجي ، وعلي بن عيسى الرماني وغيرهم * .

فلا بد لأبي علي أن يحمّد قواه لتأليف هذا الكتاب وهو علي مرأى وسمع من هؤلاء ، ويجعل في الحساب أن أدنى زلة له في حل هذه المسائل ، تكون نتائجها كبيرة عليه وعاقبتها وخيمة ، ثم يخسر الشهرة التي هو بصدد تسيّد أركانها • .

لذا جاءت هذه المسائل مفعمة بمناقشات عامية ، وآراء ناضجة تعالج قضايا نحوية وصرفية لغوية ، على قدر كبير من الأهمية في حينها ، وفي وقتنا الحاضر أيضاً • .

٥ - مصادر الكتاب :-

اعتمد أبو علي في تأليف هذا الكتاب على نوعين من المصادر :-

النوع الاول :

يتمثل في كتب الاقدمين من علماء العربية فقد ورد ذكر كثير من تلك الكتب ، مثل : كتاب العين ، وكتاب سيبويه ، وكتب أبي زيد ، ومعاني القرآن للاخفش والمسائل الكبير له أيضاً ، ومعاني القرآن للفراء ، والالفاظ للاصمعي ، والابواب له أيضاً ، والمتنضب للمبرد ، والرد على سيبويه له أيضاً ، ومعاني القرآن واعرابه للزجاج ، والاصول لابن السراج • .

والنوع الثاني :

ولا يتمثل في أقوال السالفين وآرائهم التي تلقاها أبو علي عن شيوخه بطريق الرواية ، فأكثر ما تكون هذه الرواية عن شيخه أبي بكر بن السراج عن أبي العباس المبرد ، أو عن أبي العباس أحمد بن يحيى نسل عن ابن الأعرابي .

٦ - منهج أبي علي في الكتاب :-

بدأ أبو علي غالباً بنقل النص الذي يريد شرحه من كتب المتقدمين ، فيصدر به المسألة ، ثم يأخذ بشرح ذلك النص . وأحياناً يورد النص المنقول ويذكر رأي العلماء فيه ثم يبدي رأيه ، مثل ذلك :

مسألة :

كان أبو بكر يقول في قولهم : ما كان أحسن زيداً : ان (كان) ملغى لا فاعل له .

وقال قائل من متقدمي أهل العربية : ان في (كان) ضميراً لـ (ما) و (أحسن زيداً) في موضع خبره .

وليس يخلو (كان) من أن يكون على أحد هذين الوجهين ، والدليل على أن الوجه الثاني ... الخ (مسألة / ١٧) .

فهو لا يستمر على منهج واحد ، فكثيراً ما تراه يشير المسألة من عنده ويجعل كلمة أو كلاماً موضعاً للمناقشة ، مثال ذلك :

مسألة :

زعموا أن الفعل في (جئنا) مبني على الاسم ، وأنهما جميعاً

بمنزلة شيء واحد ، واستدلوا على ذلك بثلاثة أشياء ... الخ
(مسألة ٢٤) •

وفي مكان آخر تراه يجيب عن سؤال سألوه فيقول مثلاً :

مسألة :

سألنا سائل عن قولهم : مليّ من النهار ، ممّ أخذ مليّ ؟

فقلت : الملا المتسع من الارض ... الخ (مسألة ٣٤) •

وأما أسلوبه في التعليل والاستدلال فإنه قائم على الجدال وعرض
البراهين المختلفة ، مستعيناً بقضايا منطقية •

فلنقرأ استدلاله في كون (ما) حرفاً في قوله تعالى : (ومما رزقناهم
ينفقون) قال :

والدليل على أنها - يعني : ما - حرف أنها لا تخاو من أن تكون
حرفاً أو اسماً • فإن كان اسماً وجب أن يعود اليه من صلته ذكر ، كما
يعود من سائر الصلوات اذا كانت موصولاتها أسماء ذكر اليها ، ولا يخلو
الذكر العائد من الصلة أن يكون أحد ما في الصلة من الاسماء الملقوظة
بها ، أن تكون هاء مقدراً حذفها منها ، فلا يجوز أن يكون شيء من
الاسماء الظاهرة في الصلة عائداً اليه ، وامتناعه من الجواز بين • ولا
يجوز أيضاً أن يرجع اليه هاء محذوفة من الصلة على أن يكون التقدير :
ومما رزقناهموه ، مثل : ومن الذي رزقناهموه ، لأنك ان قدرته هذا
التقدير عدت (رزقت) الى مفعولين ، وانما يتعدى الى مفعول واحد ،
مثل : أكلت ، وشربت • ولو عديته الى ثان لنقلت الفعل بالهمز كما ينقل

مائر ما يتعدى الى مفعول اذا اردت تعديته الى مفعولين ، فمن حيث لم
يجز أن يتعدى (رزقت) الى مفعولين لم يجز تقدير هذا انضمير ، فلما
لم يجز تقدير هذا الضمير لم يعد الى (ما) شيء ، واذا لم يعد اليه شيء
لم يكن اسماً واذا ثبت أنه ليس باسم ثبت أنه حرف ، واذا كان حرفاً
لم يحتج الى العائد . (باب وجوه ما) .

ومثال آخر قال في (مسألة ٦٤) :

من الدليل على أن الاسماء أوئل للأفعال : أنه لا يكون فعل إلا
وله فاعل ، فكلمة وجد من الأفعال في اللغة في الامر الدام وجد معه اسم ،
وليس كلمة وجد اسم لزم أن يكون معه فعل ، فعلم بهذا أولوية الاسم
وأنه أكثر منه في العدد ، واذا كان أكثر منه في العدد كان أكثر في
الاستعمال وعلى الالسنه ، واذا كان أكثر كان أخف على اللسان ،
لأن العطق به أوسع والمتكلم به أدرب .

هذا هو منهج أبي علي في تأليف الكتاب وأسلوبه في الاحتجاج
والاستدلال ، لعلنا استطعنا أن نعرف بهما القارئ من خلال تلك
الامثلة .

٧ - مادة الكتاب :-

أن هذا الكتاب ليس كتاباً منهجياً ، حتى تكون موضوعاته مترابطة
ومتوالية ، بل هو كتاب يحتوي على احدى وثمانين مسألة متفرقة هنا
وهناك أملاها أبو علي على تلاميذه ، أو سئل عنها النسخ فأجاب عنها .

والقارئ لهذه المسائل لا يجد وشائج صلة بين أغلب تلك المسائل .
ولكن الذي يربط هذه المسائل بعضها ببعض هو طابع الاشكال السائد

الذي تراه في أكثر المسائل ، فانك لا تجد - الا نادراً - مسألة لم تكن موضعاً للفتاش وانجدال بين العلماء ولم يكن فيها اشكل .

وأما مادة الكتاب فهي موزعة بين مسائل نحوية ، وصرفية ، ولفوية ، وإذا أحصينا تلك المسائل وبيّزنا بينها ، وجدنا ان المسائل النحوية أكثر من المسائل الصرفية وأن المسائل الصرفية أكثر من المسائل اللفوية .

ولا بد أن نقول : اننا لا نستطيع أن نسمي بالمعنى الدقيق هذه المسألة نحوية صرفة وتلك صرفية محضة . وكذا نظرنا الى انطباع العام الذي يشيع في المسألة .

فالمسائل النحوية احدى وثلاثون مسألة وهي :

٧ و ٩ و ١٠ و ١١ و ١٤ و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٢ و ٢٤ و ٢٦ و ٢٩ و ٣٠ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٨ و ٣٩ و ٥٥ و ٥٦ و ٥٨ و ٦٠ و ٦٣ و ٦٤ و ٦٧ و ٦٨ و ٧٣ و ٧٤ و ٧٦ و ٧٩ و ٨٠ .

والمسائل الصرفية احدى وعشرون مسألة وهي :

١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٨ و ١٢ و ١٣ و ١٥ و ٢١ و ٢٣ و ٣١ و ٣٧ و ٤٢ و ٤٣ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٧ و ٦١ و ٧٥ .

والمسائل اللفوية أربع مسائل وهي :

٣٤ و ٥٩ و ٦٢ و ٧٨ .

والمسائل التي تبدأ ببيت أو أكثر ، يتكلم فيه أبو علي من حيث اعرابه وهي :

٢٥ و ٤١ و ٤٤ و ٤٥ و ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ و ٥٠ و ٥١ و ٥٢ و ٦٥ و ٦٦ و ٧٦ .

والمسائل التي تبدأ بآية أو أكثر من القرآن الكريم ، يتحدث فيها

أبو علي عن اعرابها أو تفسيرها وهي :

٢٠ و ٢٧ و ٢٨ و ٣٥ و ٣٦ و ٤٠ و ٤٦ و ٦٩ و ٧٠ و ٧١ و ٧٧
• ٨١ و

وقد خصص أبو علي باباً مستقلاً للكلام عن (ما) بين مسألة ٣٧
ومسألة ٣٨ ، تحت عنوان : (هذا باب وجوه ما) •

• وهذا الباب يستغرق ربع الكتاب •

تحدث أبو علي عن (ما) مفصلاً ، وقسمها أولاً الى اسم وحرف ،
وقسم (ما) التي تكون اسماً على أربعة أقسام :

١ - تكون موصولة معرفة •

٢ - تكون منكورة غير موصولة ، وجعل هذا القسم على ضربين :-

أ - منكورة غير موصوفة •

ب - منكورة موصوفة •

٣ - تكون استفهاماً •

٤ - تكون جزاء •

فأما كون (ما) حرفاً فتد قسمها على أربعة أقسام أيضاً :

١ - أن تكون (ما) مع الفعل بمنزلة المصدر •

٢ - أن تكون نفيًا •

٣ - أن تكون كافة ، تحدث هنا عن دخول (ما) الكافة على الاسم ،

والحرف ، والفعل •

٤ - أن تكون زائدة ، ونوع هذا القسم الى أربعة أنواع أخرى :

١ - تكون (ما) لازمة عوضاً من الفعل •

٢ - أن يلحق الكلمة التي تدخل (ما) عليها حرف لا يلزم في

الكلام اذا لم تدخل (ما) •

٣ - أن تلزم (ما) الكلمة التي تزداد عليها فلا تفارقها في الكلام •

٤ - أن تزداد (ما) غير لازمة •

ثم ألحق بـ (باب وجوه ما) مسائل أخرى فقال : مسائل من
هذه الفصول • فتكلم عن :

أ - (كيما) في قول الشاعر : كيما يحسون من بعراهم خيرا •

ب - و (ما) في قول سيويه : (هذا باب علم ما الكلم في العربية) •

ج - واجرائهم (ذا) مع (ما) بمنزلة (الذي) •

د - وقوله تعالى : (وان كلّ لمتا جميع لدينا محضرون) •

الفصل الثالث

١ - آراء أبي علي في (المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات):

لم يكن أبو علي مجرد ناقل يردد كلام الأئمة من العلماء ، فهو إمام من أئمة العربية وشيخ لمدرسة نحوية لها تلاميذ ومريدون ينقلون عنه ويرجعون إليه . لقد ألّف ابن جنّي كتاب (المتعم) الذي جمع مادته من كلام أبي علي ، ويشرح أبو طالب العبدي كتاب (الايضاح) فيقال عنه : انه شرح كلام أبي علي بكلام أبي علي (١) .

وإذا ما رجعنا الى كتب النحو والصرف واللفظة نرى ذكر أبي علي في تلك الكتب يتردد بين حين وآخر ، وذلك لأن لأبي علي دوراً بارزاً في مجال الدراسات العربية .

وقد أتى بجملة آراء في هذا الكتاب لها أهمية كبيرة . وسنورد بعض تلك الآراء ، وهي :

١ - يرى أبو علي أنّ (أوّل) أصله : وول ، ثم زيدت همزة (أفعل) فصار : أوول ، مثل : أحمر . ثمّ أدغمت الواو الاولى في الثانية فصار : أوّل . (مسألة / ٣) .

وقد خالف ما حكاه أبو العباس ثعلب عن الفراء : أنّ (أوّل) يجوز أن يكون أصله : أوأل ، أو أوّل (٢) وخالف ابن دريد في الجمهرة (٣) حيث جعل أصل وضعه من مادة : (أول)

(١) انظر : انباه الرواة ٢/٣٨٧ .

(٢) انظر : المنصف ٢/٢٠٢ .

(٣) انظر : جمهرة اللغة ٣/٣٦٣ .

فأهمزة فاء الكلمة ، والواو عينها ، واللام لامها •

٣ - (كان) :-

تستعمل عنده على ضربين تكون بمعنى (وقع) و (حدث)
وتكون مقتضية للخبر ، والضرب الثاني عنده يدل على زمان فقط
ولا يدل على الحدث • وإنما حكم على (كان) وأخواتها بالفعلية
لنقلة خواص الأفعال •

(مسألة / ١٠)

٣٣ - الأفعال المتعدية تساوي الأفعال غير المتعدية في التعجب ، فالفعل
الذي يتعدى إلى مفعول مثل : ضرب ، لا يتعدى إلى مفعول ثانٍ إذا
نقلت بالهمزة ، فهو مثل : حسن ، في التعجب •

(مسألة / ١١)

٤ - لا يجوز عند أبي علي إبدال الميم من الواو في (فو) في الإضافة
الآتية في الضرورة ، وحمل على الضرورة قول رؤبة :
يصبح ظمآن وفي البحر فمه

(مسألة / ١٥)

٥ - اللام التي تمسح (ان) انخفية في مثل : (ان كاد ليضلنا)
ليست بلام الابتداء وإنما هي اللام انفارقة بين (ان) المخففة
و (ان) النافية ، وليست باللام التي تدخل على الفعل المضارع
المستقبل ، ولا التي تدخل على الفعل الماضي الذي للقسم •

(مسألة / ١٩)

٦ - (جئنا) :

يرى الفارسي أن (حَبَّ) فعل و (ذَا) فاعله ، ويخالف
من قال : أنَّ (حَبَّ) مبنيٌ مع (ذَا) وهما كالشيء الواحد ،
ويفند أبو علي أدلة من قال ذلك ويبطل ما احتجوا به • (مسألة / ٢٤) •

٧ - يجيز أبو علي أن يكون (الذي) بهما كـ (من) و (ما) بمعنى
الجمع • (باب وجوه ما) •

٨ - لا يجيز أبو علي دخول الباء في الخبر في لغة بني تميم ، في مثل :
ما زيد بذاهب • وإنما أجاز دخول هذه الباء على الخبر في لغة
أهل الحجاز فقط • (باب وجوه ما) •

٩ - يجوز دخول (ما) الكافة على (إذا) عند أبي علي فتكفها عن
الإضافة ، قال : القياس عندي إذا اضطرَّ شاعر فجازى بـ (إذا)
أن تكف بـ (ما) عن الإضافة • (باب وجوه ما) •

١٠ - جوز أبو علي في (لَمَّا) المشددة في قوله تعالى : (وان كلَّ لما
جميع لدينا محضرون) أن تكون (لم) النافية ثم لحقتها (ما)
فهيأتها للدخول على ما كان يمتنع دخولها عليه قبل لحاق (ما) •
قال أبو علي :

وقد رأينا نحن في ذلك قولاً لم أعلم أحداً تقدماً فيه •
(مسألة / ٤٠) •

١١ - الحركة حرف عند أبي علي ، قال : وهذا الذي يسميه أهل العربية
حركة حقيقة أنه حرف • والفتحة كالإف ، والضممة كالواو ،
والكسرة كالألف في أنهنَّ حروف كما أنهنَّ حروف ، إلا أنَّ

الصوت بهن أقل من السموت بالانف وأختيها ، وقلة السموت بهن
ليس يخرجهن عن أن يكن حروفاً ، لأن من الحروف ما هو
أكثر صوتاً من حروف ، كالصا والنون الساكنة ، فكأن النون
عندنا حرف ، وإن كان أقل صوتاً من الصاد ، كذلك يجب أن تكون
هذه عندنا حروفاً ، وإن كان الصوت بهن أقل من السموت بهن
هن منه • (مسألة / ٥٤) •

١٢- يرى أبو علي أن (مذ) أصله : مند ، حذف العين منه • (مسألة
/ ٦١) •

٢ - أبو علي مع بعض النحاة في (المسائل المشكلة المعروفة
بالبغداديات) :

ناقش أبو علي من خلال هذا الكتاب عدداً من النحاة المتقدمين ومن
شيوخه ، واخترنا من بينهم ثلاثة أعلام وهم : سيبويه ، وأبو الحسن
الافطس الأوسط ، وأبو العباس المبرد •

١ - مع سيبويه :-

لقد كان أبو علي كثير الاعتداد بسيبويه ، فتجد اسمه يتكرر كثيراً
في مؤلفات الفارسي عامة ، وفي هذا الكتاب خاصة ، حيث صدر ما يقارب
أحدى وثلاثين مسألة بنصوص سيبويه •

وبإمكاننا إيراد بعض الأمثلة ، لنوضح للتارى مدى اجلال أبي
علي لامام النحاة ، وقد كان مشهوراً بأكبابه على كتاب سيبويه وتفردده ،
حتى أن أبا حيان التوحيدي أحد تلاميذ السيرافي يقول عنه :

أما أبو علي فأنشد تفرداً بالكتاب وأشد أكباباً عليه^(١) •

(١) انظر : الامتاع والمؤانسة ١/١٣١ •

والذي يطلع على هذا الكتاب يتجلى عنده مصداق كلام أبي حيان •
وكن هذا التقدير وهذا الاجلال سيويوه لا يعني قطعاً أن شخصيته
تطفي في نصوص سيويوه ، وينمحي وجوده ، بل نرى شخصية أبي
علي بارزة واضحة ، فهو يناقش المسائل ، وينظر في أدلتها حتى يتبين
وجه السواب فأخذ به ، فانظر الى هذه المسألة :

مسألة

ذكر سيويوه قولهم : مر عزاء ، وحكم بزيادة الميم منها ، وذكر
صاحب (العين) فيه قولاً خالف قول سيويوه فيه ، ونحن نذكر ما قاله
ونبين فساده • (مسألة / ٦) •

وتراه في مسألة أخرى يشرح كلام سيويوه ويزيل عنه وجه
الغروض فقرأ هذه المسألة :

مسألة

اعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض ، فالأفعال أثقل من الأسماء
لأن الأسماء هي الاول •

فسيويوه لم يشرح كيف أن الأفعال أثقل من الأسماء ، وما معنى
أن الأسماء هي الاول ؟

فتجد أبا علي يشرح هذا النص فيقول مثلاً :

قلت في شرح ذلك : الأسماء هي الاول للأفعال ، لأنها مأخوذة من
نوع منها هو المصدر ... الخ • (المسألة / ٧) •

وتراه في موضع آخر يأتي بنص من كتب سيويوه فيه نوع من اللبس

والاشتباه ، فينبغي أبو تلي لازالة ذلك اللبس والاشتباه فيقول :

مسألة

ذكر سيويه الاستثناء المنقطع وأن (الآ) فيه بمعنى (لكن) وربما ظن ظان أنه أراد بهذا أن انتصاب الاسم بعد (الآ) كالتصايف بعد (لكن) وأن الخبر مضمّر ، وهذا التأويل خطأ عليه ولا يجوز أن يكون أراد . . . (المسألة / ٥٦) .

ب - مع أبي الحسن الاخفش سعيد بن مسعدة :

لقد كان أبو علي على صلة وثيقة بكتب من سبته من الشيوخ ، ومنهم أبو الحسن الاخفش الاوسط وهذا ما تدل عليه النصوص الواردة في هذا الكتاب ، ولا شك أنه كانت لأبي الحسن منزلة عالية عند العلماء عامة ، وعند أبي علي خاصة ، وهو ينظر الى آرائه بتقدير ووقار ، فاذا كان سيويه يحتل أعلى منزلة في العربية عند أبي علي ، فإن أبا الحسن يستحق هذه المكانة بعد سيويه ، ولا عجب فإن أبا تلي كان يرى صدق أبي الحسن ضرورة وقد حكى ابن جنّي أن أبا علي قال له :

يكاد يعرف صدق أبي الحسن ضرورة ، وذلك أنه كان مع الخليل في بلد واحد ، ولم يحك عنه حرفاً واحداً^(١) .

ويظهر هذا الاجلال والاعتداد في نصوص من هذا الكتاب حيث جعل أبو علي قول أبي الحسن في مقدمة بعض مسائله فمن ذلك قال أبو علي :

(١) انظر : المزهري ٤١٦/٢ .

مسألة :

ذكر أبو الحسن قول الله تعالى : (وينزل من السماء من جبال
فيها من برد) • فقال : هو فيما يفسر : ينزل من السماء جبالا فيها برد ،
وقال بعضهم : ينزل من السماء من جبال فيها من برد ، أي : في السماء
جبال من برد ، يريد : أن يجعل الجبال من برد في السماء ويجعل
الانزال منها •

قلت أنا في هذه الآية قبل أن أعرف هذا القول لأبي الحسن ،
قوله : (وينزل من السماء فيها من برد) المعنى : وينزل من السماء جبالا
فيها من برد ، فموضع (من) الأولى نصب • مسألة / ٣٥ •

وقد أيّد أبو علي أبا الحسن في وقوع الجملة الفعلية صفة
لموصوف محذوف • قال أبو علي :

مسألة :

ذكر أبو الحسن في كتابه (الكبير) قول الله عز وجل :
(أوجاءوكم حصرت صدورهم) •

فزعم أن المعنى : أوجاءوكم قوم حصرت صدورهم ، فحذف
(قوم) وأقيم الوصف مقام الموصوف • وأجاز : جاءني زيد قام ، أي :
رجلا قام •

وقوله هذا عندي جيد وله نظائر كثيرة في التنزيل والشعر •
(مسألة / ٣٦) •

وقد اعتاد أبو علي أن لا يقبل الآراء من غير تدقيق وتمحيص فهو

يناقش المسائل ولا يهمله أن يكون موافقاً أو مخالفاً ، فإن تجده هنا يصف
قول أبي الحسن بالجيد ، تراه في موضع آخر يصفه بافساد ، ايماة
وتعريضاً • فمن ذلك ما نقله أبو علي من كلام أبي الحسن في (ان)
الخفيفة واللام التي في مثل : ان زيد لمنطلق ، قال أبو الحسن :

انما دخلت هذه اللام لثلاث تلتبس بما تكون فيه (ان) اذا كانت
في معنى (ما) ، لأنك لو قلت : ان كان صالحاً التبس بهذا •

يشرح أبو علي قوله هذا ويؤيده في أن هذه اللام دخلت لتفصل
بين (ان) الخفيفة و (ان) النافية ، ويأجج في نقل قول أبي الحسن :

ويدخل علي من زعم أن هاهنا ضميراً ، أن يتول له كيف تصنع
باللام اذا أظهرت الضمير في اللفظ هل تقول : انه عبدالله لمطلق • وقد
علق أبو علي على هذا القول فقال :

فأذا قول أبي الحسن : ويدخل علي من زعم أن هاهنا ضميراً أن
يقول له كيف تصنع الى آخر الباب من قوله • ثم قال : يدل علي أنه
جعل اللام التي في نحو : ان وجدت زيدا لكاذباً ، لام الابتداء ، وقد بينا
فساد ذلك وكيف يجوز أن تكون هذه اللام لام الابتداء ، وقد دخلت في
نحو قوله تعالى : (وان وجدنا أكثرهم لفاسقين) • (مسألة / ١٩) •

ج - مع أبي العباس المبرد :

كان أبو العباس المبرد منتقداً لبعض آراء سيبويه ، وهذا ما يدل عليه
كتابه الذي يسمي (الرد) أو (الغلط) الذي ذكر فيه المواضع التي
غلط فيها سيبويه على ما يرى أبو العباس •

وذكرنا منزلة سيويه عند أبي علي وقلنا : أنه مثله الأعلى فسي
العام العربية ، فماذا يكون اذن موقف أبي علي من أبي العباس ؟

نقول في جواب هذا السؤال : انَّ أبا علي لا يقف من أبي العباس
موقفاً واحداً في هذا الكتاب • ففي المراضع التي يطعن فيها أبو العباس
سيويه ويردّ عليه ، تجد أبا علي يدافع عن امام انجاة بتحمس
وحرارة ، ويناقش أبا العباس ويفند آراءه • ويصف دليته بالمغالطة ،
قال أبو تلمي بعد أن نقل كلام سيويه في (كلِّما) ووضحه قال :

فأما قول أبي العباس في كتاب (الغلط) من أنَّ سيويه ذكر : أن
الاستفهام لا يكون بـ (كلِّما) وقوله : انَّ الاستفهام بـ (كلِّما) جيد ،
كما أنه بـ (بعض ما) جيد ، وذلك نحو : أن يتول القائل : أخذت
بعضه أو كله ، فإذا لم يفهم بعض ما أخذ أو كل ما أخذ ، قال كل ما
أخذت وبعض ما أخذت ؟ فمغالطة فيه •

يشرح أبو تلمي وجه المغالطة ويفرّق بين (كلِّ) التي تضاف الى
(ما) التي مع الفعل بمنزلة المصدر ، و (كلِّ) التي تضاف الى (ما)
التي للاستفهام ، ويبيّن أنَّ مراد سيويه هو (كلِّما) التي أضيفت إليها
(كلِّ) الى (ما) المصدرية • (باب وجوه ما) •

وقال أبو علي عند حديثه عن بيت الفرزدق :

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم

اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر

ذهب سيويه الى أنَّ (مثلهم) خبر (ما) مقدم على اسمها •

وأنكر ذلك أبو العباس ، وذهب الى أنه منتصب على الحال مثل :
فيها قائماً رجل • وقدر خبراً مضمراً قبل (مثلهم) وقدر انتصاب
(مثلهم) على هذا المضمرة • ثم علّق أبو علي على قول أبي العباس ،
وقال فيه :

وانتصاب (مثلهم) على هذا التقدير ، لو قال قائلاً فيه : انه بعيد ،
لأنّ العامل فيه معنى ، والمعاني لا تعمل مضمرة اذ لا تعمل مظهرة ،
اذا تقدّمها ما تعمل فيه مثل : قائماً فيها رجل ، لكان قولاً • (بسبب
وجوده ما) •

وفي موضع آخر قال : وليس اعتراض محمد بن يزيد في (الغلط)
بهذا على سيويه بشي • (مسألة / ٥٩) •

قلت انّ أبا علي لا يقف منه موقفاً واحداً فتراه في مواضع أخرى
يوافقه فمن ذلك ما حكى أبو بكر من رأي أبي العباس أن تقدير معمول
(ليس) غير جائز ، وقال أبو علي : وهذا الذي ذهب اليه أبو العباس
هو انقياس في (ليس) • (باب وجوه ما) •

وفي موضع آخر تراه يؤيده ويصف دليله وما يذهب اليه بالقوة •
من ذلك ، قراءة (يا أبت لم تعبد) بفتح التاء •

ذهب أبو عثمان المازني الى أنه على تقدير الاضافة كأنه قال :
يا أبتى ، فقلب وأبدل فقال : يا أبتا ، ثم حذف •

وقال أبو العباس : لا يجوز عندي قول أبي عثمان في ذلك ، وذن
فتح فعلى (يا طلحة) وقال : انّ الياء انما تحذف استثقلاً ، والالف غير
مستقلة فلا يجوز حذفها •

قال أبو علي : وهذا الذي قاله أبو العباس من الفصل بين الياء
والآل في الحذف قوي "عندي" • (مسألة / ٥٨) •

٣ - الكتاب عند علماء النحو والصرف واللغة :

أقول مرة أخرى ، كان لهذا الكتاب تأثير كبير في الدراسات النحوية
والصرفية ، واللغوية ، ويدل على ذلك تلك الاقتباسات والنصوص التي
نقلها العلماء عن هذا الكتاب وكانوا يشتمونها في مؤلفاتهم ، والذين نقلوا
من هذا الكتاب كثيرون ، ونذكر بعضهم على سبيل المثال :

أ - ابن جنّي (المتوفى سنة ٣٩٢هـ) :

لا شك ان ابن جنّي كان معتياً بأراء استاذه متأثراً به في استدلاله
وقياسه ومناقضاته ، ومن يراجع كتاباً من كتبه يتبيّن له ذلك جلياً ، ومن
هنا كان لا بد أن يكون لهذا الكتاب موضع خاص عند ابن جنّي ، وقد
نقل عنه في موضعين من كتاب (الخصائص) ، أنظر : ٣٣١/١ و ١٦٨/٣ •

ب - ابن سيده (المتوفى سنة ٤٥٨هـ) :

عني علماء المغرب بكتب أبي علي الفارسي ، وكان ابن سيده فسي
مقدمة هؤلاء العلماء ، فقد أجلّه وأعجب به وعول على كتبه ومنها
(المسائل المشكّلة المعروفة بالبغداديّات) • وذكر ذلك في مقدمة كتابه
(المخصّص ١٣/١) و (المحكم ١٥/١) وجعله من جملة مصادره
المعتمدة •

وقد صرح باسم الكتاب في (المخصّص ٨١/١٦) ، ونقل بعض
المسائل من (المسائل المشكّلة المعروفة بالبغداديّات) في هذا الكتاب
بأكملها وهي :

مسألة (٤٣) ١١٦/١٠ • ومسألة (٤٥) ٢٨/٧ • ومسألة (٦٢) ٢٥٩/١٣
• ومسألة (٨١) ٨٧/٨ •

وقيل أغلب ما ورد في مسألة (١٢) ٩٦/١ • ومسألة (١٥) ١٣٤/١ •
ومسألة (٤٢) ٣٠٤/١٢ • ومسألة (٦٣) ١٦٩/١٣ • وهذا النقل الكثير يدل على مدى تأثر ابن سيده بهذا الكتاب
واعجابه به •

ج - ابن يعيش (المتوفى سنة ٦٤٣هـ) :

من يقرأ هذا الكتاب ثم يراجع شرح المفصل لابن يعيش يقتنع بأن الشارح قد أضاف منه ، فنقل نصوصاً كثيرة منه ، ولكنه لم يصرح باسم الكتاب ، فنظر : على سبيل المثال الى (ما) الجزائيسة في (باب وجوه ما) من هذا الكتاب ، ثم راجع (شرح المفصل ٥/٤) وانظر : (ما) الكفة في (باب وجوه ما) ثم انظر : (شرح المفصل ٨/١٣١) •

د - ابن هشام (المتوفى سنة ٧٦١هـ) :

نقل ابن هشام بعض النصوص والآراء لأبي علي من كتابه (المسائل المشككة المعروفة بالبنداديات) في كتابه (معني اللبيب)^(١) الا أنه لم يشر الى اسم الكتاب الا في موضع واحد ، انظر : (معني اللبيب ٤٠٣/٢) •

هـ - ابن عقيل (المتوفى سنة ٦٧٢هـ) :

نقل ابن عقيل رأي أبي علي في (حبذا) في كتابه (شرح الالفية

(١) انظر : معني اللبيب ١٩٧/١ و ٢٣٢ و ٣٢٥ •

١٧٠/٢) ، وقال : اخلف في اعرابها ، فذهب أبو علي في (البغداديات)
• الخ ، انظر : مسألة ٢٤ و (شرح ابن عقيل ١٧٠/٢) •

و - السيوطي (المتوفى ٩١١ هـ) :

وإن الذين نقاوا نصوصاً عن أبي علي من كتابه هذا السيوطي ،
حيث ذكر صراحة اسم الكتاب في كتابه (الاشباه وانظائر ٢٠٧/١) •

ز - البغدادي (المتوفى سنة ١٠٩٣ هـ) :

لقد كان هذا العالم من المهتمين بالكتب الادارة ، وكانت مكتبته
زاخرة بأنواع الكتب في مختلف العلوم ، وقد ضمنت أكثر مؤلفات أبي
علي ، وهذا ما يدل عليه كتابه (الخزانة) • فقد استعان بهذا الكتاب
في مواضع كثيرة ، وورد اسمه في أكثر من ثلاثين مرة في كتابه
(الخزانة) فمن تلك المواضع ج ١/٩ و ١٥٢ و ٢٢٩ و ٢٣٠ • ج ٢/٨٠
و ٢٠١ و ٢٦١ • ج ٣/١٩٥ و ٣٢٨ و ٣٨٤ • ج ٤/٢٦٥ و ٢٦٧ و ٢٨٤ •

خاتمة

بعد عزمي على تحقيق هذا الكتاب ، حاولت أن أحصل على النسخ المخطوطة للكتاب ، ولكنني لم أعثر الا على نسخة ممسورة عند الاستاذ الدكتور علي جابر المنصوري ، فأعارني اياها مشكوراً ، وهذه المصورة عن ممسورة أخرى صورها معهد المخطوطات العربية عن أصل في مكتبة شهيد علي الملحقه بالمكتبة السليمانية في اسطنبول تحت رقم ١/٢٥١٦ •

ولمى الرغم من تبني واستقصائي لم أجد أحداً من الباحثين قد أشار الى وجود نسخة أخرى من هذا الكتاب في أية خزانة من خزائن الكتب ، ومعنى هذا أن النسخة التي عثرت عليها هي نسخة فريدة ، وكنت أدركت أن الاعتماد على نسخة كهذه لا يخلو من مشاكل ومناقب ، ومع هذا بدأت بالاستساح والتحقيق •

وبعد أن أوشكت أن أكمل التحقيق ، وفي أواخر الزمن المحدد لانجاز عملي ، رأيت كتباً تحت عنوان (نواذر المخطوطات العربية في مكاتب تركيا) فوجدت فيه نسخة أخرى للكتاب في مكتبة (جوروم) بتركيا •

ذكرت ذلك للاستاذ المشرف الدكتور عدنان محمد سلمان فتمسحني بالذهاب الى تركيا لرؤية هذه النسخة • فتوكلت على الله وسافرت الى اسطنبول ، وكنت أتوقع أن مكتبة (جوروم) أيضاً من المكتبات الملحقه بالمكتبة السليمانية ، ولكن عند زيارتي للمكتبة السليمانية أخبرت بأن مكتبة جوروم هي في مدينة (جوروم) التي تبعد عن اسطنبول ما يقارب ٧٠٠ كيلومتر •

فسافرت الى مدينة جوروم ، ورأيت الكتاب فيها ، ولكن ادارة المكتبة لم تسمح لي بتصوير الكتاب ، ولم يكن في وسعي استنساخ الكتاب ، لأن هذا العمل كان يتطلب مني أن أبقى في تلك المدينة مدة طويلة ، لذا قمت بالمقابلة بين النسختين وتسجيل الخلافات بينهما .

١ - وصف نسخة شهيد علي :-

هذه النسخة توجد مع مجموعة أخرى في مجلد تحت رقم ٢٥١٦/١ تقع في ٥١ ورقة من هذه المجموعة .

في كل صفحة ٢٦-٣٠ سطراً .

نسخها في بغداد سنة ٦١٥ هـ أحمد بن تميم بن هشام اللبلي بخطه نسخي شبيه بالخط المغربي .

وقد وقع تقديم وتأخير وقت النسخ في ورقة ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ . فتبع عن ذلك اضطراب في العبارة ، وأجريت تعديلات في ترتيب الصفحات وفق ما يتم فيه سياق العبارة . كما سقطت في المصورة صفحتان ، وعند زيارتي للمكتبة السليمانية التي تشمل على مكتبة شهيد علي حيث يوجد أصل هذه المصورة ، تبين أن ذلك السقط حصل أثناء التصوير سهواً واستنسخت ذلك السقط هناك .

طريقة النسخ

- ١ - يسهل الهمزة مثلاً : سائل يكتبه سايل ، ويؤول يكتبه يوول ،
وآدم يكتبه الدم بأنفين •
- ٢ - يضع تحت الحاء حاء صغيرة ، ولا يشذ عن هذه القاعدة إلا
ما ندر •
- ٣ - يجعل فوق الراء والسين علامة مثل شكل رقم (٧) •
- ٤ - يضع فوق الكاف الأخيرة خطأً ، إلا مثل : ذلك ولك •
- ٥ - إذا استشكلت عليه الكلمة يضع فوقها ضبة دلالة على نقص أو
غموض في الكلمة أو اليبارة •

التمليكات والتعليقات

كتب قبل الورقة الاولى (بغداديات في النحو) وكتب في الجهة
اليمنى (من كتب الفقير علي عفى عنه) وختم بختمه ، ومن جهة اليسار
(من نعم الله على عبده الضعيف أحمد بن محمد الغمي الخرجسي
الانصاري بطريق الثراء الصحيح من الشيخ الفاضل أبو السمعود
الشهاوي لطف الله بنا وبه والمسلمين أجمعين) • ثم كتب بخط آخر
(تم من الله بفضلته به على العبد النقيير بشر بن زين الدين العظيبي
الشامي لطف الله به آمين) •

وفي وجه الورقة الاولى كتب (المسائل المشككة المعروفة بالبغداديات
تصنيف الشيخ أبي علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي عفا
الله عنه مات ببغداد سنة سبع وسبعين وثلثمائة في أيام الطائع لله عن نيف
وتسعين سنة) •

وتحت هذه العبارة (أحمد بن عبدالله بن مكّي) ثم كتبت في
وسطها أسماء المخطوطات الواردة في هذه المجموعة (وفيه أيضاً المسائل
البصريّات في النحو ، وفيه أيضاً المسائل المشككة في أول المقتضب ، وفيه
أيضاً المسائل العسكرية املاء الشيخ أبي علي الحسن بن أحمد بن
عبدالغفار ، ومسائل من النحو منثورة لأبي علي الفارسي أيضاً) •

وفي الزاوية اليمنى من الاسفل ختم فيه (مما وقفه الوزير شهيد
علي باشا - رحمه الله تعالى - بشرط أن لا يخرج من خزائنه) •

وفي الوسط من جهة اليسار كتب بخط مائل (بيان قوله وان كل
لما جميع لدينا محضرون في البغداديات عند قوله : وهذه مسألة مشككة
تتمل بهذا الحد ، وشرح آخر من القول في واحد مذكور في أواخر
البغداديات) •

بسم الله الرحمن الرحيم

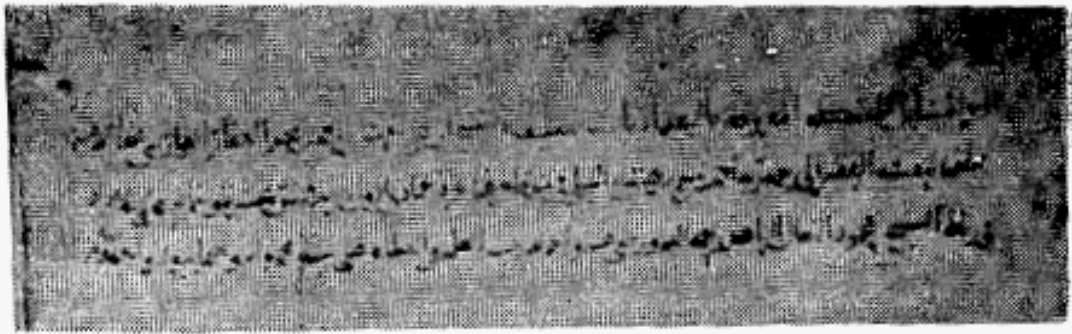
مسئلة طر سوه وهو الازايه ويا اوسيه . هه العبه بانهم لم يلباه .
 ولم يقولوا هذاي لا يرف اليه من مصلاه وهد لعه صعبه ان ساه ف اقول
 غلام وخطا هو اتموه دنك ان العله انا حره واداهه بما ادخل هره او صاع
 التي نأما جنت هره بار فعلت السامه بنسبه ايه الهمه على اذم وجمه ان
 وهه المبره اذ انصرا العله التي في حبه بظلم الله سغف فاداهه بعد . فاعلى اي
 هي فاذه بار ان است و حكامه انوا . ينسب جعفيا اذ اسم ووجه الجعف فان
 انما كت جعفت لاجتماع ثلثه من الالهات العله التي لها تلك شان في حره و
 وهو قياس هه الاله الوجه الاح اسه ساه . فيه وصره ان ان كانه ان
 باه بعضه اشلال عمو صه اذ ان است با العله اح من السامه اذ است و
 من العله وركه هو بعد . بكم . يقول وما اسبه فبده . سوي . في المبره و
 مران جعفته ساه اجهه اني ع في و عي هه انما قره . بدمويه جعفته . جعفت
 بوم . بعدار كل ساه جعفته حونه وانشه جعفت المبره في الاله لاجتماع
 انص المصراع ما في انما في القوم من العله لاجتماع المبره فيه ما حلاه . اذ
 جرف لصاره انصوم الاله المنقلبه من المبره الوجه فاب صه فقله و
 جعفت لوجع
 جعفت انما العله بعد ما اعلى الجعفت فحونه . انصاب الفحصه من جعفته
 هه انما لوجعته ليه في اصله . انما لوجعته من المبره التي هي فاب . و
 سلخته مجعوتها فلهما . انصاب فعل سوه ولفه رد الاله باه . و
 وحواله انما فعلت الاله السامه انصوم ما قول الاله اذ به انقلب الاله
 المنصور ما فعلت انوا هه الاله انوا و . انما اصله بقدر قوله انما
 وانص في ابوابه . انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 هو ليه انما انما و . انما انما انما انما انما انما انما انما
 ولسه انما انما و . انما انما انما انما انما انما انما انما
 بانهم وخطا و . انما انما انما انما انما انما انما انما
 انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما

كامله

كامله

كامله

من اصله



الورقة الأخيرة ٥١ ب / من مصورة شهيد علي

هذه النسخة توجد في مكتبة جوروم تحت رقم/١٣٩٦ • حجم الكتاب ١٧ × ٢٥ سم في ١٩٧ ورقة في كل صفحة ١٥-٢٣ سطراً ، وهو مكتوب بخط نسخي ، وقد شارك في نسخه غير واحد • ناسخها مجهول ، وقدّر الاستاذ الدكتور رمضان ششن في كتابه (نوادر المخطوطات العربية في تركيا ١/١٦٥) أن تاريخ نسخه يرجع الى القرن السادس الهجري •

كتب في وجه الورقة الاولى (كتاب فيه المسائل المشككة لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار النحوي النارسي رحمه الله) • ثم كتب من جهة اليسار ، وقد طمس بعضه (من كتب محمد بن علي) • وفي آخر النسخة كتب (الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى ، سئل الشيخ - أدام الله تأييده - عن الوقت الذي عمل فيه (الانفال) فقال : عملته في سنة ثمان مائة وثلثمائة ، وذلك بعد وفاة أبي اسحاق - رحمه الله - لأنه توفي في سنة ثمان مائة ، وتوفي أبو بكر - رحمه الله - سنة خمس عشرة ، قال : وعملت (المسائل المشروحة) أيضاً في هذا الوقت في صف شونيز في المسجد المعلق ببغداد في الكرخ • قال ق : هذه المسائل بثلاثة أسماء :

• البغدادية ، والمسائل المشروحة ، والمسائل المشككة) •

٣ - منهجي في التحقيق

- ١ - اعتمدت على نسخة (شهيد علي) وجعلتها أصلاً وذلك :
- أ - لأنني لم أحصل على نسخة (جوروم) الا في وقت متأخر جداً •
- ب - أن نسخة (شهيد علي) فيها مسألان زائدتان على نسخة

(جوروم) • وهاتان المسألتان هما : (مسألة ٢٧) و (مسألة

٢٩) •

٢ - جعلت لكل مسألة رقماً ثبته قبل المسألة •

٣ - أشرت الى بداية وجه الورقة بحرف (أ) والى بداية ظهر الورقة بحرف (ب) •

٤ - رمزت الى نسخة (شهيد تلمي) وهي الاصل بحرف (ش) ورمزت الى نسخة (جوروم) بحرف (ج) •

٥ - جعلت القوسين المعقوفين للزيادة من (ج) أو الزيادة التي أضفتها أنا اقتضاء للسياق ، مع الاشارة الى ذلك في الهامش •

٦ - قابلت بين النسختين ، وأشرت الى الاختلافات بينهما •

٧ - قمت بتصحيح كل ما رأيت محرّفاً أو مصححاً • وأشرت الى ذلك في الهامش •

٨ - خرجت التواهد وهي تشمل : الآيات القرآنية الكريمة ، والأحاديث النبوية الشريفة ، والآيات الشعرية ، والأمثال والأقوال العربية •

٩ - فسرت الكلمات التي تحتاج الى تفسير •

١٠ - ترجمت الاعلام واختصرت على الاسم وتاريخ الوفاة وأشرت الى مصدر واحد أو مصدرين ، وأهملت ترجمة أكثر الشعراء •

١١ - عيّنت مكان النصوص التي ينقلها المؤلف من كتب الاقدمين ان توفرت ، مثل : الكتاب ، والمقتضب • ومعاني القرآن للأخفش

ومعاني القرآن واعرابه للزجاج •

القسم الثاني - النص المحقق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١ ب /

١ - مسألة

قال سيبويه : زعموا أن أبا عمرو^(١) قرأ (يا صالحُ يتنا)^(٢) ، جعلَ الهمزةَ ياءً ، ثم لم يقلبها واوًا . ولم يقولوا هذا في الحرف الذي ليس منفصلاً^(٣) ، وهذه لغةٌ ضعيفةٌ ، لأنَّ قياسَ هذا أن يقول : يا غلامٍ ووجل^(٤) .

قال أبو علي أيده الله :

والقولُ في ذلك : أن الفاءَ من (آتى) همزةٌ ، فإذا أمرَ منه^(٥) أدخلتْ همزةُ الوصلِ على التي هي فاءٌ ، فاجتمعتْ همزتان فقلبتْ الثانيةُ بحسبِ الحركةِ التي هي على الأولى ، فصارتْ : آيت ، وهذه الهمزةُ إذا اتصلَ الفعلُ الذي هي فيه بكلامٍ قبله سقطتْ ، فإذا سقطتْ ، فلك في التي هي فاءٌ ضربانٍ : إن شئتَ تركتها مبدلةً ، وإن شئتَ حَقَّقْتَهَا .

(١) في ج (أن أبا عمرو بن العلاء) وما اثبتناه أصح ، لأنَّ يوافقُ الكتابَ . وهو أبو عمرو بن العلاء واختلف في اسمه ونسبه ، قيل : اسمه زيان وقيل : العريان وقيل : أبو عمرو ، وهو امام البصرة في القراءة والنحو توفي سنة ١٥٤ هـ وقيل ١٥٩ هـ ، انظر انباء الرواة ١٢٥/٤ .

(٢) الأعراف / ٧٧ ، وفي المصاحف (يا صالحُ ثنينا) . وقرأ أبو عمرو يا صالح وثنينا بقلبِ الفاءِ واوًا ، انظر : البحر المحيط ٣٣١/٤٢ .

(٣) في ج (ليس متصلًا) وهو خطأ في المعنى ، ولا يوافق الكتاب .

(٤) الكتاب ٣٥٨/٢ . وهذه المسألة موجودة في كتاب إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٢٤٤/١ .

(٥) في ج (فيه) بدل (منه) وما اثبتناه أصح .

أما وجه التحقيق فانك إنما كت خففت لاجتماع
 الهمزتين ، فلما زالت اللة التي لها أبدلت ، عادت محففة ،
 هذا وجهه وهو قياس .

إلا أن الوجه الآخر أشبه بمذاهب العربية وطرقها ، ألا
 ترى : أنك تجد الأفعال يلزم بعضها اعتلال في موضع للة
 فاذا زالت تلك اللة أجري السائر في الاعتلال - وإن خلا من
 اللة - مجرى ما فيه اللة وذلك نحو : تعبد ، ويكرم^(١) ،
 ويقول^(٢) ، وما أشبهه ، فكذلك ينبغي أن ترك الهمزة التي هي
 فاء في الأمر من (أتى) مخففة . فهذا حجة أبي عمرو ، وعلى
 هذا تحمل قراءته (يؤمنون)^(٣) مخففة . لم يخفف الهمزة
 من (يؤمنون) بعد أن تكلم بها مخففة ، كقولك : جؤنة^(٤) ،
 ثم تقول : جؤنة ، ولكنه خفف الهمزة في (آمن) لاجتماع
 الهمزتين ، وكذلك في (أومين) ثم انتظم المضارع ما في الماضي اللازم
 فيه القلب . لاجتماع الهمزتين فيه ما خلا همزة (أفعل) الزائدة ،
 فصادف^(٥) حرف المضارعة المضموم الألف المنقلبة عن الهمزة التي

(١) أصله توعد ، حذفوا الواو حملاً على حذفها في : يوعد

حيث وقعت الواو بين الياء والكسرة وهذا ثقيل على لسانهم
 فخففوه بحذف الواو . وكذلك حذفوا الهمزة من يأكرم حملاً
 على حذف الهمزة في الأكرم ، انظر شرح المفصل ٥٩/١٠ .

(٢) أصله : يقول ، فنقلوا ضمة الواو الى ما قبلها . فأجروا فيه

الاعلال لاجرائهم الاعلال في الماضي ، انظر شرح المفصل ٦٥/١٠ .

(٣) البقرة / ٣ . كان أبو عمرو إذا أدرج القراءة أو قرأ في الصلاة

لم يهزم كل همزة ساكنة مثل : يؤمنون ويؤمن . انظر كتاب
 السبعة في القراءات لابن مجاهد ص / ١٣١ .

(٤) الجؤنة : سلة مستديرة مغطاة ادماً ، يجعل فيها الطيب

والثياب . اللسان مادة جان .

(٥) في ج (فصارت) وهو خطأ في المعنى .

هي فاء ساكنة ، فقلبها واوا ، فخَفَّفَ (يؤمنون) على هذا اتِّباعاً
 للبعضِ الفعلِ بعضاً . لا على التخفيفِ في (جؤنة) وإن كانت
 اللفظتان متَّفَقَتَيْنِ ، فعلى هذا أيضاً لم يُحَقِّقِ الهمزةَ في [ايتنا من
 قولك]^(١) : يا صالحُ يَتِّنا ، ولم يَقلبِ الياءَ المنقلبةَ عن الهمزة التي
 هي فاءٌ واوا ، وإن كانت ساكنةً مضموماً ما قبلها وشبهها بقيلِ
 [في الاشماع]^(٢) .

فقال سيويه : هذه لغةٌ رديئةٌ يلزمُ من قالها أن يقولَ :
 يا غلامِ وُجَلٌ . يُريدُ أنَّه لا يَقلبُ الياءَ الساكنةَ المضمومَ ما قبلها
 واواً كذلك لا يلزمُه إلا أن يَقلبِ الواوَ الساكنةَ المكسورَ ما قبلها
 ياءً ، وهذا الذي ألزَمَه إِيَّاهُ في قراءتهِ (يا صالحُ يَتِّنا) من قوله :
 يا غلامِ وُجَلٌ لا يقولُه أحدٌ .

وأخبرني أبو بكرٍ محمدُ بنُ السريِّ^(٣) ، قال : أخبرنا أبو
 العباس^(٤) أنَّ أبا عثمان^(٥) قال : لا يلزمُ أبا عمرو . ما ألزَمَه سيويه
 من قوله : يا غلامِ وُجَلٌ ، وذلك أنَّه قاسَ قوله (يا صالحُ يَتِّنا)

(١) زيادة من ج . لأنَّ المعنى يقتضي ذلك .

(٢) زيادة من ج أثبتناها لبيان وجه الشبه بين : قيل ، ويا صالح
 يتنا . والاشماع : أن يشم الفاء الضمة ، ليدل على أن الأصلَ
 الضمَّ .

(٣) هو أبو بكر محمد بن السري المعروف بابن السراج ، توفي سنة
 ٣١٦ هـ ، انظر انباء الرواة ١٤٥/٣ وبغية الوعاة ١٠٩/١ .

(٤) هو أبو العباس محمد بن يزيد المعروف بالبرد ، توفي سنة
 ٢٨٥ هـ ، انظر انباء الرواة ٢٤٧/٣ وبغية الوعاة ٣٦٩/١ .

(٥) هو أبو عثمان ، بكر بن محمد بن بَقِيَّةَ توفي سنة ٢٤٨ هـ ،
 انظر انباء الرواة ٢٤٦/١ وبغية الوعاة ٤٦٣/١ .

على شيء موجودٍ مثله ، وذلك قولهم : قيل ، وسبق (١) . وليس في الكلام متعلبه ولا منفصله مثل : يا غلام وجيل ، لا مخفّف (٢) ، الحركة ولا مشمومها فلا يلزمه : يا غلام وجيل ، وقد ثبت قوله : (يا صالح يتنا) قياساً على ما ذكرناه .

قلت أنا : فالترادة بتخفيف الهمزة وإبدالها في قوله تعالى : (ومنهم من يقول ائذن لي) (٣) مثل : (يا صالح يتنا) (٤) و (فليؤد الذي اتّمن) (٥) وما أشبه هذا أقوى عندي ٢ / أ في العربية ، لما ذكرت . فأما قوله : (فأئتنا بما تعدنا) (٦) و (فأت بآية) (٧) ونحو هذا من المفتوح [فليس كذلك] (٨) .

(١) في كل فعل ماض مجهول معتل العين ثلاث لغات فتقول : قيل وبيع بالياء وكسر ما قبلها وهي الجيدة ، وتقول : قيل وبيع بالانتماء ، وقول وبوع بالواو . انظر شرح المفصل ٧٤/١٠ .

(٢) في ش (لا مخففة الحركة) وما أثبتناه من ج أوفق لمقتضى العبارة .

(٣) التوبة / ٤٩ .

(٤) (مثال يا صالح يتنا) ساقطة من ج .

(٥) البقرة / ٢٨٣ .

(٦) الاعراف / ٧٠ .

(٧) الشعراء / ٢٥٤ .

(٨) ساقطة من ش أثبتناه من ج لأن سياق المعنى يقتضي ذلك .

٢ - مسألة

ذكر سيويه قولهم : عزويت ، في إثر كلم^(١) ، التاء فيها زائدة ليست من أصول الكلم فقال : وكذلك عزويت ، لأنه ليس في الكلام فعويل^(٢) .
قال أبو علي أيده الله :

فقلت أنا في شرح ذلك : لا يخلو قولهم : عزويت^(٣) ، من أن يكون وزنه : فعليت ، أو فعويل ، أو فعليل ، فلا يجوز أن يكون فعويلا ، لأن (فعويلا) بناء لم تجيء في الأمثلة الأصلية ، ولا في المزيد فيها ، فلا يجوز إذا أن تجعله (فعويلا) وإن جعلته (فعليلا) حكمت بأن الواو أصلية ، لأنها اللام الأولى من البناء ، ولم تجيء الواو أصلية في الرباعي إلا فيما كان مضاعفا نحو : الوعوعة^(٤) ، والوحوحة^(٥) . فالواو في الرباعي إذا كان من هذا النحو أصلية ، وليس (عزويت) كذلك ، فيحكم بأن الواو أصلية فيه . فاذا لم يجز أن يكون على الوزنين اللذين

-
- (١) في ش (كلام) واثبتنا ما في ج لأن الزيادة وقعت في كلمات متعددة وليس في كلام .
(٢) انظر الكتاب ٣٤٨/٢ .
(٣) عزويت : موضع ، انظر جمهرة اللغة ٢٢١/٣ .
وذكر ابن خالويه في كتاب (ليس) ص/٣٧ : ليس احد من أهل اللغة والنحو عرف تفسير (عزويت) وهو في كتاب سيويه ما عرف الجرمي ولا المبرد ، فسمعت أبا بكر بن الخياط يقول : سألت أبا العباس ثعلبا عن (عزويت) فقال يروى بالعين (عزويت) وهو القصير . وقال أبو الفتح عثمان ابن جني (عزويت) هي الداهية . المصنف ٢٨/٣ .
(٤) الوعوعة : اصوات الكلاب وبنات آوى . اللسان مادة : ومع .
(٥) الوحوحة : صوت مع بحج . اللسان مادة : وحج .

تَقَدَّمَ^(١) ثَبِتَ أَنَّهُ فَعَلْتِ ، فالواو لامٌ مثلُ : عَفْرِيْتِ^(٢) ولسم
يَسْجُزُ أَنْ نَحْكُمَ بَأَنَّ التاءَ لامٌ ، لأنَّ لو فعلنا ذلك لم يخلُ من
أَنْ نَجْمِلَهُ (فِعْوِيلاً) ، أو (فِعْلِيلاً) ، وقد تَقَدَّمَ أَنَّهُ لا يجوز
أَنْ يَكُونَ عَلَى هَذَيْنِ الْوَزْنَيْنِ .

وَنَبِّئَنَّ وَزْنَ هَذِهِ الْكَلِمَةِ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى . فنقولُ : إِنْ فِيهَا حَرْفَيْنِ
مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ^(٣) يَحْتَاجُ فِي مَعْرِفَةِ الزَّائِدِ مِنْهُمَا إِلَى نَظَرٍ - فَأَمَّا
الْمُدَّةُ الَّتِي بَيْنَهُمَا فَكَوْنُهَا زَائِدَةٌ بَيِّنٌ - لا يخلو الحرفان من أن
يَكُونَ أَحَدُهُمَا زَائِدًا وَالْآخَرُ أَصْلًا أو يَكُونَا جَمِيعًا زَائِدَيْنِ^(٤) . أو
يَكُونَا جَمِيعًا أَصْلِيَيْنِ .

فَلا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَا جَمِيعًا زَائِدَيْنِ ، لِأَنَّ إِنْ
حَكَمْنَا بِزِيَادَتِهِمَا أَبْقَيْنَا الْكَلِمَةَ عَلَى حَرْفَيْنِ وَالْأَسْمَاءُ
الْمُسْتَمَكَّةُ وَالْأَفْعَالُ الْمَأْخُودَةُ مِنْهَا لا تَكُونُ عَلَى أَقَلِّ مِنْ ثَلَاثَةٍ ، وَلا
يَجُوزُ أَنْ يَكُونَا جَمِيعًا أَصْلِيَيْنِ ، لِأَنَّ لَمْ نَجِدْ الْوَائِ فِي الرَّبَاعِيِّ أَصْلًا
إِلَّا فِيمَا كَانَ مِنْهُ مُضَاعَفًا ، فَقَدْ ثَبِتَ أَنْ أَحَدَهُمَا زَائِدٌ وَالْآخَرُ
أَصْلٌ ، وَلا يخلو من أن يَكُونَ الزَّائِدُ الثَّانِي أو الْأَوَّلَ . فَلا يَجُوزُ
أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ ، لِأَنَّ إِنْ جَعَلْنَا الزَّائِدَ الْأَوَّلَ جَعَلْنَا وَزْنَ
الْكَلِمَةِ (فِعْوِيلاً) وَهُوَ بِنَاءٍ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ الْكَلِمُ الْأَصْلِيَةُ الْحُرُوفُ ،
وَلا ذَوَاتُ الزِّيَادَةِ ثَبِتَ أَنْ الزَّائِدَ [هُوَ]^(٥) الثَّانِي ، وَأَنْ وَزْنَهُ :

- (١) فِي ج (بِعِدْمَا) وَهُوَ خَطَأٌ لِأَنَّهُ لا يَتَّفِقُ مَعَ سِيَاقِ الْكَلَامِ .
- (٢) الْعَفْرِيْتِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ الْمُبَالَغِ . اللِّسَانُ مَادَةٌ : عَفْرٌ ، قَالَ أَبُو
الْفَتْحِ عَثْمَانُ ابْنُ جَنِي (عَفْرِيْتِ) وَاحِدَ الشَّيَاطِينِ ، انظُرِ الْمُنْصَفَ
٢٨/٣ .
- (٣) أَحْرَفِ الزِّيَادَةِ عَشْرَةٌ أَحْرَفِ مَجْمُوعَةٌ فِي قَوْلِكَ (الْيَوْمَ تَنْسَاهُ)
أَوْ (سَأَلْتُمُونِيهَا) .
- (٤) (أَوْ يَكُونَا جَمِيعًا زَائِدَيْنِ) سَاقِطَةٌ مِنْ ج .
- (٥) زِيَادَةٌ مِنْ جِ أَنْبَتْنَاهَا لِأَنَّهَا أَقْوَى مِنْ حَيْثُ التَّرْكِيبُ اللَّفْظِيُّ .

فعليت •

فَأَمَّا (كِبْرِيَّت)^(١) فَوَزْنُهُ : فَعْلِيلٌ ، مِثْلُ : قِنْدِيلٍ^(٢) •
وَلَمْ يَجْعَلْهُ مِثْلَ : عَفْرِيَّتْ ، لِأَنَّ التَّاءَ لَا تَجْعَلُهَا فِي الْبِنَاءِ الَّذِي
تَجِيءُ فِيهِ زَائِدَةٌ^(٣) إِلَّا بِثَبَّتْ ، وَإِسْ يَثْبُتُ لَكَ أَنَّ التَّاءَ فِي
(كِبْرِيَّت) زَائِدَةٌ بِاشْتِقَاقِكَ مِنْهُ شَيْئاً تَسْقُطُ فِيهِ التَّاءُ ، كَمَا ثَبَّتَ
بِالِاشْتِقَاقِ مِنَ الْعَفْرِيَّتْ : عَفْرٌ ، فَعَلِمْتَ لَمَّا جَاءَ جَمِيعاً بِمَعْنَى^(٤) ،
أَنَّ التَّاءَ زَائِدَةٌ وَكَمَا عَلِمْتَ بِقَوْلِهِمْ : الْعَنْكَبُ ، أَنَّ التَّاءَ فِي
(الْعَنْكَبُوتِ) زَائِدَةٌ •

وَلَمْ يَكُنْ (فَعْلِيلٌ) أَيْضاً بِنَاءِ اسْمٍ يَجِيءُ فِي الْأَصُولِ مِثْلُهُ ،
بَلْ قَدْ جَاءَ فِي بِنَاءِ الْأَسْمَاءِ وَالْعَمَّنَاتِ^(٥) فَإِذَا لَمْ يُشْتَقَّ مِنْ
(كِبْرِيَّت) مَا تَسْقُطُ مِنْهُ التَّاءُ وَلَمْ يَكُنْ بِنَاؤُهُ بِنَاءً لَمْ يَجِيءُ فِي
الْأُبْنِيَةِ^(٦) الْأَصْلِيَّةِ مِثْلُهُ ، وَكَانَتْ التَّاءُ إِذَا جَاءَتْ فِي بِنَاءٍ لَمْ تَحْكَمْ
بِزِيَادَتِهَا إِلَّا بِثَبَّتْ ، ثَبَّتَ أَنَّ التَّاءَ فِي (كِبْرِيَّت) أَسْلِيَّةٌ غَيْرُ
زَائِدَةٍ •

-
- (١) جمهرة اللغة ٢٩٥/٣ قال ابن دريد فامّا (كبريت) فليس
بعربي محض ، وقد قال الراجز رؤبة :
هل ينجيني حلف سخيتت او فضة او ذهب كبريت
والكبريت من الحجارة الموقد بها ، اللسان مادة : كبرت •
- (٢) القنديل بالكسر معروف وهو مصباح من زجاج ، انظر : تاج
العروس مادة : قنديل •
- (٣) في ج (زيادة) وما اثبتناه اوفق من حيث تركيب العبارة •
- (٤) اي جاء العفريت وعفر بمعنى واحد ، قال في اللسان مادة :
عفر : رجل عفر ، وعفرية ، ونفرية ، وعفارية ، وعفريت بين
العفارة خبيث منكر داه • فالعفريت مشتق من عفر •
- (٥) ففي الاسماء مثل : خنزير ، وحليلت ، وفي الصفات :
صهيم ، وصنديد • انظر : الكتاب ٣٢٦/٢ •
- (٦) في ش (الامثلة) وما في ج اصح ، لأنه موافق لما جاء في كتب
الصرف •

٣ - مسألة

قال سيويه : إذا التقت الواوانِ أوْلاً أبدلتَ الأولى همزةً ولا يكونُ فيها إلاّ ذلك^(١) .

قال أبو علي أيّده الله :

قلتُ أنا : الواوانِ إذا اجتمعنا^(٢) في أوّل كلمة ، فاجتماعهما على ضربين : أحدهما : أن تكون الواوُ الثانيةً فيه مدّةً ولا تكون واواً في كلّ أحوال الكلمة ، كبنائك من (وَعَدَّ) فعلاً على وزن (ضُورِبَ) نحو : ووعد ، فانك في قلب الأولى همزة بالخيار كما أنك في همزة (أَقْتَتَ)^(٣) بالخيار فإن همزتها فقلت : أوري^(٤) ، فقلت^(٥) تهسزها من حيث همز^(٦) الأولى [و]^(٧) لكن من حيث أبدلت [الواو التي]^(٨) ب / في (وُجُوهُ)^(٩) ونحوه ، ومن صحّ ولم يُبدل ، فمن حيث صحّ التي في

-
- (١) الكتاب ٣٤٦/٢ .
(٢) في ش (اجتماعاً) وما في ج أولى بالاثبات .
(٣) الرسائل ١١ / قرأ أبو عمرو وحده (وقَتَّت) بواو . انظر :
كتاب السبعة في القراءات ص / ٦٦٦ .
(٤) مثل بأوري ، والأولى أن يمثل بأوعد . لأنه قال : كبنائك
من وَعَدَّ فعلاً على وزن ضورِبَ نحو : ووعد .
وقد فسّر ابن جنّي في المنصف ٣ / ٣٦ ، وورى أي : ستر ، ومنه
توارت بالحجاب أي : استترت .
(٥) في ج (فليس) وما في ش أصح لأن قبل هذه الكلمة :
(فقلت أوري) .
(٦) (همز) ساقط من ج .
(٧) زيادة من ج ، أثبتناها والسياق يؤيدها .
(٨) زيادة من ج أثبتناها لأن السياق يقتضيها .
(٩) آل عمران / ١٠٦ .

(وَقَّتْ) وهذه الواو الثانية لا يُعْتَدُّ بها ، لأنها لا تلزَمُ ، ألا ترى : أَنْتَ إِذَا بِنْتَ الْفَعْلَ لِلْفَاعِلِ قُلْتَ : واري ، فلم تلزَمِ الواو .

فان قلت : فهل يوجد حرف لا يُعْتَدُّ به ، لأنه غير لازم كما لم يُعْتَدَّ بهذه الواو الثانية لما كانت غير لازمة ؟

فقد وجدنا غيره من الحروف لما كانت غير لازمة لم يُعْتَدَّ بها وذلك تاء التانيث في مثل : قائمة ، لما كانت غير لازمة لهذا البناء لزوم ألف التانيث نحو : حبلتي ، لم يُعْتَدَّ بها ولو اعتدَّ بها لم تُصْرَفْ (قائمة)^(١) لأنه كان يجتمع في الاسم علتان ، إحداهما : الوصف ، والأخرى : علامة التانيث ، والعلتان إذا اجتمعتا في اسم منعته الصرف فلو اتحدت بالتاء ها^(٢) هنا لم تُصْرَفْ (قائمة) في النكرة ، وصرفهم لها يدل على أنها لم يُعْتَدَّ بها فكما أنه^(٣) لم يُعْتَدَّ بهذه التاء ، لأنها غير لازمة كذلك لم يُعْتَدَّ بالواو الثانية من (ووري) ونحوها ، لأنها غير لازمة .

والضرب الآخر وهو الذي الواو الثانية فيه لازمة^(٤) لا تنقلب يلزم قلب الواو الأولى فيه همزة ، لأنك كنت في قلب الواحدة المضمومة بالخيار فلما اجتمع اثنان لزم القلب ولم يجوز غيره وذلك قولك في تكسير (واصل) وتصغيره : أواصل ، وأو يصل . ومن هذا الباب قولهم : أولى ، وقد كذا شرحناه^(٥) ونزيد في شرحه ونذكر

(١) قائمة (ساقطة من ج)

(٢) ها (ساقطة من ج)

(٣) أنه (ساقطة من ج)

(٤) في ش (لازم) واثبتنا ما في ج ، لأنها جاءت بالتانيث على

قوله (الثانية) السابقة .

(٥) لم يشرحه في هذا الكتاب الا في هذه المسألة .

قول بعض أهل النحر فيه ونسب سهوة .

(أول)^(١) وزنه : أفعل ، فالهمزة^(٢) فيه زائدة ، وانقاء العين جميعاً من موضع واحد كما أن انقاء العين في قولك : ددان^(٣) ، وكوكب ، من موضع واحد . فإذا جمعت (أول) مكسراً قلت في جمعه : أوائل .

فإن قال قائل : ما هذه الهمزة ؟ قلت : إنها منقلبة من الواو التي هي عين وإنما قلبت همزة لوقوعها بعد ألف الجمع قريبة من الطرف ومثل [ذلك]^(٤) قولك أسو كسرت سيئداً : سيئداً ، فتبدل من الواو التي هي عين في قولك : سيئود ، همزة لما ذكرناه ، وكذلك لو كانت بدل الواو في هذا الموضع ياء لفعلت بها من إبدال الهمزة منها ما فعلت بالواو ، والعلّة فيها وقوعها بعد ألف الجمع وقربها من الطرف .

قال المازني : سألت الأصمعي^(٥) عن : عيال ، كيف جمعه^(٦) العرب ، فقال : عيائل . فهذا^(٧) مثل ما ذكرنا .

-
- (١) في ش (وأول) . والواو ساقطة من ج ، فاسقطناها لزيادتها .
(٢) في ش (والهمزة) وفي ج (فالهمزة) اثبتنا ما في ج ، لأن السياق يقتضي ذلك .
(٣) الددن والدد محذوف من الددن : اللهو واللعب . انظر : اللسان مادة : ددن .
(٤) زيادة من ج . اقتضاها السياق .
(٥) هو عبد الملك بن قريب أبو سعيد الأصمعي توفي سنة ٢١٠ هـ . انظر انباه الرواة ١٩٧/٢ .
(٦) في ج (كيف يجمعه العرب) . وفي المنصف ٤٤/٢ (كيف تكسره العرب) . والعيال واحد العيال ويجمع على عيائل . انظر اللسان مادة : عيال .
(٧) في ش (هذا) وأثبتناه ما في ج لأن السياق يقتضي ذلك .

ولو وقعت الواو والياء بعد ألف الجمع بعيدة من الطرف لم يلزم همزها • لو جمعت طاووساً^(١) ، وناووساً^(٢) ، وسايوراً^(٣) لقلت في جمعها : طاوويس ، وناوويس ، وسواوير ، فلم تهمز شيئاً من ذلك ، لبُعده من الطرف وإن وقع بعد ألف الجمع • فهذا يدلُّك على أن العلة في قلب هذه الحروف في هذا الضرب من الجمع ما تقدّم من وقوعها قريبة من الطرف •

ف (أوّل) هذا الذي ذكرنا موجود فيه ، فلذلك أبدل العين فيه همزة ، وأصله : أوّول ، مثل : أحمر ، فأدغم الأول في الثاني ، لأنّ الحرفين مثلاً والأول ساكن •

فأمّا (أولى) فالهمزة فيه أصليّة وهي فاء الفعل ، والأصل : وولى ، إلاّ أنّ الواو الأولى لزم قلبها ، لأنّ الواو الثانية لازمة • فهذه الهمزة إنّما هي منقلبة عن واو هي فاء ، وانقلبت لاجتماع الواوين ولزوميهما • وإن كانت الثانية مدّة^(٤) •

-
- (١) همزة طاووس ، بدل من واو لقولهم : طاوويس • اللسان مادة : طوس •
- (٢) الناووس مقابر النصرى : إن كان عربياً فهو فاعول اللسان مادة نوس •
- (٣) سايور : فاعول ، من ساريسير سيرا • انظر المتصف ٥٣/٣ ، ولم أجد هذه الكلمة بهذا الوزن في المعاجم •
- (٤) يقصد بهذه العبارة : أنّ الواوين متى اجتمعتا أولاً في كلمة يلزم قلب الأولى همزة بشرط أن تكون الواو الثانية لازمة ثابتة في احوال الكلمة ، ولو كانت هذه الواو مدّة • فلماذا لم يلزم قلب الواو الأولى من : وورى ، لعدم لزوم الواو الثانية • مع كونها مدّة •

وزعم بعض الناس^(١) أن (أوّل) مأخوذ من : آل يؤول
 أوّلاً ، إذا رجع . وهذا التقدير في (أوّل) لا يصح من جهة
 التصريف ، لأنّ (أوّل) لو^(٢) كان مأخوذاً من : آل يؤول ، لوجب
 أن يقال فيه : أوّل ، وإنّما كان يجب فيه هذا ، لأنّه لو كان
 كذلك اجتمع همزتان أوّلاً في كلمة .

٣ أ / أمّا الأولى فالزائدة لـ (أفعل) وأمّا الثانية فالأصلية
 التي هي فاء الفعل ، فاذا اجتمع همزتان في كلمة وكانت الثانية
 ساكنة لزم إبدالها بحسب الحركة التي على^(٣) الأولى ، فكان
 يلزم أن تبدل الثانية من (أوّل) ألفاً ، كما أبدلت التي في
 (آدم) وأمّا الواو التي^(٤) في (أوّل) فوجب أن تصح لسكون
 ما قبلها كما تصح في (عاود) و (قاوّل) ونحوه مما يسكن
 ما قبله ، ويكون غير جارٍ على شيء ، وليس اللفظ به كما لزم ،
 لأنّه يقال : أوّل .

(١) وقد اختلف في أصل : أوّل . فقد نقل ابن جني في المنصف
 ٢٠٢/٢ أن ثعلباً حكى عن الفراء أن أوّل يجوز أن يكون أصله:
 أوّل ، أو أوّل ، ثم قال : والقياس يحظر أن يجوز فيه شيء
 من هذين المذهبين . وقال ابن دريد في الجمهرة ٣/٣٦٣ : وأوّل
 فوعل . وفي تهذيب اللغة للزهرى من اللغويين من يقول :
 تأسيس بناء أوّل من همزة وواو ولام يعني : أول . ومنهم من
 يقول تأسيس بناء من واوين بعدهما اللام ، يعني وول كما هو
 رأى أبي علي . انظر تهذيب اللغة ١٥/٤٥٥ - ٤٥٦ . واللسان
 مادة : وائل .

(٢) في ش (لَمّا) بدل (لو) وما اثبتناه من ج اصح لان الكلام
 مبني على الشرط . و (لو) تفيد الشرط .
 (٣) في ج (هي) بدل (على) وهو خطأ .
 (٤) (التي) ساقطة من ج .

ومما يدلُّك على أنَّه غير مأخوذٍ من (أول) ترك العرب
 أخذَ الفعلِ منه^(١) ، كما تركوا أخذَه من (يوم) و (ويج) ،
 و (ويل) وما أشبهه ، لما كنَّ يلزَمُ من الاعتلال . ولو كان
 مأخوذاً من (أول) لصُرِفَ فعلُه ، لأنَّ ما كان كذلك غير متروكٍ
 أخذَ الفعلِ منه .

ألا ترى : أنَّه قد صُرِفَ (أويت)^(٢) والهمزة منه فاءً والواو
 عين . ولعلَّ القائلَ بهذا غلطٌ لقولهم : أولى ، فثبته الهزة المنقلبة
 عن الفاء التي هي واو بالهمزة التي هي في نفسها أصلٌ غير منقلبة
 عن شيءٍ وقد بيَّنا ذلك والسبب الذي من أجله قلبت ههنا
 الواو همزة .

(١) يعني أنَّ العرب تركوا أخذَ الفعلِ من أوَّل ، ولم يتركوا أخذَ
 الفعلِ من أول .

(٢) أويت منزلي ، والى منزلي عدت . انظر : اللسان مادة : أوا .

٤ - مسألة

قال سيويه : سألت الخليل عن (فُعِلَ) من (وأيت)^(١) .
فقال : و'وي' كما ترى . فسأله عنها^(٢) . فإِن خَفَّضَ الهمزة .
فقال : أوي' كما ترى ، فأبدلَ من الواو همزةً . وقال : لا يسدُّ
من الهمزة ، لأنَّه لا يلتقي واوانِ في أوَّلِ الحرفِ .

قال أبو عثمان^(٣) : الذي قال الخليلُ عندي خطأً . وذلك أنَّ
الواوَ الثانيةَ منقلبةً من همزةٍ . فإنا أنوي الهمزةَ فيها ، ولكن أجيزُ
أنَّ تُبدلَ الهمزةُ ، لأنَّ الواوَ مضمومةٌ وليسَ البدلُ لازماً . ولو
لم يكنَ أصلُها الهمزُ لم يلزمَ الإبدالُ ، لأنَّ الثانيةَ مدَّةٌ . مثلُ :
ووري' ، إذا أردتَ : فوعل ، من (وارىت) .

قلتُ أنا : الدليلُ على أنَّ قلبَ الواوِ التي هي فاءُ همزةٍ
لا يلزمُ من حيثُ لزِمَ قلبُها في (أو يصل) ونحوه . أنَّ الواوَ
الثانيةَ من (ووي)^(٤) مخففةٌ من همزةٍ هي منويَّةٌ . فكما أنَّ
الهمزةَ المخففةَ لو كانتَ محققةً لم يلزمَ قلبُ الواوِ التي هي فاءُ

-
- (١) الكتاب ٢/٣٥٦ . الوأى : الوعد وفي حديث وهب : قرأت
في الحكمة أن الله تعالى يقول : اني قد وأيت على نفسي أن
اذكر من ذكرني . انظر اللسان مادة : وأى .
- (٢) في ج (فيها) بدل (عنها) وما أثبتناه في ش أصح لأنه
يوافق الكتاب .
- (٣) لم اعثر على قول ابي عثمان في المنصف ولا في غيره من المراجع
التي نقلت عن ابي عثمان .
- (٤) في ج (ووري) وهو تحريف .

همزة إلا من حيث يلزم قلبها في (وجوه)^(١) كذلك إذا خففت الهمزة لم يلزم قلبها إلا من ذلك الموضع ، لأنها إذا كانت منوية فكالمحقة^(٢) كما أن الضمة لما كانت منوية في (لقضو الرجل)^(٣) كانت بمنزلة ثابتة • ويدل أيضا على أن الهمزة وإن كانت مخففة فهي كالمحقة ، أن من خففت (روي)^(٤) لم يقلبها ولم يدغمها في الياء كما لا يدغمها محقة فيها وهي اللفظة الفاشية الجيدة •

ومن قال : رِيًّا ، فأدغم وقلب لزمه أن يقول : أوي ، فيبدل من الواو (٥) همزة لأنه جعلها^(٦) - وإن كان أصلها الهمزة - بمنزلة الواو المحضة فعلى هذا يقول : أوي ، وهو ضعيف • ويلزم عندي من قلب الفاء همزة لتزيله الواو منزلة غير المنقلب عن شيء أن يدغمها في الياء بعد أن يقلبها من حيث قلب الفاء همزة لها •

فأما قول أبي عثمان في (ووي) أنه لو لم يكن أصلها الهمزة لم يلزم الإبدال ، يعني : إبدال الفاء همزة ، واعتلاله لذلك بأن

-
- (١) وهو جواز قلب كل واو مضموم أو لا همزة • مثل : وجوه ، ووقئت • انظر المنصف ١/٢١٢ •
- (٢) في ش (فالمخففة) وما في ج اصح معنى لان ما تكون منوية لا تكون كالمخففة بل تكون كالمحقة •
- (٣) فلا ترد الواو الى الياء وان سكن ما قبلها ، لأن الضمة قبل الواو منوية انظر المنصف ٢/١٢٥ •
- (٤) في رؤيا اربعة لغات : رؤيا بالتحقيق ، ورؤيا بالتخفيف ، ورِيًّا بالادغام وضم الراء ، ورِيًّا بالادغام وكسر الراء • انظر المنصف ٢/٢٦ - ٣١ •
- (٥) المراد من هذه الواو هي الواو الاولى من : وأيت •
- (٦) الضمير من (جعلها) يعود الى الواو الثانية وهي عين الفعل من : وأيت ، منقلبة عن همزة •

الثانية مدّة" ، مثل : ووري^(١) ، إذا أردتَ فوعلَ من (وارىت) .
فلا يستقيم ، لأنّ هذه الواوُ الثانية من (ووي) لو لم يكن أصلها
همزةً لوجبَ أنْ تُبدَلَ الأولى همزةً مع كونِ الثانية مدّةً ، وإنْ
لم يجبَ أنْ يُبدَلَ الأولى من (ووري) همزةً^(٢) ، لأنّ الواوُ
الثانية من (ووي)^(٣) لو لم يكن أصلها الهمزُ لكانَ عيناً فكانَ
ب / يلزمُ قلبُ الأولى همزةً ، لأنّ الثانية كانتُ تكونُ أصلاً
لازماً .

ألا ترى : أنّهم قد قلبوا الأولى همزةً من قولهم : أولى ، وإنْ
كانتُ الثانية مدّةً ، فكذلك كانَ يلزمُ أنْ تُقلبَ الواوُ الأولى من
(ووي)^(٤) همزةً لو لم يكن أصلُ الثانيةِ الهمزةً . وهذا بيّنٌ
جداً ، وإنّما لم تُقلبَ الأولى من (ووري) ونحوه ، لأنّ الثانية
ليستُ بلازمةً . ألا ترى أنّها تنقلبُ ألفاً في (واري) ف (ووي)
لم يكنْ يشبهُ (ووري) لو كانتُ الواوُ الثانية من (ووي) أصلاً
غيرَ منقلبةٍ عن الهمزة^(٥) لأنّها لو كانتُ كذلكُ لكانتُ لازمةً
كلزومها في (أولى)^(٦) ولم تكنْ تنقلبُ ألفاً كما تنقلبُ التي في
(ووري) ف (ووي) و (ووري) وإنْ اجتمعَ في كلٍّ واحدٍ^(٧)
منهما واوانِ ، الثانية من كلٍّ واحدٍ منهما مدّةً ، فهما يفرقانِ
للانقلابِ وغيرِ الانقلابِ . والمعتبرُ هذا لا المدُّ فقط .

- (١) في ش (ووي) . وما أثبتناه من ج لأنه يوافق قوله (وارىت)
الآتي .
(٢) مع كون الثانية مدّةً ، وإن لم يجب أنْ يبدل الأولى من ووري
همزةً (ساقطة من ج) .
(٣) في ج (ووري) وهو تحريف .
(٤) في ج (ووري) وهو تحريف .
(٥) التاء من (الهمزة) ساقطة من ج .
(٦) لقد تقدم الكلام على (أولى) في المسألة الثالثة .
(٧) في ش و ج (واحدة) فاسقطنا التاء لقوله (الثانية من كل من
واحد منهما) .

٥ - مسألة

ذكر سيويه قولهم : يَسْتَعَوُرُ ، قال : وأمَّا (يَسْتَعَوُرُ)
فالياءُ فيه بمنزلة عين (عَضْرَفُوط)^(١) ، لأنَّ الحروفَ الزوائدَ
لا تَلْحَقُ بناتِ الأربعةِ أوَّلاً إلاَّ الميمُ التي في الاسمِ الذي يكونُ
على فعله^(٢) .

فقلتُ في شرحِ ذلكَ : يَسْتَعَوُرُ ، فيه حرفانِ من حروفِ
الزوائدِ^(٣) وهما : الياءُ ، والتاءُ ، فلا يجوزُ أنْ تجعلَ الياءَ زائدةً
فيه ، لأنَّ الذي يَبْقَى بعدها أربعةُ أحرفٍ وبناتِ الأربعةِ لا تَلْحَقُهَا
الزوائدُ من أولِها^(٤) إلاَّ ما تَسْتثنِيهِ من زوائدِ الأسماءِ الجاريةِ على
الأفعالِ^(٥) .

فإنَّ قلتَ : فأحكمُ بأنَّ التاءَ زائدةٌ • وإذا حكمتُ بزيادتها
صارَ من بناتِ الثلاثةِ ، لأنَّ الذي يَبْقَى بعدَ الحكمِ بأنَّ التاءَ
زائدةٌ ، السينُ ، والعينُ والرَّاءُ ، فيسوغُ على هذا أنْ أجعلَ الياءَ
زائدةً لأنَّها على هذا لم تَلْحَقْ رابعياً من أولِها إذْ كانتِ التاءُ
زائدةً •

-
- (١) العضرفوط : دويبة بيضاء ناعمة • انظر اللسان مادة عضرف •
(٢) الكتاب ٣٤٦/٢ •
(٣) تقدم شرح الحروف الزوائد في الهامس في المسألة الثانية •
(٤) (من أولها) ساقطة من ج •
(٥) مثل : مدحرج ومدحرج • انظر الكتاب ٣٤٠/٢ والمنصف
• ١٤٤/١

فالجواب : أن هذا الحكم في التاء غير سائغ . أعني : الحكم بزيادتها ، وذلك أن^(١) هذا الموضع ليس من المواضع التي^(٢) يحكم فيها بزيادتها ، لأنها لا تزداد في غير جمع المؤنث وواحدة^(٣) إلا شئت . فهو على أنها الأصل حتى يتوم ثبت ودلالة على أنها زائدة ، فلا يجوز أن يحكم بأن التاء في (يستعور) ، زائدة لما ذكرنا وإذا لم يجز أن تحكم بزيادة التاء لم يجز أيضاً أن تحكم بزيادة الياء^(٤) ، لأنك إذا حكمت بأن الياء أصلية صارت الكلمة من بنات الأربعة ، وإذا صارت من بنات الأربعة علمت أن بنات الأربعة لا تلحقها الزيادة من أولها ، إلا ما استثنى فصيحة الياء^(٥) إذا أصلية غير زائدة .

وقد كان شيخ^(٦) من أهل اللغة وزن هذه الكلمة بـ (يفتعول) حتى نبه عليه وله فيما كان أملاء من الأبنية حروف كثيرة تحتاج إلى إصلاح . وسنذكر ما يحضر منه فيما يستقبل من هذا الكتاب^(٧) .

-
- (١) في ج (واذا كان) وما أثبتناه أوفق للمعنى .
(٢) في ش (من الموضع الذي) وما أثبتناه من ج لأن المعنى يقتضى ذلك .
(٣) تزداد التاء في مثل : ترتب ، وسنبتة ، وعنكبوت . انظر : الكتاب ٣١٣/٢ .
(٤) (لم يجز أيضاً أن تحكم بزيادة الياء) ساقطة من ج .
(٥) في ش (التاء) بدل (الياء) وما في ج أصح ، لأن الاستدلال لزيادة الياء .
(٦) في هامش ش على هذه الكلمة (حاشية : هو أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد) . والذي في جمهرة اللغة يؤيد أن ذلك الشيخ هو ابن دريد قال : فأما يفتعول فلم يجر في الأسماء إلا يستعور ، وهو موضع ، انظر : جمهرة اللغة ٤٠٤/٣ .
(٧) انظر : المسألة الثامنة والخمسين ، والحادية والستين .

ومما يدلُّ على أنَّ الحرفينِ أصليانِ أنَّه ليسَ في تفسيرِ هذه
الكلمةِ شيءٌ يدلُّ على أنَّها من : سَعَرَ .

قالَ أحمدُ بنُ يحيى^(١) : يَسْتَعُورُ بلدٌ بالحجاز^(٢) .
ويُقالُ : ذَهَبَ في اليَسْتَعُورِ ، أي : في الباطلِ^(٣) . والكسَاءُ السَّذِي
يُجْعَلُ^(٤) على عَجَزِ البعيرِ^(٥) يُقالُ له : اليَسْتَعُورُ .

قالَ أبو عمر الجرمي^(٦) : واليسْتَعُورُ يُقالُ أنَّها شَجَرَةٌ
أيضاً^(٧) .

-
- (١) هو أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد بن يسار المعروف بنعنع
إمام الكوفيين في النحو واللغة ولد ٢٠٠هـ وتوفي ٢٩١هـ .
انظر انباه الرواة ١/١٣٨ - ١٥١ .
 - (٢) اليستعور موضع قبل حرّة المدينة فيه عضاه وسمر وطلح .
انظر معجم البلدان ٥/٤٣٦ .
 - (٣) انظر تاج العروس ٣/٦٣٠ مادة يستعور .
 - (٤) (يجعل) ساقطة من ج .
 - (٥) انظر تاج العروس ٣/٦٣٠ مادة يستعور .
 - (٦) هو أبو عمر صالح بن إسحاق المعروف بالجرمي توفي سنة
٢٢٥هـ . انظر انباه الرواة ٢/٨٠ - ٨١ .
 - (٧) من قوله (قال أبو عمر الجرمي : واليسْتَعُورُ يُقالُ إنَّها
شجرةٌ أيضاً) ساقطة من ج .

٦ - مسألة

ذكر سيويه قولهم : مرعزاء^(١) وحكم بزيادة الميم منها
وذكر صاحب (العين)^(٢) فيه قولاً خالف قول سيويه فيه . ونحن
نذكر ما قل ونؤمن فماده .

قلت : أمّا^(٣) (مرعزاء) وإن جاء على مثال يكون عليه
الأصول نحو : طرمساء^(٤) ، فإنك تحكم بزيادة الميم منها لقولهم :
أ / مرعزى ، وأن هذا البناء لا يكون على مثاله الأصول ،
فالميم في (مرعزاء) قد ثبتت زيادتها من قواهم : مرعزى ، لأن
التي في (مرعزاء) هي التي في (مرعزى) الثابتة زيادتها .

وأوحى حكمت بأن الميم في (مرعزاء) أصل لموافقتها أبينة

(١) انظر : الكتاب ٢/٣٤٤ . المرعزى : الزغب الذي تحت شعر
العنز وهو مفعلى لأن فعلتى لم يجىء انظر : الصحاح ٢/٨٧٦
مادة : رعز .

(٢) العين كتاب منسوب الى الخليل ، وقد طبع جزء من هذا الكتاب
بتحقيق الدكتور عبدالله درويش في مطبعة العاني ، بغداد ١٩٦٧ .
ووجدت هذا الكتاب مخطوطاً في المتحف العراقي تحت رقم ٧٧٣ .
جاء فيه : المرعزاء كالصوف يخلص من شعر العنز ، ومثله
ما جاء على لفظه : فعلتى ، وهذا تصريح منه بأصلية الميم .
انظر : العين ١/١٨٣ (مخطوطة) .

(٣) في ش (أنا) بدل (أما) وقد اخترنا ما في ج لأن السياق
يقتضى ذلك .

(٤) الطرمساء : الظلمة ، وقد يوصف بها فيقال : ليلة طرمساء .
اللسان مادة : طرمس .

الأصول . لحكمتَ في التاء من (ترتب)^(١) أنها أصلٌ لموافقةِها
 بناءً (برثن)^(٢) ثمَّ حكمتَ بأنَّها زائدةٌ في قولهم : ترتبَ ،
 فجَمعتَ في الحرفِ الواحدِ الحكمَ بازِيادةِ والأصلِ . والحكمُ
 بهما في الحرفِ الواحدِ محالٌ متناقضٌ .

وذكرَ صاحبُ (العين) في (مرعزيًا) أنَّها (فعللي) وليس
 (بفعللي) قال : وهو مثلُ : شفصلي^(٣) ، قلتُ : ووزنهُ بهذا
 لا يصحُّ ، لما قلنا من ثباتِ زيادةِ الميمِ في قولهم : مرعزي ، وزيادة
 الميمِ في هذهِ الكلمةِ ، و^(٤) أنها ليستَ بباءٍ بينَ " جدًّا"^(٥) .

(١) انظر : الكتاب ٣/٢ . وانظر : اللسان مادة : توب ، قال

أبو عبيدة : الترتب الأمر الثابت .

(٢) البرثن - مخلب الأسد وقيل هو للسمع كالاصبع للإنسان .

انظر : اللسان مادة : برثن^(١٥)

(٣) الشفصلي : حمل اللوي الذي يلتوي على الشجر ويخرج عليه

أمثال المسال ويتفلق عن قطن وحب كالسمسم ، انظر :

(اللسان مادة : شفصل

(٤) الواو ساقطة من ج

(٥) (جدا) ساقطة من ج

٧ - مسألة

قلت سيوييه : اتلسم أن بعض الكلام أثقل من بعض ،
فالأفعال أثقل من الأسماء لأن الأسماء هي الأول^(١) .

قلت في شرح ذلك : الأسماء هي الأول للأفعال ، لأنها
مأخوذة من نوع منها هو المصدر . والدليل نلى أنها مأخوذة^(٢)
منه ، أن الأفعال إذا صيغت للأينية الثلاثة دل كل بناء على حدث
مضى وهو مع دلالة على الزمان . والمصدر قبل أن يصاغ
القول منه لا يخص حدثاً بعينه لكنه يتم^(٣) بالدلالة الأحداث
الكثيرة في جميع الأزمنة ، وحكم الخاص أن يكون من العلم
فحكم الفعل إذا أن يكون من المصدر . فهذا أحد ما يدل على
هذا .

(١) الكتاب ٦/١ .

(٢) (من نوع منها هو المصدر . والدليل على أنها مأخوذة)
ساقطة من ج .

(٣) في ش (لكنها تعم) وما اثبتناه من ج وهو أصح حيث أن
الضمير يعود الى المصدر وهو مذكر .

٨ - مسألة

ذكر سيويه الأفعال المضارعة وجهة مضارعتها للأسماء فقال :
ولدخول اللام قال (وَإِنَّ رَبَّكَ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ)^(١) أي
لحاكم^(٢) . فجعل دخول هذه اللام إحدى جهات^(٣) مشابهتها
للأسماء .

فقلت في تبيين مشابهة هذا الصنف من الأفعال للأسماء :
الأفعال التي في أوائلها هذه الزوائد الأربع تشابه الأسماء من
غير جهة .

إحداها : أنها إذا سُمعتْ عَمَّتْ بالدلالة غير وقت ، كما أن
(رجلاً) يَعْمُ بالدلالة غير شخص . فاذا قيل : سيضرب أو سوف
يضرب ، عَمَّتْ وقتاً بعينه كما أنه إذا قيل : الرجل ، والضرب ،
خصَّ شخصاً أو حدثاً بعينه ، فارتفع العموم عنه ، بدخول الحرف
فيه ، كما ارتفع بذلك عن الاسم . فهذه جهة من مشابهتها
للأسماء^(٤) .

وجهة أخرى^(٥) شابهت فيها الأسماء وهي دخول اللام عليها
إذا وقعت خبراً لـ (إن) في نحو : إن زيدا ليضرب ، وحكم هذه

(١) النحل / ١٢٤ .

(٢) الكتاب ٣/١ .

(٣) جهات (ساقطة من ج) .

(٤) في ج (الأسماء) وما اثبتناه أوفق للمعنى .

(٥) في ج (إحدى) وهو تحريف .

اللام أن تدخل على الأسماء المبتدأة دون الأفعال في نحو : لزيد منطلق ، (وكدار الآخرة خير)^(١) فكان حكمها أن تدخل في باب (إن) قبل (إن)^(٢) لتقع صدراً ، كما أنها في غير (إن) كذلك . لكن لما كانت بمعنى (إن) في التأكيد وتلقى القسم ، لم يجتمعا معاً ، فأخترتها إلى الخبر لوقوع الفصل بذلك بينهما ، وإذا وقع الفصل بينهما بغير إدخالها على الخبر جاز دخولها على الاسم المخبر عنه الذي يكون مبتدأ ، في غير (إن) لأن المنجذب من ذلك اجتماعهما إذ كانتا جميعاً لمعنى واحد . فكذا لا يجتمع حرفان لمعنى واحد كذلك لم يجتمعا . ففي^(٣) هذا قوله : (وإن لنا للآخرة والأولى)^(٤) [و]^(٥) (إن لنا لأجراً)^(٦) لما وقع الفصل بينهما - كما يقع بينهما إذا أدخلت على الخبر - جاز دخولها على الاسم ، وهذه اللام هي^(٧) لام الابتداء تختص بالدخول على الأسماء ، وما قرّب شبهه بها^(٨) من الأفعال دون ما لم يقرب شبهه .

والدليل على أنها تختص بالدخول على الاسم المبتدأ وما قرّب منه وأن النية بها إذا وقعت في الخبر أول الكلام . ٤ ب /

-
- | | |
|-----|-----------------------------|
| (١) | النحل / ٣٠ . |
| (٢) | (قبل إن) ساقطة من ج . |
| (٣) | (ففي) ساقطة من ج . |
| (٤) | الليل / ١٣ . |
| (٥) | زيادة من ج يقتضيها السياق . |
| (٦) | الاعراف / ١١٣ . |
| (٧) | (هي) ساقطة من ج . |
| (٨) | (بها) ساقطة من ج . |

تعليقه^(١) الفعل قبل (إن) كعليقه إيّاه قبل المبتدأ . وذلك في مثل : علمتُ إنَّ زيداً لينطلق . كما تقول : علمتُ لعمرو^(٢) منطلقاً . فكما علّق الفعل الذي يُلغى إذا دخل على المبتدأ ، كذلك علّقه إذا دخلت في خبر (إن) أو اسمها إذا فصل بينهما بظرف^(٣) .

فهذا يدلُّ على أن هذه اللام هي التي دخلت على الاسم المبتدأ ، وأنها إنما دخلت على هذه الأفعال لمشابتها الأسماء ، ودخلت على الخبر من حيث كانت تدخل على المبتدأ^(٤) إذ كان يؤول في المعنى إلى أنه هو هو ، أو للمبتدأ فيه ذكر^(٥) وإذا كان فيه ذكر فهو بمنزله إذا كان إيّاه في المعنى . ألا ترى أنك إذا قلت : زيد^(٦) أبوه منطلقاً ، فسُئلت : من أبوه منطلقاً^(٧) ؟ قلت : زيد . كما أنك إذا قلت : زيد^(٨) منطلقاً . فقلت : من منطلقاً ؟ قلت : زيد .

فإن قلت : وقد تدخل هذه اللام على الماضي ، كما دخلت على المضارع فما الذي جعل المضارع بدخولها عليه أشبه بالأسماء من الماضي بها ؟

-
- (١) يجرى التعليق والالغاء في قسم من أفعال القلوب فالتعليق هو : ترك العمل لفظاً دون معنى لمانع ، مثل : ظننت لزيد قائم . والالغاء : ترك العمل لفظاً ومعنى لا لمانع مثل : زيد ظننت قائم . انظر : شرح المفصل ٨٦/٧ . وشرح ابن عقيل ٤٣٣/١ .
- (٢) مثل : إن في الدار لزيداً . انظر : شرح المفصل ٦٥/٨ .
- (٣) من (وإنما إنما دخلت) إلى (إذ كان يؤول في المعنى) ساقطة من ج .
- (٤) في ج (من أبوه من أبوه) بدل (من أبوه منطلقاً) وهو خطأ واضح .

فالجواب : أن هذه اللام ليست تلك^(١) لكنّها التي إذا دخلت على المضارع لزمته التّون الثّقيلة أو الخفيفة بدخولها ، وصار^(٢) للمستقبل دون الحال ، وتلك اللام تدخل على الفعل الذي للحال .

والدليل على أنّها ليست إياها أنّها لا تعلق الفعل الذي قد يلغى ، كما تعلّته تلك لأنّها لا ينوي بها أوّل الكلام كما ينوي بتلك التي تدخل في المضارع في خبر (إن) أوّله . تقول : علمت أن زيداً لقام ، وعلمت أن عمراً لينطلق^(٣) ، فلا تعلق الفعل ويعمل [علمت]^(٤) في (أن) إذ لا مانع من تسليطه عليه ، كما كان لامّ الابتداء يمنع الفعل من تسليطه على أن النية به أوّل الكلام .

فتبيّن أن هذه اللام ليست تلك وأنّ تلك تدخل على فعل الحال ، إذ لو لم تدخل على فعل الحال لزمته إحدى التّونين وذلك في اللغة الفاشية . على أن سيبويه حكى أنّهم يقولون : زيد ليفعل^(٥) .

(١) في ج (ليست بتلك) بزيادة الباء واختارنا ما في ش لأنّ المعنى واحد وش هي الاصل .

(٢) في ج (صار) وما اثبتناه موافق لقوله المتقدم (لزمته) حيث ذكر الفعل .

(٣) في ج (لمنطلق) وما اثبتناه أولى لأنه أراد أن يمثل للمضارع الذي دخلته النون فصار للاستقبال . انظر : مغنى اللبيب ٢٣١/١ .

(٤) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٥) لقد بحثت عن هذا المثال فلم أجده في الكتاب ، ولقد نقل ابن يعيش في شرح المفصل رأى ابي علي فقال : وذهب ابو علي الى أنّ النون هنا غير لازمة وحكام عن سيبويه . انظر : شرح المفصل ٣٩/٩ .

ولمّا يقعُ فعلٌ فلا يُدخِلونَ التَّوْنَ • والجيِّدةُ الكنيَّةُ عندهُ هي الأولى ، فملئ هذه اللغَةَ ينبغي أن لا تعلقَ الفعلَ كما لا تعلقُهُ إذا دخلتْ إحدى التَّوْنينِ ، فأما الآيةُ (١) فإنَّها يحمَلُ الفعلُ فيها على اللغَةِ الجُودِي (٢) وهي أن يكونَ الفعلُ فيها للحالِ دونَ الاستقبالِ •

فإن قلتَ : كيفَ وقد عُلِّقتَ بقولِهِ (يومَ القيامةِ) (٣) وهو مستقبلٌ ؟

فالجوابُ : أنَّه حكايةٌ للحالِ في ذلكَ الوقتِ كأنَّه خبرٌ عن الله عزَّ وجلَّ في ذلكَ اليومِ ووصفهُ تعالى به • ونظيرُها في حكايةِ الحالِ (فوجدَ فيها رجُلَيْنِ يَمْتَنِلَانِ هَذَا مِنْ شَيْئِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ) (٤) فأنميرَ إليهما كما يشارُ إلى الحاضرِ إرادةً لحكايةِ الحالِ ، وإن كانتَ القصةُ فيما مضى •

ومما يدلُّ على أن التَّديراً بهذه اللامِ أن تقعَ صدرأً ، وقبلَ (إنَّ) جوازٌ (٥) : إنَّ زيدا طعامك لآكلٌ • وامتاعٌ : طعامك لزيدا آكلٌ ، من الجوازِ • ويدلُّ على ذلك أيضاً : إنَّ في الدارِ لزيدا •

(١) وهي (وإن ربك ليحكم بينهم يوم القيامة فيما كانوا فيه يختلفون) النحل / ١٢٤ •

(٢) وجدت هذه الكلمة (الجودي) في ش و ج بهذه الصورة • ولا أفهم منها إلا أن يقصد بها : فعلى من الجودة • ولم أعرِّ عليها بهذه الصيغة في المعاجم •

(٣) النحل / ١٢٤ •

(٤) قصص / ١٥ •

(٥) (إنَّ جواز) ساقطة من ج •

[و]^(١) لولا أنَّ النِّيةَ بهِ التَّقديمُ لَحَجَزَتْ بَيْنَ (إِنْ) واسمِها •
كما تَحَجُزُ بَيْنَ سَائِرِ العَوَامِلِ الَّتِي تَقَعُ قَبْلَهَا وَبَيْنَ مَا بَعْدَهَا إِلَّا
أَنَّهُ لَمَّا كَانَ التَّقْدِيرُ بِهَا التَّقْدِيمَ عَلَى (إِنْ) جازتْ هَذِهِ المَسْأَلَةُ وَالَّتِي
قَبْلَهَا^(٢) •

-
- (١) زيادة اثبتناها لان السياق يقتضيها •
(٢) هذه المسألة هي : ان في الدار لزيدا • والمسألة التي قبل هذه
المسألة هي : ان زيدا طعامك لاآكل •

٩ - مسألة

قال سيويه في الألف التي تُلحقُ الفعلَ علامةً لثنيةِ الفاعلينِ
أو ضميرهما : ولم يكونوا ليحذفوا الألفَ ، لأنها علامةُ الأضمارِ
والثنيةِ فيمن^(١) قال : أكلوني البراغيثُ ، بمنزلةِ^(٢) التاءِ في
(قلتُ) و (قالتُ)^(٣) .

قلتُ : في تشبيهِ هذه الألفِ ، بالتاءِ في (قلتُ) و (قالتُ)
إنما شبه الألفَ في : الزيدانِ ضَرَبَا^(٤) ، بالتاءِ في (قلتُ) لأنها
تكونُ ضميراً للفاعلينِ ودليلاً للثنيةِ غيرِ ضميرٍ . كما أن التاءَ في
(قلتُ) قد تكونُ ضميراً للفاعلِ وخطاباً . وتكونُ لثنيةِ مجردةً من
مضى الضميرِ نحو : ضَرَبَا الزيدانِ ، فتكونُ لذلك^(٥) كالتاءِ في
(قالتُ) في أنها حرفٌ ، وكالتي في (أنتِ)^(٦) فهذه الألفُ توافقُ
التاءَ في كونها للثنيةِ هـ / مجردةً من الضميرِ كما تكونُ (التاءُ) في
الخطابِ في (أنتِ) مجردةً من معنى الاسميةِ . واجتماعهما في هذا الموضعِ

-
- (١) في الكتاب ٥/١ : (في قول من قال) .
(٢) في الكتاب ٥/١ (وبمنزلة التاء) بزيادة الواو .
(٣) انظر : الكتاب ٥/١ .
(٤) في ج (ضربا الزيدان) وهو خطأ لأن الألف في : ضربا الزيدان .
ليست كالتاء في : قلت ، وإنما تكون كالتاء في قلت إذا أخترتها
مثل : الزيدانِ ضَرَبَا حيث تكون الألف فاعلاً وعلامة للفاعلين .
(٥) في ج (كذلك) بدل (لذلك) .
(٦) التاء في أنت حرف خطاب عند البصريين ، وهي من نفس
الكلمة عند الكوفيين . انظر : شرح المفصل ٩٥/٣ .

إنما هو من حيث 'كانا حرفين لمعنى غير اسمين ، وتوافقهما التاء في (قلت)^(١) لأنها لمعنى التانيث لا معنى اسمية^(٢) فيه ويخالفان^(٣) هذه التاء التي في (قلت) لأنها يكونان اسمين في : ازيدان ضرباً ، و (قلت) • فكون الواو والألف لعلامة التثنية والجمع ، أعم من كونيهما للضمير ، لأنها لا تكونان ضميراً إلاّ وعما يدلان على التثنية والجمع •

وقد يكونان جميعاً ولا دلالة فيهما على الضمير وذلك إذا لم يتقدم ما يكونان ضميراً له ، فهذا ممّا^(٤) يلزم به أن معنى الحرفية^(٥) في هذه الأسماء أغلب من الاسمية كما كانت أغلب على الكاف واتاء من الاسمية لأنها أيضاً لا يكونان اسمين إلاّ ومعنى الخطاب موجود فيهما •

وقد يكونان المخطاب مرّتين من الاسمية كالكاف في قولك : ذلك ، وهناك ، وأولئك ، والنجاءك^(٦) ، وأرأيتك زيداً ما فعل • والتاء في (أنت) ألا ترى أن الكاف في (أرأيتك)^(٧) لا تكون أسماء

-
- (١) في ج (قلت) وهو خطأ واضح •
(٢) في ش (لا معنى اسم فيه) واثبتنا ما في ج لانه أوفق للمعنى وليقابل قوله : (لمعنى التانيث) •
(٣) في ج (مخالفاً) بدل (يخالفان) •
(٤) في ج (بما) بدل (مما) وهو لا يستقيم •
(٥) في ش (الحرف فيه) وما اثبتناه من ج اصح ليوافق (الاسمية) الآتي •
(٦) الكاف اللاحقة لاسم الاشارة مثل : ذلك ، وتلك ، وللضمير المنفصل مثل : ايتك ولبعض اسماء الافعال مثل : رويدك ، والنجاءك ، ولأرأيت مثل : أرأيتك • فهي في كل هذه حرف خطاب لا محل لها من الاعراب • انظر : مغني اللبيب ١/١٨١ •
(٧) وقد ذكر ابن هشام أن الفراء جعل التاء في (أرأيتك) حرف خطاب والكاف فاعلاً • انظر : المصدر السابق •

لأنه لو كان اسماً لوجب أن يكون المفتول الثاني في المعنى ،
 والمخاطب لا يكون الغائب ولهذا بُني الاسم المزدوج المعرفة في
 النداء ، أعني : لوقوعه مرقع ما الحرفية أغلب عليه وهو حرف^(١)
 الخطاب . ولا موضع لهذه الكاف في هذه الأماكن من الأعراب
 ولا للتاء في (أنت) لأنهما ليسا باسمين فيستحقان إعراباً كما
 لا تستحقهما^(٢) (ما) في قوله : (فيما نقضهم ميثاقهم)^(٣) .
 وذكر سيويه تاء (أنت) في مكان آخر وكاف (ذلك)
 ونحوه فقال : ينبغي لمن زعم أن كاف (ذلك)
 اسم أن يقول : أن تاء (أنت) اسم قال : وإنما تاء (أنت)
 بمنزلة الكاف^(٤) .

فقلت لا تخلو التاء في (أنت) إذا كان اسماً من أن يكون له
 موضع من الأعراب . فإن كان له موضع لم يخل من أن يكون
 منصوباً أو مجروراً أو مرفوعاً .

فلا يجوز أن يكون منصوباً ، لأنه لا فعل ناصباً له ، ولا يجوز
 أن ينتصب عن الاسم المضمر لأنه معرفة والمدarf لا تنتصب عن
 الأسماء ، وأيضاً فليس الاسم الذي هو (أن)^(٥) مما ينتصب عنه

(١) في ج (حروف) بدل (حرف) .

(٢) في ج (لا يستحقا) وهو تحريف .

(٣) النساء / ١٥٥ .

(٤) انظر : الكتاب ١ / ١٢٥ .

٥٥٧ أصل (أنا) عند البصريين (أن) والالف في آخرها أتى بها

لبيان الحركة ، وكذلك التاء في (أنت) أتى بها للخطاب .

أما الكوفيون قالوا : أن التاء من نفس الكلمة وهي بكاملها

اسم . انظر شرح المفصل ٣ / ٩٥ والانصاف ٢ / ٦٩٥ - ٧٠٢ .

اسم "لأنه" لا شبهة للأفعال فيه كـ (عشرين) (١) وغيره من الأسماء
المتوفاة ، فلا يجوز أن يكون موضعه نصباً .

ولا يجوز أيضاً أن يكون موضعه جراً ؛ لأن العمل به اسم
مضمر والمضمرات معارف لا تضاف وهذا الاسم أشد المعارف كلها
تخصيصاً وأقعدُها (٢) في التعريف .

ولا يجوز أن يكون موضعها رُفماً ؛ لأن ما قبلها ليس بفعل
فيرفمها ، ولا شيء مثبته به ، وليس بسائغ أن يرتفع بالاسم
المضمر الذي قبلها ، كما يرتفع خبر المبتدأ ؛ لأن (أنت) وحدها
ليست بكلام تام ، كما أن المبتدأ مع خبره كـ " تام " ، فإذا لم
يجز أن يكون موضعه نصباً ولا جراً ولا رُفماً ثبت أنه لا موضع
له من الأعراب ، فإذا لم يكن معرباً ولا له من الأعراب موضع ،
ثبت أنه ليس باسم ، وإذا لم يكن اسماً ثبت أنه حرف .

(١) ففي عندي عشرون درهما . أن درهما منصوب بعشرين ،
وكذلك : له شبر أرضاً . انظر : شرح المفصل ١/١٢٢ ، وشرح
ابن عقيل ١/٦٦٤ .

(٢) في ج (وأبعدها) وهما صحيحان لأن أقعدها يعني أقربها .
وأبعدها في التعريف يعني : المتناهي فيه . انظر : اللسان
... مادة : قعد وبعده .

١٠ - مسألة

قال سيوييه بعد ذكره قولهم : (كان) المقتضية للخبر المنسوب : وقد يكون لـ (كان) موضع آخر يقتصر على الفاعل فيه ، فتقول (١) : قد (٢) كان عبد الله ، أي (٣) : قد خلق عبد الله . وقد كان الأمر ، أي : وقع الأمر (٤) .

فقلت في تخلص (٥) المنتضية للخبر من هذه وما يعرف به إحداها ، من الأخرى : (كان) فعل يستعمل على ضربين :

يكون بمعنى (وقع) ، و (حدث) يدل على معنى وزمان كما يدل (حدث) و (وقع) عليهما .

والضرب الآخر : أن يكون دالاً على زمان فقط غير دال على الحدث وهذا الضرب هو الذي يلزم فاعل (كان) فيه الخبر منتصباً غير مفارق له وإنما لزمه الخبر عوضاً من الحدث الذي يدل عليه الفعل مع الزمان ، وخبر (كان) دل على معنى وهو أخوك ونحوه في (٦) : كان زيد أخاك . فساوي قولك : كان عمرو أخاك ، قولك : ضرب عمرو ، لأن كان واحداً منهما يدل على معنى وزمان فاعل ، إلا أن المعنى الذي وقعت الدلالة عليه هـ/ب في :

-
- (١) في الكتاب ٢١/١ ، والفاء من (فتقول) ساقطة .
 - (٢) (قد) ساقطة من ج .
 - (٣) في ج (اني) بدل (أي) وهو تحريف .
 - (٤) الكتاب ٢١/١ .
 - (٥) في ش (تلخيص) وما اثبتناه أوفق للمعنى لانه يميز المقتضية للخبر عن الأخرى .
 - (٦) في ج (وهي) بدل (في) .

ضَرَبَ عمروَ مقدِّماً ، وقعت الدلالةُ عليه في : كان عمرو ،
مؤخراً ، والجملتان في ذلك^(١) تجتمعان في أن كل واحدٍ منهما
يدلُّ على حدثٍ وزمانٍ وفاعلٍ •

فإن قال قائلٌ : فقد^(٢) يقعُ في خبرِ (كان) وأخواتها ما يدلُّ
على أكثرَ من معنى وهو الجملُ نحو : كان عمرو أبوه منطلقاً ،
وكان بكرٌ قام أبوه ، وأبوه منطلقاً ، وقام أبوه ، كلُّ واحدٍ منهما^(٣)
يدلُّ على أكثرَ من معنى فليس قولنا : كان زيدٌ أبوه منطلقاً
مساوياً^(٤) لضربَ عمرو •

قلنا : إن هذه الجملة وإن دلَّت على أكثرَ من معنى فهي واقعةٌ
موقعَ الأحادِ وما يدلُّ على معنى واحدٍ ، ولذلك حكمُ بأنَّ لها
من الأعرابِ موضعاً ، ولو لم تقعْ موقعَ مفردٍ لم يحكمْ لموضعها
بأعرابٍ^(٥) ألا ترى : أنَّه لا موضعٌ للجملِ التي يُبتدأ بها ولا التي
تقعُ صلةً للأسماءِ الموصولة ؛ لأنها لم تقعْ موقعَ المفرداتِ فهذه
الجملُ وإن دلَّت على أكثرَ من معنى فهي واقعةٌ موقعَ المفرداتِ^(٦)
بالدلالة التي ذكرنا • والموضعُ للمفردِ دونَ المركبِ والجملِ •
وإنما وقعتْ موقعها ؛ لأنها تؤولُ إلى معنى المفردِ في السؤالِ عن
المخبرِ عنه •

-
- | | |
|-----|--|
| (١) | (في ذلك) ساقطة من ج • |
| (٢) | الفاء من (فقد) ساقطة من ج • |
| (٣) | في ج (منها) وما اثبتناه اصح لأن الضمير يعود على اثنين • |
| (٤) | في ج (متساويا) وهو تحريف • |
| (٥) | في ج (لموضعها من الأعراب) وما اثبتناه هو الصحيح ليوافق
الضمير (ها) في (لموضعها) الفعل (تقع) واثبتنا (بأعراب)
بدل (من الأعراب) لأنه يحكم بأعراب لموضعها • |
| (٦) | قوله (فهذه الجمل وإن دلَّت على أكثرَ من معنى فهي واقعةٌ
موقع المفردات) ساقطة من ج • |

وقولنا : كان عمرو " منطلقاً مشبّه " ، بضرب عمرو " بكرة تشبيهاً لفظياً غير معنوي لما كان (كان) فعلاً كما أن (ضرب) فعل" وكان الاسم يرتفع به إرتفاعه بضرب ، شبّه به لموافقة اللفظين فنُصِبَ الاسمُ بعده كما نُصِبَ بعدَ ضربِ عمرو . وإن كان معناه مخالفاً لمعنى ضربِ عمرو .

وجهةُ خلافه له أن : ضربِ عمرو " دالٌ على معنى ، وزمان ، وفاعل ، وكان عمرو " ، على زمانٍ وفاعلٍ ، ولا دلالة فيه على الحدث ، لكن قولك : منطلقاً ، بعد : كان عمرو " ، كالحديث الذي دلّ عليه (ضرب) فلو اتفقا في المعنى ^(١) كما اتفقا في اللفظ ^(٢) كما نصبت الخبر في ^(٣) قولك : كان زيدٌ أخاك ، حتى تتقدمه 'الدلالة' على الحدث مع الدلالة على الزمان ، كما لا تنصب (عمراً) في قولك : ضرب بكرٌ عمراً . حتى تتقدمه 'الدلالة' على الحدث ^(٤) والزمان والفاعل ، فنصبك (الأخ) وما أشبهه 'مما يتبع خبراً ل (كان) قبل تقدمه الدلالة على الحدث دليلٌ على أن ^(٥) التشبيه لفظيٌ غير معنوي .

وكلُّ ما دلَّ من أخوات (كان) على زمانٍ مجردٍ من الحدث اقتضت الخبر المنصوب ، كما تقتضيه (كان) لا فتعمل

-
- (١) في ج (في اللفظ) وهو خطأ لأنه سبق ان قال : وقولنا كان عمرو منطلقاً مشبّه بضرب عمرو بكرة تشبيهاً لفظياً غير معنوي .
- (٢) في ج (في المعنى) .
- (٣) في ج (كما اتفقا في نصب الخبر) وهو تحريف .
- (٤) من (مع الدلالة على الزمان كما لا تنصب عمراً في قولك : ضرب بكرٌ عمراً حتى تتقدمه الدلالة على الحدث) ساقطة من ج .
- (٥) في ج (أن) ساقطة .

بينهما في ذلك ، فإن دلَّ على الحدث مع دلالة تلمى الزمان لم
 يقتض الخبر المنصوب ، وصار كسائر الأفعال الصحيحة^(١) ،
 وأمّا (كن) من بينها ففيها من التوسُّع ولها من التصرف ما ليس
 لسائر أخواتها ، لأنَّها أعمُّ منهنَّ ، ألا تراها : تعمُّ جميع الأوقات
 الماضية بالدلالة عليها ، ولا تخصُّ وقتاً ماضياً دون وقت ، وأخواتها
 ك (أصبح) و (أمسى) تخصُّ أوقاتها بأعيانها .

وإنَّما حكمَ لهذه الحروف بأنَّها أفعال مع تعرُّبها من الدلالة
 على الحدث ، لغلبة خواصِّ الأفعال عليها ، فجعل الحكمُ فيها
 للأغلب ، ولولا ذلك لم يُحكَم لها بالفعليَّة ، كما حكم ل (إذ)^(٢)
 بالأسمية لغلبة خواصِّ الأسماء عليها وهي أنَّها تُضاف ويضافُ
 إليها^(٣) .

-
- (١) المراد بالأفعال الصحيحة هنا الأفعال التامة مثل : قام صالح
 وقعد بكر .
- (٢) (إذ) على أربعة أوجه . تكون اسماً للزمن الماضي . وتكون
 اسماً للزمن المستقبل ، وتكون للتعليل ، وتكون للمفاجأة .
 انظر : مغني اللبيب ١ / ٨٠ - ٨٣ .
- (٣) أمّا أنَّها تضافُ مثل : واذَّ قال ربِّكَ للملائكة . وأمّا
 أنَّها يضافُ إليها مثل : بعدَّ إذْ هدَّيتنَّا .

١١ - مسألة

ليست من الكتاب

قلت : الأفعال التي لا تعدى إلى مفعول إذا نقلت بالهمزة تعدت إلى [مفعول]^(١) ، فالمتعدية إلى مفعول إذا نقلت بها تعدت إلى مفعولين .

فيقول القائل : هلاً تعدت الأفعال المتعدية إلى مفعول في التعجب إذا نقلت بالهمزة إلى مفعولين ، كما تعدت في غير التعجب فقيل : ما أضرب عمراً بشراً^(٢) ، كما قيل أضربتُ عمراً بشراً ؟

فالجواب : أن الأفعال المتعدية تُساوي الأفعال غير المتعدية في التعجب ، وذلك أن الفعل^(٣) ليس يقع في هذا الباب حتى يكثر من فاعله ، فيصير لذلك بمنزلة ما كان غريزة^(٤) ، وهذا الضرب من الأفعال غير متعد ، فالتقليل يقع في التعجب في الأفعال كلها مما يتعدى إلى مفعول^(٥) لما ذكرنا ، والأفعال غير المتعدية إذا نقلت بالهمزة^(٦) تعدت إلى مفعول واحد^(٧) ، فـ (ضرب) وما أشبهه في باب التعجب غير متعد ، فإذا نقلت بالهمزة تعدى

-
- | | |
|-----|--|
| (١) | زيادة من ج يقتضيها السياق . |
| (٢) | (بشراً) ساقطة من ج . |
| (٣) | المراد بالفعل هنا : الحدث . |
| (٤) | كالحسن والصبر والكرم . |
| (٥) | (إلى مفعول ل) ساقطة من ج . |
| (٦) | في ج (إلى الهمزة) وما اثبتناه أصبح في المعنى . |
| (٧) | (واحد) ساقطة من ج . |

الى مفعول واحد ، فاذا تعدى الى مفعول واحد وأريد تعديته
الى مفعول ثانٍ ، عدى بحرف الخفض ، كما أن الذي لا يتعدى
الى مفعول إذا أُريد تعديته عدى بحرف خفض ، فنقول (١) على
هذا إذا أردت تعديته الى مفعول ثانٍ (٢) : ما أضرب زيداً لعمرو ،
ولا يجوز ما أضرب زيداً عمراً ، لما ذكرنا ، كما لا يجوز أكرمت
زيداً عمراً ، لتساوى (ضرب) في هذا الباب (كرم) (٣) وكذلك
سائر الأفعال المتعدية الى مفعول تساوى في نقلك إياها بالهمزة
ما لا تتعدى الى مفعول .

-
- (١) الفاء من (فتقول) ساقطة من ج .
(٢) في ش (ثاني) بالياء وهو خطأ .
(٣) في وجه هذه الورقة حاشية على هذا المثال وهي : فا - يقصد
الفارسي - روى البغداديون : ضربت يده . فهذا مثل :
كرم زيد ، فالنقل في قولك : ما أضرب زيداً من هذا وقع ،
وليس من ضرب المتعدى ، حاشية .

١٢ - مسألة

أخرى ليست من الكتاب^(١)

سألنا سائل^٢ من يُحبُّ النظرَ في العربية وقال : حكى الأصمعي^٣
وغيره من أهل اللغة في (مؤق) (٤) أربع لغات : ماق ،
ومؤق ، وماق ، وموق ، مثل : مُعق (٥) ، فجمع ماق : مواق ،
مثل : قواض ، وجمع موق : ماق ، مثل : مَماق ، فما وزن
(مؤق) من الفعل وقولهم في جمعه : ماق ؟

فالجواب : ان قولهم^(٤) : مؤق ، يحتمل ضربين من الوزن
يجوز : أن يكون وزنه من الفعل (فؤعل) ألحق قولهم : مؤق
بـ (بُرثن) وزيدت الهمزة فيه ثانية كما زيدت في (شامل)^(٥)
وهو من قولهم : شملت الريح^(٦) . وقلبت الهمزة التي هي
عين إلى موضع اللام ، لأن هذه الكلمة قد قلبت الهمزة التي هي
عين منها إلى [موضع] (٧) اللام في قولهم : ماق فلما قلبت

- (١) (أخرى ليست من الكتاب) ساقطة من ج .
(٢) انظر : اللسان مادة : ماق . مؤق العين مؤخرها وماقها مقدمها .
(٣) المعق ، والمعق كالعمق : بئر معيقة كعميقة . انظر : اللسان
مادة : ممق .
(٤) أكثر هذه المسألة موجودة في المخصص انظر : ٩٦/١ .
(٥) في الشمال خمس لغات : شمل ، وشمل ، وشمال ، وشمال ،
وشامل . وهي الريح التي تهب من ناحية القطب انظر : الصحاح
١٧٣٩/٥ مادة شمل .
(٦) شملت الريح ، أي : تحولت شمالا . انظر : الصحاح ١٧٤٠/٥
مادة : شمل ، واللسان مادة : شمل .
(٧) زيادة من ج يقتضيها السياق .

الهمزة التي هي عين" الى موضع اللام "أبدلت" إبدالا كما "أبدلت" من قولهم : مآق ، على حدّ إبدالهم لها في (أخطيت) وما أشبهها ، فلهذا "أبدلت" هذا^(١) الإبدال انقلبت واواً لانضمام ما قبلها ثم "أبدلت" من الضمة الكسرة ومن الواو الياء كما فعل هذا في (أدل)^(٢) و (قلنس)^(٣) وما أشبه ذلك .

ووزن (مآق) على هذا من الفعل على التحقيق (فأصبح) ويحتمل أن يكون (مؤق) ملحقاً بقولهم^(٤) : برثن ، لا على أن الهمزة زائدة كزيادتها في (شأمل) ولكن الهمزة عين النعل ، وزيدت الواو آخر الكلمة للإلحاق بـ (برثن) كما زيدت في قولهم : عنصوة^(٥) ، إلا أن الواو في (مؤق) انقلبت ياء لما كانت الكلمة مبنية على التذكير ، ولم تصح كما صحّت في (عنصوة) المبنية على التأنيث ، فـ (مؤق) على هذا أصل وزنه (فعلمو) نقلت الى (فعلدي) . ووزن جمعه على هذا القول الثاني (فعالي) ولولا ما جاء من القلب في هذه الكلمة لجزمت على وزنها بهذا القول الثاني .

فأمّا قولهم : ماق ، فبناؤه بناء (فاعل) إلا أن الهمزة التي هي عين من (مآق) قلبت الى موضع اللام فصار وزن الكلمة

-
- (١) في ش (هذه) وهو تحريف واثبتنا ما في ج لانه أصح .
 - (٢) أصله : أدلو . قلبت الواو ياء لوقوعها طرفاً بعد ضمة ، ثم أعلّ فيه اعلال (قاص) وهو جمع دلو . انظر : اللسان مادة : دلا . وانظر المنصف ١١٨/٢ .
 - (٣) القلنسية ، والقلنسية ، والقلنسوة من ملابس الرووس . وجمعها قلانس . اللسان : مادة : قلنس .
 - (٤) (بقولهم) ساقطة من ج .
 - (٥) العنصوة : الخصلة من الشعر ، والقطعة من الكلا . اللسان مادة : عنص .

(فَالِع) ، ثمَّ أبدلتِ الهمزةُ إبدالاً كما أبدلتُ في (أَخْطَيْتُ) و (النَّبِيَّ) (١) و (الْبَرِيَّةَ) (٢) و (الذَّرِّيَّةَ) (٣) فيمن جملها من ذرأ الله الخلق ، و (مَوَاقِي) على هذا وزنه على التحقيق (فَوَالِع) .

والدليل على ذلك أن قوماً يُحَقِّقُونَ هذه الهمزة فيما حكى عن أبي زيد (٤) فيقولون : مَاقِي ، ويقولون في جمعهِ مَوَاقِي . وحكى يعقوب بن السكيت (٥) أظنه عن الفراء (٦) أنه قال : ليس في الكلام (مَفْعِل) بكسر العين إلا حرفين : مَاقِي العين ومَأْوَى الأبل (٧) .

- (١) النبي : المخبر عن الله عز وجل . أصله نبي . قلبت الهمزة ياء ثم ادغمت الياء في الياء انظر : شرح الشافية ٢١٢/١ .
- (٢) البرية : الخلق ، وأصلها : بريئة فقلبت وادغمت . انظر : اللسان مادة : برا .
- (٣) الذرية أصلها : الذريئة بالهمزة فخففت بالادغام ، قال الجوهري : ذرأ الله الخلق يذرأهم ذرءاً : خلقهم ومنه الذرية . انظر : الصحاح ٥١/١ مادة : ذرأ .
- (٤) هو أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت الخزرجي الأنصاري البصري . توفي بالبصرة سنة ٢٢٥هـ عن ثلاث وتسعين سنة . انظر : انباه الرواة ٢/٣٠ .
- (٥) هو أبو يوسف يعقوب بن اسحاق السكيت توفي سنة ٢٤٣هـ . انظر : انباه الرواة ٤/٥٠ - ٥٧ .
- (٦) هو أبو زكريا يحيى بن زيادة بن عبدالله المعروف بالفراء توفي سنة ٢٠٧هـ انظر : انباه الرواة ٤/١٧ - ١٧ .
- (٧) انظر اصلاح المنطق لابن السكيت ص/١٣٧ ، وقال ابن خالويه في كتاب (ليس) ص/١٧ : ليس في كلام العرب من ذوات الياء والواو كلمة على مَفْعِل إلا مفتوح العين ما خلا حرفين فقالوا : مأوى الأبل ومَاقِي العين .

ووزن (مَأَق) ب (مَفْعَل)^(١) والحكم بزيادة الميم منهما
 غلط "بَيْن" ، وذلك أن هذه الميم هي فاء الفعل من قولهم : مَوْق ،
 والهمزة عين والقاف لام ، فاذا حكم بزيادة الميم جعل أصل
 الكلمة همزة وقافاً وياء أو همزة وقافاً وواوآ ، ولا أعلم (أقوا) ولا
 (أقيا) بمحفوظ لهذا المعنى المسمى مؤقاً ، ف (مَأَق) وزنه (فَالِح)
 كما قلنا ، والألف فيه زائدة زيادتها في (فاعل) • فأما ما حكاه
 يعقوب من قوله : مَأَي ، فالقول في وزنه ٦ ب / عندي أنه
 (فَعَل) [و]^(٢) الياء فيه زائدة^(٣) •

فإن قلت : كيف يجوز هذا وليست الكلمة بالزيادة على
 بناء أصلي من أبنية الرباعي ، لأنه ليس في الكلام مثل : جَعْفِرِ ؟
 فالجواب : أن الزيادات قد تجيء لغير الإلحاق كالألف في
 (قبضرى)^(٤) ألا ترى : أنه لا يكون للإلحاق ، إذ ليس بعد
 الخمسة بناء يلحق به ، وكانون في (كَنَهَبِل)^(٥) و (قَرْنَفَل)^(٦)
 ألا ترى : أنه ليس مثل : سَفْرَجَل ، فيكون هذا ملحقاً به ، ومثل
 ذلك الواو في (تَرَقُوه)^(٧) ؟

- (١) الياء في (بمفعل) ساقطة من ج •
- (٢) زيادة من ج يقتضيها السياق •
- (٣) لأن (مَأَق) مَأَقِي وزنه : فعلى ، الياء فيه زائدة •
- (٤) القبعثر : الحمل العظيم ، والقبعثرى : الفصيل المهزول ، والفها
 من الزوائد التي لا للتأنيث ولا للإلحاق • انظر اللسان مادة :
 قبعثر •
- (٥) في اللسان : الكنهبل من الشعير أضخمه سنبل • والنون فيه
 زائدة لانه ليس في الكلام على مثال سَفْرَجَل • اللسان مادة :
 كهبل •
- (٦) القرنفل ، والقرنفول : شجر هندي ليس من نبات أرض
 العرب • اللسان مادة : قرنفل •
- (٧) العظم المشرف بين ثغرة النحر والعاتق ، وهي فعلوه • اللسان
 مادة : ترق •

وإنما قلنا في (مؤق) أنه مثل : عُنْصُوة ، وأنه^(١) ملحق على التذكير ، لأنَّ اللاحقَ أوجهٌ • و [قد]^(٢) أجاز بعضُ البصريينَ في (مَعْدِي) من (مَعْدِي كَرِيبَ) أنْ يكونَ من (مَعَدَ)^(٣) إذا أبعدَ ، فهذا مثلُ هذا •

وإن شئتَ قلتَ : إنَّ (فَعَلِي) إذا كانَ وزناً لا يوجدُ في الأصولِ والمزیدِ فيها لم أحملِ الكلمةَ عليها لكنْ أحملُها على أنَّها في التذكيرِ مثلُ (تَرْقُوة) و (قَرْنُوة)^(٤) و (عَرَقُوة)^(٥) إلاَّ أنَّه لما بُنيَ على التذكيرِ غيَّرَ ليكونَ كأواخرِ الأسماءِ فيكونُ (مَأقِ على هذا في أنَّه مَبْنِيٌّ على التذكيرِ^(٦) مثلُ : مؤقِ ، في أنَّه مَبْنِيٌّ عليه •

فأمَّا (مَعْدِي كَرِيبَ) فلهُ نحوٌ ليسَ لهذا ، وذلكَ أنَ المعارفَ قد تجيءُ مُتَغَيَّرَةً عن حدِّ ما عليه غيرُها ك (مَوْهَبِ)^(٧)

(١) في ج (وانه ليس ملحق) وهو خلاف ما اراد المؤلف ، حيث
أقال : ان الواو في مؤق انقلبت ياء لما كانت الكلمة مبنية على
التذكير ، ص / ١٢٠ •

(٢) زيادة من ج يقتضيها السياق •

(٣) معد في الارض : ذهب ، تمعدد : تباعد • انظر : اللسان مادة :
معد •

(٤) القرنوة : نبات عريض الورق ، قال الازهرى : رأيت العرب
يدبفون بورقه الاهب ، اللسان مادة : قرن •

(٥) العرقوة : كل آكمة منقادة في الارض كأنها جثوة قبر مستطيلة •
اللسان مادة : عرق •

(٦) من (غيرَ ليكونَ كأواخرِ الأسماءِ فيكونَ مَأقِ على هذا من انه
مبني على التذكير) ساقطة من ج •

(٧) لان معتل الفاء يجيء اسم المكان والمصدر الميمي منه على
مفعول بكسر العين مثل : موثق ، وموعِد ولا يجيء منه بفتح
العين كالمَوْهَبِ •

و (مَوْرَق) و (تَهْلَل) (١) فإن شئتَ أجزتَ على هذا في
(مَعْدِي) أَنَّهُ (مَفْعَل) من : عَدَا يَمْدُو •

فإن قلتَ : كيفَ يسوغُ هذا؟ والموضعُ والمصدرُ (٢) من
ذواتِ الأوابِ والياءِ التي هي لامٌ تجيءُ على (مَفْعَل) نحو :
المَغزَى ، والمَشْتَى ، فقد قدّمنا أن المعارفَ قد تُغَيَّرُ عن حدِّ
ما عليه غيرُها • ألا ترى : أنَّ (مَفْعَل) مما فَاؤُهُ واوٌ لا يجيءُ
إنَّما يكونُ بالكسرِ كـ (المَوْعِد) و (المَوْقِف) وقد قالوا في اسمِ
رجلٍ : مَوْهَبٌ ، وتَهْلَلٌ ، وحكَمٌ [مثل] (٣) هذا أنْ يُدْغَمَ ،
فكما غُيِّرَتْ هذه المعارفُ كذلكَ يجوزُ أنْ يكونَ (مَعْدِي)
مُغَيَّرًا عن (مَفْعَل) (٤) •

فإنْ يكنْ (أَقِي) أو (أَقُو) مسموعاً في هذا المعنى جازَ حينئذٍ
في (مَأَي) أَنَّهُما (مَفْعَل) وحينئذٍ يكونُ الحرفُ الذي بعدَ الميمِ
من (مَفْعَل) همزةً •

(١) تهلل ، وفهّل بالشاء والفاء ، وفي كتب النحو والصرف : تهلل
بالشاء ولم أجده بالشاء في المعاجم • فتهلل لا ينصرف ، قال
يعقوب : وهو الذي لا يعرف • اللسان مادة : تهل • والشاهد
هنا اجتماع المثليين وهو اللام الأولى والثانية مع انه لم يدغم •

(٢) يقصد بهما اسم المكان والمصدر الميمي •

(٣) زيادة من ج يقتضيها السياق •

(٤) في ش (مبنيًا على) وأثبتنا ما في ج لان السياق يقتضي ذلك •

ونظير (مائٍ) في أنه اسم وزنه (١) فاعِلٌ وليس بصفةٍ
كضاربٍ قولهم : الكاهل ، والغارب ، وأنشد أبو زيد :

١ - يا مَنْ لَمِ لَمٌ تَذُقُ تَغِيضًا

وماقِيَيْنِ اِكْتَحَلًا مَغِيضًا (٢)

(١) في ج (انه) بدل (وزنه) وما اثبتناه أصح ، لانه يريد : ان
الاسم يأتي على وزن فاعل .

(٢) انظر : نوادر أبي زيد / ٥٢ . وفيه (ماقيين) مهموزاً .
والنصائص ٢٠٦/٣ . واللسان مادة : ماق ، وتاج العروس
٦٥/٧ مادة : ماق . ولم أعثر على القائل ، والرجز غير منسوب
في تلك المصادر .

١٣ - مسألة

ذكر سيويه قولهم : أروية ، في حدّ التصغير فقال في إثر
كلم مصغرة : وفي (أروية) أرية وفي (مروية)
مريّة^(١) .

فقلت في شرح ذلك : من كان (أروى) عنده (أفعل)
كان (أروية)^(٢) عنده (أفعله)^(٣) أصله : أرووية ،
الواو الثانية واو (أفولة) وقعت ساكنة قبل ياء فلزم انقلابها
ياء ، ولما لزم انقلابها ياء^(٤) وجب أن يُبدل من ضمة عين
(أفولة) كسرة . كما أبدلت منها الكسرة في (مريّة)
ونحوه ، فصار : أروية ، فإن صغرت على هذا قلت على قول
من قال : أسود^(٥) : أروية ، فتصير من الأمثلة الثلاثة^(٦) التي
للتصغير^(٧) على (فعييل) ووزنه من الفعل (أفعية) وإن
صغرت على قول من قال : أسيد قلت : أرية ، وكان أصله :

-
- (١) الكتاب ١٣١/٢ .
(٢) الأروية : الأثني من الوعل انظر اللسان مادة : روى وفي
المخصص ٢٩/٨ ابن السكيت : يقولون : أروية للذكر والأثني
من الوعل .
(٣) التاء من (أفولة) ساقطة من ج .
(٤) (ولما لزم انقلابها ياء) ساقطة من ج .
(٥) تصغير الأسود : أسيد ، وإن شئت : أسود أي : قد قارب
السواد . اللسان مادة : سود .
(٦) في ش و ج (الثلاث) وزدنا التاء لان الواحد من الأمثلة مذكّر .
(٧) للتصغير ثلاثة أوزان : فعييل ، وفعيل ، وفعيعيل .
انظر الكتاب ١٠٦/٢ .

أُرِيَّة ، الياء الأولى للتمغير والثانية عين الفعل التي انقلبت ياء ،
والثالثة واو (أْفْعُول) التي قُلِبَتْ قبل التصغير لوقوعها ساكنة
قبل ياء ، والرابعة لام الفعل ، فلما اجتمعت أربع ياءات حذفت
اثنين منهن كما تحذف من (بختية)^(١) إذا أضفت اليها اثنين
لاجتماعهن .

ومثل ذلك : مَرِيَّة^(٢) ، إن صغرتَه على (أُسَيْد) قلت :
مُرِيَّة ، والأصل : مُرِيَّة ، فحذفت اثنين ، كما حذفتها من
(أُرِيَّة) فإن صغرتَه على (أُسَيود) قلت : مُرِيَّة ، ٧ أ /
فلم تحذف لأنه لم يجتمع أربع [ياءات]^(٣) كما لم تحذف من
(أُرِيَّة) .

ومن كان (أروي) عندَه (فعلى) قال : في أرويَّة : أنَّها
فعلية كـ (قمرية)^(٤) فإن صغره وهي عندَه أنه فعلية لم
يقبل فيها إلا : أريَّة ، ولم يجز فيهِ (أرويَّة) ، لأن السلام
واو كما لا يجوز في (غزوة)^(٥) غزيرة^(٦) كذلك لا يجوز في
(أرويَّة) على هذا القول (أرويَّة) وكان الأصل فيمن جعل
(أرويَّة) فعلية أن يقول : أرويَّة ، إلا أنه لما كان اللام واو
لزم أن تقلب ياء ، ولم يجز فيهِ قول من يقول : أُسَيود ، لأن

-
- (١) البخت والبختية دخيل في العربية وهي الابل الخراسانية ،
يقال : جمل بختي وناقة بختية . انظر : اللسان مادة : بخت .
(٢) اسم مفعول من روى .
(٣) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(٤) قال ابن سيده : القمرية ضرب من الحمام ، انظر : اللسان ،
مادة : قمر .
(٥) في ج (عروة) وهو تصحيف ظاهر .
(٦) انظر : الكتاب ١٣٣/٢ .

الجميع يقلبون اللام ياء^(١) فيجب على هذا (أريته) ثم تحذف ياء (فعلية) فيبقى (أريته) .

وزنته^(٢) من الفعل على هذا القول (فعلية) وعلى القول الآخر (أقيمة) فهذا شرح بناء هذا وتصغيره .

فأما وزن (أروي) ب (أفعل) إن جاء مُنَوَّنًا فهو الوجه والجائز ، لأنَّ الهمزة [إذا وقعت]^(٣) أوَّلًا في كلمة على أربعة أحرف وجب أن يُحْكَمَ بزيادتها ، حتى يقوم دليل على أنه أصل كنجو ما قام في (أولق)^(٤) .

فمثل (أروي) إن سُمِعَ مُنَوَّنًا ب (فعل) بعيد جداً من الجواز إلا أن يكون أريد به اللاحق ك (أرطى)^(٥) فقد تكون على هذا الهمزة أصلاً كما أنه في (أرطى) أصل ، وإن لم يجيء مُنَوَّنًا كان وزنه (فعل) ، لأنه لو كان (أفعل)

(١) قال سيبويه : اعلم أن الواو إذا كانت لا ما لم يجز فيها الثبات في التحقير على قول من قال : أسبود ، وذلك قولك : غزوة غزية . انظر : الكتاب ١٣١/٢ .

(٢) (وزنته) ساقطة من ج ، وفي ش (كانه) ثم كتبت فوق (كانه) وزنته . وفي تعليقه أبي علي المخطوطة ورقة / ١٤٠ و ، وزنته ، فصحت عليها .

(٣) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٤) قال ابن يعيش في شرح المفصل ١٤٥/٩ : واما (أولق) وهو ضرب من الجنون فالهمزة فيه أصل لقولهم : ألق الرجل فهو مألوق ، وهذا ثبت في كون الهمزة أصلاً والواو زائدة ، ووزنه إذا فوعل . وانظر : اللسان مادة : ولق .

(٥) الارطى : شجر من شجر الرمل ، وهو أفعل من وجه ، وفعل من وجه ، لانهم يقولون : أديم ماروط ، إذا دبغ بورقه ، ويقولون : أديم مرطى . اللسان مادة : رطا .

لنُؤنَّ لتكثيره كما يُؤنُّ (أفعى) و (أفكل)^(١) وما أشبه ذلك^(٢) من النكرات غير الصفات التي تجيء على (أفعل) وتمثله بـ (فعلى) قول الأخفش^(٣) فيما ذكره أبو العباس^(٤) .

-
- (١) أفعى وأفكل اسمان يؤنان في النكرة ، انظر : الكتاب ٢/٢ و ه والأفكل : الرعدة ، ولا يبتى منه فعل • اللسان مادة : فكل .
(٢) في ج (وما أشبههما) بدل (وما أشبه ذلك) والعبارتان صحيحتان •
(٣) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط • توفي سنة ٢١١ هـ ، وقيل ٢١٥ • انظر : انباه الرواة ٢/٣٦-٤٣ •
(٤) انظر : المقتضب ٢/٢٨٤ •

١٤ - مسألة

حكم الصفة كحكم الملة في أنه يلزم أن يرجع منها
عائد إلى الموصوف كما يعود من الصلة إلى الوصول ، إلا ما حكى
من قولهم : مررت برجل قائم أبواه لا قاعدين^(١) . ومررت برجلين
صالح وطالح ، فإن ذلك شاذ نادٍ عن القياس لا يُعدي به سواء ،
ولا يتجاوز فيه ما عداه .

ونظيره من الملة ما أثر من قولهم : أنا الذي قمت ، وأنت
الذي قمت^(٢) .

والدليل على احتمال الصفة ضمير موصوفاتها توكيدك إتياء
وعطفك عليه وإبدالك منه ، وتبينك عنه بالضمير المنفصل إذا
جرى على غير من هو له ، ومن ثم شابه الوصف الفعل ، وكان
ثانياً للأسماء^(٣) الأوّل كما أن الفعل ثانٍ لها ، وصار أحد الأسباب
الممانعة من صرف الاسم .

-
- (١) قال أبو بكر بن السراج : واعلم أنه قد جاء في العطف أشياء
مخالفة للقياس فمن ذلك قولك : مررت برجل قائم أبواه لا
قاعدين ، فقولك : لا قاعدين معطوف على قائم ، وليس في قولك
قاعدين شيء يرجع إلى رجل انظر : الاصول ٢/٣٢١ - ٣٢٢ .
- (٢) هذا جائز حملاً على المعنى ، والاولى ان تقول : أنا الذي قام ،
وانت الذي قام ليرجع الضمير الذي في قام إلى (الذي) . انظر :
التقضب ٤/١٣١ - ١٣٢ .
- (٣) في ج (للاسم) بدل (للاسماء) .

والراجع من الصفة الى الموصوفِ على ضربين : أحدهما : أن يرجع من نفس الصفة نحو : هذا رجل ضارب ، وهذه امرأة ضاربة . والآخر : أن يرجع مما يتصل بالصفة دون التسمية نفسها نحو : هذا رجل ضارب أبوه . وهذه امرأة ضارب^(١) أيها .

والضرب الأول من الصفة التي يعود منها الذكر الى الموصوفِ على ضربين : أحدهما مفرد^(٢) والآخر مضاف ، فمثال المفرد ما قدمناه^(٣) .

والمضاف على ضربين : أحدهما أن يكتسب من المضاف اليه تخصيصاً وتقريباً من التعريف . نحو : هذا رجل صاحب امرأة . والآخر أن يكون أصل الصفة أن يرتفع به شيء من سبب الموصوفِ ويعود منه اليه ذكر ، فتحذف العائد للدلالة عليه والعلم بحذفه ، فيصير ضمير الموصوفِ في الوصف ويضاف الى ما كان فاعله قبل الحذف ، وذلك مثل : مرتت برجل حسن الوجه ، وبجارية حسنة الأب ، ألا ترى : أن حكم هذا وأصله إنما كان : مرتت برجل حسن وجهه ، فيجري على رجل ويعود مما ارتفع بحسن^(٤) ذكر الى الرجل . فلما حذف العائد الى الرجل ، ولم يكن حكم الصفة أن يخلو^(٥) ب / من عائد الى الموصوفِ صار^(٦) الضمير الراجع اليه في الصفة . ومما دل على

(١) في ج (ضاربة) بدل (ضارب) وهو خطأ . والصواب ما أثبتناه لان النعت اذا رفع اسما ظاهرا يتبع مرفوعه من حيث التذكير وبالتأنيث . انظر : شرح المفصل ٥٥/٣ .

(٢) وهو : هذا رجل ضارب .

(٣) العائد هو الهاء في : وجهه الذي ارتفع بحسن ويكون فاعلا له .

(٤) جواب (لما) من قوله : لما حذف العائد الخ .

ذلك قولهم : مرتتُ بامرأةٍ حسنةٍ الوجه ، ولو لم يُحذفِ المضافُ
إليه^(١) (الوجه) الراجعُ الى الموصوفِ الأولِ ، لم تُؤنثِ الصفةُ ،
وقلتُ : مرتتُ بامرأةٍ حسنٍ وجهها . فحذفتُ علامةَ التأنيثِ من
الوصفِ مع إثباتِك الضميرِ العائدِ الى المرأةِ كما أثبتتها مع حذفِك
الراجعَ من الوجهِ ، وصارتُ تأنيثُ الصفةِ وإضافتها الى فاعلِها
مع إثباتِ العائدِ الى الموصوفِ خطأً .

وحكى سيويه ، أنه قد جاء به الشعرُ فقال : وقد جاء في
التمرِ حسنةٌ وجهها شبهوهُ بحسنةِ الوجهِ وذلك ردي^(٢)
وأشهد :

٢ - أَمِنْ دِمْنَتَيْنِ عَرَّجَ الرِّكْبُ فِيهَا

بحقلِ الرخامي قد عفا طلاهما

أقامتُ على رَبعِيهما جاراً صفا

كَمَيْتَا الأَعَايِ جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُمَا^(٣)

وإنما صارَ حسنةٌ وجهها ردياً ، لأنَّ (حسنةٌ) من قولنا : هذه
امرأةٌ حسنةٌ ، صفةٌ جاريةٌ على المرأةِ وفيها ذكرُها ، ولذلك

(١) يقصد بالمضاف الى الوجه . الضمير الذي يضاف الى الوجه .

(٢) الكتاب ١٠٢/١ .

(٣) البيتان للشماخ ، انظر : ديوان الشماخ بن ضرار / ٣٠٧ .

وفيه . بحقل الرخامي قد أنى لبلاهما .

وفي الكتاب (عرس الركب) بدل (عرج الركب) وهو يخالف

ما في الديوان . انظر الخصائص ٤٢٠/٢ . والخزانة ١٩٨/٢ .

٤٧٧/٣ .

أَنْثَنَّا^(١) بالتاء ، فاذا قلنا : مررتُ بامرأةٍ حسنٍ وجهها فالحسن للوجه^(٢) ، والهاءُ راجعةٌ من الوجهِ الى المرأةِ ، كما رجَعَ الضميرُ إليها من (حسنة) فاذا قلتُ : مررتُ بامرأةٍ حسنةٍ وجهها . فقد جمعتُ بين^(٣) ضميرين للمرأةِ يَرجِعانِ إليها . أحدهما ضميرٌ في (حسنة) والآخسرُ الهاءُ في (وجهها) وأخطأتُ ، لا ضافتكُ (حسنة)^(٤) الى (الوجه) والحسنُ هو الوجهُ والشئُ لا يضافُ الى نفسهُ . وأيضاً فقد أَنْثَنَتْهُ وهو لمذكرٌ .

فإن قيلَ : فقد أضفتُ (حسن) الى^(٥) الوجهِ وهو في قولك : الحسنُ الوجهُ .

فالجوابُ أنَّ في (حسن) ضميراً يرجعُ الى الموصوفِ به الجاري إعرابهُ عليه ، فقد خَرَجَ أنْ يكونَ لـ (الوجهِ) ولو كانَ له لارتفعَ به ، على أنَّه حديثٌ عنه وفعلٌ له .

وممَّا^(٦) يدلُّ على أنَّ (الحسن) في باب : زيدٌ حسنُ الوجهِ ، صفةٌ لزيدٍ وليسَ للوجهِ قولكُ : هندٌ حسنةُ الوجهِ . فلو كانَ (حسن) للوجهِ لما جازَ تأنيثُهُ ، لأنَّ (الوجه) مذكَّرٌ . وقد أجريَ (حسن) في : مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ ، مجرى الصفاتِ التي يُرادُ بإضافتها التخصيصُ ، نحو : مررتُ برجلٍ صاحبِ امرأةٍ .

(١) في ج (أنثنتها) بدل (أنثنا) وهما صحيحان .

(٢) في ج (فالوجه) بدل (للوجه) وهو خطأ .

(٣) في ج (من) بدل (بين) وهو تحريفٌ .

(٤) في ج (حسنة الوجه الى الوجه) ، وهو تحريفٌ .

(٥) في ج (الى) ساقطةٌ .

(٦) في ش (ومن) صححناها على ما في ج ، لان (ما) لغير

العاقل .

ألا ترى : أن في كل واحدٍ من الوصفين ضميراً^(١) يعودُ الى
موصوفه ، وأنتهما مضافان .

ويدلُّ أيضاً أن هذا الوصفَ لما جرى عليه إعرابه دونَ ما هو
من سببه وكان حكمه أن يرتفعَ به نصبٌ من نصبِ بعده الاسمَ
الذي هو فاعله^(٢) في المعنى كقوله :

٣ - أو عدوٌّ شاحطٍ داراً^(٣)

و :

..... اشاحطِ الداراً^(٤)

قا :

٤ - الشمُعري الرقاباً^(٥)

و :

..... الشمُعرِ الرقاباً^(٦)

وحسنٌ وجهاً ، والحسنُ الوجهُ ، لما صارَ فيه ضميراً ما يجري
عليه نصبٌ ما بعده وأعمده إعمال الفعلِ ، كما أن (ضارباً) في

(١) في ج (ضمير) وهو خطأ ، لأنه اسم أن واسمها منصوب .

(٢) في ج (ما عليه) بدل (فاعله) وهو تحريف .

(٣) هو عجز بيت لعدي بن زيد العبادي ، صدره :

من وليٍّ أو أخي ثقة

انظر : ديوانه ١٠١ . وهو من شواهد الكتاب ١٠٢/١ .

ورواية البيت في معاني القرآن للفراء :

من وليٍّ أو أخي ثقة والبعيد الشاحط الداراً

انظر : معاني القرآن ٤٠٩/٢ .

(٤) ساقطة من ج . وهذه الرواية توافق ما في معاني القرآن للفراء .

(٥) الكتاب ١٠٣/١ أنشده سيبويه بروايتين كما هنا ، وهو جزء

من بيت للحارث بن ظالم المري وهو :

فما قومي بشعلبة بن سعد ولا بفزارة الشعري رقاباً

وكذا بروايتين في معاني القرآن للفراء ٤٠٨/٢-٤٠٩ . وفي

المقتضب ١٦١/٤ . وشرح المفصل ٨٩/٦ .

(٦) وبهذه الرواية في البيان والتبيين ٣٨/٤ وكذا شرح الحماسة

للمرزوقي ١٩٨/١ .

قولك : هذا رجل " ضارب " زيداً ، وامرأة " ضاربة " عمراً . لما كان فيه ذكرُ الموصوفِ ، وأعملَ عملَ الفعلِ نُصِبَ المفعولُ .

أما وجهُ تشبيهه (حسنةُ وجهها) بحسنةِ الوجهِ في ضرورةِ الشعرِ ، فلأنَّ (الحسنَ) في قولك : الحسنُ الوجهُ ، هو الوجهُ في (١) المعنى وهو مضافٌ إليه ، وفيه حرفُ التعريفِ الذي هو بدلٌ من علامةِ الضميرِ ، فكما جازَ أنْ يُضَافَ (الحسنُ) إلى (الوجهِ) وهو هو في المعنى وفيه ما هو بدلٌ من الضميرِ العائدِ إلى الموصوفِ وهو لامُ التعريفِ كذلك جازَ أنْ يُضَافَ (حسنٌ) إلى (الوجهِ) وهو مضافٌ إلى الضميرِ ، إذا جازَ إضافتهُ إليه ، وفيه ما هو بدلٌ منه .

والدليلُ على أنْ حرفَ التعريفِ بدلٌ من علامةِ الضميرِ في : حسنِ أ / الوجهِ ، أنَّ (الوجهَ) لا يُخْرِجُ (حسناً) من التنكيرِ والاشارةِ إلى التخصيصِ والابانةِ ، كما لم يكنْ (٢) يُخْرِجُهُ متضايفاً هو منه (٣) . فحسنُ الوجهِ مثلُ : حسنٌ وجهه في أنه غيرُ متعرَّفٍ بالاضافةِ إلى (الوجهِ) كما لم يكنْ متعرِّفاً بارتفاعِ (وجهه) [به] (٤) . فمن ثمَّ ألحقتَ حسناً - إذا أردتَ إجراءَهُ على المعرفةِ ووصفهُ [به] (٥) - الألفَ واللامَ فقلتَ : هذا زيدٌ الحسنُ الوجهِ ، ولولا كونُ لامِ التعريفِ بدلاً من الضميرِ (٦) لم يصلحَ إلحاقها

- (١) (في) ساقطةٌ من ج .
 (٢) (يكن) ساقطةٌ من ج .
 (٣) في ج (متعلقاً بما هو بدلٌ منه) بدل (متضايفاً هو منه) وما أثبتناه هو الصحيح . لأنه يقصدُ أنْ الألفَ واللامَ لا يخرجُ حسناً من التنكيرِ كما لا يخرجُ الوجهَ الحسنُ في حالةِ اضافةِ الوجهِ إلى الضميرِ من التنكيرِ إذا قلنا : حسنٌ وجهه .
 (٤) زيادةٌ من ج يقتضيها السياقُ .
 (٥) زيادةٌ من ج يقتضيها السياقُ .
 (٦) في ج (من الضميرِ) ساقطةٌ .

المضاف الى ما فيه ألف ولام لكن جازاً : الحسن الوجه ، من حيث
أريد به : الحسن وجهه • فجهة شبه (حسنة وجهها) بحسن
الوجه من حيث ذكرنا •

إلا أن هذا التسمية رديء لما يعترض فيه ما^(١) قدّمنا من إضافة
الشيء فيه الى نفسه ، ولأنّيت المذكور ، وليس يعترض شيء من
ذلك في حسنة الوجه فلذلك كان رديئاً ومرذولاً ، وتشبيهاً ببدأ •

فأما قوله : جونتاً مصطلاًهما ، فقد قدّرهُ سيويوه تقدير
حسنة وجهها ، وجعل قياسه كقياسه ، وكان حكمه عندّه أن
يقول^(٢) - إن أجراه على الأصل دون الحذف^(٣) - : جارتاً صفاً
جون مصطلاًهما فيجرى (جون) على (الجارتين) فيرتفع بجره
عليهما ، لأنّهما مرفوعتان ، ثم يرتفع (المصطلي) بـ (جون) ويعود
ضمير التثنية الى (الجارتين) فيكون كقولك : الهندان حسن ثوبهما ،
وهند حسن وجهها^(٤) •

وإن أجراه على الحذف دون الأصل أن يقول^(٥) : أقامت
على ربعيهما جارتاً صفاً جونتاً المصطليات ، فيمن قال : الهندان

-
- (١) في ش (مما) بدل (ما) وما اثبتناه من ج أصح •
(٢) من ج (أن يقول) ساقطة •
(٣) من ج (الحذف) ساقطة •
(٤) في ج (وجهها) وما اثبتناه أصح ، لانه يريد ان يرتفع (وجه)
ويعود الضمير الى هند •
(٥) في ج (تقول) بدل (أن يقول) وما في ش أولى ، لانه تقدّم
ان قال : وحكمه ان يقول : إن أجراه إلخ وهذا معطوف على
قوله : ان اجراه إلخ •

حسناً^(١) الوجوه . وفيمن قال : وضعا رحليهما^(٢) : جونتنا
المصطلحين ، فيصير كقولك : الهندان حسنتا الثوبين . فلم يستعمله
على الاتمام والأصل ، ولا على الاختصار^(٣) والحذف ، ولكن جملة
كقولك : هذه امرأة حسنة وجهها ، فثنى (الجون) وهما وصف
(المجارين) وأضافه مثنى الى (المصطلح) وهو (هما) في المعنى ،
إلا أنه وضع الواحد موضع الجمع فيمن قال حسنت الوجوه ،
وموضع الثنية^(٤) فيمن قال : وضعا رحليهما ، وهو (المصطلح)
ألا ترى : أن لكل واحدة من (الجارين) مصطلحاً . وإن وجهته
على أن (المصطلح) يكون لجميع ذلك ، وأحد لم يضع واحداً
موضع جميع ، ثم أضاف (مصطلح) الى ضمير (الجارين) .
كما أضاف (الوجه) في قوله : هذه امرأة حسنة وجهها الى
ضمير المرأة بعد إضافة (حسن) الذي هو الوجه في المعنى الى
(الوجه) فعلى هذا وضع سيبويه هذا البيت^(٥) .

وقد يحتمل غير ما تأوله ، وهو ما ذكره بعضهم^(٦) : من أن
الشاعر إنما ردَّ الضمير المثنى في قوله : مصطلاهما ، الى (الأعلى)
لأنهما في الحقيقة اثنان وهذا مثل قوله :

-
- (١) في ج (الحسنات) .
(٢) انظر الكتاب ٢٤١/١ و ٢٠١/٢ ، وفيه : وضعا رحالهما .
فاستعمل الجمع موضع المثنى ، مثل : (فاقطعوا ايديهما) .
(٣) في ش (اختصار) .
(٤) في ش (الشبه) بدل (التثنية) وهو تحريف واثبتنا ما في ج
لانه اصح .
(٥) قال الاعلم : الشاهد في قوله : جونتنا مصطلاهما ، فجونتنا
بمنزلة حسنتنا ومصطلاهما بمنزلة وجوهها ، والضمير الذي
في مصطلاهما يعود على قوله جارتنا صفا . انظر : الكتاب
١٠٢/١ .
(٦) انظر : الكتاب ١٠٢/١ .

٥ - رَأَتْ جِبَالًا فَوْقَ الْجِبَالِ إِذَا انْتَقَتْ
رؤوسٌ كَبِيرَاتٍ يَنْتَضِحَانِ (١)

ولست أعرف من قائل هذا القول إلا أنه ليس يستع
ويخرج الكلام به من أن يكون على قولك : هندٌ حسنةٌ وجهها ،
لأن الضمير المنى على هذا في قوله (٢) : مصطلهما ، ليس يرجع
إلى (الجارتين) إنما يرجع إلى (الأعالى) ، لأن (الأعالى) وإن كان
مجموعاً في اللفظ فهو اثنان في المعنى ، فحمله على ذلك ، فكأنه قال :
أقامت جارتا كميما الأعالى جونتاً مطلى الأعالى ، وإذا كان كذلك لم
يكن على : حسنةٌ وجهها ، لأن (الجون) لم يُضنف إلى اسم
يشتمل به ضمير يعود إلى (الجارتين) كما يعود من الاسم الذي به
الصفة في قولك (٣) : هندٌ حسنةٌ وجهها ، ضمير يعود (٤) إلى (هند)
لكن (٥) الضمير العائد إلى (الجارتين) محذوف كما أن الضمير من :
هند حسنة الوجه ، ودعد حسنة وجه الأب محذوف ، فلذلك أنت (٦)

(١) البيت في معاني القرآن للاخفش ٥٤٦ رسالة دكتوراه . وفيه
(رأوا) بدل (رأت) وورد عجزه في الخصائص ٤٢١/٢ .
وفي الخزانة بتمامه ٢٠٢/٢ وفيه (رأت) كما هنا ولم اعثر على
قائله .

(٢) في ج (قولك) بدل (قوله) وما اثبتناه أصح : لأن الضمير
يرجع إلى الشاعر .

(٣) في ج (كقولك) بدل (في قولك) .

(٤) (يعود) ساقطة من ج .

(٥) في ش (لكون) بدل (لكن) واثبتنا ما في ج لأنه أوفق في
المعنى .

(٦) في ج (ثنيت) بدل (أنت) وما اثبتناه أصح لقوله الآتى :
(كما أنت حسنة) .

(جون) من قوله : جوتنا مُصطَلِهما ، كما أنثتَ (حسنة) في قولك :
هندٌ حسنةٌ الوجهِ .

ألا ترى : أنك إذا قلتَ : أنثتَ جازاً صفاً كميثاً الأعالي جوتنا
مصطلحاً الأعالي ، لم يتصلَّ (جوتنا) باسمٍ يعودُ منه إلى (انجارتين)
ضميرٌ كما ٨ ب / لا يعودُ من (الوجهِ) من قولك : هندٌ حسنةٌ الوجهِ
إلى هندٍ ضميرٌ .

وقياسٌ هذا إذا رفعَ الاسمُ بالصفةِ ولم تُضفِ الصفةُ إلى ما هو
فاعلها^(١) في المعنى كحسناً وجهٌ وحسناً الوجهُ أن يُقالَ : أقامتَ
جارتنا صفاً جونٌ مصطلاً [هما]^(٢) أعاليهما أو أعالييهما فـ (مصطلاًهما)
في موضعٍ رفعٍ مثل قولك : هاتان امرأتانِ حسنٌ غلامٌ أبويهما .

وعيبٌ هذا القول الذي قالَ هذا القائلُ : هو أنَّ التثنيةَ حملتَ على
أنَّها جمعٌ ، و^(٣) ذلك بعيدٌ ، لأنَّ وجدناهم يجعلونَ الاثنينَ على لفظِ
الجمعِ في نحو قوله عزَّ وجلَّ : (إذْ تَسَوَّرُوا المِحْرَابَ)^(٤) .
(فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا)^(٥) . وبإبهٍ . ولم نرَهمُ يجعلونَ لفظَ
التثنيةَ للجمعِ ، إلا أنَّه لا يستعجِ ذلك في هذا الموضعِ ، لأنَّ المجموعَ
الذي هو قولنا : الأعالي ، هنا^(٦) اثنانِ في الحقيقةِ فحملتهُ على المعنى .
أو استعملَ اللغتينِ اللتينِ في نحوِ هذا جميعاً ، فحملَ الأولُ على

(١) في ج (الذي وفاعلها) بدل (إلى ما هو فاعلها) وهو
تحريفٌ .

(٢) زيادة من ج يقتضيهما السياق .

(٣) في ج (في) بدل (و) وهو خطأ واضحٌ .

(٤) ص / ٢١ ، فقد جمع الضمير ، وهما اثنانِ لقوله تعالى :
(لا تخف خصمان) انظر : التبيان في اعراب القرآن ١٠٩٨/٢ .

(٥) التحريم / ٤ . فقد جمع القلبَ مع أن لكل واحدٍ قلباً واحداً
انظر : التبيان في اعراب القرآن ١٢٢٩/٢ .

(٦) في ج (هما) بدل (هنا) وهو خطأ .

قوله (فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا) • والثاني على : وضعا رحليهما ،
وليس ذلك بحسن^(١) ، لأنّ الراجع أن يكون على لفظ المرجوع
إليه أحسن إلا أن ذلك لا يمتنع فني هذا التأويل تخلص للشعر
من عيب وإدخال له في عيب آخر •

فأمّا قوله : (جَنَّتْ عَدْنٌ مُفْتَحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ)^(٢)
فقل الفراء فيه : رفيع الأبواب بمفتحة لهم أبوابها ، والألف
واللّام خلأ من الإضافة ، تقول : مررت برجلٍ حسن العين
قبيح الأنف ، والمعنى : حسنة عينه ، قبيح أنفه ، ومنه (فإن
الجبجيم هي المأوى)^(٣) أي : مأواه ، ولو قال : مُفْتَحَةً لَهُمُ
الْأَبْوَابُ ، على أن تجعل (المفتحة) في اللفظ (للجَنَّتِ) وفي
المعنى (للأبواب) مثل : الشعر الرقابا ، والشاحط الدارا ، لجاز •

وأقول أنا : إذا قلنا : مررت برجلٍ حسن الوجه - [فلا إضافة
فيه : برجلٍ حسن وجهه]^(٤) ثم حذف المضاف إليه (الوجه)
وهو هذا^(٥) الذي كان عائداً مما اتصل بالصفة على الموصوف ، فلما
حذف^(٦) العائد وكان لا بد من أن يكون فيها راجع إلى الموصوف
جعل^(٧) ضمير الموصوف في الصفة التي هي (حسن) وإن كان

-
- (١) في ج (بالحسن) •
(٢) سورة ص/ ٥٠ انظر : معاني القرآن للفراء ٤٠٨/٢ - ٤٠٩
لقد ترك أبو علي بعض الجمل في نقله هذا النص عن الفراء •
(٣) النازعات / ٣٩ •
(٤) زيادة من ج يقتضيها السياق •
(٥) (هذا) ساقط من ج •
(٦) في ج (فلم أحذف) •
(٧) في ش (بعد) بدل (جعل) واخترنا ما في ج لان السياق
يقتضي ذلك •

في المعنى (للوجه) ؛ لأنَّ الصفةَ لا تخلو من راجعٍ منها الى الموصوفِ ،
كما أنَّ السِّمَّةَ مع الموصولِ كذلك .

والدليلُ على هذا قولهم : هذه (١) امرأةٌ حسنةٌ الوجهِ ، ولو
كانَ حذفُ ما يرجعُ الى الموصوفِ ممَّا اتصلَ بالصفةِ كإثباته ،
لكانَ : مرتتُ برجلِ حسنِ الوجهِ في اللفظِ بمنزلةِ : مرتتُ
برجلِ حسنِ وجهه ، كما أنَّه في المعنى كذلك .

ولو كانَ قوله : (مُنْتَحَةَ لَهُمُ الْأَبْوَابُ) بمنزلةِ مُفْتَحَةِ
لهم أبوابها ، كما ذهبَ إليه الفراءُ ، لما جازَ : مرتتُ برجلِ حسنِ
الوجهِ ، ولقيلَ : حسنِ الوجهِ ، كما يُقالُ برجلِ حسنِ وجهه .
ولما (٢) جازَ : مرتتُ بامرأةٍ حسنةٍ (٣) وجهها . فقولهم : مرتتُ
برجلِ حسنِ الوجهِ [وبامرأةٍ حسنةٍ الوجهِ] (٤) دليلٌ على أنَّ
الراجعَ الى الصفةِ اذا حذفَ ممَّا يتصلُ بها صارَ الضميرُ الذي
كانَ يرجعُ الى الموصوفِ مما يرتفعُ بالصفةِ نفسها .

و (الأبوابُ) من قوله : (مُفْتَحَةَ لَهُمُ الْأَبْوَابُ) لا يجوزُ
أنَّ يرتفعَ من حيثُ كانَ يرتفعُ مُفْتَحَةَ لَهُمُ أَبْوَابُهَا ، وتأنوُلُ
ارتفاعها من هذه الجهةِ خطأً لما ذكرناه .

فإنَّ قلتَ : بِمَ يرتفعُ ؟ فإنَّ (٥) ارتفاعه (٦) عندي من

(١) هذه (ساقطة من ج)

(٢) في ج (ما) بدل (لما) . وما اثبتناه أولى لأنه معطوف على
(لما) الاولى .

(٣) في ج (حسن) بدل (حسنة) .

(٤) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٥) (فإنَّ) ساقطة من ج .

(٦) في ش (ارتفاعها) وما في ج أحسن ليطابق قوله : بِمَ يرتفعُ ،
حيث ذكر الفعل .

إحداهما : أن يكون بدلاً من المضمر في (مُفْتَحَةٌ) ، كأنه صلى : فَتَحَتِ الْجَنَاتُ (٢) أَبْوَابُهَا ، فأبدلت (الأبواب) من (الجنات) ، لأنها منها وبعضها ، كما تقول : ضَرَبَ زَيْدٌ رَأْسَهُ . وعلامة التانيث في (مُفْتَحَةٌ) على هذا قبل أن تبدل منها (الأبواب) لضمير (الجنات) ولا يجوز على هذا : زيدٌ مَضْرُوبٌ الأبي ، إذا أبدت الأب ممّا في (مَضْرُوب) ، لأنّ (الأب) ليس بزيد ولا ببعضه ، كما أنّ (الأبواب) من (الجنات) فلا يجوز إبداله منه إلا على جهة الغلط .

والأخرى أن تكون (الأبواب) مرتفعة (بمفتحة) على نية راجع إلى ٩ أ / (الجنات) محذوف كأنه في التقدير :

وإنّ للمتقين جناتٍ عدنٍ مُفْتَحَةٌ لهم الأبواب منها . فالأنيث في (مفتحة) على هذا (للأبواب) دون (الجنات) وقد عادت الهاء من (منها) إلى (جنات) .

وليس الألف واللام في (الأبواب) (٣) على هذا التأويل كالألف واللام في (الوجه) من قولك : مررتُ برجلٍ حسنِ الوجه ، لأنّ الألف واللام هنا عوضٌ ممّا كان (الوجه) مضافاً إليه ، يدلّك على ذلك أنّ (حسناً) لا يتعرّفُ به كما لا يتعرّفُ مع قولك : وجهه ، فاذا صارَ في الكلام ما يرجعُ إلى الموصوفِ لم يَسْمَعْ أن يكون الألف واللام بدلاً من الضمير المحذوف للاستغناء

- (١) في ج (وجهين) بدل (جهتين) وهما صحيحان .
 (٢) في ش (الجنة) بدل (الجنات) واخترنا ما في ج لانه يوافق ما في الآية من سورة ص/ ٥٠ .
 (٣) (في الابواب) ساقطة من ج .

عن ذلك بالعائد الذي هو في اللفظ موجوداً ، وعلى هذا قوله :
 (فَأَنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى)^(١) أي : المأوى له^(٢) ، فحذف
 (له)^(٣) لما في الكلام من الدلالة عليه ، كما حذف (منه) في
 قولهم : السمن منوان بدرهم^(٤) . وليس حذف بعض الخبر
 للدلالة عليه بأعظم من حذف الخبر بأسره ، إذا قامت على حذفه
 دلالة تدل عليه .

وخطؤه^(٥) في تأويله الألف واللام في^(٦) هذه الآية على أنهما
 بدل من الهاء الضمير^(٧) ، لأن الألف واللام إنما تكونان عوضاً من
 علامة الضمير في المعنى دون اللفظ في باب : حسن الوجه ، وما
 أشبهه من الأسماء التي كان حكمها أن ترتفع بالصفات المشبهة
 بأسماء الفاعلين أو بأسماء المفعولين^(٨) ، ثم يحذف الراجع منها
 وتجعل الصفة للأول ولم يجيء في غير ذلك .

(١) النازعات / ٣٩ .

(٢) قال العكبري في التبيان في اعراب القرآن ١٢٧٠/٢ : قوله
 تعالى (هي المأوى) أي : هي المأوى له ، لا بد من ذلك ليعود على
 من من الخبر ضمير . وانظر : شرح المفصل ٨٩/٦ .

(٣) (فحذف له) ساقطة من ج .

(٤) انظر : شرح المفصل ٩١/١ . قال ابن يعيش : والعائد محذوف
 تقديره : منوان منه بدرهم .

(٥) الهاء ساقطة من ج . وهي تعود الى الفراء .

(٦) في ش (وهذه) بدل (في هذه) واثبتنا ما في ج لانه أوفق
 لسياق الكلام .

(٧) في ج (أظهر) بدل (الضمير) . وهو تحريف .

(٨) في ج (الفاعلين) بدل (المفعولين) وهو خطأ ، وما اثبتناه
 اصح لانه يوافق المعنى المراد .

فأما ما حكاه^(١) من قوله : مررتُ برجلٍ حسنةِ العينِ ، وقبحِ الأنفِ فعلى ما ذكرناه من البدلِ من الضميرِ ، لأنَّ العينَ والأنفَ بعضٌ منه . ويحتملُ أيضاً أنْ يكونَ على حذفِ (منه) ، وهذا التأويلُ في : مررتُ برجلٍ حسنةِ العينِ أسوغُ ، لمكانِ النائيثِ في (حسنةِ) فإنَّ ضميرَ الرجلِ^(٢) لا يكونُ مؤنثاً ، وينبغي أنْ يكونَ الكلامُ المبدلُ منه على وجهٍ غيرِ مقتدرٍ الى البدلِ .

فأما قولُ الفراءِ : ولو قالَ (مفتحةٌ لهم الأبوابُ) على أنْ تَجْمَلَ (المفتحةُ) في اللفظِ (الجنَّاتِ) وفي المعنى (للأبوابِ) وتشبيهِه^(٣) ذلكَ بالشعرِ الرقابا ، فهو جائزٌ ، ويدلُّ نصيبكُ الأبوابِ ؛ فتحةٌ على أنْ فيه ضميراً للأوَّلِ ، وإذا كانَ فيه ضميرُ الأوَّلِ لم يَجْزُ ارتفاعُ (الأبوابِ) بها ، لأنَّه لا يرفعُ بفعلٍ ولا بشيءٍ يقومُ مقامه فاعلانٌ . وإنما وجهُ الرفعِ في الآيةِ على ما ذكرناه^(٤) .

فأما ما أئتمدناه لكثير^(٥) من قوله :

٦ - من الخفرياتِ البيضِ لم ترَ شقوةً

وفي الحسبِ الزاكيِ الكريمِ صميمها^(٦)

-
- (١) يعني حكاية الفراء وقد تقدمت .
(٢) في ش (رجل) وفي ج (الرجل) وهو أصح لان تكرار النكرة يضيف عليه التعريف .
(٣) في ج (تشبيهه) بدل (تشبيهه) وما اثبتناه أحسن لأن الضمير يرجع الى الفراء .
(٤) الهاء ساقطة من ج .
(٥) هو كثير بن عبدالرحمن الملحي الخزاعي المشهور بكثير عزة توفي سنة ١٠٥ هـ . انظر : معجم الشعراء للمرزباني / ٢٤٢ . والخزانة ٢ / ٣٨١ .
(٦) ديوان كثير عزة / ٤٢٩ . وعجزه فيه :
وفي الحسبِ المعض الرفيع نجارها =

فلا يجوزُ الجُرُّ في (الكريمِ) على أن تجعلهُ صفةً (لحسبِ) ، لأنَّ (صميمها) مرتفعٌ بـ (الكريمِ) وليس فيه شيءٌ يرجعُ الى الموصوفِ الذي هو (الحسبِ) فلا يجوزُ ، كما لا يجوزُ : زيدُ الكريمُ أبوها منطلقٌ ، حتَّى يرجعَ من الصفةِ أو ممَّا^(١) يرتفعُ بها ذكرُ الى الموصوفِ ، وإذا لم يَجْزُ هذا قدرنا ارتفاعه على أنه خبرٌ مبتدئٌ محذوفٌ كأنَّه قالَ : هي الكريمُ صميمها •

فأمَّا موضعُ قوله : وفي الحسبِ ، فيحتملُ أن يكونَ نصيباً على أن تجعلهُ ظرفاً للمبتدأ المحذوفِ كأنَّك^(٢) قلتَ : وفي الحسبِ الزاكي هي الكريمُ صميمها ، كما تقولُ : في الدارِ هندُ العاقلةُ ، وفي الدارِ هندُ الكريمُ أبوها •

ويحتملُ أن يُضمرَ المبتدأ قبلَ الظرفِ فيكونُ موضعهُ أيضاً نصيباً على تقديرِ : [و]^(٣) هي في الحسبِ الزاكي الكريمُ صميمها^(٤) • وإن كانَ الظرفُ مقدِّماً •

ويحتملُ أن يُجعلَ في الحسبِ الزاكي والكريمُ صميمها جميعاً الخبرَ فيكونُ مثلُ : هذا حلوٌ حامضٌ^(٥) ، ولا يجوزُ أن تجعلَ (في الحسبِ) ظرفاً للكريمِ صميمها ، لأنَّ ما في الصلةِ

= وكذا في المحاسن والاضداد للجاحظ ص/ ١٢٢ • ويجرى الشاهد

في هذه الرواية أيضاً •

- (١) في ج (بما) بدل (مما) وهو تحريف •
(٢) في ج (كأنه) وفي ش (كأنك) وقد اخترت ما في ش ليوافق قوله : (أن تجعله) السابق •
(٣) زيادة من ج فائبتناها لانها موجودة في البيت الشاهد •
(٤) في ج (ويكون الخبر : الكريم صميمها) ساقطة •
(٥) فهذا مبتدأ وحلو حامض معا خبر لهذا ، انظر : الكتاب

• ٢٥٨/١

لا يعمل [فيما]^(١) قبل الموصول .

ويحتمل أن يكون قوله : وفي الحسب الزاكي ، خبراً مبتدأً آخر محذوف تقديره : وهي في الحسب الزاكي هي الكريم صميمها ، وهذا الوجه أشبه ، لأنه موضع مدح فاذا مدح وأتى بجملة ٩ ب / وضروب من الكلام كان أبلغ وأفخم ، وكذلك إذا ذم ، من أن يدح أو يذم بجملة واحدة وكلام واحد ، ومن ثم قطع بعض الصفات من بعض إذا تلى بعضها بعضاً نحو :

٧ - الازلون بك مترك (٢)

والنازلين . وموضع (في الحسب) على هذا الوجه رفع من جهة ، ونسب من (٣) أخرى .

أما كونه رفعاً ، فلأنه في موضع (منطلق) وما أشبهها إذا قلت : هي منطلق .

وأما كونه (٤) نصياً ، فلأنه قد أضمر فعل وإن صار ذلك الفعل لا يظهر بدلالة حرف الخفض عليه تقديره : هي تثبت في الحسب واستقرت ونحو ذلك . مما يُقدرون إضماره في مثل هذه الواضع . فهو من هذه الجهة كان نصياً ، ومن جهة وقوعها

(١) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٢) هذا صدر من بيت وعجزه :

والطَّيِّبُونَ مَعَاقِدِ الْأَزْرِ

وهو من شواهد الكتاب ، انظر : ١٠٤/١ و ٢٤٦ و ٢٤٩ .

رواه في الموضع الأول ونسبه إلى خرنق ، وكذا في الجمل

للزجاجي / ٢٨ ، والمحتسب / ١٩٨/٢ وانظر الخزانة / ٣٠١/٢ .

(٣) ونسب من (في ج ساقطة) .

(٤) في ج (كونها) وما أثبتناه اصح لأنه يوافق قوله السابق :

(وأما كونه رفعاً) .

• وقعَ خبرِ المبتدأ - حتَّى (١) صارَ ذلكَ مُلغىً معه مُطَّرِحاً - رفعٌ •
وفي هذا الفنَّ من الطُّرْفِ كِلامٌ قد ذكرناه في غيرِ هذا الموضعِ وفيما
كنبناه من الصفاتِ دليلٌ على ما تركناه منها (٢) •

(١) (حتَّى) ساقطة من ج •
(٢) (منها) ساقطة من ج •

١٥ - مسألة

مكرر^(١) في غير موضع من الكتاب^(٢) ذكرها • (فَم) ^(٣) وزن أصله (فَعَلَ) والدليل عليه قولهم : أفواه^(٤) ، وحكم ما كان على (فَعَلَ) وكان مُتَمَلَّ العَيْنِ أَنْ يُجْمَعَ عَلَى (أَفْعَال) كتوب وأثواب ، وحوض وأحواض ، وعَيْن وأعيان ، كما أن حكم ما كان على (فَعَلَ) من التصحيح فجعله القليل على (أَفْعَال)^(٥) فلا يخرج الشيء عن بابيه وأصله المطرد فيه ، ولا يمنع حملته على الأكثر •

و (فَم) يلزم^(٦) على هذا أن يُحْمَلَ عَلَى (فَعَلَ) لدلالة أفعال عليه^(٧) حتى يقوم ثبوت يُعَدَّلُ إِلَيْهِ عَنْهُ • ويَدُلُّ أَيْضًا عَلَى أَنَّ وَزْنَهُ (فَعَلَ) دُونَ (فَعَل) أَنْكَ إِذَا حَمَلْتَهُ عَلَى أَنَّهُ (فَعَلَ) حكمت بحركة العَيْن والحركة زيادة ولا يُحْكَمُ بِالزِّيَادَةِ إِلَّا بِدَلِيلٍ يَدُلُّ عَلَيْهَا وَالدَّلِيلُ الَّذِي قَامَ دَلًّا عَلَى السُّكُونِ لِمَا تَقَدَّمَ وَهُوَ قَوْلُهُمْ : أَفْوَاهٌ ، وَالْعَيْنُ مِنْ (فَم) وَ"و" ، وَاللَّامُ مِنْهُ هَاءٌ ، يَدُلُّ

-
- (١) انظر : الكتاب ١٥٨/١ - ١٥٩ ، و ٣٣/٢ ، ٤٤ ، ٨٣ ، ١٢٣ •
 (٢) من هنا موجود في المخصص • انظر : المخصص ١٣٤/١ - ١٣٧ •
 (٣) قال سيبويه : اما ما كان فعلا من بنات الياء والواو ، فانك اذا كسرتة على بناء أدنى العدد كسرتة على أفعال ، وذلك سوط وأسواط ، وثوب وأثواب • انظر : الكتاب ١٨٤/٢ •
 (٤) قد مثل سيبويه لجمع فعل - من الصحيح - على أفعال بأفراخ ، وأفراد ، وأرماغ ، انظر : الكتاب ١٨٥/٢ •
 (٥) في ش (ملزم) بدل (يلزم) واخترنا ما في ج ، مع أن ما في ش صحيح أيضا •
 (٦) (عليه) ساقطة من ج •

على ذلك قولهم : مُقَوَّهٌ ، وَأَقْوَاهُ ، والهاءُ إذا كانتْ لَامًا فَانْهَاقَ قَدْ تُحْدَفُ كَمَا أَنَّ الْيَاءَ وَالْوَاوَ إِذَا كَانَتَا لَامِينَ قَدْ تُحْدَفَانِ ، وَذَلِكَ لِمِشَابَةِ الْهَاءِ الْيَاءَ وَالْوَاوَ^(١) فِي الْخَفَاءِ^(٢) وَلِأَنَّهَا مِنْ مَخْرَجِ مَا هُوَ مُشَابِهٌ لَهَا وَهُوَ الْأَلْفُ^(٣) . فَكَمَا أَنَّ الْيَاءَ وَالْوَاوَ إِذَا كَانَا لَامِينَ تُحْدَفَانِ ، كَذَلِكَ تُحْدَفُ الْهَاءُ لِمِشَابَتِهَا لِهَمَا^(٤) فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي حُدِفْنَا فِيهِ .

وَقَدْ حُدِفَتِ النَّوْنُ أَيْضًا إِذَا وَقَعَتْ لَامًا فِي قَوْلِهِمْ : دَدَنْ ، فِي دَدٍ^(٥) ، وَذَلِكَ أَنَّ هَذَا الْحَرْفَ يُشَابِهُ الْيَاءَ ، وَالْوَاوَ ، وَالْأَلْفَ ، أَيْضًا . وَيُوَافِقُهَا فِي غَيْرِ جِهَةٍ ، مِنْهَا أَنَّ بَعْضَهَا قَدْ أُبْدِلَتْ مِنْ بَعْضٍ فَأُقِيمَ كُلُّ وَاحِدٍ فِي الْبَدَلِ مَقَامَ الْآخَرِ . فَمِنْ ذَلِكَ : إِبْدَالُ النَّوْنِ مِنَ الْوَاوِ فِي قَوْلِهِمْ : صَنَعَانِي ، وَبَهْرَانِي ، فِي الْإِضَافَةِ إِلَى (صَنْعَاءِ) وَ (بَهْرَاءِ) .

وَقِيَاسُ هَذَا وَمَا أَشْبَهَهُ مِمَّا فِيهِ عِلْمٌ بِالتَّنْبِيْهِ الَّتِي هِيَ أَلْفٌ وَهَمْزَةٌ ، أَنَّ تَبْدِيلَ مَنْ هَمْزَتِهِ وَوَاوٍ فِي الْإِضَافَةِ كَمَا تَبْدِيلُ مَنْهَا الْوَاوِ فِي التَّنْبِيْهِ ، وَالْجَمْعِ بِالْأَلْفِ وَالنَّاءِ ، فَيُقَالُ : صَنْعَاوِي^(٦) ، كَمَا يُقَالُ : حَمْرَاوِي ، وَحَمْرَاوَانِ ، وَحَمْرَاوَاتِ ، لَكِنْ لَمَّا كَانَتْ

-
- (١) من قوله (إذا كانتا لامين) الى (الياء والواو) ساقطة من ج .
(٢) الخفاء لغة : الستر . وفي علم التجويد هو : خفاء الصوت عند النطق وحروف الخفاء الالف ، والواو ، والياء ، والهاء . انظر : الكتاب ٤٠٦/٢ وشرح المفصل ١٣٠/١٠ .
(٣) مخرج الهمزة والياء والالف هو أقصى الحلق ، انظر : الكتاب ٤٠٥/٢ .
(٤) لهما (ساقطة من ج) .
(٥) تقدم تفسير هذه الكلمة في المسألة الثالثة .
(٦) مثال ، للاضافة - أي النسبة - الى صنعاء وكذلك حمراوى .

النون تُشابه (١) الواو وأختيها (٢) أُبدلت من الواو .

فإن قيل ما تنكر أن تكون النون بدلاً من الهمزة ولا تكون بدلاً من الواو ؟ قلنا : لم نَرَ الهمزة أُبدلت منها النون ، ورأيناها أُبدل (٣) منها الموافق للواو وهو الألف في قولهم : رأيتُ زيداً (٤) ، و (إِذْنَ) (٥) في الوقف على (إذا) الذي هو جوابٌ وجزاءٌ ، فكما أُبدل منها الموافق للواو كذلك أُبدلت من الواو ، لأن هذه الحروف الثلاثة أعني : الياء ، واواو ، والألف ، مجراهن مجرى حرف واحد ، لوقوع كل واحد منها بوقع الآخر وانقلاب بعضها إلى بعض ، ويتبين ذلك في تسميحه التصريف . فإنه حدث يشتمل على معرفة هذا دون غيره (٦) .

فالنون في (بهراني) بدل من الواو . ومما يوفق (٨) بين النون ، وهذه الحروف ، أنها وقعت إعراباً في الأفعال المضارعة . كما وقع ما هو من هذه الحروف إعراباً وهو الحركات التي هي

-
- (١) في ش (مشابهة) وما في ج أصح معنى .
 - (٢) يقصد بأختي الواو : الياء والألف .
 - (٣) (ابدل) ساقطة من ج .
 - (٤) التنوين : نون ساكنة ، وتقلب هذه النون ألفاً في الوقف .
انظر : شرح الشافية للرضي ٢٧٩/٢ .
 - (٥) قال الرضي في شرح الشافية : اما (اذن) فالاكثر قلب نونها الفاء في الوقف ، لانها تنوين في الاصل . انظر : شرح الشافية ٢٧٩/٢ .
 - (٦) في ش ، و ج ، (الثلاث) فلما كان المعدود مذكراً باعتبار مفرده ذكرنا العدد كما في المخصص ١٣٥/١ .
 - (٧) لم أجد في كتب الصرف ان التصريف علم يختص بدراسة تغييرات احرف العلة فقط .
 - (٨) في ش (يوافق) بدل (يوفق) واخترنا ما في ج لانه اصح معنى ، وقد ذكرها مرة أخرى بيوفق .

الضمّة ، والكسرة والفتحة • ويوفق بينهما أيضاً أنها قد زيدت
ثانية ، وثالثة ، ورابعة وخامسة ، في نحو : قُنْبَر^(١) / آ
وعَقَنْقَل^(٢) ، وفِرْسِن^(٣) ، وسَكَرَان ، ونحو ذلك ، كما زيدت
الحروف الثلاثة في هذه الواضع^(٤) • وبينهنّ ضروب اشتراك
يكفي بعض ذلك من جميعه •

والهاء أيضاً • فبينها وبينهنّ من الوقاف ما تقدّم ، وأنها تُزادُ
في الوقف لتبين^(٥) الحركة كما تُزادُ الألف فيه لذلك • وذلك
قولهم : أنا ، وحي هَلا^(٦) ، زيدت لتبين الحركة • كما زيدت
الهاء في نحو : (اقتدِه)^(٧) (وما أدريك ما هيه)^(٨) لذلك
فإن [ذا]^(٩) ووصل لم تثبت كما لا تثبت الهاء في الوصل ، ومثل
هذا : قوله : (فأضلونا السبيل)^(١٠) • حكم الألف في الوصل
والوقف كحكم التي في (أنا) فهذه الحروف تتفق من هذه
الجهات ومن غيرها •

فكذلك اتفقن في أن حُدِفْنَ لاماتٍ ، ف (فَم) أصله :

-
- (١) القبر والقنبر : طائر يشبه الحمرة • انظر : اللسان مادة :
قبر •
- (٢) العقنقل : ما ارتكم من الرمل وتعقل بعضه ببعض • اللسان
مادة : عقل •
- (٣) الفرسن بالنون : للبعير كالحافر للدابة • اللسان مادة : فرس •
- (٤) انظر : شرح المفصل ١٤٦/٩ - ١٥١ •
- (٥) في ش (لتلين) وهو تحريف واثبتنا ما في ج لانه الصحيح •
- (٦) انظر : شرح المفصل ٨٣/٩ - ٨٤ ، وشرح الشافية ٢٩٤/٢ •
- (٧) الانعام / ٩٠ انظر : كتاب السبعة في القراءات / ٢٦٢ •
- (٨) القارعة / ١٠ • انظر : المصدر السابق / ٦٩٥ •
- (٩) زيادة من ج يقتضيها السياق •
- (١٠) الاحزاب / ٦٧ ، (السبيل) بالالف في المصاحف ، انظر :
البحر المحيط ٢١٧/٧ •

فوه" ، لما ذكرنا. (١) وحذفت الهاء التي هي لام كما حذفت الياء والواو اللتان (٢) هما لآمان في (يد) و (غد) ونحوهما .
 ومثل : فم ، ممّا لامه هاء فحذف قولهم : شفة ، وشاة [واست] (٣) وعضه ، فيمن قال : عضاه (٤) ، وسنة (٥) ، فيمن قال : سانهت (٦) ، فلما حذفت الهاء التي هي لام (٧) وكان حكم العين أن تحرك بحركات الأعراب كما تحرك العين من (يد) ونحوه بعد حذف اللام منها ، ومن حكم الواو إذا تحركت وتحرك ما قبلها أن تنقلب ألفاً (٨) ، كما انقلبت في (عصا) و (قطا) ، فاذا انقلبت الواو (٩) لتحركها وتحرك ما قبلها لزم أن يلحقه التوين (١٠) في الوصل فسقط الساكن الأول الذي هو الألف

- (١) الهاء ساقطة من ج .
 (٢) في ش (واليان) بدل (اللتان) وهو تحريف واثبتنا ما في ج لانه الصحيح .
 (٣) زيادة من ج . اصلها : سته ، حذفت الهاء وعوضت عنها بهيمزة الوصل . انظر : اللسان مادة : سته .
 (٤) في ج (فيمن قال عضاه) ساقطة . انظر : اللسان مادة : عضه .
 (٥) السنة واحدة السنين ، في لامها قولان : احدهما الواو واصلها : سنوة والآخر : الهاء واصلها : سنهة . انظر الصحاح ٦/٢٢٣٥ مادة : سنه .
 (٦) سانهت النخلة وهي سنهاء : حملت سنة ولم تحمل أخرى . انظر : اللسان مادة : سنه .
 (٧) في ش (العين) بدل (لام) وهو تحريف واثبتنا ما في ج لانه الصحيح .
 (٨) انظر : شرح الشافية ٣/١٥٧ . ويقصد بتحريك ما قبلها تحركه بالفتح .
 (٩) في ش ، وج (الهاء) وهو تحريف .
 (١٠) يقصد بهذا التوين تنوين التمكين الذي يلحق الاسم للفرق بين المنصرف وغير المنصرف . كرجل ، وعصا ، وفتى . انظر : شرح المفصل ٩/٢٩ ، ومغنى اللبيب ٢/٣٤٠ وهمع الهوامع ٥/١ .

المنقلبة عن الواو التي هي عين ، لالتقاء الساكنين هي ، والتتوين ، فكان يلزم لو جرى على هذا أن يكون في الوصل : هذا فاعلم ، في الأحوال الثلاث ، فكان الاسم يصير على حرف واحد ، فيخرج عمّا عليه الأسماء المتمكنة .

ألا ترى : أنه لا يوجد في الكلام اسم متمكن على [حرف واحد] ولا اسم متمكن على [حرفين أحدهما] حرفين أحدهما حرف لين^(٢) ، لأنه يلزم متى كان على حرفين أحدهما حرف لين أن يصير على حرف واحد^(٣) على ما رسمناه في (فم فذا زيد على الاسم الذي على حرفين أحدهما حرف لين حرف^(٤) لا يلحق بلحاظه حرف اللين التوين لم يمتنع أن يوجد اسم أحد حرفيه الأصليين حرف لين ، وذلك قولهم : شاة ، وفوك ، في الإضافة ، وفو زيد .

ولذلك قال النحويون في ترخيم (شية)^(٥) اسم رجل أو غيره على قول من قال : يا حار^(٦) : يا وشي أو يا وشي ، فردو ما حذف من الكلمة ، لأنهم لم يجدوا في العربية اسماً على حرفين أحدهما حرف لين ، فيقولوا بغير ردّ الأصل إليه .

- (١) زيادة من ج يقتضيها السياق .
- (٢) زيادة من ج يقتضيها السياق . وانظر : المخصص ٩٦/١٤ .
- (٣) في ش كتب هنا (حرف لين) وهو تكرار لذا أهملناه .
- (٤) في ج (حذف) بدل (حرف) وهو تحريف .
- (٥) الشية : سواد في بياض ، أو بياض في سواد . انظر اللسان مادة : وشي .
- (٦) الترخيم على وجهين : أحدهما أن يحذف آخر الاسم وهو مراد في الحكم ويعبر عن هذا الوجه بلغة من ينتظر الحرف . والوجه الثاني أن يحذف آخر الاسم ، ويكون الاسم بعد الحذف كأنه اسم قائم برأسه ، ويعبرون عن هذا الوجه بلغة من لا ينتظر الحرف ، فعلى هذه اللغة يقال في ترخيم حارث : يا حار . انظر شرح المفصل لابن يعيش ٢١/٢ . وشرح ابن عقيل ٢٩٣/٢ .

فلما كان (فَم) بعد حذف اللام منه يجري على ما ذكرناه
ويلازم فيه ذلك أن يدل من الواو التي هي عين الميم ، لأنها توافيقها في
المخرج .

وللقائل أن يقول : إنَّها كانت أولى من الياء في أن تُبدل من
الواو ، لما فيه من الغنة ومشابتهاً بذلك النون المشابهة للواو فلما
أبدلت الميم صارت كسائر أخواتها التي حذفت اللام منها ،
وجرى الأعراب على الحرف الثاني المُبدل من العين ، ولم يخرج
من منهاج أخواتها ونظائرها التي على حرفين ^(١) . وقد حذفت اللام
منها ، هذا في الأفراد .

فأما في الإضافة فإن الميم لا تُبدل من العين ، لأنَّ الاسم
لا يبقى على حرف واحد ، ولا يلحقه في ^(٢) الإضافة التثنية فلا
تسقط العين ، كما كانت ^(٣) تسقط في الأفراد . لكنها ثبتت العين
في (شاة) لما لم تكن طرفاً . ويتمحرك الحرف الذي قبل العين من
(فَم) بحسب الحرف ^(٤) الذي ينقلب إليه العين ، وهذا حرف
أدر في العربية لا يُعرف له نظير إلا (ذو) التي ^(٥) تُضاف إلى
أسماء الأنواع ^(٦) ، ويوصف بها كقولهم : ذو مال ، و ^(٧) ذو علم
ونحوه .

-
- (١) مثل : يد ، ودم وغيرهما .
(٢) في ج (مع) بدل (في) وهما صحيحان .
(٣) (كانت) ساقطة من ج .
(٤) (الحرف) ساقط من ج .
(٥) في ج (النى) . وما اثبتناه أوفق حيث أعاد ضمير المؤنث إلى
(ذو) فقال : ويوصف بها .
(٦) يقصد بأسماء الأنواع : أسماء الاجناس من ذوات ومعان .
(٧) في ش (أو) بدل الواو . اسقطنا الهمزة لزيادتها .

فأما قولهم : امرأة ، وبامرئ ، وامرؤ ، [وابشماً]^(١) ، وابنم .
وابنم ، وأخوه وأبوه فمثل : فوه ، في أن ما قبل حرف الأعراب
يتبع حرف الأعراب ويخالف (فماً)^(٢) في أن التابع لحرف
الأعراب فيها غير فاء الفعل ، وفي (فم) و (ذو مال) التابع
له فاء الفعل .

وجميع هذه الحروف نوادر شاذة عن القياس وما عليه
جمهرة^(٣) الأسماء وغيرها من المعربات ، وإنما ذكرناها لموافقتهما
(فماً) في الإضافة . وقد اضطر الشاعر فأبدل من العين في (فم)
الميم^(٤) في الإضافة ، كما أبدلها بـ ١٠ ب / منها^(٥) في الأفراد فقال :
٨ - يُصْبِحُ ظَمَانٌ وَفِي الْبَحْرِ فَمُهُ^(٦)

وهذا الأبدال في الكلام إنما هو في الأفراد دون الإضافة ،
فأجرى الإضافة مجرى المفرد في الشعر للضرورة ، كما أجرى
فيها الأفراد مجرى الإضافة في الضرورة وذلك قوله :
٩ - خَالَطَ مِنْ سَلْمَى خَيْاشِيمَ وَقَا^(٧)

- (١) لا يوجد في ش وج زدناها من المخصص لاقتضاء السياق انظر:
المخصص ١/١٣٥ .
- (٢) في ش (حرفاً) وهو تحريف واثبتنا ما في ج لانه الصحيح .
- (٣) في ج (جمهور) بدل (جمهرة) وهما صحيحان .
- (٤) (الميم) ساقطة من ج . أجاز ابن مالك ابدال الميم من العين
في الإضافة وقال : ولا يخص بالضرورة ، انظر : التسهيل لابن
مالك ص / ٩ .
- (٥) (منها) ساقطة من ج .
- (٦) الرجز لرؤبة بن العجاج ، انظر : مجموع اشعار العرب ديوان
رؤبة / ١٥٩ ، وقبله :
- كالحوت لا يرويه يلهمه
وانظر : المعاني الكبير لابن قتيبة ٦٤١/٢ ، وفيه (ظمأنا) .
- (٧) الرجز للعجاج انظر : ديوانه ٤٩٢ وقبله :
- حتى تناهى في صهاريج الصفا

فحكّم هذه الألف في قوله : وقفاً ، أن تكون بدلاً من التوين
 والمنقلة من العين سقطت لالتقاء الساكنين ، لأنه الساكن الأول ،
 وبقي الاسم على حرف واحد ، وجاز هذا في الشعر للضرورة ،
 لأنه قد يجوز في الشعر كثير مما لا يجوز في الكلام فمن ذلك
 قوله :

١٠- مهلاً أعاذل قد جرّبت من خلقي
 أنني أجود لأقوام وإن ضنّوا^(١)

وقوله^(٢) :

١١- تشكو الوجي من أظلل وأظلل^(٣)

وقوله^(٤) :

١٢- دار لسعدى إذّه من هواكا^(٥)

ونحو هذا مما يجوز^(٦) في الشعر ولا يجوز في الكلام .

= انظر : اصلاح المنطق / ٩٧ . والمقتضب / ٢٤٠ . والخزانة
 ٦٢/٢ - ٦٣ .

(١) من شواهد الكتاب / ١٠-١١ ، نسبة سيبويه الى قنّب بن

أمّ الصاحب الغطفاني ، وكذلك في نوادر أبي زيد ص / ٤٤ .

وانظر : المقتضب / ١٤٢ و ٢٥٣ و ٣٥٤ / ٣ .

(٢) الواو ساقطة من ج .

(٣) البيت للعجاج ، انظر : ديوانه ص / ١٥٥ . وبعده :

وطول امال وظهر ممل

وفي الكتاب / ١٦١/٢ . والمقتضب / ٢٥٢ .

(٤) الواو ساقطة من ج .

(٥) انظر : الكتاب / ٩/١ . والخصائص لابن جنّي / ٨٩/١ .

والانصاف / ٦٨٠/٢ . والخزانة / ٢٢٧/١ . قال البغدادي : هذا

البيت ايضاً من الابيات الخمسين التي لم يعلم قائلها ، ولا يعرف

له ضميمه . وانظر : اسطورة آيات سيبويه الخمسين ، للدكتور

رمضان عبدالنواب المنشورة في مجلة المجمع العلمي العراقي ،

المجلد الرابع والعشرون سنة ١٩٧٤ .

(٦) في ش (مما لا يجوز) وهو خطأ واثبتنا ما في ج لانه الصحيح .

ألا تسمى : أن المثلين إذا تحركا لغير القاء الساكنين ولغير
 اللاحاق^(١) لم يَجْزُ فيهما اليان^(٢) ولزيم الإدغام^(٣) • [ف]^(٤)
 لا يكون في الكلام المثلان إلا على هذا • وأما قول الفرزدق :

١٣- هما نفثا في في من قَمَوِيهما (٥)

فإنه قيل : إنّه أبدل من العين الذي هو واو الميم ، كما تُبدلُ
 منه في الأفراد ، ثم أبدل من الهاء التي هي لام الواو ، وبدل الواو
 من الهاء غير بعيد ، لما قدّمنا من مشابهة بعض هذه الحروف
 لبعض^(٥) ، وبدل على سوغ ذلك أنّهما يعتقبان [في]^(٦) الكلمة
 الواحدة ، كقولك : عضّة ، فإن لامه قد يُحكّم عليها أنّها هاء ،
 لقولهم : عضاه ، ويحكّم عليها أنّها واو ، لقولهم : عضّوات ،
 قال :

١٤- هذا طريق يأزم المأزما

وعضّوات تقطع اللهازما^(٧)

-
- (١) فاذا زيد حرف لللاحاق مثل : جلبب ملحقاً بدحرج فلا تدغم
 لكي لا يفوت الغرض وهو الحاقه بدحرج ، انظر : شرح المفصل
 • ١٢٢/١٠
- (٢) يقصد بالبيان : الاظهار ، وهو ما يقابل الإدغام •
 زيادة اثبتناها لان السياق يقتضيها •
- (٣) وهو صدر بيت للفرزدق ، انظر : ديوانه ٢/٢١٥ ، وعجزه :
 على النابج العاوي أشد رجاء
- (٤) وفي الديوان (هما تفلا) بدل (هما نفثا) • انظر : الكتاب
 ٢/٨٣ • والمقتضب ٣/١٥٨ وفيهما (هما نفثا) وكذلك في
 الخزانة ٢/٢٦٩ - ٢٧٢ •
- (٥) تقدم في ص / ١٥٠ •
- (٦) زيادة من ج يقتضيها السياق •
- (٧) البيت في الكتاب ٢/٨١ والكامل ٣/٦٧ ، والخصائص ١/١٧٢ •
 واللسان مادة : أزم وهو غير منسوب •

ويحتمل أن يكون أضاف الفم مبدلاً من عينها الميم
 للضرورة كقول الآخر : وفي ابجر فمه^(١) . ثم انى بلواو التي
 هي^(٢) عين ، والميم عوض منه ، فجمع بين البدل والمبدل منه
 للضرورة^(٣) ، لأننا قد وجدنا هذا الجمع في مذاهيمهم ، قال
 الشاعر^(٤) :

١٥- انى اذا ما حدث ألمما

دعوت يا اللهم يا اللهم^(٥)

فجمع بين حرف التنبيه^(٦) وبين الميم المتين هما عوض منه^(٧)
 للضرورة ، وكذلك يجوز أن يكون قد جمع بين الميم وبين ما هي^(٨)
 عوض منه ، فيكون قد اجتمع فيه على هذا الوجه ضرورتان .
 أحدهما : إضافته (فماً) بالميم وحكمه أن لا يضاف بها .
 وجمعه^(٩) بين البدل والمبدل منه .

-
- (١) تقدم تخريجه وهو الشاهد الثامن .
 (٢) هي (ساقطة من ج) .
 (٣) من قوله (كقول الآخر) الى قوله (لانا قد وجدنا هذا
 الجمع) ساقطة من ج .
 (٤) في ج (الشاعر) ساقط .
 (٥) البيت في نوادر ابي زيد ص/١٦٥ وفيه :
 انى اذا ما لثم الما أقول الخ . وهو غير منسوب ، وفي المقتضب
 للمبرد ٢٤٢/٤ (دعوت) وفيه غير منسوب أيضاً ، وقال
 البغدادي في الخزانة ٣٥٨/١ - ٣٥٩ : وهذا البيت ايضا من
 الابيات المتداولة في كتب العربية ، ولا يعرف قائله ولا بقيته .
 (٦) يقصد بحرف التنبيه (يا) التي للنداء .
 (٧) منه (ساقط من ج) .
 (٨) هي (ساقطة من ج) .
 (٩) الهاء ساقطة من ج .

قال محمد بن يزيد^(١) : قد لحن كثير من الناس العجاج
في قوله :

خالط من سلمى خياشيم وقا^(٢)

قال : وليس هو عندي بلاحن ، لأنه حيث اضطرر أني به في
قافية لا يلحقه معها التنوين ، ومن كان^(٣) يرى تنوين القوافي^(٤) ك :

١٦- العنان (٥)

لم يُنَوَّنَ [هذا]^(٦) .

والقول فيه عندي ما قدّمته من أنه أجراه في الأفراد مجراه في
الإضافة للضرورة ، فلا يصلح تلحينه ونحنه نجد مساعاً إلى
تجويزه ، وترى في كلامهم نظيرة من استعمالهم في الشعر ،
وإجازتهم فيه ما لا يُجيزون في غيره ولا يستعملون مع سواه
كإبدالهم الياء من الباء في :

-
- (١) هو المبرد . انظر المقتضب ٢٤٠/١ .
 - (٢) تقدم تخريجه وهو الشاهد التاسع .
 - (٣) في ش (وما كان) واثبتنا ما في ج لان (من) تدل على العاقل
و (ما) تدل على غير العاقل .
 - (٤) من انواع التنوين الترتم وهو على ضربين ، احدهما يلحق
متمما للبناء كالعتابين ، والآخر أن يلحق زيادة على البناء مثل :
المخترقن ، ولحاق هذا التنوين انما هو عند بني تميم وقيس .
انظر : شرح الفصل ٣٣/٩ - ٣٤ والخزانة ٣٤/١ .
 - (٥) هو جزء من بيت لجريير ، انظر : ديوانه ص/٦٤ . والبيت هو:
أقباى اللوم عاذل والعتابا وقولي إن أصبت لقد أصابا
انظر : الكتاب ٢/٢٩٨ ، والمقتضب ٢٤٠/١ .
 - (٦) زيادة من ج توافق ما في المقتضب ٢٤٠/١ .

١٧- أرانيها^(١)

١٨- ولضفادي جمته نقائق^(٢)

فكذلك يجوز فيه استعمال الاسم على حرف واحد ، وإن لم
يسمغ في الكلام ولم يجز .

فأمّا قول أبي العباس : ومن كان يرى توين القوافي لم
يؤمن هذا ، فليس في هذا عنده شيء يمنع^(٣) من توينه عند
من كان كذاك تشيده^(٤) إلا ما لحنته من ترك الاسم على
حرف وقد ذكرنا مساعده ووجه مجازة^(٥) .

وقد أجاز هو في الكلام في غير هذا الموضع^(٦) كون الاسم
المظاهر على حرف مفرد ، فذهب في قولهم : م الله^(٧) لأفعلن ،
إلى أنه محذوف من (أيمن)^(٨) وأن الكلمة فعل ذلك بهما
علماً بأنّها تنفصل .

(١) وهي بقية من بيت لابي كاهل اليشكري وهو من الكتاب
٣٤٤/١ والبيت هو :

لها أشارير من لحم تتمره من الثعالي ووخز من أرانيها
انظر : المقتضب ٢٤٧/١ ومجالس ثعلب/٢٢٩ .
(٢) الرجز في الكتاب ٣٤٤/١ وقبله :

ومنهل ليس له حوازي
ولم ينسبه سيبويه ، وقال الاعلم : ويقال ان البيت مصنوع ،
أصنعه خلف الأحمر وانظر : المقتضب ٢٤٧/١ وشرح الفصل
لابن يعيش ٢٤/١٠ .

(٣) في ش (منع) واثبتنا ما في ج لانه أوفق في المعنى .

(٤) في ش (مشددة) وهو تحريف والصحيح ما أثبتناه من ج .

(٥) في ج (جوازه) وهو صحيح أيضاً ، ولكن اثبتنا ما في الأصل .

(٦) في ج (المكان) بدل (الموضع) وهما صحيحان .

(٧) في ش (من الله) واثبتنا ما في ج لانه مثل لكون الاسم على
أحرف مفرد .

(٨) في ش (المن) وهو تحريف ، والصحيح ما في ج .

ويفسد ما ذكره من : أن من نون التوافي لم ينون هذا ،
 أن [من] ^(١) ينون القافية ^(٢) يلزمه تبوين هذا الاسم ، لكونه
 في موضع النصب ، فاذا وقف ^(٣) أبدل منه الألف .

ولو قال قائل : في ذلك أنه يجوز أن يكون (من الله)
 فحذفت النون لالتقاء الساكنين كما حذفت ١١ / أ / من : (أحد
 الله) ^(٤) وقوله :

١٩- ولا ذاكر الله ^(٥)

ولد الصلاة ^(٦) ونحو ذلك لكان قولاً .

ويجوز أيضاً أن تكون الميم ^(٧) بدلاً من الباء لمقاربتها في
 المخرج أبدلت منها في [غير] ^(٨) هذا الموضع أيضاً ، وذلك عندي

(١) زيادة من الخزانة يقتضيها السياق . انظر : الخزانة ٢/٢٦١ .

(٢) في ج قوله (لم ينون هذا ان من ينون القافية) ساقط .

(٣) في ش (وقعت) وهو تحريف وأثبتنا ما في ج لأن الحديث
 هنا عن (الوقف) .

(٤) الإخلاص/ ٢٠١ ، انظر : معاني القرآن للفراء ١/٤٣٢ .

لقد ذكر أن من القراء واللغويين من قرأ : أحد الله . يحذف
 التنوين لالتقائه مع لام التعريف ، فمنهم : زيد بن علي ، وابن
 سيرين ، وأبو عمرو في رواية ، انظر : البحر المحيط لابن حبان
 ٨/٥٢٨ .

(٥) وهو جزء من بيت لابي الاسود الدؤلي ، انظر : ديوانه
 ص/٢٠٣ . والبيت هو :

فالفيتة غير مستعجب ولا ذاكر الله إلا قليلا

وفي الكتاب ١/٨٥ . والخصائص ١/٣١١ ، والانصاف ٢/٦٥٩ .

(٦) انظر : الكتاب ٢/١٤٧ .

(٧) في ج (الميم) ساقطة .

(٨) زيادة من ج يقتضيها السياق .

فيه أشبه من أن يكون من (أيمن) فيه ير الاسم على حرف
 [واحد] (١) ، وإن أجريت في قول العجاج ما قدمت ، لأن ذلك في
 الكلام وما أجزناه [في (فم)] (٢) في الشعر ، وقد يجوز في الشعر
 ما لا يجوز في الكلام ، ولم نجد في الكلام اسماً مظهراً على حرف
 مفرد . وهذا الذي ذكرته في قولهم : م الله (٣) ، في الوجهين قول
 أبي بكر (٤) .

-
- (١) زيادة من ج يقتضيها السياق .
 (٢) زيادة من ج يقتضيها السياق .
 (٣) في ش (من) بدل (م) واثبتنا ما في ج ؛ لان الكلام عن الحرف
 الواحد عند اضافته .
 (٤) لم اجد قول أبي بكر في كتابه : الاصول .

١٦ - مسألة

قالوا : أكرم زيد . وفي التنزيل : (أسمع بهم)
 وابتسر^(١) ومعنى هذا عندي : أكرم زيد ، أي : حار ذا كرامة ،
 وصاروا واجدي سمع وبصر ، خلاق من وصف بالتسمم
 والبكم في قوله (سم بكم عمي)^(٢) ونظير هذا : أقوى الرجل ،
 وأقطف الثمر^(٣) ، ونحوه . فمعنى هذا كمعنى (فعل) .

وقوله : زيد وبهم^(٤) ، في هذا الباب في موضع رفع ، لأنك
 إنما تخبر^(٥) من قولك : أكرم زيد ، عن زيد ، وهذا موضع
 مبالغة وتكثير . ألا ترى أن ما لم يدخل فعله في بناء التعجب لم
 يبئن منه (مفعول) ولا (فعول)^(٦) ولانحو هذا ، مما تُراد به
 المبالغة فهذا يدلُّك أن التعجب عندهم داخل في هذا الحد ، وأنهم
 يريدون به ما يريدون بهذه الأبنية .

و (أفعل) هذه من هذا الباب ، وليس بموضع أمر ولا
 مدخل له هنا ولا ضمير فاعل في قولك : أكرم ، ونحوه ، ولو
 كان فيه ضمير - مع ما ذكرته لك من فساد المعنى وأنه لا مدخل

(١) مريم / ٣٨ .

(٢) البقرة / ١٨ .

(٣) أقوى الرجل فهو مقو إذا كانت دابته قويته ، وأقطف

العنب حان أن يقطف ، انظر : اللسان مادة قوا - ومادة قطف .

(٤) في ش (نعم ذرهم) بدل (زيد وبهم) وهو تحريف .

(٥) في ج (تجيز) بدل (تخبر) وهو تصحيف .

(٦) وهما صيغتان من صيغ المبالغة ، انظر : الكتاب ١ / ٥٦ .

لَهُ هَا - لَتَنَيْتَهُ وَجَمَعْتَهُ (١) وَأَكَدْتَهُ .

ويدلُّكَ عَلَى أَنَّ أَكْرَمَ ، وَنَحْوَهُ ' لَا ضَمِيرَ مُخَاطَبٍ فِيهِ (٢) فِي قَوْلِكَ : أَكْرَمُ بِعَمْرٍو . وَأَنَّكَ قَاصِدٌ الْإِخْبَارَ عَنِ (عَمْرٍو) بِأَنَّهُ قَدْ كَرُمَ ، وَأَنَّهُ كَلَامٌ مُحْتَمَلٌ لِلصِّدْقِ وَالْكَذْبِ كَثِيرٌ مِنَ الْإِخْبَارِ . فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : فَكَيْفَ جَاءَ اللَّفْظُ الْمُخْتَصُّ بِالْأَمْرِ فِي مَوْضِعِ أُرِيدَ فِيهِ الْإِخْبَارُ ، هَلَا كَانَ اللَّفْظُ كَلْفَظٍ مَا يَكُونُ لِلخَبْرِ ؟

فَالْقَوْلُ عِنْدِي فِي ذَلِكَ أَنَّ لَفْظَ الْأَمْرِ هَا هُنَا لِلخَبْرِ كَمَا وَقَعَ لَفْظُ الْخَبْرِ لِلْأَمْرِ وَالِدْتَعَاءِ فِي قَوْلِكَ : لَقِي زَيْدٌ شَرًّا ، وَغَفَرَ اللَّهُ لَزَيْدٍ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا وَقَعَ لَفْظُ الْخَبْرِ فِيهِ مَوْضِعَ الْأَمْرِ وَالِدْتَعَاءِ ، فَكَمَا وَقَعَ لَفْظُ الْخَبْرِ لِلْأَمْرِ وَالِدْتَعَاءِ كَذَلِكَ وَقَعَ لَفْظُ الْأَمْرِ مَوْضِعَ الْخَبْرِ ، وَنَظِيرُ هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى : (قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا) (٣) [أَلَا تَرَى : أَنَّ الْأَمْرَ لَا وَجْهَ لَهُ هُنَا] (٤) .

فَأَمَّا وَقُوعُ الْجَارِ مَعَ الْمَجْرُورِ فِي مَوْضِعِ الْأِسْمِ الْمَرْفُوعِ فَنَظِيرُهُ قَوْلُهُمْ : كَفَى بِاللَّهِ ، وَبِحَسْبِكَ زَيْدٌ ، وَحَسْبُكَ بَزِيدٌ (٥) . قَدْ أَفْرَدْنَا فَمِلاً لِهَذِهِ الْمَجْرُورَاتِ وَمَوَاضِعِهَا مِنَ الْإِعْرَابِ (٦) .

(١) فِي ج (وَجَمَعَهُ) وَمَا فِي شِ اصْحَ ، لِأَنَّهُ يُوَافِقُ قَوْلَهُ الْآتِي : وَأَكَدْتَهُ .

(٢) فِيهِ (سَاقِطَةٌ مِنْ ج) .

(٣) مَرِيْمَ / ٧٥ - قَالَ أَبُو حَيَّانَ : فَلْيَمْدُدْ ، يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ عَلَى

مَعْنَاهُ مِنَ الطَّلَبِ ، وَيَكُونُ دَعَاءً . . . وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ خَبْرًا فِي

الْمَعْنَى وَصُورَتُهُ صُورَةُ الْأَمْرِ . انْظُرْ : الْبَحْرَ الْمَحِيْطَ ٢١٢/٦ .

(٤) زِيَادَةٌ مِنْ ج فِيهَا فَائِدَةٌ .

(٥) تَزَادَ الْبَاءُ مَعَ الْفَاعِلِ مِثْلُ : كَفَى بِاللَّهِ . وَأَكْرَمَ بَزِيدٌ . وَتَزَادَ مَعَ

الْمُبْتَدَأِ مِثْلُ : بِحَسْبِكَ زَيْدٌ وَمَعَ خَبْرِ الْمُبْتَدَأِ مِثْلُ : حَسْبُكَ بَزِيدٌ .

انْظُرْ : شَرْحَ الْمَفْصَلِ ١٣٨/٨ - ١٣٩ .

(٦) يُقْصَدُ بِهَذَا الْفَصْلِ : مَسْأَلَةٌ ١٨/١٨ وَسِتَاتِي .

١٧ - مسألة

كان أبو بكر يقول في قولهم : ما كان أحسن زيدا : إن
(كان) ماغى لا فاعل له (١) .

وقال قائل من متقدمي أهل العربية : إن في (كان) ضميراً
ل (ما) وأحسن زيدا ، في موضع خبره (٢) .

وليس يخلو (كان) من أن يكون على أحد (٣) هذين
الوجهين . والدليل على أن الوجه الثاني لا يجوز ، أن فعل
التمجيب على (أفعل) دون (فعمل) فلون كان قولك (كان)
فعل تعجب لوجب أن يكون على (أفعل) دون (فعمل) ، وقد
قدمنا لم لا يكون فعل التمجيب دالاً على [فعمل دون] (٤)
(أفعل) فلو أن الأمر في (كان) على ما ذهب إليه ، لوجب أن

(١) لقد مثل أبو بكر بن السراج للزيادة والالغاء في الاسم
ب (هو) وفي الفعل ب (كان) وفي الحرف ب (ما) ، انظر :
الاصول ٢/٢٦٧ .

(٢) لم أشر على هذا القائل من المتقدمين ، إلا أن الزجاجي قال
في ما كان أحسن زيدا : (ما) رفع بالابتداء و (كان) خبر
الابتداء ، واسمها مضمرة وما بعدها خبرها . انظر : الجمل
ص/١١٦ . ونسب ابن يعيش هذا القول إلى السيرافي قال :
وحكاة الزجاجي ، انظر : شرح المفصل ٧/١٥٠ . ومعلوم أن
أبا سعيد السيرافي والزجاجي من معاصري أبي علي ، انظر :
انباء الرواة ١/٢٧٣-٢٧٥ و ١/٣١٣-٣١٤ و ٢/١٦٠-١٦١ .

(٣) (أحد) ساقط من ج .

(٤) زيادة من ج يقتضيها السياق .

يكونَ على (أَوْسَلَ) دونَ (فَعَلَ) • ألا ترى : أُنْكَ لَا تَجِيْدُ
فِعْلًا لِلتَّعْجُبِ مَبْنِيًّا عَلَى (فَعَلَ) •

وشيءٌ آخرٌ من أجله لا يجوزُ أنْ يكونَ (كَانَ) إِلَّا مَلْفِيًّا
وهو أنْ فِعْلَ التَّعْجُبِ إِنَّمَا يَتَّعَدَّى إِلَى الْأَسْمَاءِ فَتَنْصَبُ فِيهِ نَحْوُ :
مَا أَحْسَنَ زَيْدًا ، وَلَمْ يَقَعْ فِي شَيْءٍ مِنْهُ مَوْضِعَ الْمَفْرُودِ جُمْلَةً فَيَكُونُ
فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ ، فَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَحْسَنَ زَيْدًا فِي
قَوْلِكَ : مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْدًا ، فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ •

فإنْ قَالَ : أَجْعَلُ (كَانَ) فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ هِيَ الَّتِي تَدْخُلُ
عَلَى الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ دُونَ الَّتِي بِمَعْنَى (وَقَعَ)^(١) ، وَتَلْكَ قَدْ تَقَعُ
الْجُمْلَةُ فِي أَخْبَارِهَا •

[قِيلَ : إِنْ (كَانَ) الَّتِي تَدْخُلُ عَلَى الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ لَا يَجُوزُ
أَنْ تَقَعَ]^(٢) فِعْلًا فِي التَّعْجُبِ • وَذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ يَدُلُّ عَلَى زَمَانٍ
مَاضٍ ، وَالْأَفْعَالُ الَّتِي لَا تَزِيدُ^(٣) لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَّعَجَّبَ مِنْهَا ، فَكَمَا
لَا يَجُوزُ التَّعْجُبُ مِنَ الْأَفْعَالِ غَيْرِ الْمَزِيدَةِ كَذَلِكَ لَا يَجُوزُ التَّعْجُبُ
مِنَ (كَانَ) هَذِهِ ، أَلَا تَرَى : ١١ ب / أَنَّهُ لَا يَكُونُ زَمَانٌ مَاضٍ
أَشَدَّ مَضِيًّا مِنْ زَمَانٍ آخَرَ مَاضٍ ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقَعَ تَلْكَ فِي
التَّعْجُبِ لِمَا قُلْنَا •

(١) تأتي (كان) ناقصة تقتضي الخبر مثل : كان زيد قائما •
وتأتي تامة بمعنى وقع مثل : كان الامر • وتكون زائدة مثل :
ما كان احسن زيدا ، انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٩٧/٧ -
١٠٠

(٢) زيادة من ج يقتضيها السياق •

(٣) يقصد بالافعال التي لا تزيد : الافعال التي لا تقبل التفاوت
كمات ومرض ونام ، انظر : شرح ابن عقيل ١٥٤/٢ •

ولا يجوز أن تكون التي بمعنى (وقع) ، لأنه لو كانت
تلك لوجب أن تُنقلَ الى (أفعل) ولم يجز أن يُعدّي إلا
الى اسم مفرد نحو : زيد ، وعبد الله ، فلا يجوز أن يكون موضع
(أحسن) في قولك : ما كان أحسن [نصباً]^(١) لوقوعه موقع
خبر (كان) فقد بان أن (كان) في قولك : ما كان أحسن
زيداً ، لا تكون إلا ملغاة .

فإن قال : أجمَلُ (ما) في التمجيب موصولاً غير منهم
فأجمَلُ (كان) في صلته وأجمَلُ الضمير الذي فيه راجعاً الى
(ما) وأحسن زيداً ، في موضع خبره .

قيل له : هذا يدخله من الفساد ما يدخله في الأول
وأشد ، لأن تقديره : هذا الذي كان أحسن زيداً . أو شيء كان
أحسن زيداً . ولو جاز [في]^(٢) هذا أن يكون الفعل على
(فَعَلَ) دون (أفعل) لجاز في غيره ، وكذلك لو جاز أن
يكون : أحسن زيداً خبره لجاز أن يكون غيره من الجمَلِ
خبره ، وهذا التول لم نعلم أحداً قال به .

فإن قال : لا أجمَلُ (أحسن زيداً) في موضع خبر
ل (ما) ولكن متصلاً بـ (كان) والخبر مضمَر كما يقول أبو
الحسن في هذا^(٣) .

(١) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٢) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٣) لم اعثر على رأي أبي الحسن الاخفش في كتابه معاني القرآن .

قال أبو العباس المبرد في : ما أحسن زيدا : وقال قوم : ان

(احسن) صلة لما والخبر محذوف وليس كما قالوا ، وذلك

ان الاخبار انما تحذف اذا كان في الكلام ما يدل عليها ، انظر :

=

المقتضب ١٧٧/٤ .

قيل له : هذا لا يصلح ، لأن الخبر المضمّر لا يخلو من أن يكون مجهولاً أو معروفاً ، فإن كان مجهولاً لم يجز إضماره ، لأن المضمّرات إنّما تُحذف في اللفظ وتراد في المعنى لمعرفتها^(١) ، واللم بها ، وإذا جهلت لم تُضمّر ، فلا يجوز لهذا أن يكون مجهولاً ، وإن كان معروفاً لم يجز أن يُضمّر لما يدخل الكلام من الاختصاص إذا عُرِفَ بالتعريف في هذا الموضع ، والتخصيص غير مقصود ولا مراد ، لأنه موضع القصد فيه الأشاعة والابهام ، ولذلك كان تعجباً ، فاذا تخصّص زال أن يكون تعجباً ، وخرج عن الحدّ الذي وُضِعَ له ، وهذا يُفمِدُ القول الذي تقدّمه أيضاً .

وقد أمليت المسألة التي قبل هذه^(٢) بعبارة أخرى وهي هذه^(٣) .

= وقد ذكر أبو بكر بن السراج رأى الاخفش فقال : وقال الاخفش :
 اذا قلت : ما أحسن زيدا ، فما في موضع الذي واحسن زيدا
 صلتها والخبر محذوف ، انظر : الاصول ١١٦/١ . وشرح
 الكافية للرضي ٢٨٨/٢ .

(١) في ج (لمعنى فيها) بدل (لمعرفتها) وهو تحريف .

(٢) وهي مسألة ١٦ وقد مرّت .

(٣) وهي مسألة ١٨ وستاتي .

١٨ - مسألة

قالت العربُ : أكرمَ يزيدَ وأحسِنَ بِهِ . وقالَ اللهُ عزَّ وجلَّ
 (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ)^(١) و [او]^(٢) قالَ قائلٌ : إنَّما وقعَ
 هذا الفعلُ قبيلَ الواحدِ والجميعِ على لفظِ واحدٍ ، لأنَّ هذا
 الفعلُ^(٣) للكرمِ وما أشبهه فكأنَّه خوطبَ فقيلَ : يا كرمُ
 أكرمُ يزيدٍ ، وكذلكَ كلُّ ما كانَ مثلَ هذا .

وقولُه : هذا ليسَ يقربُ من الصوابِ . ويفسدُ من جهةِ
 المعنى واللفظِ .

فأما فسادهُ من جهةِ المعنى^(٤) : فإنَّ الفعلَ ليسَ للكرمِ
 ولا^(٥) ما أشبهه . ولا يجوزُ أنْ يُخطبَ ولا يُؤمرَ ولا يُنهى ،
 لكنَّ هذا الفعلُ للتعجبِ منه وهو حديثٌ عنه ، ألا ترى : أنكَ
 في قولك : أكرمُ يزيدٍ ، مخبرٌ عنه بأثمه قد كرمَ ، وكذلكَ
 قولُ اللهِ عزَّ وجلَّ (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ) إنَّما هو إخبارٌ عن
 هؤلاء^(٦) المذكورينَ وثناءٌ عليهم ، ليسَ بأمرٍ للسمعِ ولا للبصرِ ،
 فوضعَ (بِهِمْ) في الآيةِ وفي قولك : أكرمُ يزيدٍ رفعاً ، لأنَّه

-
- (١) مريم / ٣٨ .
 (٢) زيادة من ج يقتضيها السياق .
 (٣) (قبل الواحد والجميع على لفظ واحد ، لان هذا الفعل)
 ساقطة من ج .
 (٤) (واللفظ فاما فساده من جهة المعنى) ساقطة من ج .
 (٥) (لا) ساقطة من ج .
 (٦) في ج (غيرها ولا) بدل (عن هؤلاء) وهو تحريف .

الناعل' ، وقد جاء الباءُ مع اسمِ الفاعلِ بعينه مرفوعاً في قوله تبارك وتعالى : (وكفى بالله شهيداً)^(١) وقد جاءت^(٢) حروفٌ غيرها من حروفِ الجرِّ موضعتها مع المجرورِ موضعَ رفعٍ كقوله : (أن يُنزلَ عليكم خيراً من خَيْرِ مَنْ رَّبِّكُمْ)^(٣) ، تقديره : أن يُنزلَ عليكم خيراً من ربكم . وكما جاء حرفُ الجرِّ^(٤) مع المجرورِ في موضعِ رفعٍ لوقوعِهما موضعَ الناعلِ ، كذلك جاء^(٥) في موضعِ [رفعٍ]^(٦) لوقوعِهما مبتدأً ، لأنَّ المبتدأَ كالفاعلِ في أنه محدثٌ عنه وذلك في قولهم : بحسبك صنيعُ الخيرِ^(٧) والجارُّ والمجرورُ في موضعِ رفعٍ ، المعنى : حسبك ، وكذلك : هل من رجلٍ في الدارِ ، وقوله عزَّ وجلَّ : (ما لكم من إلهٍ غيرِه)^(٨) وعلى هذا رُفِعَ (غيرِه) لأنَّه حُمِلَ على موضعِ الجارِّ مسع المجرورِ .

فكما أنَّ هذه الأسماءَ مع حروفِ الجرِّ في موضعِ رفعٍ كذلك قوله (به) بعدَ (أكرم) في موضعِ رفعٍ ، المعنى : أكرم زيداً ، وأسمعوا وأبصروا : أي : صاروا ذوي يقظةٍ وعملٍ بما يسمعونَه ويُبصرونَه^(٩) .

-
- (١) النساء / ٧٩ .
(٢) في ش (جاء) بدل (جاءت) وما في ج أصح لأن (حروف) مؤنثة باعتبار الجماعة .
(٣) البقرة / ١٠٥ .
(٤) في ش (حرف الجار) وأثبتنا ما في ج لانه أصح .
(٥) في ج (ما) بدل (جاء) .
(٦) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(٧) في ش (وكذلك صنيع الخير) لفظ : كذلك زائد . في ش وما أثبتناه من ج .
(٨) الاعراف / ٨٥ .
(٩) (ويبصرونه) ساقط من ج .

فهذا الفعلُ عندي من بابِ (أفعلَ) الذي معناه : صارَ ذا كذا •
 كتولهم : أقوى (١) ، وأقطفَ (٢) ، وأجربَ (٣) ، وما أشبهه ،
 وأعرَبَ (٤) ، إذا صارَ ذا قطفٍ في دابَّتِه ، وذا خيلٍ عرابٍ
 ونحو ذلك مما يجري على (أفعلَ) وهو بابٌ واسعٌ •

فمعنى : أكرمَ يزيدَ ، أكرمَ زيدَ أي : صارَ ذا كرامة ،
 وذا سمعٍ ووعيٍ ١٢ أ / خلافُ من وُصِفَ بالصممِ (٥) والعُسي
 في قوله : (صمُّ بكمُّ عُمي) (٦) •

-
- (١) تقدم تفسيره في مسألة (١٦) •
 (٢) اقطف الرجل إذا كانت دابته قطوفا • والقطوف من الدواب :
 البطيء ، انظر : اللسان مادة قطف •
 (٣) أجرب القوم جربت ابلهم • اللسان مادة : جرب •
 (٤) أعرب الرجل ملك خيلا عرابا أو ابلا عرابا • اللسان مادة :
 عرب •
 (٥) في ش (السمع) بدل (الصمم) وهو تحريف •
 (٦) البقرة / ١٨ •

١٩ - مسألة

ذكر سيويه وجوه (إن) الخفيفة فقال^(١) : قد تكون^(٢) (إن) يُبتدأُ بها^(٣) بعدها في مضي اليمين وفي اليمين كما قال الله عزَّ وجلَّ : (إن كلُّ نفسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ)^(٤) (وإن كنَّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ)^(٥) قال : وحدَّثني من لا أتتهم أنه سمع عربياً يتكلَّم بمثل قولك : إن زيداً لذهاباً ، وهي التي في قوله : (وإن كانوا ليقولون لو أن عندنا)^(٦) وهذه (إن) محذوفة^(٧) .

قلت في ذلك : أمّا^(٨) (إن) في الآي فالقول فيها أنها مخففة من الشديدة ، وقد دخلت على الفعل مخففة في نحو : (إن كاد ليضلنا)^(٩) و (وإن كانوا ليقولون) .

-
- (١) انظر : الكتاب ٤٧٥/١ .
 (٢) في ج (يجوز) واثبتنا ما في ش لانه يوافق الكتاب . انظر : الكتاب ٤٧٥/١ .
 (٣) الباء ساقطة من الكتاب في (بما) .
 (٤) الطارق / ٤ . قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي (لما) أخفيفة وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة (لما) مشددة : انظر : كتاب السبعة في القراءات ص ٦٧٨ .
 (٥) ياسين / ٣٢ .
 (٦) الصافات / ١٦٧ .
 (٧) انظر : الكتاب ٤٧٥/١ . ويقصد بالمحذوفة : المخففة .
 (٨) نقل صاحب اعراب القرآن - المنسوب للزجاج - هذه المسألة من هنا الى آخر المسألة ، انظر : اعراب القرآن ٧٥١/٢ - ٧٥٦ .
 (٩) الفرقان / ٤٢ .

فيقولُ القائلُ : كيفَ دَخَلَتْ على الفعلِ مخفَّفةً ، وامتنعتُ
من الدخولِ عليهِ مُثَقَّلةً ؟

فالجوابُ : أنَّها امتنعتُ من ذلكَ مُثَقَّلةً لشبهها بالفعلِ فسي
إحداثها الرفعَ والنصبَ ، كما يُحدِثُها الفعلُ ، فمن حيثُ لم
يَدْخُلِ الفعلُ على الفعلِ لم تَدْخُلْ هي أيضاً عليه ، وأصلها أنَّها
حرفُ توكيدٍ ، وإنَّ كانَ لها هذا السببُ الذي ذكرنا بالفعلِ ، وإذا
خَفَّفَتْ زالَ شبهُ الفعلِ عنها ، فلم يَمْتنعَ من الدخولِ على
الفعلِ ، إذْ كانتِ الجملةُ الخبريةُ على ضربينِ : مبتدأً ، وخبراً .
وفعلٍ وفاعلٍ . وقد تحتاجُ المركبةُ من الفعلِ والفاعلِ من التأكيدِ
إلى مثلِ ما تحتاجُ إليه المركبةُ من المبتدأِ والخبرِ ، فدَخَلَتْ
المخفَّفةُ على الفعلِ مُؤكَّدةً إذْ كانَ أصلها التأكيدُ ، وزالَ المعنى
الذي كانَ له امتنعَ من الدخولِ على الفعلِ وهو شبهها به (١) ،
ولزوالِ شبهها بالفعلِ اختيرَ في الاسمِ الواقعِ بعدها الرفعُ .
وجاءَ أكثرُ القراءةِ على ذلكَ كقولهِ : (وإنَّ كلُّ لَمَّا
جمعٌ لَدَيْنَا مُحضَّرُونَ) و (إنَّ كلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ)
فمن حيثُ اختيرَ الرفعُ في الاسمِ الواقعِ بعدهُ جازَ دخولها على
الفعلِ في الآي التي تَلَوْنَا (٢) وغيرها .

فأمَّا اللامُ التي تصحبها مخفَّفةً فهي لأنَّ تفرِقَ بينها وبين
(ان) التي تجيءُ نافيةً بمعنى (ما) كالتي في قوله تعالى : (ولقد
مكَّنَّاهمُ فيما إنَّ مكَّنَّاكمُ فيه) (٣) وليست هذه اللامُ بالتي

- (١) تقدم بيان وجه المشابهة وهو أحداثها الرفع والنصب .
- (٢) وهي قوله تعالى (وإن كانوا ليقولون) و (إن كاد ليضلنا) .
- (٣) الاحقاف / ٢٦ ، جاء في الكشاف ٣٠٨/٤ : (ان) نافية أي :
فيما ما مكناكم فيه ، إلا أن (ان) احسن في اللفظ لما فيه

تَدْخُلُ عَلَى خَيْرٍ (إِنَّ) (١) المَشْدَدَةُ الَّتِي هِيَ لِلإِبْتِدَاءِ ، لِأَنَّ تِلْكَ
كَانَ حَكْمُهَا أَنْ تَدْخُلَ عَلَى (إِنَّ) فَأُخِّرَتْ إِلَى الْخَيْرِ لِئَلَّا
يَجْتَمِعَ تَأْكِيدَانِ ، إِذْ كَانَ الْخَيْرُ هُوَ الْمُبْتَدَأُ فِي الْمَعْنَى أَوْ مَا هُوَ
وَاتِعَ مَوْقِعَهُ وَرَاجِعٌ إِلَيْهِ •

فَهَذِهِ اللَّامُ لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الْمُبْتَدَأِ أَوْ عَلَى خَيْرٍ (إِنَّ) ،
إِذْ كَانَ إِيَّاهُ فِي الْمَعْنَى أَوْ مَتَعَلِّقًا بِهِ ، وَلَا تَدْخُلُ [عَلَى شَيْءٍ] (٢)
مِنَ الْفِعْلِ إِلَّا عَلَى مَا كَانَ مُضَارِعًا وَأَقْعًا فِي خَيْرٍ (إِنَّ) وَكَانَ فَوَلًا
لِلدَّالِ ، وَقَدْ قَدَّمْنَا ذِكْرَ ذَلِكَ فِي هَذَا الْكِتَابِ (٣) •

فَإِذَا لَمْ تَدْخُلْ إِلَّا عَلَى مَا ذَكَرْنَا لَمْ يَجُزْ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ
اللَّامُ الَّتِي تَصْحَبُ (إِنَّ) الْخَفِيْفَةَ إِيَّاهَا ، إِذْ لَا يَجُوزُ (٤) دُخُولُ
لَامِ الإِبْتِدَاءِ عَلَى الْفِعْلِ الْمَاضِي ، وَقَدْ وَقَعَ (٥) بَعْدَ (إِنَّ) هَذِهِ الْفِعْلُ
نَحْوُ : (إِنَّ كَادَ لَيُضِلُّنَا) (وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ أَلِنَاسِقِينَ) (٦) •
وَقَدْ جَاوَزَتْ (٧) الْأَفْعَالُ الْوَاقِعَةُ بَعْدَ (إِنَّ) فَعَمِلَتْ فِيمَا بَعْدَ

= مجامعة ما مثلها من التكرير المستبشع • وقال العكبري : (ان)
بمعنى (ما) النافية ، وقيل : (ان) زائدة ، أي : في الذي
مكتناكم ، انظر : التبيان في اعراب القرآن ١١٥٨/٢ •

- (١) (ان) ساقطة من ج •
(٢) زيادة يقتضيها السياق •
(٣) انظر : مسألة (٨) •
(٤) في ش (اذ لا جائز) وما أثبتناه من ج اوفق لمقتضى السياق •
(٥) في ش (وقعت) وما أثبتناه من ج اولى لأن فاعله مذكر وهو
الفعل •
(٦) الاعراف / ١٠٢ ، انظر : التبيان في اعراب القرآن ٥٨٥/١ •
(٧) في ج (جاءت) وما أثبتناه اوفق في المعنى ، لان جاوزت يعنى
تعدت الى المفعول •

اللام ، ومعلوم " أن لامَ الابتداء التي تدخلُ في خبرِ (إنَّ)
 الشديدة لا يعملُ الفعلُ الذي قبلها^(١) فيما بعدها ، وذلك قوله :
 (إنَّ كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغَافِلِينَ)^(٢) . وقولُ القائلِ :

٢٠- هَبْلَتِكَ أُمُّكَ إِنْ قَتَلْتَ لَفَارِسًا

حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ^(٣)

فلمَّا عملَ الفعلُ فيها بعدَ هذه اللامِ ، عَلِمَ من ذلكَ أَنَّهَا لَيْسَتْ
 التي تدخلُ في خبرِ (إنَّ) الشديدة .

وليسَتْ هي أيضاً التي تدخلُ على الفعلِ المستقبلِ والماضي
 للقَسَمِ نحو : لَيَفْعَلَنَّ ، ولفَعَلُوا . ولو كانتَ تلكَ للزِمِ الفعلِ
 الذي تدخلُ عليه إحدى التَّوْنينِ^(٤) فلمَّا لم يلزَمَ عَلِمَ أَنَّهَا
 لَيْسَتْ إِيَّاهُ ، قالَ تعالى : (إِنْ كَادَ لَيُضِلَّنَا) (وَإِنْ كَانُوا
 لَيَقُولُونَ) فلم تلزَمِ النونُ .

(١) الضمير من (قبلها) يعود الى اللام .

(٢) يونس / ٢٩ .

(٣) البيت منسوب الى عاتكة بنت زيد وهي ترثي زوجها الزبير
 رضي الله عنه . وروى البيت بروايات مختلفة . ورد برواية
 (هبلتك أمك) في شرح المفصل ٢٧/٩ ، وفي الخزانة ٣٤٩/٤ .
 وورد برواية (شلت يمينك) في الانصاف ٦٤١/٢ ، وفي المقرب
 ١١٢/١ ، وابن عقيل ٣٨٢/١ . وورد برواية (بالله ربك) في
 شرح المفصل ٧١/٨ . وورد برواية (لفارسا) في الخزانة
 ٣٤٩/٤ ، وبرواية (لمسلما) في أكثر المصادر ، وبرواية (كتبت)
 في الانصاف ٦٤١/٢ ، و (وجبت) في الخزانة ٣٤٨/٤ .

(٤) يقصد بالنونين النون الثقيلة والخفيفة .

وحكى سيويه : أن هذه النون قد لا تلزمُ الفعلَ المستقبلَ في
 الْقَسَمِ فيُقَالُ : وَاللَّهِ لَفَعَلُ . وهم يُريدونَ : لِنَفْعَلَنَّ .
 قول : إِلَّا أَنْ الْأَكْثَرَ عَلَى أَسْنَتِهِمْ مَا أَعْلَمْتُكَ (١) ، [يعني] (٢) من
 دخول إحدى النونين .

فلا ينبغي أن تقول : إن هذه اللام هي التي في (لِفَعَلَنَّ)
 فَنُحْمَلِ الْآيِ اتِي تَأْوِنًا عَلَى الْأَقْلِّ فِي الْكَلَامِ ، على أن هذه اللام
 لو كانت هذه التي ذكرنا أنها انقسمت وتدخل على الفعل المستقبل
 والماضي لم تدخل على الأسماء في مثل : (إِنْ كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ
 لَغَافِلِينَ) (٣) وَإِنْ قَتَلْتُمْ لِفَارِسًا ، لأن تلك تختص بالدخول على
 الفعل الماضي والمستقبل المقسم عليه ١٢ ب / أو ما يتصل بهما
 نحو : (إِلَى) من قوله : (لِإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ) (٤) .

والدليل على ذلك أنها لا تعلقُ الأفعال الملقاة قبل (إِنْ)
 إذا وقعت في خبرها ، كما تعلقها التي تدخل على الأسماء (٥) فقد
 ثبت بما ذكرنا أن هذه اللام الداخلة على خبر (إِنْ) المخففة

-
- (١) لم اجد قول سيويه بهذا النص في الكتاب ، والذي وجدته في
 الكتاب بهذا المعنى هو قوله : وقد يستقيم في الكلام : ان زيدا
 ليضرب ، وليذهب ، ولم يقع ضرب والاكثر على أسنتهم كما
 اخبرتك في اليمين ، انظر : الكتاب ٤٥٦/١ .
- (٢) زيادة من ج اثبتناها لأن السياق يقتضي ذلك من حيث اراد
 تفسير قول سيويه .
- (٣) يونس / ٢٩ .
- (٤) آل عمران / ١٥٨ . قال العكبري في التبيان في اعراب القرآن
 ٣٠٥/١ : (لآلى الله) اللام جواب قسم محذوف ، ولدخولها
 على حرف الجر جاز أن يأتي (يحشرون) غير مؤكد بالنون ،
 والاصل لتحشرون الى الله .
- (٥) في ش (الأمر) بدل الأسماء وهو تحريف .

لَيْسَتْ الَّتِي تَدْخُلُ فِي (إِنَّ) الْمَشْدُودَةَ (١) وَلَا هِيَ الَّتِي تَدْخُلُ عَلَى
الْفِعْلِ الْمُسْتَقْبَلِ وَالْمَاضِي فِي الْقَسَمِ • لَكِنَّهَا تَلْزَمُ (إِنَّ) هَذِهِ
لِتَفْصِيلِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الَّتِي بِمَعْنَى (مَا) النَّافِيَةِ •

وَلَوْ أُدْخِلْتَ نَتِيجًا مِنَ الْأَفْعَالِ الْمُدْمَنَةِ عَلَى (إِنَّ) الْمَكْسُورَةِ
الْمُخَفَّفَةِ مِنَ الثَّقِيلَةِ وَقَدْ نَصِبْتَ بِهَا وَاللَّامُ فِي خَبَرِهَا (٢) لَمْ تَعْلَقِ
الْفِعْلَ قَبْلَهَا (٣) مِنْ أَجْلِ اللَّامِ كَمَا تَلْمِزُهُ مَعَ لَامِ الْإِبْتِدَاءِ ، لِأَنَّ هَذِهِ
اللَّامَ قَدْ ثَبَتَ أَنَّهَا لَيْسَتْ تِلْكَ ، فَإِذَا لَمْ تَكُنْ تِلْكَ لَمْ تَعْلَقِ الْفِعْلَ
الْمَاضِيَ كَمَا تَعْلَمُهُ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ فَهَذَا حَقِيقَةٌ (إِنَّ) هَذِهِ الْمَخَفَّفَةُ
وَاللَّامُ الَّتِي [تَلْحَقُ] (٤) مَعَهَا عِنْدِي •

وَتَأَمَّلْتُ بَعْدُ قَوْلَ أَبِي الْحَسَنِ الْأَخْفَشِ فِيهَا مِنْ كِتَابِهِ
(الْكَبِيرِ) (٥) وَأَنَا مُثَبِّتُهُ وَذَاكَ الصَّوَابُ عِنْدِي مِنْهُ •

فَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ فِي كِتَابِ (الْمَسَائِلِ الْكَبِيرِ) : هَذَا بَابُ (إِنَّ)
الْمُخَفَّفَةِ إِذَا كَانَتْ بَعْدَهَا السَّلَامُ عَوْضًا ، نَحْوَ قَوْلِكَ : إِنَّ زَيْدًا
لَمُنْطَلِقًا • أَعْلَمُ أَنَّ دُخُولَهَا هُنَا كَدُخُولِ (لَكِنَّ) لَيْسَ لَهَا
عَمَلٌ • أَلَا تَرَى : أَنَّهَا تَدْخُلُ عَلَى الْفِعْلِ نَحْوَ قَوْلِكَ : إِنَّ كَانَ
لِصَالِحًا ، وَإِنَّمَا دَخَلَتْ هَذِهِ اللَّامُ لَسَلًا تَلْتَبِسُ بِمَا تَكُونُ فِيهِ

-
- (١) فِي ج (الْمَخَفَّة لَيْسَتْ الَّتِي تَدْخُلُ ان الْمَشْدُودَة) سَاقِطَةٌ •
(٢) قَدْ يَنْصَبُ الْاسْمَ الَّتِي بَعْدَ (ان) ، فَتَقُولُ : ان عَمْرًا لَمُنْطَلِقًا ،
حَكَى ذَلِكَ سَيِّبُويَه ، انْظُرْ : الْكِتَابُ ٢٨٣/١ •
(٣) فِي ش (فِيهَا) بَدَل (قَبْلَهَا) وَهُوَ تَحْرِيفٌ •
(٤) زِيَادَةٌ مِنْ ج يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ لِأَنَّ اللَّامَ تَلْحَقُ بِخَبَرِ (إِنَّ)
وَلَا تَكُونُ مَعَهَا •
(٥) يَتَّصِدُ بِهَذَا الْكِتَابُ : الْمَسَائِلُ الْكَبِيرُ ، وَهُوَ كِتَابٌ لِلْأَخْفَشِ ،
انْظُرْ : كَشَفُ الظُّنُونِ ١٦٧٠/٢ ، وَمَنْهَجُ الْإِخْفَشِ الْاَوْسَطِ
ص ١٥٨ •

(إن) إذا كانت في معنى (١) (ما) ، لأنك لو قلت : إن كان لصالحاً ، التبس بهذا . ولا تكون في هذا الكلام (إن) مفتوحة أبداً ، إن وقعت على اسم أو فعل ، لأن اللام لازمة لهذا (٢) فلا تكون إلا مكسورة . ويدخل على من زعم أن ها هنا ضميراً (٣) أن يقول له : كيف تصنع باللام إذا أظهرت الضمير في اللفظ ، هل تقول : إنه عبد الله لمنطلق ، وإنه كان عبد الله لمنطلقاً ، فهو إذا قال : ذا ، فقد جعل اللام في غير موضع خبر (إن) ، فإن احتج بأن العرب قد تقول : إن عبد الله وجهه لحسن ، فهذا شاذ لا يتأس عليه . انتهى كلام أبي الحسن .

إن قول أبي الحسن من أول الباب الى قوله : ولا تكون في هذا الكلام (إن) مفتوحة أبداً ، إن وقعت على اسم أو فعل ، لأن اللام لازمة لهذا ، فلا تكون إلا مكسورة (٤) . صحيح كما قال وهكذا قلت فيه قبل أن أعرفه لأبي الحسن ، كما قدمت ذكره (٥) .

(١) قال أبو الحسن الاخفش في كتابه معاني القرآن : وتكون - يعني إن - خفيفة في معنى الثقيلة وهي مكسورة ، ولا تكون إلا وفي خبرها اللام يقولون : ان زيد لمنطلق ، ولا يقولونه بغير لام مخافة أن تلتبس بالتي معناها (ما) ، انظر : معاني القرآن للاخفش ص/ ٢٥٣ .

(٢) يقصد أن اللام لازمة هنا للفرق بين (ان) النافية ، وبين (ان) المخففة .

(٣) لم أجد في كتب النحو القول بوجود الضمير في (ان) المكسورة المخففة ، ولكن المشهور هو أن (ان) المفتوحة المخففة فيها ضمير الشأن مثل قوله تعالى (علم ان سيكون منكم مرضى) يعني : أنه ، انظر : شرح المفصل ٧٢/٨ .

(٤) من قوله (ويدخل على من زعم ان ها هنا ضميراً) الى قوله (صحيح كما قال) ساقط من ج .

(٥) تقدم في أول هذه المسألة .

فأما قول أبي الحسن في اللام : ولا تكون في هذا الكلام (إن)
مفتوحةً أبدأ ، إن وقعت على اسم أو فعل ، لأن اللام لازمة لهذا
فلا تكون إلا مكسورة .

فليست هذه اللام لام الابتداء التي إذا دخلت على خبر
(إن) علقَ عنها الفعل للتقدير [بها]^(١) أوّل الكلام لكن
دخلت مع (إن) هذه ، لتفصل بينها وبين النافية وتخلّصها
منها وتُميّزها . وإذا لم تكن إياها لم يمنع من فتح (إن) ،
[لأن]^(٢) اللمة الموجودة في لام الابتداء التي علقَ الفعل مدومة
من هذه ، وهي أن التقدير بها وقوعها في الصدر .

ويدلّك على أن هذه اللام ليست التي للابتداء أن تلك^(٣)
تدخل على الخبر نفسه الذي لا يستغنى عنه ، أو يكون قبل الخبر
ويكون الأول في المعنى ، أو ما يقوم مقام ما هو الأول في المعنى^(٤) ،
أو يدخل على الاسم نفسه^(٥) إذا فصل بين (إن) واسمها ،
ولا تدخل على الفضلات وما ليس إفتقاراً بالكلام إليه كما دخلت
هذه في قوله : إفرساً ، ونحوه ، فتبين بما ذكرناه وبما قدمنا أن هذه
ليست^(٦) تلك ، فاذا لم تكن إياها فلا بدّ لها من معنى من أجله
جاءت ، وذلك المعنى ما ذكرناه^(٧) وذكره أبو الحسن أيضاً من الفصل

-
- (١) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(٢) زيادة من ج اثبتناها لتستقيم العبارة .
(٣) (تلك) ساقطة من ج .
(٤) سقط في ج (أو ما يقوم مقام ما هو الأول في المعنى) .
(٥) (نفسه) ساقطة من ج .
(٦) (ونحوه . فتبين بما ذكرناه وبما قدمنا ان هذه ليست)
ساقطة من ج .
(٧) يعني أن اللام اجتلبت للفرق بين (ان) المخففة وبين (ان)
النافية .

بين الإيجاب والنفي ، إلا أن أبا الحسن أشدّ قوله هذا بهذا
 الفعل الذي يتناه عليه . وإذا ثبت أن هذه اللام ليست للإبتداء
 لم يمتنع أن يفتح (إن) إذا كانت هذه اللام معها ودخل عليه
 ما يوجب فتحها إذا المانعة من انفتاح (إن) غيرها وهي التي
 للإبتداء .

فلو أدخلنا (علمت) في مثل : إن وجدك زيد لكاذباً
 [فقلت : علمت أن وجدك زيد لكاذباً]^(١) ، لوجب انفتاح (إن)
 إذ ليس في الكلام شيء يعلّق الفعل عنها ، ولم يجب أن يكون في
 (أن) ضمير القصة^(٢) من هذه المسألة ، كما تقول : إن في مثل
 قوله : (علم أن سيكون منكم)^(٣) ضميراً ، لأن هذا الضمير إنما
 يكون في (أن) المخففة من (أن) الشديدة وليست هذه تلك ،
 إنما هي التي كانت قبل دخول الفعل عليه (إن) التي لا تمنع من
 الدخول على الفعل لزوال اللمة التي كانت تمنعه من الدخول
 ١٣ / أ / عليه وهي ثقيلة ، فكما في حال انكسارها نحو : (إن كاد
 يضلنا)^(٤) أنه لا^(٥) ضمير فيها كذلك تقول في حال انفتاحها بعد
 الفعل : أنه لا ضمير فيها .

(١) زيادة من ج يقتضيها السياق .
 (٢) يقدر النجاة في مثل : (علم أن سيكون منكم مرضى) ضميراً
 بعد (أن) يسمونه ضمير الشأن إذا كان عائداً الى مذكر ،
 وضمير القصة والحكاية إذا كان عائداً الى مؤنث ، انظر : شرح
 المفصل لابن يعيش ١١٤/٣ - ١١٧ .

(٣) الزمّل / ٢٠ .
 (٤) الفرقان / ٤٢ .
 (٥) (لا) ساقطة من ج .

والوجه 'أن' تقول : إِنَّهُ لا ضميرَ فيها في نحو قولِهِ (إن كاذباً لِيُضِلَّنَا) وإِنَّهُ دَخَلَ على الفعلِ كما دَخَلَ على الاسمِ ، لأنَّه 'حرف' وضعُها للأكيدِ ، والصنفانِ (١) جَمِيعاً يُؤكِّدانِ .

وإنَّما امتنعَ من الدخولِ على الفعلِ في حالِ الثقلِ لِسببه بالفعلِ ، فكما لم يَدْخُلْ فعلٌ على فِعلٍ ، كذلك لم يَدْخُلْ هذه مثقَّلةٌ عليه ، وهذه العلةُ زائلةٌ عنها في حالِ اتخفيفِ فِجِبْ أنْ تَدْخُلَ عليهما .

فاذا قلنا : علمتُ أنْ وجدَكَ زيدٌ لكاذباً ، لم تَدْخُلْ اللامُ كما كانتْ تَدْخُلُ قبلَ دخولِ (علمت) ولم يمنعِ الفعلُ من فتحِ (إن) شيءٌ ، وارتفعتِ الحاجةُ إليها مع دخولِ (علمت) (٢) لأنَّ (علمت) تفتحُها ، إذ لا مانعَ لها من فتحِها ، فإذا فتحتُها لم تلتبسُ بـ (إن) التي معناها (ما) .

ولولا فتحُها إبانها لاحتجَّ إلى اللامِ ، لأنَّ (علمت) من المراضعِ التي يقعُ فيها النفيُّ كما وقعَ بِمَدِّ (ظَنَنْتُ) في نحو قوله : (وَظَنُّوا ما لَهُمُ مِنْ مَّحِيصٍ) (٣) فلو بقيتْ (إن) على كسرتيها بعدَ (علمت) لملزمتُها اللامُ وكانَ ذلك واجباً لتخليصِها من النفيِّ ، فإذا لم تبقَ على الكسرةِ فلا ضرورةَ إلى اللامِ .

فإنْ سُتِّ قَلتْ - إذا أدخلتْ (علمت) عليها - : حذفُ اللامِ

-
- (١) يقصد بالصنفين . الاسم والفعل .
 (٢) (ولم يمنع الفعل من فتح (ان) شيء ، وارتفعت الحاجة إليها مع دخول علمت) ساقطة من ج .
 (٣) فصلت / ٤٨ .

لزوال المعنى الذي كانت اللام اجتنبت له بدخول (علمت) • وإن شئت قلت (١) : أتركها ولا أحذفها ، فتكون كالأشياء التي تذكر تأكيداً من غير ضرورة إليه ، وذلك كثير في الكلام •

فأما قول أبي الحسن : ويدخل (٢) على من زعم أن ها هنا ضميراً أن يقول له : كيف تصنع إلى آخر الباب من قوله : يدل على أنه جعل اللام التي في نحو : إن وجدت زيدا لكاذباً ، لام الابتداء ، وقد بيننا فساد ذلك (٣) ، وكيف يجوز أن تكون هذه اللام (٤) الابتداء وقد دخلت في نحو قوله تعالى : (وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين) (٥) •

وليس في هذا الكلام شيء يصلح أن تدخل عليه لام الابتداء البتة ولا يوجد فيها شرطه ووصفه ، وقد بيننا ذلك ، ولا يصلح أن يكون في (إن) هذه ضمير من حيث ذكرت قبل (٦) •

-
- (١) إذا ادخلت علمت عليها حذف اللام لزوال المعنى الذي كانت اللام اجتنبت له بدخول علمت ، وإن شئت قلت • ساقط من ج •
- (٢) كثير في الكلام فاما قول أبي الحسن : وتدخل ساقطة من ج •
- (٣) تقدم في هذه المسألة •
- (٤) في ش (هذه للابتداء) وما من ج أوضح لانه صرح بان المشار اليه هو اللام •
- (٥) الاعراف / ١٠٢ •
- (٦) تقدم في ص / ١٨٣ • هذه المسألة نقلها صاحب اعراب القرآن المنسوب للزجاج ، انظر ٧٥١ / ٢ - ٧٥٦ •

٢٠ - مسألة

اختلف أهل العربية في تأويل قول الله عز وجل (لا يلاف قريش)^(١) فقال سيويه عن الخليل : هو علي (فليعبدوا رب هذا البيت)^(٢) (لا يلاف قريش) ومثله عندهما : (وأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدا)^(٣) و (أن هذه أممكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون)^(٤) فقلا : المعنى : ولأن المساجد لله فلا تدعوا ، ولأن هذه أممكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون^(٥) .

وقال أبو الحسن : هو علي (فجمدهم كعصف مأكول لا يلاف قريش)^(٦) .

-
- (١) قريش / ١ .
 (٢) قريش / ٢ .
 (٣) الجن / ١٨ . قرأ الجمهور بفتح همزة (ان) عطا علي : انه أستمع . وقرأ ابن هرمز وطلحة (وإن المساجد) بكسرها علي الاستئناف . انظر : البحر المحيط ٣٥٢/٨ .
 (٤) الانبياء / ٩٢ ، قرأ ابن كثير ونافع وابو عمرو بفتح الالف وتشديد النون . وقرأ ابن عامر بفتح الالف وتخفيف النون . وقرأ عاصم وحمزة والكسائي بكسر الالف وتشديد النون ، وبهذه القراءة وردت في المصاحف ، انظر : كتاب السبعة في القراءات ص/ ٤٤٦ .
 (٥) انظر الكتاب ٤٦٤/١ .
 (٦) لم أجد قول أبي الحسن الذي ذكره أبو علي في هذه الآية في معاني القرآن .

وقال محمد بن يزيد : لا يجوز أن يكون المعنى على هذا ،
وإنما جعلوا (كعصف مأكول) لكفرهم لا (لا يلاف قريش) ،
قال : والقول فيه قول الخليل (١) .

وأقول : إن ما ذكره أبو الحسن يُحملُ عندي على معنى
ما يتوول إليه عاقبة الأمر ، كقوله (فالتقطه آل فرعون
ليكون لهم عدوًّا وحزناً) (٢) . وقول القائل :

٢١- وللموت ما تلدُ الوالدة (٣)
ألا ترى : أن المعنى في هذه الأخبار عن العاقبة ، لا أنهم التقطوه
ليكون لهم عدوًّا وحزناً (٤) ، فكذلك جعلوا (كعصف مأكول)
لتكون العاقبة في إهلاكهم واستئصالهم ائتلاف قريش ، وإن كانوا
على الحقيقة أهلكوا لكفرهم ، كما كان أخذ آل فرعون لموسى
إنسا كان ليصير لهم ولياً لا عدوًّا .

(١) لم أجد قول أبي العباس في هذه الآية من كتابه المقتضب ،
والكامل .

(٢) القصص / ٨ . قال أبو الحسن في معاني القرآن ص / ٤٩٦ .
وهم لم يلتقطوه ليكون لهم عدوا وحزنا ، والما لقطوه فكان ،
فهذه اللام تجيء في هذا المعنى .

(٣) هذا البيت موجود في ما اتفق لفظه واختلف معناه للمبرد
ص / ٢٧ ونسبه المبرد الى ابن الزبير ، والبيت موجود في ديوان
عبيد بن الابرس ، انظر : ديوان عبيد بن الابرس ص / ٦٢ .
ونسبه البغدادي الى نهيكه بن الحارث المازني . صدره :
فإن يكن الموت أفتانم

انظر : الخزانة ٤ / ١٦٥ .

(٤) (حزنا) ساقط من ج .

في الإدغام وتخفيف الهمزة .

إذا دخلت لام المعرفة على اسم فإؤه همزة فخففت الهمزة ، فإن القياس أن تحذف للتخفيف^(١) ، وتلقى حركتها على لام التعريف الساكنة ، فإذا أُلقيت الحركة عليها تحركت ، وإذا تحركت لزم أن تسقط همزة الوصل اللاحقة للام لسكونها ، فيقال في مثل : الأولى ، والأحمر ، إذا خففت الهمزة : لولي ، ولحمر ، هذا القياس ، إلا أن هذه الهمزة اللاحقة للام التعريف للوصل ، بخلاف الهمزات التي تلحق للوصل وقد ثبتت في مواضع لم تثبت فيها غيرهما من همزات الوصل ، فمن ذلك ما ذكره سيويه من قولهم : أفا لله^(٢) ، ولا هالله^(٣) ، ويا الله^(٤) ، فكذلك تثبت في هذا الموضع وإن تحركت اللام وبناتها في : أفا لله ١٣ ب / ويا الله أعظم من ثباتها في هذا الموضع .

وإنما كان ثباتها هنا أسهل ، لأن اللام لم تتحرك بحركة لازمة لها ، وتلك المواضع لا تثبت فيها همزة الوصل ، وهذا الموضع كأن النية باللام فيه السكون إذ كانت حركتها للهمزة المحذوفة لآلها .

ومع ذلك فمنهم^(٥) من يحذف همزة الوصل من مثل : الأحمر ، إذا خففت الهمزة التي هي فاء ، لتحرك ما لسكونه .

- (١) (للتخفيف) ساقط من ج .
 (٢) انظر : الكتاب ١٤٥/٢ .
 (٣) انظر : الكتاب ٢٩٣/١ .
 (٤) انظر : الكتاب ٢٧٣/١ .
 (٥) الفاء من (فمنهم) ساقطة من ج .

دَخَلَتْ ، كما تُحذفُ من (سَلْ)^(١) ونحوه ، لتَحركِ الفاءِ •
ومنهم من يُثبِتُ الهمزةَ التي للوصلِ وإنْ تحرَّكتِ اللامُ
وذلكَ لما ذكرنا من مخالفةِ همزِهِ الهمزةَ اللاحقةَ معَ اللامِ لِساكنٍ
الهمزاتِ التي للوصلِ •

فمن أثبتّها معَ تحركِ اللامِ فكانَ نيتُهُ باللامِ الإسكانُ ،
ولولا ذلكَ لَحذَفَ الهمزةَ •

وقياسُ هذا إذا اجتمعَ معَ اللامِ حرفٌ مَاربٌ له أنْ
لا يُدغمَ فيه ، لأنّه كأنّه ساكنٌ ، ومن حُكمِ المُدغمِ فيه
أنْ يكونَ مُتحرِّكاً ، فكما لا يُدغمُ في الساكنِ كذلكَ يجبُ
أنْ لا يُدغمَ فيما كانَ بمنزلةِ الساكنِ ، فقوله تعالى : (عَاداً
الأولى)^(٢) • إذا ثبتتْ الألفُ التي للوصلِ معَ تخفيفِ الهمزِ
فقلتَ : الأولى ، لم يحسنْ إدغامُ النونِ فيها ، لما ذكرتُ لك من أنْ
النيةُ بهِ الإسكانُ •

وإنْ قالَ في التخفيفِ : لو لى ، كقولهِ : لَحْمَرٌ ، فإدغامُ
مُقاربهِ فيه غيرُ مستعجٍ ، لأنّه غيرُ منويٍّ بهِ الإسكانُ • ألا ترى :
أنّه لو نويٍّ بهِ الإسكانُ لأثبتتْ همزةَ الوصلِ ، كما أثبتّها
صاحبُ اللغةِ الأخرى^(٣) •

(١) قال أبو العباس المبرد : وكان الاخفش يجيز : إسأل زيدا ،
لأنّ السين عنده ساكنة ، لأنّ الحركة للهمزة وهذا غلط
شديد • انظر : المقتضب ١/٢٥٤ •

(٢) النجم / ٥٠ • قرأ ابن كثير وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي :
(عادا الأولى) • منونة • وقرأ نافع وابو عمرو (عادا لولى)
موصولة مدغمة • وروي عن نافع : (عادا لولى) ، بالهمز •
انظر كتاب السبعة في القراءات ص / ٦١٥ •

(٣) وهو من يقول : الحمر ، على نية أن اللام ساكن •

فإن أدغمتَ فيها الحرفَ المقاربَ له على لغة مَنْ قال :
لِوَلِيٍّ ، وَلِحَمْرٍ كَنَ جَيِّدًا ، لِأَنَّ اللَّامَ مَتَحْرِكَةً غَيْرَ مَنْوِيٍّ بِهَا
السُّكُونُ ، وَالْحَرْفُ الْمُتَحَرِّكُ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يُدْغَمَ فِيهِ مَا قَارِبَهُ .

فقراءةُ أبي عمرو : (وعادَ لُؤْلَى)^(١) جائزٌ^(٢) على هذا
أعني : على قولٍ من قالَ : لِحَمْرٍ ، بَيَّنَّ الجوازِ .

فإن قلتَ : فهل يجوزُ على الوجهِ الأولِ ؟

فقد استبعدَه أبو عثمان^(٣) لما ذكرنا من أنَّ النيةَ به السُّكُونُ ،
وحكمُ المدغمِ فيه أنْ يكونَ متحرِّكًا ، وله مع ذلك وجهٌ يجوزُ ذلك
فيه ، إنْ رَدَدْنَاهُ إِلَيْهِ وهو قولُهُم : مُدَّ ، وَرُدَّ^(٤) ، وَنَحْوُهُ ، أَلَا
ترى : أنَّ هذا الإدغامَ قد جازَ والمدغمُ فيه كانَ ساكنًا والمدغمُ
أيضًا مثلهُ ، فكذلكَ أيضًا يجوزُ أنْ تُدْغَمَ النونُ في اللامِ فسي
قوله : (عادَ لُؤْلَى) على قولٍ من قالَ^(٥) : أَلْوَلِيٍّ ، فنوى باللامِ
السُّكُونُ ، كما جازَ أنْ يُدْغَمَ فيما أصلُه السُّكُونُ من أجلِ
الوقفِ ، وهو : رُدَّ ، وَمُدَّ ، لِأَنَّ الدالَّ الثَّانِيَةَ ساكنةً كما أنَّ
اللَّامَ من أصلِ ساكنةٍ ، ومع ذلكَ فقد أدغمتَ فيه الدالَّ الأولى ،
وكذلكَ يجوزُ أنْ تُدْغَمَ النونُ في اللامِ من : (أَلْوَلِيٍّ) على
قولٍ من قالَ : أَلْوَلِيٍّ ، فنوى به^(٦) السُّكُونُ .

(١) النجم / ٥٠ وانظر : كتاب السبعة في القراءات ص/ ٦١٥ .

(٢) قوله (غير منوي بها السكون ، والحرف المتحرك لا يمتنع أن

يدغم فيه ما قاربه ، فقراءة أبي عمرو : (عاد لولي جائز)
ساقط من ج .

(٣) لم أجد رأي أبي عثمان في التصريف ولا في غيره .

(٤) انظر : شرح الشافية ٢/ ٢٤٣ و ٣/ ٢٤٦ .

(٥) (من قال) ساقطة من ج .

(٦) (به) ساقطة من ج .

ومن خَفَّفَتِ الهمزة فألقى حركتها على اللامِ اسم يلزمه أنْ
يُحَرِّكَ النونَ لالتقاء الساكنين بالكسر ، لأنه لم يلتقِ ساكنان .
ألا ترى : أن الساكنَ الثانيَ قد زالَ بِاقْتِصَابِ حَرَكَةِ الهمزةِ عليه ،
فإذا زالَ أَحَدُ الساكنين لم يلزمَ تحريكُ الأولِ منهما لالتقائهما
لكنَّ الإدغامَ فيه جيّدٌ كما قدّمنا ، والاختفاءُ (١) أيّضاً حسنٌ
جداً . فأمّا اليانُ فيه فخطأٌ ، لأنَّ النونَ لا تُبيِّنُ معَ حروفِ
الفمِ (٢) لكنّها تُخفي معها . فهذا شرحُ هذا .

وقد شرحتُ هذه المسألةَ بعبارةٍ أخرى .

فقلتُ : إذا دَخَلَتِ لامُ المعرفةِ على اسمٍ أوَّلُهُ همزةٌ
وَوُخِّفَتِ الهمزةُ ، فالقياسُ حذفُها وإِقَاءُ حركتها على الساكنِ
الذي هو اللامُ ، فإذا تحرّكتِ اللامُ ففيه لغتان ، إثباتُ الألفِ
المصاحبةِ للامِ التعريفِ وحذفُها .

أمّا مَنْ أثبتَها فلأنَّ النيةَ به السكونُ وأنَّ هذه الهمزةُ
مخالفةٌ لسائرِ همزاتِ الوصلِ لما ذكرناه (٣) .

وأمّا مَنْ حَذَفَ فلزوالُ السكونِ . فقياسُ من لم يحذفِ
الهمزةَ وإنَّ تحريكَ الساكنِ ، ألاَّ يُدغمَ الحرفَ المقاربَ للامِ .

(١) الاختفاء لغة : الستر ، وفي اصطلاح علم التجويد فهو عبارة عن
النطق بحرف ساكن خال عن التشديد على صفة بين الاظهار
والادغام مع بقاء الغنة في الحرف الاول وهو النون الساكنة
والتنوين . انظر : هداية المستفيد في احكام التجويد ص/ ١١ .
(٢) وحروف الفم حروف الاختفاء ، وهي مجموعة في أوائل كلمات
هذا البيت :

صِفْ ذَاتَنَا كَمْ جَادَ شَخْرٌ قَدْ سَمَا

دُمُ طَيْبًا زِدْ فِي تَقَى ضِعْ ظَالِمًا

انظر : هداية المستفيد في احكام التجويد ص/ ١١ .

(٣) تقدم في أول المسألة .

في اللام ، لأنَّ نيتَه [به]^(١) السكون ، ولذلك اسم تحذف همزة الوصل ، والساكن لا يُدغم فيه ، لأنَّ المُدغم فيه حكمه أن يكون متحركاً لسكون المدغم ، فكما لا يُدغم في الساكن كذلك لا يُدغم فيما كان بمنزلة .

وأما مَنْ قال : لَحْمَر ، فلم يَسُو باللام السكون ، فقياسُ قوله : أن لا يمتنع من إدغام ما قاربته من الحروف فيه ، كما لا يمتنع من الإدغام في المتحرك . فقراءة من قرأ : (عادَ لَولى) على هذا القول^(٢) تَوَجَّه^(٣) ، وهو قول من قال : لَحْمَر .

فإن قلت : فهل يجوز أن يكون^(٤) على الوجه الآخر وهو قولهم : آلولى ، اللَّحْمَر ؟

فإنَّ أبا عثمان قد استضعفَ ذلك لما ذكرنا من أنَّ النية باللام السكون وله مع ذلك وجهٌ يجوز^(٥) ١٤ / أ / عليه ، إذا ردَّ دناه إليه وهو قولهم : مُدَّ ورُدَّ^(٥) في الأمر ، ألا ترى : أن أصل الحرف المُدغم فيه هنا السكون للوقف ، ومع ذلك فقد جاز فيه الإدغام ، فكذلك يجوز أن تُدغم النون من قوله : عادن ، في اللام [من]^(٦) (الأولى) ، على قول من قال : آلولى ، اللَّحْمَر ، فنوى باللام السكون ، كما جاز إدغام الدال الأولى في الثانية من : مُدَّ ، وإن كان أصل الثانية السكون .

(١) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٢) القول (ساقط من ج) .

(٣) يعني : حذف همزة الوصل من (الولي) .

(٤) اسم (يكون) ضمير يعود الى (الإدغام) .

(٥) انظر : الخصائص ٣ / ٩٠ - ٩١ .

(٦) زيادة من ج يقتضيها السياق .

ولو بَيَّنَّ النونَ في قولٍ من خَفَّفَ الهمزةَ فتالَ : (عَاداً
لِوَالِي) كَانَ لَمَحْنًا [عِنْدَ أَبِي عَثْمَانَ]^(١) ، لِأَنَّ النونَ لَا تُبَيِّنُ مَعَ
حُرُوفِ الفَمِّ ، فَإِنَّ أَخْفَاهُ كَانَ حَسَنًا •

(١) زيادة من ج يقتضيها السياق •

٢٢ - مسألة

ذكر سيويه (كسي °) مع (أن °) الناصبة للفعل^(١) ، وجعلها بمنزلتها ، ثم ذكر بعد أن بعض العرب يجعل (كي) بمنزلة (حتى) ، وذلك أنهم يقولون : كيّمه ، في الاستفهام . فمن قال : كيّمه ، فإنه يضير (أن °) بعدها ، وأمّا من أدخل عليها اللام ولم يكن من كلامه : كيّمه ، فإنها عنده بمنزلة (أن °) وتدخل عليها اللام ، كما تدخل على (أن °)^(٢) . فبسط هذا بأن قلت :

(كسي °) حرف يكون على وجهين ، يكون ناصباً للفعل بنفسه ، كما تنصبه (أن °) ويكون الفعل متصّباً بعده باضمار (أن °)^(٣) .

فأمّا الموضع الذي ينصب الفعل فيه بنفسه لا باضمار حرف ، فهو أن يكون في لغة من يدخل عليها لام الجرّ فيقول : جئتُ لكي تنعل ، ف (كي) بـمد اللام لا يخلو من أن يكون ناصباً للفعل بنفسه ، أو باضمار حرف .

فلا يجوز أن يكون باضمار حرف ، لأنّ الحرف إنّما يضير بعدها إذا كانت داخلة على الاسم كلام الجرّ .

(١) انظر : الكتاب ٤٠٧/١ .

(٢) انظر : الكتاب ٤٠٨/١ .

(٣) هذا رأي البصريين . أما الكوفيون فقد قالوا : ان (كي)

حرف نصب ولا يجوز ان تكون حرف خفض . انظر : الانصاف

٥٧٠/٢ .

ولا يجوز أن يكون في هذا الموضع كلام الجر وكالتي
ينتصب الفعل بعدها باضمار (أن) لدخول اللام عليها^(١) ، فلو
انتصب الفعل باضمار (أن) لكانت اللام التي للجر كأنها دخلت
على لام جر ، وذلك غير جائز ، لأن حروف الجر لا يدخل
بعضها على بعض . فإذا لم يجز أن يكون (كي) في قولك :
جئت لكي تفعل ، وفي قوله تعالى : (لكي لا تأسوا)^(٢) التي
ينتصب الفعل بعدها باضمار (أن) ثبت أنها هي الناصبة للفعل
بنفسها لا باضمار (أن) إذ كان لا بد من ناصب له ، وليس
يجوز أن يكون (أن) لما تقدم^(٣) .

وأما الموضع الذي يكون الفعل فيه متصباً بـ «ده» باضمار
(أن) فهو أن يكون في لغة من يدخلها على الاسم نحو قوله :
كَيْمَه ، كما^(٤) تقول : لِمَه ، و (ما) التي للاستفهام في موضع
جر بـ (كي) كما أنه في (لِمَه) في موضع جر باللام ومعناها في
هذا الوجه عندي معنى اللام ، وفي الوجه الأول معناه معنى (أن) ولا
يجوز أن يكون معناه اللام هناك ، لأن اجتماع^(٥) حرفين بمعنى
واحد بعد وجوده .

-
- (١) باضمار (أن) لدخول اللام عليها (ساقط من ج .
(٢) الحديد / ٢٣ .
(٣) انظر : أول المسألة .
(٤) كما (ساقطة من ج .
(٥) في ج (لاجتماع حرفين) وما أثبتناه من ش أصح في المعنى .

والفعلُ بعدَ (كي) في الوجهِ الذي (كي) فيه بمعنى السلامِ
وعاملةٌ في الاسمِ (١) ، متصِبٌ بِإِضْمَارِ (أَنْ) كما أنَّه (٢) بعدَ اللامِ
و (حتَّى) متصِبٌ بِإِضْمَارِهِ والقولُ فيها كالقولِ فيها لا فَعَمَلٌ
بينهما في ذلكَ . .

-
- (١) في ش (في الامر) وهو تحريف فصيحنا على ما في ج .
(٢) في ش وج (أنها) . فذكرنا الضمير ، لانه يعود الى (الفعل)
وهو مذكر .

ذكر سيويه الأفعال الماضية والمستقبلية المختصة بالأمر دون المضارعة^(١) ، وجواز الإدغام فيما اجتمع في أوله مثلان^(٢) أو متقاربان^(٣) واجتلاب همزة الوصل لسكون الأوائل للإدغام . ثم ذكر أنهم لا يسكنون هذه التاء في (تتكلمون) ، و (تشدكرون) ، ونحوها ولا يلحقون ألف الوصل ، لأنها إنما اختص بها ما كان في معنى : (فَعَلَ) و (افْعَلْ) فأما المضارعة فلا تملحقتها كما لا تملحق الأسماء .

فأدلت في ذلك : إنما لم تدخل في الفعل المضارع همزة الوصل وإن وجد فيهما مما يوجد في الماضي من الامثال المتقاربة ، لأنه معرب ، وليس حكم المعرب أن يسكن أوله إذا حرك آخره بحركات لا تستوجبها المبنية ، والمبنيات محركة الأوائل ، فإذا حركت بحركات الأوائل أولى^(٤) .

فأما (ابن) والأسماء الأخر فنادة عن هذا القياس وعن طريقة ما عليه الكثرة ، ومع ذلك فقد ضورع بها الفعل لاعتلال

-
- (١) انظر : الكتاب ٢/٤٢٥ - ٤٢٦ .
 (٢) مثل : اتّرس ، في الماضي . ومثل : اتّبّع ، أصله : تَتَبَعَ في الأمر .
 (٣) مثل : اذكّر ، أصله : تذكر ، في الماضي ، ومثل : اطوّع ، أصله : تطوّع في الأمر .
 (٤) قوله (وليس حكم المعرب) الى (بحركات الأوائل أولى) في ش ، وج ، غير واضح .

أواخرها بالحذف ولم يلزم أن تلحق سائر النواقص هذه الهمزة التي للوصل ، إذ دخولها فيما دخلت فيه ليس بقياس .

فأمّا المصادر نحو : احرنجام ، واستكبار ، فليس من هذا ، لأن المصادر جارية على أفعالها ، فلزمتها هذه الهمزة من حيث لزمّت أوالها ١٤ ب / .

فإن قلت فيما لحقته همزة الوصل : امرؤ ، وليس بناقص .

فإن الهمزة حرف علة أيضاً ، وقد شبه الأسماء النواقص نحو : فم ، وأخ ، في اتباع ما قبل حرف الإعراب حرف الإعراب (١) وأيضاً فإن الهمزة قد تحذف للتخفيف فيقال : مرؤ ، ومرأة .

(١) انظر : الكتاب ٢ / ١٦٠ .

٢٤ - مسألة

زَعَمُوا أَنَّ الْفِعْلَ فِي (حَبَّذَا) مَبْنِيٌّ عَلَى الْاسْمِ وَأَنَّهَا جَمِيعًا
بِمَنْزِلَةِ شَيْءٍ وَاحِدٍ^(١) ، وَاسْتَدَكُّوا عَلَى ذَلِكَ بِثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ •

أحدها : أَنَّهُمْ وَجَدُوا ذَلِكَ لِلْمَذْكَرِ وَالْمَوْثِقِ عَلَى حَالَةٍ
وَاحِدَةٍ •

والآخر : لِمَا [لَمْ]^(٢) يَقُولُ : حَبَّذَا ، دُونَ أَنْ يُتَّبَعَ بِالْمَدْوُوحِ
أَوْ الْمَدْوُوحَةِ ، عَلِمَ أَنَّ (حَبَّذَا) بِمَنْزِلَةِ الْاسْمِ الْمَبْتَدَأِ الَّذِي
يَحْتَاجُ إِلَى خَبَرٍ •

والتالث : أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْفَصْلُ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالذَّاعِلِ نَحْوَ :
حَبَّ فِي الدَّارِ ذَا •

فَأَمَّا مَا اعْتَلَوْا بِهِ مِنْ كَوْنِهِ فِي التَّأْنِيثِ وَالتَّذْكَيرِ عَلَى صِيْفَةٍ
وَاحِدَةٍ • فَلَوْ قَالَ قَائِلٌ : "إِنَّ قَوْلَنَا (ذَا) فِي هَذَا الْمَوْضِعِ لَمَّا كَانَ
إِسْمًا نِسَاءً يَدُلُّ عَلَى كَثْرَةٍ ، وَالدَّالِينِ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ :
حَبَّ زَيْدٌ ، كَمَا لَا يَجُوزُ : نَعَمْ زَيْدٌ ، لِأَنَّهُ فِعْلٌ يَقْتَضِي إِسْمًا
عَامًّا مِثْلَهُ ، وَوَضَعَهُ لِلْمَدْحِ كَمَا وَضَعَ (نَعَمْ) لَهُ •

وَالْأَسْمَاءُ الْمُبْهَمَةُ إِذَا كَانَتْ لِلْجَمْعِ كَانَتْ لِلْمَذْكَرِ وَالْمَوْثِقِ عَلَى

(١) انظر : المقتضب ١٤٥/٢ • والاصول ١٣٥/١ • وشرح المفصل

١٣٩/٧ - ١٤٠ •

(٢) زيادة من ج يقتضيها السياق •

لفظ واحد كـ"أولئك" ، وأولئك^(١) و (ما) ونحو ذلك ، فكذلك (ذا)
 لما وقع موقع الجميع هنا ، وإن استعمل للأفراد في غيره ،
 أجري مجرى ما يكون للجميع ، فلم يغير ولم يجعل
 للمؤنث لفظاً غير لفظ المذكر ، كما فعل ذلك بالأسماء المهمة
 الدالة على الجمع ، فمن هذه الجهة لا يلزم أن يكون الفعل
 مبنياً مع الاسم ، لأن الاسم لما كان دالاً على الكثرة ترك في
 التأنيث والتذكير على حالة^(٢) واحدة ، كما جعل في الجمع
 والتثنية كذلك . وذلك قول القائل :

٢٢- إنَّ لِذَخِيرٍ وَلِلْأَمْرِ مَدَىً وَكَأَنَّ ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبَلٌ^(٣)

وكقول الله تعالى : (عَوَّانٌ بَيْنَ ذَلِكَ)^(٤) و (ذلك) واقع
 على غير شيء . ألا ترى : أنه أشير به إلى ما تضمنت الآية من
 الفروض والبقارة^(٥) .

فأما ما اعتلوا به من أنه لما^(٦) لم يقل : حبذا ، حتى
 يتبع المدوح ، فلا يلزم من أجله أيضاً أن يكون الفعل مبنياً

(١) في (أولى) لغتان المدى وهي لغة أهل الحجاز ، والقصر
 وهي لغة بني تميم . انظر : شرح المفصل ١٣٣/٣ ، وشرح
 ابن عقيل ١٣٣/١ .

(٢) (حالة) ساقطة من ج .

(٣) في ج (قدى) بدل (مدى) وهو تحريف وهذا البيت منسوب
 إلى عبد الله بن الزبير قاله في يوم أحد . انظر : سيرة ابن
 هشام ٩٦/٣ ، والشيرازيات رسالة دكتوراه ٥١٣/٢ . وشرح
 المفصل ٢/٣ و ٣ . وهمع الهوامع ٥٠/٢ .

(٤) البقرة / ٦٨ . انظر : التبيان في اعراب القرآن ٧٤/١ - ٧٥ .

(٥) في ج (والتركا) بدل (والبقارة) وهو تحريف .

(٦) (لما) ساقطة من ج .

مع الاسم . ألا ترى : أنه لا يجوز أيضاً أن تقول : نعم الرجل ،
حتى تتبعه بالمدوح المخصص نحو : زيد ، وما أشبهه ، وليس
(نعم) مبنياً مع (الرجل) ، وإن كان كذلك فكذلك (حبذا)
لا يلزم فيه أن يكون الفعل مبنياً مع الاسم .

فأمّا قوله عز وجل : (نِعَمَ الْعَبْدُ)^(١) وقولك : نِعَمَ
الرجل ، فإنّما جاز ، لتقدم الذكر ، ومن أجل ذلك جاز
الحذف من اللفظ . ولو جرى ذكر فقلت : حبذا ، وحذفت
المخصص بالمدح في اللفظ لكان (حباً) في هذا كنعم .

فأمّا ما ذكروه من الفصل فلا يوجب بناءهما ، ألا ترى :
أنك^(٢) لا تفصل بين (نعم) و (الرجل) في قولك : نِعَمَ
الرجل ، ونعمت المرأة . وليس واحد منهما مبني مع
الفعل^(٣) .

فإن قلت : فقد قال (بثس للظالمين بدلاً)^(٤) .

فإنّ هذا الفصل لم يقع بين الفاعل والفعل . ألا ترى : أنه
جاء بعد ما مضى الفاعل مضمراً في الفعل . وأيضاً فإنك لا تفصل

(١) ص / ٣٠ ، حذف المخصوص بالمدح . انظر : التبيان في اعراب
القرآن ٢ / ١١٠٠ .

(٢) في ج (اني) بدل (انك) وهو تحريف ، لانه قال : ألا ترى .

(٣) في ش (مع الفاعل) وما أثبتناه من ج أوفق . بدليل قوله :
منهما يعني من الرجل والمرأة وهما اثنان .

(٤) الكهف / ٥٠ . (بثس) فاعلها مضمّر فيها ، والمخصوص
بالنم محذوف أي : بثس البذل هو . و (للظالمين) حال من
(بدلاً) . انظر : التبيان في اعراب القرآن ٢ / ٨٥١ .

بين (ما) في التعمُّبِ والفعل الذي هو خبره " نحو : ما أحسنَ زيداً ، وليسَ يوجبُ امتناعكُ من الفعل بينهما كونَ الاسمِ مبنياً [معَ الفعلِ ، فكذلكَ (حَبَّذا) لا يجبُ أنْ يكونَ مبنياً]^(١) وإنْ لم يُفصَّل^(٢) ينما •

وهذا التأويلُ كأنَّه أقربُ ، لأننا لم نجدِ الاسمَ يُبنى معَ الفعلِ^(٣) كما يُبنى الحرفُ معَ الاسمِ^(٤) ، والاسمُ معَ الاسمِ^(٥) .
وإنْ قامت على بنائه معه دلالةٌ أتبعَ ولم يُدفعْ •

-
- (١) زيادة من ج يقتضيها السياق •
 (٢) في ش (لم يتصل) والصحيح ما اثبتناه من ج ، لان الفصل ممنوع بين حبّ وذا •
 (٣) قال أبو بكر بن السراج : بني (حبّ) وهو فعل مع (ذا) وهو اسم • انظر : الاصول ١٤٥/٢ •
 (٤) مثل : لا رجل ، انظر : الاصول لابن السراج ١٤٥/٢ •
 (٥) مثل : خمسة عشر ، انظر : الاصول لابن السراج ١٤٤/٢ •

٢٥ - مسألة

أُشِيدَ قولُ القائلِ :

٢٣- تركنا الخيلَ وهيَ عليه نوحٌ

مُقَلَّدةٌ أَعْتَبَهَا صَفُونَا^(١)

على ضربينِ : نَصَبٍ ، و رَفْعٍ . أمَّا النصبُ فعلى قولِكَ : هيَ
تَنوُحُ نَوُوحًا ، فدَلَّ المصدرُ على فعله ، كما يدلُّ في غيرِ هذا
عليه . وأمَّا الرفعُ فعلى ضربينِ : على أن يكونَ أقامَ المضافَ إليه
مقامَ المضافِ [أرادَ]^(٢) وهي ذاتُ نَوُوحٍ ، فحُذِفَ المضافُ ،
كقولِهِ (وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ)^(٣) . أو على أن يكونَ جَعَلَ الخيلَ
نفسَهَا نوحًا لكثرةِ ذلكَ منها ، وحدوثِهِ عنها كقولِهَا :

٢٤- فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارٌ^(٤)

(١) البيت لعمر بن كلثوم وهو من معلقته . انظر : شرح المملقات

السبع للزوزني ص/١٦٤ . وفيه :

تركنا الخيل عاكفةً عليه

وفي مجاز القرآن لابي عبيدة ٤٠٤/١ :

تظل جيادُه نوحًا عليه

وفي معاني القرآن للأخفش ص/٢٢٥ :

تركنا الخيل وهي عليه نوحًا

(٢) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٣) يوسف/٨٢ .

(٤) البيت للخنساء ، انظر : شرح ديوان الخنساء ص/٢٦ و صدره :

ترتَعُ ما رَتَّعتِ حتَّى إذا ادَّكرتِ

وانظر : الكتاب ١/١٦٩ ، والمقتضب ٣/٢٣٠ .

فان قلت : فما تُنكرُ أن تكونَ ذلكَ بمعنى الأولِ ، لأنَّ ذلكَ التأويلَ مطردٌ فيه وغيرُ ممتنعٍ عنه ؟

والدليلُ على أنَّه قد يجوزُ أن يُريدَ غيرَ الأولِ ، وأنَّ يجعلها إِياءَ ، أنَّهم قد شَبَّهوا المعنى بالعَيْنِ ، لا رادَ لهم الكثيرَ والمبالغةَ في قولهم : مَوْتُ مائتٍ ، وسعرٌ شاعرٌ^(١) ١٥ أ / فكذلكَ شَبَّهوا العَيْنَ بالمعنى فجَعَلُوا الخَيْلَ نوحاً ، كما جَعَلُوا الشمرَ شاعراً ، فهذا وجهٌ ثانٍ ، وعلى هذا قوله : (وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ)^(٢) يحتملُ الوجْهينِ اللذينِ حمَلناهما اليَتَّ في إنشادِ مَنْ رَفَعَ .

ويجوزُ في نحوِ : نوحٌ ، وجهٌ ثالثٌ . قال أبو الحسن^(٣) : يجوزُ أن يكونَ (نوحٌ) جمعاً كقولك : راكبٌ وركبٌ ، وسافرٌ وسفرٌ ، ونحوِ ذا من أسماءِ الجَمْعِ .

ويدلُّ على إجازةِ ذلكَ ما أنشدهُ أبو زيدٍ :

٢٥- أَرَبٌ جُدَاعِيٌّ كَانَ عَلَى اسْتِهَا

أَغَانِيَّ خَرَفٍ شَارِبِيٍّ بِيْشْرِ

-
- (١) انظر : الكتاب ٩٢/٢ .
(٢) البقرة / ١٧٧ . قرأ نافع وابن عامر : (ولكن) بسكون النون خفيفة ورفع (البر) ، وقرأ الباقر بفتح النون مشددة ، ونصب (البر) . انظر : البحر المحيط ٣/٢ .
(٣) لم أجد هذا الوجه الثالث لابن الحسن في كتابه معاني القرآن ص/٢٣٥ . عند استشهاده بهذا البيت .
(٤) هذا البيت هو البيت الرابع من ستة أبيات أوردها أبو زيد في نوادره لخدش بن زهير العامري ، وهو جاهلي ، انظر : نوادر أبي زيد ص/١٧ - ١٨ .

وقال أبو ذؤيب :

٢٦- فهنَّ عكوفٌ كنوحِ الكريمِ

قد شَفَّ أكبادهنَّ الهوى^(١)

فأما ما أنشدهُ سيويه :

٢٧- لعمري وما دهرى بتأبينِ هالكِ

ولا جزعٍ ممَّا أصابَ فأوجعا^(٢)

فيجوزُ على أن يكونَ : وما دهرى بدهرٍ تأبينٍ ولا دهرٍ
جزعٍ ، فحذفَ [المضاف]^(٣) وأقامَ المضافَ إليه مقامه ، وعلى
هذا وجههُ سيويه فقالَ : جعلَ دهرهُ الجزعَ^(٤) ، يريدُ أنه
أدخلَ النفيَ على قولِ القائلِ : دهرُك [جزع]^(٥) وتأبينٍ .

ويجوزُ عندي أن يكونَ جعلَ دهرهُ التأبينَ والجزعَ ، كأنه
قيلَ لهُ : دهرُك تأبينٍ وجزعٍ ، كقولها :

فإنَّما هي إقبالٌ وإدبارٌ^(٦)

(١) البيت في ديوان الهذليين ٦٧/١ وهو لأبي ذؤيب الهذلي

وروايته فيه : (قد لاح) بدل (قد شَفَّ) . وانظر : اللسان

مادة : نوح .

(٢) البيت لثمم بن نويرة انظر : الكتاب ١٦٩/١ . والمفضليات

ص/١٦٥ . في ش (لعمرُك) بدل (لعمري) وهو يسبب

انكسار البيت فلذا صححناه على رواية الكتاب .

(٣) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٤) انظر : الكتاب ١٦٩/١ .

(٥) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٦) تقدم تخريجه وهو الشاهد الرابع والعشرون .

على الحدّ الذي ذكرته لك دون حذف المضاف ، فقال على هذا الحدّ : ما دهري بتأين هالك ، ويجوز أن يكون اتسع في ذلك فقال : ما دهري بتأين هالك^(١) ، على قول القائل له : دهرك تأين وجزع ، أي : أنت في دهرك ذو تأين ، كقولك : نهارك صائم ، أي : أنت في نهارك .

فأما ولا جزع فيجوز فيه : ولا جزع ، أي : ما دهري بدهري تأين ولا دهري جزع ، وهو أحسن ، لأن المطوف عليه مصدر .
[وأما]^(٢) ولا جزع أي : ما دهري بدهري تأين ولا دهري جزع .
[ويجوز النسب في الوجهين : جزع وجزع]^(٣) على الحمل على موضع تأين .

ويجوز النسب على ولا جزعاً من وجه آخر وهو على : ولا أجزع جزعاً ، وقد أجاز [هذا]^(٤) سيبويه فقال : والنسب جائز على قوله :

٢٨- فلا عيأ بهن ولا اجتلاباً^(٥)

ويجوز ولا جزع ، أي : ولا أنا جزع . ويجوز ولا جزع ، أي : ولا أنا ذو جزع .

-
- (١) قوله : (ويجوز أن يكون اتسع في ذلك فقال : ما دهري بتأين هالك) ساقط من ج .
(٢) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(٣) زيادة من ج .
(٤) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(٥) هذا عجز بيت لجرير ، وصدوره :
الم تخبر بمسرحي القوافي
انظر : ديوان جرير ص/ ٦٢ . والكتاب ١١٩ و ١٦٩ .
واقتمضب ٧٥/١ .

٢٦ - مسألة

إنَّ اعْتِرَاضَ مُعْتَرِضٍ فِي وَصْفِنَا لِلْإِسْمِ بِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى
مَعْنَى (١) ، فَذَالَ : مِنْ قَوْلِكُمْ إِنَّ (أَيْنَ) وَ (كَيْفَ) وَنَحْوَهُ أَسْمَاءٌ ،
وَهِيَ تَدُلُّ عَلَى مَعْنَيْنِ : اسْتِفْهَامٍ ، وَمَكَانٍ ، أَوْ اسْتِفْهَامٍ ، وَمَعْنَى
الْأَخْرَ . فَلَيْسَ الْحَدُّ بِصَحِيحٍ . أَوْ لَيْسَ هَذِهِ بِأَسْمَاءٍ .

فمذهبُ سيبويه في هذه الحروف (٢) : أنَّهَا كَانَ يَنْبَغِي أَنْ
تُسْتَمَلَّ بِحُرُوفِ اسْتِفْهَامٍ ، وَأَنَّ حَرْفَ اسْتِفْهَامٍ مُرَادٌ فِي الْمَعْنَى
وَإِنْ كَانَ مَحْذُوفًا مِنَ اللَّفْظِ . فَانَّمَا (٣) حُذِفَ الْحَرْفُ وَهُوَ مُرَادٌ ،
وَالدَّالُّ عَلَى اسْتِفْهَامٍ (٤) هُوَ الْحَرْفُ الْمَحْذُوفُ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءُ .

ولو لزمَ أنْ يَقُولَ : إِنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ هِيَ حُرُوفُ اسْتِفْهَامٍ
مِنْ دُونِ الْمَحْذُوفِ لِمَوْضِعِ دَلَالَتِهَا عَلَى الْمَحْذُوفِ لِلزَّمِّ أَنْ يَقُولَ :
إِنَّ الشَّرْطَ هُوَ الْجِزَاءُ وَالْجِزَاءُ هُوَ الشَّرْطُ ، لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا
قَدْ يُحْذَفُ وَيَدُلُّ عَلَيْهِ الْآخَرُ ، وَكَذَلِكَ الْمَبْتَدَأُ هُوَ الْخَبَرُ إِذَا
حُذِفَ الْخَبَرُ جُمْلَةً لِدَلَالَةِ الْخَبَرِ عَلَيْهِ ، نَحْوَ قَوْلِهِ (يَتَرَبَّصْنَ)

(١) عرف أبو علي (الاسم) في كتابه الايضاح العضدي ٦/١
فقال : الاسم : الدال على معنى غير معين ، نحو : العلم ،
والجهل .

(٢) يقصد بهذه الحروف أدوات الاستفهام .

(٣) في ش (فاما) واثبتنا ما في ج لان السياق يقتضي ذلك .

(٤) في ش (وهو الحرف) اسقطنا الواو لان العبارة لا تستقيم مع
وجودها .

بأنفسهن^(١) فليس المثبت في اللفظ الدال على المحذوف بالشيء المدلول عليه .

والدليل على هذا عند سيويه أن هذه الحروف إذا قلتها عن موضع الاستفهام ألزمتها حرفه كقوله تعالى : (أَمَّنْ يَلْقَى فِي النَّارِ خَيْرًا أَمْ مَنْ يَأْتِي آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ)^(٢) . وإنما يُحذف^(٣) الحرف في الاستفهام لدلالة عليه .

ومما يفرق به الاسم والحرف وإن كان كل واحد منهما يدل على معنى في غيره جواز الأخبار عن الاسم ، وامتناع الأخبار عن الحرف [و]^(٤) أن الحرف قد يوجد في بعض المواضع غير دال على المعنى الذي يدل عليه في سائر المواضع ، وذلك كباء الجر في [قولك]^(٥) : بحسبك (وكفى بالله شهيداً)^(٦) وليس زيد بقائم . وفلان كذا الهيئة .

فالباء هنا لا تدل على الالتصاق والكاف لا تُبنى عن التشبيه ولا معنى لذلك فيه ، لأنه لم يُضف شيئاً ما كان ، وإنما تدل على

(١) البقرة / ٢٢٨ . في معاني القرآن للزجاج ٣٠٩/١ ، قال أبو الحسن الأخفش : المعنى يتربصن بعدهم أو بعد موتهم ، وقال غيره من البصريين : ازواجهم يتربصن ، وحذف ازواجهم ، لأن في الكلام دليلاً عليه ، وهذا أطباق البصريين . وانظر : تفسير البحر المحيط ١٨٥/٢ .

(٢) فصلت / ٤٠ . انظر : الكتاب ٥١/١ .

(٣) في ج (حذف) وما في ش أصح .

(٤) الواو ساقطة من ش ، وج ، أضفناها لتستقيم العبارة .

(٥) زيادة من ج . اثبتناها لأن السياق يقتضيها .

(٦) النساء / ٧٩ .

هذه المعاني إذا أضافت^(١) شيئاً وكانَ ممتدّاً بها غيرَ ملغاةٍ ، فالاسمُ
أهدأ دالٌّ على المعنى الذي وُضِعَ له .

فهذا أحدُ ما يَنفَعِلُ ١٥ ب/ به الاسمُ من الحرفِ ، وإنْ
اجتمعَا في بابِ الدلالةِ على معنى مفردٍ .

(١) في ش (اضافت بها) فاسقطننا (بها) كما هي ساقطة من ج ،
لستقيم العبارة .

٢٧ - مسألة

قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : (وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا هَلْ نَدَّبْتُكُمْ عَلَى رَجُلٍ يَنْبِتُكُمْ إِذَا مَزَقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ) (١) .

يُسْأَلُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ عَنِ مَوْضِعِ (إِذَا) وَبِأَيِّ الْأَفْعَالِ يُحْكَمُ عَلَى مَوْضِعِهِ بِالنَّسَبِ ، وَفِيهِ مَا يُمَكِّنُ أَنْ تَنْتَسِبَ بِهِ الظُّرُوفُ ثَلَاثَةً أَشْيَاءَ . قَوْلُهُ : (يَنْبِتُكُمْ) وَقَوْلُهُ : (مَزَقْتُمْ) وَقَوْلُهُ : (جَدِيدٍ) .

فَأَمَّا قَوْلُهُ (يَنْبِتُكُمْ) فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَوْضِعُ (إِذَا) نَسَبًا بِهِ (٢) ، لِأَنَّ (إِذَا) هَذِهِ لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ ظَرْفًا لِهَذَا الْفِعْلِ ، لِأَنَّ أَنْتَبُوْا (٣) إِنَّمَا يَتَمَعُّ قَبْلَ الْمَوْتِ إِنْ مَزَقُوا ، فَلِهَذَا امْتَنَحَ أَنْ يَنْتَسِبَ (إِذَا) بِهِ ، فَجُعِلَ (يَنْبِتُكُمْ) عَلَى أَنَّهُ عَلَى مَعْنَى الْقَوْلِ ، لِأَنَّهُ ضَرَبٌ مِنْهُ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ (مَزَقْتُمْ) (٤) فَانْ جُعِلَ مَوْضِعُ (إِذَا) نَسَبًا بِهِ لَزِمَ أَنْ يُحْكَمَ عَلَى مَوْضِعِهِ بِالْجَزْمِ ، لِأَنَّ (إِذَا) هَذِهِ لَا يَجُوزُ

-
- (١) سبأ / ٧ . انظر : البحر المحيط ٢٥٩/٧ - ٢٦٠ .
 (٢) قال العكبري في التبيان في اعراب القرآن ١٠٦٣/٢ : العامل في (إذا) ما دلّ عليه خبر (ان) أي إذا مزقتهم بعثتم ، ولا يعمل فيه ينبئكم لأن أخبارهم لا يقع وقت تمزيقهم .
 (٣) تنبأ الرجل : ادعى النبوة . انظر : اللسان مادة : نبأ . ومعناه هنا : الخبر والقول . انظر : تفسير الطبري ٦٢/٢٢ - ٦٣ .
 (٤) انظر : التبيان في اعراب القرآن ١٠٦٣/٢ .

أن تستصحب به حتى تُقدَّرَ جزم الفعل الذي هو الشرط بها .
والجزم بها لا يسوغ أن يُحمَلَ عليه الكتاب^(١) ، لأنه إنما
يُجزم به في ضرورة التعمير^(٢) ، وإن حمَلَ موضع (إذا) على
أنه نصب والفعل غير مُقدَّر في موضعه الجزم لم يُجزم ، لأنه
إذا لم يُجازَ بها أضيفت إلى الفعل والمُضاف إليه لا يعمل في
المُضاف ولا فيما قبله ، وموضع الفعل الواقع بعد (إذا) خفض ،
فكما لا يعمل المُضاف إليه فيما قبله كذلك لا يجوز أن يكون
موضع (إذا) نصباً بـ (مَرَقْتُمْ) إذا كانت قبلها وهي مضافة
إليه . ولو قلت : زيدا غلام ضارب عندك وبكراً صاحب شاتيم
عندك . وما أشبهه ، تريد : غلام ضارب زيدا عندك ، لم يُجزم
وكذلك سائر ما يتعلَّق بالمُضاف إليه لا يجوز أن يتقدمه .

فأما : أنا زيدا غير ضارب ، فحكى أبو بكر أن أبا العباس كان
يُجيزه ويقول : أحمله على مضي (لا) كأنه قال : أنا زيدا
لا ضارب ، لأنها بمعناها^(٣) . قال : والقياس أن ينصب بفعل
مضمَّر يكون (غير ضارب) دليلاً عليه . وكذلك لا يجوز أن
يتنصب (إذا) بالفعل الذي هو مُضاف إليه .

ومما يدلُّ على أن موضع الفعل بعد (إذا) خفض بلاضافة
ارتفاع الفعل المضارع بعدها نحو : إذا يحيى زيد أكرمته ، والفعل
المضارع ليس يرتفع حتى يقع موقع اسم مرفوع ، أو مجرور ، أو

-
- (١) الكتاب هو القرآن الكريم .
(٢) انظر : الكتاب ٦٨/١ و ٤٣٤ .
(٣) قال أبو بكر بن السراج : واجازوا : أنا طعامك غير آكل ، وكان
شيخنا - يعني المبرد - يقول : حملته على (لا) إذ كانت تقع
موقع (غير) . انظر : الاصول ٢٣٦/٢ .

منصوب ، وهذا علّة ارتفاعه بعد (إذا) لوقوعه موقع اسم مجرور ، وهذا التقدير به ، وإن لم يقع بعده الأسماء ولم تضاف إلى الأفعال .

فأمّا (إذا السماء انشقت)^(١) ونحوه ممّا وقع الاسم فيه بعد (إذا) فالتقدير فيه بالفعل التقديم ، وارتفاع الاسم بعدها في هذا وما أشبهه بفعل مضمّر الذي ظهر تفسيره ، فهي لا تضاف إلى الأسماء لما فيها من السّرط والجزاء ، والشرط والجزاء لا يكون إلاّ بالفعل^(٢) ، فالتّماهي في هذا كـ (إن) إلاّ أنّها تفرّقها في الوقت ، ألا ترى أنّها لا يشترط ولا يجازى إلاّ على أمر معلوم^(٣) كونه ، كقولك : إذا احمرّ البسر جئتك ، وعلى هذا (إذا السماء انشقت) و (إذا جاءك المنافقون)^(٤) ونحوهما ممّا هو كائن لا محالة .

ولو جوزي في هذه الأسماء المؤقتة بـ (إن) لم يجز كما لو جوزي بالأشياء غير المؤقتة بـ (إذا) لم يسع ، فلمفارقة (إذا) لـ (إن) في هذا الذي ذكرناه فارقتهما أيضاً في انجرام الفعل بعدها إلاّ في ضرورة الشعر .

(١) الانشقاق / ١ .

(٢) قال أبو العباس المبرد : لا يجوز : آتيتك إذا زيد منطلق ، لأن (إذا) فيها معنى الجزاء ولا يكون الجزاء إلاّ بالفعل . انظر : المقتضب ٤ / ٣٤٧ - ٣٤٨ .

(٣) قال في المقتضب ٢ / ٥٥ . وإنما منع (إذا) من أن يجازى بها ، لأنها مؤقتة وحروف الجزاء مبهمة .

(٤) المنافقون / ١ .

فإذا جُوزِيَ بها ضرورةٌ جازَ أنْ يَنْتَصِبَ بالفعلِ الذي هو شرطٌ^(١) كما يَنْتَصِبُ سائرُ الأسماءِ التي يُجَازَى بها به نحو : مَنْ تَضْرِبُ أَكْرَمَكَ • ومتى تَخْرُجُ فَلَكَ دَرَهْمٌ ، فإذا لم يُجَازَ بها كانَ موضعُها نَصْباً بالفعلِ الذي هو جوابٌ ، أو بفعلٍ قبلها ، ولا يَجُوزُ أنْ يَكُونَ مَوْضِعُ (إِذَا) نَصْباً إِذَا جُوزِيَ بها بفعلٍ قبلها كما لا يَجُوزُ أنْ يَنْتَصِبَ سائرُ الأسماءِ التي يُجَازَى بها بفعلٍ قبله ، لأنَّ الجِزَاءَ يَنْتَظِعُ مِمَّا قَبْلَهُ انْقِطَاعَ الاسْتِفْهَامِ وَمَا أَشْبَهَهُ مِنْهُ • وَإِنْ حُمِلَ الْفِعْلُ فِي الْآيَةِ بَعْدَ (إِذَا) عَلَى أَنَّهُ فِي مَوْضِعِ جِزْمٍ بـ (إِذَا) اعْتَرَضَ فِيهِ ضَرُورَةٌ أُخْرَى ، وَهِيَ أَنَّهُ لَا جَوَابَ لَهَا بِالْفِعْلِ ، وَلَا بِالْفَاءِ ، وَلَا بـ (إِذَا)^(٢) •

فإن قلت : أقدّرُ حذفَ الفاءِ من قوله : (إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ) ، فذلكَ يَجُوزُ في ضَرُورَةِ الشِّعْرِ^(٣) •

فإذا لم يَجُزْ أنْ يَكُونَ مَوْضِعُ (إِذَا) نَصْباً (يَنْبِتْكُمْ) ، ولا بقوله (مُزَقَّتُمْ) ولا ١٦ أ / بقوله (جَدِيدٍ) لم يَكُنْ بَدْءاً من ناصبٍ لـ (إِذَا) إذ لا يَجُوزُ أنْ تَبْقَى مُتَعَلِّقَةً غَيْرَ مَعْمُولٍ فِيهَا ، وذلكَ النَّاصِبُ فِعْلٌ مُضْمَرٌ يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ : (إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ) كَأَنَّهُ فِي التَّقْدِيرِ : يَنْبِتْكُمْ إِذَا مُزَقَّتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ

(١) لقد اختلف النحويون في ناصب (إذا) فذهبت جماعة منهم إلى

أن ناصبها شرطها • وذهبت جماعة إلى أن ناصبها ما في

جوابها من فعل أو شبه فعل • انظر : مغنى اللبيب ١ / ٩٦ •

(٢) يقصد بأذا هنا (إذا) الفجائية التي تقوم مقام فاء الجواب مثل

قوله تعالى : (وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم

يقنطون) انظر : الكتاب ١ / ٤٣٥ •

(٣) انظر : الكتاب ١ / ٤٣٥ - ٤٣٦ •

وَبُعِثْتُمْ ، أَوْ نُنِيرْتُمْ ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ، مِنَ الْأَفْعَالِ الَّتِي تَكُونُ قَوْلًا
(إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ) دَالًّا عَلَيْهِ وَمُفَسِّرًا لَهُ .

وَإِنْ قَدَّرَ هَذَا الْفِعْلُ قَبْلَ (إِذَا) كَانَ سَائِغًا فَيَكُونُ (يُنَبِّئُكُمْ)
يَقُولُ لَكُمْ : تَبْعَثُونَ إِذَا مَزَقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ ، وَيَكُونُ جَوَابًا
(إِذَا) عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ مَضْمُرًا ، كَأَنَّهُ تَبْعَثُونَ إِذَا مَزَقْتُمْ كُلَّ
مُمَزَّقٍ بُعِثْتُمْ^(١) فَيُسْتَفْنَى عَنْ إِظْهَارِ هَذَا الْجَوَابِ لِلتَّقْدِيرِ بِهِ
كَمَا يُسْتَفْنَى عَنْ إِظْهَارِ الْجَوَابِ مَعَ (إِنْ) إِذَا تَقَدَّمَ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ
لِئَلَّا : أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ . وَآتِيكَ إِنْ جِئْتَنِي .

وَهَذَا إِذَا كَانَ الْفِعْلُ غَيْرَ مَنْجُزِمٍ فِي الْمَفْظِ كَانَ حَسَنًا فِي الْكَلَامِ
وَسَائِغًا فِي حَمَلِ الْقُرْآنِ عَلَيْهِ ، كَمَا يُحْذَفُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَبْدَأِ
وَالْخَبَرِ لِذَلِكَ ، فَمَا حُذِفَ مِنْهُ الْجِزَاءُ لِذِلَّةِ الشَّرْطِ عَلَيْهِ
مَا تَقَدَّمَ^(٢) ، وَمِمَّا يُحْذَفُ مِنْهُ الشَّرْطُ لِذِلَّةِ الْجِزَاءِ عَلَيْهِ إِذَا وَقَعَ
بَعْدَ كَلَامٍ غَيْرٍ وَاجِبٍ^(٣) نَحْوُ : الْأَمْرُ وَالِاسْتِفْهَامُ وَالنَّهْيُ وَمَا أَشْبَهَهُ .

فَأَمَّا امْتِنَاعُ (إِذَا) مِنْ أَنْ يَكُونَ مَوْضِعَهُ نَصْبًا فِي الْآيَةِ بِقَوْلِهِ :
(جَدِيدٍ) ، عَلَى تَقْدِيرِ : إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ إِذَا مَزَقْتُمْ ،
فَالْأَنَّ (إِذَا) قَبْلَ (إِنْ) وَمِاقِبَلِ (إِنْ) لَا يَجُوزُ أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ

لقد نقل صاحب مجمع البيان بعض هذا الكلام عن أبي علي

(٢) ولكنه لم ينجيز هذا التقدير . انظر : مجمع البيان ١٨٢/٢٢ .

(١) وهو قوله : أنت ظالم إن فعلت .

(٣) حذف الشرط ودلالة الجزاء عليه ورد في كلامهم مثل :

فطلقها فلست لها بكفء والا يعل مفركك الحسام

أي : والا تطلقها يعل مفركك الحسام ، انظر : شرح ابن عقيل

٣٨٠/٢ - ٣٨١ .

ما بعدها^(١) ، فلا يجوز : طعامك إن زيدا آكل ، فكذلك لا يجوز أن ينتصب (إذا) بـ (جديد) ، لأن (إن) كلام الابتداء ونحوه مما ينقطع منه ما قبله . ولو قلت : إن زيدا طعامك آكل لجاز ، وكذلك إن أدخلت اللام فقلت : إن زيدا طعامك لآكل ، لأن طعامك وإن وقع قبل اللام فالتقدير أن يكون أول الكلام .

ويُعتبر هذا التقديم والتأخير بشيء واحد بأن تنظر إلى العامل ، فحيث جاز وقوع العامل جاز وقوع الممول ، وحيث امتنع وقوع العامل امتنع وقوع الممول .

ومثل قوله عز وجل : (فإذا نْفِخَ في الصورِ فلا أنسابَ بينهم)^(٢) لا يجوز أن يكون موضع (إذا) نصبا بـ (لا أنساب) ، لأن ما بعد (لا) لا يعمل فيما قبلها ، كما أن ما بعد (إن) في الآية الأخرى^(٣) لا يجوز أن يعمل في (إذا) فيصير موضعه نصبا به ، فإذا لم يجز على هذين انتصب بفعل مضمَر يدل عليه قوله (فلا أنساب بينهم) وجميع ما أجزنا أن ينتصب (إذا) به في الآية الأخرى يجوز أن ينتصب (إذا) به في هذه الآية وما امتنع في ذلك امتنع في هذا .

(١) لا يجوز تقديم خبر (إن) واسم (إن) عليها وكذلك لا يجوز تقديم خبرها على اسمها فتقول : إن منطلق زيدا ، إلا إذا كان الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا . انظر : شرح المفصل ١٠٣/١ .

(٢) المؤمنون / ١٠١ .

(٣) وهي قوله تعالى : (وقال الذين كفروا هل ندلكم على رجل) الآية ، سبأ / ٧ .

٢٨ - مسألة

قَالَ الْفَرَاءُ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ (وَشَجَرَةٌ تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ)^(١) : هُوَ مَرْدُودٌ^(٢) عَلَى قَوْلِهِ : (فَأَنْشَأْنَا لَكُمْ بِهِ جَنَّاتٍ مِنْ نَعِيمٍ وَأَعْنَابٍ)^(٣) وَشَجَرَةٌ ، قَالَ^(٤) : وَلَوْ قُلْتَ : وَشَجَرَةٌ فَرَفَعْتَ إِذْ لَمْ يَصْحَبْهَا الْفِعْلُ كَانَ صَمَوَابًا ، كَمَنْ قَرَأَ : (وَحُورٌ عِينٌ)^(٥) .

وَأَقُولُ أَنَا : إِنَّ (شَجَرَةٌ) إِذَا رَفَعْتَ لَمْ تَكُنْ مِثْلَ قَوْلِهِ : (وَحُورٌ عِينٌ) وَذَلِكَ أَنَّ قَوْلَهُ : (وَحُورٌ عِينٌ) أَوْ رَدَدْتَهُ عَلَى الْفِعْلِ الَّذِي قَبْلَهُ لَمْ يَجْسُنْ ، لَا يَسُوغُ أَنْ تَقُولَ : يُطَافُ عَلَيْهِمْ بِأَكْوَابٍ وَحُورٌ عِينٌ ، فَالْحَسَنُ فِيهِ أَنْ لَا يُحْمَلَ عَلَى الْفِعْلِ الَّذِي قَبْلَهُ بَلْ يُحْمَلُ عَلَى الْمَعْنَى .

أَمَّا مَنْ قَرَأَ (وَحُورٌ عِينٌ) فَرَفَعَ فَكَانَتْهُ قَالَ : وَلَهُمْ فِيهَا حُورٌ عِينٌ ، لِأَنَّ مَعْنَى (يُطَافُ عَلَيْهِمْ بِأَكْوَابٍ)^(٦) : لَهُمْ فِيهَا كَأْسٌ ، فَهِيَ هَذَا يُرْفَعُ .

(١) الْمُؤْمِنُونَ / ٢٠ . قَرَأَ أَهْلَ الْحِجَازِ (سَيْنَاءَ) بِكسْرِ السَّيْنِ

وَالْمَدِّ ، وَقَرَأَ عَاصِمٌ وَغَيْرُهُ (سَيْنَاءَ) بِفَتْحِ السَّيْنِ وَالْمَدِّ .

انظُر : مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَاءِ ٢/٢٣٣ .

(٢) الْمَقْصُودُ بِالْمَرْدُودِ : الْمَعْطُوفُ .

(٣) الْمُؤْمِنُونَ / ١٩ .

(٤) انظُر : مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَاءِ ٢/٢٣٣ .

(٥) الْوَاقِعَةُ / ٢٢ . قَرَأَ الْجُمْهُورُ بِرَفْعِهِمَا ، وَقَرَأَ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ طَلْحَةَ

(٦) وَالسَّلْمِيُّ وَالْكَسَائِيُّ بِجَرِّهِمَا . وَقَرَأَ أَبِي وَعَبْدُ اللَّهِ بِنَصْبِهِمَا ،

انظُر : الْبَحْرُ الْمَحِيطُ ٨/٢٠٦ .

الصَّافَاتُ / ٤٥ .

ومن نصبَ فقالَ : وحوراً عيناً ، حملته أيضاً على المعنى ، لأنَّ
 معنى يُطافُ عليهمَ : يُناوِلونَ أكواباً ويمسكونَ أكواباً وحوراً عيناً ،
 وليسَ قولهُ (وشجرةٌ) مثلهُ ، لأنَّ الشجرةَ مُنشأةٌ لنا بالماءِ
 المنزَلِ من السماءِ ، كما أنَّ الجناتِ من التخيّلِ والفواكِه
 والأعنانِ مُنشأةٌ لنا بهِ .

فالحسنُ فيها أنَّ تُعطفَ على (الجناتِ) لعمومِ معنى
 الانشاءِ لها ، وليسَ قولهُ : (وحوراً عيناً) كذلكَ ، لما ذكرنا ،
 فقد بانَ الفصلُ بينهما .

وليسَ ١٦ ب / رفعُ (شجرةٌ) وقطعُها من قوله (جناتِ)
 وحملُها على المعنى بمُستتبعٍ ، إلاَّ أنَّ انتصبَ فيه الحسنُ لما ذكرنا من
 حُسْنِ حملِ (شجرةٌ) على الفعلِ الذي قبله .
 والرفعُ في (حوراً عيناً) أيضاً حَسَنٌ ، على أنَّ يُضمرَ خبراً
 يدلُّ عليه قولهُ (يطوفُ عليهمَ ولدانٌ مُخلدونَ)^(١) ولا نحملهُ
 على معنى يطوفُ فيُجعلُ ذلكَ الخبرُ : (لديهمَ) ، أو (عندهم) ،
 ونحو ذلكَ ، كقوله في الآية الأخرى : (وعندهم قاصراتُ
 الطرفِ)^(٢) بدقِ قوله : (يُطافُ عليهمَ بكأسٍ من معينٍ)^(٣)
 ويكونُ فيه الخبرُ محذوفاً ، للدلالةِ عليه ، كما حذفَ من قوله :
 (مثلُ الجنةِ)^(٤) وما أشبهه من المبتدأِ المحذوفِ الخبرِ .

(١) الواقعة / ١٧ .

(٢) الصافات / ٤٨ .

(٣) الصافات / ٤٥ .

(٤) محمد / ١٥ . (مثل الجنة) أي : صفة الجنة وهو مرفوع

بالابتداء ، انظر : البحر المحيط ٧٨/٧ ، وقال سيبويه ومن

القصص مثل الجنة أو مما يقص عليك مثل الجنة ، فهو محمول

على هذا الاضمار . انظر : الكتاب ٧١/١ .

٢٩ - مسألة

ذكر سيويه عن الخليل (مسلمات) إذا سُمِّيَ بِهِ ، وأنه يُحَكى وَيُنوَّنُ كما قبل التسمية قال : ومن العرب من لا يُنوَّنُ (أذرعاً) ^(١) ، ويقول : هذه قُرَيْشِيَّاتٌ ^(٢) ، تُشبهها بهاء الأنيث وإن كان بينها وبين الاسم حرفٌ ، لأنه ساكنٌ ليس بحاجة قوي .

قال أبو العباس : من قال : هذا مسلمين كما ترى ، قال في (مسلمات) إذا سُمِّيَ بِهِ رجلاً : هذا مسلمات فاعلم ، أجراها مجرى الواحد فلم يصرف ، لأن فيها علامة التانيث ^(٣) .

وأقول : إن التوين في (مسلمات) كالنون في (مسلمين) ، والكسرة كالإاء وليست التوين التي في (مسلمات) كالتي في (زيد) ونحوه .

الدليل على أنها مثل النون في (مسلمين) ثباتها في قول الله عز وجل : (فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ) ^(٤) . ولو كانت كالتي في (زيد) لم يثبت في هذا الاسم ، للتمريض والتانيث .

(١) أذرعاً بالفتح ثم السكون وكسر الراء وعين مهملة بلد في اطراف الشام يجاور أرض البلقاء وعمان . انظر : معجم البلدان . ١٣٠/١

(٢) الكتاب ١٨/٢

(٣) المقتضب ٣٧/٤

(٤) البقرة ١٩٨/

فكان قياس ' من قالَ في (مسلمين) إذا سمِّي به رجلاً : مسلمين
 تشبيهاً بـ (غسليين)^(١)، وقنَّسرين^(٢)، إذْ تقولُ : مسلماتُن فاعلم ،
 في المعرفة فتجعلُ حرفَ الأعرابِ التَّوِينِ وتَقْرَأُ الكسرةَ في التاءِ
 كما جعلَ النونَ في (مسلمين) حرفَ الأعرابِ ، وجعلَ الحرفَ
 الذي قبلَها^(٣) ياءً لكنَّ التَّوِينِ في (مسلمات) وإنَّ أشبهَ النونَ في
 (مسلمين) من حيثُ ذكرنا فقد يشبهُ التَّوِينِ [في]^(٤) مثلُ : زيد
 ورجلٍ ، فلا يَجْرِي مَجْرَى النونِ في جميعِ المواضعِ .

ألا ترى : انك تقولُ : المسلماتُ ، فلا يثبتُ التَّوِينُ ، وإن
 ثبتَ النونُ في : المسلمين ، فكما لم يَجْرِ في هذا الموضعِ مَجْرَى
 النونِ كذلك لم يَجْرِ مَجْرَى النونِ في (مسلمات) إذا سمِّي بها
 شيءٌ ، فلم يَحْرَكْ ولم يُجْعَلْ حرفَ الأعرابِ ، كما جعلَ النونَ
 حرفَ الأعرابِ في (مسلمين) .

وأيضاً فإنَّ (مسلمين) ونحوه مشبهةٌ بغسليين وقنَّسرين ،
 وليسَ في الأسماءِ النكراتِ شيءٌ لحقه التَّوِينُ بعدَ كسرةٍ في تاءِ
 التانيثِ ثمَّ جعلَ التَّوِينُ حرفَ إعرابٍ ، ويشبهه (مسلمات) كما
 كانَ فيه مثلُ : (غسليين) فلمَّا لم يَجْرِ تحريكُه وتصيرُه حرفَ
 الأعرابِ ، حذفتُ فبقيتِ التاءُ بعدَ الألفِ على ما كانتُ عليه
 قبلَ حذفِ التَّوِينِ من الكسرِ في التاءِ في موضعِ النصبِ .

(١) الحاقه / ٣٦ . وهو صديد أهل النار ، وقيل هو شجر يأكله

أهل النار . انظر : تفسير الخازن ٣٠٦/٤ .

(٢) قنَّسرين بلد بالشام . انظر : معجم البلدان ٤٠٤/٤ .

(٣) في ش (بعدها) وهو تحريف .

(٤) زيادة اثبتناها لأن السياق يقتضيها .

ولم يَـعْـجُزْ في النَّصْبِ بَدَلَ الكَسْرِ الفَتْحُ ، لأنَّ هذِهِ الكَسْرَةَ
بِمَنْزِلَةِ اليَاءِ فِي (مُسْلِمِينَ) ، فَكَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ تُجْعَلَ بَدَلَ اليَاءِ حَرْفًا
غَيْرُهُ فِي النَّصْبِ ، كَذَلِكَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُجْعَلَ بَدَلَ الكَسْرِ غَيْرُهُ ،
وَالْحَرَكَةُ هَذِهِ بِمَنْزِلَةِ الحَرْفِ كَمَا أَنَّهَا قَدْ تَكُونُ بِمَنْزِلَةِ الحَرْفِ فِي
مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ وَقَدْ ذَكَرْنَاهَا •

٣٠ - مسألة

إذا اجتمع في اسمٍ عَلَتَانِ وصَارَ ثَانِيًا^(١) من جهتين امتنع من الانصراف . فالعلّة وما يكون الاسمُ به ثانياً كالصُّجْبَةِ ، والتعريف ، والصفة ، والتأنيث .

وللقائل أن يقول في (ضاربة) وما أشبهها من الأوصاف المؤنثة : هلا تترك صرفه في التكرار لاجتماع السببين فيه ؟

فالجواب : إن علامة التأنيث في هذا لما لم تكن لازمة لم يعتد بها ، وإذا لم يعتد بها^(٢) فالسبب واحد وإذا لم يلزم [من]^(٣) هذه المعاني في الاسم أو لم يجتمع منها سببان مختلفان لم يمنع الاسم من الانصراف .

فإن قلت : فهل تجد حرفاً لم يعتد به لما لم يلزم في غير هذا ؟ فذاك كثير في البريئة منه قولك ، ووري ، و وُوعِدَ^(٤) ، لما لم تلزم الواو الثانية لم يلزم الأولى ابدال ١٧ أ / الهمزة منها كما لزم التي في (أو يصل) ومنها قولهم : نوي^(٥) لما لم تلزم الواو لم

(١) يقصد بقوله : (ثانيا من جهتين) فرعا من جهتين .

(٢) (وإذا لم يعتد بها) ساقطة من ج .

(٣) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٤) الواو الثانية واو فوعل غير لازمة . انظر : المسألة الثالثة .

(٥) النوى حفيرة حول الخباء لئلا يدخله ماء المطر . انظر : الصحاح

٦/٢٥٠٠ مادة نأي . فإذا خفت قلت نوي فلا تقلب الواو

ياء ثم تدغمها فيها ، لأن أصلها الهمزة وهي موجودة في النية .

انظر : المنصف ٢/٢٦ - ٢٧ . والخصائص ٣/٩٢ .

يُعْتَدُّ بِهَا وَاوَّاءُ فَتُدْغَمُ • ومنها : اِرْدَدِ الرَّجُلَ ، لَمَّا لَمْ يَلْزَمْ الحَرْفَ
المَكْرُورَ حَرَكَةُ الدَّالِ الثَّانِيَةِ ، لَمْ يُدْغَمِ المِثْلَانِ • إِذَا تَحَرَّكَ كَمَا بِحَرَكَةِ
لِازِمَةٍ لَزِمَ الِادْغَامَ ، فَلَمَّا لَمْ تَلْزَمْ اتَاءٌ فِي (قَائِمَةٍ) وَنَحْوِهَا لَمْ
يُعْتَدُّ بِهَا كَمَا لَمْ يُعْتَدُّ بِهَذِهِ الأَشْيَاءِ غَيْرِ اللِّازِمَةِ •

فَإِنْ قُلْتَ : فَهَلَّا صُرِفَتْ (حَمْدَةٌ) وَنَحْوَهُ • إِذَا سُمِّيَتْ بِهِ
رِجَالًا ، لِأَنَّ التَّاءَ فِي هَذِهِ الحَالِ غَيْرُ لِازِمَةٍ كَمَا أَنَّهَا كَانَتْ قَبْلَ
التَّسْمِيَةِ غَيْرُ لِازِمَةٍ ؟

فَالقَوْلُ فِيهَا : إِنَّهَا إِذَا كَانَتْ فِي اسْمٍ فَسُمِّيَ بِهِ وَعَلَّقَ عَلَى
مَعْنَى صَارَتْ لِازِمَةً بِمَنْزِلَةِ الأَلْفِ وَالهَمْزَةِ مِنْ (ذِفْرَى)^(١)
وَ (جَمْرَاءِ) فِي اللُّزُومِ •

أَلَا تَرَى : أَنَّكَ إِذَا سُمِّيَتْ بِضَارِبَةٍ لَمْ يَجُزْ إِسْطَاطُ التَّاءِ الحَظَرَ
التَّسْمِيَةَ لِذَلِكَ ، وَإِذَا لَمْ يَجُزْ حَذْفُهُ صَارَتْ لِازِمَةً وَإِذَا لَزِمَتْ
اعْتَدُّ بِهَا وَإِذَا اعْتَدُّ بِهَا وَجِبَّ أَنْ تَمْنَعَ الأَسْمَ مِنْ الانْصِرَافِ لِاجْتِمَاعِ
سَبْعِينَ فِيهِ لِازِمِينَ ، وَكَمَا أَنَّكَ إِذَا سُمِّيَتْ بِحَبْنَطِي^(٢) وَمِعْزَى^(٣)
وَنَحْوِهِ شَيْئًا لَمْ تَصْرِفْ ، لِأَنَّ عِلَامَةَ التَّائِيثِ يَمْتَنِعُ مِنَ الدَّخُولِ عَلَيْهِ
فِي حَالِ التَّسْمِيَةِ فَسَابَهَتْ الأَلْفَ بِذَلِكَ أَلْفَ (حَبْلِي) كَذَلِكَ إِذَا
سُمِّيَتْ بِـ (ضَارِبَةٍ) ، وَ (حَمْدَةٍ) ، وَنَحْوِهِ تَمْتَنِعُ الهَاءُ مِنْ أَنْ
تَسْقُطَ فِي هَذِهِ الحَالِ وَتَلْزَمَ •

(١) انظر : الكتاب ٩/٢ • ذِفْرَى البعير : أصلُ أذنيه ، والذِفْرَى

مؤنثة وألفها للتأنيث أو لللاحق ، اللسان مادة : ذفر •

(٢) الحَبْنَطِي : الممتلىء غضباً أو بطنة ، انظر : اللسان مادة :

حبط •

(٣) انظر : الكتاب ٩/٢ و ١٢ •

٣١ - مسألة^(١)

ذكر سيويه : (استَحَيْتُ) ، فقال عن الخليل : أنه جاء على
(حاي) [مثل باع]^(٢) وإن لم يستعمل كما جاء (يذر) ولم
يستعمل (فعل)^(٣) منه ، فكذلك (استَحَيْتُ) ، أمكنوا الباء
الأولى منها ، كما سُكِّتْ في (بَعْتُ) وسُكِّت الثانية ، لأنها لام
الفعل فحذفت الأولى لثلاث يَلْتَقِي ساكنان وإنما فعلوا هذا حيث
كثُرَ في كلامهم •

قال سيويه : وقال غيره - يعني غير الخليل - لما كثرت في
كلامهم وكانت ياء بين حذفوها وألقوا حركتها على الحاء ، كما
ألزموا (يَرَى)^(٤) الحذف ، وكما قالوا : لم يك ، ولا أدرك^(٥) .

قال أبو عثمان^(٦) : استَحَيْتُ حذفوا الياء التي هي عين وألقوا
حركتها على الحاء ، ولم تُحذف لالتقاء الساكنين ، ولو كان
حذفها له لردّها إذا قال : هو يفعل فيقول : هو يستحي فاعلم •

وقد قال قوم : حذفوا لالتقاء الساكنين ، ولم يردوا فسي

(١) نقل ابن سيده في المخصص أكثر ما جاء في هذه المسألة ، انظر :
المخصص ١٠٦/١٣ - ١٠٧ •

(٢) زيادة من ج توافق ما جاء في الكتاب ، انظر : الكتاب ٢/٢٨٩ •

(٣) يقصد أنه لم يستعمل الماضي منه •

(٤) انظر : الكتاب ٢/١٦٥ • وشرح الشافية ٣/٣٣ •

(٥) انظر : الكتاب ١/٨ • والمنصف ٢/٢٢٧ •

(٦) انظر : المنصف ٢/٢٠٤ •

(يَفْعَلُ) ، لأنهم لو رَدُّوا في (يَفْعَلُ) لَرَفَعُوا ما لا يرتفع مثله في كلامهم ، وذلك أن الأفعال المضارعة إذا كان آخرها متصلاً لم يدخلها الرفع في شيء من الكلام ، ويقوي أنه ليس الالتقاء الساكنين قولهم [في الاثنين]^(١) : استَحْيَا ، لأن اللام لا ضمة فيها ، ولكن هذا حذف لكثرة الاستعمال كما قالوا في أشياء كثيرة بالحذف مثل : أَحَسْتُ ، وظَلْتُ ، ومَسْتُ^(٢) . ولم يستعملوا الفعل من (استَحْيَتْ) إلا بالزيادة كراهية أن يلزمهم فيه ما يلزمهم في (آتية) وأخواتها^(٣) .

القول [عندي]^(٤) فيه : إن المثليين والمتقاربين إذا اجتمعَا حُفِّفَ بأحد ثلاثة أشياء : بالإدغام نحو : رُدَّ ، وشُدَّ ، وحِيَّةٌ ، وقوَّةٌ . أو الإبدال ، نحو : أَمَلَيْتَ^(٥) في أَمَلَيْتَ ، وذَوَائِبَ في جمع ذَوَابَةٍ^(٦)

فأمَّا الحذف فهو على وجهين : أحدهما أن يُحذف الحرف مع جواز الإدغام وإمكانه نحو قولهم : بَخَّ في بَخَّ . والآخر أن يُحذف ، لامتناع الإدغام لسكون الحرف المدغم فيه ، ولزوم ذلك

-
- (١) زيادة من ج يقتضيهما السياق .
(٢) انظر : الكتاب ٤٠٠/٢ .
(٣) أخوات آية هي : راية ، وطاية ، وغاية ، وثاية . انظر : المنصف ١٤٣/٢ و ١٩٧ . وشرح الشافية ٥١/٢ ، و ١١٨/٣ .
(٤) زيادة من ج يقتضيهما السياق .
(٥) انظر : الكتاب ٤٠١/٢ .
(٦) الذوابة : الجلدة المعلقة على آخر الرجل ، انظر : اللسان مادة ذاب . أصل ذوائب : ذائب بهمزتين فأبدلوا الأولى واوا . انظر : شرح الشافية ٢١٣/١ .

له كقولهم : علماء بنو فلان^(١) ، وبلحارث^(٢) أو لما يلزم من تحريك حرف غير مدغم فيه يلزمه السكون كقولهم : يستطيع^(٣) وحذفهم الاء لما كان يلزم من تحريك السين في (استفعال) لو أدغمت في مقاربه ، وقولهم : استحييت ، مما حذف لامتناع جواز الحركة في المدغم فيه .

وامتناع تحريكه من جهتين ، إحداهما : أن هذه اللام يلزمها السكون كما يلزم سائر اللامات إذا اتصل بها ضمير الفاعل .

والأخرى أنه لو أدغم في الماضي مع اتصال الضمير به في الالة القليلة التي حكاهما عن الخليل^(٤) من قولهم : زدت للزم أن يتبعه المضارع في الإدغام كما تتبع (يشقيان) شقي^(٥) فتحرك ما لم يحرك مثله وهذا الإدغام ١٧ ب / إنما يلزم في الماضي إذا اتصل بضمير الفاعل فاذا لم يتصل لم يلزم الإدغام لانقلاب حرف الثاني ألفاً وزوال المثلية بانقلابه ، فلما كان الإدغام فيه يؤدي إلى تحريك ما لا يتحرك لما ذكرنا ، وكانت الكلمة

-
- (١) يريد : على الماء بنو فلان ، انظر : الكتاب ٤٣٠/٢ .
(٢) قال سيبويه : ومن الشاذ قولهم في بني العنبر وبني الحارث : بلعنبر وبلحارث ، بحذف النون ، وكذلك يفعلون بكل قبيلة تظهر فيها لام المعرفة . انظر : الكتاب ٤٣٠/٢ .
(٣) انظر : الكتاب ٤٢٩/٢ .
(٤) قال سيبويه : وزعم الخليل أن ناساً من بكر بن وائل يقولون رذن ومرن وردت . انظر : الكتاب ١٦٠/٢ .
(٥) أصل شقي : شقوا قلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها وهذه الالة معدومة في : يشقيان . فيقتضى أن تقول : يشقوان حيث لا كسرة قبل الواو . ولكن اتبع المضارع الماضي لئلا يختلف الباب ، انظر : المنصف ١٦٥-١٦٦ .

مستعملةً بحروف زائدة خُفِّفَ بالحذف ، كما خُفِّفَتْ
 (علماء بنو فلان) ، و (يستطيع) و (بلحريث) ، و (بلعنبر) ،
 ونحو ذلك به ، فحذف العين حذفاً كما حذفَتْ هذه الحروف
 لا لالتقاء الساكنين ، لأنه لو حذف لرُدَّ في (استحيًا) ثم أُلقي
 حركة الحرف المحذوف للتخفيف على الفاء وإن لم يكن الحذف
 لالتقاء الساكنين كما أُلقي حركة المحذوف من (ظلمت)
 و (مسست) على الفاء في قولهم : ظلمت^(١) ، وإن لم تحذف
 العين لالتقاء الساكنين .

فهذا القول عندي في حذف العين من (استحييت) والقول في
 حذفها لها من (يستحي) كالقول في الحذف من (استحييت)
 في أن المحذوف العين للتخفيف .

فأمَّا (حيَّة) فالعين منه ياء واللام كذلك أيضاً ، والدليل
 على ذلك قولهم في الإضافة إلى حيَّة بن بهدأة : حيوي^(٢) .

فإن قلت : إن الإضافة قد يُغَيَّرُ فيها الاسمُ عن حاله
 فيجوز أن يكون (حيوي) أيضاً ممَّا غيَّرَ فيها فأبدل من
 الواو التي هي عين الياء ، والعين واو لقولهم : حواء^(٣) لصاحب
 الحيَّة ، ولقول القائل :

٢٩- أبي الحاوون أن يَطَّأوا حِماه^(٤)

(١) تقدم قريباً .

(٢) انظر : الكتاب ٧٣/٢ .

(٣) انظر : المخصص ١٠٦/٨ . واللسان مادة : حيا .

(٤) البيت لخلف الأحمر ، وتماه :

ولا تسري بعقوته الثناب

انظر : الحيوان ٢٧٩/٤ والمعاني الكبير ٦٦٦-٦٦٧ .

فذلك غير جيد ، لأن الذي يُغَيَّرُ في الإضافة إنما هو الحركات نحو : دُهري ، وسُهلي (١) .

فأمَّا نفس الحروف [فلا تكاد] (٢) تُغَيَّرُ ، ولم ترهم غَيَّرُوا ما كان [من] (٣) نحو هذا . ألا تراهم قالوا في الإضافة إلى لِيَّة ، وأحوى : أحووي (٤) ولووي (٥) ، فلم يبدلوا من العين الواو (٦) ، فكذلك العين من (حِيَّة) ، ولو كانت واو لم تُغَيَّرُ أيضاً .

فإن قلت : فقد جاء (زباني) (٧) في الإضافة إلى (زبينة) ، وإلى (حيرة) حاري (٨) وإلى (صنعاء) صنعاني ، وغَيَّرُوا أنفس الحروف اللينة والمعتلة .

فقد جاء هذا إلا أنه حمل (حِيَّة) على أن الياء عينه أولى ، إذ لو كانت واو لما أبدلوا كما لم يبدلوا (أحووي) و (لووي) ، ويدل أيضاً على أن العين ياء وليست بواو قولهم مَحْيَاة ، قال سيويه : أرض مَحْيَاة ومَفْعَاة كثيرة الحيات والأفاعي (٩) .

-
- (١) انظر الكتاب ٦٩/٢ .
(٢) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(٣) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(٤) انظر : الكتاب ٧٧/٢ .
(٥) انظر : الكتاب ٧٣/٢ .
(٦) (الواو) ساقطة من ج .
(٧) انظر : الكتاب ٦٩/٢ و ٨٦ .
(٨) الحيرة مدينة معروفة في سواد العراق والنسبة اليها حارمي ، انظر : تهذيب اللغة ٢٣٣/٥ مادة : حار .
(٩) انظر الكتاب ٢٤٩/٢ .

فأما قوله : الحَوَاءُ ، فالذي نقول فيه : إنه غير مأخوذ من الحيَّة ، ولكنه من (حَوَيْتُ) فجمع الحَوَاءِ لها في حَوَيْتَهُ وغيرها ، فكما أن (لآل) في بائع اللؤلؤ^(١) ليس من لفظ (لؤلؤ) كذلك الحَوَاءُ ليس من الحيَّة ، ولكن من (حَوَيْتُ) الذي هو بمعنى جمعت ، ويدل أيضاً على أن العين ياء قولهم : حيوة ، فظهرت العين ياءً •

فأما (الحيوان) فاللام منه ياء ، لأنه من الحياة ، وإنما أبدلت واواً كراهيةً لاجتماع المثلين ، وقد قدمت أن المثلين إذا اجتمعا فأحد ما يُخفَّفُ به الإبدال كقولهم : أملت ، وذوئب ، كأن المثلين لما اجتمعا فلم يكن سبيلاً إلى الإدغام لكون الكلمة على بناء لا يُدغم مثلها •

ولم يَجْزِ الاعلالُ في اللامِ ولا في العينِ • أمَّا اللامُ فلم يَجْزِ اعلالها لما كان يلزم من حذفها ، وما كان يؤدي إليه من الإيأس لو حذفت • وأمَّا العينُ فصَحَّتْ هنا كما صحَّتْ [في]^(٢) الجَوْلَانِ والهِمَّانِ ونحوه •

وما ذكرناه من انقلاب الياء التي هي لام واواً في الحيوان مذهب الخليل وسيبويه ، ومن رأى أن الجَوْلَانِ^(٣) ، ونحوه •

(١) قال ابن دريد في الجمهرة ٢٨٨/٣ : اللؤلؤ معروف وبائعه :

اللآل ، مثل : العَال ، وفي اللسان : اللؤلؤة : الدرّة ، والجمع :

اللؤلؤ ، والسلالي ، وبائعه : لآء ، ولآل ، وللاء • قال

الفارسي : هو من باب سبطر • انظر : اللسان مادة لالا •

زيادة أثبتناها لأن السياق يقتضيها • (٢)

قال الرضوي في شرح الشافية ١٠٧/٣ : ونحو جَوْلَانِ وحيّدان (٣)

عند المبرد شاذ خارج عن القياس •

شاذ" ، وأنَّ المطرَدَ الاعتلالَ نحو : داران ، وما هان^(١) ، فيجبُ
عندَهُ أنْ تكونَ اللامُ الإيَّةَ والواوَ منقلبةً عنها ، ويدلُّ على ذلك
صحَّةُ العينِ ، لأنَّه إذا حملتهُ على الأكثرِ وما يلزمُ عندهُ أنْ
يكونَ عليهُ الباءُ كانَ أولىُّ .

فكانَ (حَيَّوان) يجبُ أنْ تنقلبَ عينُهُ ألفاً ، كما انقلبتْ
في (داران) ، لأنَّ الألفَ والتونَ لم يُخرِجَاهُ من شِبهِ الفعلِ إذا
كانا غيرَ ممتدَّ بهما إلاَّ أنْ اعتلَّاهُ ١٨ أ / هنا لم يلزمَ لاعتلالِ
اللامِ بالقلبِ ، فلا يجتمعُ على الكلمةِ اعتلالانِ .

والقولُ عندي في (حَيَّوة) كالقولِ في (حَيَّوان) في أنَّ
الواوَ فيه منقلبةٌ عن الياءِ ، لأنَّه اسمٌ مختصٌ ليسَ باسمِ نوعٍ ،
وقد وجدنا هذه الأسماءَ المختصةَ تُغيَّرُ عما يكونُ عليهُ الأسماءُ
الأوَّلُ كقولهم : تهلُّلٌ و موهَّبٌ ، وهورِدٌ . وحكمُ تهلُّل^(٢)
الادغامِ ، وحكمُ الآخرينَ كسرُ العينِ^(٣) فكذلكَ (حَيَّوة)
غُيِّرَ بِإبدالِ اللامِ منهُ كما غُيِّرَتْ هذه الأسماءُ الأخرى ، ويقوي
هذا عِزَّةُ ما عينُهُ ياءٌ ولامُهُ واوٌ ، وأنَّه لا يُعرَفُ في الكلامِ
شيءٌ منهُ .

(١) انظر : المنصف ٨/٢ و ٦١/٣ .

وقال أبو علي في التكملة ص ٣٥٨ رسالة ماجستير :
وأما صحتهُ (يعني صحة الواو) في باب العينِ نحو :
الظوفان ، فإنه خرج بزيادة الألف والنون من شبه الفعلِ
كما خرج بألف التائيت منه في قولهم : صَوْرِي وَحَيَّدي ،
وداران ، وما هان ، شاذٌّ عن الجمهورِ .

(٢) تقدم في المسألة الثانية عشرة .

(٣) تقدم في المسألة الثانية عشرة .

فَأَمَّا (حَيَّوَةٌ) و (حَيَّوَانٌ) فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُجْمَعَا أَصْلَيْنِ
وَيُحْتَجَّ بِهَمَا ، وَلَوْ جَازَ ذَلِكَ لَجَعَلْتُ (جُنْدَبٌ)^(١) وَتَتَفَلُّ^(٢)
أَصْلَيْنِ فِي الْبِنَاءِ^(٣) .

وَرَدَّ أَبُو عَثْمَانَ مَا ذَكَرْنَا فِي (حَيَّوَانٌ) و (حَيَّوَةٌ) مِنْ أَنَّ
الْلَامَ فِيهِ يَاءٌ وَالْوَاوُ مَنقَلِبَةٌ عَنْهُ^(٤) وَلَمْ يَأْتِ عَلَيْهِ بِمُقْنَعٍ .

-
- (١) الجندب : الذكر من الجراد • انظر : اللسان مادة : جذب •
(٢) التتفل : الشعيب ، وقيل : جروه • انظر : اللسان مادة :
تفعل •
(٣) لم يأت من الابنية الاصلية في الرباعي على (فَعَلَّل) خلافاً
للاخفش • ولا على (فَعَلَّل) • انظر : المنصف ١/٢٤-٢٧ •
وشرح الشافية ١/٤٧-٤٨ •
(٤) قال أبو عثمان : وأما قولهم : حَيَّوَانٌ ، فإنه جاء على ما لا
يستعمل ، ليس في الكلام فعل مستعمل عينه ياءٌ ولاه
واوٌ فلذلك لم يشتقوا منه فعلاً وعلى ذلك جاء : (حَيَّوَةٌ)
اسم رجلٍ فأفهمه • انظر : المنصف ٢/٢٨٤-٢٨٥ •

٣٢ - مسألة (١)

ذكر سيويه . لَسِنٌ أَتَيْتَنِي لِأَفْعَلَنَّ وَمَا أَشْبَهُهُ نَحْوُ قَوْلِهِ :
 (وَلَسِنٌ جِئْتَهُمْ بِآيَةٍ لَيَقُولَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا) (٢) (وَلَسِنٌ
 أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ) (٣) . فزعم أن الذي يعتمد عليه
 اليمين اللام الثانية (٤) . فاعتل أبو اسحاق (٥) لذلك في كتابه (في
 القرآن) (٦) عند قوله : (وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ) (٧) بأن
 قال : إن اللام الثانية هي لام القسم في الحقيقة ، لأنك إنما
 حلفت على فعلك لا على فعل غيرك كقولك : وَاللَّهِ لَسِنٌ جِئْتَنِي
 لِأَكْرِمَنَّكَ (٨) .

وهذا الذي اعتل به فاسد جداً ضعيف ، وذلك أنه لو
 قال : وَاللَّهِ لَسِنٌ جِئْتَنِي لَيَقُومَنَّ عَمْرُو ، لكان الذي يعتمد
 عليه القسم اللام الثانية ، مع أن الحالف لم يحلف على فعل

- (١) هذه المسألة موجودة في الخزانة ٣/٥٨١-٥٨٢ . وفي شرح
 أبيات المغني للبغدادي ٨٠/١ .
 (٢) الروم/٥٨ .
 (٣) البقرة/١٤٥ .
 (٤) انظر : الكتاب ١/٤٥٥-٤٥٦ .
 (٥) هو أبو اسحاق ابراهيم بن السري بن سهل المعروف
 بالزجاج ، المتوفى سنة ٣١١ هـ . انظر : أنباء الرواة ١/١٥٩ .
 وبغية الوعاة ١/٤١١ .
 (٦) المقصود بهذا الكتاب هو : معاني القرآن واعرابه للزجاج طبع
 منه جزءان بتحقيق د . عبدالجليل عبده شلبي منشورات
 المكتبة العصرية بيروت - صيدا .
 (٧) البقرة/١٠٢ .
 (٨) انظر : معاني القرآن واعرابه للزجاج ١/١٦٤ .

نفسه ، وإنما حلفَ على فعلٍ غيرِهِ . فهذا عندي بينَ الفسادِ ،
ولكنَّ ممَّا يدلُّ على أنَّ الاعتمادَ على اللامِ الثانيةِ أو ما يقومُ
مقامها ممَّا يتلقَى بهِ القسمُ ، قولُ كثيرٍ :

٣٠- لئنْ عادَ لي عبدُ العزيزِ بمثلها

وأمكنني منها إذا لا أقيلها^(١)

فلو كانَ الاعتمادُ على اللامِ في (لئنْ) دونَ (لا) لوجبَ
أنْ ينجزمَ الفعلُ بعدَ (لا) بالجزاء^(٢) ، فلمَّا ارتفعَ الفعلُ الذي
هو قولهُ : لا أقيلها ، علمتْ أنْ مَعتمدَ اليمينِ إنما هو اللامُ
الثانيةُ في نحوِ هذا أو ما أشبهَ اللامِ^(٣) ، فمِنْ هذا نعلمُ أنَّ
الاعتمادَ على الثانيةِ لا من حيثُ ذكر^(٤) .

(١) ديوان كثير/ ٣٠٥ ، وانظر : الكتاب ٤١٢/١ . والخزانة
٥٨١/٣ .

(٢) انظر : شرح المفصل ٢٢/٩ .

(٣) يتلقى القسمُ باللامِ ، ويأَن ، وبحرفِ النفي ، كـ (ما) ،

و (لا) . انظر : شرح المفصل ٩٦/٩ .

(٤) يقصدُ أبا اسحاقَ الزجاجُ .

٣٣ - مسألة

الدليل عندي على أن لامَ الابتداء كونها للابتداء أعمّ من كونها للقسم دخولها في : لَمَرُكَ لِأَفْعَلَنَّ • ألا تراها في هذا الموضع للابتداء (١) مجرداً من معنى القسم ، لأنَّ القسم لا يجوز تقديره ها هنا ، لامتناع دخول القسم على القسم ، لأنَّ القسم لا يقسم عليه ، إنما تذكر ليحقق به أمر غير القسم •

(١) (للابتداء) ساقط من ج •

سألنا سائل^١ عن قولهم : مَلِيٌّ من النهار^(١) ، مِمَّ أَخِيذَ مَلِيٍّ ؟
 فقلتُ : المَلَا المُتَّسِعُ من الأرض^(٢) ، والمَلَاوَةُ من
 الرَّهْرِ : الطويلُ من الزَمَنِ ، ومنهُ تَمَلَّيْتُ حَيًّا ، وقوله تعالى :
 (وَأَمْلِي لَهُمْ)^(٣) أَمْهَلَهُمْ وأَوْسَعَ لَهُمْ في المُدَّةِ فكانَ المَلِيُّ
 كالمُتَّسِعِ . واللامُ من (مَلِيٌّ) ياءٌ منقلبةٌ عن الواوِ .

-
- (١) مَضَى مَلِيٌّ من النهارِ ، أَي : ساعةٌ طويلةٌ . انظر اللسان
 مادة : ملا .
- (٢) قال الأزهرى : وأما الملا : المتسع من الارض فهو غير مهموز
 يكتب بالالف والياء . انظر : تهذيب اللغة ٤٠٤/١٥ مادة :
 ملا .
- (٣) محمد/٢٥ ، قرأ أبو عمرو وحده : وأَمْلِي لَهُمْ ، وقرأ
 الباقونَ : وأَمْلَى لَهُمْ . انظر : كتاب السبعة في القراءات
 ص ٦٠٠-٦٠١ . والبحر المحيط ٨/٨٣ .

٣٥ - مسألة

ذكر أبو الحسن قول الله تعالى : (وَيُنزَلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ)^(١) [فقال : هو فيما يُفسَّرُ يُنَزَّلُ مِنَ السَّمَاءِ جِبَالًا ، فِيهَا بَرَدٌ .

وقال بعضهم : يُنَزَّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ ، أَي : فِي السَّمَاءِ جِبَالٌ مِنْ بَرَدٍ ، يَرِيدُ : أَنْ يَجْعَلَ الْجِبَالَ مِنْ بَرَدٍ فِي السَّمَاءِ ، وَيَجْعَلُ الْإِنزَالَ مِنْهَا^(٢) .

قلت أنا في هذه الآية قبل أن أعرف هذا القول لأبي الحسن : قوله : (وَيُنَزَّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ) المعنى : وَيُنَزَّلُ مِنَ السَّمَاءِ جِبَالًا فِيهَا مِنْ بَرَدٍ^(٣) .

فموضع (مِنْ) الأولى نصبٌ على أنه ظرفٌ ، واثمانيّةٌ نصبٌ على أنه في موضع المفعول به ، و (فِيهَا) صفةٌ للجبال ، و (مِنْ) الثالثة للبين كأنه يُبينُ من أي شيءٍ هذا الكثيرُ كما تقول : عندهُ جبالٌ من المالِ^(٤) فَيُكثِرُ ما عندهُ منه ثم تبيّنُ الكثيرَ بقولك : من المالِ .

(١) النور/٤٣ .

(٢) انظر : معاني القرآن للاخفش رسالة دكتوراه ص/٤٠٣ .

(٣) زيادة من ج .

(٤) في ج (من الماء) وهو تحريفٌ .

ويحتمل أن يكون موضع (من) في (١) قوله : (من)
 جبالاً نصباً على الظرف على أنه 'مُنزَلٌ منه' ، ويكون موضع
 (من) في قوله : (من برد) نصباً كأنه : 'ويُنزَلُ من
 السماء من جبالٍ فيها برداً ، ويكون (الجبال) على هذا التأويل
 تعظيماً لما يُنزلُ منه من السحاب .

ويحتمل أن يكون موضع (من) في قوله : (من جبال)
 نصباً على أنه مفعولٌ به كأنه في التقدير : 'ويُنزَلُ من
 السماء جبالاً فيها برداً ، ويكون الجبال ١٨ ب / على هذا تعظيماً
 وتكثيراً لما يُنزلُ من السماء من البرد (٢) والمطر ، ويكون
 (من برد) رفع الموضع بالظرف في قول سيويه والأخفش ،
 ولا يكون (فيها) ضمير مرفوع للموصوف ، لصيرورة موضع
 قوله : (من برد) رفعاً به .

وقد جعلنا (من) في بعض هذه التأويلات زائدة [في
 الأيجاب] (٣) وذلك مذهب أبي الحسن الأخفش والكسائي (٤) ،
 وحكى أبو الحسن أنهم يقولون : 'قد كان من مطر ، وكان من
 حديث (٥) ، يريدون : 'كان مطر' وكان حديث' ، ولم يجز
 سيويه هذا ، فقال : 'ولا يفعلون [هذا] (٦) ب (من) في

-
- (١) (في) ساقطة من ج .
 (٢) في ج (المبرد) وهو تحريف .
 (٣) زيادة من ج يقتضيها السياق .
 (٤) هو أبو الحسن علي بن حمزة المعروف بالكسائي المتوفى
 بالرسي سنة ١٨٩ هـ . انظر : نزهة الالباء ص ٦٧ . وأنباء
 الرواة ٢/٢٥٦ .
 (٥) انظر : معاني القرآن للأخفش ص/٢٣٨ و ٤٠٣ .
 (٦) زيادة من ج يقتضيها السياق .

الواجب^(١) ، يُريدُ أنْ (مِنْ) لا تُزادُ كما زيدتِ الباءُ في :
 (كفى بالله) وليسَ يزيدُ • وحملَ أبو الحسن [على هذا]^(٢)
 قوله تعالى : (فكلُّوا ممَّا أمسكنَ عليكم)^(٣) ، وإذا ثبتتْ روايةُ
 نقيةٌ ممَّا لا يدفعه قِياسٌ لزمَ قبولُه واستعمالُه ، ولمَ يجبَ
 دفعُه • وجعلَ أبو الحسن (من) زائدةً في التأويلِ الأوَّلِ الذي
 ذكره في الآية •

فأمَّا أنا فجعلتُ (مِنْ) الثانيةَ في الآيةِ في التأويلِ الأوَّلِ^(٤)
 زائدةً منصوبَ الموضعِ على أنَّه مفعولٌ بهِ ، والثالثةُ للبيانِ ،
 وجعلتُ الثانيةَ في الأوَّلِ الثاني نصباً على الظرفِ ، والثالثةُ زائدةٌ
 في موضعِ نصبٍ بالمتعولِ بهِ ، وجعلتُ (مِنْ) الثانيةَ في التأويلِ
 الثالثِ زائدةً نصباً على المفعولِ^(٥) ، والثالثةُ أيضاً زائدةٌ رفعاً على
 أنَّه مرتفعٌ بالظرفِ ، وجعلتُ (مِنْ) الأولى في الآيةِ في التأويلاتِ
 الثلاثةِ نصباً على الظرفِ •

فأمَّا أبو الحسن فجعلَ (من) الثانيةَ ، والثالثةَ ، في الآيةِ في التأويلِ
 الأوَّلِ زائدةً • فأمَّا موضعها من الأعرابِ ، فالأوَّلُ نصبٌ على
 أنَّه مفعولٌ بهِ وهي الثانيةُ من الآيةِ ، وموضعُ (مِنْ) الثالثةِ في

-
- (١) انظر : الكتاب ١٧/١ •
 (٢) زيادة يقتضيها السياق •
 (٣) المائدة/٤ ، وانظر : معاني القرآن للاخفش ص/٤٠٣ •
 (٤) (الذي ذكره في الآية ، فأمَّا أنا فجعلتُ (من) الثانيةَ فسي
 الآيةِ في التأويلِ الاولِ) ساقطة من ج •
 (٥) (والثالثةُ زائدةٌ في موضعِ نصبٍ بالمتعولِ بهِ وجعلتُ من
 الثانيةِ في التأويلِ الثالثِ زائدةً نصباً على المتعولِ) ساقطة
 من ج •

الآية رفعاً بالظرف ، وهذا هو التأويل الثالث الذي ذكرناه
نحن (١) .

وأما القول الثاني الذي ذكره أبو الحسن في الآية ف (من)
الثانية في الآية (٢) نصب بالظرف ، والثالثة بالتيين من الجبال ،
وكانه على هذا التأويل ذكر الموضع الذي ينزل منه ، ولم
يذكر المنزل للدلالة عليه ، ولا أدري ما صحة هذا الوجه
الذي ذكره أبو الحسن (٣) عن بعضهم في التأويل .

-
- (١) نحن (ساقط من ج)
(٢) في ش (في الآية فيها) أسقطنا (فيها) لزيادتها و (في الآية)
ساقط من ج
(٣) (أبو الحسن) ساقط من ج

٣٦ - مسألة

ذكر أبو الحسن في كتابه (الكبير) ^(١) قول الله عز وجل: (أَوْ جَاؤُكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) ^(٢) فزعم أن المعنى: أو جاؤكم قوم حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ، فحذف قوم ، وأقيم الوصف مقام الموصوف ^(٣) ، وأجاز جاءني زيد قام ^(٤) ، أي: رجلاً قام .
وقوله في هذا عندي جيد ، وله نظائر كثيرة في التنزيل والشعر ، منه قوله تعالى: (وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ) ^(٥) أي: آية يريكموها البرق . ومنه قول الشاعر:

٣١- وما الدهر إلا تارتان فَمِنْهُمَا
أموت وأخرى أبتغي العيش أكدح ^(٦)

(١) وهو كتابه (المسائل الكبير) تقدم ذكره في المسألة التاسعة عشرة .

(٢) النساء/٩٠ ، قال الاخفش في معاني القرآن/٣٩٢: حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أو حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ، فحصرة نصبت على الحال ، وحَصِرَتْ فعلت .

(٣) (الموصوف) ساقط من ج .

(٤) ذهب الكوفيون وأبو الحسن الاخفش الى جواز وقوع الفعل الماضي حالاً مثل: جاءني زيد قام . كما يجوز أن يقع الفعل الماضي صفةً للنكرة ، مثل: مررت برجلٍ قعد ، ومنع البصريون وقوع الفعل الماضي حالاً إلا أن يكون مسبوقة بقدر ، انظر: الانصاف ٢/٢٥٢-٢٥٨ وشرح المفصل ٢/٦٦-٦٧ .

(٥) الروم/٢٤ .

(٦) البيت لابن مقبل ، انظر: ديوانه ص/٢٤ ، وانظر: الكتاب ١/٣٧٦ والمقتضب ٢/١٣٨ وفيه:
هل الدهر إلا تارتان فتارة

ومنه قول الآخر :

جَادَتْ بِكَفِّيَّ كَانَ مِنْ أُرْمِي الْبَشْرَ (١)

أي : رَجَلِ كَانَ •

(١) هذا الرجز موجود في التقيضي ١٣٩/٢ ، ومجالس نعلب ص ٥١٣ والخصائص ٣٦٧/٢ والانصاف ١١٤/١-١١٥ ، ومغني اللبيب ١٦٠/١ وفيه ٤ : ترمي بكفِّي • وهذا الرجز لا يُعرف قائله •

٣٧ - مسألة

سألنا بعض 'مَن' يَنْظُرُ في العريضة مِنْ القُرَاءِ عَنِ
(مَعِيشَةٍ) ^(١) ووزنه وجمعه ، وهل يجوز إبدال الهمزة في عينه
إذا جمع .

نقلت العين من (مَعِيشَةٍ ياء ، حرف " من حروف العلة .

ووزن (مِيشة) عند الخليل وسيبويه يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ :
(مَفْعَلَةٌ) ^(٢) ، وَأَنْ يَكُونَ : (مَفْعَلَةٌ) ^(٣) فَأَمَّا وَزْنُهُمْ لَهَا
بِمَفْعَلَةٍ فَجَلِيٌّ بَيِّنٌ ، وَكَانَ أَصْلُهُ : [(مَعِيشَةٌ) ،
فَحَذَفَتِ الضَّمَّةُ وَأُسْكِنَتْ وَكَثُرَ مَا قَبْلَهَا لِمَكَانِهَا ، وَكَذَلِكَ
(مَفْعَلَةٌ) نُقِلَتِ الْكِسْرَةُ مِنَ الْيَاءِ إِلَى مَا قَبْلَهَا] ^(٤) .

(١) طه. ١٢٤ .

(٢) انظر : الكتاب ٣٦٤/٢ .

(٣) (وَأَنْ يَكُونَ مَفْعَلَةٌ) ساقط من ج .

(٤) زيادة من ج يقتضيها السياق . وأرى أن هذه المسألة ناقصة
لأن أبا علي أجاب عن وزن (معيشة) فقط فلم يجيب السائل
عن جمعه وجواز إبدال الهمزة في عينه وعدم جوازه .

هذا باب وجوه (ما)

اعلم أن (ما) كلمة استعملت على وجهين : اسماً ، وحرفاً ،
وأما ذاك وجوه تنصرف فيها في كل نوع وجامع لها • ونبدأ بذكر
المواضع التي تكون فيها اسماً ، وهي أربعة مواضع أحدها : أن
تكون موصولة مرفقة بمنزلة (الذي) • والآخر : أن تكون
منكورة غير موصولة • والثالث : أن تكون استهماً • والرابع :
أن تكون جزءاً •

فالأول منها : أن تكون بمعنى (الذي) فتوصل بما يوصل
به (الذي) وتلزمها الصلة كما تلزمه •

وقد تأملت هذه الأسماء المبهمة [الموصولة]^(١) أعني :
(الذي) ، و (من) ، و (ما) ، فوجدت جميع ذلك يقع على
الكثرة والجماعة ، وإن كان لفظها واحداً ، فتفرد تارة للضمير
العائد من الصلة إليه للفظ وما أشبه العائد مما تعرف به
الكثرة من الأفراد كما تعرف من الصلة ، وتجمع تارة •
فمما جاء وقد جمع العائد فيه وأُفرد قوله تعالى :
(وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ ۙ مَا لَّا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنَ
السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئًا)^(٢) [ثم قال]^(٣) : (وَلَا يَسْتَطِيعُونَ)
فجمع ، ومما جاء أيضاً منه في التنزيل والمراد به الكثرة
قوله : (وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَّا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ)

- (١) زيادة من ج يقتضيها السياق
(٢) النحل/٧٣ •
(٣) زيادة من ج يقتضيها السياق

ثُمَّ قَالَ : (وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ)^(١) ف (ما) في الآية الأولى مثل (مَنْ) في قوله : (وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ)^(٢) وقوله : (وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ ائْتِنَّا لِي)^(٣) ثُمَّ قَالَ : (أَلَا فِي الْفِتْنَةِ سَقَطُوا)^(٤) وهذا في (مَنْ) خاتمة كثير جداً .

وإنما جاءت هذه الأسماء على هذا الذي ذكرته من دلالتها مرة على الواحد ومرة على الكثرة ، لا بهامها ، وأن شيئاً منها لا يختص^٢ المسمى بعينه فهو في ذلك شبيه باسم النوع الذي يقع للواحد من النوع ويقع للجماعة نحو : الرَّجُلُ ، وَالإِنْسَانُ ، وَالدَّرْهَمُ ، إذا أردت به الواحد أو النوع أجمع كقوله : (إِنَّ الْإِنْسَانَ خَلِقَ هَلُوعاً)^(٥) ثُمَّ قَالَ : (إِلَّا الْمُسْلِمِينَ) ، (إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا)^(٦) .

ف (الإنسان) لا يختص^٢ واحداً بعينه كما أن (ما) و (مَنْ) و (الذي) لا تختص^٢ واحدة منها شيئاً بعينه ، لكنها قد تكون للكثرة وللواحد ، فجاز هذا في هذه الأسماء البهيمية التي لا تختص^٢ بالدلالة واحداً بعينه^(٧) ، كما جاز في (الإنسان) ونحوه من أسماء الأنواع .

()
()

-
- | | |
|-----|---|
| (١) | يونس/١٨ . |
| (٢) | البقرة/٨ . |
| (٣) | التوبة/٤٩ . |
| (٤) | التوبة/٤٩ . |
| (٥) | المارج/١٩ . |
| (٦) | العصر/٢ و ٣ . |
| (٧) | من قوله : (كما أن ما ومن والذي) الى قوله : (كما جاز في الإنسان) ساقط من ج |

فيجوزُ في (ما) إذا كانت موصولةً أن تليَ (نِعَم)
 و (بئس) فيعملان فيها ، وتكونُ فاعلتَهُما لا بهامِها ، وإِنَّها اسمٌ
 واحدٌ يدلُّ على الكثرةِ كما أن (الرَّجُل) ، و (الإنسان) ،
 و (الدرهم) كذلك .

وقد جوزَ أحدُ النحويِّين ذلكَ في (الذي)^(١) ، وهو عندي
 فيه جازٌ ، وفيما ذكرتهُ من (ما) أجوزُ ، لأنَّ لهُ واحداً منكوراً
 من لفظه ، فهو يشابهُ أسماءَ الأنواعِ المحضةِ في كلِّ شيءٍ ، إلاَّ
 في الألفِ واللامِ فإنَّ تلكَ يَدْخُلُها حرفُ التعميرِ ، ولا يَدْخُلُ
 هذا الاسمُ إلاَّ أنَّكَ إذا تعدَّيتَ الألفَ واللامَ في القياسِ .

فإذا اعتبرتَ أنَّ (ما) اسمٌ منردٌ ، كما أنَّ (الرَّجُل) اسمٌ
 مفردٌ وإنَّه قد يدلُّ على الكثرةِ كما تدلُّ أسماءُ الأنواعِ
 عليها ، ولَّهُ واحدٌ من لفظه منكورٌ . كما أنَّ لأسماءِ الأنواعِ
 أحاداً من ألفاظها منكورةً ، جازَ عندي أن تكونَ فاعلٌ (نِعَم)
 و (بئس) . وأظنُّ الجرميَّ ، أيضاً قد أجازَ ذلكَ .

فيجوزُ تليَ هذا الذي أعلمتُكَ جوازَهُ عندي ، أن يكونَ
 (اشْتَرَوْا) من قوله : بئسَ ما اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ)^(٢)

(١) قال أبو الحسن الاخفش عند تفسير قوله تعالى : (مثلهم
 كمثل الذي استوقد ناراً) الآية : (الذي) في معنى الجميع كما
 يكون الانسان في معنى الناس . انظر : معاني القرآن للاخفش
 ص/ ١٨٣ .

وقال أبو حيان عند تفسير هذه الآية : ونقل عن أبي علي أنه
 - أي : الذي - مبهم يجري مجرى (مَنْ) في وقوعه على الواحد
 والجمع . انظر : البحر المحيط ٧٤/١ .

(٢) البقرة/ ٩٠ . قال أبو الحسن الاخفش : ف (ما) وحدها
 اسم و (ان يكفروا) تفسير له نحو : نعم رجلاً زيد . انظر :
 معاني القرآن للاخفش ص ٢٨٢ . والبحر المحيط ٣٠٤/١-٣٠٥ .

صلة لـ (ما) ليست بصفة وأن موضع (ما) رفع بـ (بنس)
 كما أن (الرجل) في : نعم الرجل زيد ، مرفوع بـ (نعم) .
 لا أعلم شيئاً يمنع من إجازة ذلك ، وبدل على جواز ذلك وأن
 الغرض أن يكون فاعل هذا الفعل مبهماً^(١) وإن لم يكن فيه
 ألف ولا م كون الأسماء المضافة إلى ما فيه الألف واللام فاعلة لهذا
 الفعل نحو : نعم غلام الرجل ، وما أشبه ذلك من المضاف إلى
 ما فيه الألف واللام^(٢) ، فإذا جاز دخولها على اسم غير (ما)
 لا ألف ولا لام^(٣) فيه جاز أيضاً دخولها على (ما) وكون (ما)
 مبنية عليه ، وإن لم يكن فيها ألف ولا م .

فأما قوله عز وجل : (إن الله نعماً يعظكم به)^(٤)
 فتحتمل (ما) عندي وجهين ، يجوز أن تكون معرفة ، ويجوز
 أن تكون نكرة ، فإن حمايته على أنه معرفة كان رفعاً وإن لم
 يكن لقوله : (يعظكم) موضع من الأعراب . وإن حملته
 على أنه نكرة كانت منصوبة وموضع (يعظكم) نصباً ، لكونه
 وصفاً للاسم الموصوف ، وعلى أي الوجهين حملت (ما) فلا بد من

-
- (١) في ش (منهما) وهو تصحيف .
 (٢) فاعل هذا الفعل على ضربين : الأول أن يكون اسماً مظهراً
 معرفة بالألف واللام أو مضافاً إلى ما فيه الألف واللام . والثاني
 أن يكون مضمراً فيفسر بنكرة منصوبة مثل : نعم صاحباً زيد .
 انظر : شرح المفصل ١٣٠/٧ .
 (٣) (فإذا جاز دخولها على اسم غير (ما) لا ألف ولا لام)
 ساقطة من ج .
 (٤) النساء/٥٨ . لقد جوز أبو البقاء العكبري في (ما) هنا ثلاثة
 أوجه أحدها أن تكون معرفة تامة بمعنى الشيء ، والثاني :
 أن تكون بمعنى (الذي) وما بعدها صلتهما ، والثالث : أن
 تكون (ما) نكرة موصوفة والفاعل ضمير . انظر : التبيان في
 إعراب القرآن ١/٣٧٦ .

معرفة مرادة في المعنى محذوفة من اللفظ يختص به المدح
الشماع .

ألا ترى : أنك لو قلت : نعم وجلالاً ، أو : نعم الرجل ،
الكنت مُريداً مع ذلك ممدوحاً مخصوصاً حذفته لجري ذكره
وتقدمه ، أو لدلالة حالٍ أخرى عليه .

والمضمّر في الآية المراد هو - والله أعلم - : موعظته ، أو
قوله ، أو أمره ، لأن الموعظة قد تكون بهما ، فالتقدير : (إن
الله نعماً يعظكم) أي : نعم الذي يعظكم به موعظته ،
أو نعم شيئاً يعظكم به موعظته ، فحذفت الموعظة أو غيرها
الدلالة عليه ، كما حذف الاسم المخصوص بعد قوله : (نعم
العبد)^(١) للدلالة عليه .

وذكر أبو الحسن هذه الآية في كتابه : (في القرآن)^(٢) فقال
فيها بعد أن تلاها : (ما) ها هنا اسم وليست [لها]^(٣) صلة ،
لأنك إن جعلت (يعظكم به) صلة لـ (ما) صار كقولك :
إن الله نعم الشيء ، أو نعم شيئاً ، فهذا ليس بكلام ، ولكن
تجعل (ما) اسماً وحدها كما تقول : غسلته غسلًا نعيمًا ،
تريد : نعمم غسلًا^(٤) .

والقول فيها عندي ما قدمته من إرادة المدوح المخصوص .
ألا ترى : ١٩ ب / أن (ما) لا تخلو من أن تكون معرفة ، أو

-
- (١) ص / ٣٠ . حذف المخصوص بالمدح هو : أيوب .
(٢) المقصود بهذا الكتاب هو : معاني القرآن للاخفش .
(٣) زيادة من ج يقتضيها السياق . وفي معاني القرآن (له) بدل
(لها) .
(٤) انظر : معاني القرآن للاخفش ص / ١٦٧-١٦٨ .

نكرة ، فلو جعله نكرة وجعلت (يعظنكم به) غير صلة ،
 لأحتجت إلى تبيين المدوح كما يلزم تبيينه إذا قدرتها نكرة ،
 ويلزم تبيين (النسل) أيضاً في ذلك نعم غملاً ، كما يلزم
 تبيينه في قولهم : نعم النسل ، فالقول فيه عندي على ما تقدم (١) .

ولا يجوز عندي أن تكون (ما) في قوله : (إن الله نعماً
 يعظنكم به) التي تكون مع الفعل بمعنى المصدر وتكون فاعلة
 (نعم) ، لأن تلك حرف بمنزلة (أن) مع الفعل ، فهو اسم
 مختص كما أن (أن) مع صلته اسم مختص ، ويدل على ذلك
 في الفعل الذي تضمنه ذكرها وحكمها (٢) .

فإن قلت : فهل يجوز أن تكون مع صلته بعد (نعم)
 في الآية التي [هي] (٣) مع الفعل بمنزلة المصدر على أن لا تكون
 اسم (نعم) [و] (٤) فاعلها ، ولكن تكون المخصوص بالمدح ،
 فيكون التقدير : إن الله نعم الشيء وعظه لكم ؟

فذلك عندي غير جائز أيضاً ، لا ذكرت من أن تلك حرف
 غير اسم ، وليس يجوز أن تكون (ما) حرفاً ، لما يرجع إليه
 من قوله : (به) ، فهي في الآية على الوجهين اللذين قدمناهما
 لا غير (٥) . فهذا كون (ما) بصلتها شائعة ومخصوصة ك (الذي) .

-
- (١) وهو قوله أن (ما) تكون معرفة ونكرة .
 (٢) سيأتي في كون (ما) حرفاً .
 (٣) زيادة من ج يقتضيها السياق .
 (٤) زيادة من ج يقتضيها السياق .
 (٥) وهو كون (ما) معرفة ونكرة .

فأما كونها منكورة ، فعلى [ضربين : أحدهما]^(١) أن تكون غير موصوفة • [والآخر أن تكون موصوفة]^(٢) •

فمما جاء فيه غير موصوفة التعجب ، نحو : ما أحسن زيدا^(٣) •

والدليل على أنها غير موصوفة أن ما بعدها لا يخلو من أن يكون صفة ، أو صلة ، أو خبراً ، فلو كان صفة أو صلة ، لاحتاج الاسم المبتدأ الى خبر إذ الوصف مع الموصوف لا يكون كلاماً تاماً [كما أن الصلة مع الموصول لا يكون كلاماً تاماً]^(٤) • والخبر ينبغي أن يكون مضمراً إذ ليس بمظهر ، وذلك المضمّر لا يخلو من أن يكون شيئاً متصلاً به من فعل يفعله ، أو أمر ينسب إليه أو غيره • فاذا قصد به شيء أو خص به أمر ، فسد بذلك معنى التعجب ، لتعينه واختصاصه وزوال الإبهام عنه ، ومتى صار كذلك فقد بعد أن يكون تعجباً ، فاذا لم يجز أن يكون الخبر مضمراً ، أو لم تكن (ما) صلة ولا صفة ثبت أن (ما) اسم منكور غير موصوف في هذا الباب كما ذكرناه •

(١) زيادة من ج يقتضيها السياق •

(٢) زيادة من ج يقتضيها السياق •

(٣) (ما) اسم تامه بتدا ، وأحسن خبره وفيه ضمير الفاعل

وزيد مفعول به • وعند الاخفش أن (ما) بمعنى (الذي)

وأحسن زيدا صلتها والخبر محذوف • انظر : الاصول ١/١١٥

• ١١٦ • وشرح المفصل ٧/١٤٩ •

(٤) زيادة من ج يقتضيها السياق •

فأما الفصلُ بالظرفِ بينَ الاسمِ للنصبِ في التعجُّبِ بفعله
وبينَ فعلِهِ ، فليسَ لسيبويه فيه نصٌّ .

وذكرَ أبو العباسُ (١) وغيرُه أنَّ الفصلَ بالظرفِ فيه غيرُ
جائزٍ ، وقد أجازَه بعضهم ولا أرى القياسَ إلاَّ مُجيزاً لَه ،
لأنَّ الفصلَ قد جاءَ في بابِ (نَعَمْ) و (بئسَ) كقولِه تعالى :
(بئسَ للظالمينَ بدلًا) (٢) فإذا جازَ الفصلُ في هذا ، كانَ في
التعجُّبِ أجوزَ ، لأنَّه أشدُّ تصرفاً في معمولِه من (نَعَمْ) . ألا
تري : أنَّه يعمَلُ في المعرفة ، والنكرة ، والمُضمرِ والمُظهِرِ ،
ومعمولِ (نَعَمْ) على ضربٍ واحدٍ ، إنَّما هو اسمٌ منكورٌ (٣) ، فهو
لذلك أشبهُ بـ (عشرينَ) وما يبعُدُ من مشابهةِ الفعلِ ، فإذا
جازَ في (نَعَمْ) كانَ في التعجُّبِ أجوزَ .

فأما الفصلُ بينَ (ما) وفعلِ التعجُّبِ فلم يُجيزَه أحدٌ ولا
يجوزُ ، لأنَّ ما يُفصلُ به لا يخلو من أحدِ أمرينِ : إمَّا أنْ
يكونَ مُتصلاً بالفعلِ أو مُتصلاً بـ (ما) [فلا يجوزُ أنْ
يُفصلَ بما] (٤) يكونُ متعلقاً بالفعلِ ، لأنَّ الفعلَ غيرُ متصرفٍ .
فإذا لم يتصرفْ لم يتصرفْ معمولُه فيجوزُ تقدُّمه عليه .

فإنْ قلتَ : فهلاًَّ جازَ الفصلُ بالظرفِ المتعلقِ بالفعلِ ، وإنْ
كانَ لا يتصرفُ ، كما جازَ تقديمُ مفعولِ (ليسَ) وإنْ كانَ غيرَ
متصرفٍ ؟

-
- (١) قال أبو العباس المبرد : ولو قلت : ما أحسن عندك زيده ،
وما أجمل اليوم عبدالله لم يجز . انظر : المقتضب ١٧٨/٤ .
(٢) الكهف/٥٠ . انظر : التبيان في إعراب القرآن ٨٥١/٢ .
(٣) المقصود بالمنكور هنا الاسم المحلي بالجنسية الذي يأتي
فاعلاً لنعم ، وبئس .
(٤) زيادة من ج يقتضيها السياق .

فالتقول : إنَّ (ليسَ) قد حكى أبو العباس فيما أخذناه عن أبي بكرٍ عنه : أن جماعة البصريين يُجيزون تقدُّمه^(١) ، فقال : من وأبيه أنَّ تقديم مفعوله غير جائزٍ عنده ، وهذا الذي ذهب إليه أبو العباس هو اقياسُ في (ليسَ)^(٢) .

فإنَّ قلتَ : فهل يجوزُ الفصلُ هنا في قولٍ من قدَّمَ مفعولَ (ليسَ) ؟

فذلك لا يجوزُ من جهة أنَّ الكلامَ هنا لزيمٌ نظماً قامَ فيه مقامُ الحرفِ ، فلا يسوغُ من أجل ذلك أن يُزالَ عن نظيمه ومُتدِّمه ، فيزولَ بذلك ما قصدَ به ووضِعَ له .

فإنَّ قلتَ : فهلاً امتنعَ الفصلُ بينَ المفعولِ والفعلِ ، لهذا الذي ذكَّرتَه كما امتنعَ بينَ المبتدأِ وخبره ؟

فالجوابُ : إنَّ هذا احتجَّ به من لم يُجيزِ الفصلَ بينهما فيُسوي بينَ الموضعينِ . والفصلُ بينهما عندي : أنَّ المبتدأَ أشدُّ اتصالاً بالخبرِ من المفعولِ بالفعلِ ، [كما أنَّ الفعلَ أشدُّ اتصالاً

(١) لقد أجاز البصريون تقديم خبر ليس عليها نفسها مثل : قائماً ليس زيد ، واستدلوا بقوله تعالى : (ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم) وأنكر ذلك أبو العباس المبرد . وأجازوا جميعاً ومعهم أبو العباس تقديم اسمها على خبرها .
انظر : الخصائص ١٨٨/١ ، وشرح المفصل ١١٤/٧ .

(٢) قال أبو بكر بن السراج في الأفعال التي لا تتصرف : لا يجوز أن يقدم عليها شيء مما عملت فيه وهي نحو : نعم ، وبئس ، وفعل التعجب ، و (ليس) تجري عندي ذلك المجرى لأنها غير متصرفة . انظر : الاصول ٢٣٧/٢ .

بالفاعل منه' بالمفعول]^(١) فلا يجوز الفصل بين (ما) والفعل الذي في موضع الخبر عندنا . وإن أجزت الفصل بين المفعول والفعل في : ما أحسن في الدار زيدا ، والجملة [التي]^(٢) هي : ما أحسن ، وإن كنت مقتضية لذكر المتعجب منه ٢٠ أ / والمحافظة عليها والامتناع من اجازة الفصل بينهما أشد من الامتناع من الفصل بين المفعول والفعل ، فلا يجوز أن يفصل بين (ما) و (أحسن) بشيء متعلق بالفعل .

ولا يجوز أن يفصل بينهما بشيء متصل بـ (ما) ، لأنه لا يخلو من أن يكون اتصاله به على جهة الصفة أو الصلة ، ولا يجوز اتصال شيء منهما بهما لما يحدث به من التخصيص ، والتخصيص غير جائز في هذا الموضع ، لأن القصد^(٣) خلافه ، والغرض عكسه ، فإذا لم يخل الفصل من أحد هذين الوجهين ، ولم يجز بواحد من الأمرين ، ثبت أن الفصل بين (ما) وخبره في هذا الباب غير سائغ .

ومما جاءت (ما) فيه غير موصوفة قوله تعالى : (إن تبدوا الصدقات فنعما هي)^(٤) .

-
- (١) زيادة من ج يقتضيها السياق .
 (٢) زيادة من ج يقتضيها السياق .
 (٣) في ج (القصة) وهو تحريف .

- (٤) البقرة / ٢٧١ . قال أبو البقاء العكبري : وفاعل نعم مضمرة و (ما) بمعنى شيء وهو المخصوص بالمدح أي : نعم الشيء شيئا . (هي) خبر مبتدأ محذوف ، كأن قائلا قال : مالشي الممدوح فيقال : هي ، أي : الممدوح الصدقة . انظر : التبيان في إعراب القرآن ١ / ٢٢١ .

الدليل على أنها منكورة غير موصوفة أن صفتها لا تخلو من أن تكون مفرداً ، أو جملة ، وإذا كان مفرداً وجب أن يكون نكرة لا يهام الموصوف ، وليس ما بعده نكرة ولا جملة فيكون وصفاً ، فقد ثبت أنها غير موصوفة (١) وأنها منكورة ، فإذا كانت منكورة فوجب أن تكون منصوبة الموضع ، وتقديرها عندي : إن تبدوا الصدقات فالصدقات نعم شيئاً أي : نعم الشيء شيئاً إبدائها ، وحذف الإبداء وأقيم الضمير المضاف إليه مقامه للدلالة عليه .

والدليل على ما ذكرت من حذف المضاف أنه لا يخلو من أن يكون (هي) (٢) ضمير (الصدقات) وقد حذف الإبداء قبلها ، أو ضميره ، ولم يحذف قبله المضاف ، فلو لم تُقدَّر حذف المضاف لكان في المعنى : إن تبدوا الصدقات فنعم شيئاً الصدقات ، فكان المدح واقماً على (الصدقات) ، وليس المعنى على مدح الصدقات ، إنما هو على أن إبداءها وإظهارها محمود وممدوح ، وإخفاءها وإيتاءها الفقراء خير (٣) .

فموضع (هي) رفع ، لا يرتفع عليه هند ، من قولك : نعم المرأة هند . ولا تكون (ما) في هذه الآية إلا تفسيراً للفاعل (نعم) كما أن (رجلاً) ونحوه من الأسماء المنكورة المنصوبة بعد هذا الفعل وما أشبهه تفسيراً لفاعلها وتبيين (٤) . فهذا مما جاء فيه (ما) منكورة غير موصوفة .

(١) انظر : شرح المفصل ٤/٤-٥ .

(٢) في ش و ج (في) بدل (هي) وهو تحريف .

(٣) انظر : شرح المفصل ٤/٤-٥ .

(٤) مثل : نعم صاحباً زيد ، وبشس غلاماً بشر . انظر : شرح

المفصل ٧/١٣٠ .

ومِمَّا جَاءَ فِيهِ (ما) منكَوْرَةٌ موصوفةٌ قَوْلُهُ : (مَثَلًا مَا بِمَوْضِعَةٍ)^(١) فَقَدْ أَجَازَ مَجِيزٌ أَنْ تَكُونَ (ما) نَكْرَةً و (بِمَوْضِعَةٍ) وَصِفَاءً لَهُ ، وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ عِنْدِي جَائِزٌ ، لِمَا أَرَيْتُكَ فِي الْآيَةِ مَنْ كَوْنَ (ما) مَفْرَدًا غَيْرَ مَوْصُوفَةٍ ، فَأَمَّا وَصْفُهُ لَهُ بِاسْمِ النَّوْعِ فَجَيِّدٌ ، لِأَنَّ (مَا) هَذِهِ اسْمٌ عَامٌّ قَرِيبٌ فِي الْإِبْهَامِ وَالْعَوْمِ مِنْ (ذَا) وَحُكْمُ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ إِذَا كَانَتْ عَلَى هَذَا الْإِبْهَامِ أَنْ يُبَيِّنَ بِأَسْمَاءِ الْأَنْوَاعِ لِمَشَارَكَتِهِ (ذَا) وَنَحْوَهُ فِي الْإِبْهَامِ .

وَإِنَّمَا وَصِفَتْ الْأَسْمَاءُ الْمُبْهَمَةُ بِأَسْمَاءِ الْأَنْوَاعِ نَحْوُ : الرَّجُلِ ، وَالْفَرَسِ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ دُونَ الصِّفَاتِ الْمَحْمُولَةِ عَلَى مَوْصُوفَاتِهَا ، لِأَنَّهَا أَسْمَاءٌ يُشَارُ بِهَا إِلَى كُلِّ شَيْءٍ ، وَلَا يَخْصُ نَوْعًا مِنْ نَوْعِ الْإِشَارَةِ ، فَلَمَّا كَانَ كَذَلِكَ وَجِبَ أَنْ يُبَيِّنَ أَوَّلًا بِأَسْمَاءِ الْأَنْوَاعِ ثُمَّ بِالصِّفَاتِ ، لِأَنَّ ذَلِكَ أَبْيَنُ لَهَا ، [أَلَا تَرَى]^(٢) : أَنَّكَ لَوْ وَصَفْتَهَا بِالصِّفَاتِ دُونَ أَسْمَاءِ الْأَنْوَاعِ ، لَأَدَّتْ إِلَى الْإِلْتِبَاسِ فِي كَثِيرٍ مِنْ أَمْرِهَا ، وَذَلِكَ نَحْوُ : هَذَا الطَّوِيلُ فِي الدَّارِ ، وَ (الطَّوِيلُ) يَقَعُ عَلَى الرَّجُلِ ، وَالْفَرَسِ ، وَالرَّمِيحِ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ ، فَإِذَا قُدِّمَ اسْمُ النَّوْعِ كَانَ أَبْيَنَ لَهَا ، فَلِهَذَا وَصِفَتْ بِهَذِهِ الْأَسْمَاءِ .

وَقَدْ تُوَصِّفُ هَذِهِ الْأَسْمَاءُ الْمُبْهَمَةُ بِالْأَوْصَانِ دُونَ أَسْمَاءِ الْأَنْوَاعِ ، وَذَلِكَ عَلَى إِقَامَةِ الصِّفَةِ مَتَامَ الْمَوْصُوفِ ، كَمَا تُقَامُ مَقَامَهُ

(١) البقرة/٢٦ • (ما) فِي الْآيَةِ زَائِدَةٌ • قَالَ أَبُو الْحَسَنِ الْاِخْفَشُ :

نَاسٌ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ يَقُولُونَ : (مَثَلًا مَا بِمَوْضِعَةٍ) يَجْعَلُونَ (مَا) بِمَنْزِلَةِ (الَّذِي) وَيُضْمِرُونَ (هُوَ) • انظُرْ مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْاِخْفَشِ ص/١٨٨ • وَمَعَانِي الْقُرْآنِ لِلزَّجَاجِ ٧٠/١ • فَقَدْ أَجَازَ فِي (مَا) أَنْ تَكُونَ نَكْرَةً •

(٢) زِيَادَةٌ مِنْ جِ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ •

في غير ذا ، وكلّما كانت الصفة أحسن كانت إقامته مقام
الموصوف في هذا الباب أحسن .

فأمّا (ما) الثانية أعني : التي في قوله : (فَمَا فَوْقَهَا)^(١) ،
فيجوز فيها عندي أن تكون نكرة أيضاً ، ويكون (فَوْقَهَا) صفة
ليس بصفة ، وتقديره : **إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا**
شَيْئًا بِمَوْضِعٍ فَشَيْئًا فَوْقَهَا ، وهو أشبه في المعنى ، لأنّ (ما)
في قوله : (فَمَا فَوْقَهَا) ، ليس بشيء مقصود بعينه ، فالتكبير
فيه عندي لذلك أشبه .

إن قلت : بم أعرف ما يقع بعد (ما) المنكورة إذا كانت
جملة أو ما^(٢) يقوم مقامها وكانت صفة ٢٠ ب / مما يقع بعد
المختصة من الجمل صلة ؟ .

فالجواب : بين الصلة والصفة ، أن الصلة لا تكون إلا جملة ،
والصفة قد تكون اسماً مفرداً ، فإذا وقعت الجملة صفة للنكرة ،
فإنما تقع من حيث توصف النكرات بالجمل نحو : هذا رجل
[ضَرْبًا]^(٣)

والفصل بين الجملة التي تكون صلة لـ (ما) وبين الجملة
التي تكون صفة لها ، أن الجملة التي تكون صفة ، لها موضع من
الأعراب بحسب إعراب موصوفها ، والجملة التي تكون صلة لا
موضع لها من الأعراب^(٤) .

-
- (١) البقرة/٢٦ .
(٢) (ما) ساقطة من ج .
(٣) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(٤) انظر : شرح الفصل ٣/٤ .

فأما موضع (فَوْقَهَا) في الآية فنصب ، لكونه وصفاً لـ (ما)
المعطوفة بالفاء على (ما) الأولى التي هي في موضع المفعول الثاني من
(يَضْرِبُ) أو على (بَعْوَضَةً) التي هي المفعول الثاني فيمن
قَدَّرَ (ما) زائدة^(١) . والوجه في (ما) الثانية أن تكون منصوبة
منكورة ، لما تقدم .

وذكر سيويه (ما) في هذا الوجه أعني في التوكيد ، فحكى
كونها نكرة عن الخليل وذكر فيه أن الصفة لازمة له ، وشبهه
بـ (يا أيها الرجل) ، وبقولهم : انجماء الغفير^(٢) .

والقول فيه عندي ما قدمته من كونها على ضربين :
موصوفة ، وغير موصوفة ، وقد تقدم ذكرنا للدلالة على ذلك^(٣) .

وقد ذكره سيويه أيضاً في موضع آخر^(٤) غير موصوفة فقال :
إِنِّي مِمَّا أَفْعَلُ ذَلِكَ ، كَأَنَّهُ قَالَ : إِنِّي مِنَ الْأَمْرِ أَوْ مِنَ الشَّانِ
أَنْ أَفْعَلَ ذَلِكَ ، فَوَقَعَتْ (ما) في هذا الموضع^(٥) كما تقول
العرب : بئسما له ، يريدون بئس الشيء ، وحمل (ما) في
قوله : (هَذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ)^(٦) على أنه نكرة و (لَدَيَّ)
صفة لها ، وعلى أن تكون معرفة مثل : (وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا)^(٧)
وأنشد في كون (ما) نكرة :

(١) انظر : معاني القرآن للاخفش ص/ ١٨٨ ، ومعاني القرآن

للزجاج ٧٠/١ .

(٢) انظر : الكتاب ٢٦٩/١ - ٢٧٠ .

(٣) وهو قوله السابق : فأما كونها منكورة ... الخ .

(٤) انظر : الكتاب ٤٧٦/١ .

(٥) في الكتاب : (هذا الموقع) بدل (في هذا الموضع) .

(٦) ق/ ٢٣ . وانظر : الكتاب ٢٦٩/١ .

(٧) هود/ ٧٢ .

رِ لَه' فُرْجَة' كَحَلِّ الْعِقالِ (١)

ف (ما) هذه نكرة [عندي] (٢) كما قال ، والتقدير : ربّ شيءٍ تكرهه ، فحذفت الهاء من الصفة كما تحذف من الصلة .
ويبعد أن تكون (ما) كافة لقوله : له ' فرجة ' ، وأن هذا الضمير عائد إليه ، وموضعه جرّ لكونه وصفاً لـ (ما) المجرور .
بـ (ربّ) . فهذا ممّا (٣) جاء فيه (٤) (ما) منكورة موصوفة .

ومن المواضع التي استعملت هذه الكلمة في أسماء الاستفهام ، وهي فيه غير موصوفة ، ولا موصولة ، وهي سؤال عن ذات غير الأناسي وغيرهم من المميّزين ، وعن صفات الأناسي وسائر أهل التمييز ، وتقع أيضاً سؤالا عن أشخاص الانسان على ما نذكره بعد . يقول القائل : ما عندك ؟ مستفهماً فجوابه أن تخبر بما شئت من غير الأسماء المختصة للأناسي نحو : زيد ، وعمرو ، ويجوز أن تقول في جواب : ما عندك : رجل ، فتجيب باسم الجنس لأنها سؤال عن الأجناس ، ويجوز أيضاً إذا أقمت الصفة مقام الموصوف ، أن تقول في جواب (٥) : (ما عندك) : زيد .

(١) البيت لامية بن أبي الصلت ، انظر : ديوانه ص/٤٤٤ ، وفيه (ربما تجزع) . وفي الكتاب منسوب له أيضاً . انظر : الكتاب ٢٧٠/١ وفيه (ربما تكره) والبيت موجود في ديوان عبيد بن الابرص ص/١٢٨ ، وفيه (ربما تجزع) .

(٢) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٣) (مما) ساقطة من ج .

(٤) فيه (ساقطة من ج) .

(٥) (أن تقول في جواب) ساقطة من ج .

وَبَسَطُ هَذَا : أَنْ (مَا) تَمَسَّحُ سُؤَالَ عَنِ ذَاتِ غَيْرِ الْإِنْسَانِيِّ
 وَسُؤَالَ عَنِ صِفَاتِهِمْ ، وَقَدْ يُقَامُ الْوَصْفُ مَقَامَ الْمَوْصُوفِ فِي الْخَبَرِ
 فِي نَحْوِ : مَرَّتْ بِعَاقِلٍ وَكَاتِبٍ ، فَكَذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ يُقَامَ مَقَامَهُ
 فِي الْاسْتِخْبَارِ ، فَيُقَالُ : مَا عِنْدَكَ ، فَيُقَامُ مَقَامَ الْمَوْصُوفِ ، كَمَا أُقِيمَ
 (كَاتِبٌ) مَقَامَ (رَجُلٍ) ، فَيُجَابُ عَلَى هَذَا : زَيْدٌ ، أَوْ عَمْرُوٌ ، وَمَا
 أَشْبَهَهُ مِنْ أَشْخَاصِ الْإِنْسَانِيِّ وَغَيْرِهِمْ مِمَّنْ يُعْقَلُ •

فَإِذَا سُئِلَ بِهِ فَقُلْتَ فِي جَوَابِهِ : رَجُلٌ ، أَوْ امْرَأَةٌ ،
 فَلَيْسَ عَلَى إِقَامَةِ الْوَصْفِ مَقَامَ الْمَوْصُوفِ ، لِأَنَّ (مَا) يُسْأَلُ بِهَا عَنِ
 الْأَنْوَاعِ وَالْأَشْيَاءِ الدَّالَّةِ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ وَاحِدٍ ، فَمِنْ حَيْثُ كَانَ
 (رَجُلٌ) وَ (امْرَأَةٌ) نَوْعَيْنِ يَتَعَمَّنُ جَمَاعَةٌ كَثِيرَةٌ ، وَيَقَعُ تَحْتَ
 كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، جَازٍ أَنْ يَقَعَا فِي جَوَابِ (مَا) ، فَلَيْسَ وَقُوعُهُمَا
 إِذَا جَوَابَيْنِ لـ (مَا) بِاتِّسَاعٍ ، كَمَا كَانَ وَقُوعُ (زَيْدٍ) ، وَ (عَمْرُوٍ)
 فِي جَوَابِهَا اتِّسَاعًا •

وَقَدْ قُلْنَا فِي هَذَا الْمَعْنَى بِعِبَارَةٍ أُخْرَى ، فَقُلْنَا : (مَا) يُسْأَلُ بِهِ
 عَنِ الْأَنْوَاعِ وَعَنِ وَصْفِ الْأَشْخَاصِ ، يُقَالُ : مَا عِنْدَكَ ، فَجَوَابُهُ :
 رَجُلٌ ، أَوْ فَرَسٌ ، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ مِنْ سَائِرِ الْأَنْوَاعِ ، وَيُقَالُ :
 مَا زَيْدٌ ، فَتَقُولُ : الطَّوِيلُ ، وَالكَاتِبُ ، وَنَحْوَ هَذَا مِنَ الصِّفَاتِ ،
 لَا يَجُوزُ فِي جَوَابِ : مَا عِنْدَكَ ، زَيْدٌ ، إِلَّا عَلَى إِقَامَةِ الصِّفَةِ مَقَامَ
 الْمَوْصُوفِ •

وَشَرَحُ ذَلِكَ أَنَّ ٢١ أ / الصِّفَةَ قَدْ قَامَتْ مَقَامَ الْمَوْصُوفِ فِي
 الْخَبَرِ [مِثْلُ (١)] : مَرَّتْ بِالْكَاتِبِ ، وَالْقَرَشِيِّ ، وَالْمُرَادُ : بِالرَّجُلِ

(١) زيادة يقتضيها السياق •

الكتاب ، [فيُقامُ الوصفُ مقامه ، وكذلك]^(١) يُفَسِّمُ الوصفُ مقامَ الموصوفِ في الاستخبارِ ، كما أقمتَه مقامه في الخبرِ ، فتضعُ (ما) وهو استخبارٌ عن الأوصافِ استخباراً عن الموصوفِ ، كما أقمتَ (الكتاب) مقامَ زيدٍ ، فيُقالُ لَكَ على هذا في جوابِ : ما عندَكَ ؟ زيدٌ ، لأنَّكَ كأنَّكَ أقمتَ (ما) مقامَ (مَنْ) كما أقمتَ [الكتاب] مقامَ زيدٍ وكما أقمتَه^(٢) [مقامه في الاستخبارِ ، كذلك يجوزُ أنْ تُقيمَه مقامه في الخبرِ] .

فيجوزُ على هذا في قوله تعالى : (إِلَّا على أَرْوَاجِهِمْ أوْ ما مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ)^(٣) أَنْ تكونَ (ما) واقعةً موقعَ (مَنْ) ، فكَذلكَ في قوله : (والسَّماءِ وما بَنَناها)^(٤) .

ويجوزُ أَنْ تكونَ بمعنى المصدرِ ، [ليسَ على إقامةِ الصفةِ مقامَ الموصوفِ]^(٥) وَيُقَوِّي الأوَّلَ ما حكى عن أبي زيدٍ من أَنه سَمِعَ : سُبْحانَ ما يُسَبِّحُ الرعدُ بِحَمْدِهِ ، وَسُبْحانَ ما سَخَّرَ كُنْ لَنَا .

وإذا وقعتْ استفهاماً لم يعمَلْ فيها ما قبلها من الأفعال التي تلغى وتتقعُ حروفُ الاستفهامِ بمدِّها نحو : علمتُ ، وظننتُ ، فمن

(١) زيادة من ج يقتضيتها السياق .

(٢) زيادة من ج يقتضيتها السياق .

(٣) المؤمنون/٦ .

(٤) الشمس/٥ . انظر : الكشاف ٧٥٨-٧٥٩ ، وقال

العكبري : و (ما) في المواضع الثلاثة بمعنى (من) ، وقيل :

مصدرية ، انظر : التبيان في إعراب القرآن ١٢٩٠/٢ ، والبحر

المحيط ٤٧٨-٤٧٩ .

(٥) زيادة من ج يقتضيتها السياق .

ذلك قوله تعالى : (إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ) (١) .

زَمَّ الْخَلِيلُ أَنْ (مَا) اسْتِفْهَامٌ ، و (يَعْلَمُ) مَعْلَقَةٌ (٢) ،
فَتَقْدِيرُهَا عَلَى قَوْلِهِ : إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ أَصْنَامًا تَعْبُدُونَ أَوْ إِنْسَانًا ،
وَالْعَامِلُ فِي (مَا) قَوْلُهُ : (يَدْعُونَ) وَهِيَ فِي مَوْضِعِ نَسْبٍ بِهِ .

فَإِنْ قُلْتَ : فَهَلْ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ (مَا) بِمَعْنَى (الَّذِي)
و (يَعْلَمُ) بِمَنْزِلَةِ يَعْرِفُ (٣) فَيَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ وَلَا يَقْتَضِي
مَفْعُولَيْنِ كَأَنَّكَ قُلْتَ : يَعْرِفُهُ ؟

فَإِنَّ ذَلِكَ يَنْبَغِي أَنْ لَا يَجُوزَ عَلَى مَذْهَبِ سَيُوبَةَ ، وَالْخَلِيلِ ،
لِدُخُولِ (مِنْ) فِي قَوْلِهِ : (مِنْ شَيْءٍ) ، لِأَنَّ (مِنْ) عِنْدَهُ
لَا تُزَادُ فِي الْإِجَابِ ، أَلَا تَرَاهُ قَالَ : وَلَا يُفْعَلُ هَذَا بِمَنْ
فِي الْوَاجِبِ (٤) ، يَعْنِي : لَا تُزَادُ ، كَمَا تُزَادُ الْبَاءُ فِي (بِحَسْبِكَ) ،
و (كَفَى بِاللَّهِ) ، فَلَا تَكُونُ عَلَى هَذَا (مَا) بِمَعْنَى (الَّذِي) لِأَنَّ
(مِنْ) يَصِيرُ دَاخِلًا فِي كَلَامٍ مُوجِبٍ .

(١) العنكبوت/٤٢ ، و (ما) في الآية استفهامية أو بمعنى

(الذي) ، وجوز فيها العكبري أن تكون مصدرية أو نافية ،

انظر : التبيان في أعراب القرآن ١٠٣٣/٢ .

(٢) انظر : الكتاب ٤٧٣/١ .

(٣) العرفان : ادراك الشيء بتفكير وتدبر لآثره فهو أخص من

العلم ويضاده الإنكار ، ويقال فلان يعرف الله ورسوله ، ولا

يقال يعلم الله ، فهو يتعدى إلى مفعول واحد . انظر : الأشباه

والنظائر ١٠١/٤ . وانظر : تاج العروس ١٩٢/٦ مادة :

عرف .

(٤) انظر : الكتاب ١٧/١ .

فإن قلت : فـ (من) على تأويله أيضاً غير داخله على الاستفهام ، ألا ترى : أن الاستفهام إنما يكون^(١) بـ (ما) وهي توم مقام الاسماء المستفهم عنها .

قيل : هذا يحسن وإن كان الاستفهام في غير (ما) وكانت هي النابتة عن الاسم المتعلق بالفعل المستفهم عنه [لتعلق ذلك كله بالفعل المستفهم عنه]^(٢) فقد يحسن لدخول معنى الاستفهام في الكلام دخول (من) ما لا يحسن إذا لم يدخل الاستفهام .

فأمّا قوله تعالى : (فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ^(٣) ، فيجوز عندي أن تكون (ما) فيها على وجهين ، بمعنى الاستفهام ، وبمعنى (الذي) ، وليس دخول (من) في هذه على حدّ دخولها في الآية التي قبلها ، إذا حملتها على معنى (الذي) ، فَمَنْ قَرَأَ : (أُخْفِيَ لَهُمْ) وقدّر (ما) استفهاماً كان (ما)^(٤) نصباً بـ (أُخْفِيَ) ، وَمَنْ قَرَأَ : (أُخْفِيَ لَهُمْ) على هذا التقدير كان مبتدأ .

(١) في ش (انما هو) وهو تحريف وما أثبتناه من ج .

(٢) زيادة من ج يقتضيتها السياق .

(٣) السجدة/١٧ . قرأ حمزة وحده : أُخْفِيَ ، ساكنة الياء ، وقرأ الباقر : أُخْفِيَ بفتح الياء ، انظر : كتاب السبعة في القراءات ص ٥١٦ والبحر المحيط ٢٠٢/٧-٢٠٣ .

(٤) تكون (ما) استفهاماً وموضعها رفع بالابتداء على قراءة من

قرأ : أُخْفِيَ بفتح الياء على أن الفعل ماضٍ مبني للمجهول ، و (ما) في موضع نصبٍ على قراءة من قرأ : أُخْفِيَ بسكون الياء ، على أن الفعل مضارع مبني للمعلوم ، انظر : التبيان في اعراب القرآن ١٠٤٩/٢ .

وزعم الفراء^(١) : أن ارتفاعه على هذه القراءة على هذا الحد بـ (أخفي) ، وذلك يفسد عندنا ، كما فسد أن يكون (زيد) في قولنا : زيد ضرب ، مرتفعاً بضرب من الجهات التي ذكرها أبو المباس في أماليه وكتبه^(٢) .

وسألت أبا بكر عن قوله : (قل إنما الآيات عند الله وما يُشعِرُكُمْ)^(٣) .

فقال : (ما) فيها استنهام ، ولا يجوز أن يكون نفيًا ، لأن الفعل يبقى بلا فاعل .

فإن قال قائل : ما تكرر أن تكون (ما) نافية ، وفاعل (يُشعِرُكُمْ) اسم الله عز وجل ، لأن ذكره قد تقدم ، كأنه قال : وما يُشعِرُكُمْ الله ؟

فهذا التأويل غير سائغ ، لأن المعنى على خلافه . ألا ترى أن الله عز وجل قد أعلمنا أنه إذا جاءت الآية التي يقترحونها لم يؤمنوا مع مجيئها ، فقال تعالى : (ولو أننا نزلنا إليهم الملائكة وكلمهم الموتى وحشرنا عليهم كل شيء)

(١) قال الفراء : وإذا قلت : (أخفي لهم) وجعلت (ما) في مذهب (أي) كانت (ما) رفعا بما لم تسم فاعله ، ومن قرأ : (أخفي لهم) بارسال الياء وجعل (ما) في مذهب (أي) كانت نصبا في (أخفي) . انظر : معاني القرآن للفراء ٣٣٢/٢ .

(٢) انظر : المقتضب ١٢٨/٤ .

(٣) الانعام/١٠٩ . انظر : مشكل اعراب القرآن ٢٦٥/١ ، والبحر المحيط ٢٠٢-٢٠١/٤ .

قَبْلًا مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا إِلَّا أَنْ شَاءَ اللَّهُ (١) . فَلَا مَسَاغَ
لِحَمَلِ (مَا) عَلَى نَفْيِ الْأَعْلَامِ لَنَا ، وَقَدْ أَعْلَمْنَا بِمَا تَلَوْنَا أَنَّ الْآيَةَ
إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ .

وَسَأَلْتُهُ (٢) عَنْ قَوْلِ سَيُوبَةَ فِي حَدِّ الْإِبْتِدَاءِ (٣) : مَا أَغْفَلَهُ
عَنْكَ شَيْئًا ، أَي : دَعِ الشُّكَّ .

فَقَالَ : لَمْ يُفَسِّرْهُ أَبُو الْعَبَّاسِ ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ (مَا)
لِاسْتِفْهَامًا ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ نَفْيًا ، لِأَنَّ الْفِعْلَ يَبْقَى (٤) بِلَا فَاعِلٍ ،
قَالَ : وَالْوَجْهُ أَنْ يَكُونَ : مَا أَغْفَلَهُ تَجْبِيًا ، وَيَنْتَسِبُ ٢١ ب /
(شَيْئًا) بِكَلَامٍ آخَرَ . كَأَنَّ وَجِلًا قَدَّرَ أَنْ رَجُلًا مَضَى بِأَمْرٍ
فَقِيلَ لَهُ : مَا أَغْفَلَهُ عَنْكَ ، أَي ، هُوَ غَيْرُ مَضَى ، وَيَنْتَسِبُ (شَيْئًا)
بِـ (دَعِ) وَنَحْوِهِ مِنَ الْفِعْلِ ، كَأَنَّهُ قَالَ : دَعِ شَيْئًا هُوَ غَيْرُ
مَضَى بِهِ [وَدَعِ الشُّكَّ فِي أَنَّهُ غَيْرُ مَضَى بِهِ] (٥) . قَالَ :
وَيَدُلُّكَ عَلَى أَنْ نَصَبَ (شَيْئًا) عَلَى كَلَامٍ آخَرَ أَنَّهُ ذَكَرَهُ مَعَ
مَا هُوَ مِنْ كَلَامَيْنِ كَقَوْلِهِ : حِينَئِذٍ الْآنَ ، وَفَسَّرَهُ بِقَوْلِهِ : حِينَئِذٍ
وَاسْمِعِ الْآنَ ، وَإِمَّا لَا (٦) .

وَمِنْ الْمَوَاضِعِ الَّتِي تَكُونُ (مَا) فِيهِ اسْمًا الْجِزَاءِ ، وَذَلِكَ نَحْوُ
قَوْلِهِ تَعَالَى : (مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ
لَهَا) (٧) وَنَحْوُ : مَا تَضْرِبُ أَضْرِبُ ، وَمَا تَأْكُلُ أَكَلُ ، [فَتَقْدِيرُ

- (١) الأنعام/١١١ .
- (٢) يعني به : أبا بكر بن السراج ، وقد راجعت كتابه الأصول فلم أجد قوله فيه .
- (٣) انظر : الكتاب ٢٧٩/١ .
- (٤) في ش (منها) بدل (يبقى) وهو تحريف .
- (٥) زيادة من ج يقتضيهما السياق .
- (٦) انظر : الكتاب ٢٧٩/١ .
- (٧) فاطر/٢ ، قال العكبري : في التبيين في إعراب القرآن (ما) شرطية في موضع نصب يفتح . انظر : التبيين في إعراب القرآن ١٠٧٢/٢ .

هذا : إن تَأَكَلَ خَبْزاً أو لَحْماً أو غيرَ ذلكَ ممَّا يُؤَكَلُ [١] .
 إلاَّ أن (ما) قَامَتْ مَقَامَ هَذِهِ الأَشْيَاءِ فَأَغْنَتْ عَن تَعْدَادِهَا ، كَمَا
 قَامَتْ فِي الاستفهامِ فِي نَحْوِ : مَا عِنْدَكَ ، مَقَامَ (٢) جَمِيعِ الأَسْمَاءِ
 الَّتِي يُسْتَنهَمُ عَنْهَا ، فَأَنْزَمَتْ المُسْئِلَ بِهَا الجَوَابَ عَنِ السُّؤَالِ ،
 فَحَكَمَهَا فِي الجِزَاءِ فِي حَصْرِهَا لِلأَسْمَاءِ وَوَقُوعِهَا عَلَيْهَا كَحَكْمِهَا فِي
 الاستفهامِ .

فَأَمَّا مَوْضِعُهَا (٣) مِنَ الأَعْرَابِ فَعَلَى حَسَبِ العَامِلِ فِيهِ ، كَمَا
 أَتَتْهَا فِي الاستفهامِ كَذَلِكَ ، فَإِنْ كَانَ الشَّرْطُ فَعَلًا غَيْرَ مُتَعَدِّ كَانَ
 المَوْضِعُ رَفْعًا بِالأِبْتِدَاءِ نَحْوِ : مَا تَقُمُ أَقُمُ ، وَمَا تَقُمُ أَضْرِبُ ، كَمَا
 أَتَتْهَا فِي الاستفهامِ كَذَلِكَ ، فَإِنْ كَانَ فَعَلًا مُتَعَدِّيًا كَانَ مَنصُوبًا
 المَوْضِعُ بِهِ ، وَإِنْ دَخَلَ عَلَيْهِ حَرْفُ جَرٍّ أَوْ أُضِيفَ إِلَيْهِ اسْمٌ
 كَانَ مَجْرُورًا المَوْضِعُ بِهِ كَمَا أَتَتْهَا فِي الاستفهامِ كَذَلِكَ .

فَأَمَّا انجِزَامُ الفِعْلِ بَعْدَهَا وَبَعْدَ سَائِرِ الأَسْمَاءِ فِي الجِزَاءِ
 فَيُنْبَغِي عَلَى قِيَاسِ مَا عَلَيْهِ أَحْكَامُ الأَسْمَاءِ والأَفْعَالِ فِي سَائِرِ هَذَا
 المَوْضِعِ ، أَنْ يَكُونَ بِـ (إِنْ) وَلَا يَكُونَ بِالأَسْمِ ، لِأَنَّهَا لَمْ تَجِدْ
 اسْمًا [عَامِلًا فِي فِعْلِ ، وَإِنَّمَا الأَفْعَالُ تَعْمَلُ فِي الأَسْمَاءِ . فَهَذِهِ
 المَوَاضِعُ الأَرْبَعَةُ الَّتِي ذَكَرْنَا اسْتَعْمِلَتْ (ما) فِيهَا اسْمًا (٤) .

(١) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٢) (مقام) ساقط من ج

(٣) نقل ابن يعيش هذا النص من قوله : (فأما موضعها من
 الاعراب) الى قوله : (وإنما الافعال تعمل في الاسماء) انظر :
 شرح المنفصل ٥/٤ .

(٤) زيادة من ج يقتضيها السياق .

فأما كون هذه الكلمة حرفاً ففي أربعة مواضع

منها : أن تكونَ معَ الفعلِ بمنزلةِ المصدرِ كما أن (أن)
الناصبةَ للفعلِ كذلك .

وذكرَ أبو العباس^(١) أن سيويه ، والأخفش ، اختلفا في
(ما) إذا كانتَ والفعلَ مصدراً .

فسيويه^(٢) كان يقولُ في^(٣) : أعجَبَنِي ما صنعتَ ، إنَّه
بمنزلةِ^(٤) : أعجَبَنِي أن قمتَ ، قال^(٥) : فعلى هذا يلزمه :
أعجَبَنِي ما ضربتَ زيداً ، كما تقولُ : أعجَبَنِي أن ضربتَ زيداً ،
وكان يقولُ .

والأخفش يقولُ : أعجَبَنِي ما صنعتَ ، أي : ما صنعتَه^(٦) ،
كما تقولُ : أعجَبَنِي الذي صنعتَه ، فلا يُجيزُ : أعجَبَنِي ما قمتَ ،
لأنَّه لا يتعدَّى ، وقد خلطَ فأجازَ مثلهُ ، والقياسُ والصوابُ
قولُ سيويه .

(١) لم أشر على قول الأخفش في كتابه (معاني القرآن) ، وهذا

القول موجود في المقتضب انظر : المقتضب ٣/٢٠٠ .

(٢) في المقتضب : (فان سيويه) .

(٣) في المقتضب : (اذا قلت) بدل (في) .

(٤) في المقتضب : (فهو بمنزلة قولك) بدل (انه بمنزلة) .

(٥) القائل هو أبو العباس المبرد .

(٦) هنا زيادة مقحمة في ج . لم نثبتها ، لأن هذا الكلام لأبي العباس

في المقتضب ولا توجد فيه هذه الزيادة ، وهي [الكوفيون في

هذه المسألة يقولون بمثل قول سيويه] .

انتهى كلام أبي العباس .

والذي يدلُّ من كلامه في الكتاب ما حكاه أبو العباس من مذهبه في أن (ما) هذه حرفٌ عندَه ، قوله في (أن) (١) وتقول : اتيني بعد ما تقول ذلك القول (٢) ، كأنك قلت : [اتيني بعد قولك ذلك القول ، كما أنك إذا قلت (٣) بعد أن تقول : فإني تريدُ ذلك . فاستدلَّ على أن (ما) هذه غيرُ كافةٍ بقولهم : اتيني من بعد ما تقول ذلك . فقال : لو كانت (بعد) مع (ما) بمنزلة كلمة واحدة لم يقل : اتيني من بعد ما تقول ذلك القول ، ولكانت الدالُّ على حالة واحدة (٤) .

والقولُ عندي فيها : أنها مع ما بعدها من الفعل بتأويل المصدر ، وأنه حرفٌ ليس باسمٍ ، لأنني وجدتُ صلته في مواضع لا يجوزُ أن يعودَ منها إليه شيءٌ ، فمن ذلك قوله تعالى : (ومِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ) (٥) .

والدليلُ على أنها حرفٌ : أنها لا تخلو من أن تكونَ حرفاً أو اسماً ، فإن كانَ اسماً وجبَ أن يعودَ إليه من صلته ذكرٌ ،

(١) انظر : الكتاب ٤٧٦/١-٤٧٧ .

(٢) (القول) ساقط من الكتاب .

(٣) زيادة من ج أثبتناها لأنها توافق الكتاب .

(٤) انظر : الكتاب ٤٧٦/١ .

(٥) البقرة/٣ . (ما) بمعنى (الذي) ورزقناهم يتعدى الى

مفعولين وحذف المفعول الثاني وهو العائد على (ما) تقديره :

رزقناهموه ، أو رزقناهم اياه وأجاز أبو البقاء العكبري أن تكون

(ما) نكرة موصوفة بمعنى : شيء ، ولم يجز أن تكون

مصدرية . انظر : التبيان في اعراب القرآن ١٨/١ .

كما يعود من سائر الصلوات إذا كانت موصولاتها أسماء ذكر إليها ، ولا يخلو الذكر العائد من الصلة أن يكون أحداً ما في الصلة من الأسماء الملفوظ بها ، أو تكون هاء مقدراً حذفها منها ، فلا يجوز أن يكون شيء^(١) من الأسماء الظاهرة في الصلة عائداً إليه ، وامتناعه من الجزاء بين ، ولا يجوز أيضاً أن يرجع إليه هاء محذوفة من الصلة ، على أن يكون التقدير : وممّا رزقناهموه ، مثل : ومن الذي رزقناهموه ، لأنك إن قدرته هذا التقدير عدت (رزقت) الى مفعولين ، إنما يتعدى الى مفعول واحد ، مثل : أكلت ، وشربت . ولو عدته الى ثانٍ لنقلت الفعل بالهمز كما ينقل سائر ما يتعدى الى مفعول ، إذا أردت تعديته الى مفعولين ، فمن حيث لك يجوز أن يتعدى (رزقت) الى مفعولين لم يجز تقدير هذا الضمير [فلما لم يجز تقدير هذا الضمير]^(٢) لم يعد الى (ما) شيء ، وإذا لم يعد إليه شيء لم يكن اسماً ، وإذا ثبت أنه ليس باسم ثبت أنه حرف ، وإذا كان حرفاً لم يحتاج الى العائد كما لا يحتاج ٢٢ أ / إليه (أن) ، فتقدير (وممّا رزقناهم ينفقون) : [ومن رزقهم ينفقون]^(٣) وهذا أحد الدلائل اليقينية أن (ما) هذه حرف ليس باسم .

ومثل هذه الآية التي ذكرناها في الدلالة على أن هذه الكلمة حرف قوله : (بما كانوا يكذبون)^(٤) لأنه أيضاً لا يجوز أن يعود منه الى (ما) عائد وهو حرف ك (أن) الناصبة للفعل

-
- (١) في ج (شيئاً) وهو خطأ لأنه اسم (يكون) وكان الناقصة كما هو معلوم ترفع الاول وتنصب الثاني .
- (٢) زيادة من ج يقتضيها السياق .
- (٣) زيادة من ج يقتضيها السياق .
- (٤) البقرة / ١٠ .

وك (أن) الشديدة المفتوحة ، وهما جميعاً مع ما بعدهما بمنزلة المصدر ، لا يرجع من صلتها إليهما شيء فكذاك (ما) هذه .
فإن قلت : فقد يجوز أن تُقدَّرَ منها عائداً إليها في مثل قولك (١) : بَلَّغَنِي مَا صَنَعْتَ ، وَأَعْجَبَنِي مَا اسْتَخْرَجْتَ ، فَتقدَّرَ الهاءُ في استخرجتهُ ، وصنعتهُ .

فالدليل على أنك إذا أردت ب (ما) في هذا الموضع الذي هي فيه مع ما بعدهما بمنزلة المصدر ، لا يجوز أن تُقدَّرَ في صلتها عائداً إليه ، تُعرِّي (٢) صلتها - حيث ذكرنا - من العائد إليه ، ولو كان اسماً موصولاً ك (الذي) وما أشبهه لما جاز أن تُعرِّي الصلة في موضع من المواضع من العائد ، ألا ترى : أن (ما) التي بمعنى (الذي) و (من) و (الذي) لا تُعرِّي صلاتهن في كسَلْ موضع مما يرجعُ منهنَّ إليهنَّ ، إلا ما جاء من قولهم : أنا الذي فعلتُ ، وأنت الذي فعلت (٣) ، وهذا شيءٌ يختصُ كلامُ المخاطبين ولم يجيء في غيرِه .

قال أبو عثمان : ولولا أنه مسموعٌ من العرب لرددناه [لقماده] (٤) ولم تخلُ صلةُ (ما) التي بمعنى المصدر من العائد في موضع المخاطبة ، فيجوز لقائل أن يقول : إنه ك (الذي) لكن خلَّتْ صلتها من العائد ، والفعلُ لغيرِ المخاطبِ والضميرُ لغيرِه .

(١) في ش (ذلك) بدل (قولك) وأثبتنا ما في ج لأنه يناسب سياق العبارة .

(٢) في ج (تعري) وهو تحريفٌ . و (تعري) خبر لقوله (فالدليل) .

(٣) انظر : المقتضب ٤/١٣١-١٣٢ ، وتقدم هذا المثال في المسألة الرابعة عشرة .

(٤) زيادة من ج يقتضيها السياق .

أيضاً ، وذلك في قوله : (وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ)^(١) وفي قوله : (بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ)^(٢) فقد ثبت بما قلنا أن (ما) هذه حرف لا يعود من صلتها إليها شيء .

فإذا احتملت السلسلة العائد منها إليه نحو : ما صنعت يعجبيني ، كان اسماً إذا قدرت فيها العائد ، وإذا لم تُقدر العائد ولم تنوّه كان حرفاً ، فعلى هذا فأجره .

ومما جاء فيه (ما) بمعنى المصدر قولهم : مرتت برجل ما شئت من رجل^(٣) . الدليل على أنه بمعنى المصدر أنه لا يخلو من أن يكون موصولاً ، أو بمعنى المصدر ، فلا يجوز أن يكون موصولاً بمعنى (الذي) ، لأنه لو كان كذلك لكان معرفة ، و (رجل) نكرة ، فلا يجوز أن يكون وصفاً له ، فإذا لم يجز أن يكون موصولاً^(٤) ك (الذي) في الوصل كان مصدراً ، وتأويله : مرتت برجل مئيتك من رجل .

فإن قلت : إنها إذا قدرت مصدراً كانت معرفة أيضاً .

فقد علمنا ذلك ، إلا أننا وجدنا المصادر في هذا الباب توصف بها النكرات وإن كانت على لفظ المعارف ، لما تُقدر فيه من الانفصال كقولهم : مرتت برجل حسبك من رجل^(٥) ، و :

-
- (١) البقرة / ٣ .
 (٢) البقرة / ١٠ .
 (٣) انظر : الكتاب ١ / ٢١٠ .
 (٤) له ، فإذا لم يجز أن يكون موصولاً (ساقطة من ج) .
 (٥) انظر : الكتاب ١ / ٢١٠ .

٣٤- بسنجد قيد الأوابد (١)

وناقه "عبر" الهواجر (٢) ، ونحو ذلك ، وكذلك تُقدَّرُ الانفصال في قولهم : مرتت برجل ما شئت من رجل .

ومنه أيضاً قولهم : أتاني القوم ما عدا زيدا . ف (ما) هنا مع (عدا) بمنزلة المصدر ، وهو في موضع نصب بالاستثناء تقديره : أتاني القوم جاوزتهم زيدا ، لأن (عدا) أصله المجاوزة ، منه قوله : (لا تعدوا في السبت) (٣) أي : لا تجاوزوا فيه المدل . ف (العدا) في السيد أيضاً : مجاوزة الرمية الأولى إلى الثانية فصاعداً ، فأما الضمير في (عدا) فللقوم ولا يكون لـ (ما) ، لأنك لو جعلته لها لما كان متعلقاً بالمستثنى منه .

فإن قلت : فكيف لم يكن الضمير في (عدا) جمعاً .

فإنه لم يُجمع كما لم يُجمع في قولهم : أتاني القوم لا يكون زيدا ، وأتوني لا يكون عمراً .

وتكون (ما) هذه التي ذكرنا أنها مع الفعل بمعنى المصدر في موضع الظرف الزماني ، وذلك نحو قولك : أجلس ما جلست ، وأقيم ما أقمت ، ولا أكلمك ما اختلف الليل والنهار ، ونحو

(١) وهو جزء من بيت لامرئ القيس والبيت هو :
بسنجد قيد الأوابد لاحت

طراد الهوادي كئل شاو مغرب

انظر : شرح ديوان امرئ القيس / ٤٤٠ . والكتاب ٢١١/١ .
(٢) انظر : الكتاب ٢١١/١ قال فيه : ومنه أيضاً مربرت على ناقة

عبر الهواجر . وناقته عبر أسفار ، أي قويته على السفر .
انظر : اللسان مادة : عبر .

(٣) النساء / ١٥٤ .

قوله : الى : (وكنت عليهم شهيداً ما دمت فيهم ^(١)) وحقيقته
 أنه مع الفعل بمعنى المصدر كما ذكرنا ، والظرف على الحقيقة هو
 الاسم المحذوف الذي أقيم هذا المصدر مقامه ، كأنه إذا قال :
 اجلس ما جلست ، فقد قال : اجلس جلوسك ، أي : اجلس
 وقت جلوسك ، فحذف الوقت أو الزمن أو ما أشبهه من أسماء
 الزمان وأقام [المصدر مقامه كما أقيم] ^(٢) ٢٢ ب / المصدر مقام
 الظرف الزماني في قولهم : جئت مقدم الحاج ، وخفوق النجم ،
 وخلافة فلان ^(٣) وما أشبه ذلك مما يحذف فيه اسم الزمان
 ويقام [المصدر] ^(٤) فيه مقامه .

قل سيويه : وسألته ^(٥) عن قوله : ما تدوم لي أدوم لك ،
 فقال : ليس في هذا جزء من قبل أن الفعل صلة لـ (ما) فصار
 بمنزلة (الذي) وهو بصلته كالمصدر ، ويقع على الحين كأنه
 قال : أدوم لك ^(٦) دوامك لي ، فـ (ما) و (دمت) بمنزلة
 الدوام ، ويدرك على أن الجزء لا يكون هنا أنك لا تستطيع
 أن تستفهم بـ (ما تدوم) على هذا الحد ، ومثل ذلك : كلما
 تأتيني آتيك ، فالآتيان صلة لـ (ما) ، كأنه قال : كل آتيانك
 آتيك ، وكلما تأتيني ، يقع أيضاً على الحين ، كما كان : ما تأتيني
 يقع على الحين ، ولا يستفهم بـ (كلما) [كما] ^(٧) لا يستفهم
 بـ (ما تدوم) .

(١) المائة / ١١٧ :

- (٢) زيادة من ج يقتضيها السياق .
 (٣) انظر : الكتاب ١ / ١١٤ .
 (٤) زيادة من ج يقتضيها السياق .
 (٥) يعني : الخليل ، انظر : الكتاب ١ / ٤٥٣ .
 (٦) (ادوم لك) ساقطة من ج .
 (٧) زيادة من ج توافق الكتاب ١ / ٤٥٣ .

أقول : إنَّ مَنَعَ سيبويه [من]^(١) أن تكون هذه جزءاً أو استفهاماً ، يدلُّ على أنَّه عندَه "حرف" ، وإذا كان حرفاً لم يجز أن يُستفهمَ به ، ولا يجازى به أيضاً ، لأنَّ (ما) في الاستفهام والجزاء اسمٌ كما قدَّمنا ، وكما لا يُستفهمُ بـ (ما) هذه التي تكونُ معَ الفعلِ مصدرًا ، وتُستعملُ ظرفاً وهو غيرُ مضافٍ إليه ، لكونه حرفاً ، كذلك لا يُستفهمُ به إذا أُضيفَ إليه (كلُّ) .
فإنَّ قلتَ : كيف أُضيفَ إليه وهو حرفٌ ، فلائتهُ معَ الفعلِ بتأويلِ اسمٍ كقولهم : هو أهلٌ أنْ يفعلَ [ذاك]^(٢) .

فأمَّا قولُ أبي العباس في كتاب (الغلَط)^(٣) من أنَّ سيبويه ذكرَ : أنَّ الاستفهامَ لا يكونُ بـ (كلِّما) ، وقولُه^(٤) : إنَّ الاستفهامَ بـ (كلِّما) جيّدٌ كما أنَّه بـ (بعضَ ما) جيّدٌ وذلك نحو : أنْ يقولَ القائلُ : أخذتُ بعضَه أو كلَّه ، فإذا لم يثنهم بعضَ ما أخذَ ، أو كلَّ ما أخذَ ، قال : كلُّ ما أخذتُ ، وبعضَ ما أخذتُ ، فمغالطةٌ فيه ، وذلك واضحٌ لك غيرُ مُشكَلٍ عليك ، إذا تأملتَ الفصلَ الذي أثبتناه لسيبويه قبل^(٥) ، وإنَّما أرادَ أنْ (كلِّما) لا يُستفهمُ بها إذا كانَ (كلُّ) مضافاً إلى (ما) التي [تقعُ]^(٦) معَ الفعلِ بمعنى المصدرِ .

- (١) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(٢) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(٣) هو (كتاب الرد) على سيبويه . انظر : انباء الرواة ٣/٢٥١ .
(٤) قال المبرد : والاستفهام بـ (كلِّما) جائزٌ وذلك إنَّ كلا بمنزلة غيرها مما انضاف إلى حروف الاستفهام ، ألا ترى أنَّ الرجل يقول : أخذتُ بعضه أو بعض ذلك ، فلا يدرى ما هو ، فيقول : بعض ما أخذتُ ، وكذلك لو قال : أخذتُ كلَّ ذلك فلم يدر ما هو لقللت : كلما أخذتُ . انظر : الانتصار ص ١٠٤ .
(٥) وهو منع سيبويه أن تكون (ما) استفهاماً وجزءاً .
(٦) زيادة من ج يقتضيها السياق .

يبدلُ على ذلك أنه قال : ومثل ذلك (كَلَّمَا) أي مثل :
 ما تدومُ لي أدومُ لك ، في أنَّ الجزاءَ لا يجوزُ فيه ما لم يجزُ في
 (ما تدومُ) ، ومثَّلَ بالمصدرِ فقال : كأنَّه قول : كلَّ إتيانك ،
 فإنَّما أرادَ بـ (كَلَّمَا) المضافِ (كلُّ) فيه إلى (ما) التي مع
 الفعلِ بتأويلِ المصدرِ كما قدَّم ذكره ، ولم يردْ (كَلَّمَا)
 المضافِ إلى (ما) التي للاستفهامِ ، فإنَّما أرادَ (كَلَّمَا) التي قدَّم
 ذكرها . فهذا مغالطةٌ من أبي العباس .

ومن هذا قوله تعالى : (كَلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ)^(١)
 و (كَلَّمَا أَوْقَدُوا نَارًا ، لِلْحَرْبِ أَطْفَاءَهَا اللَّهُ)^(٢) و : (كَلَّمَا
 خَبَّتْ زِدَانُهُمْ سَعِيرًا)^(٣) وحقيقتهُ ما أعلمتكَ من أنَّ (ما)
 مع الفعلِ [بمعنى]^(٤) المصدرِ ، والظرفُ على الحقيقةِ الاسمُ
 المحذوفُ^(٥) ، لوتقديره : كلُّ وقتِ الإضاءةِ مشَوْا .

فإن قلت : فهل يجوزُ أن تكونَ (ما) في قوله : (كَلَّمَا
 أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ) شرطاً ، وقوله : (مَشَوْا فِيهِ) الجواب ؟

فإنَّ ذلكَ لا يجوزُ لضعفه في المعنى ، ألا ترى : أنَّك إذا
 جعلتهُ جزاءً صارَ المعنى : كلُّ شيءٍ أَضَاءَ لَهُمْ من برقٍ وغيره .
 مَشَوْا فِيهِ ، وليس المعنى على ذلك ، إنَّما المعنى [على]^(٦) : كلُّ

-
- | | |
|-----|--|
| (١) | البقرة / ٢٠ . |
| (٢) | المائدة / ٦٤ . |
| (٣) | الاسراء / ٩٧ . |
| (٤) | زيادة من ج يقتضيها السياق . |
| (٥) | تقدم هذا القول وهو : والظرف على الحقيقة هو الاسم الخ . |
| (٦) | زيادة من ج يقتضيها السياق . |

وقت أضاء لهم البرق ، وأضاء لهم الضوء مشوا ، فهذا فاسد^(١) في
 المعنى ، ويمنع منه انتصاب (كلما) ، ولو كان جزاء لكان مرتفعاً ،
 وكذلك القول في الآي الأخر التي تلوناها في أن (كلما)
 فيهن ظرف ، لا يجوز أن يكون جزاء . ولكن لو قلت : كلما
 يذهب أذهب ، وكلما تأكل [آكل]^(٢) جاز أن تكون (ما)
 جزاء والتقدير : إن يذهب انسان ، أو حمار ، أو عمرو أذهب ،
 وإن تأكل الخبز أو اللحم أو غير ذلك آكل .

وقد زيدت (إن) مع (ما) هذه التي أقيمت مع صلتهما
 مقام الظرف [في الشعر]^(٣) ، أنشد سيويه :

٣٥- وَرَجَّ الْفَتَى لِلْحَقِّ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ

على السن خيراً لا يزال يزيد^(٤)

والقول في هذا : إن (إن) هذه إنما زيدت معها لمشابهة
 (ما) النافية ، ألا ترى : أنها مشابهة [لها]^(٥) في اللفظ ، وفي أنه
 ليس باسم ، فأدخل (إن) كما يدخلها مع النافية نحو قوله :
 ٣٦- وما إن طبتنا جبن

(١) يعني : القول الذي يجعل (ما) شرطاً .

(٢) زيادة من ج يقتضيهما السياق .

(٣) زيادة من ج يقتضيهما السياق .

(٤) البيت غير منسوب في الكتاب ، انظر : الكتاب ٣٠٦/٢

والخصائص ١١٠/١ ، وشرح المفصل ١٣٠/٨ ، ورواية البيت

في جميعها (للخير) بدل (للحق) وفي شرح المفصل (ما يزال)

بدل (لا يزال) والبيت منسوب للمعلوط القريني في شرح

شواهد المغني للسيوطي ١/٨٥ - ٨٦ .

(٥) زيادة من ج يقتضيهما السياق .

٣٦ وهو جزء من صدر بيت لفروة بن مسيك والبيت هو :

وما إن طبتنا جبن ولكن

منايانا ودولة آخرينا

ونظير إدخاله (إن) هنا للمُشابهة اللفظية ، بيت 'أشدّه' أبو زيد :

٣٧- يُرَجِّي العَبْدُ ما إنْ لا يَراهُ
ويَعرِضُ دونَ أبعدِهِ خُطوبٌ^(١)

٣٣ أ / ونظيره 'أيضاً قول' الشاعر :

٣٨- لِمَا أنَسيتُ شَكَرَكَ فَأَطمَئِنِني
فَكيفَ وَمِنَ عَطائِكَ جُلُّ مالي^(٢)

فأدخل اللام على النافية ، كما يدخلها على الموصولة ، فهذا كلها شواهد .

فأمّا قوله 'عزّ وجلّ' : (فاصدع بما تؤمر)^(٣) و (يا أبت أفعّل ما تؤمر)^(٤) فيحتمل - عندي - (ما) وجهين : أن يكون بمعنى (الذي) ، وأن يكون بمعنى المصدر .

= انظر الكتاب ٤٧٥/١ والمقتضب ٥١/١ ، وشرح شواهد المغني
(١) للسيوطي ٨١/١ - ٨٤ .

البيت منسوب الى جابر بن رلان الطائي في نوادر أبي زيد/ ٦٠
وفيه (لا يلاقي) وفي شرح شواهد المغني للسيوطي ٨٥/١
(وتعرض دون ادناه الخطوب) .

(٢) البيت للناطقة الذبياني ، انظر : ديوانه ص/ ١٣٩ ، وفيه :
(لما اغفلت) وانظر الاصول ٥٢٠/١ ، وفيه : (لما اغفلت) ،

وشرح شواهد المغني للسيوطي ٩٥٦/٢ ، وفيه (لما اغفلت) .
(٣) الحجر / ٩٤ . قال العكبري (ما) مصدرية فلا محذوف اذا ،

ويجوز ان تكون بمعنى (الذي) والعاثه محذوف ، أي : بما
تؤمر به ، انظر : التبيان في اعراب القرآن ٧٨٧/٢ .

(٤) الصافات / ١٠٢ .

أَمَّا مَنْ قَالَ : أَمَرْتُكَ بِالْخَيْرِ ، وَأَمَرْتُكَ بِالْقِيَامِ ، [فَلَ] (١)
 يَجُوزُ عَلَى قَوْلِهِ أَنْ يَكُونَ بِمَنْزِلَةِ (الَّذِي) ، لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ فِي
 صَلَاتِهَا مَا يَعُودُ إِلَيْهَا ، وَإِذَا خَلَّتِ الصَّلَاةُ مِنَ الدَّائِدِ لَمْ يَجُزْ أَنْ
 يَكُونَ بِمَعْنَى (الَّذِي) .

وَإِنَّمَا لَمْ يَجُزْ أَنْ يَكُونَ فِي الصَّلَاةِ عَائِدًا ، لِأَنَّ (أَمَرْتُ)
 يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ ، وَيَتَعَدَّى إِلَى آخَرَ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ
 بِحَرْفِ (٢) جَرِّ ، فَإِذَا بُنِيَ الْفِعْلُ لِلْمَفْعُولِ بَقِيَ غَيْرَ مُتَعَدِّ إِلَى
 مَفْعُولٍ ثَانٍ حَتَّى تَذْكَرَ الْبَاءُ فَتُعَدِّيهِ بِهَا إِلَيْهِ ، فَإِذَا لَمْ تَذْكَرْ
 الْبَاءَ لَمْ يَجُزْ تَعْدِيتهُ إِلَى مَفْعُولٍ ثَانٍ ، وَإِذَا لَمْ يَجُزْ تَعْدِيتهُ إِلَى
 الْمَفْعُولِ الثَّانِي إِلَّا بِحَرْفِ جَرِّ ، لَمْ يَجُزْ أَنْ تَكُونَ (مَا) مَنْ
 قَوْلِهِ : (بِمَا تُؤْمَرُ) بِمَعْنَى (الَّذِي) .

أَلَا تَرَى : أَنْ مَنْ يَقُولُ : الَّذِي ضَرَبْتُ عَمْرُو ، فَارَادَ : الَّذِي
 ضَرَبْتَهُ (٣) ، لَمْ يَقُلْ : الَّذِي مَرَرْتُ زَيْدًا ، يَرِيدُ (بِهِ) فَكَذَلِكَ
 لَا يَجُوزُ أَنْ تُتَدَّرَ (بِهِ) فِي قَوْلِهِ : (فَأَسَدَّعَ بِمَا تُؤْمَرُ) (٤) ،
 وَلَا يَجُوزُ أَيْضًا أَنْ تُتَدَّرَ الْهَاءُ مَحذُوفَةً مِنْ (تُؤْمَرُ) عَلَى
 قَوْلِ مَنْ عَدَّاهُ إِلَى الْمَفْعُولِ الثَّانِي بِالْبَاءِ ، فَقَدْ ثَبَتَ مِنْ هَذَا أَنَّ
 (مَا) مَعَ صَلَاتِهَا عَلَى قَوْلِ مَنْ عَدَّى (أَمَرْتُ) إِلَى الْمَفْعُولِ الثَّانِي
 بِالْبَاءِ ، بِمَعْنَى الْمَصْدَرِ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى (الَّذِي) إِذْ لَا
 يَعُودُ مِنَ الصَّلَاةِ إِلَى الْمَوْصُولِ شَيْءٌ ، وَلَا يَخْلُو مَا يَعُودُ إِلَيْهِ مَنْ
 الْوَجْهَيْنِ اللَّذَيْنِ ذَكَرْنَا ، وَكِلَاهُمَا غَيْرُ جَائِزٍ .

- (١) زيادة من ج يقتضيها السياق .
 (٢) في ش (وبحرف) اسقطنا الواو لانها زائدة ولا مبرر لها وهي
 ساقطة من ج .
 (٣) (فاراد الذي ضربته) ساقطة من ج .
 (٤) في ش (به) وهي زائدة فاسقطناها .

فَأَمَّا مَنْ قَالَ : أَمْرُتُكَ الْقِيَامَ وَ :

٣٦- أَمْرُتُكَ الْخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أَمْرِتَ بِهِ (١)

فيجوزُ على قوله أن تكونَ (ما) بمعنى (الذي) ولا تكونَ
بمعنى المصدرِ ، لأنَّه قد يصحُّ تقديرُ العائدِ منها إلى (ما) وهو
الهاءُ التي هي ضميرُ المفعولِ الثاني ، وتقديرُ : بما (٢) تُوْمَرُ
كما تقولُ : احفظْ ما أعطيتَ ، وما تُعطي ، أي : أعطيتَه ،
وتُعطاء ، وتقدَّرُ اتصالُ المفعولِ الثاني بالصلةِ وحذفُه . فتأمَّلْ
بدل (٣) قولَ الفراءِ [فيه] (٤) فوجدتُه كما ذهبنا إليه .

ومن المواضع التي استعملت (ما) فيها حرفاً (٥) النفي ،
وذلك إذا أُدخلَ على اسمٍ مبتدأٍ مثلُ : ما زيدٌ منطلقٌ (٦) و
(ما هذا بَشَرًا) (٧) فللمربِ فيها مذهبانِ :

فأهلُ الحجازِ يَنصِبُونَ الخبرَ تشبيهاً بـ (ليس) • وبنو تميمٍ
يرفعونَ فيشركونَ الاسمَ مرتفعاً بالابتداءِ ، كما كانَ قبلُ • فمن

(١) وهو صدر من بيت لعمر بن معد يكرب الزبيدي ، وهو في
ديوانه ص/ ٣٥ وتماه

فقد تركتك ذا مال وذا نسب

انظر : الكتاب ١٧/١ • والمقتضب ٣٦/٢ و ٨٦ ، والاصول
٢١٣/١ ، وشرح شواهد المغني ٧٢٧/٢ - ٧٢٨ ، والخزانة
١٦٤/١ - ١٦٦ •

(٢) الباء في (بما) ساقطة من ج •
(٣) في ش (قصد) واثبتنا ما في ج لانه أوفق من حيث المعنى •
(٤) زيادة من ج يقتضيها السياق • انظر : معاني القرآن للفراء
٩٣/٢ •
(٥) في ش (من قال) بدل (حرفاً) واثبتنا ما في ج لانه اصح •
(٦) الواو ساقطة من ج •
(٧) يوسف / ٣٠ •

نصب الخبر تشبيهاً بـ (ليس) أدخل الباء عليه لتحقيق النصب
 فقال : ما زيدٌ بذاهب ، ومن رفع الخبر لم يجز دخول الباء
 [فيه ، لأنه مرتفع "بأنه" خبر المبتدأ ، كما أن (منطلق) في : إن
 زيداً منطلق ، يرتفع بذلك ، فلما لم يطرِد دخول الباء (١) في
 خبر المبتدأ كذلك لم يطرِد دخوله في خبر المبتدأ الواقع بعد
 (ما) في لغة بني تميم ، وتقديم الخبر على (٢) قولهم جائز ، من
 حيث جاز تقديم خبر المبتدأ ، وكما جاز تقديم الخبر ، كذلك
 يجوز تقديم ما اتصل به على المبتدأ ، فيجوز ، ما منطلق زيد ،
 وما زيداً عمرو ضارب ، لأن (ضارباً) الذي هو شامل في زيد
 يجوز وقوعه موقع زيد وكل موضع جاز وقوع العامل فيه
 فوقوع معموله (٣) فيه أيضاً جائز ، فاذا لم يجز وقوع العامل ثم
 يجز وقوع معمول فيه .

ولو (٤) أدخلت الباء في هذه المسألة لم يجز ، لأن الباء
 مع الخبر في موضع نصب ، فكما لا يجوز أن تقدم الخبر
 منصوباً على المخبر عنه في (ما) فتقول : ما قائماً زيد ، كذلك لا
 يجوز أن تقدم الخبر إذا دخله الباء ، إذ كانت الباء إنما
 تدخل الخبر في لغة من ينصبه (٥) دون من يرفعه ، وإذا لم
 يجز تقديم الخبر وفيه الباء على المخبر عنه ، كذلك لا يجوز
 تقديم ما عمل فيه الخبر إذا كان فيه الباء على المخبر عنه ،

- (١) زيادة من ج يقتضيتها السياق .
 (٢) في ش (في قولهم) واثبتنا ما في ج لانه اقوى في المعنى .
 (٣) الهاء في (معموله) زيادة من ج يقتضيتها السياق .
 (٤) في ج (وإذا) بدل (ولو) .
 (٥) في ج (نصبه) واثبتنا (ينصبه) في ش لانه موافق لقوله
 الآتي (دون من يرفعه) .

لما قلنا [من] ^(١) أن العمول لا يجوز أن يقع حيث لا يقع العامل فيه ، فقولك : ما زيدا عمرو بضارب لا يجوز من حيث لم يجز : ما بضارب عمرو ، كما لم يجز : ما ضارباً عمرو .
فعلى هذا عبرة ^(٢) هذا الباب عندنا .

فأما قولك : [ما زيد عمراً ضارباً فجيّد] ، فكذلك ^(٣) ما زيد عمراً بضارب ، لأن (عمراً) وقع حيث ^(٤) ٢٣ ب / يجوز للعامل فيه وقوعه . وحكي أن قوماً يجيزون : ما زيدا عمرو بضارب ^(٥) ، ويقولون : إن الباء لغو ، وهذا عندي فاسد لما تقدم ، فأما قول الفرزدق :

٤٠- فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم
إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر ^(٦)
فوضعه سيويه على أنه نصب الخبر مقدماً ، كما ينصبه مؤخرأ ، وأنكر ذلك أبو العباس ^(٧) ، وذهب إلى أنه متعصب على الحال ، مثل : فيها قائماً رجل ^(٧) ، فدرّ خبراً مضمرأ قبل :

-
- (١) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(٢) هذه الكلمة غير واضحة في ش و ج ، وفي كليهما شكلها (عده) واطن أنها (عبرة) .
(٣) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(٤) لم اجد في كتب النحو جواز مثل هذا ، ولم يحك أبو علي جواز هذا المثال في الشيرازيات / ٥٦٥ .
(٥) البيت للفرزدق ، انظر : ديوانه / ١٨٥ / ١ ، والكتاب / ٢٩ / ١ ، والمقتضب / ١٩١ / ٤ .
(٦) قال أبو العباس المبرد : فالرفع الوجه ، وقد نصبه بعض النحويين وذهب إلى انه خبر مقدم ، وهذا خطأ فاحش ، وغلط بين . انظر : المقتضب / ١٩١ / ٤ - ١٩٢ .
(٧) في ج (زيد) بدل (رجل) وهو يخالف المقتضب .

(مثلهم) هو : في الدنيا ، أو في الوجود ، أو ما أشبهه ، وقدّر
 انتصاب (مثلهم) على ^(١) هذا المضمّر ، لأنّ (مثلهم) وإن كان
 في لفظ المعرفة ، فهو في التقدير نكرة ، لأنّ الموصوف به
 لا يختص إذا وُصِفَ به ، كما يختص بسائر الأوصاف .
 وانتصاب (مثلهم) على هذا التقدير لو قال قائل فيه : إنّه
 بعيد ، لأنّ العامل فيه معنى ، والمعاني لا تعمل مضمرة إذ لا
 تعمل مظهرة ، إذا تقدّمها ما تعمل فيه ، مثل : قائماً فيها رجل ،
 لكان قولاً .

وكان أبو بكر يذهب في هذا الى : أنّ القائل له لما استعار
 لغة غيره لم يدر كيف استعمالهم لها ، فقدّر أنّهم
 يجرونها مسجري (ليس) في جميع أحوالها ، فغاط ، وهذا قول
 قريب ، وكيف كان الأمر فهو نادر قليل .

ولقد استعملت هذه الكلمة - وهي حرف - كافة ، ومعنى
 الكافة ، أنّ تكف ما تدخل عليه عمّا كان يحدث قبل دخولها
 فيه من عمل ^(٢) ، وقد دخلت كافة على الكلم الثلاث :
 الحرف ، والاسم ، والفعل .

فأمّا دخولها على الحرف للكف ، فعلى ضربين :

أحدهما أنّ ^(٣) تدخل عليه فتعمه العمل الذي كان له
 قبل دخولها ، [و] ^(٤) تدخل على ما كان تدخل عليه قبل الكف .

- (١) في ج (عن) بدل (على) .
 (٢) في ج (عامل) بدل (عمل) .
 (٣) من (وقد دخلت كافة على الكلم الثلاث) الى (أن تدخل
 عليه) ساقط من ج .
 (٤) زيادة يقتضيها السياق أثبتناها من شرح المفصل ١٣١/٨ .
 وفي ج بدل الواو (ثم) .

غير عامل فيه نحو: (إِنَّمَا اللهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ)^(١) و (إِنَّمَا أَنْتَ مُذْرَبٌ مِّنْ يَخْشَاهَا)^(٢) ، و كأنما زيد أسد^(٣) و :

٤١- لَعَلَّمَا أَنْتَ حَالِمٌ^(٤) .
و لَيْتَمَا زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ .

٥. والآخر: أن تدخل على الحرف فتكفه عن عمله ،
وتدخل على ما لم تكن^(٥) تدخل عليه قبل الكف عن عمله^(٦) ،
وذلك نحو: (إِنَّمَا يَخْشَى اللهُ مِنَ الْعُلَمَاءِ)^(٧) و (إِنَّمَا نُحْمِلُ لَهُمْ لَيْزَادًا وَإِنَّمَا)^(٨) و (كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ)^(٩) ، ومنه (رَبِّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا)^(١٠) وقوله :

٤٢- وَإِنَّا لَعَلَّمَا نَضْرِبُ الْكَبْشَ ضَرْبَةً^(١١)

- (١) النساء/ ١٧١ .
(٢) النازعات/ ٤٥ .
(٣) في ش (و كأنما زيد اشتد بالموت) وأظن أنه تعريف والصحيح ما أثبتناه نقلا من شرح المفصل ١٣١/٨ . وهذا المثال ساقط من ج .
(٤) وهو جزء من بيت لسويد بن كراع العكلي والبيت هو :
تَحَلَّلْ وَعَالَجْ ذَاتَ نَفْسِكَ وَانظُرْ
أَبَا جُعَلٍ لَعَلَّمَا أَنْتَ حَالِمٌ
انظر : الكتاب ٢٨٣/١ . والأصول ٢٨٢/١ . وشرح المفصل ٥٤/٨ .
(٥) تكن (ساقط من ج .
(٦) (عن عمله) ساقط من ج .
(٧) فاطر/ ٢٨ .
(٨) آل عمران/ ١٧٨ .
(٩) الانفال/ ٦ .
(١٠) الحجر/ ٢ .
(١١) هذا صدر من بيت لأبي حنيفة النميري ، انظر : شعر أبي حنيفة النميري ص/ ١٧٤ وعجزه :
- على رأسه تلقى اللسان من الفم =

والدليل على (ما) في قوله : (رَبِّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا) لا يجوز أن تكون لغواً ، ولا التي مع الفعل بمنزلة المصدر ، أنها لو كانت زائدة ، لوجب أن يضمّر بعد (رَبِّمَا) (أن) ولو أضمّرت ^(١) نصبت الفعل كما نصبت بعد سائر حروف الخفض ، ولو نصبت الفعل بعده كان غير جائز ، لأن (أن) مع الفعل بمنزلة المصدر المخصوص ^(٢) المعروف ، فإن [يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا ، بمنزلة] ^(٣) وُدَّ الَّذِينَ كَفَرُوا ، وإذا تعرّف الاسم لم يدخل عليه (رَبِّ) ، لأنها لا تعمل إلا في اسم شائع [غير] ^(٤) مختص ، أو قوع المنكور بعدها دالاً على أكثر من واحد ، وهذا مما تختص به النكرات دون المعارف .

فلا يجوز لهذا أن تكون (ما) فيه زائدة ، ولهذا بعينه لا يجوز أن تكون التي مع الفعل بمنزلة المصدر ، لأن تلك مع الفعل مختص ^(٥) ، كما أن (أن) مع الفعل كذلك ، ويبعد أن تجعلها ^(٦) التي هي اسم منكور أيضاً على أن يكون التقدير : رَبِّ شَيْءٍ يَوَدُّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ، لأن المعنى ليس على أنهم يودون شيئاً ، إنما الذي يودونه الإسلام لو كانوا منهم ، ويودون لو كانوا مسلمين .

-
- وانظر : الكتاب ٤٧٧/١ ، والمقتضب ١٧٤/٤ .
- (١) التاء من (أضمّرت) زيادة من ج يقتضيها السياق .
- (٢) في ج (المحفوظ) بدل (المخصوص) وهو تحريف .
- (٣) زيادة من ج يقتضيها السياق .
- (٤) زيادة من ج يقتضيها السياق .
- (٥) مختص (ساقط من ج) .
- (٦) الهاء في (تجعلها) زيادة من ج يقتضيها السياق .

وما جاء في التنزيل وفي غيره من كلامهم قبل (لو) من :
 (وَاذُنٌ) فمُعَلَّقٌ بـ (لَوْ) كقولهِ : (وَادُّوا لَوْ تَدْمِنُ
 فَيُدْهِنُونَ)^(١) و (يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَصَوُوا
 الرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّى بِهِمُ الْأَرْضُ)^(٢) (وَادُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ
 لَنْ تَنْفَعَكُمْ أَرْحَامُكُمْ)^(٣) و (وَادُّوا لَوْ يَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُوا)^(٤)
 وقول الشاعر :

٤٣- يَوَدُّونَ لَوْ يَغْدُونَنِي بِخُوسِهِمْ^(٥)

فإن هذه الكثرة تُحْمَلُ الآيةُ أيضاً ، فإذا لم يَجُزْ أَنْ تَكُونَ
 الزائدة ، ولا التي مع الفعل بمعنى المصدر ، ولا النافية ، ولا
 المنكورة^(٦) ، ثبت أنها الكافة ، وثبت بهذه الدلالة القائمة في
 هذا الحرف جواز دخولها على ما أشبهه نحو : (كما) فهي
 قوليه :

٤٤- كما لا تُشْتَمُ^(٧)

-
- (١) القلم/٩ .
 (٢) النساء/٤٢ .
 (٣) الممتحنة/٢ و ٣ . والآيتان ساقطتان من ج .
 (٤) النساء/١٨٩ .
 (٥) وهو صدر بيت لأبي ذؤيب الهذلي ، انظر : ديوان الهذليين
 ١٢١ . وعجزه :
 ومثنى الأواقي والقيان النواهد
 وانظر : الشيرازيات لأبي علي الفارسي ٥٦٢/٢ . رسالة
 دكتوراه .
 (٦) في ش (ولا المنظورة) وهي تحريف .
 (٧) وهو جزء من رجز لرؤبة ، انظر : مجموع أشعار العرب/
 ديوان رؤبة ص/١٨٣ . وتمام الرجز :
 لا تشتم الناس كما لا تشتم
 وانظر : الكتاب ٤٥٩/١ ، والخزانة ٢٨٢/٤ .

قال سيويه^(١) : سألت الخليلَ عن قول العربِ : انتظرني
 ٢٤ / أ / كما آتاك^(٢) فزعم أن (ما) والكاف جعلتا بمنزلة حرفٍ
 واحدٍ ، وصيَّرتُ للفعل كما صيَّرتُ للفعل (رُبَّما) والمعنى :
 لعمري آتاك ، فمِنْ ثمَّ لم ينصبوا بهِ الفعلَ كما لم ينصبوا
 بهِ (رُبَّما) قال رؤبة :

لا تشتمُّ النَّاسَ كما لا تشتمُّ^(٣)

وأشددَ :

٤٥- قلتُ لسيانَ : ادنُ من لقائِهِ

كما تُغدِّي القومَ من شوائِهِ^(٤)

وجعلَ (كما) في هذا البيتِ كالتي في البيتِ الأوَّلِ ، وأشددَ^(٥)
 أبو بكرٍ عن يعقوبٍ أو غيرهٍ من أهلِ الثبتِ في اللغةِ : كيما
 تُغدِّي القومَ ، وقالَ : [و]^(٦) شيانُ ابنُهُ ، أي : قلتُ لهُ :
 اركبُ في طابهِ كيما تبيدهُ فغُدِّي القومَ بهِ ، يَصِفُ
 ظليماً^(٧) .

-
- (١) انظر الكتاب ٢٥٩/١ .
 (٢) في الكتاب (كما الحقك) .
 (٣) تقدم تخريجه وهو الشاهد الرابع والاربعون .
 (٤) البيت لأبي النجم العجلي .
 انظر الكتاب ٤٦٠/١ ، وفيه : (كما تغدسي الناس) وفي معاني
 القرآن للاخفش ٤٣٤ (انا تغدِّي القوم من شوائِهِ) .
 وفي مجالس ثعلب ١٢٧/١ (كما يغدسي القوم من شوائِهِ) .
 (٥) من هنا موجود في الخزانة الى قوله : (وأما قولهم كن كما
 أنت) انظر : الخزانة ٥٩٢/٣ .
 (٦) الواو زيادة من ج .
 (٧) الظليم : الذكر من النعام ، والجمع أظلمة . انظر : اللسان
 مادة : ظلم .

وأقول : إنَّ (ما) على هذا الانشاد تَحْتَمِلُ وجهين : يجوز أن تكون زائدة كالتي في قوله : (فَمَا رَحْمَةٌ)^(١) ، والنعل منصوب باضمار (أن) إلاَّ أنَّه تُرِكَ على الإسكان ، وذلك ممَّا يُسْتَحْسَنُ في الضرورات . ويجوز أن تكون (ما) بمعنى المصدر في موضع جرٍّ بـ (كي)^(٢) و (تُغْدِي) حملته وموضه رفع ، ونظير ذلك قول الآخر أنشدَه أبو الحسن :

٤٦- إذا أنتَ لمَ تَنْفَعِ فَضُرٌّ فَاأَتَمَّا
يُرْجَى الْفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ^(٣)

كأنه قال : للضرِّ ولنفع^(٤) ، وتَحْتَمِلُ عندي أن تكون (ما) كأنه لـ (كي) كما كانت كافة لـ (رَبِّ) .

وأما قولهم : كن كما أنت ، فيَحْتَمِلُ أن تكون (ما) كأنه ، كأنه : كن كأنت ، ويجوز أن تكون بمعنى (الذي) كأنه : كن كالذي هو أنت ، فهذا دخول (ما) كافة على الحرف .

(١) آل عمران/١٥٩ . قال أبو اسحاق الزجاج في معاني القرآن ٤٩٧/١ : (ما) باجماع النحويين ها هنا صلة لا تمنع البناء من عملها فيما عملت .

(٢) في ج تقديم وتأخير ، حيث وردت عبارة (في موضع جر بكي) بعد قوله : (وتغدي) صلته وفي الكلام على هذا الترتيب اضطراب في العبارة .

(٣) البيت موجود في ديوان قيس بن الخطيم ص/٨٠ ، وفيه (وينفعا) منصوباً ، وورد أيضاً في شعر النابغة الجعدي ص/٤٦ ، انظر : معاني القرآن للاخفش ص/٢٩٧ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ١/٥٠٧-٥٠٨ ، والخزانة ٣/٥٩١ .

(٤) (للضر وللنفع) ساقط من ج . الضرُّ ، والضَّرُّ لغتان ضد النفع . الضَّرُّ : المصدر والضَّرُّ : الاسم . انظر : اللسان مادة : ضرر .

ج وأما دخولها على الاسم ، فقد دخلت على الأسماء التي هي نظروف " و دخولها عليها على ضربين :

١. أحدهما أن تمنع الاسم عمله وما كان يحدثه من الإضافة قبل دخولها عليه (١) ، وتقع بعد الاسم جملة لا يعمل فيها الاسم .

٢. والآخر : أن تدخل على الاسم فتسعه إضافة الى ما كان يُضاف إليه ، ويقع بعده " قبل " يعمل فيه ، فمثال الأول نحو قوله :

٤٧- بعد ما

أفان رأسك كالشغام المخلص (٢)

وقول الآخر :

٤٨- بعد ما أفان رأسك كالشهاب (٣)

وقول الآخر :

٤٩- بينما نحن بالبلاكت فالقا

ع سرائنا والعيس تهوي هويًا (٤)

(١) في ج (عليها) .

(٢) البيت للمرار الاسدي ، صدره :

أعلاقة أم الوليد بعد ما

انظر : الكتاب ٦٠/١ و ٢٨٣ ، والمقتضب ٥٤/٢ ، والاصول

٢٨٣/١ .

(٣) لم أعر على هذا البيت في المصادر وأرجح أنه نفس البيت

السابق وورد بروايتين في الاصول في ٢٨٣/١ بلفظ (كالشغام)

وفي ٢٦٨/٢ بلفظ (كالشهاب) .

(٤) البيت لكثير عزة ، انظر : ديوانه ٥٣٨/٠ وانظر : مقاييس

ألا ترى : أن (بعد) إن كانت تضاف إلى اسمٍ تعمل فيه
 الجراً فدخلت (ما) وكفتها عن ذلك ، ووقعت بعدها جملة من
 مبتدأ وخبر لم تعمل فيها ، ومن ذلك قولهم : إني مما أعمل
 ذلك ، قال سيويه : إني مما أعمل ذلك ، فتكون (ما) مع أعمل
 بمنزلة كلمة واحدة نحو : (ربما) وأنشد لأبي حنيفة :

وإنما لَمِمَّا نضرب الكيشَ ضرباً (١)

وقال أبو العباس : تقول : إني مما أعمل ، على معنى :
 ربما أعمل [وأنشد البيت . وقوله : إني مما أعمل على
 معنى : ربما أعمل] (٢) إن أراد به أن (ما) كفاة لـ (من)
 كما أنها كفاة لـ (رب) ، فهو كما قال سيويه ، وإن أراد أنه
 للتقليل ، كما أن (ربما) للتقليل كان ذلك مسوغاً إذا ثبت
 مسوغاً .

وبعد (٣) ذلك في البيت فإنه ينبغي أن يكون غير متلذذ
 لضربه الكيش على رأسه [ويقول] (٤) : إنه قد يجوز أن يتغير
 معنى الحرف لانضمام (ما) إليه ، كما تغير معنى (لو) لانضمام
 (لا) إليه . ومثال الآخر : حيثما تكن أكن ، وقوله :

= اللغة ٢/٢٠٠ ، وابن يعيش ٨/١٣١ ، واللسان مادة : بلكث ،

نسبه إلى بعض القرشيين ، وفي تاج العروس ١/٦٠٤ مادة :

بلكث نسبه إلى بعض القرشيين ، ثم قال : هو أبو بكر بن

عبدالرحمن بن المسور بن مخرمة .

(١) وهو الشاهد الثاني والأربعون .

(٢) زيادة من ج يقتضيتها السياق .

(٣) في ج (ويبعد) بدل (بعد) .

(٤) زيادة من ج يقتضيتها السياق .

٥٠- إذ ما ترينني اليوم مزججى مطيبي (١)

ف (إذ) و (حيث) اسمان يدلُّ على ذلك ، قوله : إذ ما ترينني اليوم ، وقوله : (و من حيث خرجت فقول وجهك) (٢) فدخل حرف الخفض عليه .

[فأمَّا (إذ) فالدليل على أنَّها اسم "إضافتك الاسم إليها" (٣) نحو : حيثذ ، ويوهئذ ، ولو كان حرفاً لم تقع إضافته إليه ، وقد كانا مضافين إلى ما بعدهما ، كما [كان] (٤) يضاف (بعد) إلى ما بعده ، فلمَّا أُريدت المجازة بهما أزيلت الإضافة عنهما بأن كُنَّا عنهما بـ (ما) فعملنا في الفعل الواقع بعدهما الجزم .

والدليل على أنَّها كائنة لزومها الاسمين في الجزاء ، وكما لزمَّت الاسم لما صُرف ما بعده (٥) إلى الابتداء . وإنَّما لزمتهما ، لأنَّ (حيث) ظرف من المكان يُشبهه بـ (حين) من ظروف الزمان ، فأضيف إلى الجُمْل كَمَا أُضيف (حين) إليها ، و (إذ) ظرف من الزمان يُضاف إلى الجُمْل .

(١) في ش (اذا ما ترى القوم) وهو تحريف ، وما أثبتناه من ج ، وتامه :

أصعد سيراً في البلاد وافرغ

البيت من شواهد سيبويه ، انظر : الكتاب ٤٣٢/١ نسبه الأعلم إلى عبدالله بن همام السلولي وورد فيه (ظعيتي) وكذلك في الاصول لابن السراج ١٦٥-١٦٦/٢ . ولم ينسبه ابن السراج إلى أحد . وفي شرح المفصل ٤٦/٧-٤٧ . (أزججى مطيبي) ونسبه أيضاً إلى عبدالله السلولي .

(٢) البقرة/١٤٩ .

(٣) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٤) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٥) (ما بعده) ساقط من ج .

وكل واحد من (حيث) و (إذ) إذا أُضيفا إلى الجمل صار موضع الجملة بعدها جرّاً بالاضافة ، فاذا وُضع الفعل بعدهما وقع موضع اسم مجرور ، والفعل متى وقع موقع اسم لم يَجُزْ فِيهِ إِلَّا الرَّفْعُ •

فلو جُوزيَ بـ (حيث) و (إذ) ولم يُضمَّ إليهما (ما) لم تَجُزِ المِجَازَةُ بهما ، لأنَّكَ إذا جازيتَ جَزَمْتَ ، وهذا موضع لا يكونُ الفعلُ فِيهِ إِلَّا مَرْتَفِعاً لوقوعه موقعَ الاسم ، فلمَّا استتعت المِجَازَةُ بهما لما ذكرتُ ، ضمَّ إليهما (ما) الكافَّةُ فَمَنَعَتْهُمَا الاضَافَةَ كما أنَّكَ لَمَّا ضَمَمْتَهُمَا إلى الحروفِ والأسماءِ الجارةِ (١) كَفَّتْهُمَا عن الاضَافَةِ والجِرِّ نحو : بَعْدَ ما أَفْئانُ رَأْسِكَ ، و (رَبِّما يَؤُودُ ٢٤ ب / الذينَ كَفَرُوا) (٢) •

وكانَ القياسُ على هذا يُوجِبُ عِندي على الشاعرِ إذا اضطرَّ فِجَازِي بـ (إذا) أنْ يَكفَّها عن الاضَافَةِ بـ (ما) كما كَفَّ (حيث) و (إذ) لما جُوزيَ بهما ، إِلَّا أنَّ الشاعرَ إذا ارتكَبَ الضَّرورةَ استَجازَ كثيراً مِمَّا لا يَجوزُ في الكلامِ (٣) نحوُ الأشياءِ المذكورةِ في مواضعِها في بابِ الضَّروراتِ • فَمَازَا دَخولُ (ما) الكافَّةِ على الاسمِ •

٩ وأما دخولُها على الفعلِ ، فإنَّها تَدْخُلُ عليه [فَتَجِبَلُهُ] (٤) يَلْمِي ما لم يَكُنْ يَلِيهِ قَبْلَ دَخولِها • ألا ترى : أنَّها تَدْخُلُ عليه

- (١) يقصد بالاسماء الجارة مثل : بعد ، وعند ونحوهما •
 (٢) الحجر / ٢ •
 (٣) نقل ابن يعيش قول الفارسي في (إذا) في كتابه شرح المفصل ١٣٥/٨ •
 (٤) زيادة من ج يقتضيها السياق •

قبلَ الفعلِ نحو : قلَّما سرتُ ، وقلَّما يقولُ ، ولم يكنِ الفعلُ قبلَ دخولِ (ما) عليه يَبْليَ الفعلَ .

قالَ سيبويه في بابِ الحروفِ التي لا يَلدِّيها بَعدَها إلاَّ الأفعالُ : من تلكَ الحروفِ (رُبَّما) و (قلَّما) وأشباهُهما : جَعَلُوا (رُبَّ) معَ (ما) بمنزلةِ كلمةٍ واحدةٍ ، وهَيَّؤُوهَا ليُذَكَّرَ بَعدَها النَعلُ ، لأنَّهُ لم يكنِ لهم سبيلٌ إلى : رُبَّ يقولُ ، ولا إلى : قلَّ يقولُ^(١) ، فألحقوهما (ما) وأخلصوهما^(٢) للنَعلِ ، قالَ : وقد يجوزُ في الشعرِ تقديمُ الاسمِ قالَ :

٥١- صَدَدْتُ فَأَطَوَلْتُ الصُدُودَ وَقَلَّما

وصالٌ على طولِ الصُدودِ يَدُومُ^(٣)

قالَ : وإِنَّمَا الكلامُ : قلَّما يَدُومُ وصالٌ^(٤) . انتهى كلامُ سيبويه^(٥) .

ومذهبهُ في هذا كما تَراه ، من أنَّ (قلَّ) كانَ حَكمُهُ أنَّ يَلدِّيهِ الاسمُ ، لأنَّهُ فعلٌ فلَمَّا دَخَلَتْ عَليه (ما) كَفَّتْهُ وهَيَّأَتْهُ للدخولِ على الفعلِ كما تَهَيَّأُ (رُبَّ) للدخولِ على الفعلِ ، ولا يجوزُ أنْ يَرفعَ : (وصالٌ) بـ (يَدُومُ) ، وقد تَأخَّرَ عن الاسمِ ،

(١) (يقول) ساقط من ج

(٢) في ش (واختصوهما) وأثبتنا ما في ج لانه يوافق ما في الكتاب
٤٥٩/١

(٣) البيت في ديوان عمر بن أبي ربيعة انظر : ديوانه ٢٠٧/٢ .
وفي الكتاب ١٢/١ منسوب أيضاً الى عمر بن ربيعة ، ونسبه
الأعلم الى المرار الفقعسي ، وانظر : المقتضب ٨٤/١ . وشرح
المفصل ١٣٢/٨ ، والبيت فيهما غير منسوب الى أحد .

(٤) انظر : الكتاب ١٢/١ و ٤٥٩ .

(٥) (انتهى كلام سيبويه) ساقط من ج .

ولكن يرتفع 'ببقي' ، أو يثبت ، أو نحوه مما يُفسَّرُ
 (يدوم) ، ولا يصلح ارتفاعه بالابتداء على ما قدَّره ، لأنه
 موضع فعل ، كما لا يصلح أن يرتفع الاسم عنده بعد
 (هـلاً)^(١) التي للتحضير ، و (إن)^(٢) الجزاء و (إذا)^(٣)
 الدالة على الزمان بالابتداء ، ولكن يكون الدامل في الاسم الواقع
 بعد هذه الحروف فعلاً يُفسَّرُ ما يظهر بعده من الأفعال .

ولو قال قائل : إن الفعل خلاف الحروف في هذا ، وإن
 (ما) في البيت الذي أنشده صلة ، وقوله : وصال ، فاعله
 ومرتفع به ، و (يدوم) صفة لـ (وصال) فلا يكون التأويل
 على ما ذكره سيويه ، لأن الفعل يبقى بلا فاعل ، ولم نر في سائر
 كلامهم الفعل بلا فاعل^(٤) ، وأيضاً فإن الفعل على تأويله يسير
 داخلاً على فعل ، وهذا أيضاً غير موجود .

لكن^(٥) عندي أثبت ، ويقوي هذا أن الفعل مع دخول
 (ما) هذه عليه تجده^(٦) دالاً على ما كان يدل عليه قبل دخول
 هذا^(٧) الحرف إيّاه من الحدث والزمان ، فحكمه أن يتمضي
 الفاعل ولا يخلو منه كما لم يخل منه قبل ، ألا ترى : أن الاسم
 في حال دخول هذا الحرف إيّاه ، على ما كان عليه قبل ، من
 اتصابه بالظرف وتعلقه بالفعل ، فقوله :

-
- (١) انظر : الكتاب ٥٢/١ .
 (٢) انظر : الكتاب ١٣٣/١ .
 (٣) قال سيويه : وما يقبح بعده ابتداء الاسماء ، ويكون الاسم
 إذا وقعت الفعل على شيء من سببه نصباً في القياس (إذا)
 و (حيث) ، انظر : الكتاب ٥٤/١ .
 (٤) ولم نر في سائر كلامهم الفعل بلا فاعل (ساقط من ج)
 (٥) (لكان) جواب (لو قال قائل) المتقدم .
 (٦) في ج (تجيزه) وهو تحريف .
 (٧) (هذا) ساقطة من ج .

..... بعد ما أفنان رأسك (١)

منتصب" بما يفعل' الاسب' للمصدر' الذي هو (علاقة) فكذلك ينبغي أن يكون الفعل على ما كان عليه ، قبل دخول هذا الحرف من اقتضائه للفاعل وإسناده إليه (٢) ، وليس الحرف كالفعل في هذا ، لأنك قد تجد الحرف في بعض المواضع مفارقاً للمعنى الذي يدل عليه في غير ذلك الموضع ، كالباء وغيره ، وقد قدمنا [ذكر] (٣) ذلك في هذا الكتاب (٤) وجعلناه أحد ما يفصل به الحرف من الاسم وإن اجتمعا في الدلالة على معنى واحد ، ولا تجد الفعل مفارقاً لمعناه الذي يدل عليه .

[فإن قال قائل: فإن هذه الحروف وإن كانت على ما ذكرت من أنه تُعرى في بعض المواضع من المعنى الذي يدل عليه] (٥) في بعض آخر ، فهي في جميع المواضع تعمل عملاً (٦) ، كالباء التي تجيء دالة على الالتصاق وغير دالة عليه . فلمَّا كُفِّ ما كُنَّ منه بهذا الحرف ، بطل عمله ، فكذلك لا يُنكر (٧) أن تكون الفعل عن عمله في الفاعل في هذا الموضع ، كما كُفِّ الحرف عن عمله .

فهو قول (٨) فيه تقوية لما ذهب إليه سيويه ، ويقوي

- (١) تقدم تخريج البيت وهو الشاهد السابع والاربعون .
- (٢) نقل البغدادي هذا الكلام من قوله : (ولا يصلح ارتفاعه بالابتداء) الى هنا انظر : الخزانة ٢٨٨/٤ - ٢٨٩ .
- (٣) زيادة من ج يقتضيها السياق .
- (٤) انظر : المسألة السادسة والعشرين . وفي ج (في هذا الباب) . وهو لا يستقيم . لانه لم يذكر ذلك في هذا الباب وانما ذكر هذا في المسألة ٢٦ وهي من مسائل هذا الكتاب .
- (٥) زيادة من ج يقتضيها السياق .
- (٦) (عملا) ساقط من ج .
- (٧) في ج (في يكون) وهو تحريف .
- (٨) في ش (وهو حرف) وأثبتنا ما في ج لانه اصح .

مذهبَه في هذا أيضاً قولهم : ما كان أحسنَ زيداً ، فجاءَ الفعلُ في هذا الموضعِ لا فاعلَ له وقد دَلَّنا على ذلك (١) .

فأمَّا ما حكاهُ سيبويه من قولهم : شدَّ ما أنكَ ، وعزَّ ما أنكَ ذاهبٌ (٢) ، فقد قالَ فيه قولينِ ، ليسَ (ما) في أحدٍ منهما كافَّةً ولكنَّها في أحدهما زائدةٌ ، وفي الآخرِ نكرةٌ ، قالَ : وسألتهُ - يسمي الخليل - عن قولهِ : شدَّ ما أنكَ ذاهبٌ ، وعزَّ ما أنكَ ذاهبٌ ، [فقالَ : هذا بمنزلةِ حقاً أنكَ ذاهبٌ] (٣) ، كما تقولُ : أما أنكَ ذاهبٌ بمنزلةِ حقاً أنكَ ذاهبٌ ، قالَ : وإن شئتُ جعلتُ : شدَّ ما ، كنيمَ ما (٤) .

وأقولُ : إنَّه إذا مثَّلَ : شدَّ ما أنكَ ذاهبٌ ، بـ (نعمَ ما) ، فـ (ما) بعدَ قولِكَ : شدَّ ما ، نكرةٌ في موضعِ نصبٍ ، كما أنَّها بعدَ (نعمَ ما) كذلكَ ، وتقديرُ : نعمَ الشيءُ شيئاً ، كما أنَّ تقديرَ نعمَ رجلاً : نعمَ الرجلِ رجلاً ، و (أنكَ) على هذا خبرٌ مبتدأٌ ، كأنَّكَ قلتُ : نعمَ شيئاً ٢٥ أ / هو أنكَ تقولُ الحقَّ ، لما قيلَ لك ما هو ؟ .

ومن قدَّرَ (زيداً) مبتدأً مؤخراً في قولِكَ : نعمَ الرجلِ زيدٌ (٥) ، فقالَ : كأنَّه في التقديرِ : زيدٌ نعمَ الرجلِ ، فإنَّه ينبغي له أنْ يوافقَ مَنْ يقولُ : إنَّ (زيداً) خبرٌ مبتدأٌ محذوفٌ

(١) تقدم في المسألة السابعة عشرة .

(٢) انظر : الكتاب ٤٧٠/١ .

(٣) زيادة من ج توافق ما في الكتاب ، انظر : الكتاب ٤٧٠/١ .

(٤) انظر : المصدر السابق .

(٥) في إعراب المخصوص بالمدح أو الذم مذهبان ، أحدهما أن يكون

مبتدأً ، وخبره ما تقدمه من الجملة ، والثاني أن يكون خبر

مبتدأ محذوف ، انظر : شرح المفصل ١٣٤/٧ .

في قولك : نعم الرجل ، ذلك لأنه إن لم يُقدَّرْ هذا التقدير
لزمه أن يبتدىء بـ (أن) المفتوحة ، كأنه قال (١) : أنك
ذاهب نعم العمل ، وهذه لا يجوز ابتداؤها .

ويؤي قول سيويه : [أن] (٢) (قلما) كفت فدخلت
على الفعل في : قلما وصال ، أن (قلما) أجري نفياً (٣) ، وغلب
ذلك فيه ضارع الحرف فلم يقتض الفاعل كما لا يقتضيه الحرف
لمشابهته [له] (٤) ، ويدل على إجرائهم إيائه مجرى الحرف
أنه لا يقع إلا مبتدأ ولا يكون مبنياً على شيء ، فكما شابه الحرف
في هذا كذلك شابهه في أنه لم يكن له فاعل .

وأما : كثر ما يقولن ذلك ، فلمّا كان خلافه أجري
مجره كـ (صديان) و (ريان) وشبان ، وطيان (٥) ، ونحو
ذلك ممّا يكثر تعداده أجري مجرى خلافه ، فكذلك : كثر
ما تقولن ذلك .

ويدلّك على إجرائهم [إيائه] (٦) مجرى الحرف ، وأنه
لذلك يحسن أن لا يقتضي فاعلاً كما يقتضيه سائر الأعمال
لمشابهته حرف النفي في قولهم : قلما سرت حتى أدخلها ، ألا
تري : أنهم لم يرفعوا الفعل بعد (حتى) كما لم يرفعوه بعد
النفي في قولك : ما سرت حتى أدخلها .

(١) من قوله (أن زيداً خبر مبتدأ محذوف) الى (انك ذاهب) ،

ساقط من ج .

(٢) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٣) في ش (نعتاً) وهو تحريف ، وما أثبتناه من ج .

(٤) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٥) زيادة من ج فيها فائدة .

(٦) زيادة من ج يقتضيها السياق .

فأجراؤهم هنا (قلما) مَجْرَى الحرفِ يُقَوِّي أيضاً إجراءها
مَجْرَاهُ فِي أَنْ لَا تَقْتَضِي فاعلاً ، ويحسن ذلكَ فيها في القياسِ
فهذا وجهُ مذهبِ سيويه فيه وهو الجيدُ .

[وأما ما حكاه يونس من قولهم : كَثُرَ ما تقولنَّ ذاكَ (١) ،
فإنَّه 'أَوَّلُهُ' على ما 'أَوَّلَهُ' قلماً يَتَّوَمُ ، ويحتملُ أنْ تكونَ
بمعنى (الذي) فيكونُ التقديرُ : كَثُرَ الذي يقولُهُ . ودخولُ
الشُّونِ في الفعلِ على هذا كدخولِهِ في قولِهِ :

٥٢- تَرَفَعَنَ نَوْبِي شَأِلات (٢)
وجازَ ذلكَ فيه ، لأنَّه 'كالمثل' ، وقد يجوزُ في الأمثالِ ما لا يجوزُ
في الكلامِ ، نحو : عَسَى الغَوَيِّرُ أَبُو سَأ (٣) ، ويحتملُ أنْ تكونَ
بمعنى المصدرِ كأنَّه : كَثُرَ قولُكَ ، وكذلكَ ما حكاه من قولِهِم :
قلماً سرتُ ، يحتملُ هذينِ الوجهينِ . فهذهِ وجوهُ (ما)
الكافَّةِ [٤] .

(١) انظر : الكتاب ١٥٣/٢ قال سيويه : وزعم يونس أنهم
يقولون : ربما تقولنَّ ذاكَ وكثر ما تقولنَّ ذاكَ ، لانه فعل غير
واجب ، ولا يقع بعد هذه الحروف الا و (ما) له لازمة فأشبهت
عندهم لام القسم .

(٢) البيت لجذيمة الابرش ، وصدره :
ربما أوفيت في علم

انظر : الكتاب ١٥٣/٢ ، ونوادير أبي زيد ص/٢١٠ ، والخزانة
٥٦٧/٤ .

(٣) هذا المثل من قول الزباء حين قالت لقومها عند رجوع قصير
من العراق ومعه الرجال وبنات بالغويئر على طريقه : عَسَى
الغَوَيِّرُ أَبُو سَأ ، انظر : مجمع الأمثال للميداني ١/٦٤٠ .
(٤) زيادة من ج يقتضيها السياق .

البابُ الرابعُ من أبوابِ (ما) إذا كانت حرفاً :

استعملتْ (ما) حرفاً زائداً مع الاسمِ ، والحرفِ ، والفعلِ ،
وكلُّ موضعٍ أُريدَ^(١) فيه إقامةُ وزنٍ أو غير ذلك ، وزيادتهم
إيَّاهما في هذه المواضعِ على أربعةِ أضربٍ :

فالأوَّلُ : أنْ يكونَ لازماً عوضاً من النحلِ نحو : أمّا أنتَ
منطلقاً انطلقتُ معَكَ .

والثاني : أنْ يلاحقَ بدخوله الكلمةَ التي تدخلُ عليها
حرفٌ لا يلزمُ في الكلامِ إذا لم تدخلْ نحو : لزومِ التَّوَنِ الشرطَ
إذا دخلتْ (ما) على (إن) الجزاءِ .

والثالثُ : أنْ تلزمَ الكلمةَ التي تُزادُ عليها ، فلا تُفارقُها في
الكلامِ والاختيارِ ، نحو : إمّا ، وإنكَّ ما وخيراً^(٢) .
والرابعُ : أنْ تُزادَ غيرَ لازمةٍ للكلمةِ^(٣) .

(١) في ش (زائد) بدل (أريد) وهو تحريفٌ . وما أثبتناه من
ج

(٢) في ش (وأينما وحراً) بدل (وإنكَّ ما وخيراً) وما أثبتناه من
ج وهو أصحُّ لأن (ما) في هذا الكلامِ زائدةٌ لازمةٌ ، انظر :

الضرب الثالث من مجيء (ما) زائدة الآتي .
(٣) في ج (للكلام) .

الضرب الأول : الذي زيدت فيه (ما) لازمة عوضاً من الفعل :
 وذلك قولهم : أمّا أنتَ منطلقاً انطلقتِ معَكَ ، وأمّا زيدٌ
 ذاهباً ذهبَ معه ، ومنه قول الشاعر :

٥٣- أبا خراشةَ أمّا أنتَ ذا نفري
 فإن قومي لم تاكلهم الضبع^(١)

قول سيويه : إنّما هي (أن) ضمّت إليها (ما) وهي (ما)
 التوكيد لزمّت لتكون عوضاً من ذهاب الفعل ، كما كانت الهاء
 والألف عوضاً في (الزنادقة) و (اليماني) لما كان قبيحاً عندهم
 أن يذكروا الاسم بعد (أن) ويبتدؤوه بعدها كتبج : كي
 عبد الله يقول ذلك ، حمّله على الفعل ، حتّى صار كأنّهم قالوا :
 إذا صرت منطلقاً ، إلاّ أنّه لا يُذكر بعدها الفعل المضمّر ،
 لأنّه من المضمّر المتروك إظهاره حتّى صار ساقطاً بمنزلة تركيهم
 ذلك في النداء^(٢) . انتهى كلام سيويه^(٣) .

قول سيويه في هذا ما كتبه من أن (أن) [هذه هي الناعبة
 للفعل و (ما) عوض منه ملازمة للكلمة و (أنت) مرتفع الموضع
 بالفعل الذي صار (ما) عوضاً منه ، وهو : كان ، فأما (أن) مع
 صلتها في موضع نصب لوصول الفعل إليه وعمله فيه]^(٤) .

(١) البيت للعباس بن مرداس السلمي ، انظر : ديوانه ص/١٢٨ .

وانظر : الكتاب ١/١٤٨ . والانصاف ١/٧١ . والخزانة
 ٨٠/٢ .

(٢) انظر : الكتاب ١/١٤٨ . لم ينقل أبو علي كلام سيويه

بتمامه هنا ، وإنما ترك جملاً منه فلم ينقلها .

(٣) (انتهى كلام سيويه) ساقط من ج .

(٤) زيادة من ج يقتضيها السياق .

فَأَمَّا (أَنْ) فِي الْيَتِّ ، فمَوْضِعُهُ 'نَصْبٌ' بِفِعْلِ مَضْمَرٍ يَدُلُّ
عَلَيْهِ قَوْلُهُ :

..... فَاِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ
[وَيُفْسَّرُ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُحْكَمَ عَلَى مَوْضِعِهِ بِالنَّصْبِ بـ (لَمْ
تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ) فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ : إِنْ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ
الضَّبْعُ]^(١) لِئِنْ كُنْتَ ذَا نَفْرٍ ، لِأَنَّ هَذَا الْفِعْلَ بَعْدَ (إِنْ) وَ (أَنْ)
قَبْلَهَا ، وَمَا قَبْلَ (إِنْ) لَا يَعْمَلُ فِيهِ مَا بَعْدَهَا ، فَاذَنْ لَمْ يَجُزْ
اتِّصَابُهُ بِهَذَا ، وَكَانَ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ تَعَلُّقٍ ، فَالَّذِي يَتَعَلَّقُ بِهِ
فِعْلٌ 'مَضْمَرٌ' [هُوَ]^(٢) بَقِيَّتْ ، أَوْ سَلِمَتْ ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا
يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ :

..... فَاِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ
فَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ أَبُو الْعَبَّاسِ فِي (الرَّدِّ)^(٣) مِنْ أَنَّهُ لَا يَرَى
وَقُوعَ الْفِعْلِ بَعْدَ (أَنْ) هَذِهِ مَمْتَعًا ، وَأَنَّهُ جَائِزٌ عِنْدَهُ فِي
الْعَبَّاسِ ، فَكَالْمَخَالِطَةِ .

أَلَا تَرَى : أَنَّهُ قَدْ يَجُوزُ فِي إِقْيَاسِ أَشْيَاءَ كَثِيرَةً لَا يَجِيءُ بِهِ
الِاسْتِعْمَالُ ، فَإِذَا لَمْ يُسْتَعْمَلْ لَهُ تَرْكٌ ، وَإِنْ أُجَازَهُ الْإِقْيَاسُ ،

(١) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٢) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٣) هو كتاب (الغلط) الذي تقدم ذكره في (ما) الحرفية .

قال أبو العباس : ان آثرت أن يضمم الفعل قلت : أما كنت
منطلقاً انطلقت لكسر همزة (ان) تريد : ان كنت منطلقاً
انطلقت ، فحذف الفعل فيما ذكر لا يجوز في (ان) المكسورة ،
كما لا يجوز اظهاره مع المفتوحة ، ولست أرى وقوع الفعل بعد
المفتوحة ممتعاً وتحذف (ما) فتقول : ان كنت منطلقاً
انطلقت .

انظر : الانتصار (المخطوط) لابن ولاد ، ص / ٤١ .

فلا يُستعمل في الكلام : وَذَرَّ ، وَلَا وَدَعَ^(١) ، وَلَا مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ
لأمتناعه في الاستعمال ، وَإِنْ أَجَازَهُ الْقِيَاسُ ، وَكَذَلِكَ إِظْهَارُ
الفعل في هذا الموضع لا يجوز لشذوذه عن الاستعمال ، وَإِنْ
أَجَازَهُ الْقِيَاسُ •

وهذه العلة إِنَّمَا تُسْتَخْرَجُ وتوضع بعد سماع الشيء
وإطراده في الاستعمال ليوصل إلى النطق بالشيء على حسب
ما نطق به أهل اللغة ، فإذا أدَّى إلى خلافه وجب أن يشذَّ
ويطرح ، فحكم السماع في [الشيء]^(٢) أن يتقدم القياس ،
فإذا لم يتقدمه فلا موضع للقياس ، لأنَّه حينئذٍ غير موصل إلى
المراد ، ولا مؤدَّى إلى الغرض المطلوب^(٣) . ألا ترى : أن الغرض
في استخراج [هذا]^(٤) القياس إِنَّمَا هو أن يتكلم غير العربي
الفصيح بلزومه إيَّاه ، واستعماله له كما يتكلم العربي ٢٥ ب/
الفصيح ، فإذا أدَّى إلى خلاف كلام العرب كان فاسداً ، وخلاف
ما قصد به له ، ألا ترى : أَنَّهُ لَمَّا اسْتَبَّ فِي كَلَامِهِمْ ارْتِفَاعُ
الاسم في إسنادهم الفعل إليه مقدماً ، قلنا : الفاعل رُفِعَ ، ولو
لم يتقدم استعمالهم له كذلك ، ثُمَّ دَوَّنَاهُ أَوْ عَلَّمْنَاهُ لَمْ نَنْتَفِعْ
بهذا القول ، ولم يكن له وجه ، ولا فيه فائدة ، فعلى هذا وضع
هذه القياسات ، ثُمَّ إِنْ شَدَّ بَعْدُ عَمَّا عَلَيْهِ الْكثْرَةُ وَجَارَ^(٥) عَلَيْهِ

-
- (١) انظر : الكتاب ٨/١ .
(٢) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(٣) في ش (إلى الغرض الناد) وهو غير واضح ، فأثبتنا ما في ج
لوضوحه في المعنى .
(٤) زيادة من ج فيها فائدة .
(٥) في ش (وجازت) بدل (وجار) .

الجمهرة والجملة^(١) شيء^(٢) أخير به ونبه عليه وأعلم أن حكمه أن يحفظ ، ولا يحمل على ما عليه [الأكثر لمخافته في السمع ما عليه]^(٣) الأشيع فيكون القياس حينئذٍ بذلك موصولاً إلى التطق كما نطق أهل اللغة ، هذا فيما استمر استعماله و [اطرَد]^(٤) استماعه .

فأمّا^(٥) إذا لم يُسمع الشيء إلا على بنية^(٦) ولم يحفظ إلا على هيئة ، فلا تبدل عنه^(٧) إلى ما سواه ، ولا مجاوزة فيه إلى ما عداه ممّا لم يُسمع منهم ولم تحفظ عنهم ، فعلى [هذا]^(٨) يجري القياس النحوي وحكمه^(٩) .

ثمّ نرجع إلى المسألة فنقول :

إنّ موضع (أن) في : أمّا أنتَ منطلقاً ، ونحوه نصب بالفضل الذي ذكرنا ، و (ما) هذه هي الزائدة ، وليست (أمّا) هذه بجزء ، قال سيويه : سأله - يعني الخليل - عن قوله : أمّا أنتَ منطلقاً أنطلق معك ، فرفع ، وهو قول أبي عمرو وحدّثنا به يونس^(١٠) ، يريد أنه رفع (أنطلق) ، ولم يجزمه على أنه جزء .

- (١) في ش (والحمل) وهو تحريف .
- (٢) زيادة من ج يقتضيها السياق .
- (٣) زيادة من ج يقتضيها السياق .
- (٤) في ج (اما) ساقط .
- (٥) في ج (بينة) وهو تصحيف .
- (٦) في ج (الما) بدل (الى) وهو خطأ واضح .
- (٧) زيادة من ج يقتضيها السياق .
- (٨) (حكمه) ساقط من ج .
- (٩) انظر : الكتاب ٤٥٣/١ .

وحكى أبو عمر الجرمي عن الأصمعي فيما اظن المجازاة
 بـ (أماً) المفتوحة الهمزة وزعم أنه لم يحكه غيره ، وهذا الذي
 حكاه أبو عمر تقويةً للبيت الذي ذكرنا وهو :

أبا خراشة أماً أنتَ ذا نفرٍ (١)

لأنه ليس في البيت ما يحصلُ عليه (أن) فيتعلقُ به ، كما
 أنها في قولهم : أماً أنتَ مطلقاً أنطلقُ مَعَكَ ، متعلقٌ بانطلاقِ
 مَعَكَ .

فإن قلتَ : يكونُ متعلقاً بفعلٍ مضمَرٍ يُفسَّرُ ما بعدهُ
 كما قدَّمتَ في أوَّلِ الفصلِ .

فالجوابُ (٢) : ما يكونُ تفسيراً لا يُعطفُ به على المُفسَّرِ
 ألا ترى : أنك تقولُ : إنَّ زيدا ضربتهُ ، ولا يجوزُ إنَّ زيدا
 فُضربتهُ ، فإذا لم يَجْزُ عطفُ المُفسَّرِ على المُفسَّرِ ، كانتِ
 الفاءُ في قوله : (فإنَّ قومي) ، جوابَ شرطٍ ، و (أماً) جزاءُ ،
 و (أنتَ) مرتفعٌ بفعلٍ ، مضمَرٍ [كما أنَّ (خيراً) في قولهم : إنَّ
 خيراً فخيرٌ ، يرتفعُ بفعلٍ مضمَرٍ] (٣) ، ولا موضعُ لـ (أماً) من
 الأعرابِ على هذا التأويلِ ، كما لا موضعُ لـ (إنَّ) الجزاءِ مبتدأةً
 غيرَ مقدَّمةٍ (٤) عليها شيءٌ .

(١) وهو الشاهد السابع والخمسون .
 (٢) في ش (ان جواب) وهو تحريفٌ .
 (٣) زيادة من ج يقتضيتها السياق . وانظر : الكتاب ١/ ١٣٠ -
 ١٣١ .
 (٤) في ج (مبنية) وهو تحريفٌ وما أثبتناه من ش هو الصحيح .

فان قلت : فقد تكون الفاء حرفاً زائداً ، وقد حكى [ذلك]^(١) أبو الحسن الأخفش أنهم يقولون : أخوك فوجد^(٢) ، يريدون : أخوك وجداً ، فيزيدون الفاء ، فأحملها في البيت على هذا ، ليصح ما أقدّر من إضمار الفعل المفسّر ، ويكون غير معطوف عليه ما يفسّره .

فان زيادة هذه الفاء قد حكاه أبو الحسن ، ورواه أبو عثمان أيضاً ، ولم يحكه سيويه ، وفي حمل البيت عليه تقوية لما ذهب إليه سيويه من أن (أمّا) في البيت إنما هو (أن) الناعبة للفعل ، ضمنت إليها (ما) إلا أن اتحول بزيادة الفاء^(٣) ليس من مذهبه .

ومن ذلك قولهم : إمّا لا ، قال سيويه : ومثل ذلك - يعني مثل قولهم : أمّا كنت مطلقاً انطلقت ممك - إمّا لا ، فكانه^(٤) يقول : أفعل هذا إن كنت لا تفعل غيره ، ولكنهم حذفوا ذا لكثرة استعمالهم إيّاه ، وتصرفه^(٥) حتى استغنوا عنه بهذا^(٦) ، وقال فيه أيضاً : زعم الخليل أنهم أرادوا : إن كنت لا تفعل غيره فافعل كذا وكذا [إمّا لا]^(٧) ولكنهم حذفوه لكثرتيه في الكلام^(٨) ، انتهى .

-
- (١) زيادة من ج يقتضيتها السياق .
(٢) انظر : معاني القرآن للاخفش ص/٢٦٧ .
(٣) في ش (بزيادتها) وما أثبتناه أصح لأن الاظهار أولى من الإضمار هنا .
(٤) في ش (حكاية) بدل (فكانه) وهو تحريف .
(٥) في الكتاب ١/١٤٨ (وتصرفوا) بدل (تصرفه) .
(٦) انظر : الكتاب ١/١٤٨ .
(٧) زيادة من الكتاب ١/١٤٨ .
(٨) انظر : الكتاب ١/٢٧٩ .

ف (ما) في هذا عوض " من الفعل كما أنه فيما ذكره " من :
 أمّا كنت منطلقاً ، عوض " منه " ، يدلّ على ذلك أنه [لا]^(١)
 يظهر معه الفعل ، ولما كان أصل هذه الكلمة ما ذكره ،
 وحذفت منه هذه الأشياء فغيّر ، غيّرت أيضاً بأهالة (لا)^(٢)
 فيها وهي حرف " لا يُعمل " في غير هذا الموضع ، فكأنه أميل هذا
 فغيّر عملاً عليه في سائر الكلام ، ليبدل التغيير على هذه
 التغييرات ، ولأنها قد صارت آخر شيء بمنزلة حرف واحد ،
 فهذا مجيء (ما) عوضاً من الفعل .

§ الضرب الثاني من مجيء (ما) زائفة :

وهو أن يمدح بدخوله الكلمة التي تدخل عليها حرف
 لا يلزم في الكلام إذا لم يدخل [نحو]^(٣) : لزوم انشون
 الشرط إذا دخلت (ما) على (إن) الجزاء وذلك نحو : إمّا
 تأتيني أتك ، (فإمّا نذهبن بك)^(٤) ، (فإمّا ترين من
 البشر أحداً فقولي)^(٥) .

ف (ما) هذه مشبهة باللام في (ليعلمن) ، وجهة الشبه :
 أنها حرف للتأكيد كما أن اللام للتأكيد ، والنون في ٢٦ آ /

(١) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٢) أجاز النحاة أهالة (لا) في هذا الموضع ، انظر : شرح المفصل
 . ٦٥/٩ .

(٣) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٤) الزخرف / ٤١ .

(٥) مريم / ٢٦ .

(لِيَفْعَلَنَّ) غير لازمة فيما حكاها سيبويه ^(١) ، فاذا لم يَلَمْ في لِيَفْعَلَنَّ مع أن النون فيه تفرق بين معنيين [فإن لا تلزم إِمَّا يَفْعَلَنَّ ، أولى ، إذ لزوم النون له لا تفرق بين معنيين] ^(٢) فيه .

وذهب أبو العباس ^(٣) الى أن النون ^(٤) لازم مع (إِمَّا) هذه غير مفارق ، وليس عندي كذلك لما أعلمتك ، فإن قلت فما [جاء] ^(٥) في التنزيل من ذلك كله بالنون ، فليس في ذلك دلالة على أن ما كان سواه غير جزئ ، وقد جاء في غير التنزيل بلا نون أشد أبو زيد :

٥٤- زَعَمَتْ تَمَاضِيرٌ أَنَّنِي إِمَّا أُمْتُ

يَسُدُّ أَبْيَوتَهَا الْأَصَاغِرُ خَلَّتِي ^(٦)

(١) تقدم في المسألة الثامنة والتاسعة عشرة ، أن أبا علي حكى عن سيبويه عدم لزوم النون بعد هذه اللام ، ولم أعثر على قول سيبويه في الكتاب . الا ما قاله في ٤٥٦/١ . وهو : وقد يستقيم في الكلام : ان زيداً ليضرب ، وليذهب ولم يقع ضرب وهذا ليس بكلام صريح منه ، بعدم لزوم النون ، ولكن يفهم منه أن النون قد لا تلزم القسم .

(٢) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٣) لم أجد نصاً لأبي العباس في المقتضب ، والكامل ، يؤيد هذا الذي يروى عنه ، بل الذي وجدته خلاف ما يروى عنه ، فانه مثل ل (اما) في الجزاء فقال : أما تأتني آتك ، واما تقم أقم بغير نون ، انظر : المقتضب ٥٤/٢ و ٢٩/٣ والكامل ٢٨٩/١ .

(٤) لقد وقع في كلام أبي العباس تقديم وتأخير في هذه الصفحات ، ولم ينتبه اليه ناسخ نسخة ش ، وصدحته على نسخة ج .

(٥) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٦) هذا البيت في نوادر أبي زيد ونسبه الى سلمان بن ربيعة

الضبي أو سلمى بن ربيعة الضبي . انظر : نوادر أبي زيد ص/١٢٠-١٢١ . وشرح المفصل لابن يعيش ٥/٩ .

وأشدّ أبو عبيدة :

٥٥- فَأَمَّا يَنْجُوا بِحَتْفِ أَرْضٍ

فقد لَحِقَا بِحَتْفِهِمَا لِزَامَا^(١)

وفي كتاب سيويه للأعشى :

٥٦- فَأَمَّا تَرِينِي وَلِي لَمَّةٌ

فإنَّ الحَوَادِثَ أودى بِهَـمَا^(٢)

هذا في أبيات كثيرة تركنا ذكرها هنا مع استقصاء الحجّة في ذلك ،

لذكرنا له مستقصى في مسائل إصلاح الاغفال^(٣) .

٤ الضرب الثالث من مجيء (ما) زائدة :

وهي أن تُلزَمُ الكلمة التي تُزادُ عليها ، فلا تُفارقُها في الكلامِ

والاختيارِ من ذلك قولهم في الجزاء : (مهما) ، قال سيويه :

(١) البيت لصخر الغي الهذلي ، انظر : ديوان الهذليين ٦٥/٢ وفيه :

فأما ينجوا من خوف أرض فقد لقيّا حتوفهما لزاما
وفي مجاز القرآن لأبي عبيدة ٨٢/٢ :

فأما ينجوا من حتف يوم فقد لقيّا حتوفهما لزاما
وفي اللسان :

(٢) فأما ينجوا من حتف أرض فقد لقيّا حتوفهما لزاما
البيت للأعشى ، وروايته في ديوانه ص/١٧١ :

فإن تعهديني ولي لمة فإن الحوادث الوى بها
وفي الكتاب ٢٣٩/١ : (فأما ترى لمتي بدلت)

ومثل رواية الكتاب رواية معاني القرآن للاخفش ص/١٩١ .
وفي الاصول لابن السراج ٤٣٦/٢ (فإن تبصريني) .

(٣) لقد استدلل أبو علي لعدم لزوم النون بعد (اما) هذه في
كتاب (الاغفال) بهذه الابيات وأبيات أخرى ذكرها في الاغفال ،
والابيات هي :

سَأَتُ الْخَلِيلَ عَنْ (مَهْمَا) (١) فَقَالَ : هِيَ (مَا) أَدْخَلْتُ عَلَيْهَا (٢)
 (مَا) ، وَأَبْدَلَ الْأَلْفَ كِرَاهِيَةَ التَّقَاءِ الْمُثَلِّينَ ، وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ
 (مَه) كـ (إِذْ) ضُمَّ ٢٧ ب / إِلَيْهَا (مَا) (٣) .

وقولُ الخليلِ عندي أقوى . وقيلَ : إنَّه جائزٌ أنْ يكونَ
 (مَه) بمعنى الكفِّ ، كما تقولُ : مَه ، تريدُ : اكفِّفْ ، وتكونُ
 (ما) الثانيةُ للشرطِ والجزاء ، كأنَّ تقديرَ قوله تعالى : (مَهْمَا
 تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ) (٤) : اكفِّفْ ما تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ ، وهذا يلزمُ
 قائله أنْ يكونَ كلُّ موضعٍ جاءَ فيه (مَهْمَا) أريدَ (٥) فيه الكفُّ ،
 والأمرُ بالامسك ، وليسَ عندي أنَّ الغرضَ في الاستعمالِ هـذا
 ألا ترى : أنَّ قوله :

إِذَا تَرَى شَمَطًا فِي الرَّأْسِ لَاحَ بِهِ
 مِنْ بَعْدِ أَسْوَدِ دَاجِيِ اللَّوْنِ فَيَنَانِ
 فَقَدْ أَرْوَعُ قُلُوبَ الْغَانِيَاتِ بِهِ
 حَتَّى يَمَلُنَ بِأَجِيَادِ وَأَعْيَانِ
 وَاسْتَشْهَدَ بِيَّتَيْنِ لَجْرِيْرٍ وَهَمَا :
 إِذَا تَرَيْتَنِي وَهَذَا الدَّهْرُ ذُو غَيْرِ
 فِي مَنْكِبِي وَفِي الْأَصْلَابِ تَحْنِيْبِ
 فَقَدْ أَمَدَ نَجَادِ السَّيْفِ مَعْتَدَلَا

مثل الرديني هزته الانابيب
 انظر : الاغفال ص/١٦ (المخطوط) . المكتبة المصرية رقم
 ٥٢ / تفسير .

(١) هذه العبارة في ش فيها نوع من التكرار والاضطراب ،
 فأثبتنا ما في ج لأنها توافق ما في الكتاب . انظر : الكتاب
 ٤٣٣/١ .

(٢) في الكتاب (معنا) بدل (عليها) .

(٣) انظر : الكتاب ٤٣٣/١ .

(٤) الاعراف/١٣٢ .

(٥) في ش (أراد) وأثبتنا ما في ج ، لأنه أقوى من حيث المعنى .

٥٧- فَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَزَارَةٌ تُعْطِكُمْ

وَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَزَارَةٌ تَمْنَعُكَ^(١)

الذي يَسْبِقُ مِنْهُ إِلَى أَفْتَدَةِ السَّامِعِينَ وَأَفْهَامِهِمْ أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ شَاءَتْ مِنْهُ أُعْطِيَ ، وَكُلَّ شَيْءٍ شَاءَتْ مَنَعَتْ ، وَمَا أَحْسَبُ الْقَائِلَ :

٥٨- وَأَنْتَ مَهْمَا تَأْمُرِي انْقَلَبَ يَفْعَلُ^(٢)

أَرَادَ : وَأَنْتَ الْكَفِيُّ مَا تَأْمُرِي الْقَلْبَ يَفْعَلُ ، وَيُؤَكِّدُ قَوْلَ الْخَلِيلِ فِي هَذَا مَا أَنْشَدَهُ أَبُو زَيْدٍ ، وَابْنُ الْأَعْرَابِيِّ :

٥٩- مَهْمَا لِي الْمَيْلَةُ مَهْمَا لِيهِ

أُودَى بِنَعْمَلِيٍّ وَسِرْبَالِيَّهِ^(٣)

فَاسْتَفْهَمَ بِـ (مَهْمَا) كَمَا يُسْتَفْهَمُ بِـ (أَيْنَ) وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَسْمَاءِ الَّتِي يُجَازَى بِهَا .

(١) البيت منسوب في الكتاب الى ابن الخرع ، انظر : الكتاب ١٥٢/٢ وفي معاني القرآن للفراء ١٦٢/١ غير منسوب ، وقال البغدادي : البيت غير موجود في ديوان ابن الخرع ، وانما هو من قصيدة للكميته .

انظر : الخزانة ٥٥٩/٤-٥٦٠ . وانظر : شعر الكميته بن زيد الاسدي للدكتور داود سلوم قسم ٢/ج ٢٤/٣ .
(٢) البيت لامرئ القيس ، انظر : شرح ديوان امرئ القيس للاعلام ص/٦٩ وصدرة :
أغرك مني ان حبك قاتلي

انظر : الكتاب ٣٠٣/٢ ، والاصول ٤١٥/٢ .

(٣) البيت في نوادر أبي زيد ص/٦٢ نسبة الى عمرو بن ملقظ ، وانظر : ابن الاعرابي/٣٤٥ رسالة ماجستير ، والخزانة ٦٣٣-٦٣١/٣ .

ومن ذلك (لَمَّا) التي يُجْزَمُ بها في نحوِ : (وَكَمَا يَعْلَمُ اللهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ)^(١) .

ونحوِ قوله :

٦٠- أَلَمْ تَعْجَبِي وَتَرَيِ بَطِيظًا

من السالئين في الحَقْبِ الخِوَالِي^(٢)

وإنما ذكرتهُ في هذا القسمِ دونَ ما لا يلزمُ فيه (ما) ، لأنَّه قد صارَ لها بدخول (ما) فيها نحو " ليسَ لـ (لَمَّ) ألا ترى : أنتَ تقولُ : لَمَّا جِئْتَ جِئْتُ ، فتواليا الماضيَ ولا تليه (لم) ، ويكونَ ظرفاً ، فقد صارَ فيه ما ليسَ في (لم) كما أنَّ (لَو) لما أُخِيفَتْ إليه (لا) صارَ فيه معنى آخرُ .

فجاءَ (لَمَّا)^(٣) على وجهين : أحدهما بمنزلة [(لم)] كقوله : [(٤) أَلَمْ تَعْجَبِي ، وما أشبهه] . والآخرُ : أنْ يكونَ ظرفاً ، ويدخلُ على الماضي ، لأنَّ (لَمَّا) إذا لم يكنَ ظرفاً [لم يكنْ له] نحو " ليسَ لـ (لَمَّ) ، ألا ترى : أنَّه يُقالُ : جِئْتُ وَلَمَّا ، فتُحذفُ الفعلَ الذي لو ظهرَ اجزمتَه ، ولا تفعُلُ ذلكَ

(١) آل عمران/ ١٤٢ .

(٢) البيت للكميت ، انظر : شعر الكميت الاسدي ق/١ ج/٢ ٦٧/٢

أوفيه (في الحجج) وانظر : جمهرة اللغة لابن دريد ٣٤/١

وفيها (في الحجج الخوالي) . وانظر : مقاييس اللغة ١٨٤/١

مادة : بطّ وفيه منسوب للكميت ، وفيه (في الحجج) أيضاً .

(٣) في ش (ولم أجعل) وهي خطأ بين وغير منسجم مع هذا

النص ، وأثبتنا ما في ج ، لأن السياق يقتضيها .

(٤) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٥) زيادة أضفتها لأن السياق يقتضيها . و (ويدخل على الماضي

لأنَّ (لَمَّا) إذا لم يكنَ ظرفاً) ساقط من ج .

بـ (لم) فكأنهم لما أدخلوا عليها (ما) لم يخرجوها^(١) عن أن تكون كـ (لم) واتسع فيها بأن جعلت ظرفاً ، وأن وإيها الماضي .

قال سيويه : (ما) في (لما) مُخَيَّرَةٌ لَهَا عن حال (لم) كما غيَّرت (لو) إذا قلت : (لو ما) ، ونحوها . ألا ترى : أنك تقول : لما ، ولا تتبعها شيئاً ، ولا تقول : ذلك في (لم)^(٢) وقال أيضاً : [أمّا لما]^(٣) فهي للأمر الذي قد وقع أوقع غيره وإنما تجيء بمنزلة (لو) فيما ذكرنا فإنما هما لابتداءً وجواباً ، وكذلك (لولا) و (لوما) فهما لابتداءً وجواباً ، فالأول سبب ، ما وقع وما لم يقع^(٤) .

وإنما حسن أن تحذف الفعل بعد (لما) ولم يحسن ذلك في (لم) ، لأنهم لما استعملوها ظرفاً في قولهم^(٥) : لما جئت جئت ، [وقعت]^(٦) موقع الأسماء فأشبهتها ، فلما أشبهتها حسن أن لا يقع الفعل [بعدها]^(٧) ولم يحسن ذلك في (لم) [وأخواتها]^(٨) لأنها لم تقع في مواقع الأسماء فلم تشبهها .

(١) في ش (لم يخرجها) أثبتنا ما في ج لأنه أوفق في المعنى حيث قال : (لما أدخلوا عليها) .

(٢) انظر : الكتاب ٣٠٧/٢ .

(٣) زيادة من ج توافق الكتاب ٣١٢/٢ .

(٤) انظر : الكتاب ٣١٢/٢ .

(٥) (لما استعملوها ظرفاً في قولهم) ساقط من ج .

(٦) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٧) زيادة مني يقتضيها السياق .

(٨) زيادة من ج يقتضيها السياق .

ومن ذلك قولهم : افعلْ هذا آثراً مآ ، ف (ما) ما هنا زائدة
لازمة فيما ذكره سيويه^(١) .

ومنه قولهم : إنك ما وخيراً ، فهذا حكاية سيويه^(٢) ،
وتقديره : إنك ما وخيراً مترونان ، وخبره استعمل مضمراً .

ومنه قولهم : (سيما) في نحو قولهم : ولا سيما زيد ، وهي
تستعمل في الاستثناء وغيرها ، وذلك قولهم : جاءني القوم لا سيما
زيد ، ف (سي) منتصب بـ (لا) والخبر مضمّر ، وإنما يصلح
أن تعمل (لا) فيه وإن كان مضافاً إلى معرفة ، لأنه بمنزلة
(مثل)^(٣) فالإضافة إلى المعرفة [لا تخصصه]^(٤) كما لا تخصص
(مثلاً) ، والجملة في موضع نصب لوقوعها موقع الاسم المشتق ،
فهذا استعمالهم لها في الاستثناء .

وأما استعمالها في غير الاستثناء فقوله^(٥) :

٦١- ولا سيما يوم بدارة جملجل^(٦)
فهذا ليس موضع الاستثناء . فإن شئت جعلت الظرف خيراً ،
وإن شئت جعلته صفة وأضمرت الخبر . و (ما) في هذه
المواضع لازمة .

-
- (١) انظر : الكتاب ١٤٨/١ .
(٢) انظر : الكتاب ١٥٢/١ و ٢٧٠ .
(٣) انظر : الكتاب ٣٥٠/١ .
(٤) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(٥) في ش (فقولهم) وأثبتنا ما في ج لأن القائل واحد .
(٦) البيت لامرئ القيس ، انظر : شرح ديوان امرئ القيس للاعلام
ص/٦٣ وصدرة :
الا رب يوم صالح لك منها
انظر : مغني اللبيب ١٤٠/١ وشرح المفصل لابن يعيش ٨٦/٢ .

فإن قلت : ما تنكر أن تكون (ما) غير لازمة في (سيما)
لاشاد من أشده : ولا سيما يوم ، يريد به (الذي) ؟

فالجواب : أن الزائدة لما كانت على لفظ التي هي بمعنى
(ما) كرم اجتماعها فاستغني عنها بالزيادة بها ، ألا ترى : أنهم
قالوا : (مهما)^(١) فسيروا اللفظ كرامة لاجتماع اللفظين وقول
القائل :

لما أنسيتُ شكرَكَ (٢)

وتشبهها إياها بالموصلة أشد من هذا ، وفي النزول : (ولقد
مكناهم فيما إن مكناكم فيه)^(٣) فجاء النفي بـ (إن) دون
(ما) لتقدم (ما) .

ويجوز أن تحمله على حذف (ما) من (سي) وإثباتها
أكثر . قال سيويه : إن حذف (ما) فعربي^(٤) .

ومن ذلك (إمّا) التي في قولك : ضربتُ إمّا زيداً وإمّا
عمراً ، وهي في المعنى كـ (أو) في أنه لأحد الأمرين في الأخبار
وغيره ، إلا أن الفاعل بينهما : إنني إذا قلت : ضربتُ زيداً ، أو
اضربُ زيداً ، جاز أن أكون أخبرته بضرب زيد وأنا متيقن ،
أو أمرته بضربه وأبخته له ، ثم أدركني الشك بعد ما كنتُ

(١) (فاستغني عنها بالزيادة بها ألا ترى أنهم قالوا : مهما) ساقط

من ج .

(٢) تقدم تخريجه وهو الشاهد الثامن والثلاثون .

(٣) الاحتماف / ٢٦ .

(٤) انظر : الكتاب ١ / ٢٩٨ .

على يقين ، أو أمرته بضرب غيره بعد أن لم أريد أن يتعداه .
 و (إِمَّا) في أوّل ذكرها تُؤذنُ بواحدٍ من أمرين ، فهذه
 الفعلُ بينهما ، وهذا الاشتراكُ ٢٨ أ / بينهما ، ذكرها النحويون
 معها في جملة حروف العطف لا لأنها حرف عطف ، ألا ترى :
 أنّها لا تدخلُ الاسمَ الذي بعدها في إعرابِ الاسمِ الذي قبلها في
 قولك^(١) : ضربتُ إمّا زيداً ، وليستُ أيضاً كـ (لا) و (حتّى)
 ونحوها من الحروفِ التي تكونُ تارةً عاطفةً وأخرى غيرَ عاطفةٍ :
 لدخولِ حرفِ العطفِ عليها ، ولزومِ لها في قولهم : ضربتُ إمّا
 زيداً وإمّا عمراً .

ويدلُّك أيضاً على أنّها ليستُ عاطفةً ابتداءً بها في نحو :
 (إمّا أنْ تُعذّبَ وإمّا أنْ تتخذَ فيهم حسناً)^(٢) وفيما حكاهُ
 سيبويه من قولهم : إمّا أنْ يقومَ وإمّا أنْ لا يقومَ^(٣) ، فدلُّك
 هذا على أنّها غيرُ عاطفةٍ لأنَّ حرفَ العطفِ لا يخلو من أنْ يعطفَ
 مفرداً على مفردٍ ، أو جملةً على جملةٍ وفي كلا القسمينِ لا يُبتدأُ
 به . فإنْ قلتَ : ما تُنكرُ أنْ تكونَ كـ (حتّى) ونحوه ممّا
 يستقلُّ فتكونُ تارةً عاطفةً وأخرى غيرَ عاطفةٍ ؟ فقد قدّمنا الدلالةَ
 على امتناعِ ذلك^(٤) .

وسألتُ أبا بكرٍ عنها فقال : ليستُ بحرفِ عطفٍ^(٥) ، وقال :

-
- (١) يعني (إمّا) الأولى .
 (٢) الكهف / ٨٦ .
 (٣) انظر : الكتاب ٦٧ / ٢ .
 (٤) وهو قوله : ألا ترى أنّها لا تدخلُ ... الخ .
 (٥) لقد عدّه أبو بكر بن السراج (إمّا) من جملة حروف العطف ،
 فقال : الخامس (إمّا) و (إمّا) في الشك والخبر بمنزلة (أو)

حروف العطف لا يدخل بعضها على بعض ، فإن وجدت ذلك في كلام ، فقد خرج أحدهما من أن يكون حرف عطف نحو : لم يَقم زيدٌ ولا عمروٌ ف (لا) في هذه المسألة ليست بعاطفة إنما هي نافية ، ونحن نجسد (إمّا) لا تُفارقها الواو ، أعني : المكررة في قولك : ضربت إمّا زيداً وإمّا عمراً ، فالثانية لا تُفارقها الواو ، والأولى لا تدخل الاسم الذي بعدها في إعراب الاسم الذي قبلها ، فقد خالف ما عليه حروف العطف .

وقال سيويه في جري الصفات على الموصوفين : ومنه مرت يرجل راكم أو ساجد ، فإمّا هي : إمّا ، وإمّا ، إلا أن (إمّا) تُجاءُ بها ليُعلم أنه يُريد أحد الأمرين [وإذا قال : أو ساجد ، فقد يجوز أن يقتصر عليه]^(١) وقد تقدّم في أوّل الفصل^(٢) ما يبيّن هذا الكلام .

و (إمّا) هذه لا تكون إلاً مكررةً نحو : ضربت إمّا زيداً وإمّا عمراً ، ولا تكون مفردة .

وبينهما فصل . وقال في موضع آخر : واعلم أن حروف العطف لا يدخل بعضها على بعض فإن وجدت ذلك في كلام فقد أخرج أحدهما من حروف النسق ، وذلك مثل قولهم : لم يَقم عمرو ولا زيد الواو نسق ، و (لا) توكيد للنفي . انظر : الاصول لابن السراج ٥٧/٢ و ٦٠ . وما يرويه أبو علي من شيخه أبي بكر خلاف ما في الاصول ، حيث عدّ أبو بكر (إمّا) من جملة حروف العطف .

(١) زيادة من ج توافق ما في الكتاب ، انظر : الكتاب ٢١٣/١ .

(٢) وهو قوله السابق : ألا ترى أنها لا تدخل . . . الخ .

قال أبو العباس : لو قلت : ضربت إِمًّا زيداً ، وسكتَ لِمِ
 بِجُزْ ، لأنَّ المعنى هذا أو هذا^(١) ، قال : وزعم سيويه أنَّ (إِمًّا)
 هذه إِنَّمَا هي (إِنْ) ضُمَّتْ إِلَيْهَا (مَا) لهذا المعنى^(٢) .

وقد جاء في الشعرِ معادلةُ لـ (أو) نحو : ضربتُ إِمًّا زيداً
 أو عمرو ، وكانَ هذا للمناسبةِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ (أو) فِي أَنَّهَا لِأَحَدِ
 الْأَمْرَيْنِ كَمَا أَنَّهَا لَهُ ، وَإِنْ خَالَفَتْهَا فِي بِنَاءِ الْكَلَامِ مَعَهَا عَلَى
 الثَّمَكِ ، وَجَوَازُ كَوْنِهِ مَعَ (أو) أَنْ يَكُونَ عَلَى الْيَقِينِ ، ثُمَّ
 لِحَقِّ الثَّمَكِ بَعْدُ ، فَإِذَا تَقَدَّمَتْ (إِمًّا) وَتَبَعَتْهَا (أو) عَلِمَ
 أَنَّ الْمَعْنَى لـ (إِمًّا) دُونَهَا لِتَقَدُّمِهَا .

فَأَمَّا قَوْلُهُ : (يَا ذَا الْقَرْنَيْنِ إِمًّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمًّا أَنْ
 تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا^(٣)) فَيَبْغِي أَنْ يَكُونَ مَوْضِعُهُ رِقْمًا ، وَارْتِفَاعُهُ
 عَلَى الْإِبْتِدَاءِ ، أَي^(٤) : إِمًّا الْعَذَابُ شَأْنُكَ ، أَوْ أَمْرُكَ ، أَوْ اتَّخَاذُ
 الْحُسْنِ .

ومثل ما قلنا في هذا ، أجازَه سيويه في البيت الذي
 أنشده وهو :

٦٢- لَقَدْ كَذَّبْتُكَ نَفْسُكَ (٥)

-
- (١) انظر : المقتضب ٢٨/٣ .
 - (٢) انظر : المقتضب ٢٨/٣ .
 - (٣) الكهف/٨٦ .
 - (٤) في ج (التقدير) بدل (أي) وهما صحيحان .
 - (٥) البيت من شواهد سيويه ولم ينسبه ، ونسبه الاعلم الى دريد
 ابن الصمة وتماهه :

فأكذبنيها فان جزعا وان اجمال صبر
 انظر : الكتاب ١٣٤/١ و ٦٧/٢ ، والمقتضب ٢٨/٣ ، والكامل
 ٢٨٩/١ والبيت فيهما غير منسوب . وانظر : الخزانة ٤٤٢/٤
 -٤٤٧ ونسبه الى دريد بن الصمة أيضاً . وورد في ش (لقد
 حدثتك) بدل (لقد كذبتك) .

قال : ولو^(١) قلتَ : فإنْ جزعٌ وإنْ إجمالٌ صبرٌ كانَ جائزاً
 كأنَّكَ قلتَ : فإمّا أمرى جزعٌ ، وإمّا إجمالٌ صبرٌ ، لأنَّكَ لو
 صحَّحتَها فقلتَ : إمّا ، جازَ ذلكَ فيها ، وقالَ أيضاً ، وإمّا :
 يتجرى ما بعدها ها هنا على الابتداء ، وعلى الكلامِ الأوَّلِ^(٢) .

ويجوزُ عندي أنْ يكونَ موضعهُ نصباً على : ائتِ إمّا الذاب
 وإمّا غيرهُ .

فهذا (ما) في هذه الكلمة من تصرفها . فإمّا ذاتها فإن
 سيويه والخليلُ يذهبانِ في ذلكَ إلى أنّها (إن) لزمَّتها (ما) ،
 قال سيويه : وأمّا قولُ الشاعرِ :

لقد كذبتك نفسك فاكذبنَّها

فإنْ جزعاً وإنْ إجمالاً صبرٌ^(٣)

فهذا على (إمّا) وليسَ على (إن) الجزاءِ ، وليسَ كقولِكَ^(٤) :

٦٣- إنْ حقّاً وإنْ كذباً^(٥)

(١) في ج (فإن) بدل (ولو) وأثبتنا ما في ش لأنه يوافق ما في
 الكتاب ١٣٥/١ .

(٢) انظر : الكتاب ١٣٥/١ .

(٣) وهو الشاهد الثاني والستون .

(٤) في ش (كذلك) وأثبتنا ما في ج لأنه يوافق ما في الكتاب
 ١٣٥/١ .

(٥) هذا جزء من بيت للنعمان بن المنذر والبيت بتمامه هو :
 قد قيل ذلك ان حقاً وان كذباً

فما اعتذارك من شيء اذا قيلاً

انظر : الكتاب ١٣١/١ ، والخزانة ٧٨/٢ ، والبيت فيهما

للنعمان بن المنذر ، وورد في شرح شواهد المغني ١٨٨/١-١٨٩

(قد قيل ان صدقاً) (من قول) .

فهذا على (إِمَّا) محمول ، ألا ترى : أُنْتُكَ تُدْخِلُ النَّاءَ ، وَلَسُو
 كُنْتُ عَلَى (إِنْ) الْجِزَاءِ وَقَدْ اسْتَقْبَلَتِ الْكَلَامَ لَأَحْتَجَّتْ إِلَى
 الْجَوَابِ ، فَلَيْسَ قَوْلُهُ : فَأَنْ جِزْعًا ، كَقَوْلِهِ إِنْ حَقًّا ، وَإِنْ
 كَذِبًا ، وَلَكِنَّهُ عَلَى قَوْلِهِ : (فَأِمَّا مِنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً) (١) .

ولو قلت : فَأَنْ جِزْعٌ ، وَإِنْ إِجْمَالٌ صَبْرٌ كَانَ جَائِزًا ،
 كَأَنَّكَ قُلْتَ : فَأِمَّا أَمْرِي جِزْعٌ ، وَإِمَّا إِجْمَالٌ صَبْرٌ ، لِأَنَّكَ لَسُو
 صَحَّحْتَهَا فَقُلْتَ : إِمَّا ، جَازَ ذَلِكَ فِيهَا - يَسِي الرِّفْعُ - وَلَا يَجُوزُ
 طَرَحُ (مَا) مِنْ (إِمَّا) إِلَّا فِي الشَّعْرِ قَالَ النَّمِرُ بْنُ تَوْلَبٍ :

٦٤- سَقَّتَهُ الرَّوَاعِدُ مِنْ صَيِّفٍ
 وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَعْدَمَا (٢)

وَأِنَّمَا يُرِيدُ : وَإِمَّا مِنْ خَرِيفٍ ، وَمَنْ أَجَازَ (٣) ذَلِكَ
 - يَعْنِي جَذَفَ (مَا) مِنْ (إِمَّا) - فِي الْكَلَامِ دَخَلَ عَلَيْهِ أَنْ يَقُولَ :
 مَرَرْتُ بِرَجُلٍ إِنْ صَالِحٍ وَإِنْ طَالِحٍ ، يُرِيدُ : إِمَّا (٤) .

وَقَوْلَ أَيْضًا فِي قَوْلِهِمْ : هَذَا حَقٌّ كَمَا أَنْتَ هَا هُنَا (مَا) لَا تَحْذِفُ
 هُنَا فِي الْكَلَامِ ، كَمَا لَا تَحْذِفُ فِي الْكَلَامِ مِنْ (إِنْ) وَلَكِنَّهُ جَازٌ فِي
 الشَّعْرِ (٥) .

- (١) محمد/٤ .
 (٢) البيت للنمر بن تولب . انظر : شعر النمر بن تولب ص/١٠٤ .
 وفيه (سققتها) . وانظر : الكتاب ١/١٣٥ . وفيه منسوب إلى
 النمر بن تولب أيضاً . وانظر : الانتصار لابن ولاد (المخطوط)
 ص/٣٨ . وشرح المفصل ٨/١٠١-١٠٢ والخزانة ٤/٤٣٤-٤٣٨
 (٣) في ش (ومتى اختار) وأثبتنا ما في ج لأنه أصح وموافق لما
 في الكتاب ١/١٣٥ .
 (٤) انظر : الكتاب ١/١٣٥ .
 (٥) انظر : الكتاب ١/٤٧٠-٤٧١ .

وقال : وسألت الخليلَ عن (إنَّما) و (إنَّما) و (كأنَّما)
و (حيثُما) و (إنَّ ما) في قولك : إمَّا أنْ تَفعلَ ، وإمَّا أنْ لا
تَفعلَ ، فقال : هُنَّ حكاياتٌ ^(١) ، والدليلُ على أنْ (ما) مضمومةٌ
إلى (إنَّ) قولُ الشاعرِ :

لقد كذبتك نفسك فاكد بنها
فإن جزعاً وإن إجمالاً صبراً

وإنَّما يُريدونَ (إمَّا) وهي بمنزلةِ (ما) معَ (أنْ) في قولك :
أما أنتَ منطلقاً انطلقتَ [مَعَكَ] ^(٢) ، فهذا ما ذكره سيويه في
هذه الكلمة .

فأمَّا قوله في الفصلِ الأوَّلِ : ألا ترى : أنكَ تدخلُ ألفاءَ ،
ووجهُ استدلاله بدخولِ ألفاءِ على أنْ (إنَّ) ليسَ للجزءِ ، فهو
أنْ (إنَّ) لا تدخلُ في البيتِ من أحدِ وجهينِ : إمَّا أنْ تكونَ
التي للجزءِ ، أو أنْ تكونَ المحذوفةُ من (إمَّا) فلا يجوزُ أنْ تكونَ
التي للجزءِ دونَ المحذوفةِ من (إمَّا) ، لأنَّك لو قلتَ : أنتَ
صاحبي إنْ صدقتَ ، لصلحَ أنْ يكفني في الكلامِ المتقدِّمِ عن
جوابِ الجزءِ . ولو أدخلتَ الفاءَ قلتَ : أنتَ صاحبي فإنْ
صدقتَ ، لاحتجتَ إلى جوابِ الشرطِ ، ولم يصلحَ أنْ يكفني
بها تقدِّمٌ عن جوابِ الجزءِ ، لتطعنَ بينَ الجُمْلَتَيْنِ بالفاءِ ،
فكذلكَ قوله : فإنْ جزعاً بعدَ قوله :

لقد كذبتك نفسك فاكد بنها
.....

(١) انظر : الكتاب ٦٧/٢ .

(٢) زيادة من ج توافق ما في الكتاب ٦٧/٢ .

لا يصلح أن تكون (إن) فيه للجزاء ، لدخول الفاء عليها ،
 وأنها لو كانت للجزاء للزمها الجواب ، كما يلزم الجواب فيما
 ذكرنا ، فلما لم يصلح أن تكون للجزاء ، لذلك حملته على
 أنها المحذوفة من (إِمَّا) ، فهذا وجه استدلال سيويه^(١) بدخول
 الفاء . ومعنى قوله : ألا ترى : أنك تدخل الفاء ولو كانت على
 (إن) للجزاء وقد استقبلت الكلام لاحتجت إلى الجواب .

وذهب بعضهم إلى أن مذهب سيويه في (إِمَّا) هو أنها
 (إن) التي للجزاء ضمت إليها (ما) ، وهذا عندي غلط عليه ،
 وقد قال ما لا يجوز ظن هذا به ، ألا تراه : أنه قال^(٢) : ولو
 قلت : إن جزع وإن إجمال صبر ، كان جائزاً كأنك قلت :
 فإمّا أمرى جزع ، وإمّا إجمال صبر لأنك لو صححتهما فقلت :
 إمّا ، جاز ذلك فيها^(٣) ، وقال أيضاً : (إِمَّا) يجري ما بعدها على
 الابتداء^(٤) .

ففيما قاله في هذين الموضعين إجازة وقوع المبتدأ بعد (إِمَّا)
 ومن مذهبه وقوله الذي لا يدفع : أن (إن) لا يقع الابتداء
 بعدها .

قول سيويه : ولا يجوز بعد (إن) أن تبني (عندنا) على
 الأسماء و [لا]^(٥) الأسماء تبني على (عند) كما لم يجز لك
 أن تبني بعد (إن) الأسماء على الأسماء^(٦) .

-
- (١) في ج (استدلاله) و (سيويه) ساقط من ج .
 (٢) في ج (ألا ترى) .
 (٣) انظر : الكتاب ١/١٣٥ .
 (٤) انظر : المصدر السابق .
 (٥) زيادة من ج توافق الكتاب ١/١٣٣ .
 (٦) انظر : الكتاب ١/١٣٣ ، و (على الأسماء) ساقط من ج .

فقد وقع هنا جواز وقوع المبتدأ بعد (إن) وأجاز وقوعه بعد (إمّا) ، فكيف يكون عنده أن (إمّا) هذه إنما هي (إن) الجزء ، وقد كتبنا كل ما^(١) قاله في الحرف فلم يقل في شيء منه إنما للجزء ، لأن ذلك لا يسوغ ، ألا ترى : أنك تقول : ضربت إمّا زيدا وإمّا عمرو ، وتقول : ذهب إمّا زيد وإمّا عمرو ، فلو كان (إن) الجزء لما عمل ما قبلها في ما بعدها ، ولكن (ذهب) فعلاً فارغاً^(٢) لا فاعل له .

فإن قال : يكون انتصاب الاسم بعده بفعلٍ مضمرة كأنه : ضربت إن ضربت زيدا وإن ضربت عمرو .

فليس هذا الغرض الموضوع لهذا المعنى ، ولا المنهوم من هذا اللفظ ، ألا ترى : أن المراد في هذا إنما هو : ضربت أحدهما ، وليس يريد أن يُخبر أنه ضرب زيدا وإن ضرب عمرو فقد كان منه ضرب ، هذا معنى لا يقصد في هذا . ولا يريد أيضاً أن يقول : إن ذهب زيد وإن ذهب عمرو فقد كان ذهب ، هذا ممّا لا يُراد في المعنى ، ولا يُعترض على أن ذلك فاسد في اللفظ ، لأن (ذهب) يبقى فارغاً لا فاعل له^(٣) . ولا يجوز أن يُضمّر ولا يُذكر^(٤) .

-
- (١) (كل ما) ساقط من ج .
(٢) في ش و ج (فعل فارغ) مرفوعاً ، فحركته بالنصب لأنه خبر (كان) .
(٣) في ش (لا فاعل فيه) وأثبتنا ما في ج لأنه أصح في المعنى وموافق لما سبق .
(٤) في ش (ولم يذكر) وأثبتنا ما في ج لينسجم مع قوله (أن يضمّر) .

ويدلُّ أيضاً على فساد ذلك قولك : إِمَّا أَنْ تَتَّوَمَّ وَإِمَّا أَنْ لَا تَتَّوَمَّ ، وقوله : (يَا ذَا الْقَرْنَيْنِ إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا)^(١) و (فَاِمَّا مَعًا بِعَمْدٍ وَإِمَّا فِدَاءً)^(٢) أَلَا تَرَى : أَنْ هَذَا لَوْ كَانَ (إِنْ) الْجِزَاءِ لَمْ يَجُزْ وَقَوْعُ الْإِبْتِدَاءِ بَعْدَهُ ، وَلِزِمَ أَنْ يُجَازَى بِمَا يُجَازَى بِهِ (إِنْ) إِذْ لَمْ يَتَّقَدِّمَ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذَا مَا يُبْغِي عَنِ الْجَوَابِ فَيُسْتَفْنَى بِهِ عَنِ ذِكْرِهِ ، وَنَحْوَهُ : أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ^(٣) ، فَهَذَا التَّوَهُّمُ عَلَى سَبِيحِهِ ، وَالتَّأْوِيلُ فِي هَذَا وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ هَذَا الْقَائِلُ فَاسِدٌ غَيْرُ جَائِزٍ .

فَإِنْ قَالَ : مَا أَنْكَرْتَ أَنْ يَكُونَ هَذَا الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ فِي (إِنْ) مِنْ (إِمَّا) مَذْهَبَ سَبِيحِهِ ، لِأَنَّهُ قَدْ ذَكَرَ أَنَّ (إِنْ) عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ : الْمُخَفَّفَةَ مِنَ الشَّقِيَّةِ^(٤) ، [وَالنَّافِيَةَ^(٥) ، وَازْوَائِدَةَ^(٦) ، وَالتِّي لِلْجِزَاءِ^(٧) ، وَلَيْسَ يَجُوزُ أَنْ نَكُونَ الْمُخَفَّفَةَ مِنَ الشَّقِيَّةِ]^(٨) ، لِأَنَّ تِلْكَ تَسْخُلُ لِلتَّأَكِيدِ وَلَيْسَ هَذَا مِنْ مَوَاضِعِهَا ، وَلَا النَّافِيَةَ ، لِأَنَّهُ لَا نَفْيَ هُنَا ، وَلَا لِلزِّيَادَةِ ، لِأَنَّ تِلْكَ تَزَادُ بَعْدَ (مَا) النَّافِيَةَ ، فَلَمَّا لَمْ يَجُزْ أَنْ تَكُونَ وَاحِدَةً مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثِ ، وَجِبَ أَنْ تَكُونَ الْمُجَازِيَّةُ ، لِأَنَّكَ فِي (إِمَّا) لَا تَبْتُ عَلَى الشَّيْءِ كَمَا لَا تَبْتُ فِي الْجِزَاءِ عَلَى الشَّيْءِ ، فَلَمَّا شَابَهَتْهَا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ وَلَمْ تَكُنْ وَاحِدَةً مِنَ الثَّلَاثِ لَزِمَ أَنْ تَكُونَ إِيَّاهَا .

(١) الكهف/٨٦ .

(٢) محمد/٤ .

(٣) الكتاب/٤٤٢/١ .

(٤) انظر : الكتاب/٢٨٣/١ .

(٥) انظر : الكتاب/٤٧٥/١ .

(٦) انظر : الكتاب/٤٠٧/١ .

(٧) انظر : الكتاب/٦٧/١ .

(٨) زيادة من ج يقتضيها السياق .

قيل له^(١) : ليس في قوله : إن (إن) تكون على أربعة أوجه ما يوجب أن تكون (إن) هذه (إن) الجزاء كما لم يجز أن تكون واحدة من الثلاث التي ذكرناها ، كذلك لا يجوز أن تكون المجازية ، لما قدمنا من الدليل في امتناع ذلك أن تكون إيتاها ، ولما رأينا في الجمع بين قوله في (إن) و (إيتا) من أن ذلك لا يجوز أن تكون المجازية عنده .

وإنما لم يذكر (إن) هذه فيجعله ضرباً خامساً من (إن) ، لأنه لا يستعمل في الكلام ، [ولأن الشاعر]^(٢) إذا حذف منه (ما) فهو يريد بها ، فهو وإن ذكر (إن) فمراد (إيتا) فلم يجعل ٢٦ ب / ذلك قسماً خامساً لهذا .

فإن قلت : فما جهة الفائدة في إعلامه لنا : أن (إن) من (إيتا) ؟

قيل : يعلم منه أن الحرف المدغم نون وليس بميم ، كما أنها من (إيتا) يجوز أن تكون ميم^(٣) ، لأن الشاعر لما اضطر فحذف [ما]^(٤) منه وأظهر النون علم به أن ذلك أصله ، ويعلم أنهم يحذفون منها عند الضرورة ، وأنها مركبة .

فإن أراد [هذا القائل]^(٥) أن (إيتا) هذه أصلها (إن)

-
- (١) (له) ساقط من ج .
(٢) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(٣) مثل قوله تعالى : (إيتا ذا كنتم تعملون) النمل / ٨٤ ، أصله : أم ماذا .
(٤) زيادة أثبتناها ، لأن السياق يقتضيها .
(٥) زيادة من ج يقتضيها السياق .

ثُمَّ ضُمَّ إِلَيْهَا (مَا) كَمَا [ضُمَّتْ ^(١)] إِلَى (لَوْ) فِي (لَوْ مَا) ،
 [وَنَحْوَهُ فَتُغَيَّرُ عَنْ ذَلِكَ الْمَعْنَى كَمَا تُغَيَّرُ (لَوْ) لَمَّا ضُمَّتْ إِلَيْهَا
 (مَا)] ^(٢) فَذَلِكَ لَا يَمْتَنِعُ وَلَا دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ (إِنَّ) هَذِهِ الْمَجَازِيَّةُ
 دُونَ غَيْرِهَا ، إِذْ هَذِهِ الْحُرُوفُ الَّتِي تُغَيَّرُ بِضَمِّ (مَا) إِلَيْهَا تُغَيَّرُ
 عَمَّا كَانَتْ عَلَيْهَا ، وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ سَيُوبَةُ وَالْخَلِيلُ فِيهَا ، أَعْنِي أَنَّهَا
 (إِنَّ) ضُمَّ إِلَيْهَا (مَا) وَلِذَلِكَ حَكَاهَا إِذَا سُمِّيَ بِهَا كَمَا يُحْكِي
 (إِنَّمَا) وَنَحْوَهَا ، إِلَّا أَنَّهُ ^(٣) لَمْ يَقُلْ : (إِنَّ) لِلْجَزَاءِ أَوْ لِغَيْرِهِ .

وَأَمَّا مَا أَنْشَدَهُ سَيُوبَةُ لِلنَّمْرِ ^(٤) بِنِ تَوْلَبِ :

سَقَّتَهُ الرِّوَابِدُ مِنْ صَيِّفِ

وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَبْدَمَا ^(٥)

فَذَهَبَ فِيهِ أَيْضًا ^(٦) إِلَى أَنَّ (إِنَّ) مَحذُوفٌ مِنْ (إِنَّمَا) فَتَقَالَ :
 يَرِيدُ وَإِنَّمَا مِنْ خَرِيفٍ .

فَقَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ فِي (النُّكَلِ) : يُقَالُ لَهُ (مَا) لَا يَجُوزُ
 الْغَاوُهَا مِنْ (إِنَّ) إِلَّا فِي غَايَةِ الضَّرُورَةِ ، وَ (إِنَّمَا) يَلْزَمُهَا أَنْ
 تَكُونَ مَكْرُورَةً ، وَإِنَّمَا جَاءَتْ هُنَا مَرَّةً وَاحِدَةً ، وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُحْمَلَ
 الْكَلَامُ عَلَى الضَّرُورَةِ ، وَأَنْتَ تَجِدُ إِلَى غَيْرِهَا سَبِيلًا ، وَلَكِنَّ الْوَجْهَ
 فِي ذَلِكَ مَا قَالَ الْأَصْمَعِيُّ ^(٧) قَالَ : هِيَ (إِنَّ) الْجَزَاءِ ، وَإِنَّمَا أَرَادَ :

(١) زيادة من الخزانة يقتضيها السياق ، انظر : الخزانة ٤/٤٤٣ .

(٢) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٣) في ش (انه ان) وهو تحريف ، وأثبتنا ما في ج لأنه الصحيح .

(٤) هو النمر بن تولب بن أقيش ، أدرك الجاهلية وأسلم ، انظر :

الآغاني ٢٢/٢٨٧ .

(٥) تقدم تخريجه وهو الشاهد الرابع والستون .

(٦) (أيضاً) ساقط من ج .

إِنْ سَقَّتَهُ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَعمَدَ الرَّيِّ وَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى ذِكْرِ
سَقَّتَهُ لِقَوْلِهِ أَوْلًا : سَقَّتَهُ الرَوَاعِدُ مِنْ صَيِّفٍ (١) .

وأقولُ : إنَّ الشاعِرَ قالَ (٢) هذا البيتَ في أَيْاتٍ يَعمِفُ فيها
وعلاً وقبله :

٦٥- إذا شاءَ طالعَ مَسجُورَةٍ تَرى حَولَها اتَّبَعَ والسَّماسِما
تكونُ لأعدائِهِ مَجهَلاً مَضِلاً وكانتْ لَهُ مَعَدَماً (٣)

قولهُ : مَسجُورَةٍ ، يريدُ عِيناً كَثيرةَ الماءِ إذا شاءَ هذا الوَعْلُ طالعَ
مَسجُورَةٍ ، فقولهُ : تكونُ ، صفةٌ لمَسجُورَةٍ ، وكذلك ، سَقَّتَها ،
يكونُ صفةً لمَسجُورَةٍ وكذلك رَواهُ ثعلبُ ، عن سَعَدانَ (٤) ، عن
الأصمعيِّ .

وفي كتابنا كتابَ سيبويه (سَقَّتَهُ) فيجوزُ أنْ يكونَ رَجَعَ
إلى (الوَعْلِ) أو حَمَلَهُ على المعنى ، والوجهُ أنْ يكونَ لـ (العينِ)
فيكونُ المعنى : سَقَّتِ الرَوَاعِدُ مِنَ السحابِ هذه المَسجُورَةَ إمّا من
صَيِّفٍ وإمّا من خَرِيفٍ ، أي : فهي على كلِّ أحوالِها لا تَعَدِمُ
السقيَّ إمّا صيفاً وإمّا خريفاً ، وذلك في صفةِ هذه (العينِ) أرخى
لبالِ هذا (الوَعْلِ) ، وفاعلُ (يَعمَدُ) على هذا (العينِ) .

(١) وجدت كلام أبي العباس أورده ابن ولاد في كتابه الانتصار ،
انظر : الانتصار ص/٣٨ .

(٢) من هنا نقله البغدادي إلى قوله : (ويحتمل أن يكون المعنى) ،
انظر : الخزانة ٤٣٧/٤-٤٣٨ .

(٣) البيتان للنمر بن تولب ، انظر : شعر النمر بن تولب ص/١٠٣-
١٠٤ وانظر : الانتصار لابن ولاد (المخطوط) ص/٣٨ .

(٤) هو أبو عثمان سعدان بن مبارك النحوي الكوفي روى عن أبي
عبيدة من البصريين لم يشر القفطي والسيوطي إلى سنة وفاته .
انظر : أنباء الرواة ٥٥/٢ ، وبغية الوعاة ٥٨١/١ .

ويَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى : سَقَتِ الرُّوَاعِدُ مِنَ السَّحَابِ هَذِهِ
 الْعَيْنَ أَوْ هَذَا الْوَعْلَ ، وَإِنْ سَقَتِ الْعَيْنَ أَوْ الْوَعْلَ مِنَ الْخَرِيفِ فَلَنْ
 تَعْدَمَ الْعَيْنُ السَّقْمِيَّ أَوْ الْوَعْلُ الرَّيِّيَّ ، وَدَفَعَ بَعْضُهُمْ هَذَا وَقَالَ : لَا
 مَعْنَى لَهُ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ ، لِأَنَّهُ غَيْرُ مَمْتَعٍ إِلَّا أَنْ التَّأْوِيلَ الْأَوَّلَ
 أَسْهَلَ فِي الْمَعْنَى ، وَأَدْخَلَ فِيمَا يَعْترِضُهُ الشَّاعِرُ وَإِنْ اعْتَرَضَهُ فِى
 لَفْظِهِ حَذْفُ (إِمَّا) الْأَوَّلَى [وَحَذْفُ الثَّانِيَةِ ، وَلَا يَمْتَنِعُ عِنْدَ
 الضَّرُورَةِ حَذْفُ الْأَوَّلَى]^(١) لِأَنَّ الثَّانِيَةَ تَدُلُّ عَلَيْهَا^(٢) وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ
 غَيْرُ مَمْتَعٍ وَأَنَّهُ جَائِزٌ قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ :

٦٦- تَمَاضٍ بَدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا

وَإِمَّا بِأَمْوَاتٍ أَلَمَّ خِيَالُهَا^(٣)

وَالْفَاءُ فِي هَذَا التَّأْوِيلِ جَوَابُ الْجَزَاءِ ، وَفِي التَّأْوِيلِ الْأَوَّلِ عَاطِفَةٌ
 جُمْلَةٌ عَلَى جُمْلَةٍ وَكَأَنَّ التَّأْوِيلَيْنِ يَحْتَمِلُهُمَا الْبَيْتُ^(٤) ، [إِلَّا أَنْ
 بَيْتَ]^(٥) الْآخِرِ يَتَوَجَّهُ عَلَى مَا ذَكَرَهُ وَكَأَنَّهُ لِذَلِكَ عَوَّلَ عَلَيْهِ
 فِي بَابِ الْحِكَايَةِ عِنْدَ التَّسْمِيَةِ بِهَا .

فَهَذَا فِي (إِمَّا) هَذِهِ وَهِيَ كَلِمَةٌ تُسْتَعْمَلُ عَلَى ضَرِيحَيْنِ :
 أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ لِأَحَدِ الثَّمِينِ كَ (أَوْ) فِي أَنَّهُ لِأَحَدِ الثَّمِينِ

-
- (١) زيادة من ج يقتضيتها السياق .
 (٢) في ش قوله (عليها) يليه قوله (والفاء في هذا التأويل) الى
 (فهذا في اما هذه) وبسبب هذا التقديم والتأخير حصل
 اضطراب في العبارة فصححناها على ج .
 (٣) البيت للفرزدق انظر : ديوانه ٧١/٢ ، والمنصف ١١٥/٣
 والخزانة ٤٢٧/٤ وفيها (تلم بدار) .
 (٤) يقصد به بيت النمر بن تولب .
 (٥) زيادة من ج يقتضيتها السياق ، ويقصد بالبيت الآخر بيت
 دريد بن الصمة .

وقد استقصيتها^(١) .

والآخر : أن يكون (إن) الجزاء يُضَمُّ إليها (ما) في نحو :
(فإمّا ترين من البشر أحداً فقولي)^(٢) ، وقد ذكرناها أيضاً ،
فيما تقدّم^(٣) .

وأما (أمّا) فكلّمة استعملت أيضاً على ضربين :

أحدهما أن يكون (أن) الناصبة للفعل يُضَمُّ إليها (ما) ،
فتكون عوضاً من الفعل نحو : أمّا أنت منطلقاً انطلقت معك ، وقد
استقصيناها فيما مضى من هذه الفصول^(٤) .

والآخر : أن يكون فيها معنى الجزاء ، قال سيويه : أمّا
(أمّا) ففيها معنى الجزاء ، كأنه يقول : عبد الله مهما يكن من
أمره فنطلق ، ألا ترى : أن الفاء لازمة لها أبداً^(٥) ، فمعنى
الجزاء لازم له كما قال ؟

والدليل على أن فيه معنى الفعل انتصاب الطرف به في نحو
قولهم : أمّا يوم الجمعة فأنني خارج^(٦) ، ألا ترى : أنه لو لم
يُنصَبْ بالمعنى الذي في (أمّا) لا كان له ناصب ، لأن ما بعد (أمّا)
هذه التقدير به أن يكون بعد الفاء ، ولو وقع هذا الطرف بعد

(١) انظر : الضرب الثالث من مجيء (ما) زائدة .

(٢) مريم / ٢٦ .

(٣) انظر : الضرب الثاني من مجيء (ما) زائدة .

(٤) انظر : الباب الرابع من أبواب (ما) إذا كانت حرفاً وما بعده .

وفي ج (مضى ذكرها) بدل (استقصيناها فيما مضى من هذه

الفصول) .

(٥) انظر : الكتاب ٣١٢ / ٢ .

(٦) في الكتاب : أمّا يوم الجمعة فانك ذاهب . انظر الكتاب

٤٦٩ / ١ .

الفاء لم يكن له ناصب ، لأن ما بعد (إن) لا يعمل في ما قبلها
 فيعلم بهذا أن العامل في الظرف المنى الذي في (أمّا) من الفعل
 ٢٧ / ٠

ويدلّك أيضاً على أنّه بمعنى الفعل أن ما يسمع بعده ممّا
 ليس بظرف لا يعمل فيه عمله في الظرف ، ألا ترى : أنّه
 لا يجوز : أمّا زيداً فإني ضاربٌ^(١) لأنّ (زيداً) ليس ممّا تعمل
 فيه المعاني ، ولا يجوز أن يعمل فيه (ضارب) لوقوعه بعد
 (إن) ، فإن قلت : أمّا زيداً فإنت ضاربٌ^(٢) جاز وعمل
 (ضارب) في (زيد) ألا ترى : أنّك إذا قدرت وقوع الاسم بعد
 الفاء لم يمتنع (ضارب) أن يعمل فيه كما يمتنع إذا دخلت
 (إن) .

و (أمّا) هذه لهذا المعنى الذي فيه من الجزاء يكون مستأنفاً
 بها ومقدراً فيها الانقطاع ممّا قبلها كالجزاء ونحوه ولذلك اختار
 سيويه فيه : ضربت زيداً وأمّا عمراً فأكرمته ، فعلى هذا بابه .

ومن هذا الباب قولهم : (كما) في قولهم : كما أنّه لا يعلم
 فغفر الله له .

قال سيويه : سألته - يعني الخليل - عن قوله : كما أنّه

(١) قال ابن يعيش : ان أبا العباس أجاز : اما زيداً فاني ضارب ،
 على أن يكون زيداً منصوباً بضارب ، انظر : شرح المفصل لابن
 يعيش ١٢/٩ .

(٢) في ش (اما زيداً فاني ضارب جاز) وأثبتنا ما في ج لأنه
 الأصح لأن أبا علي قال : أما زيداً فاني ضارب لا يجوز .
 فكيف يجيزه هنا .

لا يعلم [ذلك]^(١) فتجاوزَ لله عنه ، وذا حق " كما أنك هنا ،
 فزعم أن العاملة في (أن) الكاف ، و (ما) لغو " إلا أن (ما)
 لا تحذف منها ، كراهية أن يجيء لفظها مثل لفظ (كأن) ، كما
 ألزموا النون (لأفعلن) والسلام من قولهم : إن كان ليفعل ،
 كراهية أن يلتبس اللفظان .

ويدلُّك على أن الكاف العاملة قولهم : هذا حق مثل
 ما أنك هنا ، وبعض العرب يرفع فيما حدثنا يونس وزعم أنهم
 يقولون : (إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون)^(٢) فلولا أن
 (ما) لغو لم يرتفع (مثل) وإن نصبت (مثل) ف (ما) أيضاً
 لغو ، لأنك تقول : مثل ما أنك هنا ، ولو جاءت مسقطاً
 من الكاف في الشعر جاز كما قال النابغة الجعدي :

٦٧- قروم تسمى عند باب دفاعه

كأن يؤخذ المرء الكريم فيقتل^(٣)

ف (ما) لا تحذف هنا في الكلام كما لا تحذف في الكلام مسن
 (إن) ولكنه جاز في الشعر^(٤) ، يعني : كما حذف (ما) التي
 في (إمّا) .

قال أبو عثمان : أنا لا أشده إلا : كأن يؤخذ المرء
 الكريم ، فأنصب (يؤخذ) ، لأنها (أن)^(٥) التي تنصب

(١) زيادة من الكتاب ٤٧٠/١ .

(٢) الذاريات / ٢٣ .

(٣) البيت للنابغة الجعدي انظر : شعر النابغة الجعدي ص ١٣١ .

وورد برفع (يؤخذ) في الكتاب ٤٧٠/١ . والاصول لابن
 السراج ٣٢٨/١ . وورد في ش (فقاعد) بدل (دفاعه) وهو
 تصحيف .

(٤) انظر : الكتاب ٤٧٠/١ - ٤٧١ .

(٥) (ان) ساقطة من ج .

الأفعال دَخَلَتْ عَلَيْهَا كَافُ التَّشْبِيهِ (١) .

قولُ سيبويه : كما أَلَزَمُوا (٢) النونَ (لأفعلنَ) واللام قولهم :
إِنْ كَانَ لَيَفْعَلُ ، يُرِيدُ أَنْ (ما) لَزِمَتْ الكافُ في قولهم : كما
أَنْتَ هُنَا ، فلم تُحذفْ كما أَلَزَمُوا النونَ (لأفعلنَ) ، لثَلَا
ياتبس الكافُ من (كما أَنْتَ) ، المتصلُ بما قبله أو ما بعده ،
وتقديره : أَنْ يُكونَ قبلهُ بـ (كَأَنَّ) التي ضُمَّتْ الكافُ فيه إلى
(أَنْ) فأعملَ عملَ (أَنْ) وصارت الكافُ لذلك لا موضعَ له
من الأعرابِ ، وغيرِ متصلٍ بما قبله اتصالَ حروفِ الجرِّ
بما قبلها .

ونظيرُ الكافِ في (كَأَنَّ) العاملةُ عملَ (أَنْ) الكافُ في
(كَأَيَّ) ألا ترى : أَنَّها غيرُ متصلٍ بما قبلها وَأَنَّها مع (أَيَّ)
بمنزلةِ كلمةٍ واحدةٍ ، فَأَلَزَمَتْ الكافُ (ما) (٣) كما أَلَزَمَتْ
(لأفعلنَ) النونَ ، لثَلَا يلبسُ بفعلِ الحالِ في نحوِ قوله :
(وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ) (٤) ، وكما أَلَزَمَتْ اللامُ : إِنْ
كَانَ لَيَفْعَلُ ، لثَلَا يلبسُ بـ (إِنْ) النافيةِ نحو : (إِنْ الْكَافِرُونَ
إِلَّا فِي غُرُورٍ) (٥) .

وقد شرَحنا هذه اللاماتِ في هذا الكتابِ (٦) وفي غيرهِ بما
لَسْتُخِي بِهِ عن بسطِهِ وتقصِيهِ .

-
- (١) انظر : الاصول لابن السراج ٣٣٨/١ .
(٢) زيادة من ج توافق ما في الكتاب ٤٧٠/١ .
(٣) (ما) ساقطة من ج .
(٤) النحل/١٢٤ .
(٥) الملك/٢٠ .
(٦) انظر المسألة الثامنة ، والمسألة التاسعة عشرة .

فنقول : أَلزِمَتْ (ما) الكافَ هنا [كما]^(١) أَلزِمَتْ السلامُ
 في : إِنْ كَانَ لِيَفْعَلُ ، والنونُ في لِيَفْعَلْنَ ، لثلاً يَلْتَبَسُ كُلُّ
 واحدٍ من ذلكَ بما ذَكَرناه ، وإِجازَتُهُم حَذَفَ (ما) من (كما)
 هذه في الشعرِ مما يَدُلُّ على ما ذَكَرنا من جوازِ إمَّا تَأْتِي آتِكَ
 بِبِرٍّ أَنْ تُلْحِقَ الشَّرْطَ أَحَدَ النُّونَيْنِ^(٢) ، لِأَنَّهُ إِذَا جازَ الحَذَفُ
 فِيمَا يُؤدِّي إلى الاِشْتباهِ بِغَيْرِهِ فِجوازِ حَذَفِ ما لا يَشْبهُ بِغَيْرِهِ
 أُولَى .

وأما قولُه : ويدلُّكَ على أنَّ الكافَ العاملةُ قولُهُم : هذا
 حَقٌّ مِثْلَ ما أَنَّكَ هنا^(٣) .

فوجهُ الدلالةِ في ذلكَ أَنَّ (أنَّ) انْفَتَحَتْ لما عَمِلَ (مِثْلُ)
 في موضعها الجَرِّ بِالإِضافةِ إليها كما انْفَتَحَتْ لِمَا أَضِفْتَ الكافَ
 إليها ، وَإِنَّمَا انْفَتَحَتْ ، لِأَنَّ إِضافةَ (مِثْلُ) لا يَكُونُ إِلاَّ إلى
 الاسمِ ، فاذا كانَ كذلكَ كانَ (أنَّ) في مَوْضِعِ الاسمِ المِضافِ إليه ،
 وَإِذا وَقَعَ مَوْضِعَ الاسمِ انْفَتَحَتْ ، وكذلكَ الكافُ ، ألا ترى : أَنَّها
 لا تَخْلُو من أنْ تَكُونُ حَرْفاً أو اسماً ، وعلى أيِّ قَسِيها كانتْ ،
 وَجِبَ انْفِتاحُ (أنَّ) بِدَها لِدخولِها في كِلا وَجْهَيْها على الاسمِ .

وقولُه : فلولا أنَّ (ما) لغوٌ لِمَ يَرْتَفِعُ (مِثْلُ) يَرِيدُ : لولا
 أنَّ (ما) في قولِه : (مِثْلُ ما أَنْتُمْ تَنْطِقُونَ)^(٤) لغوٌ لَيْسَتْ
 بِمَبْنِيَةٍ مَعَ (مِثْلُ) على الفِتحِ ، لِمَ يَرْتَفِعُ (مِثْلُ) في قولِه :
 (مِثْلُ ما أَنْتُمْ تَنْطِقُونَ) ألا ترى : أنَّ ما كانَ مَبْنِيًا مَعَ غَيْرِهِ

(١) زيادة من ج يقتضيتها السياق .

(٢) يقصد بالنونين نوني التوكيد : الخفيفة والثقيلة .

(٣) انظر : الكتاب ٤٧٠/١ .

(٤) الذاريات/٢٣ .

على الفتح لا يرتفع كقولهم : لا رجل^(١) ، وما أنبأه من
المبني .

ثم قال : وإن نصبت (مثل) ف (ما) أيضاً لغو .
كأن قائلاً قال له : فاجعل (مثل) مبنياً مع (ما) فيمن
نصب ، فقال : مثل ما ، كما أن من الأسماء ما يبنى تارة ويعرب
أخرى^(٢) ، فكذلك اجعل (مثل) .

فقال في جواب هذا : هو فيمن فتح أيضاً لغو ، وليس
بمبنية مع (ما) ألا ترى : أنك لو حذف (ما) فقلت : إنه
لحقوق مثل أنك ، لجاز لك^(٣) في (مثل) البناء على الفتح ،
لا بهامها وإضافتك إياها إلى اسم مبني ، كما جاز لك البناء
لذلك في (حينئذ) ، و (يومئذ) وعلى قوله :

٦٨- على حين غابت المشيب على الصبا^(٤)
وقول الآخر :

٦٩- لم يمنع الشرب منها غير أن هتفت^(٥)

-
- (١) انظر : الاصول لابن السراج ١٤٥/٢ .
(٢) مثل : قبل ، وبعد ، ويوم ، وحين .
(٣) في ش (ذلك) بدل (لك) فاخترنا ما في ج لأنه أوفق من حيث المعنى .
(٤) هذا صدر بيت للناطقة الذبياني ، وتماهه :
وقلت الما أصح والشيب وازع
انظر : ديوان الناطقة صنعة بن السكيت ص/٤٤ ، وانظر :
الكتاب ٣٦٩/١ والكمال ١٨٥/١ .
(٥) هذا صدر بيت في الكتاب ٣٦٩/١ وورد فيه (ان نطقت) بدل
(ان هتفت) وتماهه :

حمامة في غصون ذات أوقال

=

وينحو ذلك من الأسماء المبهمة التي تُضافُ إلى المبنية فتكسي البناءَ منها ، فإذا فتحته فقلت : مثل ما أنكم ، فعلى هذه الجهة افتتحها لا^(١) لبنائها مع (ما) ألا ترى : قلّة^(٢) ما يبني من الأسماء مع حرفٍ ، وكثرة هذه الأسماء التي تبني ، إذا أضيفت إلى غيرٍ معربٍ .

فإن قال قائلٌ : قد جاء : لا رجل^(٣) ، وهذا حرفٌ مبنيٌ مع اسمٍ .

قل له : ليس هذا مثله ، لأنّ (لا) عاملةٌ ضميرٌ زائدةٌ و (ما) في (مثل ما أنكم) فيمنّ ذهبَ إلى بنائها زائدةٌ ، فليس في قولهم : لا رجلٌ ، حجةٌ لبناء (مثل)^(٤) مع (ما) في هذا الموضع^(٥) .

فهذا تفسيرٌ ما كان مُشكِلَ اللفظِ من الفصلِ الذي كتبناه من (الكتاب) .

والبيت فيه غير منسوب ، ونسبه الأعلام إلى رجل من كنانة ، وبالروايتين ورد البيت في الاصول ٣٣٦/١ و ٣٦٥ وفيه غير منسوب . ونسبه السيوطي في شرح شواهد المغني ١٥٦/١ إلى أبي قيس بن رفاعة . ونسبه البغدادي في الخزانة ٤٧-٤٥/٢ إلى أبي قيس بن الاسلت .

- (١) (لا) ساقطة من ج .
 (٢) في ج (قدر) بدل (قلة) وهو تحريف .
 (٣) انظر : الاصول لابن السراج ١٤٥/٢ .
 (٤) في ش (لبنائها) وأثبتنا ما في ج لأنه أوفق من حيث السياق .
 (٥) في ج (في هذا الحرف) بدل (في هذا الموضع) .

وحدَّثنا أبو بكر عن أبي العباس عن أبي عثمان أنه قال فسي
هذا الموضع : بُني (١) (مِشْ) مع (ما) ، فجعله بمنزلة
(خمسة عشر) وإن كانت (ما) زائدة وأشمده أبو عثمان :

٧٠- وتداعي منخراها بدم

مثل ما أتمر حفاض الجبل (٢)

وقال أبو عثمان : سيويه والنحويون يقولون : إنما بُني
(مثل) ، لأنه أضافه إلى غير معرب وهو (أنكم) .

وحدَّثنا عن أبي العباس قال : قال أبو عمر : هو حال من
الندرة ، قال أبو العباس : ولا اختلاف في جوازه على ما قال أبو
عمر (٣) ، قال : وقولي كقول سيويه ، وقول المازني والجرمي
جائزان عندي .

أقول : إن ما قاله أبو عثمان : إنه بُني (مثل)
(ما) مثل : خمسة عشر ، فهو قول (٤) قد أشرنا إلى دفعه فيما
فسرناه من قوله ، وهو موضع للدفع لقلته وأنه [قليل] لا (٥)
نظير له ، وليس حكم ما كان مثله في القلة القياس عليه ،
وصرف ما يتوجه على غير إليه .

(١) في ش (بناء) وأثبتنا ما في ج لأنه أوفق من حيث سياق
العبارة .

(٢) البيت للناطقة الجعدي ، انظر : شعر الناطقة الجعدي ص/٨٧ .
وروايته فيه (فجرى من منخرينه زبد) وكذلك في النبات
والشجر للاصمعي ص/٤٨ . والمعاني الكبير لابن قتيبة ١/٥٩٤
وروايته في الاصول ١/٣٣٤ توافق الرواية هنا .

(٣) انظر : الاصول لابن السراج ١/٣٣٤-٣٣٨ .

(٤) (فهو قول) ساقط من ج .

(٥) زيادة من ج يقتضيها السياق .

فأما البيت الذي احتج به فليس فيه حجة له ، ألا ترى :
 أن (ما) في قوله : مثل ما أئسر ، يحتمل أن تكون التي بمعنى
 المصدر مع الفعل ، فيكون المعنى : مثل إئمار حمّاص الجبل ،
 بل لا يتوجه إلا على هذه الجهة ، لأنه إن جعل (ما) مبنية
 مع (مثل) في البيت بقيت غير مضافة ألا ترى : أنها ليست من
 الأسماء التي تضاف إلى الفعل ، فإذا لم يجرز إضافتها إلى ما بعدها
 لكونه فعلاً امتنع هذا التقدير فيه ، لأن (مثل) يبقى مفرداً ،
 وهو ممّا^(١) لا يوصف به مفرداً ، لقلّة الفائدة به وضعت
 المعنى فيه .

ألا ترى : أنك لو قلت : مررت برجلٍ مثل ، لم يجرز^(٢) .
 لأنه لا يخلو من أن يكون مشابه شيءٍ ومثلاً له ، فأنما
 يقرب من^(٣) الاختصاص وتوسّع الصفة به في حال الإضافة ،
 وكما لم يوصف به (غير) الذي هو خلافه إلا بالاضافة ، كذلك
 لم يوصف^(٤) ٢٩ أ / ب (مثل) فإيت^(٥) الذي أشده لا حجة
 فيه ، إذ لا يتوجه على أن (مثلاً) فيه مع (ما) مبني لما
 ذكرته .

فأما في الآية^(٥) فلا يمتنع من هذا الوجه^(٦) ، لأنه مضاف إلى

-
- (١) في ش (كما) وأثبتنا ما في ج لأن المعنى يقتضيه .
 - (٢) في ج (لم يكن) بدل (لم يجرز) .
 - (٣) في ش (إلى) بدل (من) وأثبتنا ما في ج لأنه أوفق من حيث المعنى .
 - (٤) وهو الشاهد السبعون .
 - (٥) هي قوله تعالى : (انه لحق مثل ما أنكم تنطقون) الذاريات ٢٣/ .
 - (٦) يعني بناء (مثل) مع (ما) .

(أنكم) ولا يتمتع ' تقدير ' الاضافة فيه ، وإن كان مبنياً ، ألا تراهم
قالوا : كم رجلٍ ، فأضافوه وهو مبنيٌّ ، وذَهَبَ سَيُوبَهُ فِي (أَيُّهُمْ)
من قولهم : أَيُّهُمْ ذَاهِبٌ ، وقوله عزَّ وجلَّ : (ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ
مِنْ كُلِّ شَمْعَةٍ أَيُّهُمْ)^(١) إلى البناء وهو مبنيٌّ^(٢) ، وهو مع
ذلك قليلٌ ، أعني : إضافة المَبْنِيِّ ، إِلَّا أَنْ أَبَا بَكْرٍ كَانَ يَقُولُ :
إِنَّ الْإِضَافَةَ لَا تُوجِبُ التَّمَكُّنَ فِي الْمَضَافِ لَوْقَعِهِ مَوْجِعَ
الْحَرْفِ^(٣) فتقولُ أَبِي عَثْمَانَ فِي الْآيَةِ كَمَا ذَكَرْتُهُ لَكَ مِنَ الضَّغْبِ •
فَأَنْ قُلْتَ : فَهَلْ لَهُ نَظِيرٌ يُحْمَلُ هَذَا عَلَيْهِ ، فَيُؤَنِّسُ
أَدْنَى إِيْنَسٍ ؟

فقد رُوينا عن أحمد بن يحيى عن ابن الأعرابي :

٧١- تَسْمَعُ لِلْجَنِّ بِهِ زَيْزِيْمًا^(٤)

فهذا مبنيٌّ مع (ما) وقال حميد^(٥) :

٧٢- أَلَا هَيْمًا مَرِيًّا لَقِيْتُ وَهَيْمًا

وَوَيْحًا لَمَنْ لَمْ يَدْرِ مَا هُنَّ وَيَحْمًا^(٦)

- (١) مريسم/٦٩ •
(٢) انظر : الكتاب ١/٣٩٧-٣٩٨ •
(٣) لم أجد في كتاب الاصول هذا القول •
(٤) الرجز لرؤبة انظر : مجموع اشعار العرب/ديوان رؤبة بن
العجاج ص/١٨٤ وفيه (زيزيما) باسقاط الزاي الثالثة ،
وانظر : المعاني الكبير لابن قتيبة ١/٣٠٥ • ورواية البيت كما
في النص هنا وكذلك في المنصف ٣/١٠٥ • وانظر : اللسان
مادة : زيز •
(٥) هو حميد بن ثور الهلالي توفي أيام عثمان بن عفان - رضي الله
عنه - انظر : الاستيعاب ١/٣٦٧ ، والشعر والشعراء ١/٣٠٦ •
(٦) البيت لحميد بن ثور الهلالي انظر : ديوانه ص/٧ •
واختلفت الرواية في عجزه ففي الديوان : (وويحا لمن لم يلق
منهنَّ ويحما) • وفي الخصائص ٢/١٨١ : (وويحا لمن لم يلق
منهنَّ ويحما) •

فهذا يُتوجّه على هذا وكان سيويه كرهه لما أعلمتكَ من قلته .
 وموضع (مثل ما) في الآية عند سيويه ، والمأزني ، رفع ، لأنها
 ذهبا إلى أنه مبني وإن اختلفا في جهتي البناء ، وفي قول أبي عمر
 منتصب على الحال فهذا (ما) في هذا .

فأمّا ما ذكره سيويه من إسقاط (ما) من (كما) أنه في
 الشعر للضرورة (١) فغير متنع كما أن حذف التون من لأفعلن
 غير متنع ، وحكى سيويه أنهم يقولون ذلك في الكلام فإذا جاء
 ذلك في الكلام فهو في الشعر أجدر أن يجوز .

فأمّا قول أبي عثمان إنه لا يُنشد إلا بالنصب (٢) ، فإن
 ما يرويه يجب قبوله ، ولو لم تثبت الرواية بالرفع لما امتنع
 ما ذكره سيويه من حذف (ما) عند الضرورة ، كحذف التون ،
 وكأشياء كثيرة تجوز عند الضرورة .

فأمّا نصب (فيقتلا) في البيت في رواية سيويه فعلى :

٧٣- وألحق بالحجاز فاستريحا (٣)

- (١) وفي اللسان مادة : ويح : (ويح لمن لم يدر ما من ويحما)
 بالرفع ، ومثل هذه الرواية في ج .
 (١) انظر : الكتاب ٤٧٠/١ .
 (٢) انظر قول أبي عثمان في الشاهد السابع والستين .
 (٣) تمامه :

سأترك منزلي لبني تميم

وهو من شواهد الكتاب ٤٢٣/١ . فيه غير منسوب وكذلك في
 معاني القرآن للاخفش ص/٢٠٢ رسالة دكتوراه ، والمقتضب
 ٢٤/٢ . وفيه : (وألحق بالعراق) ، ونسبه السيوطي في شرح
 شواهد المغني ٤٩٧/١ إلى المقيرة بن حبناء الحنظلي ، وقال
 البغدادي : رجعت إلى ديوانه - يعني ديوان المقيرة - وهو
 أصغير فلم أجده فيه . انظر الخزانة ٦٠٠/٣-٦٠١ .

وعلى قول أبي عثمان يُنظَرُ فيه ، وقد كان أبو بكر ذكر لنا في كتابه (ديوان النابغة) من رواية الأصمعي وقتما قرأنا عليه أنه رَوَاهُ بِالتَّعْبِ ، وهذا لفظ ما ذكره : قال يقول : دفعه عند ذلك الباب باخصومة ، كأن يؤخذ المرأ ، جصل (فيقتلا) عطفاً على (يؤخذ) .

الضرب الرابع من زيادة (ما)

وهو أن تزداد غير لازمة للكلمة ، هذا كثير في التزييل والتمرير ، ومائر الكلام ، فمن ذلك قوله تعالى : (فيما نقضهم)^(١) و (مما خاطبتهم)^(٢) ونحو ذلك من المواضع التي تزداد فيها ولا تلزم قال الشاعر :

٧٤- وكأنته لهق السراة كأنه

ما حاجيه معين بسواد^(٣)

وزيادة هذا أكثر من أن يحصى .

وربما أنكر منكرون وقوع هذه الحروف زوائد وليس يخلو إنكارهم لذلك من أنهم لم يجدوه في اللغة فلم يدخلوا فيها ما لم يجدوه منها ، أو يكونوا أنكروه لرأي رأوه ، فإن

(١) النساء/١٥٥ .

(٢) نوح/٢٥ .

(٣) البيت من شواهد سيبويه ، ونسبه للاعشى ، وهو في ملحقات ديوانه ص/٢٤٠ ، انظر الكتاب ١/٨٠ . وشرح الفصل ٦٧/٣ وفيه غير منسوب وكذلك في جمع الهوامع للسيوطي ١٥٨/٢ . وقال البغدادي : وهذا البيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعرف لها قائل . انظر : الخزانة ٢/٣٧٠-٣٧٢ . ويستغرب هذا من البغدادي ، كيف جعل البيت من الابيات التي لم يعرف قائلها وقد نسبه سيبويه الى الاعشى ؟

كانوا أنكروا لأنهم لم يجدوه في اللغة فيجب^(١) إذا وجدوا من ذلك ما لا مصرف له في التنزيل والشعر وسائر الكلام إلا إلى الزيادة أن يتركوا إنكاره ، لما رأوه إليه لأن ذلك الرأي فاسد ، لدفعه الوجود ونفيه الموجب .

وفي التنزيل (لثلاً يعلم أهل الكتاب)^(٢) و (مما خاطبتهم) و (فيما رحمة من الله)^(٣) وفي الشعر من ذلك ما لا يحصى كثرة ، ولا مصرف له إلا إلى الزيادة .

فإن قال قائل : فيما كان منه في التنزيل أنه للتأكيد .

فهو قول ، ويجوز عندي أن يكون فيه زائدة غير التأكيد ، ألا ترى : العرب يزيدونها^(٤) في الشر حيث لا حاجة إلى إقامة الوزن ، كما يزيدونها في النظم وحيث يُقام الوزن في نحو آثراً ما^(٥) ، ولا سيما ، وشبهه ، [والتنزيل]^(٦) على لسانهم نزل وبلغتهم جاء ، وأيضاً فكما جاز أن يزيدوا الحروف لغير المعاني في (عجوز) و (كتاب)^(٧) ، و (قبعشري) ، و (جندب)^(٨) ،

- (١) في ج (فتحت) وهو تصحيف .
 (٢) الحديد/٢٩ . قال العكبري قوله تعالى : (لثلاً يعلم) ،
 (لا) زائدة ، والمعنى : ليعلم أهل الكتاب عجزهم . انظر التبيان
 في إعراب القرآن ١٢١١/٢ .
 آل عمران/١٥٩ .
 (٣) في ش (يزيدون) وما أثبتناه من ج ، أصح من حيث المعنى .
 (٤) انظر : الفاخر ص/٢٨ . وشرح فصيح ثعلب للاصبهاني
 رسالة ماجستير ص/٣٣٦ .
 (٥) زيادة من ج يقتضيتها السياق .
 (٦) الواو في (عجوز) زائدة لمد الصوت وكذلك الألف في (كتاب)
 انظر : المنصف ١٤/١ .
 (٧) النون في (جندب) زائدة ، انظر : المنصف ١٣٥/١ .
 (٨)

ونحو هذا كذلك يجوز زيادة هذه الحروف في التنزيل إذ كان التنزيل على لسانهم وما تليه تعارفهم ، ألا ترى : [أن]^(١) فيه مثل قوله : (لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى)^(٢) ومثل (قَتَلَهُمُ اللَّهُ)^(٣) و (وَيَلْ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ)^(٤) و (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ)^(٥) وكل هذا على ما في عرفهم ومجرى خطابهم .

وإذا كان كذلك لم يمتنع زيادتها أولاً كما تزداد وسطاً ، وطرفاً ، فمما زيد فيه أولاً في الشعر ما أنشده أبو زيد :

٧٥- ما مع أنك يوم الورد ذو جرر
ضخم الدسيعة بالسلمين وكار

ما كنت أول ضب صاب تلقته
غيث فأمرع واستخلت له الدار^(٦)

- | | |
|-----|-----------------------------|
| (١) | زيادة من ج يقتضيها السياق . |
| (٢) | طه/٤٤ |
| (٣) | التوبة/٣٠ |
| (٤) | المرسلات/١٥ |
| (٥) | مريم/٢٨ |

٤٦٤ البيتان لعبدة بن الطبيب ، انظر : نوادر أبي زيد ص/٤٧ وفيه (ضخم الجزارة) وورد البيتان في الحيوان ، في موضعين ، فالبيت الاول في ٢٦٣/٥ (ذو لفظ) بدل (ذو جزر) و (ضخم الجزارة) بدل (ضخم الدسيعة) وفي ٦٨/٦ (لأعرفنك يوم الورد ذا لفظ) ، ولا شاهد فيه على هذه الرواية . والبيت الثاني في الحيوان ٢٦٤/٥ و ٦٨/٦ ورد برواية (واسترخت به) بدل (واستخلت له) ونسبهما الجاحظ مع ثلاثة أبيات أخرى لعبدة بن الطبيب أيضاً ، وورد البيت الاول في أمالي ابن السجري في ثلاثة مواضع في : ٣٧٠/١ و ٢٢٠/٢ و ٢٢٢ . وفيه (ذو جزر) بدل (جرر) .

فذهب أبو زيد إلى أن (ما) زائدةٌ ووجهُ جوازِهِ عندي على ما أعلمتُكَ .

وينبغي لسنّ ذهب إلى أن [زيادة]^(١) هذه الحروفِ للأكيد ، أن يستتبع الزيادة أوّلاً ، لأنّ حكم التأكيد^(٢) ينبغي أن يكونَ بعدَ المؤكّد .

وحكي لنا عن أحمد بن يحيى ، أنّه أنكرَ هذا ولم يرَهُ ، وزعمَ أنّه لم يردْ أوّلاً ، وأن (ما) بمعنى (الذي) ولا تخلو إذا جمعتها موصولةً ٢٩ ب / من أن يكونَ مبتدأً لخبرٍ مذكورٍ [أو خبراً لمبتدأٍ محذوفٍ فإن كانَ مبتدأً لخبرٍ مذكورٍ]^(٣) فلا يكونُ ذلكَ الخبرُ [إلاّ قوله]^(٤) : ضخمُ الدّسيعة ، [فيكونُ التقديرُ : الذي معَ أنّك يومَ الوردِ ذو جرّزٍ ضخمُ الدّسيعة]^(٥) وإن كانَ خبراً لمبتدأٍ محذوفٍ ، فلا يخلو ذلكَ المبتدأُ من : أن يكونَ (هذا) أو (هو) فيكونُ التقديرُ : هذا الذي معَ أنّك ، أو : هو الذي معَ أنّك ، وكلُّ هذا بعيدٌ في التقريرِ فيه والفرضِ الذي قصدَ بهِ ، والظاهرُ من هذا الكلامِ هو : معَ أنّك كذا فلم يكنْ كذا .

فإن قلتَ : فيما الاملُ في (مع) على هذا أو ليسَ ما بعدَ الذي لا يعملُ فيما قبله ؟

قل : يكونُ العاملُ شيئاً مضمراً يدلُّ عليه (ما كنتَ) ،

-
- (١) زيادة من ج يقتضيتها السياق .
 - (٢) (أن يستتبع الزيادة أوّلاً لأن حكم التأكيد) ساقط من ج .
 - (٣) زيادة من ج يقتضيتها السياق .
 - (٤) زيادة من ج يقتضيتها السياق .
 - (٥) زيادة من ج يقتضيتها السياق .

كَأَنَّهُ فِي التَّمثِيلِ نَافِيَةٌ : مَعَ أَنَّكَ يَوْمَ الْوَرْدِ كَذَا كَوْنُكَ أَوَّلَ
خِصْبٍ ، وَهُوَ مِثْلُ مَا قَدَّرْنَاهُ 'فِيمَا أَتَشَدَّهُ' سَبِيوِيَّةٌ :

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفْرٍ (١)

ومثل ذلك قوله : (يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَى
يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ) (٢) ومثله : (يَنْبِئُكُمْ إِذَا مُزَقَّتُمْ
كُلَّ مَمْرَقٍ) (٣) ومثله :

٧٦- إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ الْقَنَاءِ وَاللَّهَازِمِ (٤)
ومثله : (فَإِذَا تُفِيخَ فِي الصُّورِ فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ
وَلَا يَتَسَاءَلُونَ) (٥) فعلى هذا تقدير هذا .

(١) تقدم هذا البيت وهو الشاهد الثالث والثلاثون .

(٢) الفرقان/ ٢٢ .

(٣) سبأ/ ٧ .

(٤) البيت من شواهد سبويه وفيه غير منسوب ، وصدوره :
• وكنت أرى زيدا كما قيل سيئدا : انظر الكتاب ٤٧٢/١ .
• وانظر : المقتضب ٣٥١/٢ ، والاصول لابن السراج ٣٢١/١ .
والخصائص ٣٩٩/٢ ، وفي كلها غير منسوب .
وقال البغدادي : وهذا البيت من أبيات سبويه الخمسين التي
لا يعرف قائلها ، انظر : الخزانة ٣٠٣/٤-٣٠٤ ، ولم يجد
الاستاذ رمضان عبدالنواب نسبة لهذا البيت ، انظر : مقاله
(أسطورة الأبيات الخمسين في كتاب سبويه) في مجلة المجمع
العلمي العراقي المجلد الرابع والعشرين/ ١٩٧٤ .

(٥) المؤمنون/ ١٠١ .

مسائل من هذه الفصول

أنشد أبو بكر عن ابن الجهم^(١) عن الفراء :

٧٧- من طالبين لبعران لهم شردت
كيما يحسون من بعراهم خبراً^(٢)

قال الفراء : أراد : (كيف) فرخم ، قال أبو بكر : وهذا خطأ .
وهو كما قال ، وبسطه :

أن (كيف) اسم يمتنع ترخيمه من غير وجه أحدها :
أنه اسم ثلاثي ، والثلاثي لم يجي مرخماً إلا ما كان ثلثه
تاء التانيث . والآخر : أنه منكور ، والمنكور لا يرخم كما
يبنى ، وائرخم أبعد من البناء ، فإن امتنع بناؤه كان ترخيمه
أشد امتناعاً .

(١) هو أبو عبدالله محمد بن الجهم بن هارون ، المتوفى سنة

٢٧٧ هـ ، انظر : أنباء الرواة ٣/ ٨٨ .

(٢) البيت في معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٧٤ وفيه : (لنا رفضت)

و (كي لا يحسون من بعرانا أثرا) وقال : أراد كيف

لا يحسون وفي شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ١١٠ .

أو راعيان لبعران لناشردت

كي لا يحسان من بعرانا أثرا

وكذا في الخزانة إلا أن فيها (شردن لنا) بدل (لنا شردت) .

والبيت غير منسوب ، قال البغدادي : وقائله غير معروف ،

وما قبله مجهول . انظر : الخزانة ٣/ ١٩٥-١٩٦ وقد نقل

البغدادي بعض هذه المسألة . وانظر : معجم شواهد العربية

١/ ١٤٢ .

وأيضاً فإن (كيف) اسمٌ مَبْنِيٌّ "مُشَابِهٌ" للحروفِ ، والحذفُ
 إنّما يكونُ في الأسماءِ المُتَمَكِّنَةِ والأفعالِ المُأخوذةِ منها ، ولا يكونُ
 في الحروفِ [إلاّ فيما كانَ مُضَاعَفًا ، وكما لا يكونُ في
 الحروفِ]^(١) كذلكَ يَنْبَغِي أنْ لا يكونَ فيما غَلَبَ عليه شَبَهُهَا
 وصارَ بذلكَ في حَيْزِهَا .

فإنْ أَرَادَ بالترخيمِ ما يَسْتَعْمَلُهُ النَحْوِيُّونَ في هذا النوعِ من
 المُنادي فهو غيرُ مُنادي^(٢) ، وإنْ أَرَادَ بِهِ الحذفَ ، فهو غيرُ
 سائغٍ .

فإنْ قُلْتَ : فقد قالوا : لَدُ ، وَلَدُنْ ، فحذَقُوا منه وهو غيرُ
 مُتَمَكِّنٍ فَكَذَلِكَ يَسْوَعُ الحذفُ من (كيف) .

فالجوابُ : أنّهُ لا يسوعُ الحذفُ من (كيف) من حيثِ
 حُذِفَ من (لَدُنْ) وذلكَ : أنْ (لَدُنْ) لَمَّا فَتِحَ ما قَبْلَ
 النونِ منها وضمُّ ، ونُصِبَ الاسمُ بَداً في قولِهِم : لَدُنْ
 غِدْوَةٌ^(٣) ، ضارَعِ التَّوِينِ الزائِدِ في الاسمِ ، لاختلافِ الحِركَةِ
 قَبْلَها ، وانتصابِ الاسمِ بَداً ، فَحَسُنَ لذلكَ حذْفُها ، كما
 [حَسُنَ]^(٤) حذْفُ الزوائدِ .

وأيضاً فإنْ هذا الاسمُ يُضَافُ في نحوِ قولِهِم : ادْ الصَّلَاةَ^(٥) ،
 ويدخُلُ عليه حرفُ الجِراءِ ، ويُضَافُ إلى المضمَرِ والمُظْهِرِ ،

-
- (١) زيادة من ج يقتضيتها السياق .
 (٢) في ج (ممتنع) بدل (غير منادي) .
 (٣) انظر : الكتاب ٢٤/١ و ٢٨ و ٧٩ .
 (٤) زيادة من ج يقتضيتها السياق .
 (٥) انظر : الكتاب ١٣٤/١ .

وكل ذلك توسع فيها ليس في (كيف) مثله ، فيسوغ فيه في دخول ذلك ما لا يسوغ في (كيف) ، وأيضاً فإن التون شديدة المتأبها بحروف اللين ، ألا تراها تزداد في مواضع زيادتها وتلحق علامة الأعراب كما تزداد [له]^(١) ما هو منها .

وحذقوها فاء^(٢) في قوله :

••••• ٧٨ •••••

وهل يعمن من كان في العصر الخالي^(٣)

وفي نحو :

٧٨ - ••••• عموا ظلاماً^(٤)

فحذفه أسهل لذلك من حذف غيره ، ولو لم يمكن في التون من هذه الكلمة ما ذكرناه لما كان لحمل (كيف) عليه مساع ما وجد لغيره مجاز .

(١) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٢) (فاء) ساقط من ج .

(٣) البيت لامرئ القيس وهو مطلع قصيدة له وصدره :

الا عم صباحاً أيها الظلل البالي

انظر : شرح ديوان امرئ القيس للأعلم الشنتمري ، ص/ ٩٧ ،

وانظر : الكتاب ٢/ ٢٢٧ ، وفيه (وهل يعمن) .

(٤) وهو جزء من بيت استشبه به سيبويه ولم ينسبه والبيت هو

أتوا ناري فقلت منون أنتم

فقالوا : الجن ، قلت : عموا ظلاماً

انظر : الكتاب ١/ ٤٠٢ ، وانظر : نوادر أبي زيد ص/ ١٢٣

ونسبه مع ثلاثة أبيات أخرى إلى شمير بن الحارث الضبي .

وانظر : المقتضب ٢/ ٣٠٧ ، والخزانة ٣/ ٧-٢ .

فَإِنْ قُلْتَ : فَكَيْفَ وَجْهُ الْبَيْتِ عِنْدَكَ ؟

فَالْقَوْلُ : إِنَّ (كَي) عَلَى ضَرْبَيْنِ : تَكُونُ مَرَّةً بِمَعْنَى اللَّامِ ،
وَذَلِكَ فِي قَوْلٍ مِنْ قَالٍ : كَيْسَهُ ، وَتَكُونُ فِي مَعْنَى (أَنْ) فِي نَحْوِ :
(لَكَيْ لَا تَأَسَوْا)^(١) وَقَدْ شَرَحْنَا ذَلِكَ فِيمَا تَقَدَّمَ مِنْ هَذَا
الْكِتَابِ^(٢) .

فَذَوِّقْ : إِنَّ (كَي) فِي الْبَيْتِ هِيَ الَّتِي بِمَعْنَى اللَّامِ فِيمَنْ
قَالَ : كَيْسَهُ ، دَخَلَتْهَا (مَا) كَافَّةً فَمَنْعَتْهَا الْعَمَلُ الَّذِي كَانَ
تَمَعَّلُهُ مِنَ الدَّخُولِ عَلَى الْأَسْمِ وَهِيَئَاتُهُ لِلدَّخُولِ عَلَى الْفِعْلِ ،
فَارْتَفَعَ الْفِعْلُ بَعْدَهَا ، لَكَفَّ (مَا) لَهَا عَنِ الدَّخُولِ عَلَى الْفِعْلِ ، كَمَا
كَفَّتْ (رَبِّ) ، وَ (مِنْ) مِنْ قَوْلِهِمْ : مِمَّا أَفْعَلُ ، وَرَبِّمَا يَتَوْمُ .
وَوَقَدْ قَدَّمْنَا ذَكَرَ ذَلِكَ^(٣) ، وَنَظِيرُ هَذَا مَا أُتِّمِدْنَا عَنْ أَبِي الْحَسَنِ
مِنْ قَوْلِهِ :

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ فَإِنَّمَا
يُرْجَى الْفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ^(٤)

فَعَلَى هَذَا يَحْمِلُ هَذَا الْبَيْتُ .

فَأَمَّا قَوْلُهُ : (لِيَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ) وَوَأَعْمَلَتْهُ
أَيْدِيهِمْ^(٥) فَقِيلَ فِيهِ قَوْلَانِ : أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ (مَا) بِمَعْنَى

(١) الحديد/٢٣ .

(٢) انظر : المسألة الثانية والعشرين .

(٣) تقدم في الشاهد الثاني والأربعين .

(٤) وهو الشاهد السادس والأربعون .

(٥) يس/٣٥ . قال الفراء : (ما) ان شئت في موضع خفض

(لِيَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ) وَ (مِمَّا عَمَلَتْ أَيْدِيهِمْ) ، وَإِنْ شِئْتَ

جَعَلْتَهَا جَعْدًا فَلَمْ تَجْعَلْ لَهَا مَوْضِعًا ، انظر : معاني القرآن

للفراء ٢/٣٧٧ .

(الذي) • والأخر: أن يكون نفيًا، أي: لم تعمله، وهذا
 القول الثاني عندي أوجه، لقوله تعالى: (أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ
 أَنْتُمْ تَزُرُّعُونَهُ أَمْ نَحْنُ أَنْزَارِعُونَهُ) (١) •

وأما قوله: (فَمَا أَصْبَرَهُمْ تَلَى النَّارِ) (٢) فيحتمل عندي
 وجهين: أحدهما: أن يكون على وجه التعجب، وفي التنزيل:
 (قَتَلَ الْإِنْسَانَ مَا أَكْفَرَهُ) (٣) وفيه: (أَسْمِعْ بِهِمْ
 وَأَبْصِرْ) (٤) و (صَبِرَ) فعل ممتد (فَمَا أَصْبَرَهُمْ) مثل:
 (أَصْبِرْ بِهِمْ) والمعنى فيه: أن هؤلاء أطول مكثهم فيها، فهم
 ممن استحق أن يقال فيهم كذلك، كما أن: وَيَلِّ لَسَهُ،
 يُقَالُ لِمَا حَبَّ الْهَلَكَةَ وَالْبَلَاءَ ٣٠ أ / ، فاذا جاء في التنزيل كان
 معناه: أن هؤلاء ممن استحق أن يقال فيهم وعند ذكرهم
 ذلك •

ويحتمل أن يكون استفهامًا فيكون تقديره: ما حبسهم
 على النار؟ إن كان يقال: أصبرته، بمعنى: صبرته، فإن
 لم تقل هذا فعلى وجه آخر، وهو أن يكون بمنزلة قولك:
 ما أحببناك هنا؟ أي: ما الذي جعلك ذا حبس هنا، والمعنى
 على هذا يكون على التوبيخ، كما قول لسان (٥): ما حببناك على
 أن قطعت نفسك، وهو لم يقطع نفسه إنما فعل ما استحق
 عليه القطع، فالتوبيخ إنما وقع تلى فعله الذي استحق عليه
 القطع، وعلى ما أوجب لهم في النار الحبس •

(١) الواقعة/٦٣ و ٦٤ •

(٢) البقرة/١٧٥ •

(٣) عبس/١٧ •

(٤) مريم/٣٨ •

(٥) (للص) ساقط من ج •

وأصل ' هذا الباب في اللغة : الحبس ' ، فمن ذلك قولهم ^(١) :
 الصبر في المصيبة ^(٢) ، إنما هو حبس النفس عن إظهار ما يصل
 إليها من الألم والمضض واستمراره . ونهيه عن صبر الروح ^(٣) .
 وقرأت علي أبي بكر عن أبي العباس :

« قلت له أصبرها دائماً »

أمثال بسطام بن قيس قليل ^(٤)

وأما قوله : (وما أنزل على الملكين ببابل هاروت
 وماروت) ^(٥) .

فمن ذهب إلى أن إزال السحر على الملكين ، كان (ما)
 عنده بمنزلة (الذي) وموضعه نصب للعطف على (السحر) ،
 والفعل الناصب قوله تعالى : (يعلمون الناس السحر) .

ومن ذهب إلى أن (السحر) لم ينزل على الملكين
 كانت (ما) عنده نفياً ، أي : ولم ينزل السحر على الملكين .

(١) قولهم (ساقط من ج .
 أصل الصبر : الحبس وكل من حبس شيئاً فقد صبره انظر :

اللسان مادة : صبر .

(٢) الروح بمعنى كل شيء ذي حياة ، ففي سنن ابن ماجه
 ١٠٦٢/٢ باب ١٠/ قال : (نهى رسول الله - صلى الله عليه
 وسلم - عن صبر البهائم) .

(٤) لم أعتز على قائل هذا البيت وقد ورد في المقتضب ١٨٤/٤
 برواية : (قلت له أصبرها دائماً) وهو غير منسوب فيه . وفي
 ديوان الحطيثة بيت يشبه هذا البيت انظر : ديوانه ص/ ٩٩ .
 والبيت هو :

قلت له أصبرها جاهداً ويحك أمثال طريف قليل

البقرة/ ١٠٢ .

وأما قول أمية :

١١- سَلِعَ ما ومثلُه عُشِرَ ما

عُشِرَ ما وعَالَتِ البَيْتُورُ^(١)

فـ (ما) في كلِّ ذا زائدة ، (سَلِعَ) مرتفعٌ بالابتداء ، و (عائلٌ) خبرٌ ، و جازَ هذا الفصلُ بينَ المبتدأِ وخبرِهِ ، لأنَّ الجملةَ الناصلةَ مُلتبسةٌ بالجملةِ المفضولِ عنها .

وأصلُ العولِ^(٢) في اللغة : الميلُ ، من قولِهِ : (ذاكَ أدنى أنْ لا تمُولُوا)^(٣) أي : لا تميلوا والآرادةُ به في البيتِ : الثقلُ ، كأنه أثقلَ الناسَ والبَيْتُورَ ، وإنما جاءَ هذا اتوسُّعاً ، لأنَّ الميلَ ميماً يتبعُ التلَّ .

وسألَ سائلٌ عن (ما) في قولِهِ : (لنُنذِرَ قوماً ما أنذِرَ آباؤُهُمْ)^(٤) ما هو ؟ فقلتُ : نفيٌ ، كأنه لم يُنذِرَ آباؤُهُمْ ، فقالَ : لمَ لا تجعلُهُ زائدةً ، لقولِهِ : (ثمَّ أرسلنا رسلاً تترى)^(٥) ؟

فقلتُ : هذا خاصٌّ لنومِ بأعيانِهِم دونَ من بُعثَ إليه نبيُّنا - صلى اللهُ عليه وسلَّم - يدلُّ على ذلكَ قولُهُ : (ثمَّ أرسلنا

(١) البيت لامية بن أبي الصلت ، انظر : ديوان أمية بن أبي

الصلت ص/٣٩٩ . وانظر : جوهرة اللغة ٢٧٠/١ وفيها

(عشر ما ومثله سلع ما) . وأما ابن الشجري ٢٤٦/٢ .

(٢) العول : الميل في الحكم إلى الجور ، انظر : اللسان مسادة :

عول .

(٣) النساء/٣ . وانظر : تفسير الخازن ٣١٦/١ .

(٤) ياسين/٦ .

(٥) المؤمنون/٤٤ وفي المصاحف كتب (تترا) بالالف .

موسى وأخاه هارون^(١) بعد هذه الآية ، و (ثم) تدل على أن البدوء به قبلها هو في المعنى متقدّم ، ويقوّي جواز كونها نافية قوله : (وما أرسلنا إليهم قبلك من نذير)^(٢) .
 وقوله : لتنذر قوما ما أتاهم من نذير من قبلك^(٣) .

وأجاز الفراء فيه^(٤) أن تكون موصولة ، كأنه تنذر قوما بما أنذر آباؤهم فحذف ، كما قال : (أنذرتكم صاعقة)^(٥) .

و (ما) على تأويل الفراء هذا يصلح [أن يكون]^(٦) بمعنى (الذي) كأنه : الذي أنذره آباؤهم فحذفت الهاء ، ويصلح أن تكون مصدرأ كأنه : لتنذر قوما إنذار آباؤهم .

فأما قول الشماخ :

٨٢ - وتَشْكُو بَيْنَ مَا أَكَلَتْ رِكَابَهَا

وقيل المنادي : أصبح اتسوم أدلج^(٧)

فيجوز من أنشد : ما أكلت رِكَابَهَا ، على أن تكون (ما) بمعنى

(١) المؤمنون/٤٥ .

(٢) سبأ/٤٤ .

(٣) القصص/٤٦ .

(٤) انظر : معاني القرآن للفراء ٣٧٢/٢ . قال الفراء : ويقال

لتنذرهم ، بما أنذر آباؤهم ، ثم تلقى الباء ، فيكون (ما) في

موضع نصب ، كما قال : (أنذرتكم صاعقة) .

(٥) فصلت/١٣ .

(٦) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٧) البيت للشماخ انظر : ديوانه ص/٧٧ . وانظر : أدب الكاتب

ص/٣٢ ومقاييس اللغة ٢/٢٩٥ وفيهما (ما أكل) وكذا في

اللسان مادة : دلج .

المصدر ، فيكون 'التقدير' : وتشكو بعين إكلال ركابها ، ولا يكون في الصلة شيء يرجع إلى (ما) ، لأنها إن كانت بمعنى المصدر لم يكن في صلتها عائد إليها ، والمعنى على ضربين :

أحدهما : أن يكون : وتشكو بعين إكلال ركابها إياها ، فترك ذكر المفعول للدلالة عليه ، وإذا جاز ترك ذكر الفاعل في نحو : (بسؤال نعمجتك)^(١) و (من دعاء الخير)^(٢) كذلك لم يمتنع ترك ذكر المفعول أيضاً لذلك .

والآخر : أن يكون : وتشكو كلال ركابها ، ولا تهدر المفعول ، ولكن كأنك قلت : وتشكو إن أكلت ركابها ، أي : صارت ذات كلال ، وفي كون ركابها ذات كلال دلالة على كلالها هي ، إذ^(٣) كانت معهن تسير بسيرهن .

ويجوز : وتشكو بعين ما أكلت ركابها ، على أن تكون (ما) بمعنى (الذي) فيكون 'التقدير' : وتشكو بعين الذي أكلته ركابها ، فتحذف الهاء الراجعة إلى الموصول من الصلة ، والذي أكلته ركابها هو : التعب والكلال ، فهذا في المعنى مثل الأول ، وإن كان تقدير اللفظ مختلفاً ، وهذا الوجه هو الرواية في البيت على ما بلغني عن الأصمعي .

ويجوز : وتشكو بعين ما أكلت ركابها ، على أن تكون (ما)

(١) ص/٢٤ • (سؤال) مصدر مضاف إلى المفعول به ، وفاعله

محذوف • انظر : التبيان في إعراب القرآن ١٠٩٩/٢ •

(٢) فصلت/٤٩ • انظر : التبيان في إعراب القرآن ١١٢٩/٢ •

(٣) في ش و ج (إذا كانت) وأسقطنا الالف في (إذا) كما هم

ساقطة من شرح أدب الكاتب للجواليقي ص/١٣٦-١٣٧ حيه

نقل عن أبي علي بعض هذا الكلام •

بمعنى (الذي) ويكونُ فاعلُ (أكلَ) ضميرُ (ما) ، والذي أكلَ
ركابها في المعنى هو : دؤوب السيرِ وكثرتُه ، وموضعُ (ما) مع
صلته في كلِّ هذه الوجوه نصبٌ .

ويجوزُ : وتشكو بين ما أكلَ ركابها ، على أن تكونَ (ما)
تجيباً ، كأنه قالَ : وتشكو بين ما أكلَ ركابها ، فمجبَّب من
كلال ركابها ، فيكونُ موضعُ (ما) [وما يتصلُ بها]^(١) جرراً
صفةً (للعين) كما تقولُ : مررتُ برجلٍ ما أحسنَ ثوبه ، ولا
يجوزُ أن تكونَ (ما) نفيّاً في قولٍ من رَفَعَفَتالَ : ما أكلَ
ركابها ، لقوله :

.....
وقيلَ المنادي : أصبحَ القومُ أدلجِي
ولا يكونُ معَ هذا الأمرِ من منادي الرقعة والائتمار له أن لا
يُكلَ الركابَ . ويكونُ (وقيلَ المنادي) على هذا التأويلِ محمولاً
على فعلٍ آخرٍ غيرَ (تشكو) ٣٠ ب / هذه الظاهرة ، كأنه :
وتشكو قيلَ المنادي ، إلا أن هذا الظاهرَ دلَّ عليه ، وإن شئتَ
حملتَ (قيلَ المنادي) في هذا الوجهِ على موضعِ الباءِ وما جرَّ
به ، مثلُ : مررتُ بزيدٍ وعمراً ، ويكونُ في الأقاويلِ الأخرى ،
مثلُ قولك : تشكو زيدا وعمراً ، فهذا ما يحتملُه هذا .

وقيلَ في قوله : وتشكو ، يعني : الناقة ، وشكوانا رغاؤها^(٢) ،
وأثرُ الكلالِ فيها ، و (ما) في معنى (الذي) .

وقالَ بعضهم : الشكوى ، ها هنا من المرأة ، يقولُ : غمزتُ
بينيها ، وأومأتُ يديها ، لأنها لم تقدرُ على الكلامِ ممَّن تهابه .

(١) زيادة من ج يقتضيتها السياق .

(٢) الرغاء : صوت ذوات الخف ، انظر : اللسان مادة : رغا .

والقول 'الأول' ، قيل : إنه قول الأصمعي .

وأما قول الآخر أحسبه عمرو بن قميئة :

٨٣- بؤدك ما قومي على أن تركتهم
سملبمى إذا هبت شمال وريحها^(١)

فيجوز أن تكون الباء للقسم ، و (ما) استفهام ، كأنه أقسم
عليها بؤدها لتسألن ما قومه في هذا الوقت ، وهذا كثير كقول
الآخر :

٨٤- فسائلني القوم ما جودي وما حسبي
إذا الكماة التقت فرسانها الصيد^(٢)

فإن قلت : فيم يتعلق قوله : على أن تركتهم ، وليس
في قوله : ما قومي ، شيء فيه معنى فعل فيكون [على]^(٣) متعلقاً
به ؟

فأقول أنه يجوز أن يكون متعلقاً بما في (قومي) من معنى
الفعل ، وأنه استعمل ذلك للضرورة ، فرددته إلى الأصل ، لأن
القوم إنما هو : من يقوم بما يراد منه مما يعانیه ذوا الكفاة
ولذلك استعمل للرجال دون النساء ، قال الله : تعالى : (لا

(١) البيت لعمرو بن قميئة ، انظر : مجلة معهد المخطوطات العربية

ديوان عمرو بن قميئة ص/٢٣ . وانظر : أدب الكاتب ص٥٢٤ .

(٢) لم أجد هذا البيت في كتب النحو ، وروى الجواليقي هذا

البيت في شرح أدب الكاتب ص/٣٧٦ ، نقلاً عن أبي علي ولم

ينسبه لأحد .

(٣) زيادة من ج يقتضيها السياق .

يَسْخَرُ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ (١) ثُمَّ قَالَ : (وَلَا نِسَاءً مِنْ نِسَائِهِ) (٢) .
وقال الشاعر :

٨٥- أفوم آل حِصْنِ أم نِسَاءِ (٣)
ومثلُ التومِ : المَلَأُ (٤) سُمُّوا بِذَلِكَ لَكُونَهُمْ مَلْتَمِينَ بِمَا يُرَادُ
منهم ، فاذا كانَ كذلكَ صارَ التقديرُ : ما قَوْمِي مَتْرُوكِينَ فِي ذَا
الوقتِ ، وَيَكُونُ العَاملُ فِي (إِذَا) أَيضاً هَذَا المَعْنَى دُونَ (تَرَكَتِ)
كَأَنَّهُ قَالَ : سَلِي ما قَوْمِي فِي وقتِ الشَّمَالِ والجُدْبِ والشَّناءِ ،
لَتُخْبَرِي أَنَّهُمْ يُضَيِّفُونَ وَيُطْعِمُونَ فِي المَحَلِّ (٥)
[وينحرون] (٦) .

ولا يُحْمَلُ (إِذَا) عَلَى (تَرَكَتِهِمْ) ، لأنَّ هَذَا المَعْنَى هُوَ الَّذِي
يَعْتَرِضُونَ وَيَذَكُرُونَهُ لِقَوْمِهِمْ وَيَفْتَخِرُونَ وَيَمْتَدِحُونَ ، أَلَا تَرَى :
تَرَى : مِثْلَ قَوْلِهِمْ :

٨٦- مطاعيمُ الشَّمَالِ [إِذَا امْتَحَنَتْ] (٧)

وَفِي عُدَّوَاءِ كُلِّ صَبَأٍ عَقِيمٍ (٨)

-
- (١) الحجرات/ ١١ .
 - (٢) الحجرات/ ١١ .
 - (٣) البيت لزهير بن أبي سلمى ، انظر : شرح ديوان زهير ص ٧٣/ ، صدره :
 - وما أدري وسوف إخال أدري
 - وانظر : مغني اللبيب ٤١/١ . واللسان مادة : قوم .
 - (٤) المَلَأُ : الرُّؤْسَاءُ سُمُّوا بِذَلِكَ لِأَنَّهُمْ مِلَاءٌ بِمَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ ، انظر :
اللسان مادة : ملأ .
 - ٢٥٢ المحل : الشدة ، وأرض محل وقحط ، لم يصبها المطر فسى
حينه . انظر : اللسان مادة : محل .
 - (٦) زيادة من ج يقتضيها السياق .
 - (٧) زيادة من ج .
 - (٨) لم أعر على نسبة هذا البيت .

وأيضاً فإنَّ (تركت) ماضٍ و (إذا) آتٍ ، ويستقيم كما لا يستقيم :
أَتَيْتُكَ إِذَا أَحْسَرَ الْبَسْرُ ، فَإِنَّمَا يُحْمَلُ (إِذَا) عَلَى هَذَا الْمَعْنَى
الَّذِي أَعْلَمْتُكَ دُونَ هَذَا الْفِعْلِ •

ولا يجوز أن يكون قوله : بودَّك ، [متعلقاً بتركهم ،
فيكون المعنى : بودَّك]^(١) قومي تركهم ، لأنَّ ما قبل الصلة
لا يعمل فيه ما بعدها ، كما أن ما بعدها لا يعمل فيه ما قبلها ممَّا
يتعلَّق بالصلة فأمَّا قوله :

٨٧- كَمَنْ حَلَّتْ أَيَادٍ دَارَهَا (٢)

٨٨- وَالْمُسْتَخِفُّ أَخُوهُمْ الْأَقْبَالِ (٣)

فأسهل من هذا ، لأنَّ تقدُّمَ الفعلِ في الصلة يدلُّ على ما يضرُّ
بعدُ ، وليس هذا البيت هكذا ، بل هو خلافه •

ويجوز إذا جعلت (ما) صلةً أن يكون التقدير : قومي
بودَّك على أن تركهم ، الخبر ، فيكون مثل : قومي على الخيل •

ولا ينبغي أن يرتفع قوله : قومي ، على مذهب أبي الحسن

(١) زيادة من ج يقتضيها السياق •

(٢) البيت للاعشى ، انظر : ديوان الاعشى ص/ ١٥٤ والبيت فيه :
لسنا كمن جعلت أياد دارها

تكررت تمنع جها أن تحصدا

كذا في معاني القرآن للاخفش ص/ ٥٤٥ • وانظر : الخصائص
٤٠٢/٢ و ٤٠٣ و ٢٥٦/٣ وفيه (كمن حلت) •

(٣) البيت للاخطل ، انظر : ديوان الاخطل ص/ ٥١ ، وصدره :

إن العرارة والنبوح لدارم

وانظر : المخصص ٩٠/٢ ، واللسان مادة : نبح •

بقوله : بودك ، كما يرتفع في الدار زيد بالظرف ، لأنه ليس
 بخبر ، إنما الخبر قوله : على أن تركبهم [فيكون بودك متعلقاً
 بمعنى الفعل في قوله : على أن تركبهم]^(١) وذلك جائز وليس
 كالحال^(٢) ، لأن الظرف قد يعمل فيه معنى الفعل وإن كان
 متقدماً ، فيكون العامل في (إذا) على هذا الوجه أيضاً معنى الفعل ،
 دون (تركب) كأنه لما قال : قومي بودك على أن تركبهم
 دل هذا الكلام على : قومي متروكين إذا هبت شمال ، أو
 قومي يتركون إذا هبت شمال ، والأول أسهل .

فأما قوله : شمال^(٣) وريحها ، فأنه جاء به على من قال :
 ربح الشمال ، ألا تراه أضاف (الريح) الى ضميرها .

والذي يختار سيويه في هذا الصفة به دون الاضافة إليه ،
 وقال : سمعنا فصحاء العرب يصفون به ، ولا يعرفون
 غيره وأنشد للأعشى :

٨٩- له زجل كحفيف الحمصا
 د صادف بالليل ريحاً دبوراً^(٤)

- (١) زيادة من ج يقتضيها السياق .
- (٢) يجوز تقديم الحال على عاملها إذا كان فعلاً ، أو ما أشبه
 الفعل ، كاسم الفاعل واسم المفعول ، وإذا كان عاملها معنى
 فعل ، فلا يجوز تقديم الحال عليه ، لا يجوز أن تقول : قائماً
 فيها زيد ، انظر : شرح الفصل ٥٧/٢ .
- (٣) قوله : (أو قومي يتركون إذا هبت شمال ، والأول أسهل
 فأما قوله شمال) ساقط من ج .
- (٤) انظر : ديوان الأعشى ص/ ٧١ ، وفيه (جرس) بدل
 (زجل) . وانظر : الكتاب ٢٠/٢ وفيه (زجل) وكذا في
 المخصص ٨٤/٩ .

وَأَنْشَدَ فِي الْإِضَافَةِ أَيْضاً :

٩٠- رِيحُ الْجَنُوبِ مَعَ الشَّمَالِ وَتَارَةً
رِهْمُ الرَّبِيعِ وَصَائِبُ التَّهْتَانِ (١)

(١) البيت من شواهد سيبويه ولم ينسبه انظر : الكتاب ٢/٢١ ،
والكامل ٣/٦٣ ، والمختص ٩/٨٤ ، واللسان مادة : جنب ،
وفي كل هذا غير منسوب ، وانظر معجم شواهد العربية
٤١١/١ .

٣٨ - مسألة

وقد خرّج أبو العباس ومن قبله من النحويين لقول سيبويه :
هذا باب علم ما الكلم في العربية^(١) وجوهاً أرادوا بها درية
التعلم في الاستخراج ، وتحصيل الشيء وجوهه التي يحتملها .

وليس من حكم كتابنا هذا أن يُذكر فيه مثل ذلك إلا
أن بعض من يتعاطى العربية حكى لي بعض المتعلمين عنه في
ذلك تجويز وجوه لا جواز لها ومنع ما لا يمتنع من الجواز ،
فأملت عليه ما هو مثبت ها هنا ، وهو الذي عليه وضع الكتاب .

التوين في (علم) وأن (ما) استفهام ، و (الكلم)^(٢) مبتدأ
وخبرها (ما) والجملة في موضع نصب على تقدير : هذا باب أن
تعلم ما الكلم ، وفاعل (علم) ٣٩ أ / المخاطب .

و (العلم) في باب التعمدّي على ضربين : يتعدّى الى
مفعولين ، يكون المفعول الأول هو الثاني^(٣) في المنى ، أو يكون
له فيه ذكر كشرط خبر المبتدأ . وضرب آخر يكون بمعنى
العرفان لا يُجاوز مفعولاً ، كما لا يُجاوز (عرفت) مفعولاً .

- (١) انظر : الكتاب ٢/١ وفيه (من العربية) بدل (في العربية) .
هذه المسألة توجد في كتاب (تعليقة على كتاب سيبويه) لأبي
علي الفارسي ، انظر : (اظ /) وما بعدها . وانظر : كتاب
أقسام لأخبار لأبي علي الفارسي المنشور في مجلة المورد المجلد
السابع ، العدد الثالث سنة ١٩٧٨ ، ص/٢١٦-٢١٩ .
- (٢) في ج (الكلمة) بدل (الكلم) وهو تحريف .
- (٣) في ش (هو الذي) بدل (هو الثاني) وهو تحريف .

فاذا قدرَ (ما) استفهاماً ، كانَ قوله : علم ، هو الذي
يتمدَّى الى مفعولينِ ولا يكونُ الذي بمعنى (عرفت) ، لأنَّ
الاستفهامَ إنّما يقعُ في موضعِ مفعولِ الفعلِ الذي يجوزُ أنْ يلغى
نحو : ظننتُ ، وعلمتُ ، وبابه ، وذلك أنَّ الالفاءَ فيه أعظمُ
من تعليقه ووقوعِ الاستفهامِ ونحوه في موضعِ مفعوله ، لأنَّها
إذا ألغيتْ لم تعملْ في لفظه ، ولا موضع ، وإذا وقعَ الاستفهامُ
في موضعِ مفعوله عملَ في موضعِ الجملةِ .

فإنَّ قالَ قائلٌ : ما تُنكرُ أنْ يعملَ الفعلُ المُلغى في موضعِ
الجملةِ كما يعملُ في موضعِ الجملةِ المُعلَّقِ عنها ؟

قيلَ له : لو عملَ في موضعِه لعملٍ في لفظه إذْ
لا شيءَ يمنعُه من ذلكَ في الالفاءِ كما يمنعُه في [التعليقِ] (١)
فصلُ حروفِ الاستفهامِ وما أشبهه ، فلو كانَ له في موضعِ
الجملةِ عملٌ في الالفاءِ لكانَ له أثرٌ في اللفظِ إذْ لا مانعَ
يمنعُ من ظهوره فيه .

فـ (علم) في قوله : هذا بابُ علم ، أنه في موضعِ أنْ
تعلّم ، و (ما الكلم) التي هي جملةُ استفهامٍ في موضعِ المفعولِ
الأولِ ، وقد سَدَّ مسدَّ المفعولِ الثاني ، كما سَدَّ مسدَّ خبرِ
(أن) في قولك : علمتُ أنْ زيداً منطلقاً .

فأمَّا تقديرُك قوله : علم ، في معنى : أنْ تعلّم . وإنْ لم
تُضفْ الى ضميرِ المخاطَبِ ، فبجائزٍ أنْ تُقدِّرهُ فعلاً للمخاطَبِ
والغائبِ وإنْ لم تُضفْ الى ضميرِ واحدٍ منهما كقوله : (أو

(١) زيادة من ج يقتضيها السياق .

إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْئِفَةٍ يَتِيمًا (١) وكتوله : مَا لَا يَمْلِكُ
لَهُمْ رِزْقًا مِنَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئًا (٢) وقد أعملًا في
مفوليهما وإن لم يُضَافَا إلى ضميرِ فاعليهما في اللفظِ ، ومثل ذلك
مَا أَنْشَدَهُ سَيُوبِيهِ :

٩١- فَلَوْلَا رَجَاءُ النَّصْرِ مِنْكَ وَرَهْبَةٌ

عِقَابِكَ قَدْ صَارُوا لَنَا كَالْمَوَارِدِ (٣)

ومثله :

٩٢-

. . . فلم أنكل عن الضرب مسمعا (٤)

(١) البلد/ ١٤ و ١٥ .

(٢) النحل/ ٧٣ . قال العكبري في إعراب هذه الآية : (شَيْئًا)
فيه ثلاثة أوجه : أحدها هو منصوب بـ (رزق) لأن اسم
المصدر يعمل عمله ، أي : لا يملكون أن يرزقوا شيئًا ، والثاني
هو بدل من (رزق) ، والثالث هو منصوب نصب المصدر ،
أي : لا يملكون رزقًا ملكًا ، انظر : التبيان في إعراب القرآن
٨٠٣/٢ .

(٣) البيت من شواهد سيبويه ولم ينسبه ، انظر : الكتاب
٩٧/١ . وانظر : توجيه إعراب أبيات ملفزة الأعراب للرماني ،
ص/ ٢٦٢ وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢٥٩/١ ، وفيهما
غير منسوب أيضاً .

(٤) البيت في الكتاب منسوب إلى المرار الأسدي والأعلم نسبه
أيضاً إلى المرار . انظر : الكتاب ٩٩/١ ، وتمام البيت :
لقد علمت أولى المغيرة أتني

كررت فلم أنكل عن الضرب مسمعا
وانظر : المقتضب ١٤/١ ، والجمل للزجاجي ص/ ١٣٦ وفيهما
غير منسوب ، ونسبه البغدادي لمالك بن زغبة الباهلي ، وهو
شاعر جاهلي . انظر : الخزانة ٤٣٩/٣-٤٤٠ . ومعجم شواهد
العربية ٢١٠/١ .

وتقديرهما أن رعبت عقابك وعن : أن ضربت مسمماً ، فنصب
 بهما المفعولين ، وإن لم تُضَفْ إلى ضمير من هوله ، فكذلك
 (علم) يُقدَّرُ : بأن تعلم ، وإن لم يُضَفْ إلى ضمير
 المخاطب ، كهذه الأشياء التي ذكرناها ، وهو الذي عليه المعنى ،
 لأنه كان جواباً لسائل سأل : ما الكلم ؟ فقال : هذا باب علم
 ما لكلم ، وعلى هذا قوله في سائر الكتاب : اعلم كذا ،
 واعلم كذا .

فإن قلت : فهل يجوز أن يُذهب بالمصدر الذي هو (علم)
 مذهباً ما لم يُسمَّ فاعله ؟

فالجواب : أنك إن جعلت (ما) استفهاماً لم يجز أن
 تذهب به هذا المذهب ، لأنك إذا قدرتَه بالفعل كان : هذا
 باب أن يعلم ما لكلم ، فتقوم الجملة بأسرها مقام اسم الفاعل
 المبني للمفعول ، والجملة لا تقوم مقامه ، كما لا تقوم مقام
 المفاعل ، لأن الناعل يكتفى عنه ، ويشتى ، ويجمع ، ويضمّر
 في الفعل ، ويذكر إعراب الفعل بعده ، وكل هذا مستنع في
 الجملة غير منآت فيها .

ويدلّك على امتناع هذا أيضاً : أن الجملة التي هي من
 الفعل والفاعل مثل التي (١) من المبتدأ والخبر ، في أن كل واحد
 من الاثنين فيها يحدث (٢) عنه ، فكما لا يكون المبتدأ المحدث
 عنه إلا مفرداً ولا تقع موقعه الجملة ، كذلك لا يكون الفاعل

(١) في ج (الذي) بدل (التي) .

(٢) في ج (يحدث عنه) بدل (تحدث عنه) وهما صحيحان .

جملة ، بل يكون الفاعل 'أشدّ امتناعاً ، لاتّصاله بالفعل ولشدة (١)
 اتّصاله بالفعل [له] (٢) موضع 'يذكر' فيه ، وليس ذلك في
 المبتدأ ، فكما لا يجوز : 'علم ضرب زيد' ، ولا 'علم كيف
 زيد' ، على أن تُقيم الجملة مقام اسم الفاعل ، كذلك لا يجوز
 أن يُقام (ما الكلم) مقام فاعل الفعل (٣) المبني للمفعول .

فإن قلت : أضمير المصدر في قوله : أن يُعلم : لتصير
 الجملة التي هي (ما الكلم) في موضع نصب ، فيكون إضماري
 للمصدر كقراءة من قرأ : (وكذلك نجّي المؤمنين) (٤)
 يريد : نجّي نجا المؤمنين .

فإن ذلك أيضاً غير جائز ، لأن المفعول المتصّب حكمه أن
 يكون المرتفع في المعنى المقام مقام الفاعل ، وليس قولك :
 ما الكلم : العلم ، ولا له فيه ذكر ، فلا يجوز على هذا الوجه
 أيضاً .

ولو حذف التنوين وأضفته إلى (ما) لكان حكمه أن
 يكون بمعنى (الذي) كأنك قلت : علم الذي هو الكلم ، واسو
 جملة استفهاماً لم يجز أن تُضيف (علم) إليه ، لأن الجملة

(١) في ش (ولذكر اتصاله) وهو ساقط من ج ، فأثبتنا (ولشدة)

من تعليقه أبي علي على كتاب سيبويه ورقة ٢ و / .

(٢) (له) ساقط من ش و ج ، وزدناها لأن السياق يقتضيها .

(٣) في ج (الفاعل) بدل (الفعل) وهو تعريف .

(٤) الانبياء / ٨٨ . قرأ لجمهور : (نجّي) مضارع : أنجي ، وقرأ

الجحدري : (نجّي) بنون واحدة وتشديد الجيم مضارع :

نجّي ، وقرأ ابن عامر ، وأبو بكر (نجّي) بالبناء للمجهول .

انظر : التبيين في إعراب القرآن ٢ / ٩٢٥ والبحر المحيسط

٣٣٥ / ٦ .

لا يكون في موضع جرٍّ بإضافة الاسم إليها ، إلا ما جاء من إضافة
الظروف الزمانية إلى الجُمْلِ ، وهذا شيء متصورٌ عليها ، ولا تجوز
الإضافة في غيرها من الأسماء إلى الجُمْلِ .

فإن أضفت (علماً) إلى ما كان بمعنى (الذي) فاحتسب أن
يكون (علم) المتعدّي إلى مفعول^(١) ، واحتمل أن يكون
المتعدّي إلى مفعولين .

فإن جعلت المتعدّي إلى مفعولين ، وقدّرت المصدر : بأن
تعلم ، كان (ما الكلم) في موضع المفعول الأول ، وإن كان
مجروراً في المنظر ، كقولك : أعجبتني بناء هذه الدار ، فهو نسي
المعنى ٣١ ب / مفعول وإن كان في اللفظ مجروراً ، فكذلك يكون
(ما الكلم) ويضمّر مفعولاً ثانياً . وإن قدّرتَه : بأن يعلم ،
كان (ما الكلم) في المعنى مرفوعاً ، وإن كان في اللفظ مجروراً ،
كقولك : أعجبتني ركوب زيد الفرس ، ويضمّر مفعولاً
[له]^(٢) .

وإن جعلت (العلم) الذي يتعدّي إلى مفعول واحد وأضفت ،
ثم قدّرتَه ب (أن تعلم) و (أن يعلم) لم يحتج إلى إضمار
مفعول وكان (ما الكلم) في موضع اسم منصوب ، إن قدّرتَه
ب (أن تعلم) ، أو مرفوع إن قدّرتَه ب (أن يعلم) ، وإن
كان مجروراً في اللفظ .

(١) في ش (المفعول) وأسقطنا الألف واللام كما هي ساقطة من

(٢) زيادة من ج يقتضيها السياق .

٣٩- وهذه **مسألة** من الكتاب تدخل في هذا الحد .

ذكر سيويه إجراءهم (ذا) مع (ما) بمنزلة (الذي)^(١) ،
وأن (ذا) مع (ما) في قولهم : ماذا ، على ضربين :

أحدهما أن تكون (ما) مع (ذا) بمنزلة اسم واحد .

والآخر : أن تكون (ذا) مع (ما) بمنزلة (الذي) واستدل
على إجرائهم (ذا) مع (ما) بمنزلة اسم واحد بتوليه عز وجل :
(ماذا أنزل ربكم ، قلوا خيراً)^(٢) . ف (ماذا) بمنزلة اسم
واحد . ألا ترى : نصب (خير) ، ولو كان بمنزلة (الذي) لكان
الوجه الرفع ، واستدل أيضاً على إجرائها بمنزلة اسم واحد
بقولهم : عمّاذا تسأل ، فقالوا : لو كان (ذا) لغوا ، لقولوا عمّذا
تسأل^(٣) .

وأما إجراؤهم (ذا) مع (ما) بمنزلة (الذي) فتحسب
قولهم : ماذا رأيت فتقول : متاع حسن ، ويقول ليد :

٩٣- ألا تسألان المرء ماذا يحاول

أنسحب فيقضى أم ضلال وباطل^(٤) ،

وتوليه عز وجل : (ماذا أنزل ربكم ، قالوا أساطير

(١) انظر : الكتاب ٤٠٥/١ .

(٢) النحل/٣٠ .

(٣) انظر : الكتاب ٤٠٥/١ .

(٤) البيت للبيد ، انظر : شرح ديوان لبيد ص/١٣٠ ، وفيه

(فيقضى) بدل (فيقضى) وانظر : الكتاب ٤٠٥/١ ومعاني

القرآن للفراء ١٣٩/١ .

الأوليين^(١) كأنه قال : ما الذي^(٢) أنزل ربكم ، قالوا :
أساطير الأولين ، أي : [الذي]^(٣) أنزله أساطير الأولين ،
قال : ولو كان (ذا) بمنزلة (الذي) في هذا الموضع البتة ، لكان
الوجه في : ماذا رأيت ، إذا أجاب : خير^(٤) .

يريد : أنه لو لم يكن (ماذا) على ضربين كما ذكرته
مرة بمنزلة اسم واحد ومرة (ذا) بمنزلة (الذي) ، وكانت
بمنزلة (الذي) البتة ، لكان الوجه إذا قيل له : ماذا رأيت ،
أن يقول : خير ، إذا أجاب ، وليس الأمر كذلك ، لأنه قد جاء
(ماذا أنزل ربكم قالوا خيراً) ، فهذا لم يجيء على أن
(ذا) بمنزلة (الذي) . وجاء في موضع آخر : (ماذا أنزل
ربكم قالوا أساطير الأولين) .

فدلتنا ذلك على أن (ماذا) على وجهين ، وكلا الوجهين
قد جاء به التنزيل ، ولا يسوغ أن تُقدر فيه أن الجواب فيه
ليس على قدر السؤال ، لأن ذلك ليس بالوجه وأنشد سيويه
في هذا الحد هذا البيت ، وقال سميناء من العرب الموثوق بهم
وهو :

٩٤ دعني ماذا علمت سأتيه ولكن بالمغيب نبئيني^(٥)

(١) النحل/٢٤ .

(٢) في ش (ذا) وأثبتنا ما في ج ، لأنه يمثل ل (ماذا) بمعنى
(الذي) فهو أولى بالاثبات من (ماذا) .

(٣) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٤) انظر : الكتاب ٤٠٥/١ .

(٥) البيت في الكتاب ٤٠٥/١ وهو غير منسوب ، والبيت في
ديوان شعر المثقب العبدى ص/٢١٢ ، وفي المقاصد النحوية
للعميني منسوب لسحيم بن وثيل الرياحي ، انظر المقاصد

قول : (فالذي) لا يجوز في هذا الموضع و (ما) لا يحسن أن
تُلغِيهَا .

وقال أبو الحسن في تفسير هذا البيت : جُعِلَ (ما) و (ذا)
بمنزلة (ما) وحدها ولا يجوز أن تكون (ذا) بمنزلة (اندي)
في هذا البيت ، لأنك لو قلت : دعي ما الذي علمت ، لم يكن
كلاماً^(١) ، وأنشد أبو الحسن في أن (ذا) لا يكون مع (ما)
بمنزلة (الذي) قول القائل :

٩٥- يا خُزْرَ تَغْلِبَ ماذا بالِ نِسْوَتِكُمْ

لا يَسْتَفْتِنَ الى الدَيْرِينِ تَحْنَاناً^(٢)

وقال : ألا ترى : أنك لو قلت : ما الذي بالِ نسوتكم ، لم
يحسن ، أو لم يجوز أو نحو هذا^(٣) .

وأقول في البيت الذي من (الكتاب) : إنه لا يخلو من أن
يكون (ما) و (ذا) فيه اسماً واحداً ، أو يكون (ذا) بمنزلة
(الذي) و (ما) أيضاً بمنزلة (الذي) ، أو يكون (ما) استفهاماً
و (ذا) بمنزلة (الذي) أو يكون (ذا) لغواً و (ما) بمنزلة
(الذي) [أو يكون (ما) لغواً و (ذا) بمنزلة (الذي)]^(٤) .

-
- النحوية ١/١٩١ ، وقال البغدادي : انه مجهول القائل ،
انظر : الخزانة ٢/٥٥٤ ، وفي اللسان مادة : أبي ، منسوب الى
أبي حية النميري ، وانظر : معجم شواهد العربية ١/٤٠٩ .
(١) انظر : معاني القرآن للاخفش ص/٣٢١ .
(٢) البيت لجريز ، انظر : ديوان جريز ص/٥٩٨ . وانظر : معاني
القرآن للاخفش ص/٤٠٣ رسالة دكتوراه . وشرح شواهد
الشمسي ٢/٧١٣ .
(٣) انظر : معاني القرآن للاخفش ص/٤٠٣ . والذي قاله الاخفش
(لم يكن كلاماً) بدل (لم يحسن أو لم يجز) .
(٤) زيادة من ج يقتضيها السياق .

فأو كان (ذا) بمنزلة (الذي)^(١) و (ما) كذلك لاحتاجت
 (ذا) الى صلة احتياج (الذي) ، وصفتها كانت تكون (علمت)
 كأنه في التقدير : الذي علمته ، و (الذي) مع (علمته) في
 موضع اسم مفرد في صلة (ما) ويحتاج الى ما يكون خبراً
 لـ (ذا) [اندي]^(٢) بمعنى (الذي) ، ولا يخاف من جهتي خبر
 المتدا ، ثم يلزم بعد أن يرجع الى (ما) من صلتها شيء
 فيُنزَل (أن سَأْتِيهِ) خبر (ذا) الذي بمعنى (الذي) ، والهاء
 نائدة إليه فيبقى (ما) لم يرجع إليه من صلتها شيء فاذا كان
 كذلك ، فقد بطل أن يكون (ما) و (ذا) كل واحد منهما
 بمنزلة (الذي) .

فهذا شرح قوله [في]^(٣) (ما) الذي لا يجوز في هذا
 الموضع .

ولا يجوز أن يجعل (ما) استفهاماً و (ذا) بمنزلة (الذي)
 فيكون التقدير : ما الذي علمته ، لأن الاستفهام بعد (دَعِيَ) وما
 أشبهه من الأفعال ، إنما يقع بعد الأفعال التي تعلق وتلنى .
 فان قال قائل : فهلاً جاز الغاء (دَعِيَ) عندك ، إذ قد
 جاء من الأفعال التي لا تلنى أفعالاً معالفة ، وكذلك ما في
 (الكتاب) من قوله : أمّا ترى أي برقها هنا^(٤) . حكى عن
 أبي عثمان أنه قال : هو من رؤية العين . فقال أبو الحسن فسي
 قوله عز وجل : (رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى)^(٥) إنّه من

- (١) (الذي) ساقط من ج .
- (٢) زيادة من ج يقتضيها السياق .
- (٣) زيادة أثبتناها لأن السياق يقتضيها .
- (٤) انظر : الكتاب ١/١٢٠ .
- (٥) البقرة/٢٦٠ وانظر معاني القرآن للاخفش ص/٢٣٤ .

رؤية العين ، وقد عُلِّقَ بعد الاستفهام ، فكذلك ما تنكر أن
تعلّق (دعي) ؟

قيل : إنّما جازَ التعلّق في هذه الأفعال ، لمشابهتها الأفعال
التي تُلغى ، وذلك أن (رأيت) ٣٢ أ / التي من رؤية العين
توافق (رأيت) التي بمعنى (علمت) في المعنى ، لأن كل
محسوس معلوم ، وإن لم يكن كل معلوم محسوساً ، فرؤية
العين : ضرب من العلم ، فلذلك أُجري مجرى التي ك (علمت)
في الالفاء ، وذلك غير كثير^(١) ، ولم نعلم أن ذلك جاء في
(علمت) الذي بمعنى (عرفت) ولا في (عرفت) .

ولا يجوز أن يكون (ما) لغواً و (ذا) بمنزلة (الذي) ،
لأنّهم أجروها مجرى (الذي) مع (ما) ألا تراهم لا يقولون :
رأيتُ ذا قام ، تُريدُ : الذي قام ، وإنّما يكون مع (ما) بمنزلة
(الذي) وذلك ممّا لا يُنكر في كلامهم ، لأنّهم قد يلزمون
الشيء حكماً لا يكون له مع غيره ، مثل : لدن غدوة^(٢)
ولمسر الله^(٣) ، ونحو ذلك .

ولا يجوز أن يكون (ذا) لغواً و (ما) بمنزلة (الذي) ،
لأن (ذا) اسم ولم يجيء شيء من الأسماء لغواً إلا (هو)

(١) في ج (قليل) بدل (غير كثير) وهما صحيحان ومعناها
إوحد .

(٢) يقصد نصب (غدوة) بعد (لدن) انظر : الكتاب ٢٤/١ .

(٣) يقصد فتح العين من (لعمر) في اليمين ، انظر : الكتاب
٢٤/١-٢٥ .

للفصل ، ولما ذكره 'سيبويه' من قوله : عَمَّاذَا تَسْأَلُ (١) ، فَأَمَّا
كونُ اسْمَيْنِ اسْمًا وَاحِدًا فَكَثِيرٌ فِي كَلَامِهِمْ •

فَإِذَا لَمْ يَجْزُ أَنْ تَكُونَ (مَا) بِمَنْزِلَةِ (الَّذِي) [وَ (ذَا)
بِمَنْزِلَةِ (الَّذِي)] (٢) لَمَّا ذَكَرْنَاهُ قَبْلُ ، وَلِأَنَّهَمْ جَعَلُوا (ذَا) (٣)
بِمَنْزِلَةِ (الَّذِي) لَمْ يَجْعَلُوا (مَا) مَعَهُ بِمَنْزِلَتِهِ ، وَلَمْ يَجْزُ أَنْ
تَكُونَ [مَا] (٤) اسْتِفْهَامًا وَ (ذَا) بِمَنْزِلَةِ (الَّذِي) لَمَّا قَلْنَا ، وَلَا غَيْرَ
ذَلِكَ مِنَ الْأَقْسَامِ ، ثَبِتَ أَنَّهُمَا جَمِيعًا بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ فِي
الْخَبَرِ ، كَمَا كَانَا فِي الاسْتِخْبَارِ كَذَلِكَ ، أَلَا تَرَى : أَنَّ (مَا)
وَ (مَنْ) اسْتَعْمَلَا فِي الْإِخْبَارِ أَيْضًا بِلا صِلَةٍ ، كَمَا اسْتَعْمِلَا فِي
الاسْتِخْبَارِ كَذَلِكَ فِي نَحْوِ :

رُبَّمَا تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الْأُمَّةِ

سِرٌّ لَهُ فُرْجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ (٥)

ونحو قوله :

٩٦- كَمَنْ يَوَادِيهِ بَعْدَ الْمَحَلِّ مَسْطُورِ (٦)

فَكَذَلِكَ (مَاذَا) لَمَّا اسْتَعْمَلَا فِي الاسْتِخْبَارِ اسْتِعْمَالَ (مَا) وَأُجْرِيَ
مَجْرَاهُ حَتَّى كَانَ قَوْلُهُ تَعَالَى : (مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ) قَالُوا

-
- (١) انظر : الكتاب ١/٤٠٥ •
 - (٢) زيادة من ج يقتضيتها السياق •
 - (٣) في ش (ذلك) بدل (ذا) وهو تحريف •
 - (٤) زيادة من ج يقتضيتها السياق •
 - (٥) وهو الشاهد الثالث والثلاثون •
 - (٦) البيت للفرزدق ، انظر : ديوان الفرزدق ١/٢١٣ وصدوره :
انثي وإياك أن بلغن أرحلنا
وانظر : الكتاب ١/٢٦٩ ، وشرح شواهد المغني ٢/٧٤١ •

خَيْرًا (١) بمنزلة : ما أنزلَ رَبُّكُمْ ، كذلك استعملَ في
 الأخبارِ غيرَ موصولٍ ، فصارَ : دَعِيَ ماذا عَلِمْتَ ، بمنزلة : دَعِيَ
 شيئاً عَلِمْتَ .

فموضعُ (ماذا) نصبٌ به (دَعِيَ) وإذا لم يَجُزْ أنْ يكونَ
 (ذا) موصولةً بمنزلةِ (الذي) لما قدَّمنا ولا ما ثبتَ أنْ قولُه :
 عَلِمْتَ ، صفةٌ لـ (ماذا) إذْ لا يجوزُ أنْ يكونَ حالاً ولا صفةً ،
 وإذا ثبتَ أنْ قولنا (ماذا) إذا جعلنا بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ واسمٍ
 نكرةٍ تقديرُه : دَعِيَ شيئاً عَلِمْتَ ، فموضعُ (عَلِمْتَ) نصبٌ ،
 و (سَأَلْتَهُ) أيضاً ، إنْ شئتَ كَانَ نصباً صفةً تتبعُ صفةً ، وإنْ
 شئتَ كَانَ منقطعاً ، والتقديرُ : دَعِيَ شيئاً عَلِمْتَ إِلَّا أَنَّهُ (٢) لما
 في (ما) من معنى العمومِ كأنَّه قالَ : دَعِيَ معلوماً ، أو دَعِيَ
 المعلومَ فأنِّي سَأَلْتَهُ ، ولكنْ نَبَّيْنِي بِالْمُغِيبِ الَّذِي لَا أَعْلَمُهُ
 كيفَ أَتَقَبَهُ .

فهذا شرحُ هذا عندي .

فأمَّا قولُه تعالى : (فيقولونَ ماذا أرادَ اللهُ بهذا مثلاً) (٣)
 فإنَّ انتصابه على التمييزِ لـ (هذا) والتبيينِ عنه ، وذلكَ أنْ
 (ماذا) لا يخلو من أحدٍ وجهيها اللذينِ قدَّمنا ذكرَهما (٤) .

(١) النحل/٣٠ .

(٢) في ش و ج (ان) وزدنا الهاء لتستقيم العبارة بها .

(٣) البقرة/٢٦ . قال الاخفش في هذه الآية : فيكون (ذا) بمنزلة

(الذي) ويكون (ماذا) اسماً واحداً ، ان شئتَ بمنزلة (ما)

كما قال : (ماذا أنزلَ ربكم قالوا خيراً) فلو كانت (ذا) بمنزلة

(الذي) لقالوا : خير ، ولكن الرفع وجه الكلام ، انظر : معاني

القرآن للاخفش ص/١٨٩ .

(٤) تقدم في أول المسألة .

فإن كان (ذا) بمنزلة (الذي) صار التقدير : ماذا أرادَه اللهُ ، ثم حذفت الهاء من الصلة كما حذف من قوله عز وجل : (أهذا الذي بعث الله رسولا)^(١) والعامل فيه (أراد) والمفعول المحذوف ، وهو فعل متعمد إلى مفعول فلا متعلق له ب (مثل) على ذا الوجه .

وإن كان (ما) و (ذا) بمنزلة اسم واحد ، ولم يكن (ذا) بمنزلة (الذي) صار الاسمان المجعولان اسماً واحداً في موضع نصب ب (أراد) وهو مفعول له ولا يكون له^(٢) ب (مثل) المنصوب متعلق كما لم يتعلق به في الوجه الأول .

فإذا لم يخل من أحد الوجهين اللذين هما ل (ماذا) ، ولم يتعلق به الفعل في شيء من ذلك ، ثبت أن انتصابه على التمييز ، كما أعلمتك فأعرفه .

و [قد]^(٣) أمليت هذه المسألة بعبارة أخرى فقلت : (مثلاً) متصب على (هذا) على التمييز ، ولا يجوز أن يكون مفعولاً ل (أراد) وذلك أن (ماذا) على ضربين : يكون مع (ذا) بمنزلة اسم واحد فيكون في موضع نصب ب (أراد) ، كأنه في التقدير : أي شيء أراد الله . ويكون (ذا) مع (ما) بمنزلة (الذي) فيكون (أراد) صلة له ، ومتعدياً إلى الهاء العائدة إلى الموصول المحذوف وقوله : (بهذا) في الأمرين جميعاً

(١) الفرقان/٤١ . العائد من الصلة إلى (الذي) محذوف ، أي :

بعثه . انظر : التبيان في إعراب القرآن ٩٨٧/٢ .

(٢) له (ساقط من ج)

(٣) زيادة من ج يقتضيها السياق .

في موضعٍ نسبٍ ، لكونه مفعولاً ثانياً ، و (مثلاً) منتصبٌ على
 النيين ، كأنه لما قيل : (بهذا) ، احتَمَلَ المثلَ وغيره ، فبيَّنَ
 بالمثلِ (١) ولا يجوزُ فيه غيرُ هذا ، إذ كانَ (أرادَ) عاملاً في
 الوجهينِ جميعاً في مفعولينِ أوَّلينِ ، ومفعولِ ثانٍ ، فلا يبقى مِمَّا
 ينتصبُ عليه الاسمُ غيرُ التمييزِ .

فإنَّ كونَ (بهذا) في موضعِ المفعولِ الثاني ، فالفعلُ المتعدِّي
 إلى مفعولٍ إذا أُريدَ تعدُّيتهُ إلى ثانٍ زيدتْ عليه الهمزةُ ، نحو
 قولك في ضربتُ زيداً : أضربتُ زيداً عمراً ، فإنَّ كانَ الفعلُ
 مُتعدِّياً إلى مفعولٍ واحدٍ ، وكانَ قد أُلْحِقَ همزةٌ ، وأُريدَ
 تعدُّيتهُ إلى مفعولٍ ثانٍ زيدَ عليه أحدُ حروفِ الخفضِ ، نحو :
 أردتُ زيداً بهذا ، لأنَّ حرفَ الخفضِ قد قامَ مقامَ الهمزةِ فسي
 هذا ، ألا ترى : أنَّ الفعلَ الذي لا يتعدَّى إذا أُريدَ تعدُّيتهُ ٣٢ ب/
 إلى مفعولٍ زيدتْ عليه الهمزةُ أو الباءُ ، فيقالُ في مثلِ : قمتُ ،
 إذا عدَّي : قمتُ بزيدٍ ، وأقمتُهُ ، فيقومُ كلُّ واحدٍ من الهمزةِ
 والحرفِ مقامَ صاحبه .

(١) الباء ساقطة من ج .

٤٠- وهذه مسألة مشكلة^(١) تتصل بهذا الحد . وهي :

قراءة من قرأ : (وإن كل لما جميع) لدينا مُحضرون^(٢))
أو (إن كل نفس لما عليها حافظ)^(٣) فتمدّد ، فأما من
خفف فسهل سائغ .

و (إن) على قراءته هي المُخففة من الثقيلة المكسورة
الهمزة المعملّة عمل الفعل ، وهي إذا خففت لزمته اللام
فتفصلها من النافية وتخلصها منها ، ولهذا المعنى جاءت هذه
اللام ، وقد دللنا على ذلك فيما تقدّم من هذا الكتاب^(٤) ،
فتكون (ما) صلة^(٥) .

فأما من ثقل فقال : (لما) فقل : إن (لما) بمنزلة
(إلا) . قال سيويه : سألت الخليل عن قولهم : أقسمت عليك
إلا فعلت ، ولما فعلت ، فقلت : لم جاز هذا في هذا الموضع ،
وإنما (أقسمت) ها هنا ، كقولك : والله ؟ فقال :

(٢) هذه المسألة موجودة في إعراب القرآن المنسوب للزجاج

٧٥٦/٢ - ٨٦١

(٣) ياسين/٣٢ . قرأ الاعمش وعاصم بالتشديد . انظر : معاني

القرآن للفراء ٣٧٦/٢ .

(٤) الطارق/٤ ، قال الفراء : الكسائي كان يخففها ، ولا نعرف

جهة التثقيب ، ونرى أنها لغة في هذيل يجعلون (إلا) مع

(إن) المخففة (لما) ولا يجاوزون ذلك . انظر : معاني القرآن

للفراء ٢٥٤/٣ .

(٥) انظر : المسألة التاسعة عشرة .

يقصد بقوله (فتكون ما صلة) أي : زائدة .

وجهُ الكلامِ : لتَفَعَّلْنَ ما هنا ، ولكنَّهم أجازوا هذا لأنَّهم
شَبَّهوهُ بِتَدَعُّتِكَ اللهُ ، إِذْ كَانَ فِيهِ مَعْنَى الطَّلَبِ (١) .

فَنَبِي هَذَا إِشَارَةٌ مِنْ سَبِيوِيهِ إِلَى أَنَّهَمْ اسْتَعْمَلُوا : (لَمَّا) حَيْثُ
يَسْتَعْمِلُونَ فِيهَا (إِلَّا) .

وَقَالَ بَعْضُ (٢) البَصْرِيِّينَ حَكَاهُ لَنَا الثَّقَلِيُّ يَعْنِي كَوْنَهُ (لَمَّا)
بِمَعْنَى (إِلَّا) .

وَحَكَى الفَرَّاءُ عَنِ الكَسَائِيِّ أَنَّهُ قَالَ : لَا أَعْرِفُ جِهَةَ
التَّثْقِيلِ (٣) ، وَقَالَ الفَرَّاءُ فِي قَوْلِهِ : (وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ
لَدَيْنَا مُحَضَّرُونَ) الِوَجْهُ التَّخْفِيفُ ، وَمَنْ ثَقَّلَ إِنْ سَبَّحَ :
وَإِنْ كَلَّ لَمَنْ مَا جَمِيعٌ ، ثُمَّ حَذَفَتْ إِحْدَى الِيمَاتِ لِكَثْرَتِهِنَّ
مِثْلُ :

٩٧- . . . طَفَّتْ تِلْمَاءُ (٤)
وَالِوَجْهُ الأَخْرُ مِنْ التَّثْقِيلِ أَنْ يَجْمَعُوا (لَمَّا) بِسُرْعَةٍ (إِلَّا) مَعَ
(إِنْ) خَاصَّةً فَتَكُونُ فِي مَذْهَبِهَا (٥) .

-
- (١) انظر : الكتاب ٤٥٥/١ .
(٢) كتب في هامش ش (قطرب) وكذا في إعراب القرآن المنسوب
للزجاج ٧٥٦/٢ .
(٣) انظر : معاني القرآن للفراء ٢٥٤/٣ .
(٤) هذا جزء من بيت ورد في معاني القرآن للفراء ٣٧٧/٢ ولم
ينسبه ، والبيت هو :
غداة طفت علماء بكر بن وائل
وعجنا صدور الخيل شطر تميم
ورود صدره في الكامل ٢٩٩/٣ . وشرح المفصل ١٥٤/١٠ .
(٥) انظر : معاني القرآن للفراء ٣٧٧/٢ .

وقال أبو عثمان المازني فيما حكى عنه أبو اسحاق الزجاج :
الأصلُ (لَمَّا) فَثُقِّلَ ، فِهَذَا مَا قِيلَ فِي تَثْقِيلِ (لَمَّا) هَذِهِ (١) .

والآيُ الثَلاثُ أعني : قولُهُ : (وَإِنْ كَلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحَضَّرُونَ) (٢) وقولُهُ : (وَإِنْ كَلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا) (٣) وقولُهُ : (إِنْ كَلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ) (٤) يجوزُ أَنْ تَتَأَوَّلَ عَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ (٥) الَّذِي قِيلَ : مِنْ أَنْ مَعْنَى (لَمَّا) كَ (إِلَّا) عَلَى أَنْ تُكُونَ (إِنْ) فِيهَا هِيَ النَّفْثَةُ ، لَا يَمْتَنِعُ ذَلِكَ فِي شَيْءٍ مِنْهَا .

فَأَمَّا قولُهُ عزَّ وجلَّ : (وَإِنْ كَلَّا لَمَّا لِيُوقِنَهُمْ) (٦)
فَلَا يَجُوزُ فِي هَذَا التَّأْوِيلِ وَلَا يَسُوعُ ، أَلَا تَرَى : أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ :
إِنَّ الْقَوْمَ إِلَّا لِيُكْرِمَهُمْ ، وَإِنْ زِيدَ إِلَّا لَمُنْطَلِقٌ ، لَمْ يَكُنْ
لِلطَّوِيلِ (إِلَّا) مُسَاعًى وَلَا مُجَازًا .

فَإِنْ قُلْتَ : أَفَلَيْسَ قَدْ دَخَلَتْ (إِلَّا) بَيْنَ الْمَبْتَدَأِ وَخَبْرِهِ
فِي الْمَعْنَى فِيمَا حَكَاهُ سَيُويهِ مِنْ قَوْلِهِمْ : لَيْسَ الطَّيْبُ إِلَّا الْمَسْكُ (٧)
[وَ (إِنْ) مِثْلُ (لَيْسَ) فِي دَخُولِهَا عَلَى الْمَبْتَدَأِ وَخَبْرِهِ ؟ (٨)] .

قِيلَ لَهُ : ذَكَرَ أَنَّ قَوْمًا يُجْرُونَ (لَيْسَ) مَجْرَى (مَا)

-
- | | |
|-----|-----------------------------|
| (١) | (هذه) ساقطة من ج |
| (٢) | ياسين/ ٣٢ . |
| (٣) | الزخرف/ ٣٥ . |
| (٤) | الطارق/ ٤ . |
| (٥) | (التأويل) ساقطة من ج |
| (٦) | هود/ ١١١ . |
| (٧) | انظر : الكتاب ١/ ٧٣ . |
| (٨) | زيادة من ج يقتضيها السياق . |

كما أُجْرُوا (ما) مَجْرَاهَا ، فقولهم : ليس الطيب إلا المسك ،
كقولهم : ما الطيب إلا المسك ، ألا ترى : أنهم رَفَعُوا (المسك)
كما رَفَعُوا خَيْرَ (ما) في نحو ذلك ، ولم يَتَأَوَّلْ سَبِيوَه (ليس)
على أن فيه ضمير القصة والحديث ، لما كان يَلْزَمُ في [هذا]^(١)
التأويل من إدخال (إلا) بين المبتدأ والخبر ، فلا مُسَاعَ لتثقيل
(لما) في هذه الآية على أن تكون بمنزلة (إلا) .

فأما قول^(٢) الفراء من قوله : إن (لما) هذه إنما هي :
(لمن ما) ثم حذفت إحدى الميمات لكثرتين مثل : طَفَّتْ
علماء ، فلا تخلو (ما) هذه التي قد رها هنا من أن تكون زائدة ،
أو موصولة ، فلا يسهل أن تكون موصولة في قوله : (وإن
كل لما جميع لدينا محضرون) أي : لمن هم ما جميع ،
فليس هذا^(٣) بالسهل ، وإن قدرته على : لمن الذي هم جميع
لدينا محضرون ، وقت : قوله : [هم]^(٤) جميع لدينا صلة
لـ (الذي) و (الذي) مع صلته بمنزلة اسم واحد في صلة
(من)^(٥) و (محضرون) خبر (ما) الذي بمعنى (الذي)
والاسم وخبره صلة (من) فذلك غير جائز ، لأن (من)
على هذا لم يرجع إليه من صلته شيء ، فهذا التقدير في هذه
الآية غير متأت .

وأما قوله : (وإن كل ذلك لما متاع الحياة الدنيا)^(٦)

(١) زيادة من ج يقتضيتها السياق .

(٢) في ج (ما قاله) بدل (قول) .

(٣) في ش (ها هنا) وأثبتنا ما في ج لانه أوفق في المعنى .

(٤) زيادة من ج يقتضيتها السياق .

(٥) (من) ساقطة من ج .

(٦) الزخرف/ ٣٥ .

فلا يجوز فيه ذلك أيضاً ، ألا ترى : أنتك إن قدّرت (ما)
 زائدة كان المعنى : وزخرفاً وإن كل ذلك لمن متاع الحياة
 الدنيا^(١) ، و (الزخرف) وما قبله من المذكور لا يكون (من) في
 هذا^(٢) المعنى ، ولا يكون من المتاع ، فهذا قول فاسد مستكره .
 لانكساره وتجويزه ما لا مجاز له فيه ، حيث يوجد لتأويله
 مجاز ، وإن كان غير [هذا]^(٣) الوجه من حذف الحرف من
 (من) ، وحذفه غير سائغ ، لأن أقصى أحوالها أن تكون
 كالمتكئة ، والمتكئة ، إذا كانت على حرفين لم تحذف ، إنما
 تحذف من الثلاثة لتصير على حرفين ، فاذا بلغ ذلك لم يكن
 بعده موضع حذف ، هذا على أن (من) غير متكئة والحذف
 فيها وفي ضربها غير موجود .

فأمّا (لدن) فهو على ثلاثة وقد قلنا [علته]^(٤) فيما
 تقدم^(٥) ، وكذلك ما قالوه من قولهم : م الله لأفعلن^(٦) ، وقول
 العجاج :

خالط من سلمى خياشيم وفا^(٧)

موضع ضرورة .

فأمّا ما ذكره الفراء من أن الحذف ٣٣ أ / من (لمن ما)

- | | |
|-----|--|
| (١) | (الدنيا) ساقطة من ج . |
| (٢) | (هذا) ساقط من ج . |
| (٣) | زيادة من إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٧٥٨/٢ . |
| (٤) | زيادة من ج يقتضيها السياق . |
| (٥) | انظر : الشاهد السابع والسبعين وما بعده . |
| (٦) | انظر : المسألة الخامسة عشرة . |
| (٧) | تقدم تخريجه في المسألة الخامسة عشرة . |

كالحذف من قولهم : علماء ، فالذي نقول : إنَّ الحذفَ أحدُ ما
تُحذفُ بهِ الأمثالُ إذا اجتمعتْ ، وهو على ضربين :

أحدهما : أنْ يُحذفَ الحرفُ معَ جوازِ الإدغامِ كقولهم
بسخٍ في بسخٍ .

والآخرُ : أنْ يُحذفَ لامتناعِ الإدغامِ في الحرفِ المدغمِ
فيه لسكونه ، وأنَّ الحركةَ غيرَ متأتيةٍ فيه مثلُ : علماء ، أو
لأنَّ الحرفَ المدغمَ يتصلُ [بحرف]^(١) إذا ادغم فأسكن
لزم تحريك ما قبله ، وهو مما لا يتحرك مثلُ : يسطيع^(٢) .

فلا يشبه قولهم : علماء ، إذا أرادوا : على الماء ، ما شبهه
به من (لما) لو أُريدَ بهِ (لمن ما) ، لأنَّك لو ادغمت اللام
من (على) في التي للتعريفِ للزيم تحريكها ، وهي مما يلزمه
السكون ، ولذلك اجتلبت معها همزة الوصل ، فلمَّا كان
كذلك حذفت اللام الأولى ، وليس كذلك (لمن ما) . ألا
ترى : أنَّ الحرفَ المدغمَ فيه هنا متحركٌ وليس ساكنٌ ، فلا
يشبه ما شبهه بهِ .

فإن قلت : أجمله [مما ذكرته]^(٣) مما يُحذفُ الحرفُ
فيه معَ جوازِ الإدغامِ كـ (بسخٍ) .

قيل : هذا يمتنع من وجهين :

- (١) زيادة من ج يقتضيها السياق .
- (٢) انظر : الكتاب ٤٢٨/٢ .
- (٣) زيادة من ج فيها فائدة .

أحدهما : أنه منفصل و (بخ) متصل ، والمنفصل في
 الإدغام ليس كالتصل إذ لا يلزم لزومه ، وأن التقدير
 باتصاله الانفصال ، ألا ترى : أنك تظهر مثل : جعل لك ،
 وقعد داود^(١) ، ونحوه من المنفصل . ولو كان متصلاً لم يجز
 إلا الإدغام ، فكما لم يستقل اجتماع الأمثال لما كان التقدير
 بها الانفصال في هذه الأشياء ، كذلك لا يستقل في (لسن ما)
 اجتماع الأمثال .

وأيضاً فاذا لم يدغم قوله : (قوم موسى)^(٢) من أدغم
 مثل : جعل لك ، لكرهية تحريك الساكن في المنفصل ، فإن
 يكره الحذف [أولى]^(٣) ، لأن التغير ينقل حركة ثابتة في
 الحرف أسهل من حذف حرف بكثير ، ألا ترى : إلى كسرة
 ما ينقلون من الحركات [لدى]^(٤) الإدغام في المتصل ، وقتل
 حذف الحرف للإدغام في المتصل ، فاذا امتنعوا من الكثير الذي
 يؤنس به في المتصل ، كان إن امتنعوا من القليل الذي لم
 يأنسوا به في المنفصل أولى ، [وهذا بين]^(٥) .

والآخر : أن الحذف في هذا قياساً على (بخ) لا يجوز ما
 أهلتك من قلته وأنا لا نعلم^(٦) له مثلاً ، فلا مساع للحمل

(١) يجوز الإدغام والظهار في مثل : جعل لك ، وقعد داود ، قال

أسيبويه : البيان في كل هذا عربي جيد حجازي . انظر :
 الكتاب ٤٠٧/٢ .

(٢) الاعراف / ١٤٨

(٣) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٤) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٥) زيادة من ج فيها فائدة .

(٦) (وأنا لا نعلم) ساقط من ج .

على هذا الضيق القليل مع ما ذكرته لك من الفصل بين المتصل والمنفصل ، على أن (بئح) ليس لنا أن نقول : إنه حذف لاجتماع المثليين ، دون أن نجعله محذوقاً على حد ما جاء عليه غيره من ذوات الثلاثة المحذوفة ، لأنها ك (حير)^(١) و (دكر) ونحو ذلك .

فقول الفراء في هذا فاسد في المعنى [من]^(٢) حيث أريتك ، وفي اللفظ ، لما ذكرته من امتناع حذف (من) قبل الإدغام وبعد الإدغام .

وقول المازني أيضاً ليس بالجيّد ، لأن الحروف يُخفّف مضاعفها ك (إن) و (أن) و (رب)^(٣) ونحو ذلك ، ولا تُثقل إلا أنه أقرب إلى الصواب ، لأن الدخول فيه من جهة اللفظ دون المعنى .

فأمّا ما حكوه من كون (لما) بمعنى (إلا) فمقبول ويحتمل أن تكون الآي الثلاث عليه كما أعلمتكم^(٤) ، وتكون (إن) النافية .

وقد رأينا نحن في ذلك قولاً لم أعلم أحداً تقدّمنا فيه ، وهو : أن تكون (لما) هذه في قول من شدّد في هذه الآي (لم) النافية دخلت عليها (ما) فهيأتها للدخول على ما كان

(١) انظر : الكتاب ٣٠٥/٢ .

(٢) زيادة من ج فيها فائدة .

(٣) وفي (رب) لغات وهي : ربّ ، ورب ، وربّ ، وربّ .

وربّ ، وربّت ، وربت ، انظر : شرح المفصل ٢٩/٨ .

(٤) انظر : قوله (لما) بمنزلة (إلا) .

يُمنع دخولها عليه قبل لحاق (ما) لها ، ونظير ذلك : (قل)
إِنَّمَا أَنْذَرْتُكُمْ بِالْوَحْيِ (١) وَ :

..... لَعَلَّكُمْ أَنْتَ حَالِمٌ (٢)

وما أشبهه ، و (رَبَّمَا) ألا ترى أنها هيأت الحرف للدخول على
الفعل وكأنه في التقدير : (إِنَّ كُلَّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ) (٣)
أي : ليس كل نفس ليس عليها حافظ ، نفياً لقول من قال : كل
نفس ليس عليها حافظ . فقول : ما كل نفس ليس عليها حافظ ،
أمر : كل نفس عليها حافظ .

ف (إِنَّ) على هذا التقدير تكون النافذة الكائنة بضمير (ما) ،
والقراءة بالثبوت على هذا تطابق القراءة بالتخفيف ، لأن المضمرة
مؤول إلى : كل نفس عليها حافظ ، مثل قوله عز وجل :
(مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ) (٤) إِلَّا أَنَّهُ أَكَّدَ
بـ (إِنَّ) . والقراءة بتخفيف (لَمَّا) أسهل مأخذاً [وأقرب] (٥)
سؤالاً .

وأما تقدير قوله : (وَإِنَّ كُلَّ لَمَّا جَمَعَ لُدَيْنَا
مُحَضَّرُونَ) (٦) على ما كانوا يُنكرُونَهُ من أمر البعث ، حتى
يُعملَ عظم إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - فقول له : أم .

-
- (١) الأنبياء/ ٤٥ .
(٢) هو الشاهد الواحد والاربعون .
(٣) طارق/ ٤ .
(٤) ١٨/٦ .
(٥) مادة من يح يقتضيتها السياق .
(٦) اسنن/ ٣٢ .

الله يُحْيِي هذا بعد ما قد رُمَّ (١) ، وكما حُكِيَ في التنزيل مَنْ قَوْلِهِمْ : (إِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَإِنَّا لَمَبْعُوثُونَ) (٢) فِي كَثِيرٍ مِنَ الْآيِ ، فَيُحْكِي عَنْهُمْ يُنْكِرُونَ فِيهِ أَمْرَ الْبَعْثِ ، فَقِيلَ لَهُمْ : مَا كُلُّ مَا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضُونَ نَفِي لِقَوْلِهِمْ : كَلَامُهُمْ لَيْسَ يُجْمَعُونَ عِنْدَ اللَّهِ وَلَا يُنْشَرُونَ .

فَأَمَّا قَوْلُهُ : (وَلَيْبُوتَهُمْ أَبْوَابًا وَسُرُورًا عَلَيْهَا يُتَكَلَّمُونَ وَزُخْرُفًا وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا) (٣) فَكَأَنَّهُ قِيلَ . كُلُّ ذَلِكَ لَيْسَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَنُفِي ذَلِكَ بِأَنْ قِيلَ لَيْسَ كُلُّ ذَلِكَ (٤) لَيْسَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ، وَإِذَا نُفِي أَنَّهُ كُلُّهُ لَيْسَ مَتَاعُ ٣٣ ب / الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ، فَكَأَنَّهُ قِيلَ : كُلُّ مَتَاعِ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ، أَي : لَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ لِلْكَافِرِ شَيْءٌ يُقَرِّبُهُ إِلَى اللَّهِ عِزًّا وَجَلًّا [وَالِي] (٥) الْآخِرَةِ ، إِنَّمَا هُوَ مَتَاعُ الدُّنْيَا وَالْبَاجِلَةِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ عِزًّا وَجَلًّا : (وَإِنْ كَلَّا لَمَّا لَيَعُوقِبَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ) (٦) فَإِنْ كَانَ قَدْ قُرِيَءَ مُشَدَّدًا فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (لَّا) فِيهِ بِمَعْنَى (إِلَّا) وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَلَى تَأْوِيلِهِ .

(١) جاء أبي بن خلف إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم بي يده عظم رميم وهو يفتته وينروه في الهواء ، وهو يقول يا محمد أتزعم أن الله يبعث هذا ، قال - صلى الله عليه وسلم - : نعم يبعثك الله تعالى ، ثم يبعثك ثم يحشرك إلى النار . نظر : تفسير ابن كثير ١٣١/٥ .

(٢) المؤمنون / ٨٢ .

(٣) الزخرف / ٣٤ - ٣٥ .

(٤) في ش (كذلك) وأثبتنا ما في ج لأنه أصبح

(٥) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٦) عود / ١١١ ، قرأ حمزة وابن عامر وحفص (لما) مشددة

انظر : كتاب السبعة في القراءات ص / ٣٣٩ .

هذا^(١) . وقول الفراء : (لمن ما) فقد ذكرنا ما فيه من
الدخَل^(٢) ، وكذلك قول المنازني^(٣) : فالوجه فيه التخفيف ، ولا
يساغ له^(٤) غيرُه في العربية .

وأخبرني أبو بكر عن أبي العباس قال أنشدني أبو عثمان
للفرزدق :

١٨ - فَمَا تَكُ يَا بَنَ عَبْدِ اللَّهِ فِينَا
فَلَا ظُلْمًا تَخَافُ وَلَا افْتِقَارًا^(٥)

قال : يريد : كم كنت فينا^(٦) ، فأدخل (ما) على (كم) هذا
اللفظ كما بي عن أبي بكر .

(١) يقصد بتأويله : أن تكون (لما) أصلها (لم) دخلت عليهما
(ما) .

(٢) مرّ في هذه المسألة .

(٣) مرّ قريباً في هذه المسألة .

(٤) يقصد : أنه لا يساغ لأبي عثمان غير (لما) على تثقيله .

(٥) البيت للفرزدق ، انظر : ديوان الفرزدق ١/١٩٣ . وفيه
(وماتك) ، وانظر : مجالس العلماء للزجاجي ص/١٤٦ وانظر :
شرح شواهد المغني ٢/٧١٥ ولم ينسبه السيوطي . وانظر :
شرح أبيات المغني ٥/٢٣٧-٢٣٩ .

(٦) هذا الكلام غير واضح من حيث المعنى ، وقد فسّر ابن هشام
في المغني ٢/٣٠٣ : قوله : فماتك يا ابن عبد الله فينا . فقال :
فالمعنى أيّ كون تكن فينا طويلاً أو قصيراً .

٤١ - مسألة من ذلك

ذكر سيويه : كائين ، وإشادته لعمر بن شاس^(١)

٩٩- وكائين ردّدنا عنكم من مدجج

يَجِيءُ أَمَامَ اقْوَمِ يَرْدِي مُقْنَمًا^(٢)

ولم يذكر كيف (كائين) من (كائين) . والقول في ذلك :
إنه مقلوبٌ وحقيقة ذلك وبسطه :

أن الأصل (كاي) بالكاف زائدة للتشبيه داخله على
(أي) ثم أُخِّرَتِ الهمزة وقَدِّمَتِ الياءُ فَصَارَ كَيْي .
فَقَدِّمَتِ الياءانِ وَأُخِّرَتِ الهمزة [تقديره : كَيْع]^(٣) ولحق
الهمزة التوين كما كان يلحق الياء المدغم فيها ، وإنما جاز
هذا القلبُ فيما هو مُرَكَّبٌ من كلمتين ، وحكم هذا القلبُ أن
يكون فيما كان من كلمة واحدة ك (قسي) و (ملك)^(٤)
ونحوه لكثرة استعمالهم الكلمة ، وكونها لذلك بمنزلة الكلمة
الواحدة .

(١) هو أبو عرار عمرو بن شاس بن عبيدة ، انظر : الاغانى

١٨٦/١١

(٢) البيت لعمر بن شاس ، انظر : شعر عمرو بن شاس الاسدي

ص/٣٨ وفيه : (متوج) بدل (مدجج) و (أمام الألف)

وانظر : الكتاب ٢٩٧/١ وفيه (مدجج) و (أمام الألف)

وانظر : همع الهوامع ٢٥٦/١

(٣) زيادة من ج يقتضيها السياق

(٤) أصل ملك : مَلَاك ، حذف الهمزة بعد نقل حركتها الى

ما قبلها لكثرة الاستعمال ، انظر : شرح الشافية ٢/٣٤٦-٣٤٧

ألا ترى : أن الكاف لا موضع لها من الأعراب حسب ما
 لأكثر الجارة مع مجرورها ، فعملت في ذلك معاملة المفرد
 وإن كان مركباً ، ونظيره قولهم : لضمري لأفعلن ، ورعلمي
 لأفعلن ، حكى لنا عن أحمد بن يحيى عن العرب ، فقلب قلب
 المفرد ، والكلمة الواحدة ، لما كثر هذا الاسم مع هذا الحرف
 فهذا القلب •

ثم حذفت الياء الثانية المتوجهة المدغم فيها ، كما
 حذفت من كينونة^(١) وصيرورة ، فبقيت الياء الأولى ساكنة
 ثم أبدلت من الياء الساكنة الألف كما أبدلت منها في قولهم :
 طائبي ، والأصيل : طيبي ، لأنهم يقولون : طيبي فاعلم ، ثم
 يقولون : طيبي فاعلم ، مثل : ميئت ، وليين^(٢) ، ثم يضاف إليه
 كما يضاف إلى (ميئت) ، إلا أنهم أبدلوا من الياء الساكنة
 الألف ، ونظيرها أيضاً قولهم : حاحيت ، وعاعيت^(٣) ، وكان
 أصله : حاحيت ، بالياء ، لأنه في بابه مثل [قولهم]^(٤) :
 قوقيت ، ومثل : علاك في : عليك^(٥) •

(١) أصلها كينونة ، وزنها : فيعلولة ، انظر : شرح الشافية

• ١٥٢/١

(٢) حذفت إحدى الياءين من : ميئت ، وليين ، للتخفيف كما

حذفوا من : كينونة • انظر : المنصف ١٥/٢ •

(٣) حاحيت ، وعاعيت ، كلمتان تستعملان لزجر الضأن والمعز ،

انظر : المخصص ٩/٨ و ١٠ •

(٤) زيادة من ج يقتضيهما السياق •

(٥) أن بني الحارث بن كعب يقلبون الياء الساكنة إذا انفتح ما

قبلها ألفاً ، يقولون : أخذت الدرهمان والسلام عليكم • انظر :

نوائد أبي زيد ص/٥٨ •

وقال أبو عثمان : قال أبو زيد : سألت الخليل عمن قال :
 رأيت يديك ونحوه ، فجعله من هذا ، وقرأت على أبي بكر في
 بعض كتب أبي زيد ، سمعت أبا عمرو الهذلي (١) يقول في
 تصغير دابة : دابة (٢) ، فجعل الياء ألفاً لأن الياء سكنت
 وانفتح ما قبلها فجعلها ألفاً ، وسمعت أعرابياً من أهل
 (نجران) (٣) يقول : دخلت إياه ، وعلاه ، يرید : عليه وإليه ،
 فسكنت الياء وانفتح الحرف الذي قبلها فجعلها ألفاً ، وسمته
 يقول : مسست له على يدي كان أهل ذلك ، فجعل الياء ألفاً
 من الدين ، لأنها سكنت وانفتح ما قبلها ، فهذا الإبدال في
 الأيام على هذا الحد قد جاء هنا كالمشعر .

وقد جاء في الواو أيضاً قالوا : داوية ، ودوية (٤) ، فأمّا ما
 أشمده أبو زيد :

١٠٠ - وقد تعتسف الداوية (٥)

فإنما بناه على (فاعلة) ، وهذا الذي ذكرته في القلب في

(١) لم أجد ترجمته ، وفي أنباء الرواة اسم يشابه هذا وهو أبو
 الخطاب الهذلي عمرو بن عامر كان راوية راجزاً ، أخذ عنه
 الاصمعي ، انظر : أنباء الرواة ١١٣/٤ .

(٢) انظر : المزهر ٧٨/٢ .

(٣) نجران : اسم لموضع في اليمن ، واسم لموضع في العراق بين
 الكوفة والواسط . انظر : معجم البلدان ٧٥١-٧٥٩ .

(٤) الداوية والدوية : المقازة ، قلبوا الواو ألفاً ، انظر : المنصف
 ٢٠٣/١ واللسان مادة : دوا .

(٥) البيت لعمر بن ملقط ، والبيت هو بتامه :
 والخيل قد تجشم أربابها

الشق وقد تعتسف الداوية

انظر : نوادر أبي زيد ص/٦٣ والمخصص ١١٤/١ والخزانة
 ٦٣٣/٣ .

هذه الكلمة قولُ بعضِ البصريين رَوَى^(١) لنا عنه ، إلاَّ أنَّه لم
يشرحَ هذا الشرحَ ، فهذا ما في (كائين) من القلب .

فأمَّا الكافُ فحملتها أنَّها كلمةٌ على ضربين :

أحدُهما : أنَّ تكونَ اسماً ، وهذا الضربُ يجيءُ في الشعرِ
فيما عَلِمنا .

فأمَّا كونها في الشعرِ فكالتي في قوله :

١٠١- أَتَنْتَهُونَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ
كَالطَّمَنِ يَنْهَبُ^(٢) فِيهِ الزَّيْتُ وَالْفُتْلُ^(٣)

قَدَّرَ الكافُ هنا فاعلةً لـ (يَنْهَى) كأنَّه : وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي
شَطَطٍ مِثْلُ الطَّمَنِ .

ولو قالَ قائلٌ فيها : إِنَّهَا التي بمعنى الحرفِ الجارِّ ، لم يكنْ
عندي مُخَطَّئاً ، ويكونُ التقديرُ : وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ شَيْءٌ
كَالطَّمَنِ ، فَحَذَفَ الموصوفَ وأقامَ الصفةَ مقامه ، ونظيرُ هذا من
التنزيلِ قوله تعالى : (وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ)^(٤) تقديرُ
- وَاللَّهُ أَعْلَمُ - : وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّهُ يُرِيكُمُ فِيهَا الْبَرْقَ ، فنصبَ
الظرفَ على الاتِّساعِ نصبَ المفعولِ بِهِ ، كأنَّه : يُرِيكُمُوهَا الْبَرْقَ .

(١) يقصد أبا بكر بن السراج .

(٢) في ش (يهلك) فأتبنا ما في ج لأنه يوافق ما في الديوان ،
والمقتضب والكامل .

(٣) البيت للاعشى ، انظر : ديوان الاعشى ص/ ٤٨ وفيه (هل
تنتهون) . وانظر : المقتضب ٤/ ١٤١ ، وفيه (أتنتهون)

وانظر : الكامل ١/ ٢٣٢ .

(٤) الروم/ ٢٤ .

[يعني : يُريك، وها فيها]^(١) مثل قوله :

١٠٢- ويوم شهيدناه سلميماً وعامراً^(٢)
ثم حذفت الهاء التي كانت تعود من الصفة الى الموصوف ،
كقوله :

١٠٣- فما أدري أغيرهم تناء
وطول العهد أم مال أصابوا^(٣)
ونظير ذلك قوله :

ومما الدهر إلا تارتان فمنهما
أموت وأخرى أبتغي العيش أكدح^(٤)
أي : منهما تارة أموت فيها ، وأخرى أبتغي فيها ٣٤ أ / العيش .

ومن هذا الباب أيضاً على قول أبي الحسن قوله تعالى :
(أَوْ جَاؤُكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ)^(٥) ، أي : جاؤكم قوماً
حصرت صدورهم .

(١) زيادة من ج يقتضيتها السياق .

(٢) البيت من شواهد سيبويه نسبة الى رجل من بني عامر ،
وتمامه :

قليل سوى الطعن النبال نوافله

انظر : الكتاب ٩٠/١ ، والمقتضب ١٠٥/٣ ، ولم ينسبه ،
وانظر : شرح المفصل ٤٦/٢ .

(٣) البيت من شواهد سيبويه ، ونسبه الى الحارث بن كلدة ،
وكذلك الاعلم نسبة الى الحارث بن كلدة ، انظر : الكتاب

٤٥/١ و ٦٦ . وانظر : أمالي ابن الشجري ٥/١ و ٣٢٦ .
وشرح المفصل ٨٩/٦ . ونسبه العيني لجرير بن الخطمي ،

انظر : المقاصد النحوية ٦٠/٤ . ولم أجده في ديوان جرير .
تقدم تخريجه وهو الشاهد الواحد والثلاثون .

(٤) النساء/٩٠ .

وقرأتُ على أبي بكرٍ عن أبي العباسِ عن أبي عثمان :

١٠٤- ما لكَ عِنْدِي غَيْرُ نَسَمٍ وَحَجَرٍ

وغيرُ كِبْداءٍ شديدةٍ الوَترِ

جاءتُ بِكفِّي° كانَ من أُرْمِي البَشَرَ^(١)

فكذلك قوله : وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي سَطَطٍ ، يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ عَلَى
هذا الذي وَصَفْنَا من حَذْفِ الموصوفِ ، وَلَكِنْ يَدُلُّ عَلَى كَوْنِهِ
اسماً فِي النعْرِ قولُ القائلِ :

١٠٥- فَصَيَّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ^(٢)

لأنَّ الاسمَ لا يُضَافُ إلى الحرفِ ، وكذلك :

١٠٦- وصالياتٍ كَمَا يُؤْتَفَيْنِ^(٣)

تدلُّ الكافُ الأولى على أَنَّ الثانيةَ اسمٌ ، إِذْ لا يَدْخُلُ حرفٌ
خَفِضَ عَلَى مِثْلِهِ فِهَذَا مَجِئُهَا اسماً .

وأما مَجِئُهَا حرفٌ خَفِضَ فعلى ضربينِ : أحدهما : أَنْ تكونَ

(١) هذا الرجز لا يعرف قائله ، انظر : المقتضب ١٣٩/٢ ،

والاصول ١٨٦/٢ ، والانصاف ١١٤/١ .

وتقدم البيت الثالث في المسألة السادسة والثلاثين .

(٢) الرجز لرؤبة بن العجاج ، انظر : ديوان رؤبة ص/١٨١

وانظر : الكتاب ٢٠٣/١ ولم ينسبه وكذلك في معاني القرآن

للاخفش ص/٤٥٣ والمقتضب ١٤١/٤ ونسبه العيني إلى رؤبة

بن العجاج ، انظر : المقاصد النحوية ٤٠٢/٢ .

(٣) الرجز لخطام المجاشعي ، انظر : الكتاب ٢٠٣/١ ، ومعاني

القرآن للاخفش ص/٤٥٣ ، والمقتضب ٩٧/٢ والخزانة

٣٦٨-٣٦٧/١

للتشبيه والآخر: أن تكون زائدة كما تزداد سائر الحروف التي
تجى للمعاني .

فأما كونها حرف خفض فكالتى فى قوله : [زيد كعمرو ،
فهذا مثل : زيد فى الدار ومثل قوله : [(١) كما أرسلنا فىكم
رسولا منكم] (٢) فموضع هذه نصب بـ (أذكر ونى) .

واستدل سيويه على كونها حرف خفض بقولهم : جاء نى
الذى كزيد ، وبوصلك بها سائر الموصولان (٣) ، فهو فى هذا مثل :
الذى فى الدار ، والذى من زيد ، وما أشبه ذلك من حروف الجر
التي أختزل الأفعال الجالبة لها ، فهذا مجيئها حرف جر .

ويدل على أن الكاف التي ذكرناها حرف ليس باسم
وجودك لها زائدة فيما نذكر بعد ، ولو كان اسماً ذا لم يكن
زائداً .

فإن قلت : قد جاء (هو) التي للفصل .

فذلك ممأ لا نظير له والحمل على غيره أولى ، وقال
الخليل : والله إنه لعظيم زيادتهم له ، يعني : (هو) للفصل (٤) .

وأما مجيئها حرفاً زائداً لغير معنى التشبيه ، فكقولهم : فيما
حدثناه عن أبي العباس : فلان كذي الهيئة ، يريدون : فلان
ذو الهيئة ، فموضع الجار مع المجرور رفع ، كما أنه فى :
حسبك بزيد ، يجوز أن يكون كذلك ، ومنه :

-
- (١) زيادة من ج .
 - (٢) البقرة/١٥١ .
 - (٣) انظر : الكتاب ١/٢٠٣ .
 - (٤) انظر : الكتاب ١/٣٩٧ .

لَوَاحِقُ الْأَقْرَابِ فِيهَا كَالْمُقَقَّ (١)

أَي : فِيهَا مُقَقَّ ، لِأَنَّهُ يُصِفُ الْأَضْلَاعَ بِأَنَّ فِيهَا طَوَلًا ، وَلَيْسَ يُرِيدُ : أَنَّ فِيهَا شَيْئًا مِثْلَ الطَّوْلِ [فَهِيَ زَائِدَةٌ ، إِنَّمَا يُرِيدُ : أَنَّهَا طَوِيلَةٌ فِيهَا الطَّوْلُ] (٢) نَفْسُهُ ، لِأَنَّ شَيْءًا يَشْبَهُ الطَّوْلَ .

وَمِنْ هَذَا الْفَنِّ قَوْلُهُ تَعَالَى : (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) (٣) ، الْكَافُ زَائِدَةٌ لَا مَحَالَةَ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ لِقَدْ عَزَّ وَجَلَّ مِثْلٌ وَلَا شَيْءٌ تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ ، وَنَظِيرُهُ مِنْ اللَّفْظِ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ مِنْ آيَاتٍ قَدْ أُنْشِدُوهَا فِي ذَلِكَ . فَأَمَّا الْكَافُ فَمَوْضِعُهَا مَعَ الْأَسْمَاءِ الْمُنْجَرَّةِ نَصْبًا ، وَالْمَعْنَى : لَيْسَ مِثْلَهُ شَيْءٌ ، وَجَازَ الْحَدِيثُ عَنْ النَّكْرَةِ لِمَا صَارَ فِيهَا مِنْ عَمُومِ النَّفْيِ (٤) .

وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ فِي قَوْلِهِ : (أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرِيَّةٍ) (٥) : إِنَّ الْكَافَ زَائِدَةٌ تَقْدِيرُهُ : أَرَأَيْتَ الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَوْ الَّذِي مَرَّ عَلَى قَرِيَّةٍ (٦) ، فَكُونُهُ زَائِدًا هُنَا أَيْضًا جَيِّدٌ [عِنْدِي] (٧) كَانَ كَالَّذِي فِي قَوْلِهِ : (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) .

- (١) الرجز لرؤبة بن العجاج ، انظر : ديوان رؤبة ص/١٠٦ ، وانظر : المقتضب ٤/٤١٨ . وسر صناعة الاعراب ١/٢٩٢ . والخزانة ٤/٢٦٦ .
- (٢) زيادة من ج فيها فائدة .
- (٣) الشورى/١١ .
- (٤) يعني وقوع المبتدأ نكرة مثل : شرهرا ذاناب ، انظر : شرح المفصل ١/٨٦ .
- (٥) البقرة/٢٥٩ .
- (٦) انظر : معاني القرآن للاخفش ص/٣٣١ و ٣٥٣ .
- (٧) زيادة من ج يقتضيها السياق .

وقال سيويه : تقول : ما زيد كعمرو ولا شياً به ، فإن أردت أن تقول : ولا بمنزلة من يشبهه جررت ، وذلك قولك : ما أنت كزيد ولا شياً به [فإنما أردت ولا كشيء به (١) .

وقال أبو الحسن : الفصل بين الجر والنصب في قولك : ما أنت كزيد ولا شياً به (٢) أنك إذا جررت الشبه فقد أثبتت شيئاً . وإذا نصبت ، فلم تثبت ما هنا شيئاً بزيد .

وهذا الذي ذكره أبو الحسن الفصل بين المسألتين إذا قدرت الكاف للتشبيه غير زائدة ، فإن قدرت الكاف زائدة لم تثبت شيئاً بزيد ، وكان قولك : ما أنت كزيد ولا شياً به ، مثل قولك : ولا شيئاً ، فإنه لا يثبت الشبه ، وإنما المعنى : ما أنت زيدا ، فإنما تثبت الشبه إذا جررت فيمن قدرت الكاف ممتلة غير مزيدة .

فأما الكاف في (كأي) و (كذا وكذا) و (كأن) فكلها تجمّع في أنهن جعلن مع ما بعدهن بمنزلة كلمه واحدة ، وفي أنه لا موضع لهن من الأعراب مع ما بعدهن ، على حسب ما لأكثر الجارة مع مجروراتها نحو : مروت بزيد ، وذهبت إلى عمرو ، ألا ترى : أنك تقول : كأي أناني من رجل ، فيكون كقولك : كم أناني من رجل ، في أن [كأي موضع (٣) رفع بالابتداء ، كما أن (كم) كذلك .

إن قلت : ما تنكر أن يكون كقولهم : بحسبك زيد ؟

(١) انظر : الكتاب ٣٥/١ .

(٢) زيادة من ج لأن السياق يقتضيها .

(٣) زيادة من ج يقتضيها السياق .

فالدليل على أنه ليس مثله كقولهم : كأي من رجل
 أكرمت ، فيكون في موضع نصب ٣٤ ب / وأنت لا تعرف
 قولهم : بحسبك ، ملازماً له هذه الزيادة في موضع النصب على
 أنه لو صرف ذلك كان الحمل على القليل غير سائغ ، قال
 الفرزدق :

١٠٨- وكائناً إليكم قاداً من رأس فتنة
 جنوداً وأمثال الجبال كتائبه^(١)

وقال جرير :

١٠٩- وكائناً بالأباطح من صديق
 يراني لو أصبت هو المصاب^(٢)

ف (كائناً) في هذه المواضع في موضع رفع بالابتداء .
 فأما قولهم : كذا وكذا ، فهو كناية عن العدد ، كما أن
 (فلاناً) و (فلانة)^(٣) كناية لـ (زيد) ، و (عند) ، ونحوها من
 الأعلام ، وكذا أن (الفلان) و (الفلانة) لـ (الناقة)
 و (الفرس) وما أشبه ذلك من الحيوان غير الأناسي ، وكما
 أن (ذيت وذيت)^(٤) و (كيت وكيت) كناية عن القصة .

- (١) البيت للفرزدق ، انظر : ديوان الفرزدق ١/ ٨٨ .
 (٢) البيت لجرير ، انظر : ديوان جرير ص/ ١٧ . وشرح المفصل
 ١١٠/٣ و ١٣٥/٤ . والخزانة ٢/ ٤٥٤ .
 (٣) فلان وفلانة كناية عن أسماء الأدميين ، والفلان والفلانة كناية
 عن غير الأدميين ، تقول العرب : ركبت الفلان ، وحلبت
 الفلانة . انظر : اللسان مادة : فلن .
 (٤) يقولون : كان من الأمر ذيت ویت ، وكان من الأمر كيت
 وكيت ، وهي كناية عن القصة والحدوثة . انظر : اللسان
 مادة : ذيت ، وكيت .

والدليل على أن الكاف لا موضع لها مع ما بعدها على حدة ما وصفت لك من الكثرة ، قولهم : كذا وكذا درهماً ، ألا ترى : أن هذا بمنزلة قولك : له عشرون درهماً ، ولو جرى عندهم مجرى ما له موضع من هذا الفن لم يكن كلاماً ، لأن قولك : له يزيد ، وله إلى عمرو ، ليس بكلام ، حتى تقول : له بعمرو حرمة ، وله إلى زيد حاجة .

فإن قلت : ما تنكر أن يكون المراد في هذا له شيء كذا ، فحذف وأقيم هذا مقامه ؟

فإن ذلك لا يجوز ، ولو جاز هذا ، لجاز أن يوصل به (الذي) وأن يصرف قولهم : كذا ، مصرف سائر الظروف ، وليس كذلك القصد بها ، ولا القرض فيها .

فإن قلت : أجمله من باب (بحسبك) .

فقد قلنا : إن ذلك قليل لم يجيء الجار مع المجرور فسي الإيجاب مرفوع الموضع إلا قولهم : بحسبك ، ومن الفاعل : أكرم به ، وكفى بالله ، فهذان أمرهما هذا .

فأمّا الكاف في (كأن) فأمرها في أنه لا موضع لها مع ما بعدها بين ، لأنها جعلت مع الحروف في باب (ليت) و (لعل) فلا موضع لها مع ما بعدها كما أنه ليس لقولك مبتدأ : ليت زيدا منطلق ، موضع ، إلا أن تبنيه^(١) تلي شيء ، وليس على ذلك كلامنا ، إلا أن للكاف في (كأن) - وإن كانت قد اجتمعت مع التي في (كأيّن) ، و (له كذا وكذا

(١) في ج (تبنيه) بدل (تبنيه) .

درهماً) ، في أنه لا موضع لهما مع ما بعدها على الحمد الذي ذكرته - نحواً ليس فيهما ، وذلك أن معنى التثنية ثابت في الكلام ، كما أنه في قولك : زيد كعمرو ، ثابت^(١) ، ألا ترى : أنك إذا قلت : كأن زيدا عمرو ، فالمعنى ، زيد كعمرو ، فأنت^(٢) مشبهة بها هنا ، وإسست في الموضعين الآخرين كذلك ، ولذلك زال معنى الابتداء من الكلام ولم يجز العطف على الموضع ، كما جاز في (إن)^(٣) و (لكن) .

وله أيضاً اتصب الاسم فيه على الحال في نحو : كأن زيدا أخوك راكباً ، ولا يصلح : إن زيدا أخوك راكباً على [هذا]^(٤) الحمد .

وهذا نحو " للكاف في هذا الموضع طريف " ، أعني : دلالتها على التثنية مع أنه لا موضع لها ، لأنك تجد أخواتها إذا لم يكن لها موضع لا يدل على ما كان يدل عليه وأنه موضع ، [فالباء]^(٥) في (بحسبك) لا يدل^(٦) على ما يدل عليه في : مررت بزيدا ، من الالتزاق والاختلاط ، وكذلك من رأى زيادة

(١) قوله (في الكلام كما أنه في قولك : زيد كعمرو ثابت) ساقط

من ج .

(٢) في ش (قال) بدل (فأنت) وهو تحريف .

(٣) يجوز العطف على موضع (إن) و (لكن) بالرفع ، تقول :

إن زيدا عالم وصالح ، وتقول : لكن زيدا قائم وعمرو . انظر :

شرح المفصل ٦٧/٨ - ٦٨ .

(٤) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٥) زيادة أثبتناها لأن السياق يقتضيها .

(٦) قوله (على ما كان يدل عليه وله موضع فالباء في بحسبك

لا يدل) ساقط من ج .

(مِنْ) في نحو: (ثُمَّ لِلنَّازِعِينَ مِنْ كُلِّ شِيعةٍ)^(١) وهو رأي الأخفش والكسائي^(٢) .

فإن قلت: ما تُنكر أن تكون الكاف في (كذا) مثلها في (كأن) لتمثيل الخليل لهم بقولهم: كالعبدِ درهماً^(٣) ؟

فإن ذلك لا يكون كالتي في (كأن) وإنما مجراها عند سيويه والخليل كما ذكرته لك ، وإنما مثل هذا التمثيل للتقريب وليُرى في الكلمة التركيب كأشياء بمثلها كذلك لا يتكلم بها

فإن قال قائل: ما وجه التشبيه في قولهم: كأنك بالدنيا لم تكن^(٤) ، وفي قوله:

١١٠- كأنني لم أركب جواداً للذة^(٥)
ونحو: (كأنما يساقون إلى الموت)^(٦) وقوله:

-
- (١) مريم/٦٩ .
(٢) ولم أجد رأي الأخفش في كتابه معاني القرآن في هذه الآية . وقال العكبري: (من) زائدة ، أي لنزعين كل شيعة ، وهو قول الأخفش والكسائي وهما يجيزان زيادة (من) في الواجب . انظر: التبيان في إعراب القرآن ٢/٨٧٨ .
(٣) انظر: الكتاب ١/٢٩٨ .
(٤) قال السيوطي في الاشباه والنظائر: كأنك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل: اختلف في قائله ، قيل: أنه النبي - صلى الله عليه وسلم - وقيل: أنه الحسن البصري . انظر: الاشباه والنظائر ٤/١٠-١٤ .
(٥) البيت لامرئ القيس ، انظر: ديوانه/٣٥ وتماحه :
(٦) ولم أتبطن كاعباً ذات خلخال
الانفال/٦ .

لِعَطُولِ اجْتِمَاعٍ لَمْ نَبِتْ لَيْلَةً مَعًا^(١)

(١) البيت لتمام بن نويرة ، انظر : شعر متمام بن نويرة ص/١١٢
وصدره بتمامه :

فلما تفرقنا كَانِي وَمَالِكَا

وانظر : جمهرة أشعار العرب ص/١٤٢ ، والمعاني الكبير
١٢٠٨/٢ والازهية للمبروي ص/٢٩٩ .

لقد سقط جواب قول أبي علي (فان قال قائل ما وجه
التشبيه) من ش و ج وقد تنبه فاسخ ش فأشار الى هذا
السقط ، فكتب في هامش ٣٤ ب / (سقط الجواب من
النسخة) .

٤٢ - مسألة

في الأبنية من (الكتاب) في الباب المترجم بهذا : باب الزيادة من غير [موضع]^(١) حروف الزيادة • ذكر (تَنْفِئَة) ، وهذه حكاية لفظه : ويكرنُ على (فَعِلَةٌ) وهو قليلٌ نأوا : تَنْفِئَةٌ^(٢) ، وهو اسم^(٣) .

قال أبو بكرٍ قال أبو عسّر : زعم سيويه أنهم يتولون : تَنْفِئَةٌ ، ولم أره معروفاً ، وإن صححت فهي : فَعِلَةٌ • قال أبو بكرٍ : وهذا الحرف في بعض النسخ قد ذكر في باب التاء ، وجعل على مثال : تَفَعَّلَةٌ ، قال : والذي أخذته عن أبي العباس (تَنْفِئَةٌ) فَعِلَةٌ •

وأقول أنا : إن الصحيح في زينة هذه الكلمة أن تكون (تَفَعَّلَةٌ) ولا تكون (فَعِلَةٌ) والصحيح فيه عن سيويه - إن شاء الله - هو ما ذكره أبو بكرٍ من أنه في [بعض]^(٤) النسخ في باب التاء • والدليل على زيادة التاء اشتقاقهم من الكلمة ما يسقط [منه]^(٥) التاء ، وهذه دلالة لا مدفع لها ، ولا مترض عليها •

(١) زيادة من الكتاب ٣٢٩/٢ • نقل ابن سيده في المخصص أكثر

ما جاء في هذه المسألة ، انظر : المخصص ٣٠٤/١٢ •

(٢) أتيت على تَنْفِئَةٌ ذلك ، أي على حين ذلك ، انظر : اللسان

مادة : تنف •

(٣) انظر : الكتاب ٣٣٠/٢ •

(٤) زيادة من ج يقتضيها السياق •

(٥) زيادة من ج يقتضيها السياق •

رؤينا عن أحمد بن يحيى عن ابن الأعرابي ٣٥ أ / يُقال :
 أتاني في إفتان^(١) ذلك ، وأفتان ذلك ، وأفت ذلك ، وتفتة
 ذلك ، وتفتة ذلك .

فقولهم : أفت ، يدل على زيادة التاء في (تفتة) ، وكما
 دلت على زيادة التاء ، كذلك تدل على زيادة النون في
 (إفتان)^(٢) ، وأنتك إذا سميت به شيئاً لم يجز صرفه معرفة ،
 [كما لا يجوز صرف (سرحدان) معرفة]^(٣) ، لأن الهمزة في
 (إفتان) فاء ، كما أنها في (أفت) كذلك ، وأكثر ظني أن
 الأصمعي قد ذكر هذه الكلمة أيضاً في الكتاب المترجم
 ب (الألفاظ)^(٤) .

فأمّا قولهم : إفتان^(٥) ، فالهمزة فيه أيضاً فاء ، وكان أبو بكر
 يقول : هو مأخوذ من : أب^(٦) لكذا ، إذا تهيأ له وعزم عليه ،
 كأنه يقول : أتاني في تهيؤ ذلك .

وكذلك الهمزة في قولهم : إيل ، هي عندي أصل فاء غير
 زائدة ، كأنه من : آل يؤول ، إذا رجع ، ومن هذا قولهم :

(١) أتيتُه على إفتان ذلك وأفت ذلك ، انظر : اللسان مادة :
 افن .

(٢) إفتان : فعلان ، والنون زائدة . انظر : اللسان مادة : افن .

(٣) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٤) (الألفاظ) كتاب للأصمعي ، انظر : فهرست ابن النديم
 ص / ٨٨ ، وانظر : أنباء الرواة ٢ / ٢٠٣ .

(٥) إفتان كل شيء : وقته وحينه ، انظر : اللسان مادة :
 أبين .

(٦) أب يئب أباً : تهيأ للسير وتجهز ، انظر اللسان
 مادة : أبب .

التأويل' ، إنما هو ترجيعك بالشئ إلى أمرٍ يحتمله' ، فلا يتل من هذا هو (فِعِيل) منه' ، سُمِّيَ بذلك لكثرة ما يكون منه من الرجوع إلى الجبل والاعتصام به^(١) . واعلني أفرد فصلاً استقصي فيه أمر زيادة الهمز في الكلام ، وما أشكل منه^(٢) .

وذكر سيويه في إثر هذه الكلمة أعني : تَنْفَّة (تَلْنَة) ، فقال : وجاء على فعلة وهو قليل ، قالوا : تَلْنَة ، وهو اسم^(٣) .

وأقول : إنَّ الدليل على أنَّه (فَعْلَة) كما ذكره ، وليس بـ (تَفْعَلَة) أمران : أحدهما : أنَّ التاء لا يحكم زيادتها أو لا حتى يتوم عليه ثبت . والآخر : أنَّهم قد قالوا : تَلُونَه ، في مضي (تَلْنَة)^(٤) فاشتق منه بناء علمنا [منه]^(٥) أنَّ التاء فيه فاء فعل ، وليست زائدة ، روينا ذلك عن أحمد بن يحيى عن ابن الأعرابي .

فأمَّا التاء في (تَنُوخ) فأصل . فَإِنْ قُلْتَ : فَلِمَ لَا تَكُونُ زَائِدَةً لِقَوْلِهِ :

١١٢- وَإِنْ قَالَ غَاوٍ مِنْ تَنُوخٍ قَصِيدَةً (٦)

(١) انظر هذا الكلام في المخصص حيث نقله ابن سيده في المخصص ٣٢/٨ .

(٢) لم يفرّد أبو علي فصلاً لزيادة الهمزة في كتابه هذا .

(٣) انظر : الكتاب ٣٣٠/٢ .

(٤) التلونة والتلنة : الحاجة ، انظر : اللسان مادة : تَلَن .

(٥) زيادة من ج يقتضيتها السياق .

(٦) البيت للفرزدق ، انظر : ديوان الفرزدق ٢٠٦/١ وفيه (من معدة) بدل (من تنوخ) وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه ،

وتمامه :

بِهَا جَرَبٌ كَانَتْ عَلَيَّ بَزْوَبْرًا

وانظر : الخصائص ١٩٨/٢ و ٣٢/٣ . فيه غير منسوب .

وانظر : شرح المفصل ٣٨/١ وفيه منسوب للطرماح . وانظر :

ديوان الطرماح ص/٥٧٤ .

[فَإِنَّهُمْ]^(١) إِنَّمَا لَمْ يَصِرْ فَوْهَا لِدَهَابِهِمْ بِهَا إِلَى الْقَبِيلَةِ ، فَأَمَّا انْتِاءُ
 فَفَاءٌ قَالُوا : تَنَخَّ بِالْمَكَانِ ، إِذَا أَقَامَ بِهِ^(٢) ، وَقَالُوا تَنَخَّتْ نَفْسُهُ ،
 إِذَا بَشِمَتْ^(٣) ، رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ ابْنِ الْأَعْرَابِيِّ ،
 فـ (تَنَوَخَ) مِنْ هَذَا •

-
- (١) زيادة من ج يقتضيهما السياق •
 (٢) تَنَخَّ بِالْمَكَانِ تَنَوَخًا إِذَا أَقَامَ بِهِ • انظر : تهذيب اللغة
 ٣٠٣/٧ مادة : تنخ •
 (٣) البَشِمُ : التخمّة ، انظر : اللسان مادة : بشم •

٤٣ - مسألة

ذكر سيبويه^(١) : قولهم : دَيْمُومٌ ، وذَهَبٌ في وَزْنِهِ الى
أَنَّهُ (فَيَعُولُ) وَأَنَّهُ صَفَةٌ وَأَنْشَدَ :

١١٣- قَدْ عَرَضَتْ دَوِيَّةٌ دَيْمُومٌ^(٢) ،
وأقولُ : إِنَّ وَزْنَهُ (فَيَعُولُ) كما قالَ ، فأما اشتقاقه فمِمَّا
ذكرَهُ أبو زيدٍ مِنْ قولِهِمْ :

دَمٌ فَلانٌ رَأْسَكَ بِحَجَرٍ ، يَدْمُهُ دَمًا إِذَا شَجَّهُ أَوْ
ضَرَبَهُ فَتُدْخُهُ ، أَوْ لَمْ يَدْمُدْخُهُ ، وَأَنْشَدَ أَبُو زَيْدٍ :
١١٤- وَلَا يُدَمُّ الْكَلْبُ بِالْمِثْرَادِ^(٣)

فالدَيْمُومُ^(٤) : فَيَعُولٌ ، من هذا ، لأنَّ الفِلاةَ مَنَعَتْ سَالِكِيهَا

-
- (١) هذه المسألة موجودة بتمامها في المخصص ١٠/١١٦ .
(٢) البيت من شواهد سيبويه ولم ينسبه ، انظر : الكتاب
٣٢٥/٢ ، وشرح المفصل ٦/١٢٢ . وانظر : معجم شواهد
العربية ٢/٥٣٦ . وانظر : أسطورة الأبيات الخمسين في كتاب
سيبويه في مجلة المجمع العلمي العراقي المجلد الرابع والعشرين
١٩٧٤/ .
(٣) البيت في نوادر أبي زيد ص/٢٥٠ ولم ينسبه . وفي اللسان
مادة : ثرد .

- فلا تَدْمُوا الْكَلْبَ بِالْمِثْرَادِ
والمِثْرَادُ : حجرٌ ، أَوْ عَظْمٌ ، يُذْبَحُ بِهِ الذَّبَائِحُ ، انظر :
اللسان مادة : ثرد .
(٤) الدَيْمُومُ ، الدَيْمُومَةُ : الفِلاةُ الواسعةُ ، انظر : اللسان
مادة : دم .

فَتَحَطَّمْتَهُمْ ، ويدلُّ على أَنَّهُ (فَيَمُولُ) قولُهُمْ في جَمْعِهِ :
 دَيَامِيمٌ ، أَلَا تَرَى : أَنَّهُ لَوْ كَانَ مِنْ بَابِ (سَيَرُورَةٌ) ،
 و (كَيُونَةٌ) لَمْ يَسْخُ هذا التَّكْسِيرُ ، لِأَنَّهُ كَانَ يَصِيرُ وَزْنُهُ :
 فَيَالِيلٌ ، وَهَذَا لَمْ يَجِيءْ لَهُ نَظِيرٌ ، أَلَا تَرَاهُمْ حَيْثُ قَالُوا : مَيِّتْ ،
 فَحَدَّثُوا الْعَيْنَ ، قَالُوا فِي التَّكْسِيرِ : أَمْوَاتٌ ، فَرَدُّوا ، فَكَذَلِكَ كَانَ
 يَلْزَمُ فِي (دَيَامِيمٌ) ، وَفِيهَا حِكْمَةٌ أَبُو بَكْرٍ عَنِ ثَعْلَبٍ مِنْ تَفْسِيرِ
 غَرِيبِ الْأَبْنِيِّ : الدَّيَامِيمُ : فَلَاةٌ ، يَدُومُ فِيهَا السَّيْرُ •

فَإِنْ قُلْتَ : فَهَلْ يَجُوزُ عِنْدَكَ أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ
 (كَيُونَةٌ) ؟

فَلَهُ وَجِيهٌ لَا يَأْخُذُ سَبِيوِيَهُ بِمِثْلِهِ ، وَهُوَ أَنْ يَجْعَلَهُ
 كَأَنَّهُ سُمِّيَ بِمَا يُبْلَسُ مَا يُعَالَجُ فِيهَا مِنَ السَّيْرِ ، وَيُجْعَلُ
 (دَيَامِيمٌ) فَيَالِيلٌ ، فَتَلَبَّتِ الْبَاءُ فِيهِ مِنَ الْعَيْنِ الَّتِي هِيَ وَآوٌ ، وَإِنْ
 لَمْ يَكُنْ مَوْضِعُ إِبْدَالٍ ، يَجْعَلُهُ ^(١) عَلَى مَا يَجِيءُ نَادِرًا خَارِجًا عَنِ
 الْقِيَاسِ ، وَقَدْ ^(٢) قَالُوا : أَيَانِقٌ ، وَالْعَيْنُ مِنَ الْبَاءَةِ وَآوٌ لِقَوْلِهِمْ :
 نُوْقٌ ، وَاسْتَنَوَقَ •

وَقَدْ يَنْفَصِلُ هَذَا مِنْ ذَلِكَ ، بِأَنَّ وَاحِدَهُ أَلْزِمَ الْقَلْبَ وَالْبَدَلَ
 فَأَجْرِي جَمْعُهُ عَلَى حَدِّ مَا كَانَ عَلَيْهِ وَاحِدُهُ ، لِيَكُونَ ذَلِكَ
 دَلَالَةً عَلَيْهِ وَلَيْسَ وَاحِدُ (دَيَامِيمٌ) فَيَمِينٌ قَدْرَهُ جَمْعُ (دَيَمُومٌ)
 الَّذِي هُوَ مَصْدَرٌ ، كَذَلِكَ ، فَكَمَا خَالَفَ وَاحِدَهُ لِوَاحِدِ (دَيَامِيمٌ)
 كَذَلِكَ يُخَالَفُ جَمْعُهُ جَمْعَهُ ، فَلَا يَكُونُ (دَيَامِيمٌ) كَأَيَانِقٌ ،
 وَلَوْ كَانَ مِثْلَهُ لَمَا جَازَ حَبْلُ (دَيَامِيمٌ) عَلَيْهِ لِقَلْبَتِهِ ، أَلَا تَرَى :
 أَنَّهُ قَدْ قَالَ ذُو الرِّمَّةِ :

(١) فِي ش (يَجْعَلُهُ) وَأَثْبَتْنَا مَا فِي ج لِأَنَّهُ أَصَحُّ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى •
 (٢) فِي ج (وَكَمَا) بَدَلَ (وَقَدْ) •

١١٥- بَاتَتْ يُقَعِّمُهَا ذُو أَرْمَلٍ وَسَقَتْ

لَهُ الْفَرَائِشُ وَالْقَسْبُ الْقِيَادِيدُ^(١)

فهذا جمعُ (قَيِّدُودٍ) ، وهو من : قَادَ يَقُودُ ، لأنَّهم فَسَّرُوهُ بِأَنَّهُ
الطَّوِيلُ فِي غَيْرِ السَّمَاءِ .

(١) البيت لذي الرمة ، انظر : ديوان ذي الرمة ص/١٣٧ وفيه :
(رَاحَتٌ) بدل (بَاتَتْ) و (السَلْبُ) بدل (القَبْ) وانظر :
المنصف ٦١/٣ وفيه (السَلْبُ) واللسان مادة : قود ، وفيه :
(رَاحَتٌ) و (القَبْ) .

٤٤ - مسألة

أنشد أبو زيد :

١١٦- فخيرٌ نحنُ عندَ الناسِ مِنكم

إذا الدَّاعي المَشوَّبُ قالَ : يالاً^(١)

إنَّ قالَ قائلٌ : كيفَ جازَ هذا الفصلُ بـ (نحنُ) بَينَ (خيرٌ) وصلته ، ولا يجوزُ : أفضلُ زيدٌ عندَ الناسِ منك ، ولا نحوُ هذا ، ممَّا يُفصَلُ بهِ بَينَ الصلَّةِ والموصولِ مِنَ الأشياءِ الأجنبيَّةِ منها ؟ ففي ذلكَ عندي قولانِ :

أحدُهما : أنْ يكونَ قولُه : (خيرٌ) خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ ٣٥ ب / كأنَّه في التَّديرِ : فنحنُ خيرٌ عندَ الناسِ مِنكم ، ف (نحنُ) على هذا في اليَتِ ليسَ بمبتدأٍ ، لكنَّه تأكيدٌ لما في (خير) من ضميرِ المبتدأِ المحذوفِ ، وحسُنَ هذا التأكيدُ ، لأنَّه حذَفَ المبتدأَ مِنَ اللَّفظِ ، ولو لم يُحذفْ كانَ حسناً أيضاً ، وإذا كانَ كذلكَ لم يقعَ الفصلُ بشيءٍ أجنبيٍّ ، بل بما هو منه ، ويحسُنُ الفصلُ بهِ .

وقد وقعَ الفصلُ بالفاعلِ بَينَ الصلَّةِ في نحوِ قولِه : (ما مِنَّ

(١) البيت في نوادر أبي زيد نسبة إلى زهير بن مسعود الضبي .
انظر : نوادر أبي زيد ص/٢١ . وانظر : الزاهر في معاني
كلمات الناس ١/٢٣٦ ، وفيه منسوب للفرزدق ولا يوجد في
ديوانه . وانظر : الخصائص ١/٢٧٦ ، وانظر : شرح أبيات
المغني للبغدادي ٤/٣٢٥ وفيه (عند البأس) بدل (عند
الناس) وانظر : الخزانة ١/٢٢٨-٢٢٩ لقد نقل عن أبي علي
قوله في هذا البيت .

أَيَّامٍ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ فِيهَا الصَّوْمُ مِنْهُ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ (١) ،
وَكَانَ ذَلِكَ حَسَنًا سَائِغًا ، فَإِذَا سَاغَ كَانَ التَّأَكِيدُ أَيْضًا أَسْوَغًا ،
لَأَنَّهُ قَدْ يَحْسُنُ حَيْثُ لَا يَحْسُنُ غَيْرُهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ .

وَقَوْلُهُ : عِنْدَ النَّاسِ ، الْعَامِلُ فِيهِ (خَيْرٌ) وَلَا يَجُوزُ أَنْ
يَكُونَ مُتَعَلِّقًا بِالْمَبْتَدَأِ الْمَحذُوفِ عَلَى أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ : فَنَحْنُ
خَيْرٌ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ ، يُرِيدُ : نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ خَيْرٌ مِنْكُمْ ،
لَأَنَّكَ إِنْ نَزَلَتْهُ [عَلَى] (٢) هَذَا التَّنْزِيلِ فَصَلَّتْ بَيْنَ الصَّلَةِ
وَالْمَوْصُولِ بِمَا هُوَ أَجْنَبِيٌّ مِنْهُمَا وَمُتَعَلِّقٌ بِغَيْرِهِمَا .

وَإِذَا قَدَّرْتَ اتِّصَالَهُ بِ (خَيْرٌ) لَمْ يَكُنْ فَصْلًا كَمَا لَمْ
يَكُنْ فَصْلًا بِ (فِيهَا) مِنْ قَوْلِكَ : (أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِيهَا
الصَّوْمُ) فَعَلَى هَذَا وَجْهٍ هَذَا الْبَيْتِ ، وَهُوَ حَسَنٌ سَائِغٌ .

وَيَجُوزُ عَلَى وَجْهِ آخَرَ وَهُوَ أَنْ يَجْمَلَ (خَيْرًا) صِفَةً
مُتَدَمِّمَةً يُقَدَّرُ ارْتِفَاعُ (نَحْنُ) بِهِ ، كَمَا يُجِيزُ أَبُو الْحَسَنِ
فِي : قَائِمُ الذِّيدَانِ ، أَنْ ارْتِفَاعَ الزُّيْدَيْنِ (٣) بِ (قَائِمٌ) ، فَلَا يَتِمُّ

(١) بهذه الرواية في الكتاب ٢٣٢/١ والمقتضب ٢٥٠/٣ والاصول
٤٤/٢ . وروايته في صحيح الترمذي ٢٨٩/٣ (ما من أيام
أحبَّ إلى الله أن يُتَعَبَّدَ لَهُ فِيهَا مِنْ عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ ،
يَعْدِلُ صِيَامُ كُلِّ يَوْمٍ مِنْهَا بِصِيَامِ سَنَةٍ ، وَقِيَامُ كُلِّ
لَيْلَةٍ مِنْهَا بِقِيَامِ لَيْلَةِ الْقَدْرِ) .

(٢) زيادة من ج .

(٣) لقد نسب ابن يعيش هذا القول إلى أبي الحسن ، قال : وقد
أجاز أبو الحسن أن يعمل من غير اعتماد ، فتقول على
مذهبه : قائم زيد . انظر : شرح المفصل ٧٩/٦ . وانظر :
شرح الأشموني ٩٠/١ . وقال أبو بكر بن السراج في كتابه
الاصول ٦٥/١ : فأما إذا قلت : قائم زيد ، فأردت أن ترفع
زيداً بقائم ، وليس قبله ما يعتمد عليه البتة فهو قبيح ، وهو
جائز عندي على قبحه .

على هذا أيضاً فصل " بشيء يكره ' ولا يجوز ' ، لأن (نحن) على
هذا مرتفع " ب (خير) إلا أن ذاق قبيح " .

لأن (خيراً) وبابه ' لا يعمل عمل الفعل إذا جرى على
موسوفه إلا مستكرهاً قليلاً ، فإذا كان جارياً على الموصوف
قليلاً (١) قبيحاً إعداله في الظاهر كان إعماله مبتدأ غير جارٍ
على شيء أقبح وأشدّ امتناعاً ، والوجه الأول حسن سائغ " .

فإن قال قائل : " أيجوز أن يكون في قوله : فخبر نحن
هذه الناس منكم ، على أن يجعل (خير) خبراً ابتداءً مقدماً
ويكون (منكم) غير صلة ولكنها ظرف " ، كنهه : فخبر نحن عند
الناس منكم ، كاليت الآخر الذي أنشده أبو زيد أيضاً :

١١٢- ولست بالأكثر منهم حصي

وإنما العيزة للكثير (٢)

وتقديره : ولست بالأكثر منهم لا على حدّ : هو أفضل من زيد ،
الآثرى : أن الألف واللام تعاقب (من) هنا .

فالجواب : أن ذلك على هذا التقدير بعيد ، وليس القصد
أنه ولا المني عليه ، إنما يريد : نحن خير منكم ، وأن الفزع
إلينا ، والاستثناء بنا نسد ما لا يسدون ، ونمنع من الثغور ما لا
يسلمون ، ألا ترى : أن بعد هذا البيت :

(١) (قليلاً) ساقط من ج

(٢) البيت للاعشى ، انظر : ديوان الاعشى ص/ ١٠٦ . وانظر :

نوادير أبي زيد ص/ ٢٥ . وانظر : شرح المفصل ٦/٣ .

١١٨- ولم يتق العواتق من غيور

بغيرته وخلين الحجالاً^(١)

فأما قوله : يالا ، فقد قال أبو زيد : هو حكاية صوت الداعي :
يال فلان^(٢) .

-
- (١) البيت منسوب في نوادر أبي زيد ص/٢١ الى زهير بن مسعود الضبي ونسبه ابن الانباري الى الفرزدق في الزاهر في معاني كلمات الناس ٢٣٦/١ وهو لا يوجد في ديوانه ، وانظر : الخزانة ٢٣٠/١ .
- (٢) قال أبو زيد : وقوله : يالا ، أراد يال بني فلان ، فحكى صوت الصارخ المستغيث ، انظر : نوادر أبي زيد ص/٢١ و ٢٢ .

٤٥ - مسألة

حكى لنا أن أبوي العباس محمد^(١) وأحمد^(٢) [أنهما]^(٣)
كانا يلقيان هذا البيت • ويسألان عن وجه الأعراب فيه والبيت :

١١٩- أم كيف ينفع ما تُعطي العلوق^(٤) به
رثمان^(٥) أنف إذا ما ضمن باللين^(٦)
(رثمان) بالرفع ، والنصب ، والجر^(٧) ، والمنى : ما ينفع
هلها عليه إذا لم يدُر لَبِنُها ؟

وأقول : إنَّ الرِّفْعَ في (رثمان) يجوزُ فيه من وجهين ،
والنَّصْبُ من ثلاثِ جهاتٍ ، والجرُّ من جهةٍ واحدةٍ •

(١) يعني : المبرد •

(٢) يعني : ثعلباً •

(٣) زيادة من ج • وهذه المسألة نقلها البغدادي عن أبي علي في
الخرائفة ٤/٤٥٧-٤٥٨ • ونقلها ابن سيده في المخصص
٧/١٢٨-١٢٩ •

(٤) البيت لاختون التغلبي ، انظر : المتفليات ص/٥٢٥ • وجمهرة
اللغة ١/٢١٩ وفيها (البروق) بدل (العلوق) • وانظر :
الخرائفة ٤/٤٥٥-٤٥٨ •

(٥) كان الكسائي والأصمعي بحضرة الرشيد ، فأنشد الكسائي
هذا البيت برفع (رثمان) فقال الأصمعي إنما هو (رثمان
أنف) بالنصب ، فقال له الكسائي اسكت ما أنت وذاك ،
يجوز رثمان أنف ، ورثمان أنف ، ورثمان أنف بالرفع
والنصب والجر • انظر : أمالي الزجاجي ص/٥٠-٥١ ،
والأشياء والنظائر ٣/٢٢٤-٢٢٥ •

فأحد وجهي الرفع أن تُبدلَ (رئمان) من الموصول فتَجعلَه
إِسْمًا في الماضي ، ألا ترى : أنَّ (رئمانُ أنفٍ) هو ما تُعطيهِ
العَلوقُ .

والآخر أن تجعله خبراً مبتدأً محذوفٍ ، كأنه لما قال : أم
كيف ينفع ما تُعطي العَلوقُ . قيل له : وما تُعطي العَلوقُ ؟
فقال : رئمانُ أنفٍ ، أي : هو كنولِهِ : (بِشْرٍ مِنْ ذَلِكَ
النَّارِ)^(١) أي : هي .

فأمَّا النصبُ فعلى معنى : أم كيف ينفع ما تُعطيهِ مِنْ
رئمانٍ [أنفٍ]^(٢) فحذف الحرف وأوصل الفعل .

ويجوز أن يكونَ من بابِ : (صُنِعَ اللهُ)^(٣) و (وَعَدَ اللهُ)^(٤)
كأنه لما قال : تُعطي العَلوقُ ، دلَّ على : ترأْمُ ، لأنَّ إعطاءَهَا
رئمانٌ كما أن قولَه : (غُلِبَتِ الرُّومُ)^(٥) وعدُّ ، فنُصِبَ
(رئمان) على هذا الحدِّ ، لما دلَّ عليه (تُعطي) .

ويجوز أن يُنصبَ على الحالِ مثلُ : جاءَ ركضاً ، ونحوه ،
على قياسِ إجازةِ أبي العباس في هذا الباب ، ويُجسَلُ (تُعطي)
بمنزلةِ تُعطينَ كأنه : أم كيف ينفع بما تُعطينَ به العَلوقُ
رائماً ، أي : كيف ينفع تُعطينَها رائمةً مع منعها لبسها ، فهذه
ثلاثة أوجه في النصب .

ويجوز إذا جررتَ (رئمان) على البدلِ من الهاءِ .

(١) الحج/٧٢ . (النار) يقرأ بالرفع وفيه وجهان : أحدهما أن

يكون مبتدأً . والآخر أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف . انظر :

التبيان في اعراب القرآن ٢/٩٤٨ .

(٢) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٣) التمسك/٨٨ .

(٤) الروم/٦ .

(٥) الروم/٢ .

٤٦ - مسألة

قوله تعالى : (وَالْمُرْجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ لَنُفِرَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا مَلْعُونِينَ) (١) . المرجفون كانوا في المسلمين المؤلفة قلوبهم الذين كانوا يرجفون ٣٦ أ / بأهل السنة (٢) يرمونهم بأن يقولوا : إنكم تتناولون النساء لأنكم نزآب .

وأما (ملعونين) قال الفراء : لا يكون قطعاً البتة (٣) ، والتقطع عندهم فيما أخبرته عن أبي بكر ، أن يراد بالاسم أن يكون صفة لما قبله بالألف واللام ، فإذا قطع منه الألف واللام نُسب ، ولولا قطع اللام لكان جائزاً أن تُجرية على ما قبله ، فالتقطع هنا على مذهبه غير جائز ، كما قال ، لأنه لا يخلو من أن يجعله صفة للهاء والميم في (بهم) أو للضمير في (يجاورونك) ولا يجوز في واحد منهما أن تصفه بالألف واللام ، لأنه مضمر والمضمر لا يوصف ، فإذا لم يوصف لم يكن فيه القطع عندهم .

(١) الاحزاب/٦٠ و ٦١ .

(٢) الصفة من البنيان : شبه البهو الواسع ، وفي الحديث ذكر أهل الصفة وهم فقراء المهاجرين ومن لم يكن له منهم منزل ، فكانوا يأوون في مسجد المدينة . انظر : اللسان مادة : صغف .

(٣) قال الفراء : وقوله (ملعونين) منصوبة على الشتم ، وعلى الفعل ، أي لا يجاورونك فيها الا ملعونين . انظر : معاني القرآن للفراء ٣٤٩/٢ .

وهذا عندنا يجوزُ نصبه على الحال من (بِهِمْ) [في (١)]
 (لَتَنْفِرِيَنَّكَ بِهِمْ مَلْعُونِينَ) ، لأنَّهُمْ في إرجافهم هذه
 حالهم ، ويجوزُ أيضاً أن تكونَ حالا^(٢) من (لا يُجَاوِرُونَكَ)
 أي : لا يُجَاوِرُونَكَ إِلَّا مَلْعُونِينَ ، وَيَكُونُ (قَلِيلاً) ظرفاً .

قال ابن عباس : لا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلَّا يَسِيراً حَتَّى
 يَهْلِكُوا ، فـ (قَلِيلاً) على هذا ظرفٌ .

فإن قال قائل : كيف يجوزُ أن يكونَ قوله : (مَلْعُونِينَ)
 حالا من (لا يُجَاوِرُونَكَ) ، والمعنى يصبرُ : يُجَاوِرُونَكَ
 مَلْعُونِينَ ، وَاللَّعْنُ : البُعدُ ، فكيف يُجَاوِرُونَهُمْ وَهُمْ بَعْدَهُ ؟

قيل له : أصلُ اللعن في اللغة هو البُعدُ ، ثم اتسع فيه
 حتى [قيل] (٣) لِمَنْ مَقَّتَهُ الْمَسْلُومُونَ : مَلْعُونٌ ، وَإِنْ لَمْ يَبْعُدْ
 عَنْهُمْ فِي الْمَحَلِّ ، فَمَلَى هَذَا يَكُونُ (مَلْعُونِينَ) حالا من (لا
 يُجَاوِرُونَكَ) ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (قَلِيلاً) صفةً لَهُمْ أَيْضاً مُتَّصِبةً
 عَلَى الْحَالِ ، كَأَنَّهُ قَوْلٌ : لا يُجَاوِرُونَكَ إِلَّا أَقِيلاً مَلْعُونِينَ .

فإن قلت : فهلاً جمع كما أن (مَلْعُونِينَ) جمعٌ ؟

قيل له : إنَّ (فَعِيلاً) مثلُ (فَعُولٍ) يُوَحِّدُ كَمَا يُوَحِّدُ
 فِي مَوْضِعِ الْجَمْعِ ، كَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ : (فَأَنَّهُمْ عَدُوٌّ لِي) (٤) ،

-
- (١) زيادة أثبتناها ، لأن السيان يقتضيها .
 (٢) قال العكبري في التبيان في اعراب القرآن ١٠٦٠/٢ : (ملعونين)
 حال من الفاعل في (يجاورونك) .
 (٣) زيادة من ج يقتضيها السياق .
 (٤) الشعراء/٧٧ ، أي : ذوا عداوة ، انظر : التبيان في اعراب
 القرآن ٩٩٧/٢ .

(فان كان من قوم عدو لكم) (١) ، وكذلك (فعل) قد آفرد
قال الله عز وجل : (عن اليمين وعن الشمال قعيد) (٢)
وقال :

١٢٠- أحقاً أن جيرتنا استقلوا
فبيتنا وبيتهم فريق (٣)

وروي لنا بعضهم لرؤية :

١٢١- دعها فما النحوي من صديقتها (٤)

بشريد : من أصدقائها ، فصلى هذا يجوز أفراد (قليل) ، وتقديره
التصائبه على الحال من الجماعة .

(١) النساء/٩٢ .

(٢) ق/١٧ . وقعيد بمعنى قعيدين ، وأغنى الواحد عن الاثنين ،
انظر : التبيان في اعراب القرآن ١١٧٥/٢ .

(٣) البيت من شواهد سيبويه ونسبه الى العبدى ، انظر : الكتاب
٤٦٨/١ ونسبه الاصمعي في الاصمعيات ص/٢٣١ الى المفضل
النكري ، ونسبه السيوطي الى المفضل السكري من عبد القيس ،
واسمه عامر بن معشر بن اسحم . انظر : شرح شواهد المغني
١٧٠/١-١٧٢ .

(٤) البيت لرؤية ، انظر ديوان رؤبة ص/١٨١ .

٤٧ - مسألة

أنشد أبو زيد :

١٢٢- هل تعرف الدار بيّدا إنّه

دار لخود قد تعفت إنّه

فانهدأت العينان تسفحنه

مثل الجمان جال في سلكينه

لا تسخري منّا سلمي إنّه

إنّا لحلالون باشخرنّه^(١)

إنّ قال قائل : ما هذه الهمزة التي في قوله : بيّدا إنّه ، أم هي

الهمزة التي تلحق (بيّدا) ، أو همزة أخرى ؟

فالجواب : أنّ هذه لا تخلو من أنّ تكون الهمزة التي

تلحق (بيّدا) أو همزة أخرى^(٢) ، فلا يجوز أنّ تكون التي

هي من (بيّدا) ، لأنّ هذا الاسم إذا جرّ في الشعر للضرورة

ولم يلدحقه الاسم^(٣) ، وجب أنّ ينون وإلاّ كان لحناً ، وهو لم

ينون (بيّدا) فلا يجوز لهذا أن تقول : إنّ الهمزة في

(بيّدا إنّه) التي في (بيّدا) ، فإن قلت : فقد جاء :

(١) هذه الابيات نسبتها أبو زيد نقلا عن المفضل الى رجل من

الاشعرين يكنى أبا الخصيب . انظر : نوادر أبي زيد ص/٥٩ .

وانظر : الخصائص ٣٣١/١ و ١٦٨/٣ وفيه (لا تعجبي) بدل

(لا تسخري) . وانظر : اللسان مادة : بيد .

(٢) من قوله (فالجواب) الى قوله (فلا يجوز) ساقط من ج .

(٣) يعني : لم يضاف الى اسم آخر .

١٢٣- فَخَيْرَهَا أَخُو عَنَاتٍ شَهْرًا (١)
 مجروراً غير مُنَوَّنٍ . فَإِنَّ لَكَ لَيْسَ بِالْأَكْثَرِ ، وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّمَا
 جَاءَ هَذَا فِي هَذَا الضَّرْبِ مِنَ الْجَمْعِ ، وَلَمْ يَجِيءَ فِي الْآحَادِ ، فَلَا
 مَذْهَبَ فِيهِ إِلَى أَنَّهَا الَّتِي تَلْحَقُ مَعَ الْأَلْفِ لِلتَّائِيثِ ، لَكِنْ قَوْلٌ :
 إِنَّهُ قَصَّرَ (بَيْدًا) وَإِنْ كَانَ فِي أَكْثَرِ اسْتِعْمَالِهَا غَيْرَ مَقْصُورٍ ،
 وَقَدْ جَاءَ غَيْرُ حَرْفِ (٢) كَذَلِكَ تَقْصِيرٌ فِيهِ عِلَامَةُ التَّائِيثِ وَتَمَدُّدٌ ،
 مِنْ ذَلِكَ (الْهَيْجَاءُ) ، وَ (الْهَيْجَا) ، وَفِي الشُّعْرِ مِنْ (الْكُتَابِ) :

١٢٤- وَأَيُّ فَتَى هَيْجَاءَ أَنْتَ وَجَارُهَا

إِذَا مَا رَجَالَ بِالرِّجَالِ اسْتَقَلَّتْ (٣)

وَقُرِيءَ عَلَى أَبِي إِسْحَاقَ لِلْبَيْدِ وَأَنَا أَسْمَعُ :

١٢٥- وَأُرِيدُ فَارِسَ الْهَيْجَا إِذَا مَا

تَقَعَّرَتِ الْمَشَاجِرُ بِالْفَيْثَامِ (٤)

فَإِذَا لَمْ تَكُنِ الْهَمْزَةُ مِنْ هَذَا الْاسْمِ ، تَثَبَّتْ أَنَّهُ مِنْ كَلِمَةٍ أُخْرَى
 وَهِيَ (إِنَّهُ) .

(١) البيت للاعشى انظر : ديوان الاعشى ص/١٣٥ وتمامه :

وَرَجَى أَوْ لَهَا عَامًا فَعَامًا

وانظر : المقتضب ٣/٣٣٣ وفيه (دهرًا) بدل (شهرًا) والاصول

١١٠/٢ ، والخزانة ١/٢٧ .

(٢) يقصد بالحرف هنا : الكلمة .

(٣) البيت من شواهد سيبويه ولم ينسبه انظر : الكتاب ١/٢٤٤ .

وانظر : الاصول ٢/٣٩ وفيه أيضاً غير منسوب ولم ينسبه

الاعلم أيضاً ، انظر هامش الكتاب ١/٢٤٤ ، ومعجم شواهد

التربية ١/٧٣ .

(٤) البيت للبيد بن ربيعة العامري . انظر : ديوان لبيد ص/١٩٠

وفيه (الخيام) بدل (الفئام) وانظر المعاني الكبير ٢/٩٠٩ .

والمخصص ١٦/٩١ . وانظر اللسان مادة : شجر ، وفيه

(أرند) بدل (أريد) وفيه (القيام) بدل (الفئام) .

فان شئت قلت : إن (إن) كلمة قد أنس بزيادتها في (١)
 مواضع الإنكار كما حكى سيويه عمن قيل له من العرب :
 أخرج إن أخسبت البادية ؟ فقال : أأنا إنه (٢) مكرراً لرأي
 السان أن يكون على خلاف أن يخرج ، وزيادتها في هذا باب
 "مطرودة" ، فكما قالوا : ما إن جاء زيد ، في الضم فزيدت مع
 الجهد ، وليس زيادتهم لـ (إن) هذه لاتفاق المعنى بأبد من
 زيادتهم لها في اتفاق اللفظ ، فيما أنشده سيويه من قوله :

فَرَجَّ الشَّعْيَ لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ

عَلَى السِّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ (٣)

فكان هذا الزائد لما كان في إنكاره لما رآه من تعففي الآثار ودروس
 الديار ، أدخل (إن) فشدده ، كما شدد : (خلد) (٤) ونحوه
 في الوقف ، ثم ألحق الهاء كما ألحق الألف في (سبب) وفي
 نحو ما أنشده أبو زيد :

١٢٦ - بِمَازِلَ وَجَنَاءَ أَوْ عَيْهَلَّ

كَأَنَّ مَهْوَاهَا عَلَى الْكَلْمِ (٥)

- (١) (في) ساقطة من ج .
 (٢) انظر : الكتاب ٤٠٧/١ .
 (٣) تقدم تخريج هذا البيت وهو الشاهد الخامس والثلاثون .
 (٤) يجوز تضعيف الحرف الأخير في الوقف ، مثل : خالد ، وفرج .
 وهذه لهجة قبيلة سعد بن بكر . انظر : الكتاب ٢٨٢/٢
 وانظر : في اللهجات العربية ص/١٣٥-١٣٦ .
 (٥) البيت الأول من شواهد سيويه ، ونسبه الى رجل من بني
 أسد ، انظر : الكتاب ٢٨٢/٢ وورد البيتان في نوادر أبي زيد
 ص/٥٣ . ولم ينسبهما ، ومجالس ثعلب ص/٦٠٣-٦٠٤
 أيضاً غير منسوبين ونسبهما ابن منظور في اللسان الى منظور
 بن مرثد الاسدي ، انظر : اللسان مادة : عهل ، ومادة : كلل .

لأنَّ كلَّ واحدٍ من الياءِ وأُخْتَيْهَا والهاءِ تَلْحَقُ بِعَدِّ القَافِيَةِ ،
فَتَجْرِي الهاءُ هُنَاكَ مَجْرَى ذَلِكَ .

فَإِنْ قُلْتَ : فَهَلْ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الهمزةُ مِنْ (بَيِّدَا إِنَّه)
همزةُ (بَيِّدَا) كـ (حَمْرَاءَ) إِلَّا أَنَّهُ صُرِفَ المَضْرُوبَةُ ،
وَنُتُونُ وَشُدُّدُ التَّوِينِ ؟

فالجوابُ : أَنْ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ ، لِأَنَّ التَّوِينِ لَا تَلْحَقُ فِي
الوَقْفِ . أَلَا تَرَى : أَنْ مِنْ قَالٍ : مَرَرْتُ بِخَالِدٍ ، وَبَسَبَسَبٍ^(١)
[لَا يُشَدُّدُ التَّوِينُ لِكُنْهَ يُحَذِّفُهُ]^(٢) فَيُشَدُّدُ حَرْفَ الإِعْرَابِ ،
فَلَا يَكُونُ هَذَا إِلَّا عَلَى مَا ذَكَرْتَهُ لَكَ مِنْ قَصْرِ الأَسْمِ .

وتكونُ هذه على وجهٍ آخرٍ ٣٦ ب / أَقْرَبَ مَتَاوَلًا مِنَ الأَوَّلِ
وهو أَنْ تَقُولَ : (إِنَّه) يَعْنِي : نَعَمٌ ، عَلَى أَنْ يَكُونَ خَاطِبَ
نَفْسِهِ بِقَوْلِهِ : هَلْ تَعْرِفُ الدَّارَ ؟ وَإِنْ كَانَتْ العَلَامَةُ لِلْمُخَاطَبِ ،
وهَذَا نَحْوُ "مُتَّسِعٍ" فِي كَلَامِهِمْ ، إِذَا أَرَادُوا تَبِيهَ أَنفُسِهِمْ أَوْ
تَحْضِيضَهَا ، أَنْزَلُوهُ مُتْرَلَةً العَيْنِ المُخَاطَبِ .

فَمِنْ ذَلِكَ مَا حَكَاهُ مِنْ قَوْلِهِمْ : أَنَا أَفْعَلُ كَذَا وَكَذَا أَيُّهَا
الرَّجُلُ ، وَاللَّهْمُ اغْفِرْ لَنَا أَيُّهَا العَمَلَةُ^(٣) ، وَقَوْلُهُ :

١٢٧- وَدَّعَ هُرَيْرَةُ أَنَّ الرِّكْبَ مَرَّتَحَلٌ

وَهَلْ تُطَبِّقُ وَدَاعًا أَيُّهَا الرَّجُلُ^(٤)

-
- (١) انظر : الكتاب ٢/٢٨٢ .
(٢) زيادة من ج يقتضيتها السياق .
(٣) وهذا أسلوب من أساليب الاختصاص ، انظر : المقتضب
٣/٢٩٨-٢٩٩ .
(٤) البيت للأعشى ، انظر : ديوانه ص/٤١ . وانظر : الخصائص
٢/٤٧٤ .

ومن هذا الباب عندي قوله تعالى فيمن قرأ وقفاً فقال^(١) : (اعلم^(٢))
 (ن الله على كل شيء قدير^(٣)) لم يرد تنبيه غيره وإعلامه ،
 إنما أراد أن يعلم هو نفسه ما خطر له حساً وعتياناً ، لأن
 المشاهدة ليس وراءها في الآية منزلة ، فكذلك قوله : هل
 تعرف الدار بيّدا ، ثم قال : إنّه ، أي : نعم أعرف ،
 فأجاب نفسه إذ أنزلها منزلة المخاطب ، وقال سيويه :

١٢٨- وَيَقْلُنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَا

كَ وَقَدْ كَبُرَتْ فَتَاتٌ : إِنَّهُ^(٤)

• إنّ المعنى فيه : نعم

وكان أبو بكرٍ أجاز فيه مرةً أن تكونَ (إن) المحذوفةً
 الخبر^(٥) ، كأنه قول : إنّ الشيب قد علاني ، فأضمره فجرى
 بذلك ذكره ، وحذف خبره للدلالة عليه ، قال : وحذف الخبر
 في هذا أحسن ، لأنّ عنايةً بإثبات المشيب لنفسه ، كما أنّ
 [الآخر]^(٥) حذف معها الخبر^(٦) ، لما كان عرضةً ووكدته
 بإثبات المحلّ في قوله :

- (١) (فقال) ساقط من ج •
 (٢) البقرة/ ٢٥٩ ، قرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو وعامر
 (اعلم) بقطع الالف وضم الميم ، وقرأ حمزة والكسائي (قال
 اعلم) موصولة الالف ساكنة الميم ، ورسمها في المصاحف
 بقطع الهمزة وضم الميم •
 (٣) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات • انظر : ديوانه ص/ ٦٦ •
 وانظر : الكتاب ٤٧٥/١ ، وانظر : الاصول ٤٠٦/٢ •
 والخزانة ٤٨٥/٤ •
 (٤) استشهد أبو بكر بالبيت المتقدم على أن (إنّه) فيه بمعنى
 أجل ، انظر : الاصول ٤٠٦/٢ •
 (٥) زيادة من ج يقتضيها السياق •
 (٦) (حلف معها الخبر) ساقط من ج •

١٢٩- إنَّ مَحَلًّا وَإِنَّ مُرْتَحَلًا (١)
حَمْنٌ حَذَفُ الْخَبْرِ مِنْهُ ، قَالَ : وَهَذَا أَحَدُ مَا تَشَبَهَ فِيهِ
(إِنَّ) (لَا) النَّافِيَةَ الْعَامِلَةَ النَّصْبَ .

فَأَمَّا الَّذِي فِي قَوْلِهِ : قَدْ تَمَفَّتْ إِنَّهُ ، فَيَجُوزُ فِيهِ مَا أَجَزَنَاهُ
فِيمَا قَبْلَهُ مِنْ زِيَادَةِ (إِنَّ) لِلانْتِكَارِ ، وَكَوْنُهَا بِمَعْنَى : (نَعَمْ) ،
وَأَنَّ تَكُونَ الْمُشَبَّهَةَ بِالْفِعْلِ الْمَحذُوفَةِ الْخَبْرَ .

فَأَمَّا قَوْلُهُ : فَانْهَلَّتِ الْعَيْنَانِ تَسْفَحْنَهُ ، فَإِنَّ شِدَّةَ
أَجْزَتِهِ (٢) عَلَى وَجْهِ ضَعِيفٍ وَهُوَ أَنَّ يَكُونُ أَتْبَعَ النَّافِيَةَ سَائِرَ
الْقَوَافِي ، كَمَا جَمَعَ الْآخِرُ (بَابًا) عَلَى أُبُوبَةٍ لَمَّا أَتْبَعَ (أَخْيِيَّةَ)
] فِي قَوْلِهِ :

١٣٠- هَتَاكَ أَخْيِيَّةَ وَلَاجِ أُبُوبَةٍ (٣)
وَهَذَا فِي ذَوَاتِ الْكَلِمِ أَسْهَلُ مِنْهُ فِيمَا كَانَ عَلَمًا لِلْأَعْرَابِ ، وَقَدْ
حَكَى سَيُوبِيهِ :

(١) البيت للاعشى ، انظر : ديوان الاعشى ص/١٥٥ ، وتامه :

وإنَّ في السفرِ إِذْ مَضَى مَهَلًا

وانظر : الكتاب ٢٨٤/١ ، والمقتضب ١٣٠/٤ .

(٢) في ج (أجريتته) بدل (أجزته) .

(٣) زيادة من ج . البيت لابن مقبل ، انظر : ديوان ابن مقبل

ص/٤٠٦ ، وتامه :

يَخْلَطُ بِالْبَرِّ مِنْهُ الْجَدَّ وَاللَيْنَا

وانظر تهذيب الالفاظ لابن السكيت ص/٦٧٢ والمنصف

٣٢٦/٢ ونسبه صاحب اللسان الى القلاح بن حباية ، انظر :

اللسان مادة : بوب .

١٣١- وقد بدأ هنك من المئزر^(١)
وأنكر ذلك أبو العباس وأصحابه .

وإن شئت أجزته على شيء آخر ، وهو أن تجعله
النون الثقيلة ، كأنه قال : فأنهدت العيان هي تسفحنه ،
فذكر اثنين ورد إليه ضميراً واحداً لأن في سفتح أحدهما سفتح
الأخرى ، وقد قال الآخر :

١٣٢- ومهمهين قدقن مرتين^(٢)

ثم قال : قطعته^(٣) ، فأورد الضمير ، ولا يكون أن يُقدَّر
موضع (تسفحنه) على هذا الوجه نصباً بالحال ، لأن النون^(٤)
لا تدخل إلا في المستقبل دون الحال .

فإن قلت : فقد قالوا : مررت برجل معه صقر صائداً به
غداً^(٥) ، ونحو هذا .

(١) البيت من شواهد سيبويه ، انظر : الكتاب ٢/٢٩٢ ، ولم
ينسبه وصدوره :

رُحِتِ وفي رجليك ما فيهما

ونسب ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه ٢/٣٣٦ الى
الاقشير الاسدي ونسبه له البغدادي أيضاً ، انظر : الخزانة
٢/٢٧٩ .

(٢) البيت في معاني القرآن للفراء ٣/١١٨ ولم ينسبه ونسبه
البغدادي الى خطاب المجاشعي ، انظر ، الخزانة ١/٣٦٧
و ٣/٣٧٥ .

(٣) هذه الكلمة في عجز بيت الشاهد ، وهو : (قطعته بالام
لا بالسمتين) انظر : معاني القرآن للفراء ٣/١١٨ والخزانة
٣/٣٧٤-٣٧٥ .

(٤) يعني نوني التوكيد ، الثقيلة والخفيفة .

(٥) انظر : الكتاب ١/٢٤١ .

قيل : هذا يقوم مقام الحال ، ومقدّر المتصّب على الحال
غيره ، وهذا المتصّب على الحال القائم مقامها لو جعله حالاً
لجزء ، وليس كذلك ما فيه إحدى النونين ، [ألا ترى أن]^(١) هذا
افعل دخول النون فيه أمانة يعلم أن الفعل معها لا يكون
للحال ، فلا يحسن أن يقوم مقامها كذلك ، ولا يكون إيماءها
أيضاً . فأمّا على الوجه الأول فلا يمتنع أن تقدّره حالاً وإن
أفرد الضمير فيه .

وإن شئت أجزته على شيء آخر ، وهو أن يقول :
يريد : تسفح إنّه ، أي نعم ، فحذف الهمزة حذفاً ، كما
حذفوها فيما حكاه سيويه من قولهم : وي لُمّه^(٢) ، يريدون :
لأمّه ، ثم حذف علم الأعراب مثل : بداهنك ، وحركتها
بحركة الهمزة المحذوفة ، أو حركتها بما عليه سائر الأبيات
الأخرى ، ليُتناكل بينها [ولا يمتنع في هذا الوجه أن يكون
حالاً]^(٣) ، وإذا جاء في السفّات مثل : مررت برجل قائم أبوه
لا قاعد ، ومررت برجلين صالح وطالح ، كان إجازة مثله في
الحال أسوغ ، وفي كلّ هه الوجوه ضعف إلا أنّه لا بُدّ
[من]^(٤) أن يُحمّل على شيء ، وأقيسها أجودها .

فأمّا : لا تسخري منّا سلّيمي إنّه ، فتكون (إن) العاصلة
المتصّب ، وتحتّم الهاء ضربين : أحدهما : أن تكون ضمير
القسمّة والحديث ، ويكون (إنّ) حالاً لكون (في موضع الخبر ،

-
- (١) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(٢) انظر : الكتاب ٤٠٧/١ .
(٣) زيادة من ج فيها فائدة .
(٤) زيادة من ج يقتضيها السياق .

وفي التنزيل : (إِنْ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا)^(١) الخبر : (إِنْ رَبَّكَ) ،
ويجوز أن تكون الهاء للوقف ، كأنه كرّر (إِنْ) كما كرر
الآخر في قوله :

حَتَّى تَرَاهَا وَكَأَنَّ وَكَأَنَّ^(٢) - ١٣٣ -

فأما (في سلكته) ، فيجوز أن تلحق النون للإلحاق
بـ (جَنْجَن)^(٣) ونحوه ، ثم شدد للوقف ، ثم تلحق الهاء
كما لحقت الياء (الكلكل) ، و (العيهل) ويقوي هذا أنهم
قالوا : فرسين ، ورعثن^(٤) ، وعلجن^(٥) ، ونحو ذا مما زيدت
النون في أواخرهن .

ويجوز في (الشغرنه) ما جاز في (سلكته) من زيادة
النون .

فإن قلت : إن النون في (سلكته) للإلحاق لأن
[في]^(٦) الكلام مثل : جَنْجَن ، وزبرج ، وليس فيه مثل :
جَمْفِرٍ ، فيكون (الشغرنه) ملحقاً به .

-
- (١) الاعراف/١٥٣ ، انظر : التبيان في اعراب القرآن ١/١٩٥ .
(٢) في مجموعة أبيات لخطام الجاشعي ، وقيل للاغلب العجلي .
انظر : اللسان مادة : رعن . والمقاصد النحوية ٤/١٠٠ .
(٣) جنجن : عظم الصدر وهو فعّلل ، انظر أدب الكاتب/٥٧١ .
(٤) جمل رعثن : سريع لاهتزازة في السير ، والنون فيه زائدة .
انظر : اللسان مادة : رعثن .
(٥) العلجن : الناقة الكناز اللحم ، والنون فيها زائدة ، انظر :
الصحاح ١/٣٣١ مادة : علج .
(٦) زيادة من ج يقتضيها السياق .

فالتول : إنَّ ذلكَ جائزٌ ، وإنَّ لم يكنْ في الأصولِ مثلٌ :
جَعْفَرٍ ، ألا ترى : أنَّه قد جاءَ (جُنْدَب) وليسَ عندَ سيويه
مثلٌ : جَعْفَرٌ^(١) ، وقالوا : قَبَعَشْرِي ، فزادوا الألفَ ، فلا يجوزُ
أنْ يكونَ هذا ملحقةً بشيءٍ ، فكذلكَ انونُ في هذا الحرفِ يجوزُ
زيادتها ، وإنَّ لم يكنْ ٣٧ أ / في الأصولِ على مثاله .

وقال أبو زيدٍ إنَّه في هذه الأبيات : أرادَ في هذا كَلِّه
(إنَّه) فحَفَفَ الهمزةَ نَسَمَ ذَهَبَتِ الألفُ التي مكانَ الهمزةِ
لالتقاءِ الساكنينِ^(٢) .

(١) انظر : الكتاب ٢/٣٣٥ .

(٢) انظر : نوادر أبي زيد ص/٥٩ .

أشدد أبو زيد :

١٣٤- إِيهَاءٌ فِإِدَاءٍ لَكَ يَا فَضَالَهٗ
أَجِيرَهٗ الرُّمُحَ وَلَا تُهَالِهٗ^(١)

وجهه هنا عندي أنه أراد : لا تهمل ، فألحق هاء الوقف
الضرورة الى القافية ، وهي لا تكون إلا ساكنة وما لحقته الهاء
أيضاً كان ساكناً ، فحركت الساكن الأول لالتقاء الساكنين وهما الهاء
واللام بافتح للضرورة إليها لدانية ، فلما تحركت اللام لالتقاء
الساكنين ، رُدَّ الساكن الأول الذي كان حذوف لالتقاء الساكنين
في قوله : لَمْ تُهْمَلْ ، للضرورة أيضاً الى ألف الردف^(٢) ولولا
ذلك لسا لزمتها ردها ، كما تم يلزم ردها في : (قسم الليل)^(٣)
لكن رده مضطراً ، كما رده الآخر في قوله :

(١) البيت في نوادر أبي زيد ص/١٣ ولم ينسبه . وفيه (ويها)
بدل (إيها) وانظر : البقتضب ١٦٨/٣ . وفيه (ويها) .
وشرح المفصل ٧٢/٤ وفيه (إيها) . وفيهما غير منسوب .
وانظر : معجم شواهد العربية ٥٢١/٢ .

(٢) الردف في علم العروض ثلاثة أحرف قبل حرف الروي :
الواو ، والياء ، والألف . ومثال الألف ما قاله امرؤ القيس :
وهل ينعمن إلا سعيد مخلد

قليل الهموم ما يببت بأوجال
فالالف في (أوجال) ردف ، انظر : القوافي للقاضي التنوخي
ص ٨٤-٨٧ .

٣١ المزمل / ٢ .

١٣٥- خَطَانَا كَمَا أَكْبَ (١)

وإنَّما هي (خَطَانَا) مثلُ : وَمَتَاهُ ، ففي هذا ضرورات :

إحداها : اجتلابُهُ هاءَ الوقفِ ، حيثُ لم يكنْ من مواضعِها .

والأخرى : تحريكُهُ بالفتحِ ، والنكسرُ أولى و [هو] (٢) الذي يُحرَكُ لهُ في الأمرِ العامِ ، لأنَّه لزمتهُ الحركةُ قبلَ ردِّ الألفِ ، فلا يسوغُ لذلكَ أنْ تقولَ : أتبعتهُ الألفُ . ألا ترى : أنْ تَلَّةٌ نَبَاتُ الألفِ وردَّها إنَّما هي انتحريكُ بالفتحِ فلو لم يُحرَكْ لم تَثَبَتْ ، فلا يسوغُ لذلكَ أنْ تقولَ : أتبعتهُ الألفُ ، لأنَّكَ لا تصلُ الى إنباتِ الألفِ إلاَّ بعدَ الحركةِ ، إلاَّ أنْ تقولَ : أتبعها الفتحَ التي في الهاءِ من (تَهَلَّ) ، أو تقولَ : إنَّ الحركةَ وإنْ كانتْ قبلَ الألفِ [في الحقيقةِ وعلَّةٌ لتبباتِ الألفِ] (٣) فلما عَلِمَ أنَّها تنعُ بعدَ الألفِ حرَّكتْ بالفتحِ .

والضرورةُ الثالثةُ : ردُّ الألفِ المنقلبةِ عن عينِ الفعلِ ، وحكمهُ أنْ لا تردَّ نحو : (قَمِ اللَّيْلَ) (٤) ونحوه ، وقد حرَّكوا هاءَ الوقفِ بعينها فلم يردُّوا وذلكَ ، قواهم فيما حكى الخليلُ : لم أبله (٥) ، وخطأً عندنا أنْ يُقالَ : أرادَ النونَ الخفيفةَ في هذهِ ،

(١) البيت لامرئ القيس ، انظر : شرح ديوان امرئ القيس ص/٣١٤ . والبيت هو :

لها متنان خَطَانَا كَمَا أَكْبَ عَلَى سَاعِدِيهِ النَّسْرُ
وانظر : شرح المفضل ٢٨/٩ ومغني اللبيب ١٩٧/٢ .

(٢) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٣) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٤) الزمَّسِلُ/٢ .

(٥) انظر : الكتاب ٣٩٢/٢ .

لأنه لو أرادها ، لَلزِمَ أنْ تُبدَلَ الألفُ منها كما تُبدَلُ من :
 (لَنَسَفًا)^(١) ، لأنها مفتوحة ، ولم يَلتَمها^(٢) ساكنٌ يلزِمُ الحذفَ
 له ، كما لَزِمَ من حذفها له في قولِ الشاعرِ :

١٣٦- لا تَهينَ الفقيرَ علكَ أنْ تَخشَى

حَ يوماً والدَّهرُ قد رَفَعَه^(٣)

فهذا حَسَنٌ ، لأنها تُحذفُ لالتقاءِ الساكنينِ ، وأنشدَ
 السكري^(٤) عن أبي حاتمٍ^(٥) عن الأخفشِ :

١٣٧- اضربَ عنكَ الهُمومَ طارقها

ضربَكَ بالسوطِ قونسَ الفَرَسِ^(٦)

قالَ أبو حاتمٍ ، وهو مجهولٌ فهذا فاسدٌ لا يُرَجَّعُ عليه ، وليسَ من
 كلامِهِمْ .

(١) العلق/١٥ .

(٢) في ش (ولم يلزمها) وأثبتنا ما في ج لأنه أكثر انسجاماً في
 العبارة .

(٣) البيت في البيان والتبيين ٣/٣٤١ وفيه (لا تحقرن) ونسبه
 للاضبط بن قريع فعلى هذه الرواية لا شاهد فيه . وانظر :
 الانصاف ١/٢٢١ وفيه (ولا) بزيادة الواو ، وشرح الفصل
 ٩/٤٣ . وانظر : الخزانة ٤/٥٨٨-٥٨٩ ونسبه للاضبط بن
 قريع أيضاً . وفيها (أن تركع) بدل (تخشع) .

(٤) هو أبو سعيد الحسن بن الحسين المعروف بالسكري ، المتوفى
 سنة ٢٧٥ هـ ، انظر : أنباء الرواة ١/٢٩١-٢٩٢ .

(٥) هو أبو حاتم فلسجستاني سهل بن محمد ، المتوفى سنة ٢٥٥ هـ
 انظر : أنباء الرواة ٢/٥٨-٦٣ .

(٦) البيت ينسب لطرفة ، انظر : ديوان طرفة ص/١٦٥ .
 وانظر : نوادر أبي زيد ص/١٣ ، قال أبو حاتم : أنشدني
 الاخفش بيتاً مصنوعاً لطرفة : اضربَ عنكَ الهُمومَ . . . الخ .
 وانظر : الخصائص ١/١٢٦ ، والانصاف ٢/٥٦٨ ، وشرح
 الفصل ٩/٤٤ .

فان قلت : فما تُنكرُ أن تكونَ قدَرُ النونِ قبلَ الهاءِ في قولهِ : تُهالَهُ ، كأنَّهُ أرادَ : تُهالَنُ ، فلمَّا اجتلبِ هاءُ الوقفِ للضرورةِ الى القافيةِ وكانت ساكنةً حذَفَ النونَ لالتقاءِ الساكنينِ ؟

فان ذلكَ بعيدٌ ، لأنَّ النونَ الخفيفةَ إذا لحقتْ فعلاً متوحاً بمنزلةِ التنوينِ تُبدَلُ منها الألفُ [كما تُبدَلُ من اثنتينِ ، ولا يجوزُ أن تُحذَفَ ، فاذا أُبدِلتْ منها الألفُ]^(١) لم يَجْزُ اجتلابُ الهاءِ ، لأنَّها علامةُ وقفٍ ، كما أنَّها علامةُ وقفٍ ، فيلزمُ من ذلكَ اجتماعُ حرفينِ يلحقانِ موضعاً واحداً لمعنى واحدٍ ، وذلكَ غيرُ موجودٍ في شيءٍ من العربيةِ .

فان قلتَ : إنَّها إذا أُبدِلتْ منها الألفُ صارَ ساكناً ، والساكنُ قد دخلَهُ هاءُ الوقفِ في الوقفِ ، وذلكَ قولُهُم : لِمِ أبِلِهِ ، فكذلكَ تدخلُ الألفُ التي هي بدلٌ من اثنونِ في (تُهالَهُ) ، فاذا دخلتْهُ هاءُ لزمَ حذفُها ، لسكونِها وسكونِ الهاءِ .

فالجوابُ : إنَّا قد قلنا : إنَّ ذلكَ أقبحُ من (لا تُبِلِهِ) لكونِ الحرفينِ جميعاً في الوقفِ وله ، وقد تالوا : لا تُبِلِهِ ، ولم نَرَهُم جمَعوا بينَ حرفينِ لمعنى في موضعٍ واحدٍ .

فان قلتَ : إنَّ حملَهُ على النونِ الخفيفةِ يعترضُ فيه من الضرورةِ أقلُّ مما يعترضُ في حملِهِ على ما ذكرتَ ، لأنه إنَّما يُقدَّرُ أنَّه حذَفَ الألفَ لالتقاءِ الساكنينِ ، هي والهاءِ ، وفيهِ على ما ذكرتَ ووجهتَ غيرَ وجهٍ من الضروراتِ ، فحملُهُ على هذا أولى .

(١) زيادة من ج يقتضيها السياق .

فالجواب : إنَّ حَمَلَهُ على ذلك الوجه الذي ذكرنا أولى ،
وإنَّ كانتْ أوجهُ الضرورات فيه أكثرَ ، لأنَّ تلكَ جهاتٌ قد
جاءتْ في الاضطرارِ • فأما النونُ (١) فلا يَجِبُ الحملُ عليه لتقديرِ
التقاءِ حرفينِ لمعنى ، وذلكَ ممَّا لم يجيء في اختيارِ ولا اضطرارِ •

فإنَّ قبلَ : أحذفُ النونَ لا أبطلُ منها ، ثمَّ ألحقُ الهاءَ
الوقتَ • فذلكَ لا يجوزُ ، لأنَّه لم يجيء في كلامِ لهم ، فتسد
حكينا أنَّ قوله : اضربَ عنكَ الهُمومَ ، مصنوعٌ •

وقال المريُّ لما قتلَ الفزاريُّ الثعلبيُّ :

١٣٨- طاحَ [لعمري] (٢) مِرْقَمَه

فقالَ الفزاريُّ :

١٣٩- وأنتَ إنَّ لم تَلْقَمَه (٣)

فروي لنا هذا عن أحمد (٤) عن ابن الأعرابي بالفتح ، ولو كان مضموماً
لكانَ كما أنتمدهُ سيويه :

(١) في ش (التنوين) بدل (النون) وأثبتنا ما في ج لأنه الصحيح •

(٢) زيادة من التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه ص/١٢١-١٢٢ •

(٣) انظر : هذه القصة في التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه
ص/١٢١-١٢٢ وانظر : مجمع الامثال للميداني ١/١١١-١١٣
المثل ٥٦٨ وهو : أبخل من مادر ، وانظر : الانصاف ٢/٥٦٧
• ٥٦٨ •

(٤) هو أبو العباس أحمد بن يحيى المعروف بثعلبي •

١٤٠- من عَنَزِيَّ سَبَّيْ لَمْ أَضْرِبْهُ^(١)
ولكنه مقروحٌ على سجعٍ (مِرْقَسَه) .

فَإِنْ شِئْتَ قَلْتَ : حَرَكَهْ لَانْتِصَاءِ السَّاكِنِينَ الْمِيمِ وَهَاءِ
الْوَقْفِ بِالْفَتْحِ ، لِأَنَّهُ يَلِي^(٢) فَتَحَةَ الْقَافِ وَكَمَا تَقُولُ فِي حَرَكَةِ
الْلامِ مِنْ (نَهَلَهْ) إِنَّهُ بِالْفَتْحِ لِحَرَكَةِ الْهَاءِ .

وَإِنْ شِئْتَ [قَلْتَ]^(٣) قَرَّرَ مِنْ الْحَمَارِ الْمُتَمَلِّ^(٤) فِي النَّارِ
بِضَمَّةٍ ، فَأَنَّهَا عَلَى ذَلِكَ ، كَأَنَّهُ أَرَادَ : إِنْ لَمْ تَلْقَمْهَا ، ٣٧ ب /
فحذف الألف من علامة المؤنث في الوقف ، كما يحذف من
علامة المذكر فيه وألقى حركة الهاء على الميم من (لم تلقته)
كما ألقاها على الباء من :

..... من عَنَزِيَّ سَبَّيْ لَمْ أَضْرِبْهُ

فَإِنْ قَلْتَ : فَهَلْ يَجُوزُ حَذْفُ الْأَلْفِ مِنْ عَلَامَةِ الْمُؤنَّثِ
فَتَقَدَّرَ هَذَا التَّقْدِيرَ ؟

(١) البيت من شواهد سيبويه ، انظر : الكتاب ٢٨٧/٢ ولم ينسبه ، وصدوره :

عجبت والدهر كثير عجبه

وانظر : المحتسب ١٩٦/١ ، وشرح المفصل ٧١/٩-٧٢ ونسبه
الى زياد الاعجم ، وكذلك البغدادي في شرح شواهد الشافية .
انظر : شرح الشافية المطبوع مع شرح الشافية ٢٦١/٤ .

(٢) في ش و ج (يليه) فأسقطنا الهاء لزيادتها .

(٣) زيادة أثبتناها لأن السياق يقتضيها .

(٤) الممل والمتمل : المشوي . انظر : اللسان مادة : ممل .

فذلك عندنا غير جائز إلا إذا شذت شيء وندر ، ولم أعلم
أحدًا حكى ذلك من البصريين غير قطرب^(١) ، فإنه حكاه
وأشدد في ذلك بيتاً ليس يحضرني ، فنجزه على هذه الجهة
الضعيفة غير المقبولة .

وقد أُجريت الألف مجرى الياء والواو في الوقت ،
فحذفت كما حذفتا ، وذلك فيما أشده :

١٤١- ورهط ابن المعل^(٢)

وهو يريد : المعل ، فهذا يقوَّى ما ذكرناه ، وقد روي (يا أبت)
فيحتمل أن يكون على هذا ، وأجاز أبو عثمان ذلك فيما حدتنا
أبو بكر عن أبي العباس عنه ، وحكم هذا الفن من النوادر والشذوذ ،
والقياس عليه ، ، أن لا ينظر فيه المبتدئ والرئيس ، إنما
يجب النظر فيه بعد إحكام الأصول .

وما ذكرناه في قوله : لا تُهاله ، من سؤال السائل : هلاً
يحمله على النون ؟ إنما له أن يسأل إذا جعل الهاء للوقت
في (تهاله) فإن جعله للضمير كأنه أراد : لا تُهالن منه ،
ثم حذف وأوصل الفعل إليه ، فاتصل الضمير به ، فليس

(١) هو أبو علي محمد بن المستنير المعروف بقطرب توفي سنة
٢٠٦ هـ ، انظر : أنباء الرواة ٢١٩/٣ .

(٢) البيت للبيد بن ربيعة العامري وهو لا يوجد في ديوانه ،
والبيت هو :

وقبيل من لكيز شاهد

رهط مرجوم ورهط ابن المعل

انظر الكتاب ٢٩١/٢ ومجاز القرآ ١٥٩/٢-١٦٠ ، والخصائص
٢٩٣/٢ .

من موضع النون ، لأنَّ النونَ حينئذٍ يلزمُ أنْ تَثَبَّتْ غيرَ مُبَدَلٍ
منها ، لأنَّكَ لَا تَقْفُ عَلَيْهَا ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَجُزْ .

هذا ما حَضَرْنَا مِنَ الْقَوْلِ فِي هَذَا وَقْتٍ مَا كُنْهْنَا ، وَقَدْ ذَكَرَ
أَبُو الْعَبَّاسِ هَذَا الْبَيْتَ فِي (الْمُقْتَضَبِ)^(١) وَلَمْ يَحْضُرْ نِي قَوْلُهُ وَقْتِ
كَابَتِي لَهُ وَنَظَرِي فِيهِ فَأَحْكِيهِ .

(١) لقد استشهد أبو العباس بهذا البيت ، وقال بعد إنشاده :
فإنَّ حُرُوكَ اللَّامِ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ ، لِأَنَّهُ قَدْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَدُ
مَنْ حَنَفٍ أَوْ تَحْرِيكِ ، فَكَانَ الْبَابُ هَا هُنَا الْحَذْفُ ، فَيَقُولُ :
لَا تُهْمَلُ ، وَلَكِنْ لِلْقَافِيَةِ حُرُوكَ ، لِأَنَّ الْحَذْفَ لَا تُهْمَلُ ،
فَتُسَكَّنُ اللَّامُ لِلجُزْمِ ، ثُمَّ تُحَذَفُ الْآلِفُ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ
إِنْهَذَا حُرُوكَ اللَّامِ مِنْ أَجْلِ الْقَافِيَةِ حَرَكَةَ اعْتِلَالٍ ، وَحَرَكَهَا
بِالْفَتْحِ ، لِفَتْحِ مَا قَبْلَهَا وَلِمَا مِنْهُ الْفَتْحُ وَهِيَ الْآلِفُ .
انظر : الْمُقْتَضَبُ ٣/١٦٨ .

يُنشَدُ المَفْرُزْدَقُ هذا البيتُ وهو :

١٤٢- وَكُلُّ رَفِيقِي ° كُلِّ رَحْلٍ وَإِنْ هُمَا

تَعَاطَى القَنَا قَبْوَماً هُمَا أَخْوَانٌ (١)

وفي هذا البيت غيرُ شيءٍ من العربية ، فمنه [أنه] (٢) قال :
تعاطى ، وقد تقدّمه اثنان ، ولم يقل : تعاطيا .

فإن قلت : إنه حذف لام الفعل من (تعاطى) لالتقاء
الساكنين ولم يردّه الى أصله للضرورة فيقول : تعاطيا ، فهو
قول .

وهذه الضرورة عكس ما في قول امرئ القيس :

..... خَطَانَا (٣)

لأنه أثبت اللام في موضعٍ وجب [فيه] (٤) حذفها ، مثل :
رَمَتَا ، لأنَّ الحركةَ للتاء في (رَمَتَا) غيرُ لازمة . والمفْرُزْدَقُ
حذفه في موضعٍ وجب إثباته ، لأنك تقول : تعاطيا ، وتبراميا .

(١) انظر : ديوان المفردق ٣٢٩/٢ .

(٢) زيادة من ج فيها فائدة ، وهذه المسألة نقلها البغدادي في
الخرانة ٣٨٤-٣٨٦ .

(٣) تقدم تخريجه في أول المسألة الثامنة والاربعين .

(٤) زيادة من ج يقتضيها السياق .

فإن قلت : تعاطى تفاعل والألف لام الفعل ليست بضمير ،
 وفي الفعل ضمير واحد ، لأن (هما) وإن كان في اللفظ منى فهو
 في المعنى كناية عن كثرة وليس المراد بالثنية ها هنا اثنين ، فيحمل
 الكلام عليها ، لكنّه في المعنى يرجع إلى (كل) ، فحملت
 الضمير على (كل) .

فهو قول ، ويقوي هذا : (وإن طائفتان من المؤمنين
 اقتتلوا)^(١) ، ألا ترى : أن (الطائفتين) لما كانتا في المعنى جمعاً
 لم يرجع الضمير إليهما منى ، لكنّه جمع على المعنى فكذلك
 (تعاطى) أفرد على المعنى ، إذ كان لـ (كل) ثم حمل بعد
 الكلام على المعنى فقال : هما أخوان .

فأقول في (هما) إنّه مبتدأ في موضع خبر الابتداء الأول
 وهو (كل) ، وتناؤه وإن كان في المعنى جمعاً للدلالة المتقدمة
 أن المراد بهذه الثنية الجمع ، ألا ترى : أن قوله : كل رقيقين
 كل رجل ، جمع ، وتظيره قوله : (بينهما) بمد (وإن
 طائفتان من المؤمنين اقتتلوا) .

فإن قال قائل : إن (هما) يرجع إلى : رقيقين ، على
 قياس قولهم في قوله عز وجل : (والذين يتوقون منكم
 ويذرون أزواجاً يتربصن)^(٢) .

فهو عندنا مخطئ ، لأن الاسم الأول يبقى معلقاً بغير شيء ،
 وهذا القول يستتض في قول من يقول به ، لأنه عندهم يرتفع

(١) الحجرات/٩ .

(٢) البقرة/٢٣٤ .

بالتالي أو بالراجع إليه ، فإذا لم يكن له ثاب كان إيأه في المعنى ، ولم يعد إليه شيء ، وجب أن لا يجوز ارتفاعه به عندهم . فأما قوله :

١٤٣- لو أن عصم عمائتين ويذبل
سَمِعَا حَدِيثَكَ أَنْزَلَ الْأَوْهَالَ^(١)

فإن الكلام محمول على : لو أن عصم عمائتين وعصم يذبل ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ، وليس بمحمول [على]^(٢) (عمائتين) ألا ترى : أن (عمائتين) لا يسمعان ، وقوله : سمعا ، في هذا البيت مثل (بينهما) في قوله عز وجل : (فأصلحوا بينهما)^(٣) .

والجملة التي هي (هما أخوان) ، رفع خبر لـ (كل) ، ولا استحسن أن يكون (هما) فصلاً ، لو كان المبتدأ والخبر معرفتين ، لأنني وجدت علامة ضمير الاثنين يعني بها الجمع في البيت والآية ، وفي قول الآخر .

١٤٤- إن المنيّة والحنوف كلاهما

يُوفي المخارم يرقبان سَوَادِي^(٤)

(١) البيت لجرير ، انظر : ديوان جرير ص/ ٤٥٠ وفيه (سمعت) بدل (سمعا) و (أنزل) بدل (أنزلا) . وانظر : المخصص ١٦٨/٨ . وشرح المفصل ٤٦/١ .

(٢) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٣) الحجرات/ ٩ .

(٤) البيت للاسود بن يعفر ، انظر : ديوانه ص/ ٢٦ . وانظر : الفضليات ص/ ٤٤٧ ومجاز القرآن لأبي عبيدة ٣٦/٢ وشرح الشواهد المغني ٥٥٣/٢ .

وقوله : إِنَّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا (١) ،
ونحو هذا •

ولم أجد الاثنيين المظهرين يُعنى بهما الجمعُ والكثرة كثرة
علامة الضمير ، فإن كان كذلك جعلت (هما) مبتدأ ، وجعلت
(أخوان) خبره ٣٨ أ / وحملته على لفظ (هما) دون معناه •

ولو جعلت (هما) فصلاً وكان الاسمان معرفتين أو ما قرب
منهما ، وجعلت (أخوان) خبر (كل) لم يمتنع ، لأن الاثنيين
المظهرين قد عُنِيَ بهما الكثرة أيضاً ، ألا ترى : أن في نفس هذا
البيت : وكلٌ رَفِيقِي كلٌ رحلٌ ، وليس الرفيقان باثنيين فقط ،
وإنما يُرادُ بهما الكثرة ، فكذلك يُرادُ بـ (أخوان) الكثرة ، إلا
أن قوله : وكلٌ رَفِيقِي ، في الحمل على الجمع أحسن من
حمل (أخوان) على الجمع ، لأن المعنى في قوله : وكلٌ رَفِيقِي
كلٌ رحلٌ : كلُّ الرفقاء ، إذا كانوا رَفِيقِينَ رَفِيقِينَ ، فهما
أخوان ، وإن تعاطى كلٌ واحداً مغالبة الآخر ، لاجتماعهما في
السفرة والصُّحبة •

فالقولُ الأوَّلُ في هذا هو الوجهُ ، ومثلُ هذا قولهم ، هذان
خيرُ اثنين في الناس ، وهذان أفضلُ اثنين في العلماء ، فبدلك على
أن الاثنيين في قولنا : هذان خيرُ اثنين في الناس ، والرفيقين في
هذا البيت ما يذهبُ إليه سيويه من أن المعنى : إذا كان الناسُ
اثنيين اثنين ، فهذان أفضلُهم (٢) •

و (٣) إضافة (رفيقين) في هذا البيت الى (كلٌ رحلٌ) لو كان
المرادُ بهما اثنين فقط ، لكانت هذه الاضافة مستحيلة ، لأن
رفيقين اثنين لا يكونان لكلٌ رحلٌ ، ففي هذا البيت دليلٌ على أن

(١) الانبياء/ ٣٠ •

(٢) انظر : الكتاب ١/ ١٠٥ •

(٣) الواو ساقطة من ج •

(رَفِيقَيْنِ) يُرَادُ بِهِمَا الْكَثْرَةُ ، وَفِيهِ أَنَّهُ حُمِلَ (هُمَا) عَلَى مَعْنَى
(كُلُّ) ، وَفِيهِ الْوَجْهَانِ ^(١) اللَّذَانِ حَمَلْنَاهُمَا فِي (تَعَاطَى) .

فَأَمَّا قَوْلُهُ : قَوْمًا ، فَيَحْتَمِلُ ثَلَاثَةَ أَوْجِهٍ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنْ (الْقَنَا) لِأَنَّ قَوْمَهُمَا مِنْ سَبِيهِهِ .
وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِمَا . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا لَهُ ، وَكَأَنَّهُ قَالَ :
وَإِنْ هُمَا تَعَاطَى الْقَنَا لِلْمَقَاوِمَةِ أَي : لِمَقَاوِمَةِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صَاحِبَهُ
وَمِنَابَتَهُ .

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَصْدَرًا مِنْ بَابِ (صَنَعَ اللَّهُ) ^(٢)
وَ (وَعَدَ اللَّهُ) ^(٣) لِأَنَّ (تَعَاطَى الْقَنَا) يَدُلُّ عَلَى مَقَاوِمَةٍ ،
فَيُحْمَلُ (قَوْمًا) عَلَى هَذَا ، كَمَا حُمِلَتْ (وَعَدَ اللَّهُ) عَلَى
مَا تَقَدَّمَ فِي الْكَلَامِ مِمَّا فِيهِ وَعَدٌ .

وَيُنشَدُ وَنَرَى الرِّوَايَةَ :

وَكُلُّ رَفِيقَتَيْنِ كُنَّ رَحْلًا وَإِنْ هُمَا

تَعَاطَى الْقَنَا قَوْمًا هُمَا أَخْوَانٌ

عَلَى أَنْ (قَوْمَهُمَا) يَرْتَفَعُ بِالْإِبْتِدَاءِ ، وَمِثْلُ هَذَا الْبَيْتِ فِي أَنَّهُ
يُنشَدُ عَلَى غَيْرِ وَجْهِ قَوْلُهُ :

(١) انظر : المسألة الخامسة والأربعين .
(٢) النمل / ٨٨ .
(٣) الروم / ٦ .

١٤٥- ووفراء لم تُخرَزَ بسيرٍ وكيفة
غَدوتُ بها طيًّا يدي برشائها^(١)

إنَّ نُؤْنَ (طيًّا) بالتثنية أمكنَ أنْ يكونَ حالاً من الفاعلِ ،
وحالاً من المفعولِ فإذا جعلَ حالاً من الفاعلِ ، كانَ من قولهِ :
طوى الأرضَ فيها ، وإنَّ جعلَ حالاً من المفعولِ فمن قولهِ :

١٤٦- غَضَفًا طَوَّاهَا أَمْسَ كَلَّابِي^(٢)

أي : أضمرها ، أي : غَدوتُ بها ضامرةً .

وإذا لم يُنَوَّنَ احتَمَلَ وجهين : أحدهما : أنْ يكونَ
(فعلى) مؤنثٌ (طيَّانِ) ويُمكنُ أنْ يكونَ [الألفُ]^(٣)
للتثنية تقديرُهُ : طيًّا يدي برشائها ، أي : طيًّا رشائها يدي ،
فَقَلَّبَ .

(١) البيت للمرزدق ، انظر : ديوانه ٩/١ ، وانظر : المعاني الكبير

٧٤/١ والمخصص ٦/١٠ وفيه (طبًّا) بدل (طيًّا) وكذلك
في اللسان مادة : وكع . فلا شاهد فيه على روايتها .

(٢) البيت للعجاج ، انظر : ديوان العجاج ص/٣٢٨-٣٢٩ وفيه

(الأمس) بدل (أمس) وانظر : الخصائص ١٠٤/٣ وفيه
(غَضَفٌ) بالرفع .

(٣) زيادة من ج يقتضيها السياق .

٥٠ - مسألة

أثنى أبو زيد :

١٤٧- عداني أن أزورك أن بهمى

عجايبا كلها إلا قليلا^(١)

قال أبو زيد : العجبي : فصيل ، وهو الذي قد ماتت أمه وأذهبت منه بوجه من الوجوه ، فصاحبه يرضعه ويقوم عليه ، وروى (كلها) مرفوعاً .

فإن قال قائل : هلاً أجزتم على هذا : جاءني قوم كلهم أجمون ، فيؤكدون النكرة بالمعرفة ، كما أجازوه قوم^(٢) وأثنى للنمر^(٣) هذا البيت .

فالجواب : [أن هذا لا دلالة فيه على تجويز ، لأن المؤكد يكون على ما في]^(٤) قوله : عجايبا ، من ذكر البهم دون عجايبا للسا ، و (كلهم) مثل : أجمين في أنه يحسن حمله على الرفع بنير تأكيد^(٥) ، موافقة له في المعنى ، وليس هو مثل : النفس ، فهذا لا حجة فيه لتأكيد النكرة بالمعرفة وكذلك قول الأعرابي :

- (١) لم أجد نسبة البيت ، وهو لا يوجد في نوادر أبي زيد .
النظر : الامالي لأبي علي القالي ١١٤/١ ، وانظر : مقاييس اللغة مادة : عجي . والمخصص ١٣٨/٧ واللسان مادة : عدا .
(٢) يدل هذا القول على أن البيت المتقدم أنفاً للنمر بن تولب .
(٣) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(٤) تقول : إن قومك كلهم ذاهب ، فكلهم ليس بتأكيد هنا .
النظر : الكتاب ٢٧٤/١ .

١٤٨- أرمي عليها وهي قرع أجمع

وهي ثلاث أذرع وأصبع^(١)

(أجمع) محمول على ما في (فرع) من الضمير دون الفرع
نفسه .

فإن قال : فهلاً كان (أجمع) مؤنثاً إذ الضمير الذي في
(قرع) مؤنث ؟

قيل : لا يمتنع أن يُحمل على المعنى فيذكر ، لأن تأنيث
القوس ليس بحقيقي ، فلا يمتنع أن يُحمل على المعنى فيحمل
على العود ، أو الفلق^(٢) ، أو نحو ذلك ، وقد قال الآخر أشمده
أبو بكر :

١٤٩- وممن وكبدوا عامر ذو الطول وذو العرض^(٣)

فلم يصرف (عامر) ذهب به إلى القبيلة ، ثم قال : ذو الطول ،
لأنه حملته على الحي ويدلك على ذلك ما أشمده سيويه :

١٥٠- فحالفونا جميعاً إن بدا لكم

ولا تقولوا لنا أمثالها عام^(٤)

(١) البيت لا يُعرف قائله ، وهو في الخصائص ٣٠٧/٢ .
والمخصص ٨٠/١٦ ، واللسان مادة : ذرع ، وفرع . وانظر :
معجم شواهد العربية ٤٩٩/٢ ، وفيه نسب البيت إلى حميد
الأرقع .

(٢) الفلق : القوس يُشقق من العود فليقة مع أخرى ،
انظر : اللسان مادة : فلق .

(٣) البيت لذي الأصبع العدواني ، انظر : ديوانه ص/٤٨ ،
وانظر : الاصول ٦٩٦/٢ رسالة دكتوراه . وانظر : الاغانى
٤/٣ بولاق . والانصاف ٥٠١/٢ .

(٤) البيت للنايفة الذبياني ، انظر : ديوانه ص/٢٢٠ ، وفيه
(فصالحونا) بدل (فحالفونا) وكذلك في الكتاب ٣٣٥/١ .

٥١ - مسألة

أنشد أبو زيد :

١٥١- يا أم عبد الله لا تستعجلي

ورقمي ذلاذيل المرجل

إنني إذا مسرت زمان مضيل

يهزل ومن يهزل ومن لا يهزل

يعه وكل يتليه مبتلي^(١)

قال أبو زيد : أعاء الرجل فهو مئيه^{٣٨} / إذا أصاب ماشيته العاهة ، فإذا موئمت ماشية الرجل قيل : قد هزل الرجل يهزل هزلاً ، وإذا هزلات ماشيته ولم تئمت قيل : قد أهزل الرجل ، فهو مهزل وهذا ذكره أبو زيد في غريب هذا .

وأما إعرابه فانه^(٢) جازي بـ (إذا) وذلك مما يستجاز للناعر في الضرورة ، وقولته : يهزل ، منجزم للجازاة ، وأحد الفلين من الشرط والجزاء محذوف ، ولا يخالو من أن يكون الفعل الأوّل الذي هو الشرط أو الثاني الذي هو الجزاء .

(١) لم أجد هذه الأبيات في نوادر أبي زيد ، كما لم أعثر على قائله ، ولقد أوردتها الأزهري في تهذيب اللغة ١٥٢/٦ مادة : هزل ، والبيت الأول ساقط فيه ، وانظر : توجيه إعراب أبيات ملفزة الإعراب للرماني ص/٢٣٤ وفيه (يقه) بدل (يعه) . وانظر : المحكم لابن سيده ١٦٦/٤ ، وانظر : اللسان مادة : هزل .

(٢) فانه (ساقط من ج)

وقد جاء حذف كل واحد منهما في الكلام مجيئاً شائعاً كثيراً^(١) ، لأن أحدهما يدل على الآخر ، كما أن المتبداً يدل على خبره والخبر على مبتدئه ، فحذف الشرط كقولهم : ائني آتتك ، وبابه ، وحذف الجزاء كقولهم^(٢) : أنت ظالم إن فعلت ، ونحوه ، فيبسط أن يكون المحذوف الأول ، لأن التندير يكون : ائني إن يكن مر زمان مفضل يهزل ، أو إن يحدث ، أو يقع ، ونحو ذلك مما يصلح أن يكون (مر زمان) فاعله ، لكن^(٣) لا يرجع من هذا الكلام إلى اسم (إن) شيء .

فإن قلت نقدر : إن يكن لي مر زمان ، أو يكن في مر زمان ونحوه ، مما يرجع منه إلى اسم (إن) شيء .

فالجواب : أنه كلما كثرت الأضمار كان أضعف ، ومن السهولة أبعد ، ومع ذلك فالمنى ليس بالقوي ، لأن (مر الزمان المفضل) لا ينكر منه أن يهزل .

فاذا لم يقو هذا قدرت المحذوف فعل الجزاء دون الشرط ، ورفعت (مر زمان) بفعل مضمَر يفسره (يهزل) كأنه [ائني إذا]^(٤) مر زمان مفضل أصبر أو لا أجزع ، أو نحو هذا ، مما يدل عليه الكلام بيده ، ويرجع منه إلى اسم (إن) ما يصلح أن يكون خبراً عنه ، ولا يكسر الأضمار معه .

-
- (١) كثيراً (ساقط من ج)
(٢) قوله (ائني آتتك ، وبابه وحذف الجزاء كقولهم) ساقط من ج
(٣) لكن (ساقط من ج)
(٤) زيادة من ج يقتضيها السياق .

ويدلُّك على أنَّه أُضْمِرَ النجوى الذي ذكرتهُ لك ممَّا يدلُّ على الصَّبْرِ والجَلْدِ ، أنَّ ما بعدهُ من المظهرِ كلامٌ فيه توطِينٌ للنفسِ عندَ منلها من الحوادثِ ، ألا ترى : أنَّه قالَ : وَمَنْ يَهْزِلْ وَمَنْ لَا يَهْزِلْ يُعْه ، فكأنَّه قالَ : إِنِّي أَصْبِرُ إِذَا كَانَ مَنْ مَوَّتَتْ غَضُهُ أَوْ أَهْزَلَ وَلَمْ يَتَمَوَّتْ أُصِيبَ فِيهَا بِالْعَاهَةِ ، فالإنسانُ فيهما مُتَعَجِّنٌ^(١) وبهما مُصَابٌ ، كيفَ يكونُ الأمرُ ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ وَجِبَ الصَّبْرُ ، ويدلُّ على هذا أيضاً قولهُ : يَبْتَلِيهِ مُبْتَلِي .

فإنَّ قلتَ : فهل يكونُ قولهُ : يُعْه ، جواباً (إذا) وما بعدهُ من الأسمين اللذينِ جوزي بهما ، كما كان جواباً لهما في البيتِ ، وكما جازَ قولهُ عزَّ وجلَّ : (فَسَلَامٌ لَكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ)^(٢) جواباً لـ (أمَّا) و (إن)^(٣) .

فإنَّ ذلكَ لا يجوزُ لفسادهِ في المعنى ، ولأنَّ الكلامَ لا يرجعُ منه إلى اسمِ (إن) شيءٌ .

وموضعُ (إذا) في البيتِ نصبٌ بالفعلِ الذي هو الشرطُ ، ولا يمتنعُ ذلكَ [فيها]^(٤) إذا جوزي بها ، ولو لم يُجَازَ بِهَا لَمْ يَجُزْ أَنْ يَعْمَلَ فِيهَا الْفِعْلُ الَّذِي بَعْدَهَا ، لأنَّها تُضَافُ إِلَيْهِ وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ لَا يَعْمَلُ فِي الْمُضَافِ ، وكذلك قولهُ :

(١) في ش (يعتجن) وأثبتنا ما في ج لينسجم مع قوله : مصاب .

(٢) الواقعة / ٩١ .

(٣) (أمَّا) و (إن) اللتان في الآية السابقة على هذه الآية ، وهي قوله تعالى : (وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ) .

(٤) زيادة من ج يقتضيها السياق .

١٥٢- تَرْفَعُ لِي خِنْدِفٌ وَاللَّهُ يَرْفَعُ لِي

نَاراً إِذَا مَا خَبِتُ نيرانهم تقد (١)

كَأَنَّهُ : إِنْ يُهْزِلُ مَرَّةً زَمَانٌ غَدَاً يَكُنْ كَذَا ، وَإِنْ تَخَبَّ غَدَاً
تَقْد .

ولو لم يُجَازَ بِـ (إِذَا) فِي هَذَا الَّذِي أُشْدَدَهُ أَبُو زَيْدٍ ، وَنُزِلَ
الْجَوَابُ مَنْزِلَةً جَوَابِ (إِنْ) فِي التَّقْدِيرِ وَفِي أَنَّهُ لَا يَصْلُحُ فِيهِ
فِي التَّقْدِيرِ الْقَدِيمِ ، كَمَا لَا يَصْلُحُ فِي جَوَابِ (إِنْ) التَّقْدِيمِ فِي
الْكَلَامِ ، لَكِنْ يَكُونُ (إِذَا) وَمَا بَعْدَهَا فِي مَوْضِعِ خَبِرَ (إِنْ) إِنْ
تَقْدَرُ بِالْجَوَابِ التَّقْدِيمِ عَلَى مَذْهَبِ سَيُوبَةَ فِي مِثْلِ :

١٥٣- إِنْكَ إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ تُصْرَعُ (٢)

لَأَنَّهُ قَدَّرَهُ : إِنْكَ تُصْرَعُ إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ ، فَالْكَلَامُ عَلَى
هَذَا كَانَ جَيِّدًا ، لَأَنَّهُ لَمْ يَصْرَفْ فِيهِ (إِذَا) خَبْرًا لَزِيدٍ وَنَحْوَهُ مِنْ
الْمُسَمِّيَّاتِ (٣) ، وَمَنْ لَمْ يُجِزْ فِي الْجَوَابِ التَّقْدِيمِ وَجَبَ أَنْ
يَجُوزَ ذَلِكَ عِنْدَهُ (٤) ، وَنَحْنُ نَذَكُرُ ذَلِكَ فِيمَا يَسْتَقْبَلُ مِنْ هَذَا
الْكِتَابِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - .

وفي (الكتاب) مسألة على هذا وهو قوله :

(١) البيت للفرزدق ، انظر : ديوانه ص/٢١٦ وفيه (إذا خمدت)

وانظر : الكتاب ٤٣٤/١ ، وفيه (إذا خمدت) بدل (إذا ما

خبت) ، وانظر : المقتضب ٦٥/٢ .

(٢) البيت من شواهد سيوبه ، ونسبه الى جرير بن عبدالله

البجلي ، وصدوره :

يا أقرع بن حابس يا أقرع

انظر : الكتاب ٤٣٦/١ ، والمقتضب ٧٢/٢ ، وفيه غير منسوب ،

ونسبه البغدادي الى عمرو بن خثارم البجلي ، انظر : الخزانة

٣٩٦/٣ .

(٣) في ج (الجثث) بدل (المسميات) وهما صحيحان .

(٤) عنده (ساقط من ج) .

فإن قلت : زيدٌ إذا يأتيني أضربُ ، تريدُ معنى الهاءِ ، ولا تريدُ : زيداً أضربُ إذا يأتيني ، وكذلك تَضَعُ (أضربُ) ها هنا مثل : أضربُ ، إذا جُزمتَ ، وإن لم يكنْ مجزوماً ، لأنَّ المعنى معنى المجزأة في قولك : أزيدُ إن يأتِكَ أضربُ ، ولا تريدُ به : أضربُ زيداً ، فيكونُ على أوَّلِ الكلامِ (١) ، كما لم تُردْ بهذا - أي بالمجزومِ الذي هو جوابٌ في [قولك أزيدُ إن يأتِكَ أضربُ أوَّلِ الكلامِ] (٢) - رفعت .

وكذلك (حين) إذا قلت : أزيدُ حين يأتِكَ تضربُ ، وإنما رفعتِ الأوَّلَ في هذا كَلِّه ، لأنَّك جملتَ (تضربُ) و (أضربُ) جواباً ، فصارتُ كأنَّه من صلته أو صار (٣) من تمامه ، ولم يرجعْ إلى الأوَّلِ ، وإنما تردُّهُ إلى الأوَّلِ فيمن قال : إن تأتيني آتِكَ ، وهو قبحٌ إنما يجوزُ في الشعرِ (٤) .

قوله : فصارَ من صلته إذ صارَ من تمامه ، أي : في أنَّه لا يجوزُ أنْ يعملَه فيما قبلَه كما لا ٣٩ أ / يجوزُ أنْ تعملَ العلةَ فيما قبلها .

وقوله : وإنما تردُّهُ إلى الأوَّلِ ، أي : يُجعلُ الفعلُ الذي نزَّلتهُ جواباً عاملاً في الأوَّلِ الذي هو خبرٌ ، و (إذا) على الحدِّ الذي ذكره من تنزيله إياه منزلةَ جوابِ (إن) عاملاً في (إذا) و (حين) في قول مَنْ قال : إن تأتيني آتِكَ ، وهذا يجوزُ في الشعرِ عندَه ، ولا يجوزُ في الكلامِ ، فلو كانَ هذا في شعرٍ لجازَ عندَه أنْ يكونَ موضعَ

(١) انظر : الكتاب ٦٨/١ .

(٢) زيادة من ج .

(٣) في الكتاب ٦٨/١ (إذا كانَ من تمامه) .

(٤) انظر : الكتاب ٦٨/١ .

(إذا) نصباً بهذا الفعل ، وإن نَزَلَهُ ' تنزِيلَ الجوابِ كما قَدَّرَ قولَهُ :

.....
إِنَّكَ إِنْ يَصْرَعَ أَخُوكَ تَصْرَعُ
على : إِنَّكَ تَصْرَعُ إِنْ يَصْرَعَ أَخُوكَ .

وأبي أبو العباس (١) هذا التقدير ، وزعم أنه لا يجوز عندَه إلا على تقدير الفاء ، وتابعه أبو بكر في ذلك فيما قل في كتابه (الأصول) (٢) ، وقد قال خلاف ذلك في غير (الأصول) .

ف (إذا) في هذه المسألة على هذا التقدير الذي قَدَّرَهُ لا عامل فيه ، لأنَّ الفعلَ الأوَّلَ لا يعملُ فيه لما ذكرتُ لك ، والثاني أيضاً لا يعملُ فيه كما لا يعملُ (أُضْرِبُ) في (زيد) من قولك : أزيدُ إِنْ يَأْتِكَ أُضْرِبُ ، فلا يجوزُ أَنْ يعملَ الفعلُ الثاني الذي هو جوابٌ أيضاً فيه ، لأنَّكَ إِنْ قَدَّرْتَهُ عاملاً فيه وَجِبَ أَنْ يَتَسَلَّطَ على (زيد) فينصبه وهو على تنزِيلِهِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مرفوعاً .

(١) استشهد أبو العباس على هذه المسألة بقول الشاعر :

وإني متى أشرف على الجانب الذي

به أنت من بين الجوانب ناظر

وقال : وهو عندي على إرادة الفاء . والبصريون يقولون :

هو على إرادة الفاء ، ويصلح أن يكون على التقديم ، أي :

إني ناظر متى أشرف ، وكذلك قول الشاعر : يا أقرع بن

حابس يا أقرع . الخ . انظر : المقتضب ٧٢/٢ .

(٢) قول أبي بكر في الأصول خلاف ما ينقل عنه أبو علي ، قال

أبو بكر بعد إنشاد البيت : أي : إِنَّكَ تَصْرَعُ إِنْ يَصْرَعُ

أخوك .

انظر : الأصول ٢٠١/٢-٢٠٢ .

وحدَّثني أبو بكر أنه اجتمع مع أبي إسحاق في هذه
المسألة فاتفقا على أنه لا يجوز أن يجعل الفعل ما هنا جواباً ،
كما كان جواباً في قوله : أزيد إن يأتك تضرب ، من قال (١) :
إنه إن جعل الفعل ما هنا ، جواب (إذا) لم يجز أن يتقدم
عليها ، كما لا يجوز أن يتقدم الشرط على حرف الجزاء ، وإذا
كان كذلك لم يسأل في الظرف شيء ، فيبقى الظرف
لا ناصب له .

فلا يكون الفعل في هاتين المسألتين إلا على تقدير التقديم ،
ولا يكون على الجواب ، لأن الفعل إذا كان متقدماً انتصب له
الظرف ، وإذا كان جواباً لم يجز أن يعمل في الظرف ، لأنه
لا يجوز أن يتقدم على الجواب عنه كما لم يكن ذلك في (٢)
الجزء . هذا لفظ ما في كتابي عن أبي بكر في هذه المسألة .

فأما قوله : يهزل ، فتفسير للفعل المضمر الذي يرتفع
به (مر زمان) ونظيره من أبيات ، قوله :

١٥٤- فمتى واغل ينبهم يحيو
وتعطف عليه كأس الساقبي (٣)

ومثله :

١٥٥- صعدة زابئة في حائر أينما الرّيح تميلها تمل (٤)

(١) في ج (من قيل) بدل (من قال) .

(٢) (في) ساقطة من ج .

(٣) البيت لعدي بن زيد العبادي ، انظر : ديوانه ص/ ١٥٦ .
وانظر : الكتاب ٤٥٨/١ ، والمقتضب ٧٦/٢ ، والخزانة
٤٥٧-٤٥٦/١ .

(٤) البيت نسبه الاعملى الى حسام ، انظر : هامش الكتاب
٤٥٨/١ ، وانظر : المقتضب ٧٥/٢ ولم ينسبه ، ونسبه ابن

قال سيويه : ولو كانَ (فَعَلَ) كانَ أقوى ، إذْ كانَ ذلكَ جائزاً في (إن) في الكلامِ ^(١) . يريدُ : لو كانَ بدلَ المضارعِ في اليقينِ ، الماضيِ ، لكانَ الفصلُ بينَهُ وبينَ اجترامِ أقوى منهُ بينَ المضارعِ والجزمِ ، إذْ جاءَ الفصلُ في الكلامِ بينَ (إن) و (فَعَلَ) بالاسمِ ، فلو كانَ [الماضي] ^(٢) بدلَ المضارعِ ها هنا لكانَ أقربَ الى ما جاءَ في الكلامِ .

قالَ : واطلَمَ أنْ قولَهُم : في الشعرِ إنْ زيدٌ يأتكُ يكنُ كذاً ، إنَّما ارتفعَ على فعلِ هذا تفسيرُهُ ، كما كانَ ذلكَ في قولك : إنْ زيداً رأيتَهُ يكنُ ذلكَ ، إلاَّ أنَّه لا تُبدَأُ بِدها الأسماءُ ثمَّ يَبْنِي عليها .

فإنْ قلتَ : إنْ يأتني زيدٌ يقلُّ ذلكَ ، جازَ على قولِ مَنْ قالَ : زيداً ضربتهُ ، وهذا موضعُ ابتداءِ ، ألا ترى : أنكَ لو جئتَ بالفاءِ فقدتَ : إنْ تأتني فأنا خيرٌ لكَ ، كنَ حسناً ، وإنْ لم يَحْمِلْهُ على [ذلكَ] ^(٣) رَفَعَ ، وجازَ في الشعرِ كقولِهِ :

١٥٦ - الله يشكرها (٤)

منظور في اللسان الى كعب بن جعيل ، انظر : اللسان مادة :

صعد ، ونسبه له البغدادي في الخزانة ٤٥٧/١ - ٤٥٨ أيضاً .

(١) انظر : الكتاب ٤٥٨/١ .

(٢) زيادة أثبتناها لأن السياق يقتضيها .

(٣) زيادة من ج توافق ما في الكتاب ٤٥٨/١ .

(٤) هذا جزء من بيت لعبدالرحمن بن حسان والبيت هو :

من يفعل الحسنات الله يشكرها

والشر بالشر عند الله مثلان

ونسبه سيويه لحسان بن ثابت ، ولا يوجد في ديوانه : انظر :

الكتاب ٤٣٥/١ ، ونسبه المبرد في المقتضب ٧٢/٢ الى

عبدالرحمن بن حسان وكذلك البغدادي في الخزانة ٦٤٤/٣ -

٦٤٥

ومثل الأول قول هشام المري :

١٥٧- فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنُهُ يَبْتَ وَهُوَ آمِنٌ

وَمَنْ لَا نُجِرُّهُ يُمَسِّ مِنَّا مُفْرَعًا^(١)

يزيد : أن زيداً يرتفع بعد (إن) وأخواتها من الكلام الذي يجازى بها بفتح مضمرة يفسره ما بعده ، كما نصب كذلك ، وإنما قال في الشعر ، لأن الفصل بين المضارع و (إن) مما يجوز في الشعر دون الكلام ، وليس كالماضي في هذا لظهور الجزم فيه ، كما لم يكن في حذف الجواب نحو : أنت ظالم إن فعلت ، مثل المضارع ، ألا ترى : أن هذا مستحسن [في الكلام ، وكذلك قولهم : آتي من أتاني]^(٢) إن تجعلها المجازية والموصولة ، ولو قلت : آتي من يأتي ، لكان الجزم قبيحاً لا يجوز إلا في الضرورة .

وإنما قبح الفصل بين (إن) إذا جزمت وبين فعل الشرط ، لما يصير فيها من مشابهة (لم) في ظهور الجزم بعدها ، وإذا وقع بعدها (فعمل) حسن الفصل ، لأن (لم) لا يفتح بعدها (فعمل) ، فلهذا حسن : إن زيد فعل ، وجاز في الكلام ، وقبح : إن زيد يفعل ، وجاز في الضرورة دون الكلام .

فإن قلت : فهل يجوز الفعل في (لم) إذا جزمت في الضرورة [دون الكلام]^(٣) كما جاز في (إن) وأخواتها ؟

(١) البيت لهشام المري ، انظر : الكتاب ٤٥٨/١ ، والمقتضب

٧٥/٢ ، والمغني ٤٠٣/٢ والخزانة ٦٤٠/٣ .

(٢) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٣) زيادة من ج فيها فائدة .

فذلك في (لم) أقبح منها في حروف الجزاء ، لأن (إن) قد اتسعَ فيها ما لم يتسعَ في سائر (١) انجازمة ، بإيقاع الماضي والمضارع بعدها ، وحذف الفعل معها في نحو : إن خيراً فخير ، وسائر حروف الجزاء غير (إن) تدخل في الاستفهام وتكون موصولة بمنزلة (الذي) .

فالفصل في المجازية بين المضارع وبينها أحسن منه في (لم) وأخواتها ، لأن هذه ملازمة وجهاً واحداً ، وليس فيها ولا لها من التصرف ما للمجازية وإن جاء شيء منه في شعر ٣٩ ب / فللتأنيبه بالمجازية ، ولا يكون في حُسْنِهَا وَقَوَّتِهَا ، وقد قال ذو الرمة :

١٥٨ - فأضحّت مغانها قناراً بلادها

كأن لم سوى أهل من العين تؤهل (٢)

وقوله : إن تأتني زيد يقل ذلك ، جاز على قول من قال : زيدا ضربته .

يريد : إن زيدا في قولك : إن تأتني يقل ذلك ، مرتفع بفضل مضمرة (يقل) تفسيره . هذا على أن يجعل (زيدا) واقماً موقع الجزاء ، فإن الموضع على هذا يكون موضع الفعل ، ألا ترى : أن الجزاء عند أصله الفعل ، كما أن الشرط بالفعل ، وأن الفاء عند واقع موقع الفعل ، وقد نس على ذلك

(١) في ش (هذه) بدل (سائر) وأثبتنا ما في ج لأنه أصح من جهة المعنى .

(٢) البيت لذي الرمة وهو في ديوانه ص/٥٠٦ ، وانظر : الخصائص ٤١٠/٢ . والخزانة ٦٢٦/٣ ورواية البيت فيهما (رسوما) بدل (بلادها) و (الوحش) بدل (العين) .

في غير موضع ، وَوَجْهَ قِرَاءَةٍ مِنْ قَرَأَ (مَنْ يُضَلِّلِ اللَّهَ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ)^(١) على أَنَّهُ حَمَلَهُ عَلَى مَوْضِعِ الْفَاءِ وَمَا بَعْدَهُ ، فَإِذَا كَانَ مَوْضِعًا لِلْفِعْلِ وَوَقَعَ فِيهِ اسْمٌ كَمَا ذَكَرَهُ وَجِبَ أَنْ يَرْتَفَعَ بِمُضْمَرٍ يُفَسِّرُهُ الْمَظْهَرُ ، كَمَا كَانَ كَذَلِكَ فِي الشَّرْطِ ، فَـ (زَيْدٌ) مَرْتَفِعٌ بِمُضْمَرٍ وَهُوَ الْوَجْهُ ، لِأَنَّكَ إِنْ رَفَعْتَهُ بِالْإِبْتِدَاءِ كَانَ عَلَى حَذْفِ الْفَاءِ وَإِضْمَارِهِ ، وَهَذَا يَجُوزُ فِي الشَّعْرِ ، وَ (زَيْدٌ) عَلَى هَذَا يَكُونُ حَيْثُذُ فِي مَوْضِعِ إِبْتِدَاءٍ وَلَيْسَ فِي مَوْضِعِ فِعْلٍ ، وَلِهَذَا تَدْخُلُ [الْفَاءُ]^(٢) عِنْدَهُ ، أَعْنِي : لِكُونِ الشَّرْطِ جُمْلَةً مِنْ مَبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ ، أَوْ جُمْلَةً غَيْرَ خَبَرِيَّةٍ وَهَذَا مَشْرُوحٌ فِي مَوْضِعِهِ .

وقوله : هذا موضعُ ابتداءٍ ، كذا في كتابي عن أبي بكرٍ وأبي إسحاقٍ (وهذا موضعُ ابتداءٍ) وفي بعضِ النسخِ (وليسَ هذا موضعُ ابتداءٍ) ، ولكلا الأمرينِ وجهٌ .

فوجهٌ : هذا موضعُ ابتداءٍ - بحذفِ (ليسَ) - أي : هذا موضعُ ابتداءٍ [إذا أُضْمَرَ الْفَاءُ فَحَذَفَ] .

ووجهٌ : ليسَ هذا موضعُ ابتداءٍ [^(٣) أي : ليسَ الجزءُ موضعُ ابتداءٍ ، إِنَّمَا هُوَ مَوْضِعُ فِعْلٍ إِلَّا أَنْ يُضْمَرَ الْفَاءُ ، كَمَا يُضْمَرُ فِي الضَّرُورَةِ ، فَيَكُونُ حَيْثُذُ مَوْضِعُ إِبْتِدَاءٍ] فَأَمَّا فِي الْكَلَامِ وَقَبْلَ أَنْ يُضْمَرَ الْفَاءُ فَلَيْسَ مَوْضِعُ إِبْتِدَاءٍ [^(٤) .

(١) الاعراف/١٨٦ • وانظر : الكتاب ٤٤٨/١ •

(٢) زيادة من ج يقتضيها السياق •

(٣) زيادة من ج يقتضيها السياق •

(٤) زيادة من ج يقتضيها السياق •

وقوله : وإن لم يحمله على ذلك رفح ، أي : إن لم يحمله (زيداً) في قوله : إن تأتني زيد يقل ذلك ، على أنه مرتفع بفعل مضمير (يقل) تفسيره رفح ، أي : رفح (يقول) ولم يجزمه ، لأنه حينئذ ليس بجزء إنّه هو خبر ابتداء ، والفاء قبل زيد محذوف من اللفظ مراد في [المعنى] .

و [(١) قوله : وجاز في الشعر ، أي : جاز : إن يأتي زيد يقول ذلك ، في الشعر ، كنوله : الله يشكرها . فأمّا في الكلام فلا يجوز حذفها .

وقوله : ومثل الأول ، أي : مثل المسألة الأولى ، وهو قوله : إن زيد يأتك يكن كذا ، قوله : فمن نحن نؤمنه ، فد (نحن) في البيت (٢) مرتفع على إضمار فعل هذا الذي ظهر تفسيره ، كما أن (زيداً) في قولك : إن زيد يأتني ، مرتفع على إضمار فعل (يأتني) تفسيره ، إلا أنك لو أظهرت في التمثيل [ما] (٣) ارتفع عليه (زيد) فقلت : إن يأتك زيد يأتك يكن كذا ، ولو أظهرت ما ارتفع عليه (نحن) لاتصل الضمير فوجب أن يقول : فمن نؤمن نؤمنه ، ولم يجزم أن لا يتصل الضمير في التمثيل ، ومثل هذا قوله : أنت فانظر ، أي : (أنت) على أحد قولي مرتفع بفعل مضمير ، (انظر) تفسيره ، ولو أظهرت ما ارتفع [عليه] (٤) في التمثيل لاتصل الضمير فقلت : انظر انظر ، ونظير : فمن نحن نؤمنه ، في

-
- (١) زيادة من ج يقتضيها السياق
 (٢) تقدم تخريجه قريباً .
 (٣) زيادة من ج يقتضيها السياق
 (٤) زيادة من ج يقتضيها السياق

أَنَّهُ يَرْتَفِعُ بِـ (نُوْمِنٌ) وَنَحْوِهِ مِمَّا يُفْسَرُهُ (نُوْمِنُهُ)
قَوْلُهُ :

١٥٩- إِذَا ابْنُ أَبِي مُوسَى بَلَغَ (١)
فِيْمَنْ رَفَعَ [ابْنُ] (٢) ، أَلَا تَرَى : أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ عَلَى
إِضْمَارٍ (بَلَغَ) وَنَحْوِهِ مِمَّا يَكُونُ (بَلَّتَهُ) مُفْسَرًا لَهُ .

وَإِنَّمَا فَسَّرْتُ أَلْفَاظَ (الْكِتَابِ) فِي هَذَا الْفِعْلِ - وَإِنْ لَمْ
يَكُنْ ذَلِكَ مِمَّا [أَقْبَدُهُ] (٣) كَرَاهِيَةً لِلتَّطْوِيلِ - لِإِخْتِصَارِهَا
وَلِيَسْقُطَ عَنْكَ الْفِكْرُ فِي اللَّفْظِ .

فَأَمَّا فِي (الْكِتَابِ) مِنْ قَوْلِهِ : إِنْ زِيدَ تَرَهُ تَضْرِبُ ، وَمَا
أَشَدَّهُ مِنْ قَوْلِهِ :

١٦٠- لَا تَجْزَعِي إِنْ مُنْفِسًا أَهْلَاكَهُ
وَإِذَا هَلَكْتَ فَضِدَّ ذَلِكَ فَاجْزَعِي (٤)

فَأَنِّي سَأَلْتُهُ (٥) عَنِ الْفِعْلِ الْمَضْمَرِ النَّاصِبِ لَهُ ، فَقُلْتُ : كَيْفَ
هُوَ ؟ أَمْجُزُومٌ أَمْ غَيْرُ مَجْزُومٍ ، وَكَيْفَ هُوَ مِنَ الْمَظْهَرِ ؟

(١) البيت لذي الرمة ، انظر : ديوانه ص/٢٥٣ وعجزه :
فَقَامَ بِنَاسٍ بَيْنَ وَصَلِيكَ جَاذِرًا
وانظر : الكتاب ٤٢/١ وفيه (بلال) بالرفع ، وانظر :
المقتضب ٧٧/٢ وفيه (بلالاً) بالنصب .

(٢) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٣) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٤) البيت للنمر بن تولب ، انظر : شعر النمر بن تولب
ص/٧٢ ، وانظر : الكتاب ٦٧/١ ، ومعاني القرآن للاخفش
ص/٤٧٦ .

(٥) يعني به : ابا بكر بن السراج .

فقال : لا يجوز أن يكون غير مجزوم ولا يكون بدلاً ،
 قال : وهذا لولا أنه مسموع لم يجوز وفيه سعة ، لأنه إذا
 قل : إن زيد ترمه تضرب ، فقال : هذا الفعل الظاهر بدل من
 الأول ، قيل : إن المبدل منه لا يكون أن يسقط ويثبت
 البديل ، وإن قال التقدير : إن ترم زيدا ، فكأنه مقدم ، فلا
 معنى للهاء في قولك : ترمه تضرب .

قال : والأحسن عندي أن يكون على تكرير (إن) كأنه
 إن ترم زيدا إن ترمه تضرب ، فقلت : فأين جواب (إن)
 الأولى ؟ فقال : استغنى عنه كما أنك إذا قلت : أزيداً ظننته
 منطلقاً ، فتقديره : أظنت زيدا ظننته منطلقاً ، فاستغنى عن المفعول
 الثاني في (ظننت) الذي أضمر بعد حرف الاستفهام بخبر
 (ظننت) الثاني [هذا ما جرى وقت القراءة ، ولفظ كتابي
 عنه] (١) .

فإن قال قائل : هذا الذي ذكره من تكرير (إن) قبيح ،
 إنما يجوز في ضرورة الشعر [ألا ترى : أن اللام الجازمة جاءت
 مضمرة في الشعر] (٢) فكأنه في هذا القول إنما ترك قبيحاً
 إلى مثله .

قيل له : ليس ما تركه في القبيح بمنزلة ما انتقل إليه ،
 لأن الذي تركه لا مجاز له ، ألا ترى : أنه لم يجيء في الكلام

(١) زيادة من ج .

(٢) زيادة من ج يقتضيها السياق . تأتي اللام الجازمة مضمرة
 في الشعر ويكون الفعل مجزوماً بتلك اللام ، وقد استشهد
 النحاة لهذه اللام ببيت لثمم بن نويرة ، والبيت سيأتي
 قريباً .

ولا في الضرورة علمناه إسقاط المبدل منه من اللفظ وإثبات
 البديل ، فلم يجيء أيضاً ضميراً لا معنى له ولا متعجبه ،
 والأشياء التي تجوز في الشعر للضرورة قد^(١) تجوز في الكلام عند
 الحاجة إليها والوقوع فيما لا مجازاً ٤٠ أ / له ولا يستبجح ذلك
 فيه .

ألا تراهم : استجازوا الضمير قبل الذكر في مثل : ضربوني
 وضربت قومك^(٢) ، لما كان [ترك]^(٣) الاضمار يؤدي إلى
 إخلاء الفعل من الفاعل ، ولم يُعجزوا نحو : ضرب غلامه زيداً
 لما لم تكن إلى إجازة ذلك ضرورة ، فصار ما كان يجوز في
 الشعر كقوله :

١٦١- جزى ربته عني عدي بن حاتم^(٤)
 للضرورة مستحسنًا في الكلام ، ولهذا نظائر .

فكذلك إضمار (إن) يكون فيما ذهب إليه^(٥) مستحسنًا ،
 وإن كان إضمار الجازم إنما جاء في الشعر ، وبقریب من هذا
 أجاب أبو بكر وقد سأله سائل : عن تجويزهم الاضمار قبل
 الذكر في مثل : ضربوني وضربت قومك .

-
- (١) (قد) ساقط من ج .
 (٢) انظر : الكتاب ٤٠/١ .
 (٣) زيادة من ج يقتضيها السياق .
 (٤) البيت لأبي الأسود النولي ، انظر : أبي الأسود النولي
 ص/٢٣٧ وتعامه :

جزاء الكلاب العاويات وقد فعل
 ونسبه ابن جنبي في الخصائص إلى النابغة الذبياني . ونسبه
 البغدادي إلى أبي الأسود النولي ، انظر : الخزائن ١/١٣٢-
 ١٣٧ .

- (٥) يعني إبا بكر بن السراج .

فقال : لما كان هنا أمران مستكرهان عندهم في الاختيار وهما :
إخلاء الفعل من الفاعل وإضماره قبل ذكره ، وم يمكن إلى
إخلاء الفعل من التاعل سبيلاً اختيراً^(١) الإضمار قبل الذكر ،
فأضمره على أن في إضمار (إن) من التريّة والحسن على
إضمار اللام وسائر الجوازم ، لأنها قد اتسع فيها ما لم يتسع
فيهن ، فوليها الاسم في الكلام ، كقوله عز وجل : (وإن
امرأة خافت)^(٢) وغير ذلك مما تختص به (إن)^(٣) وليس
في غيرها من الجوازم ، فإضمارها أيضاً أحسن من إضمار غيرها ،
لا سيما وقد جرى ذكرها قبل ، وجرى ذكر الشيء مما
يسهل إضماره لتقريب الدلالة على المضمر ، ألا ترى^(٤) : أن
سيبويه أجاز : بمن تمرر أمرر ، ولم يجز : من تضرب
أنزل ، حتى تقول : عليه ، إلا في الشعر^(٥) يجز ذلك الحرف
في الأولى ولم يجزه في المسألة الثانية^(٦) ، لما لم يجز ذكره .
وقال فيما حكاه عن يونس في قولهم : مررت برجل صالح
والأ صالحاً فطالح ، من أن من العرب من يقول : إلا صالح
فطالح هذا قبيح ضعيف ، لأنك تضمر بعد (إلا) فعلاً آخر
غير الذي [تضمر]^(٧) بعد (إلا) في قولك : إلا يكن صالحاً

- (١) في ش (اختير إليه) وأسقطنا (إليه) لزيادته .
(٢) النساء / ١٢٨ .
(٣) (ان) ساقطة من ج .
(٤) من قوله (من الجوازم ، فأضمارها) إلى (ألا ترى) ساقطة
من ج .
(٥) انظر : الكتاب ١ / ٤٤٣ .
(٦) يقصد بالأولى : المسألة الأولى وهي : بمن تمرر أمرر ، وقد
أجاز سيبويه ذلك في الكلام والشعر ، ولم يجز المسألة الثانية
وهي : من تضرب أنزل ، في الكلام ، بل أجازها في الشعر فقط .
(٧) زيادة من ج توافق ما في الكتاب ١ / ١٣٣ .

فطالِحٌ ، ولا يجوزُ أنْ يُضمَرَ الجارُّ ولكنَّهُم لما ذكروهُ في أوَّلِ كلامِهِمْ شَبَّهوهُ بِغَيْرِهِ [من الفعلِ]^(١) وكانَ هذا عندَهُم أقوى إذا أضمَرَ (رَبَّ) ونحوه في قولِهِم :

١٦٢- وبَلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسٌ^(٢)

فأَعْلِمَ بهذا أنَّ حرفَ الجَرِّ إذا جَرى ذَكَرُهُ كانَ إِضمارُهُ أقوى من إِضمارِهِ إذا لم يَجْرِ ذَكَرُهُ ، وإذا كانَ هذا هكذا في الحروفِ الجارَّةِ كانتْ في الجازمةِ مثلهُ ، لأنَّ الجارَّةَ في الأسماءِ مثلَ الجوازِمِ في الأفعالِ ، فكذلكَ يكونُ تقديرُ (إنَّ) وإِضمارُهُ فيما ذَهَبَ إِلَيْهِ أَحْسَنَ من إِضمارِ اللامِ في قولِهِ :

١٦٣- أو يَبْكُ مَنْ بَكَى^(٣)

(١) زيادة من الكتاب ١٣٣/١ .

(٢) البيت من شواهد سيبويه ولم ينسبه ، انظر : الكتاب ١٣٣/١ ، وانظر : معاني القرآن للفراء ٤٧٩/١ وفيه (وبلد ليس به أنيس) والمقتضب ٣١٩/٢ ، وفيهما غير منسوب ، ونسبه البغدادي إلى جران العود عامر بن الحارث بن كلفة ، انظر : الخزانة ١٩٧/٤-١٩٨ .

(٣) جزء من بيت لمتَّم بن نويرة ، انظر : شعر مالك ومتمم ص/٨٤ وتمام البيت :
على مثل اصحاب البعوضة فاخمشي

لك الويل حرق الوجه أو يبكي من بكى
وانظر : الكتاب ٤٠٩/١ . وفيه منسوب لمتَّم بن نويرة أيضاً .
وانظر : اللسان مادة : بعض .

٥٢ - مسألة

أشَدَّ أبو زيد لعمران بن حطان^(١) :

١٦٤- فتمسي صريماً ما تقومُ لحاجة
ولا تسمعُ الدَّاعي ويُسْمِعُكَ مَنْ دَعَا^(٢)
قال أبو زيد : يُرِيدَ : مَنْ دَعَا يُسْمِعُكَ •

هذا التولُّ الذي ذكره في هذا لم نعلم أحداً أجازَه ، ولو
جازَه هذا^(٣) لجازَ آتٍ مَنْ يَأْتِي ، والوجهُ في هذا أنْ تُقدَّرَ
حذفَ اللامِ كقولِه :

••••• أو يَبْكُ مَنْ بَكَى^(٤)
وكانَ هذا أيضاً في المعنى أقربَ مما ذكره •

-
- (١) هو عمران بن حطان بن ظبيان ، انظر : الاغانى ٥٠/١٨ •
(٢) لم أجد هذا البيت في نوادر أبي زيد ، وجدته في المخصص
١٤٧/١٧ • وهو لم ينسبه ، وفيه (فتضحى) بدل (فتمسي)
وورد في شرح المفصل ٦٠/٧ و ٢٤/٩ بالروايتين •
(٣) زيادة من ج يقتضيها السياق •
(٤) تقدم تخريجه قريباً •

٥٣ - مسألة

حكى سيويه : أطيار ، وحملة على أنه جمع طائر مثل :
صاحب وأصحاب ، وشاهد وأشهد ، وقلوب^(١) وأقلام^(٢) ، لأن
قلوباً مثل : فاعل في الزيادة والزينة^(٣) .

فإن قال قائل : هلا حملته على أنه جمع (طير) دون
أن يكون جمع (طائر) ؟

قول له : لا يكون عنده إلا جمع (طائر) ، لأن (طائراً)
زعم أنه جمع على : طير مثل : تاجر وتجر ، وإذا كان
مثل : تجر ، وركب ، لم يجز جمعه ، ألا ترى : أنه اسم
يخل جواز ذلك في جمع الجمع ، ويمتنع جمع هذا أيضاً من
جهة القياس ، لأن (تجراً) وإبه يراد به الكثرة ، فحكيمه
إذا جمع أن يراد به الكثير و (أفعال)^(٤) لا يراد به
الكثرة ، بل خلافها ، فيجب أن يمتنع هذا من حيث امتنع
(أقوالان)^(٥) ونحوه ، ألا ترى : أنك لا تكثر بأدنى العدد كما
لا تكثر بالثنية ، ويجب أن يمتنع جمع هذا بهذا الجمع أيضاً
لما ذكرت لك ، كما امتنع أن تحقّر الجموع الموضوعة لكثرة

(١) الفلوق : الجحش والمهر إذا فطيم وجمعه أقلام ، انظر :
اللسان مادة : فلا .

(٢) انظر : الكتاب ١٩٥/٢ و ٢٠٢ .

(٣) يقصد بالزينة : عدد الحروف .

(٤) يعني صيغة (أفعال) .

(٥) انظر : الكتاب ٢٠٢/٢ .

العدد ، فكما لم تحقّر الجموع الموضوعة لأكثر العدد^(١) ، لأنّ
التحقير تقييدٌ وهذه الأبنية تكثيرٌ ، كذلك لا يجوزُ هذا ، لأنّه
للتكثيرِ و (أفعال) للتقليلِ .

[فإِنْ قَالَ قَائِلٌ]^(٢) : هَلَا جازَ جمعُه على (أفعال) كما
جازَ (إبْلانِ)^(٣) ، وكما حكى سيبويه من قولهم لِفاحِيسِنِ^(٤) ،
ولِقاحِ^(٥) جمعُ لِقِحَةٍ ، ولِقْوَحِ ؟

قيلَ لهُ : هذا قليلٌ ، وقد قال سيبويه : إنّه قليلٌ لا يُقاسُ
عليه ، فإذا لم يُتَسَّ عليه ما أشبهه نقلته كانَ [أن]^(٦)
لا يردُّ عليه غيرُه ولا يُشَبَّه به سِوَاهُ أُولَى .

فإنَّ قَالَ قَائِلٌ : فهَلَا جازَ تكسيرُه ، كما جازَ تحقيرُه فِيمَا
حكاهُ سيبويه من قولهم : رَجُلٌ ورُجَيْلٌ^(٧) ، وكما قرأتَ علي
أبي بكرٍ عن أبي العباس عن أبي ثمان ، قالَ : أشدُّني الأَمَمِيُّ
لأَحِيحَةَ بنِ الجِلاحِ :

-
- (١) قوله (فكما لم تحقّر الجموع الموضوعة لأكثر العدد) ساقط
من ج .
(٢) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(٣) قال سيبويه : وقالوا : إبْلانِ ، لأنه اسم لم يكسر عليه ،
وإنّما يريدون قطيعين وذلك يعنون ، انظر : الكتاب ٢/٢٠٢ .
(٤) انظر : الكتاب ٢/٢٠٢ .
(٥) اللقاح : ذوات الألبان من النوق ، واحدها : لِقْوَحٌ ولِقِحَةٌ .
انظر : اللسان مادة : لقح .
(٦) زيادة من ج يقتضيها السياق . وقد كتبت حاشية في ش ،
وهي : يرد عليه قوم وأقوام .
(٧) انظر : الكتاب ٢/١٤٢ .

١٦٥- بِنَيْتُهُ 'بَعْضُهُ' مِنْ مَالِيَا أَخْصِي رُكَيْبًا أَوْ رُجَيْلًا غَادِيًا^(١)

قِيلَ لَهُ : لَا يَنْبَغِي أَنْ يَجُوزَ فِي^(٢) هَذَا الْكُسْرُ مِنْ حَيْثُ جَازَ
التَّصْغِيرُ ، وَذَلِكَ أَنَّ هَذَا الْأَسْمَ عَلَى بِنَاءِ الْأَحَادِ ، وَالْمُرَادُ بِهِ
الْكَثْرَةُ ، فَلَوْ كُسِّرَ كَمَا صُغِّرَ لَكَانَ فِي ذَلِكَ إِجْرَاؤُهُ مَجْرَى
الْأَحَادِ ، وَإِزَالَتُهُ عَمَّا وُضِعَ لَهُ مِنْ الدَّلَالَةِ عَلَى الْكَثْرَةِ إِذَا كُنَ
يَكُونُ ٤٠ ب / فِي ذَلِكَ مَسَاوَاتُهُ لَهُ مِنْ جِهَةِ الْبِنَاءِ وَالْكَسْرِ
وَالْتَحْقِيرِ ، وَالْحَدِيثُ عَنْهُ كَالْحَدِيثِ عَنِ الْأَحَادِ نَحْوَمَا أَنْشَدَهُ
أَبُو الْحَسَنِ :

١٦٦- لَهُمْ جَامِلٌ لَا يَهْدَى اللَّيْلَ سَامِرُهُ^(٣)

وَهَذَا كُلُّ جِهَاتِهِ أَوْ عَامَّتِهِ ، فَيَجِبُ إِذَا صُغِّرَ أَنْ لَا يَكْثُرَ
فَيَكُونُ بِتَرْكِ تَكْسِيرِهِ مَنْفَعَةً مِمَّا يُرَادُ بِهِ الْأَحَادُ دُونَ الْكَثْرَةِ ،
وَمْتَمِيزًا بِهِ مِنْهَا عَلَى أَنَّ (رُكَيْبًا) فِي الْيَتِّ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ
مُحَقَّرًا عَلَى حَذْفِ الزِّيَادَةِ ، كَبَابٍ : أَزْهَرَ ، وَزُهَيْرٌ^(٤) .

(١) البيت لأحيحة بن الجلاح ، انظر : الاغانى ١٢٤/١٣ بولاق ،

وانظر : المنصف ١٠١/٢ وشرح الشافية ١٥٠/٣ .

(٢) في ش (بعد) وأثبتنا ما في ج لأنه أصح .

(٣) البيت للحطيئة ، انظر : شعر الحطيئة ص/٢١ وصدوره :

وإن تك ذا شاء كثير فائتهم

وفيه (ذوو جامل) بدل (لهم جامل) وكذلك في معاني

القرآن للاخفش ص/٢٤٦ وفي الخزانة (لنا جامل) انظر :

الخزانة ٣/٣٨٩ .

(٤) يقصد بهذا : تصغير الترخيم وهو أن تحذف كل شيء زيد

في الاسماء الثلاثية والرباعية ، فيبقى الاسم على حروفه الاصلية

ثم يُصَغَّرُ ، مثل : أسود ، فيصغر على سُويد ،

ومقَعَسَسٌ ، يُصَغَّرُ عَلَى قَعَيْسٍ ، انظر : الكتاب

١٣٤/٢ .

فإن قال قائل: أليس (أشياء) (١) عندك من باب: ركب، وتجر، وجامل، وقد حدثكم أبو بكر عن أبي العباس قال: حدثنا علماءنا عن الأصمعي قال: وقف أعرابي على خلف الأحمر (٢)، فقال: إن عندك لأشواي (٣)، فكسر (أشياء) على (أشواي)، فما أنكرت أن يجوز [جمع] (٤) نحو: طير وبابه؟

قيل له: هذا أشبه، لأنه مكسر على بناء يكون للكثير، و (أطياف) للقليل، إلا أنه أيضاً عندي ردي لخروجه بذلك إلى حيز الأحاد (٥)، وما لا يعني به الكثرة، وهذه حكاية نادرة لا يجب النياس عليها ولا إجراء نظائرها من أجلها مجراها.

فإن قال: أليس (ضأن) عندك من هذا الباب، لأنه جمع (ضائين)، كما أن (طيراً) جمع (طائر)، فقد قال: ضأن (٦)، وضئين، كما قالوا: عبد وعيد، وكتب وكتيب، فما أنكرت أن يجوز تكسير: طير وركب وبابه، كما جاز تكسير: ضأن، إذ هو مثله؟

-
- (١) ذهب الكوفيون إلى أن (أشياء) وزنه: أفعاء، والأصل: أفعلاء، وذهب البصريون إلى أن وزنه: لفعاء، والأصل: لفعلاء، انظر: الانصاف ٢/٨١٢-٨١٣.
- (٢) هو أبو محرز خلف بن حيان المعروف بخلف الأحمر، انظر: نزهة الألباء ص/٥١.
- (٣) انظر: المقتضب ١/٣١، والأصول ٢/٦٢٠ رسالة دكتوراه.
- (٤) زيادة من ج يقتضيتها السياق.
- (٥) وقد جاء من الأحاد على أفعال مثل: برمة أعشار، وثوب أكياش. انظر: ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ص/٤٦.
- (٦) (ضأن) ساقط من ج.

قيل له : ليس قولهم : ضئين ، عندنا جمع (ضائن)
 إنما هو جمع (ضائين) ، ونظير ما حكاه سيويه من قولهم :
 غزيب ، وعزيب ، وغزير ، وغزير^(١) ، وأنشد :

١٦٧- سریتُ بهم حتى تكلم غزيرُهم^(٢)
 ف (ضئين) عندنا جمع (ضائين) ، وليس (ضائن) بجمع ،
 إنما هو واحد ، ألا تراهم قلوا : ضائنة ، فأنثوا ، وقالوا :
 ضوائن ، فيما حكى أبو الحسن فكسروا ، ولو كان جمعاً لم
 يكسروا ، كما لا يكسروا (ركب) و (جامل) ونحوه .
 ف (ضائين) واحد ، وجمعه : ضائن ، وضائن^(٣) ، وضوائين ،
 وضئين ، وضئين . فنظير (ضئين) في (طائر) ما قلناه ، ونظير
 (ضائن) في (ضائين) ما حكاه سيويه من قولهم : خادم وخدم
 وغائب وغيب^(٤) .

ومما جاء على (فعل) جمعاً ما حكاه أيضاً في جمع
 (فعلة) من قولهم : حلقه ، وحلق ، وفكته ، وفلك ، قال :

(١) انظر : الكتاب ٢/٢٠٣ .

(٢) البيت لامرئ القيس ، انظر : شرح ديوان امرئ القيس
 ص/٢١٦ ، وتامه :

وحتى الجياد ما يقدن بارسان
 وفي الديوان (مطوت) بدل (سرية) و (مطيهم) بدل
 (غزيرهم) وورد بروايتين في الكتاب ، ورد برواية (مطيهم)
 في ٤١٧/١ وبرواية (غزيرهم) ٢/٢٠٣ وانظر : المقتضب
 ٤٠/٢ : وفيه (مطيهم) .

(٣) ضائن ، بالتخفيف ، أي : بتسهيل الهمزة .

(٤) انظر : الكتاب ٢/٢٠٣ .

وَجَدْنَا أَبُو الْخَطَّابِ (١) أَنَّهُمْ يَقُولُونَ : نَشْفَقُ وَنَشْفُ ، وَهُوَ :
 الْحَجَرُ الَّذِي يُتَدَلَّكَ بِهِ (٢) ، وَيَدُلُّكَ عَلَى قُوَّةِ تَرْكِ التَّكْسِيرِ
 فِي هَذَا الْبَابِ ، قَوْلُهُ تَعَالَى : (مُسْتَكْبِرِينَ بِهِ سَامِرًا
 تَهْجُرُونَ) (٣) فَصَحَّحَ (سَامِرًا) وَلَمْ يَكْسِرْهُ .

(١) هو أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد المعروف بالاخفش

الكبير • انظر : أنباه الرواة ١٥٧/٢ - ١٥٨ •

(٢) انظر : الكتاب ٢٠٣/٢ •

(٣) المؤمنون/٦٧ • وجعل العكبري (سامرا) حالا وقال : هو

مصدر كتولهم : قَمَّ قائمًا ، وقد جاء من المصدر على لفظ اسم

الفاعل كالعاقبة والعافية • وقال ابن منظور : السامر : اسم

للجمع كالجامل • انظر : التبيان في إعراب القرآن ١٥٨/٢

واللسان مادة : سمر •

في بابِ تثنيةِ الممدودِ ، قال سيويه :

فإنَّ كانَ الممدودُ لا ينصرفُ وأخرُهُ زيادةٌ جاءتْ علامةً
لأنثى ، فإنَّكَ إذا تَنَيْتَهُ أبدلتَ واوًا كما تفعلُ ذلكَ في
[قولِكَ] (١) : خُنْساوي ، وكذلك إذا جمعتَهُ بالهاءِ (٢) .

نقولُ : إنَّ التثنيةَ على صيغةٍ واحدةٍ وبناءٍ واحدٍ ، لا يختلفُ
كما اختلفَ الجموعُ ، لخلوها من المعنى الذي لَهُ اختلفتْ
الجموعُ ، وذلكَ أنَّ ضروبَ الجمعِ ، إنما اختلفتْ فجاءتْ على
أبنيةٍ مختلفةٍ غيرِ متَّفِقةٍ ، من حيثِ اختلفتْ المجموعاتُ ، فصارَ
مجموعٌ أكثرَ من مجموعٍ ، فلما اختلفتْ صيغَتُ لها أبنيةٌ
مختلفةٌ ، تدلُّ على القليلِ منها والكثيرِ باختلافِها .

ولما كانتِ المُثنَّياتُ ضرباً واحداً لا يكونُ اثنانِ أكثرَ من
اثنينِ ، كما يكونُ جمعٌ أكثرَ من جمعٍ ، لم تَحْتَجَّ إلى اختلافِ
الأبنةِ في التثنيةِ ، كما احتجَّ إليه في الجمعِ ليعلمَ به القليلُ من
الكثيرِ ، ولهذا لم يَخْتَلَفْ بناءُ التثنيةِ وذواتِ الاسمِ المُثنَّى إذا
ثُنِّيَ ، إلاَّ ما كانَ في آخرِهِ منه حرفٌ مُعْتَلٌ ساكنٌ ، يَجِبُ
أنَّ يُقْلَبَ ، لئلاَّ يُحذفَ فيزولَ بذلكَ ما أُريدَ من علمِ
التثنيةِ والدلالةِ عَلَيْهَا ، أو همزةٌ مَمْدُودَةٌ فتُقْلَبُ لما
تُذَكَّرُ (٣) .

(١) زيادة من ج توافق ما في الكتاب ٩٤/٢ .

(٢) الى هنا قول سيويه ، انظر : الكتاب ٩٤/٢ .

(٣) في ج (الى ما) بدل (لما) .

فنقول : إنَّ الهمزةَ في أواخرِ الأسماءِ على ثلاثةِ أضربٍ :
أصليٌّ ، وبمنزلةِ الأصليِّ ، وزائديٌّ .

والأصليُّ على ضربينِ : ضربٌ : الهمزةُ فيه أصلٌ غيرٌ
منقلبةٍ ، مثلُ : قرآء^(١) ، وجيأ^(٢) .

وضربٌ : الهمزةُ فيه منقلبةٌ عن أصلٍ ، مثلُ : سقاء ،
وعزاء ، وغوغاء^(٣) فيمنَّ صرفاً .

والضربُ [الثاني]^(٤) من القيسمةِ الأولى : ما كانتِ الهمزةُ
فيه [زائدةً بمنزلةِ الأصل]^(٥) منقلبةً عن ياءٍ تلحقُ آخرَ الكلمةِ
للإلحاقِ ، فتقلبُ همزةً أوقوعها طرفاً ، لبناءِ الاسمِ على التذكيرِ ،
وذلك نحو : علباء ، وحرباء^(٦) ، وزيزاء^(٧) ، وقيقاء^(٨) ، وقوَّباء^(٩) ،
فيمنَّ صرفاً .

(١) رجل قرآء : حسن القراءة ، ورجل قرآء : متنسك ،
انظر : اللسان مادة : قرأ .

(٢) الجيأ : وعاءٌ توضعُ فيه القدر ، انظر : اللسان مادة : جيأ .

(٣) قال سيبويه : وأما (غوغاء) فمن العرب من يجعلها بمنزلة

(عوَّراء) فيؤنث ولا يصرف ، ومنهم من يجعلها بمنزلة

(قَضِّقَاض) فيذكر ويصرف ، انظر : الكتاب ١٠/٢ .

(٤) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٥) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٦) الحيرباء : مسامير الدروع . انظر : الصحاح ١٠٩/١ مادة :

حرب .

(٧) الزيزاء : الأرض الغليظة ، انظر : اللسان مادة : زيز .

(٨) القيقاء : صوت الدجاج عند البيض ، انظر : اللسان مادة :

قوا .

(٩) انظر : الكتاب ١٠/٢ ، والقوَّباء : داءٌ يظهر في الجلد ،

انظر : اللسان مادة : قوب .

والضرب الثالث من القسمة الأولى ، وهو : الهمزة الزائدة ،
 وذلك تملحق الاسم الذي هو صفة ، والاسم الذي هو غير صفة
 للتأنيث ، فصار الاسم يلحقها غير منصرف ، وذلك نحو :
 حُنْفَسَاء ، وحمراء ، وبروكاء^(١) ، ونحوه .

وحكم المقلب حكم الأصل ، كما أن حكم الملتحق حكم
 الأصل ، ولما كان قسم أصلاً وبمنزلة الأصل ، وقسم زائداً ،
 احتيج في النسب والتنبيه الى الفرق ٤١ أ / بين الأصل وما هو
 بمنزلة الأصل ، وبين الزائد ، وبين المنصرف وغير المنصرف .

وحكم الفرق أن يقع في الشواني والفروع ، دون الأوائل
 والأصول^(٢) ، كذلك جرى هذا ولا سبيل الى الفرق بينهما إلا
 بإبدالها حرفاً من حروف التي يغلب عليها القلب والإبدال ،
 فأبدلت منها الواو ، كما أبدلت هي من الواو ، إذا كانت
 مضمومة أو مفتوحة ، فاء أو عيناً^(٣) ، وفي غير ذلك .

فقالوا : حمراوان ، وحمراوي ، وكانت أولى من الياء ، لأن
 الياء عندهم تقرب من الألف ، وهي أقرب الى الألف من الواو
 إليها ، وقبل الهمزة ألف ، فلو أبدل من الهمزة ياء ، لكان
 يجتمع حرفان كأنهما من مخرج واحد ، وذلك مستكرة
 عندهم ، ألا تراهم يقرؤون منه الى الإدغام أو الحذف ، ومع

-
- (١) البروكاء : الثبات في الحرب ، انظر : اللسان مادة : برك .
 (٢) يعني في الاسماء والصفات التي فيها همزة زائدة ، للإلحاق
 أو التأنيث .
 (٣) تبدل الواو همزة ، سواء آكانت الواو فاء مضمومة ، مثل :
 أجوه ، أو عيناً مضمومة مثل : أدور ، أو فاء مفتوحة ، مثل :
 أحد وأواصل ، انظر : الكتاب ٣٥٥/٢ .

ذلك فإنَّ الياءَ لم يكثُرْ إبدالُ الهمزةِ منها كثرةَ إبدالِ الهمزةِ من الواوِ . ولم يكنْ إلى إبدالِها من الألفِ سبيلٌ ، لأنَّها لا تكونُ إلاَّ ساكنةً وقبلَها ساكنٌ وبعدها آخرٌ ، وهو الياءُ الأولى في الإضافةِ ، أو حرفُ الإعرابِ في التثنيةِ .

فهذا الذي ذكرنا من إبدالِ الواوِ مكانَ الهمزةِ غيرِ الأصلِ في التثنيةِ والإضافةِ ، هو الأصلُ الذي يجبُ أنْ يكونَ انزاسد عليه دونَ الأصلِ .

ثمَّ تُبدَلُ من الأصولِ بعدَ ذلكَ ، لوسائطِ حادثةٍ من النوعينِ (١) ، وذلكَ أنَّهم لما وجدوا الهمزةَ في (علباء) زائدةً بعدَ ألفٍ وإنْ كانتْ بمنزلةِ الأصلِ ، كما وجدوا همزةَ (حمراء) زائدةً بعدَ ألفٍ أبدلوا منها الواوِ إذْ كانتْ زائدةً ، كما أنَّ هذه زائدةٌ (٢) ، وكانتْ بعدَ ألفٍ ، كما أنَّ تلكَ بعدَ ألفٍ (٣) .

ولمَّا كانتْ همزةُ (علباء) بمنزلةِ الأصلِ ويُسَمَّى ويُنسَبُ إليه غيرَ مبدلةٍ ، كما أنَّ (كساء) و (رداء) كذلكَ ، ثمَّ أبدلوا الواوِ من (علباء) في الموضعينِ : الإضافةِ والتثنيةِ أبدلوا من (كساء) أيضاً وإنْ لم تكنْ زائدةً إذْ كانتْ بعدَ ألفٍ ، فكانَ البدلُ فيه أقبحَ من البدلِ في (علباء) ، لأنَّ (علباء) يشبهُ (حمراء) من جهتينِ (٤) ذكرناهما ، و (كساء) ونحوه من جهةٍ واحدةٍ وهو وقوعُ الهمزةِ بعدَ الألفِ ، وقد تشابهُ الهمزةُ فيه

-
- (١) يعني التثنية والنسبة .
(٢) (كما أنَّ هذه زائدة) ساقط من ج .
(٣) (كما أنَّ تلك بعد ألف) ساقط من ج .
(٤) وهما زيادة الهمزة ووقوعها بعد ألف .

الهمزة فيها في أنها ليست من أصل الكلمة ونفسها ، إنما هي منقلبة ، فهذا كانه مشابهة من جهتين .

ولما كان تبدل من (كساء) و (رداء) وإن كانت الهمزة فيهن غير زائدة لوقوعها بعد الألف ، كذلك أبدل من الهمزة التي هي أصل مثل : قرآء ، لأن هذه الهمزة وإن كانت أصلاً فهي واقعة بعد الألف ، كما أن الهمزة في (كساء) واقعة بعد الألف و [(١) ليست بزائدة .

لكن البدل في (كساء) أحسن منه في (قرآء) ، لما ذكرت لك من جهة التنبه ، ولأنها منقلبة عن حرف تنقلب الواو إليه (٢) ، وينقلب هو إلى الواو وهو حرف أدخل في الاعتلال من الهمزة ، وقد جاز ذلك في الهمزة أيضاً وجاء ، لأنها تعقل وتنقلب وتلين ، كما يقع نحو هذا في الأحرف الأخرى ، فلهذه الوسائط التي ذكرناها وقع الإبدال في هذه الهمزات ، وإن كانت مختلفة الأصناف .

قال سيويه : علمواوان ، أكثر من قولك : كساوان ، في كلام العرب لثبوتها به (حمراء) (٣) .

وجواب آخر في قلبهم الهمزة واوا في ثنية (حمراوان) ونحوه وهو :

(١) زيادة من ج يقتضيتها السياق .

(٢) وهو الياء .

(٣) انظر : الكتاب ٢/٩٤-٩٥ .

فكما لم يحذف فوها في هذا الموضع لما كان حذفها إجحافاً ومستكراً ،
 كذلك لم يحذف فوها في الجمع وأيضاً فإن ههنا أبداً من الحذف
 من ائمة منها ، لأن الله تتغير في الوقف ، وهذا لا يتغير فيه
 ولا يُعتل ، وما كان تغيره واعتلاله أكثر كان في الحذف
 أدخل ومن اللزوم أبداً ، ألا ترى : ٤١ ب / أنها والألف لما كانتا
 لازمتين كسروا الاسم عليهما ، فتأوا : صحاري ، وصلافى (١) ،
 وذفاري ، فلما كان لهما من الزيادة على التاء ما ذكرنا وجب أن
 لا يسجري مسجراها في الحذف .

[ولم يسمع التوكيد (٢) لأن ذلك كان يلزم منه اجتماع
 علامتين للتأنيث ، كما كان يجتمع في (تائيات) لو لم يحذف .
 فلما لم يسمع هذان الوجوهان ، ثبت أمثال ، وهو البذل
 في التنية ، فاجتمع في ذلك المشاكلة للجمع للتنية والإضافة ،
 وكل هذه مشاكلة وممتاسية ، وكان الأحسن والأبلغ أن
 تكون على لفظ واحد ، وذلك ما كره من الحذف والإخلال ،
 فكان البذل أقيس وأحسن .

فإن قال قائل : فلم أجد في النسبة وليس هناك
 علامتان تجتمعان للتأنيث ؟

قول له : يلزم قلبها من حيث وجب حذف التاء تاء
 التأنيث ، وذلك أنك تقول في النسب إلى حمدة : حمدي ،
 فتحذف التاء ولا تثبت في المضائق (٣) ، فكذلك يجب أن
 تُبطل هذا ، ولو لم يُبدل منها جمعت بين يائي النسب وعلامة

(١) الصلافي جمع صلفاء وهي الأرض الشديدة ، انظر : اللسان
 مادة : صلف .

(٢) زيادة من ج يقتضيهما السياق .

(٣) يعني : الاسم المنسوب ، انظر : المقضب ١٣٧/٣ .

فكما لم يحذف فوها في هذا الموضع لما كان حذفها إجحافاً ومستكرهاً ،
 كذلك لم يحذف فوها في الجمع وأيضاً فإن هذا أبعد من الحذف
 من انه منها ، لأن الله تتغير في الوقف ، وهذا لا يتغير فيه
 ولا يُعتل ، وما كان تغيره واعتلاله أكثر كان في الحذف
 أدخل ومن اللزوم أبعد ، ألا ترى : ٤١ ب / أنها والألف لما كانتا
 لازمتين كسروا الاسم عليهما ، فتأوا : صحاري ، وصلافى (١) ،
 وذفاري ، فلما كان لهما من الزيادة على التاء ما ذكرنا وجب أن
 لا يسجري مسجراها في الحذف .

[ولم يسمع التوكيد (٢) لأن ذلك كان يلزم منه اجتماع
 علامتين للتأنيث ، كما كان يجتمع في (تائيات) لو لم يحذف .
 فلما لم يسمع هذان الوان ، ثبت أمثال ، وهو البذل
 في التنية ، فاجتمع في ذلك المشاكلة للجمع للتنية والإضافة ،
 وكل هذه مشاكلة ومتماسية ، وكان الأحسن والأبلغ أن
 تكون على لفظ واحد ، وذلك ما كرم من الحذف والإخلاق ،
 فكان البذل أقيس وأحسن .

فإن قال قائل : فلم أجد في النسبة وليس هناك
 علامتان تجتمعان للتأنيث ؟

قول له : يلزم قلبها من حيث وجب حذف التاء
 التأنيث ، وذلك أنك تقول في النسب إلى حمدة : حمدي ،
 فتحذف التاء ولا تثبت في المضائق (٣) ، فكذلك يجب أن
 يقال هذا ، ولو لم تبدل منها جمعت بين يائي النسب وعلامة

(١) الصلافي جمع صلفاء وهي الأرض الشديدة ، انظر : اللسان
 مادة : صلف .

(٢) زيادة من ج يقتضيهما السياق .

(٣) يعني : الاسم المنسوب ، انظر : المتعصب ١٣٧/٣ .

التأنيث ، فكانت بمنزلة مَنْ قَالَ : حَمَدْتِي فِي الْإِضَافَةِ إِلَى :
 حَمْدَةٍ ، وَإِنَّمَا حُذِفَتِ التَّاءُ مَعَ الْيَائِسِ لِشَبَاهَتِهِمَا لَهَا
 وَ [قِيَامِهِمَا]^(١) مَقَامَهَا فِي قَوْلِهِمْ : زَنْجٌ ، زَنْجِيٌّ ، وَرُومِيٌّ ،
 وَرُومٌ ، كَقَوْلِهِمْ : تَمْرَةٌ ، وَتَمْرٌ^(٢) ، أَلَا تَرَاهُمَا حُذِفَتَا كَمَا
 حُذِفَتْ ، فَلَمَّا كَانَتَا كَذَلِكَ لَمْ يَجْتَمِعَا ، كَمَا لَا يَجْتَمِعُ الْحَرْفَانِ
 إِذَا كُنَا بِمَعْنَى .

والهمزة والألف مثل التاء في كونهما علامتين ، فلما كان
 إجراؤهما مجراها في النسب لا يُخْلُ بِلَاظٍ وَلَا مَعْنَى ، بَلْ
 يُؤَدِّي إِلَى مُشَاكَلَةٍ بَيْنَ الْإِضَافَةِ وَالتَّشْبِيهِ وَالْجَمْعِ ، وَبَيْنَهُمَا
 مُشَاكَلَةٌ ، وَبَيْنَهُمَا^(٣) وَبَيْنَ الْعَلَامَةِ الْأُخْرَى الَّتِي هِيَ التَّاءُ فِي أَنَّهَا
 لَمْ يَتَّبِعْ فِي اتِّشَابِهَا كَمَا لَمْ تَتَّبِعْ التَّاءُ وَلَمْ يَلْزَمْ حُذْفُ إِتْرَ ذَلِكَ ،
 اسْتِحْبَابٌ^(٤) فَأُبْدِلَ فِي الْإِضَافَةِ كَمَا أُبْدِلَ فِي التَّشْبِيهِ ، بَلْ كَانَ
 إِبْدَالُهَا أَكْثَرُ وَأَوْجِبُ فِي النِّسْبِ ، لِمَا ذَكَرْتُ لَكَ مِنْ مُشَابَهَتَيْهَا
 حَرْفِي الْإِضَافَةِ ، لِعَلَامَةِ التَّأْنِيثِ .

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : فَهَلَّا حُذِفَتْ هَذِهِ الْهَمْزَةُ فِي النِّسْبِ ، كَمَا
 حُذِفَتِ الْهَاءُ ؟

قِيلَ [لَهُ]^(٥) : إِنَّ الْهَاءَ لَوْ لَمْ تُحْذَفْ لَكَانَتْ تَتَّبِعُ
 وَتَنْقَلِبُ تَاءً ، لِأَنَّهَا فِي الدَّرَجِ ، وَالتَّاءُ مِنْ عِلْمَةِ التَّأْنِيثِ ، [وَ]^(٦)

-
- (١) زيادة من ج يقتضيتها السياق .
 (٢) المناسبة بين التاء وياء النسبة ، أن التاء تكون غارقة بين
 الجمع والواحد في تمر وتمرة ، وكذلك ياء النسبة في زنجي
 وزنج ورومي وروم ، انظر : المذكر والمؤنث للمبرد ص/٩٠
 والاصول ٤٣٢/٢ .
 (٣) ضمير (هما) راجع إلى الهمزة والألف .
 (٤) جواب (لما) المتقدم .
 (٥) زيادة من ج يقتضيتها السياق .
 (٦) زيادة من ج يقتضيتها السياق .

لم تُبدَلْ من حروف إبدالاً مُطَرِّداً ، كما بَدَل هذه الحروفِ بعضها من بعضٍ ، فلمَّا لم يكن سبيلٌ إلى تركيها ، والامتناع من حذفها ، لما ذكرتُ لك من مُعاقبتها لهما ولا إلى إبدالها من شيءٍ ، كما أُبدِلت هذه الأحرفُ الأخرى ، لم يلزم لزوم الحرفين والألفِ ، وجب حذفها .

ولمَّا كان تبدلُ الواوِ والهمزةُ والياءُ بعضها من بعضٍ في مواضع إبدالاً مُطَرِّداً ، ولم يكن سبيلٌ إلى ترك علامة التانيث في هذين الموضعين النسبِ والنشبة والامتناع من حذفها ، أُبدِلت حروفُ تبدلٍ منه أيضاً إبدالاً مُطَرِّداً^(١) ، فلهذه المعاني حذفتُ التاءُ وأُقيمتُ ، وأُبدِل من الهمزة الواوُ ، ولم يُحذف مع أن علامة التانيث في (حَمراء) حرفان ، وعلامة التانيث في (حَمدة) ونحوه حرفٌ واحدٌ ، فلو حذفتُ الهمزة من (حَمراء) لاحتجتُ أن تُحذف الألفُ التي قبلها أيضاً ، وذلك أن الزيادة بين زيدتا معاً ، ولم يزد أحدُهما بعد الأخرى ، فإذا حذفتُ إحداهما لزم حذفُ الأخرى وليس حذفُ الحرفين كحذفِ الحرف الواحدِ ، لأنَّ حذفهما إخلالٌ وليس حذفُ الحرف الواحدِ كذلك .

فأمَّا ما ذكرنا من التناسبِ واتشاكلِ الواقعِ بين التنشبة والنسبة فمن ذلك : أن الاسمَ المنسوبَ إليه قد كان ينصرفُ قبل النسبة في الكلامِ في وجوه الأعرابِ التي تكونُ له ، ثم زيدَ عليه الياءان لمعنى النسبِ ، فانتقل الأعرابُ الذي كان يكونُ في لامِ الاسمِ أو ما أشبهه لأمه^(٢) إلى الياءِ ، وبُنِيَ الآخرُ^(٣) على

- (١) وهو الواو ، وانظر أول المسألة .
 (٢) ما أشبهه لامِ الاسمِ مثل : الدال في (يد) ، والميم في (دم) .
 (٣) يعني آخر الاسمِ المنسوبِ .

ضرب واحد من الحركات •

وكذلك الاسم المثنى قد كان قبل أن يثنى ينصرف في وجوه الأعراب ، فلما زيدت عليه الألف لمضى اثنية كما زيدت الياءان لمضى النسب ، انتقل الأعراب الذي كان يكون في لام الاسم أو ما أشبه لأمه إلى آخره ، وبني ما كان آخره قبل على ضرب واحد من الحركات ، فثبتت اللام من الاسم المنسوب على ذلك ، وكان حكم الأعراب أن تلحق الألف إذا صارت آخر الاسم وصار الاسم المثنى به تمامًا ، كما أنه في الاسم المضاف تلحق الياء إذا صارت آخر الاسم^(١) وبها تم الاسم ، لكن لم تلحق الألف الحركة لامتناع ذلك فيها ، فجعل في آخره النون عوضاً من حركة الأعراب ، والتنوين اللامق للاسم ، فلذلك قال سيويه فيها : كأنه عوض من الحركة والتنوين^(٢) •

فإن قال قائل : فهلاً زعم أن النون عوض من التنوين فقط دون حركة الأعراب ، إذ في الاسم المثنى ما يدل على حركة الأعراب ويقوم مقامها^(٣) ، وليس فيه تنوين ، ولا ما يدل على فكون النون بدلاً من التنوين المعلوم ، وهو نفسه وما يقوم مقامه دون الحركة ؟

قل له : إلى هذا ذهب أبو العباس^(٤) ، فزعم أن النون

(١) من قوله (وصار الاسم المثنى) إلى (آخر الاسم) ساقط من ج •

(٢) انظر : الكتاب ٤/١ •

(٣) وهو الألف في الرفع والياء في النصب والجر •

(٤) والذي يرويه أبو علي عن أبي العباس خلاف ما في المقتضب ،

قال أبو العباس في باب إعراب الاسماء والافعال : وأما النون

فبدل من الحركة والتنوين اللذين كانا في الواحد ، انظر :

المقتضب ٥/١ •

يبدل من التنوين فقط دون الحركة .
 وليبيويه أن يقول : إنه "بدل" منهما وإن كان في المنخر
 ما يدل على الأعراب ، لأن الدال على التثنية ليس كمنس
 المدلول عليه ، فهو بدل من الحركة المدلول عليها في التثنية
 والجمع .

والمتصحح أن تكون ٤٢ أ / بدلا منهما ، أما التنوين فموضع
 وفائي بينهما (١) ، وأما الحركة فانها وإن كان قد قام مقامها
 ما يدل عليها ، فإنه يلزم أن يعرض من لفظها ، إذ ليس
 قام ما يدل عليها مقامها بخروج لها عن أن تكون محذوفة ،
 وأنه كن يلزم أن يكون الأعراب بحركة ، كما كانت في
 ياءي الإضافة وما أشبهها من الأخر بحركة ، فإذا لم تثبت
 لزيم الوض منها ، كما لزيم الوض من الحركة التي ليست
 لأعراب عند سيويه ، وذلك كما بداهم اثناء من الحركة التي
 كانت تلزم (فعلًا) مصدر (فعل يفعل) من المعتل العين
 كواوهم : عام ينام عيئة (٢) ، وحال يحال حيلة ، فلا يجب أن
 تكون التي للأعراب أنقص رتبة من التي للبناء دون الأعراب ،
 في العوض منها بدل حذفها .

وهذا الذي يسميه أهل العربية حركة حقيقة إنه حرف ،
 فالتثنية كالألف وانضمه كانواو ، والكسرة كالياء في أنهم

(١) يعني : أن سيويه وأبا العباس اتفقا على أن النون بدل
 عن التنوين واختلفا في كونها بدلا عن الحركة وقد ذكر أبو
 علي أن أبا العباس يقول بأن النون بدل عن التنوين فقط
 وليست تبدل عن الحركة .
 (٢) انظر : الكتاب ٢/٢٢٢ .

حروف" ، كما أنهنَّ حروفٌ "إلا أنَّ الصوتَ بهنَّ أقلُّ من الصوتِ بالألفِ وأختيها ، وقلَّةُ الصوتِ بهنَّ ليسَ يُخرجهنَّ عن أنَّ يكنَّ حروفًا ، لأنَّ من الحروفِ ما هو أكثرُ صوتًا من حروفِ ك (الصاد) و (النون) الساكنة ، فكما أنَّ النونَ عندنا حرفٌ وإنَّ كنَّ أقلَّ صوتًا من الصاد كذلكَ يجبُ أنَّ تكوِّنَ هذه عندنا حروفًا وإنَّ كنَّ الصوتُ بهنَّ أقلَّ من الصوتِ بما هنَّ منه .

فالمُسَمَّى حركةً والحرفُ الذي ممَّه ، هما في الحقيقةِ حركتانِ للناطقِ ، وكلُّ واحدٍ منهما حرفٌ ، ويدانك على ما ذكرناه من هذا قيامُ كلِّ واحدٍ من الحرفِ والمسَمَّى حركةً مقامَ صاحبه .

ألا ترى : أنَّ الحركةَ في (جَمَزِي) قد قامتْ مقامَ الألفِ عندهم في (حُبَارِي) فلم يقولوا في الإضافةِ إليها إلاَّ : جَمَزِي^(١) ، كما لم يقولوا في الإضافةِ إلى (حُبَارِي) إلاَّ : حُبَارِي^(٢) ، وقالوا في [الإضافةِ إلى]^(٣) (حُبَلِي) : حُبَلِيَّ وحُبَلَوِيَّ ، وإذا سَمَّوْا بـ (قَدَم) امرأةً لم يصرفوها البتَّةَ ، كما أنهم إذا سَمَّوْها بـ (بَرِي)^(٤) لم يصرفوها ، فإذا سَمَّوْها بـ (هَدِي) و (دَعْدِي) ونحوه من المنقوصِ منه هذا الحرفُ^(٥) صرَّفوه إنَّ شاءوا .

-
- (١) حمار جمزي : وثاب سريع ، اللسان مادة جمز .
 (٢) انظر : المقتضب ١٤٨/٣ .
 (٣) زيادة من ج يقتضيهما السياق .
 (٤) البري : التراب ، انظر : اللسان مادة : بري .
 (٥) يقصد بهذا الحرف : الحركة ، انظر : المقتضب ١٤٩/٣ .

وأقاموا الحرفَ مقامَ الحركةِ في الإعرابِ ، في نحوِ : هما
 يضربانِ ويضربونَ وتضربينَ ، وهو (يَخْشَى) و (يَنْزُو)
 و (يرمي) ، فالمُسَمَّى حَرَكََةً عِنْدَهُمْ عَلَى مَا أَعْلَمْتِكَ .

فَيَجِبُ إِذَا حُذِفَ أَنْ يُعَوِّضَ [مِنْهُ]^(١) ، كَمَا أَنَّ هَذِهِ
 الْحُرُوفَ إِذَا حُذِفَتْ عَوِّضَ مِنْهَا ، بَلْ الْمِوْضُ مِنْ حَرَكَةِ
 الْإِعْرَابِ أَكْثَرُ ، لَمَّا فِيهِ مِنَ الْإِيضَاحِ وَالْإِبَانَةِ وَدَلَالِ التَّسَكُّنِ ،
 فَلَوْ كَانُوا لَا يُعَوِّضُونَ مِنْ غَيْرِهِ إِذَا حَذَفُوا أَوْ لَوْ خَيَّرُوا بَيْنَ
 الْمِوْضِ وَتَرْكِهِ كَمَا فَعَلُوا فِي (جُوَيْلِق) و (جُوَيْلِيق)^(٢) ،
 لِلزَّمِّ أَنْ لَا يَجُوزَ فِي هَذِهِ الْحَرَكَةِ الَّتِي لِلْإِعْرَابِ إِلَّا الْمِوْضُ ،
 لَمَا ذَكَرْتَ لَكَ وَكَانَ ذَلِكَ الْأَوَّلَى وَالْأَخْلَقُ . وَلَمْ يَكُنْ قَدِ انْفِصَلَتْ
 هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ [هَذَا]^(٣) فَتَطِيلُ فِيهِ ، إِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ عَرَضٌ وَاتَّصَلَ
 بِمَا كُنَّا نَحْوَنَاهُ .

وهذه الحركاتُ عندَ الخليلِ وسيبويه^(٤) أُنْهِيَ زَوَائِدُ فِي
 الْأَسْمِ وَالْفِعْلِ ، فَإِنَّ أَمَلَ الْكَلِمَةَ أَنْ تَكُونَ بِنِيرِهَا ، وَهُوَ كَمَا
 قَالُوا ، وَالذَّلِيلُ عَلَى [أَنْ]^(٥) ذَلِكَ كَذَلِكَ حَذْفُكَ لَهَا وَتَغْيِيرُكَ
 إِنَّمَا فِي اخْتِلَافِ الْأَبْنِيَةِ ، وَبِنَدْمَا تُصَوِّغُ مِنَ الْأَمْثَالَةِ .

أَلَا تَرَى : أَنَّكَ تَقُولُ فِي ضَرْبٍ ، وَسَتَرٍ : ضَرْبٌ
 وَسَتَرٌ ، فَتَذْهَبُ الْحَرَكَةُ الَّتِي كَانَتْ فِي أَصْلِ الْمَصْدَرِ ، وَتَحْرُكُ
 السَّاكِنَ وَتُسَكِّنُ الْمُتَحَرِّكَ فِي (اضْرِبْ) وَنَحْوِهِ ، فَلَوْ كَانَتْ
 أَصُولًا لَمْ تُغَيَّرْ ، كَمَا أَنَّ أَنْفُسَ الْحُرُوفِ لَمَّا كُنَّ أَصُولًا لَمْ

-
- (١) زيادة من ج يقتضيتها السياق .
 (٢) انظر : الكتاب ١١٠/٢ .
 (٣) زيادة من ج يقتضيتها السياق .
 (٤) انظر : الكتاب ٣١٥/٢ .
 (٥) زيادة من ج يقتضيتها السياق .

تُغَلَّبُ . وَلَمْ تُبَدَّلْ . وَلَمْ تُصَيَّرْ . *

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : فَقُلْ فِي الْمُعْتَلَاتِ فِي الْفَاءِ وَالْعَيْنِ وَاللَّامِ : إِنَّهُنَّ غَيْرُ أَصُولٍ ، لِأَنَّهَا قَدْ تُحذفُ فِي هَذِهِ الْمَرَاضِعِ . *

قِيلَ : لَيْسَ الْحذفُ كُلُّهُ لِلزِّيَادَةِ وَلَا كُلُّ الْمَحذُوفِ يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى أَنَّ حَرْفَ الْمَحذُوفِ زَائِدٌ ، بَلِ الْحذفُ عَلَى ضَرْبَيْنِ :

حذفٌ يَدُلُّ عَلَى زِيَادَةِ الْمَحذُوفِ كَ (سَبَبَةٍ)^(١) وَ (قَنْزِر) الَّذِينَ إِذَا قِيلَ فِيهِمَا : سَبَبَةٌ ، وَقَنْزِرٌ ، عَلِمَ أَنَّ الْمَحذُوفَ زَائِدٌ . *

وَحذفٌ لَا يَكُونُ الْمَحذُوفُ فِيهِ زَائِداً ، لَكِنْ يَكُونُ فِيهِ إِجْتِمَاعُ الْأَمْثَالِ أَوْ الْمُتقَابِرَةِ ، فَيُرَالُ ذَلِكَ بِهِ أَوْ بِالِادِّغَمِ كَوَلِينَا : بِلِحْرَتٍ ، وَعَدْنَاءِ^(٢) ، وَنَحْوِ ذَلِكَ ، فَالْمَحذُوفُ : فَمَاتٌ ، وَعَيْنَاتٌ ، وَلَامَاتٌ ، مِنْ الْمَثَلِ مِنْ هَذَا الْقِسْمِ . أَلَا تَرَى : أَنَّهُ إِتْمَا يُحذفُ حَيْثُ يَكْرَهُ فِيهِ حَرَكَةٌ مَا لَمْ تُشَابِهْهُ هَذِهِ الْحُرُوفُ لِلحَرَكَاتِ ، فَحذفُهَا مِنْ هَذَا الْحَيْزِ ، وَلَا يَجْتَمِعُ فِي هَذِهِ الْأَبْنِيَةِ أَمْثَالٌ يَكْرَهُ إِجْتِمَاعُهَا ، فَيَقُولُ : إِنَّ الْحَرَكَاتِ أَصُولٌ ، وَإِتْمَا تُحذفُ لِكِرَاهَةِ إِجْتِمَاعِ الْأَمْثَالِ لِأَنَّهَا زَوَائِدٌ ، كَمَا قَالْنَا ذَلِكَ فِي الْمُعْتَلَةِ ، فَالْفَصْلُ بَيْنَهُمَا ظَاهِرٌ . *

(١) السبببة : البرهة من الزمن فتقول : أقيمت سبببتنا وسببببتنا

أي : برهة . انظر : اللسان مادة : سببت .

(٢) انظر : الكتاب ٢ / ٤٣٠ .

٥٥ - مسألة

ذكر سيويه تثنية المُستثنى نحو : ما أتاني إلا زيد" إلا
 عمراً^(١) ، وحكم الاسمين بعد حرف الاستثناء في الموضعين أن
 ينصباً جميعاً إذا جاء بعد كلام تام^(٢) ، أو يرفع أحدهما
 وينصب الآخر .

نإن قال قائل : أليس قولنا : ما جاء إلا زيد بمنزلة جاء
 زيد ، فهل يجوز : جاء زيد إلا عمراً ، وإذا كن هذا ممثلاً فهذا
 امتنع : ما أتني إلا زيد إلا عمراً ، لأن الاستثناء لا يكون من
 المفرد ؟

قيل له : كان ٤٢ ب / أبو بكر رسول في هذا : لما كان
 (زيد) بعض الناس وبعض القوم قد رنا الاستثناء من البعض^(٣) ،
 فكأنما قلنا في ما أتاني زيد إلا عمراً : ما أتاني بعض الناس إلا
 عمراً ، إذ كان (زيد) ونحوه بعض الناس ، قال : ووجه الكلام
 بهذا أن تأتي بحرف الطاء ، إذا أردت هذا المعنى الواو وغيره ،
 فتقول : ما قام إلا زيد وعمرو ، والأول إذا جاء فتقديره على
 ما ذكرنا .

- (١) انظر : الكتاب ١/٣٧٢ - ٣٧٣ .
 (٢) يقصد بعد كلام تام غير موجب ، مثل : ما قام أحد إلا زيداً
 إلا عمراً ، ونصب الاسمين بعد كلام تام غير موجب قليل ،
 والمختار أن تقول : ما قام أحد إلا زيد إلا عمراً . انظر :
 شرح ابن عقيل ١/٦٠٩ .
 (٣) انظر : الاصول ١/٣٤٣ - ٣٤٦ .

فإن قول قائل : أفيجوز : جاء زيد إلا عمراً ، لأن زيدا
بعض الناس ، فكأنك قلت : جاء بعض الناس إلا زيدا ؟

قيل له : ليس حكم مثل هذا من المعدول على جهته أن
يُقاس ويُحمل عليه غيره ، بل يُقال فيما قيل ولا يتجازر به .
ألا ترى : أنك لا تُجيز : مررت برجل قائم أبو عبد الله ، إذا
كان أبو عبد الله إياه قياساً على قولهم : مررت برجلين صالح
وطالح ، ومررت برجل قائم أبواه لا قاعدتين ، فكذلك هذا
حكمه أن لا يُقاس [عليه] (١) .

(١) زيادة من ج يقتضيها السياق .

٥٦ - مسألة

ذكر سيويه الامتناء المقطع [و]^(١) أن (إلا) فيه معنى
(لكن)^(٢) .

وربما ظنَّ خان أنه أراد بهذا أن انتصاب الاسم بعد
(إلا) كالتعمية بعد (لكن) وأنَّ الخبرَ مضمَّرٌ ، وهذا التأويلُ
خطأٌ عليه ، ولا يجوزُ أن يكونَ أرادَهُ ، ألا ترى : أنه مثل
التصائب الستيني بالتصائب (الدرهم)^(٣) بعد (العشرين) ، وهذا من
عادته أن يُمثلَ به ما كان متصباً عندهُ عن تمامِ الجملةِ
المذكورةِ قبلها ، وإنما شَبَّهها بـ (لكن) من جهةِ المعنى دونِ
اللفظِ .

والدليلُ على أنَّ انتصابَ ما بعدَ (إلا) هنا عن تمامِ هذه
الجملةِ المذكورةِ قبلها قولك : جاءني القومُ غيرَ النساءِ ، وجاءني
الناسُ [غيرَ]^(٤) البهيمَةِ ، وقولُ ذي الرمة :

١٦٨ - عشيَّةً ما لي حيلةٌ غيرَ أنثي

بَلَقَطِ الحَصَى والخَطَّ في الأرضِ مَوْلَعٌ^(٥)

-
- (١) زيادة من ج وبها تستقيم العبارة .
(٢) انظر الكتاب ١/٣٦٣ - ٣٦٦ .
(٣) انظر : المصدر السابق .
(٤) زيادة اثبتناها لأنَّ السياقَ يقتضيها .
(٥) البيت لذي الرمة ، انظر : ديوانه ص/٣٤٢ . وفيه (في الترب)
بدل (في الأرض) .

ألا [ترى]^(١) أن (إلا) في قولهم : جاءني القوم إلا النساء ، لا يخلو من أن تكون عاملة عمل (لكن) فـ«خبر مضمرة واسم» في الاسم ما قبله من الجملة فلو كان [الاسم]^(٢) انصب (لكن) والخبر مضمرة ، لوجب أن يكون لـ (غير) خبر مضمرة فسي آيت ، وفي المسائل الأخرى ، كما كن لـ (لكن) ، وإضمار خبر (غير) محال ، لأنك إن أضمرته كما أضمرت خبر (إلا) وجب أن يكون مرفوعاً كما كان خبر (إلا) كما كان بمعنى (لكن) مرفوعاً ، وليس هنا شيء يجوز أن يرفع الخبر ، من فعل ولا شيء^(٣) مشبه به ، فلم بذلك أن انصب الاسم^(٤) بعد (إلا) مثل انصب (غير) في هذه الواضع ، لأنها في ذلك سواء .

وإنما مشبهة بـ (لكن) من جهة المعنى ، وأن ما بعد (إلا) لا يكون من نوع^(٥) ما قبله ، بل يكون خارجاً منه ، كما أن ما بعد (لكن) خارج مما قبله .

ألا ترى : أنها لا تخلو من أن يكون بعد إيجاب أو نفي ولا يكون ما بعدها في كلا الوجهين [إلا خارجاً]^(٦) مما قبلها وذلك : ما جاء القوم لكن عمرو ، فعمرو خارج مما قبله ، و : ما جاءني القوم لكن عمرو لم يقم ، أو لكن خرج فلا يكون ما بعدها إلا خارجاً مما قبلها ، كما أن (إلا) في الاستثناء المقطع كذلك ، فلها شبهة بـ (لكن) .

-
- (١) زيادة من ج يقتضيتها السياق
 - (٢) زيادة من ج يقتضيتها السياق
 - (٣) شيء (سابق من ج)
 - (٤) الاسم (سابق من ج)
 - (٥) في ش (مرفوعاً) وأثبتنا ما في ج لأنه أصبح
 - (٦) زيادة من ج يقتضيتها السياق

ولو قلت : قعد القوم لكن زيد وقعد السمرون لكن بشر ،
 لم يجوز حتى تقول : لكن زيد لم يقعد ، ولكن بشر ذهب ،
 ونحو هذا مما يخرج به مما قبله لا يستعمل في الإيجاب
 إلا كذلك ، لأنها أريد بها بدءاً أن لا يكون داخلاً في جملة
 ما قبلها .

فإن قال : فهل يجوز ما جاءني أحد لكن زيد ، كما جاز :
 ما جاءني القوم لكن زيد ؟

فإن ذلك لا يجوز في (أحد) لما أتيتك من أن ما بعد
 (لكن) لا يكون مما قبله ، وقد نفيت المجيء عن الأحدين قبل
 (زيد) ، فحكم (زيد) إذاً أن يكون مثبتاً له المجيء وذلك
 فاسد مقتض ، لأنك نفيت المجيء من الأحدين و (زيد)
 منهم .

فاذا قلت : لكن زيد قعد ، أثبت له المجيء بعد ما
 نفيت عنه ، ولكن لو قلت : ما جاءني أحد لكن حمار ، جاز ،
 لأن (الحمار) لا يكون من الأحدين ، وكذلك : ما جاءني زيد
 لكن عمرو ، لأن (عمراً) ليس بزيد ، ولم يثبت بمجيء (زيد)
 مجيء (عمرو) ، فيكون نقضاً ، وكذلك : ما جاءني امرأة لكن
 رجل ، وما جاءني رجل لكن غلام ، كل هذا جائز ، لأن (الغلام)
 ليس برجل ، ولو قلت : ما جاءني أحد لكن غلام ، كان فاسداً .

(١) قوله (نفيت المجيء من الأحدين وزيد منهم ، فاذا قلت : لكن
 زيد قعد أثبت له المجيء بعدما) ساقط من ج .

ومأتُ أبا بكرٍ عن قوله تعالى : (لا يَزَالُ بُنْيَانُهُمُ الَّذِي
يَنسَوْنَ رِيبَةَ فِي قُلُوبِهِمْ إِلَّا أَنْ تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ)^(١)
ما المُستثنى والمُستثنى منه على تأويلك في الاستثناء المنقطع ؟

فقال : إذا قلت : لأضربنك إلا أن تقوم ، فالمعنى أنه
يُضربُه على كل حال إلا أن يقوم ، فكأنه استثنى حال القيام
هنا من الأحوال التي يُضربُه فيها ، فالمُستثنى هنا من الأحوال
القيام ، وكذلك قوله : (لا يَزَالُ بُنْيَانُهُمُ الَّذِي يَنسَوْنَ رِيبَةَ) ،
كأنهم : لا يَزَالُونَ مُرْتَابِينَ ، إلا تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ ، فكان التمثيل :
هم على الريبة إلا أن تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ ، فإذا تَقَطَّعَتْ لم يَرْتَابُوا
فكأنه استثنى تَقَطَّعَ القلوب من الأحوال التي يَرْتَابُونَ فيها •

هذا لفظ كتابي عنه •

(١) التوبة / ١١٠

٥٧ - مسألة

قال سيويه في باب الياء من الأبنية : فيكونُ علي (فَعِيلٍ) وهو قليل [في الكلامِ قانوا]^(١) : الرِّيقي ، حَدَّثَنَا أَبُو الْخَطَّابِ عَنِ الْعَرَبِ وَقَالُوا : كَوَكَبٌ دُرِّيٌّ ٤٣ أ / وهو صفة ^(٢) .

أقول : إنَّ مَنْ قَالَ : دُرِّيٌّ ، فلم يُهْمَزْ ولم يُقَدَّرِ التَّخْفِيفَ مِنْ (دُرِّيٍّ) كَانَ عِنْدَ سَيَوِيهِ مِنَ الدَّرَجَةِ ، وَيُدَلُّ عَلَى ذَلِكَ تَمَثُّلُهُ [لِجَمْعِهِ]^(٣) ، وَهُوَ : الدَّرَارِيُّ فِي بَابِ الْأَلْبِ بِ (فَعَالِيٍّ) ، فَتَالَ : جَاءَ عَلَى فَعَالِيٍّ : دَرَارِيٌّ ، وَحَوَالِيٍّ^(٤) ، فَ (دُرِّيٌّ) هُنَا غَيْرٌ مَهْمُوزٌ ، وَهُوَ غَيْرٌ مَا حَكَاهُ فِي بَابِ الْيَاءِ ، لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يُهْمَزْ كَانَ عِنْدَهُ (فَعَلِيًّا) ، وَالَّذِي حَكَاهُ مَا هُنَا (فَعِيلٌ) .

فَإِنْ قُلْتَ : فَمِمَّ تَكُونُ هَذِهِ الصِّفَةُ ؟

فإنَّه من الدرء الذي هو الدفَعُ [قال الله عزَّ وجلَّ]^(٥) (قُلْ فَادْرَأُوا عَنْ أَنْفُسِكُمُ الْمَوْتَ)^(٦) أَي : أَدْفَعُوهُ ،

(١) زيادة من ج يقتضيتها السياق .

(٢) انظر : الكتاب ٣/٣٢٦ .

(٣) زيادة من ج يقتضيتها السياق .

(٤) انظر : الكتاب ٢/٣١٩ .

(٥) زيادة من ج يقتضيتها السياق .

(٦) آل عمران / ١٦٨ .

(فَادَارَ أَيْمٌ فِيهَا)^(١) أي : تَدَافَعْتُمْ ، و (أَدْرَأُوا الْحُدُودَ
بِالشُّبُهَاتِ)^(٢) = ادْقَعُوا •

ف (دُرِّي) من هذا كَأَنَّهُ دَقَعَ الخَفَاءَ وَالنُّمُوضَ عَنِ
نَفْسِهِ ، لشدَّةِ وضوحه للحسِّ وظهوره لفرطِ ضيائه ونوره ،
فهو خِلَافُ (السُّهَى)^(٣) [وما أَشْبَهَهُ]^(٤) من الكَوَاكِبِ الغامِضَةِ
غَيْرِ النِّيرَةِ ، وَيَجُوزُ فِيمَنْ قَرَأَ بِغَيْرِ الهَمْزِ : (كَأَنَّهُ كَوَكِبٌ
دُرِّي)^(٥) أَنْ يَكُونَ مُخَفَّفًا مِنَ الهَمْزَةِ ، وَأَنْ يَكُونَ مَنْسُوبًا
إِلَى الدُّرِّ •

وَمِمَّا جَاءَ (فُعِيلٌ) أَيْضًا قَوْلُهُمْ : عَلِيَّةٌ^(٦) ، هِيَ عِنْدِي :
فُعَيْلَةٌ ، وَلَيْسَ بِفُعَيْلِيَّةٍ ، أَلَا تَرَاهَا : مِنَ الْعُلُوِّ ، وَعِلَالِي :
فَعَاعِيلٌ ، ثُمَّ انْتَلَبَتِ الْوَاوُ يَاءُ لَوُقُوعِ الْيَاءِ السَّاكِنَةِ قَبْلَهَا •

نَأْمًا (سُرِّيَّةٌ) فَيَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ مِنَ السَّرِّ وَلَا تَكُونَ
(فُعَيْلِيَّةٌ) مِنَ السُّرَاةِ •

(١) البقرة / ٧٢ • وانظر : الكشف / ١ / ١٥٣ •

(٢) روى البيهقي عن علي رضي الله عنه قوله صلى الله عليه
وسلم : (ادْرَأُوا الْحُدُودَ بِالشُّبُهَاتِ) انظر : سبل السلام
• ١٥ / ٤

(٣) السُّهَى : كَوَيْكِبٌ خَفِيَ الضُّوءُ فِي بَنَاتِ نَعَشِ الْكَبِيرِ •
انظر : اللسان مادة : سَهَا •

(٤) زيادة من ح فيهما فائدة •

(٥) النور / ٣٥ •

(٦) العلية : الغرفة ، قال الجوهري : هِيَ فُعَيْلَةٌ مِثْلُ : مُرِّيَّةٌ •
انظر : اللسان مادة : عَلَا •

فَأَمَّا (ذُرِّيَّةٌ) فَيَحْتَمِلُ عِنْدِي وَجْهًا ، قَلْبًا : دَهْدَهَتْ ،
 ثُمَّ قَلَّبُوا لِلتَّضْيِيفِ فَنَالُوا : دَهْدَيْتُ ، وَقَالُوا : دَهْدُوهُ ، ثُمَّ
 قَلَّبُوا فَقَالُوا : دَهْدِيَّةٌ ، كَذَا قَالَ الْخَلِيلُ (١) .

فَيَجُوزُ عَلَى قِيَاسِ قَوْلِهِمْ : دَهْدِيَّةٌ ، مِنْ دَهْدَهَتْ ، أَنْ
 يَكُونَ (ذُرِّيَّةٌ) فُعْلُولَةٌ مِنَ الذَّرِّ ، كَأَنَّهُ : ذَرَوْرَةٌ ، ثُمَّ قَلَّبَ
 اللَّامُ يَاءً لِلتَّضْيِيفِ كَمَا قَلَّبَتْ الْهَاءُ لَهُ ، فَلَمَّا قَلَّبَتْ يَاءً قَلْبَتْ
 وَاوُ (فُعْلُولَةٌ) لِسُكُونِ الْيَاءِ ، وَأُبْدِلَتْ ضَمًّا كَمَا أُبْدِلَتْ مِنْ
 (مَرْمِيٍّ) وَنَحْوِهِ .

وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ (فُعْلِيَّةٌ) مِنَ الذَّرِّ ، ثُمَّ قَلْبَتْ اللَّامُ يَاءً
 لِلتَّضْيِيفِ ، كَمَا قَلْبَتْ فِيمَا ذَكَرْنَا (٢) وَالْكَسْرُ عَلَى هَذَا غَيْرُ
 مُبْدَلَةٌ لَكِنْ هِيَ أَسْمَلٌ فِي الْكَلِمَةِ .

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (فُعْلِيَّةٌ) مِنَ الذَّرِّ ، وَإِياءُ عَلَى هَذَا
 غَيْرُ مُنْقَلِبَةٍ .

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ : ذَرَأَ اللَّهُ الْخَلْقَ (فُعْلِيَّةٌ) مِنْهُ ، ثُمَّ
 أُبْدِلَ إِذْ بَدَأَ كَسْرًا (اِبْرِيَّةٌ) وَ (اَلْخَايِيَّةُ) (٣) وَ (النَّبِيَّةُ) (٤) وَلَا
 يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (فُعْلُولَةٌ) مِنْ (ذَرَأَ) وَلَا بِنَاءُ آخَرَ غَيْرُ
 فُعْلِيَّةٍ .

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (فُعْلِيَّةٌ) مِنْ قَوْلِكَ : ذَرَّتَهُ الرِّيحُ
 تَذْرُوهُ ، إِلَّا أَنْ اللَّامَ قَلْبَتْ لِسُكُونِ الْيَاءِ قَبْلَهَا .

(١) انظر : الكتاب ٢/٢٨٦ .

(٢) تقدمت آنفاً .

(٣) الخاوية : الحب وأصلها خابئة بالهمز ، انظر : اللسان مادة :
 خبا .

(٤) تقدمت تفسير هذه الكلمات في المسألة الثانية عشرة .

ويجوز أن يكون (فَعْمُونَةٌ) من : ذَرَا يَذْرُوه ، أو مثل :
 (مَغْرُوتٌ) إِلَّا أَنْ الْوَاوَ لَمَّا كَانَتْ خَامِسَةً - كما أَنَّهَا فِي مَغْرُوتٍ ،
 وكذلك في (مَعْدُوتٌ) و (أُدْحِيَّةٌ) ^(١) وبَابِهِ - أُبْدِلَتْ كَمَا
 أُبْدِلَتْ فِي (مَعْدِيَّةٌ) و (أُدْحِيَّةٌ) وبَابِهِ فِي التَّنْزِيلِ (وَكَانَ
 عِنْدَ رَبِّهِ مَرْضِيًّا) ^(٢) وَهُوَ مِنَ الرِّضْوَانِ فَ (مَرْضِيٌّ) عِزًّا
 مِثْلُ : اسْتَحْوَذَ ، فِي اطِّرَادِهِ فِي الِاسْتِعْمَالِ وَشُدُوذِهِ عَنِ النَّيَاسِ ،
 قَالَ سَيَّبُوِيَه : قَدْ قَالُوا : مَرْضُوتٌ ^(٣) ، وَأَشْدُّ :

١٦٩- وَقَدْ عَلِمَتْ عِرْسِي مَلِيكَةً أَنْتَنِي

أَنَا اللَّيْثُ مَعْدِيًّا عَلَيْهِ وَعَادِيًّا ^(٤)

فَمَا ذَكَرْتُهُ مِنْ هَذِهِ الْوُجُوهِ السَّتَّةِ ، يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ
 (ذُرِّيَّةٌ) عَلَيْهِ •

(١) الأُدْحِيَّةُ : مُبْيَضُ النِّعَامِ فِي الرَّمْلِ • انظر : اللسان مادة :

دحا •

(٢) مريم / ٥٥ •

(٣) قال سيبويه : وقالوا : مَرْضُوتٌ فجاءوا به على الأصل
 والقياس : انظر : الكتاب ٢/ ٣٨٢ •

(٤) البيت من شواهد سيبويه ولم ينسبه ونسبه الأعلام إلى عبد
 يغوث بن وقاص الحارثي ، انظر : الكتاب ٢/ ٣٨٢ ، وانظر :
 ذيل الأمالي والنوادر لأبي علي القاسمي ص/ ١٢٢ والمنصف
 ١١٨/١ و ١٢٢/٢ وفيهما منسوب إلى عبد يغوث •

القولُ عندي في التاء التي في قولهم : يا طلحة ، و :
 ١٧٠ - كليليني لهم يا أميمة (١)
 أنها تاء التانيث ، وليست بالهاء التي [تلحق] (٢) في الوقف ،
 وذلك أنه لا يخلو من أن تكون للوقف أو للتانيث ، ولا قسمة
 هنا ثالثة .

ولا يجوز أن تكون للوقف ، لأن تلك حكمها أن تسقط
 في الرفع ، لأنها تجتاب للوقف عليها ، كما تجتلب همزة
 الوصل ليبدأ بها ، فهذه في الوقف نظيرة الهمزة في الابتداء ،
 فكما أنك إذا وصمت حذف الهمزة ولم تُثبتها [كذلك إذا
 وصمت ما فيها الهاء حذفها ولم تُثبتها] (٣) ، لأن ما بعدها ممّا
 يتصل بما هي فيه يقوم مقامها [كما أن ما قبل الهمزة ممّا
 يتصل بما هي فيه يقوم مقامها] (٤) فيحذف . فلو كانت للوقف
 لحذفت في الوصل ، وليس الأمر كذلك .

(١) هذا جزء من بيت للنايفة الديراني انظر : ديوانه ص/٥٤
 والبيت بتمامه :

كليليني لهم يا أميمة ناصب
 وليل أقاسيه بطي الكواكب
 وانظر : الكتاب ١/٣١٥ . والجمل للزجاجي ص/١٨٦ .

(٢) زيادة من ج يقتضيها السياق .
 (٣) زيادة من ج ، اثبتناها للايضاح .
 (٤) زيادة من ج ، اثبتناها للايضاح .

فإن قال : فقد تثبتت هذه الهاء في قولهم : يا هناه^(١) ، وقد
يجري الوصل مجرى الوقف في نحو : سببياً ، وعيَّهلاً^(٢) .
فإن ذلك في ضرورة الشعر ، ونظيره في الضرورة إثبات
الهمزة في نحو :

١٧١- ألا لا أرى إثنين أحسنَ منظرًا

على حدّ ثمانِ الدهرِ مني وبينِ جُمُلهِ^(٣) ،
فكما لا يسوغ أن تثبتت همزة الوصل في الكلام ، وإن أجازته
الضرورة ، كذلك لا تثبتت هاء الوقف في الوصل في الكلام قياساً
على ما أجازته الضرورة .

فأمّا قولهم : يا هناه ، فشاذٌّ فذٌّ ، وحكمٌ ما كان مثله أن
لا يُهرَجَ عليه ولا يُمدَلَ بقياس غيره إليه ، ألا ترى : أن
سيويه قال في (اتَّقَحَل) : انْفَعَل^(٤) ، ثمَّ قال في (مَنْجَتِيق)
لمّا أراد أن يُسَرَّ مثله أن الأسماء غيرِ اجْزائية تلي أواخرها ،
لا تلحقها زائدتان من أوائلها^(٥) فجَعَلَ ذلك تَلَدَّها بنزلة
ما لم يجيء ، وكذلك قال ليس في الكلام (فَعَلِي) بغيرِ الهاء ،

(١) انظر : الكتاب ٣١٠/١ .

(٢) قال سيويه : ومن العرب من يثقل الكلمة إذا وقف عليها ،
ولا يثقلها في الوصل ، فإذا كان في الشعر فهم يجرونه في
الوصل على حاله في الوقف نحو : سببياً وكلكتلاً . انظر :
الكتاب ١١/١ .

(٣) البيت لجميل بثينة ، انظر : ديوانه ص/١٨١ وانظر : نوادر
أبي زيد ص/٢٠٤ وفيه (شيمة) بدل (منظر) وكذلك في
شرح المنصل ١٩/٩ .

(٤) انظر : الكتاب ٣١٧/٢ .

(٥) انظر : الكتاب ٣٤٤/٢ .

وقد حكى : حيرى دهر^(١) ، فكذلك يا هاء [مِمَّا حَكِمَ لَهُ
بِقَلْبِهِ وَشَذُوذِهِ •

ويبدلك أيضاً على أنها^(٢) للتأنيث أنها تنقلب في الوقف
هاء ، وهذه خاصةً للتي للتأنيث دون غيرها ، وليست للتي للوقف
حالان ، كالتى للتأنيث فتكون في الوقف على حال ، وفي الوصل على
أخرى ، وكيف يكون لها اختلاف لفظي في الوصل كالتى للتأنيث
وهي لا تثبت فيه ، فلو كانت التي للوقف ، كما قالوا :

كَلَيْتِي لِيَهَمَّ يَا أُمَيَّمَةَ نَاسِبٌ (٣)

٤٣ ب / ويا طلحة [أقبل]^(٤) ، ولو جاز أن يقول : إن هذه •

هاء الوقف ، لأنهم قد قالوا يا هاء ، لجاز أن يقول :
إن الراء حرف زائد كحروف الزيادة لقولهم : شعر سبط
وسبط^(٥) ، وأرض دمة ودمشرة^(٦) ، أخيراً بذلك محمد
بن الحسن^(٧) ، كما لا يعمل على القاء في هذا كذلك لا يعمل
على القاء في ذلك •

-
- (١) لا أفعل ذلك حيرى دهر ، أي : أمد الدهر ، انظر : الكتاب
٥٥/٢ • واللسان مادة : حير •
(٢) زيادة من ج يقتضيها السياق •
(٣) تنضم تخريجه في المسألة •
(٤) زيادة من ج يقتضيها السياق •
(٥) شعر سبط وسبط ، مسترسل غير جعد ، انظر : جمهرة
اللغة ٢٨٤/١ واللسان مادة : سبط •
(٦) أرض دمة ودمشرة : سهلة ، انظر : جمهرة اللغة ٣٨/٢
و ٤٠٥/٣ واللسان مادة : دمت ، ودمثر •
(٧) هو أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد ، توفي سنة ٣٢١ هـ ،
انظر : انباه الرواة ٩٢/٣ - ١٠٠ •

وأيضاً فإنه يجوز أن تكون الهاء من قولهم : يا هناه ،
 بدلاً من الواو التي هي لام في هنوات ، لأن الهاء قد تشابه
 حروف اللين في الخفاء وفي كونها من مخرج إحداهن^(١) ، وفي
 حذفهم لها لأمأ كحذفهم لهن في (سنة) و (شفة) و (شاة)
 و (فم) وفي بانهم الحركة بها كيانهم بالألف في (حيهلاً) ،
 و (أنا)^(٢) و [في]^(٣) إمامتهم الفتحه قبلها كما دلتهم إياها بعد
 الألف في قولهم : ضربت ضربته^(٤) ، وزيادتهم لها في الحروف
 كزيادتهم لهن ونحو هذا من المشابهة التي بينها وبينهن .

وهذا التأويل فيها أسهل من أن تُقدَّر أنها للموقف ، ولم
 توجد التي للموقف تثبت في الكلام في الوصل ، بل إن منسح
 ذلك مانع كان مُصيّباً - إن شاء الله - .

ويحتمل وجهاً آخر وهو أن تكون الكلمة لامها تارة هاء
 وأخرى واوا^(٥) ونظير قولهم : عضة ، وسنة ، ألا تراهم قالوا :
 عضوات ، قال :

.....

 وقلوا في جمعه : عضاه ، وقالوا من السنة : سنهيا ، وقالوا : مسانة

(١) وهي الألف لأنها مع الهاء والهمزة في مخرج واحد ، انظر :
 الكتاب ٤٠٥/٣ .

(٢) انظر : المسألة الخامسة عشرة .

(٣) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٤) قال سيبويه : العرب يقولون ضربت ضربته واخذت اخذه

شبه الهاء بالألف فأمال ما قبلها كما يميل ما قبل الألف .

انظر : الكتاب ٢٧٠/٢ .

(٥) قوله (الكلمة لامها تارة هاء وأخرى واوا) ساقط من ج .

(٦) تقدم تخريجه في المسألة الخامسة عشرة .

ومُسَانَهة^(١) ، فيكون (هَنَاهُ) على فَعَالٍ ، واللام فيه كاللام فيها ، وكلُّ واحدٍ من التأويلين أسهلُّ من أنْ تُحْمَلَ الهاءُ على أنَّها للوقفِ .

ويبدلُ سياقُ سيبويه لذلك على أنَّه عندَه كما ذكرنا ، وذلك أنَّه ذكرَه مع قولهم : اجتمعَتْ أهلُ اليمامة^(٢) وأصلُ هذه الكلمة : اجتمعَتْ أهلُ اليمامة ، ثمَّ حذفَ (أهل) للتخفيف ، فيقال : اجتمعَتِ اليمامةُ ، ثمَّ يُردُّ (الأهل) الذي كان أصلُه الثَّباتُ في الكلامِ فلا يُعتدُّ بها .

فكذلك هذه الهاءُ أصلها أنْ تَثَبَّتْ في الاسمِ ثمَّ تُحذفُ في الترخيمِ فيكسُرُ جريُّ الاسمِ مُرَحِّمًا ، كما يكسُرُ استعمالُ (اجتمعَتِ اليمامةُ) ، محذوفاً ثمَّ تُردُّ الهاءُ التي كانت في الأصلِ فلا يُعتدُّ بها ، كما لم يُعتدَّ بـ (الأهل) في : اجتمعَتْ أهلُ اليمامة ، وانتم كنتم في الأصلِ هي التي اللذان لا غير ، فانْ قَدَّرَها مُدَّرٌّ التي للوقفِ خُرجَ غرضُ سيبويه وما قصدَه بها .

فأمَّا قراءةُ مَنْ قرأَ (يا أبتَ لِمَ تعبدُ)^(٣) ففتحَ التاء ، فحدَّثنا أبو بكرٍ عن أبي العباس أنْ أبا عثمان قال : هي عندي على تقديرِ الإضافة كأنَّه قال : يا أبتِي ، [فتقلبَ وأبدلَ فُضِّلَ : يا أبتا]^(٤) كما قال :

- (١) تقدم شرح هذه الكلمات في المسألة الخامسة عشرة .
- (٢) انظر : الكتاب ٢٦/١ و ٣١٠ .
- (٣) مريم / ٤٢ ، قرأ ابن عامر والأعرج وأبو جعفر بفتح التاء . انظر : البحر المحيط ١٩٣/٦ .
- (٤) زيادة من ج يقتضيتها السياق .

يا بنتَ عمِّ لا تلمومي واهجعي^(١)

ثمَّ حذفَ واجتزأَ بالفتحة كما يجتزىءُ بالكسرةِ في يا غلامِ ،
هذا معنى ما حدثنا به لعلَّ في اللفظِ اختلافاً .

قل : وقلَّ أبو العباس : لا يجوزُ عندي قولُ أبي عثمان في
ذلك ، ومنَّ فتحَ فملي (يا طلحة) ، ونال : إنَّ الياءَ إنما
تُحذفُ استقلالاً والألفُ غيرُ مستثناةٍ فلا يجوزُ حذفُها .

وهذا الذي قاله أبو العباس من الفصلِ بينَ الياءِ والألفِ في
الحذفِ قويٌّ عندي ، ولا تكونُ الألفُ عندهم مثلَ الياءِ كما
لا تكونُ الفتحةُ عندهم كالكسرة . ألا ترى : أنَّهم يخفَّفون
مثلَ : فخذُ ، فُسكَّونَ ، ولا يسكَّونَ مثلَ : جسَلُ^(٢) .

فإنَّ قلتَ : فندَّ أُجريتِ الألفُ مَجْرِيَّ الياءِ في الوقتِ ،
فجذفتُ في القوافي كما حذفَّتْ ، وذلكَ ما أنشدتهُ من قولِ
لبيدٍ :

رَقَبَيْسِلٌ مِّنْ لُّكَيْزٍ شَاهِدٍ

رَهْطٌ مَرَجُومٌ وَرَهْطٌ ابْنُ الْمُعَلِّ^(٣)

فحذفَ كما حذفَ الياءَ من قوله :

١٧٣- وَبَعَثَ ضُ الْقَوْمِ يَخْلُقِي ثُمَّ لَا يَفْرُ^(٤)

(١) هذا الرجز لابن النجم العجلي ، انظر : الكتاب ٣١٨/١ وتوادر

أبي زيد ص/١٩ واقتضب ٢٥٢/٤ والخزانة ١٧٣/١-١٧٧ .

(٢) انظر : الكتاب ٢٨١/٢ .

(٣) تقدم تخريجه وهو الشاهد الأربعون بعد المئة .

(٤) البيت لزهير بن أبي سلمى ، انظر : ديوانه ص/٩٤ وصدره :

وَأَذِنْتُ تَفْرِي مَا خَلَقْتَ وَبَعَثَ ضُ

وانظر : الكتاب ٢٨٩/٢ و ٣٠٠ والمنصف ٧٤/٢ .

فانَّ ذاكَ لِلضَّرورةِ وَلَا يُعمَلُ عَليهِ ، أَلَا ترى : أنَّ مَنْ
قالَ :

١٧٤- وَإِنَّ لَامَ لائِمٍ (١)
لَمْ يَقُلْ :

١٧٥- قِيلَ لَنْ لَمْ يَعْلَمَ لَنَا ائِمٌّ مَمْرَعٌ (٢)
وَمَنْ قَرَأَ : (وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ) (٣) وكذلك (مَا كُنَّا
نَبْغِي) (٤) ، فَحذَفَ فِي النِّقَاعِ لَمْ يَقُلْ إِلَّا (وَالسُّوفِ
يَرْضَى) (٥) ، (وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى) (٦) .

فانَّ قلتَ : فقد أُجريتِ الياءُ مَجْرَى الألفِ في قولِهِمْ :
حِيرِي دَهْرٍ ، وَمَعْدِي كَرْبٌ ، فِيمَنْ أَضَافَ ، وَمَا أَنشَدَكُم أَبُو
بَكْرٍ عَنِ أَبِي العَبَّاسِ عَنِ يُونُسَ :

(١) هذا جزء من صدر بيت للأعشى ، انظر : ديوانه ص/٥٦
والبيت بتمامه :

هريرة ودعاها وإن لام لائمو

غداة غد ام أنت للبين واجم

وانظر : الكتاب ٢/٢٩٨ . والاصول ٢/٤٠٨ .

(٢) البيت نسبه سيبويه ليزيد بن الطثرية ، انظر : شعر يزيد بن
الطثرية ص/٨٣ وعنده :

فبئنا تحيد الوحش عنا كأننا

انظر : الكتاب ٢/٢٩٨ ، وورد في شرح ديوان امرئ القيس
ص/٣٦١ .

(٣) الفجر/٤ ، قرأ الجمهور بحذف الياء وصلًا ووقفًا . انظر :
البحر المحيط ٨/٤٦٨ .

(٤) الكيف / ٦٤

(٥) الليل / ٢١

(٦) الميل / ١٩

١٧٦- أكثر أقباماً حياءً وقد أرى

صدورهم بادٍ عابى مراضها^(١)

ونحو ذاممًا يكثُر في الشعرِ •

[قيلَ : حيرى دهرى]^(٢) نادر "شاذ" ، وما في الشعرِ من ذلك ضرورة ، فلا يقاس على شيءٍ من ذلك ، ولا تحذف الألف كما حذفت الياء لهذه الأشياءِ •

فإن قلتَ : إن القراءتين على تأويلِ أبي عثمان كلُّ واحدةٍ بمعنى الأخرى في أن (الأب) مضافٌ الى ضمير المتكلم ، وليس في تأويلِ أبي العباس كذلك ، فهو من جهةِ المعنى أقوى •

قيلَ : قد تكونُ القراءتان في تأويلِ أبي العباس أيضاً متفقتين ، وذلك أنه إذا فتح فتحة فتحة : يا أبت ، فقد يجوز أن يريد الإضافة •

قال سيبويه : وإنما يلزمون هزم الهمزة في النداء إذا أضفت الى نفسك خاصة ، كأنهم جعلوها عوضاً من حذف الياء ، وقال : وزعم الخليل أن الهمزة في (يا أبت) مثل : الهمزة التي في (عمّة)^(٣) واستدل على ذلك بأنك تقول في الوقت : يا أبت ، كما تقول : يا عمّة •

(١) البيت للشماخ ، انظر : ديوانه ص/٢١٥ • وفيه (أجامل) بدل (أكاشر) و (تغلى) بدل (باد) وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه • وقال أبو علي في المسائل العسكرية ص/١١٠ : أحسبه لعروة بن الورد - يعنى هذا البيت - وفي المنصف ١١٤/٢ مثل ما في المتن هنا • وروايته في لب الآداب ص/٢٨٥ توافق رواية الديوان •

(٢) زيادة من ج يقتضيها السياق •

(٣) انظر : الكتاب ١/٣١٧ •

٥٩ - مسألة

اعلم أن قولهم : واحد ، هو عندي اسم على ضربين :
أحدهما أن يكون اسماً غير صفة ، والآخر أن يكون صفة .

فأمّا أن يكون اسماً غير وصف ، فتقولهم في العدد : واحد ،
اثنان ، فـ (واحد) ها هنا غير صفة ، ألا ترى : أنه لو كان صفة
٤٤ أ / لوجب أن يكون لهما موصوف ، ولا موصوف هنا ، إنما
هو بمنزلة : اثنين ، وثلاثة ، وما بعد من أسماء العدد ، ونظير
(فاعل) في كونه اسماً غير صفة قولهم : الكاهل ، والغباب ،
وماقي^(١) العين ، وما أشبه ذلك .

وأيضاً فانهم قد كسروا (واحداً) وحداً ، وهذا الضرب
من التفسير ليس يكون في اسم الفاعل ، إذا كان صفة إنما
تكسر عليه الأسماء دون الصفات أو الصفات التي تجري مجرى
الأسماء ، وذلك قولهم : حاجر^(٢) وحجران ، وغال^(٣) وغلان ،
وفي الصفة المستعملة استعمال الأسماء : راع ورعيان ، وصاحب
وصحبان .

-
- (١) تقدم الكلام على هذه الكلمة في المسألة الثانية عشرة .
(٢) الحاجر ما يمسك الماء من شفة الوادي ويجمعه حجران
انظر : الصحاح ٦٢٤/٢ مادة : حجر .
(٣) الغال : نبت ، وجمعه : غلان ، انظر : الصحاح ١٧٨٣/٥
مادة : غل .

وقد كنَ حَكْمُ (واحدٍ) أنْ يُضَافَ إلى المَعْدُودِ [كما
 أُضِيفَ سائرُ أسماءِ العَدَدِ إليه إِلَّا أَنَّهُ اسْتَفْهِنِي بِأَسْمَاءِ المَعْدُودَاتِ
 عن إِضَافَةِ (واحدٍ) إلى المَعْدُودِ]^(١) لدلالةِ المَعْدُودِ إذا كانَ مفرداً
 على العَدَّةِ والنوعِ ، ألا تَرى أنْ قولنا : رَجُلٌ ، يَجْمَعُ لنا الدلالةَ
 على الأَفْرَادِ وعلى النوعِ ، وكذلك التثنيةُ أمرُها في ذلكَ أمرُ
 الواحدِ •

فلو اضطرَّ شاعرٌ جازَ لَهُ أنْ يُضِيفَ اسمَ العَدَدِ الذي هو
 (واحدٌ) إلى المَعْدُودِ ، كما جازَ لَهُ ذلكَ في الأثنيْنِ حيثَ قولٌ :

١٧٧- بيتا حنظلي^(٢)

فيقول : واحدٌ دراهمٍ •

وأما كونُ (واحدٍ) وصفاً فهو الذي يجري على الموصوفِ ،
 ويذكرُ ويؤنثُ نحو : مررتُ برَجُلٍ واحدٍ ، وامرأةٍ واحدةٍ ،
 وقولَ عزَّ وجلَّ : (وَإِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ)^(٣) [وقولَ تعالى (إِلَّا
 كَنَفْسٍ وَاحِدَةٍ)^(٤)]^(٥) ، فهذا وصفٌ ، ويجوزُ أنْ يعملَ

(١) زيادة من ج يقتضيتها السياق •

(٢) هذا بقية من بيت استشهد به سيبويه في الكتاب ١٧٧/٢
 و ٢٠٢ ونسبه لبعض السعديين ، ولم ينسبه الأعلام ، وتمام
 البيت هو :

كانَ خصييه من التدلُّلِ ظرفٌ عجوزٌ فيها ثِنْتا حنظلي
 وانظر : إصلاح المنطق ص/ ١٨٩ ، وانقتضب ١٥٢/٢ وفيهما
 غير منسوب • ونسب في الخزانة ٣١٤/٣ لخطام الجاشعي ، أو
 جندهل بن المثنى أو سلمى الهذلية •

(٣) البقرة / ١٦٣ •

(٤) لقمان / ٢٨ •

(٥) زيادة من ج يقتضيتها السياق •

عمل الفعل ، ويؤنث ، ويذكر ، ويشئى ، ويجمع ، كما
قال :

١٧٨- فدرجوا كحي واحدينا^(١)

نأماً الضرب الأول الذي هو اسم ، فلا يشئى من لفظه ،
لكن إذا أردت ذلك فيه قلت : اتان ، كما تقول إذا جمعت
الاثني : ثلاثة ، ولم يجمع الاثني من لفظه ، فكما صفت للجمع
في المدد والزيادة على الاثني لفظاً من غير الاثني ، كذلك تنوع
للثني لفظاً من غير (الواحد) ، وكما لم يشئ من لفظه كذلك
لم يؤنث من لفظه ، لأنه لو أتت من لفظه لتلزم أن يقول :
واحدة ، فيخرج بذلك عما تكون عليه الأسماء الى مشابهة
الصفات ، ألا ترى : أن هذا الضرب من التانيث في (فاعل) إنما
يكون في الصفات الجارية على أفعالها ، لما بينها وبين الأفعال من
المشابهة والمناسبة ، و (واحد) اسم ليس بصفة ، فكره فيه ما
يكون في الصفات .

فلما [لم]^(٢) يسغ في [هذا]^(٣) الاسم هذا الضرب من
التانيث واحتج فيه الى علامة فاصلة بين المذكر والمؤنث إذ

(١) البيت للمكثب الأسدي انظر : شعر الكميث الأسدي ق/١ ج
١٢٢/٢ ، وعنده :

• فضم قواصي الأحياء منهم .

• وانظر : تهذيب اللغة ١٩٦/٥ وفيه (فقد أضحو) بدل (فقد
رجعوا) وانظر : الصحاح ٥٤٥/١ مادة : وحد ، والمحكم لابن
سيده ٣٧٥/٣ .

(٢) زيادة اثنتاها لأن السياق يقتضيها .

(٣) زيادة من ج يقتضيها السياق .

كان اسماً يقع على المؤنث كما يقع على المذكر ، عدل عنه
الى لفظ آخر بمعناه ، إذ لو لم يعدل عنه الى ذلك لم يخل من
من أحد أمرين :

إمّا إن كان يؤنث بالتاء ، أو بإحدى العلامتين الأخرين ،
فلم تجز التاء لما ذكرناه ، ولم تجز الألف المقصورة ، إذ كان
يلزم أن يكون (فاعلي) ، وذلك [بناءً]^(١) مرفوض فسي
كلامهم •

فإن قلت : فيه (فاعلاء)^(٢) نحو : القاصعاء^(٣) •

فإن ذلك قليل في كلامهم ، إنما هي حروف معدودة ،
فكأنه تجنب في هذا الاسم لما يلزم من كثرة استعماله ، وأنه
كان يصير على نهاية ما تكون عليه الأسماء إلا حرفاً واحداً •

فلما [لم]^(٤) يستسغ ذلك في (واحد) ، وكان (أحد)
بمعنى (واحد) في قولهم : أحد وعشرون ، بمنزلة : واحد
وعشرون ، جعلت علامة التانيث فيه واستغنى بتأنيثه عن تانيث
(واحد) كما استغنى بـ (ترك) عن (وذر) ، و (ودع) •

(١) زيادة من ج يقتضيها السياق •

(٢) قال سيبويه : ويكون على فاعلاء في الأسماء نحو : القاصعاء

والنافعاء والسابياء ، ولا نعلمه جاء صفة ، انظر : الكتاب

• ٣١٨/٢

(٣) القاصعاء : جحر يحفره اليربوع • اللسان مادة : قصع •

(٤) زيادة أثبتناها لأن السياق يقتضيها •

ولما كان (أحد) بمعنى (واحد) في العدد وكان (أحد) اسماً غير صفة ، كما أن (واحداً) اسم غير صفة ، وأريد إثبات العلامة فيه لم يكن بالتاء كراهة أن يكون على حد (حسن) و (حسنة) ، كما كره ذلك في (فاعل) ، لأن القصة في الموضعين واحدة ، فعدل عن العلامة التي هي التاء إلى غيرها ، فلم يجز مع المعدول عن هذه العلامة إلا أن يغير البناء عن لفظ ما يكون عليه في التذكير ، لأن العلامة التي هي غير التاء لا تدخل على حد ما تدخل التاء ، لأن التاء تدخل ولا تغيّر البناء عما كان عليه نحو : ضارب وضاربة ، وحسن وحسنة ، وصعب وصعبة ، وليست الامتان الأخريان كذلك ، [لأنهما] (١) يمتاع الاسم معهما صياغة غير ما كان الاسم عليه من قبل دخولها عليه ، لا يكونان إلا كذلك .

فكذلك (أحد) الذي بمعنى (واحد) لما أريد تأنيته غير [عن] (٢) (فعل) ، ليكون ذلك على حد ما يكون عليه سائر كلامهم ، إذا أنث بهذه العلامة فقلب من (فعل) إلى (فعل) ، فقالوا : إحدى في المؤنث وأحد في المذكر ، فاستغني بتأنيث (أحد) على الحد الذي ذكرناه عن تأنيث (واحد) .

هذا إذا ضم إلى (عشرة) فجعل معها اسماً واحداً أو استعمل فيما جاوز .

فأما في باب الأحاد و [أول] (٣) الأعداد فليس إلى تأنيث الواحد وتذكيره كبير حاجة ٤٤ ب / ، لأنه لا يضاف إلى

-
- (١) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(٢) زيادة أثبتها لأن السياق يقتضيها .
(٣) زيادة من ج يقتضيها السياق .

المعدود كما يُضابُّ سائر الأعداد ، لأنَّ لفظَ المعدودِ يُغني عن ذلك بدلالته على العددِ والشُّوعِ جميعاً .

ولا يكونُ إحدى في الأنيثِ لفةً في (واحدٍ) نحو : سَلِمَ وسَلِمٌ^(١) ، وريحٍ وريحٍ^(٢) ، لما تقدَّم من أن هذا الضرب من التانيثِ يُصاغُ صياغةً ولا يكونُ للتانيثِ فيه بناءٌ ثبت قبل دخولِ علامة التانيثِ عليه ، كما يكونُ في الاءِ ، ولذلك لم يتصرف هذا النوعُ من الأنيثِ في النكرة لأنَّ فيه الصياغةَ للمانيثِ والعلامةَ [له]^(٣) فكان المعنى قد تكررَ فيه مرتينِ ، كما أن الجَمْعَ كأنه قد تكررَ في مساجدَ ، وأكاتبَ .

وأما قولهم : الحادي والشرور ، فيبني أن يكون مقلوباً في هذا المدِّ انفاءً إلى موضع اللامِ ، وهذا القلبُ في المشتلِّ العينِ صالحٌ الاتِّساعِ نحو : شاكِي السلاحِ وهو من الشوكة ، وفي معتلِّ انفاءً كأنه قيلَ وقد جاءَ قالوا : يَشْفُهُ ، وتَشْفُوهُ^(٤) ، إذا خلفه ،
حِكاهُ أحمد بن يحيى .

فأما (حَدا) فليس (واحد) ألا تَرى أن مضارعَه :
يَحدِدُ ، ومضارعُ حَدا : يَحدِي .

(١) السَلِم والسَلِم الصلح يفتح ويكسر ويؤنث ، انظر :
اللسان مادة : سلم .

(٢) وزن الريح عند سيبويه : فَعَلل وعند أبي الحسن
الاخفش : فِعَلل ، وفَعَلل . انظر : اللسان مادة : روح .

(٣) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٤) قال ابن جني نقلاً عن أبي علي : فقولهم : يَشْفُهُ ، لا يكون
إلا من الواو بمنزلة (يَعدُهُ) ، إلا أن اللام قد امت إلى موضع
الفاء ، انظر : المصنف ٢ / ١٨٥ - ١٨٦ .

ورويانا عن أحمد بن يحيى عن ابن الأعرابي : واحد ، وواحد ،
 وأحد بمعنى ، وهذه اللغات حكمها أن تكون في الذي هو اسم
 دون الذي هو وصف ، لأن السمات اجبارية على أفعالها تجري
 على سَمْنٍ واجدة لا تتغير ولا تتخلف ، إنما تتغير
 الأسماء وتغير ونها ، ويدل على ذلك أيضاً استعمالهم لـ (الأحد)
 في موضع (واحد) نحو [قولهم] (١) : أحد وعشرون وقوله :

١٧٦- إلا على أحد لا يعرف التسرار
 فأمّا قول الهذلي :

١٨٠- أحدان الرجال له

صيد (٣)

نائبه يكون جمعا لوحد الذي هو اسم ، ولا يكون جمع الذي
 هو صفة ، ونظير ذلك قولهم : ذاك وغلان ، وحاجر وحجران ،
 والذي هو وصف لا يكسر هذا التكسير .

فإن قلت كيف أضيف إلى بناء الجمع الكثير مجزوعاً وقد

(١) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٢) البيت لذي الرمة ، انظر ديوانه ص/١٩١ وصدرة :

حتى بهرت فما تخفى على أحد

وانظر : شرح المفصل ١/١٢١ .

(٣) اجزاء من بيت مالك بن خالد الخناعي الهذلي ، والبيت بتمامه :

أحمي الصريمة أحدان الرجال له

صيد ومستمع بالليل هجاس

انظر : ديوان الهذليين ٤/٣ . وشرح ديوان الهذليين للسكري

٤٤٣/١ وانظر : الكتاب ١/٢٥١ ، والمحكم لابن سيده ٣/٣٧٦ .

كان قبل الجمع يُضاف ما كان من نحوه إلى بناء العدد القليل
إلى المشرة ٩ •

فالقول : إنَّ ذلكَ إنما أُضيفَ إلى العددِ القليلِ قلَّةَ
المعدود ، ولو أُضيفَ إلى العددِ الكثيرِ لم يصلحَ ، لدخوله في
حدِّ التباينِ وبدءِهِ من التَّشاكُلِ ، وقد رأيتهم يحافظونَ عليه
في مواضعٍ من كلامهم ، ألا ترى : أنكَ لو قلتَ : سبعةٌ يقالُ ،
مثلاً بالسَّبعةِ ومكثراً يقالُ ، فلم يمتدَّ حينَ هذا ، كما لم
يَسْتَجِزْ تَصْغِيرُ البناءِ المموجِّ للمعدودِ الكثيرِ •

وكان إضافة ذلك (١) إلى العدد الكثير المبالغ لأمرين :
أحدهما أنه يشاكله ولا ينافيه • والآخر أنه يستدلُّ بكلِّ
واحدٍ من المضاف والمُضاف إليه على الآخر ، ألا ترى : أنكَ إذا
سمعتَ (أفعلًا) أو غيره من بناء أدنى العدد علمتَ به قلَّةَ
المعدود ، وإذا سمعتَ (سبعةٌ) ونحوه علمتَ به قلَّةَ
العددِ وكان ذلكَ أولى وأقربَ •

فإن قلتَ : فقد جاء في التنزيلِ (ثلاثَةٌ فرسٌ) (٢) فهلاً
قلتَ . إنَّ إضافة ذلكَ إلى العددِ الكثيرِ سائغٌ ؟

قيلَ : لا يلزمُ أنْ تقولَ ذلكَ من أجلِ ما ذكرتُ ، لأنَّ
ذلكَ في بابهِ مثلُ : استحوذَ ، فكما لا يصلحُ استحوذَ قياساً على :
استحوذَ ، كذلك لا يُقاسُ على ذلكَ ، وما جاء من نحوه هذا فقد

(١) يقصد إضافة (احدثان) إلى (الرجال) •

(٢) البقرة / ٢٢٨ •

رَدُّوهُ فِي التَّوَلُّبِ إِلَى إِضَافَتِهِ إِلَى الْإِثْمِ الْعَدَدِ الْقَلِيلِ لِأَنَّ يَتَّبَعِينَ
وَيَسْتَشِمُّ ، فَقَالُوا تَقْدِيرُهُ : ثَلَاثَةٌ أَقْرَاءٌ ، مِنَ الْقُرُوءِ •

وَلَيْسَ اعْتِرَاضُ مُحَمَّدِ بْنِ يَزِيدَ فِي (الْغَلَاظِ)^(٢) بِهَذَا عَلَى
سَبِيحِهِ بِشَيْءٍ ، أَلَا تَسْرَى : أَنَّ أَحَدًا لَا يُقَاسُ عَلَى هَذَا : سَبِيحَةٌ
بِفَالٍ ، وَلَا ثَمَانِيَةٌ جَمَالٍ ، وَلَا نَحْوَ ذَلِكَ ، بَلْ ذَلِكَ كُلُّهُ يُضَافُ
إِلَى الْعَدَدِ الْقَلِيلِ دُونَ الْكَثِيرِ •

وَإِنَّمَا جَاءَ مَا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ عَلَى تَقْدِيرِ الْإِضَافَةِ إِلَى الْجَمْعِ
الَّذِي قَلَبْنَا ، كَمَا فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ : (فَلَهُ عَشْرٌ أَمْثَالِهَا)^(٣)
فَسَنَّ جَرًّا مُقَدَّرًا إِضَافَتَهُ إِلَى الْحَسَنَاتِ فِي الْمَعْنَى ، وَذَلِكَ
أَلْقَيْتُ التَّاءَ مِنَ الْعَشْرَةِ ، فَكَذَلِكَ تَقْدِيرُ إِضَافَةِ (ثَلَاثَةٍ) إِلَى
(الْأَقْرَاءِ) •

وَإِنَّمَا يَنْجِيهِ هَذَا النَّحْوُ إِذَا كَانَ الْجَمْعُ الْكَثِيرُ أَكْثَرَ فِى
الِاسْتِعْمَالِ مِنَ الْجَمْعِ الْقَلِيلِ ، كَمَا أَنَّ مَا يُطْرَحُ فِيهِ بِنَاءُ الْقَلِيلِ

(١) زيادة من ج يقتضيها السياق •

(٢) لقد نقل ابن ولاد قول سيبويه من الكتاب ١٧٦/٢ - ١٧٧ •
وأثبتها في كتابه الانتصار ص/١٤٦ - ١٤٧ وهو : وسألت
الخليل عن قولهم : ثلاثة كلاب فقال يجوز في الشعر على
غير وجه ثلاثة كلاب ولكن على قوله : ثلاثة من الكلاب
كما قال ثنينا حنظل • ونقل ابن ولاد أيضاً كلام أبي العباس
المبرد ، فقال : قال محمد : والعرب تقول في أقل العدد في
قُرُوءِ الْمَرْأَةِ : أَقْرَاءٌ ، وَقَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : ثَلَاثَةٌ قُرُوءٌ ،
فِيهَا نَفْسٌ قَوْلُهُ : إِنَّمَا يَجُوزُ فِي الشَّعْرِ •

(٣) الانعام / ١٦٠ • أنت عشر وإن كان مضافاً إلى جمع مفرد
(مثل) وهو مذكر لرعاية الموصوف المحذوف وهو حسنات ،
انظر : البحر المحيظ ٢٦١/٤ •

الْبَيْتَةُ نَحْوُ : شُسُوعٌ^(١) يُضَافُ [العِدَّةُ]^(٢) الْقَلِيلُ فِيهِ إِلَى بِنَاءِ الْكَثِيرِ ، وَالتَّقْدِيرُ فِي ذَلِكَ أَيْضاً الْقَدِيرُ فَمَا ذَكَرْتُ لَكَ فِي قَوْلِهِ : (ثَلَاثَةٌ قُرُوءٍ)^(٣) فَكَذَلِكَ (أَحَدَانُ) لَمَّا كُسِّرَ عَلَى بِنَاءِ الْكَثِيرِ ، أَوْضِيفَ إِلَى بِنَاءِ الْجَمْعِ الْكَثِيرِ ، كَمَا أَنَّ الْقَلِيلَ يُضَافُ إِلَى الْقَلِيلِ ، فَهَذَا كَلَامٌ حَسَنٌ مُطَّرِدٌ فِي التِّيَاسِ وَالِاسْتِعْمَالِ .

وَأَنَّ (أَحَدٌ) إِذَا كَانَ بِمَعْنَى (وَاحِدٍ) نَحْوُ مَنْ الِاسْتِعْمَالِ مِنَ الْإِبْهَامِ وَخِلَافِ الْيَقِينِ لَيْسَ لَ (وَاحِدٍ) ، وَذَلِكَ كَقَوْلِهِمْ : أَحَدُهُمَا أَوْ أَحَدُهُمْ ، قَوْلُ ذَلِكَ قَائِلٌ تَرِيدُ فِي هَذَا وَاحِدًا فِي الْعِدَّةِ غَيْرَ مُخْتَصِّصٍ فِي عَيْنِهِ ، وَلِذَلِكَ فَسَّرَ بِهِ أَهْلُ الْعَرَبِيَّةِ فِي قَوْلِهِمْ : ضَرَبْتُ زَيْدًا أَوْ عَمْرًا وَنَحْوِ ذَلِكَ أَنَّ ٤٥ أ / الْمُنَى : ضَرَبْتُ أَحَدَهُمَا ، وَلَا يَسْتَعْمَلُونَ فِي هَذَا (الْوَاحِدَ) ، لِكَانَهُ ، وَذَلِكَ أَجَازُوا : أَيُّكََا عَوَّرَ عَيْنَ أَحَدِكَمَا ، وَلَمْ يُجِزُوا : أَيُّكََا عَضَّ أَنْفَ أَحَدِكَمَا ، لِارْتِفَاعِ [الْإِبْهَامِ]^(٤) فِي عَضِّ الْأَنْفِ ، وَاخْتِصَاصِ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِهِ دُونَ الْآخَرِ ، وَامْتِنَاعِ جَوَازِ الْفِعْلِ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا^(٥) كَجَوَازِ فِعْلِ التَّوْبِيرِ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، فَمَتَنَعَ ذَلِكَ فِي (الْعَضِّ) أَوْ قَوْعِ التَّخْصِيسِ ، فَإِنَّ اسْتِعْمَالَ لَفْظِ الْإِبْهَامِ وَالِإِشَارَةِ وَمَا حَكَمَهُ أَنْ يَدُلَّ عَلَى كَوْنِ غَيْرِهِ مَعَهُ غَيْرُ سَائِعٍ مَعَ الْيَقِينِ وَالتَّخْصِيسِ ، فَلِهَذَا لَمْ تَجْزِ الْمَسْأَلَةُ

(١) شِيسَعُ النَّعْلِ قِبَالُهَا الَّذِي يُشَدُّ إِلَى زَمَامِهَا ، وَلَا يَكْتَسِرُ إِلَّا عَلَى هَذَا الْبِنَاءِ ، انْظُرْ : اللِّسَانُ مَادَّةُ : شِيسَعٌ .

(٢) زِيَادَةٌ مِنْ جِ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ .

(٣) الْبَقْرَةُ / ٢٢٨ .

(٤) زِيَادَةٌ مِنْ جِ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ .

(٥) قَوْلُهُ : (دُونَ الْآخَرِ ، وَامْتِنَاعِ جَوَازِ الْفِعْلِ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ

مِنْهُمَا) سَائِقَةٌ مِنْ جِ .

يس (أحد) حتى تُخَيَّرَ فقول: الآخر، أو صاحبه، ونحو ذلك مما يدل على التخصيص.

ويدل على صحة اعتبار هذا المعنى اعتبار أبي الحسن إيساه قال: [تقول: مررت برجل مكسور أحد الجنين، ولا] تقول: مررت برجلين مكسورين أحد الجنوب، لأنه يلزمك أن تُشَيَّرَ (أحداً)، لأن جنب كل واحد منهما مكسور، ولا يجوز تسمية (أحد) و (إحدى)، لأن موضع (واحد) و (إحدى) في الكلام في الإيصال أن يدل على أن معهما غيرهما، ألا ترى: أنك إذا قلت أحدهما أو أحدهم فليس يكون إلا مضافاً، لا بد من أن يكون معه غيره، فلو تُشَيَّرَ زال هذا المعنى، وكذلك (كلا) و (كلتا) لا يجوز أن تُشَيَّرَ وتُجمع لأنهما يدلان على اثنين، فلو تُشَيَّرَ زال ما وُضِعَ له.

قول: فلو قلت: مررت برجلين مكسورين أحد الجنوب، وأنت تريد أن أحدهما مكسور جنب جاز على قبح، لأن الناول: مررت برجلين مكسورين أحد جنوبهما.

نأياً عن النسخ في هذا الباب الذي ذكر فيه (الواحد)، فهو أنه عَقِدَ فيه ذكر الجمل بعد أن قدَّم ذكر المفردات وأملت بها وإعرابها.

والجمل على ضربين: خبر، وغير خبر، والخبر منهما على ضربين: جملة من فعل وفاعل، والفعل والفاعل أشد اتصالاً من المبتدأ بخبره، ألا ترى: أن كل واحد من المبتدأ وخبره قد

(١) زيادة من ج يقتضيهما السياق.

يُحذفُ ويُدلُّ عليه الآخرُ ، ولا يُفعلُ هذا بالفعلِ معَ الفاعلِ ،
لا يُخلَى الفعلُ من الفاعلِ بوجهٍ ، فهذهِ الجُملةُ من أجلِ هذا
أشبهُ بالأحادِ من التي من المبتدأ والخبرِ ، والمبتدأُ عكسُ الفاعلِ ،
ولا يُدلِّمُ في الجُملةِ جُملةٌ غيرُ مستغنيةٍ بنفسها عن غيرها ، ولا
مُستقلةٌ بجزءٍ منها عن سواها ، إلا انقسمَ ، فأنه لا يستغني
عن المُقسَمِ عليه ، وإلا الشرطُ ، فأنه لا يُذكرُ إلا معَ جزائه
مُظهِراً أو مُضمراً ولا يستغني واحدٌ منهما عن الآخرِ ، فهاتينِ
الجُملتينِ في هذينِ الموضعينِ غيرُ مستغيتينِ بأنفسهما ولا مُستلتمينِ
بأجزائهما عمّا يتعلَّقُ بهما من المُقسَمِ عليه والمُجازي [به] (١) .

والجُملةُ الأخرى التي ليستُ خبراً لا تخلو أيضاً من أن
تكونَ من مبتدأٍ وخبرٍ ، وفعلٍ وفاعلٍ ، وذلكَ نحو : الأمرِ ، والنهيِ
والاستخبارِ ، والتمنيِ ، والنداءِ .

فإن قلتَ : إنَّ النداءَ لا فعلَ معه ولا فاعلَ ، إنَّما هو
حرفٌ واسمٌ .

فالقولُ فيه إنَّ (يا) قد دلَّتْ على الفعلِ ولفاعلِ ، ولذلك
انتسبَ المنادى المنكُورُ والمُضافُ ، وكانَ موضعَ المنردِ المضمومِ
نصباً لذلكَ .

وقد خُرجَ ثميُّ في غيرِ الخبرِ عن هذهِ المُتَمِّنِ التي ذكرنا
أنَّ الجُملةَ تجيءُ عليها ، وغيرِ هذينِ القسمينِ اللذينِ هما : الابتداءُ
والخبرُ ، والفعلُ والفاعلُ ، وذلكَ في الأمرِ كقولهم : صه ، وده ،

(١) زيادة من ج يقتضيتها السياق .

وإيه^(١) ، ونحو ذلك ، ألا ترى : أن هذه الكلم كل شيء منها جملة وكلام تام ، وليس بفعل ولا فاعل ، إلا أنه قد أقيم مقام الفعل ، يدلك على ذلك أنه يؤكد ما فيه [من الضمير]^(٢) ويعطف عليه كما يفعل ذلك بالفعل فهذه الأسماء قائمة مقام الفعل ، [فالأصل الفعل]^(٣) وليست هذه الكلم كحرف النداء نحو (يا) وأخواتها ، ألا ترى : أن حروف النداء لا تحمّل الضمير ولا يعطف عليه ولا يؤكد ما فيه ، فلنداء مخال لهذه الأشياء الموضوعه للأمر من حيث ذكرنا ، وإن اجتمع القيلان في أن كل واحد منهما موضوع موضع الفعل .

وقد جاءت في الجمل الخبرية أيضاً ألقاظ في غير الفعل والفاعل والمبتدأ وخبره ، وذلك في الخبر قليل وفي غير الخبر أكثر ، وذلك قولك في الخبر : هيئات زيد ، فهذا بمنزلة بعمد [زيد]^(٤) ومن ذلك قوله عز وجل : (هيئات هيئات لِمَا تُوعَدُونَ)^(٥) وقول الشاعر :

١٨١- فهَيَّاتَ هَيَّاتَ العَقيقِ وَأَهْلُهُ

وهَيَّاتَ وَصَلَ بِالْحَقِيقِ تَوَاصِلُهُ^(٦)

-
- (١) من هذه الألقاظ ما يتعدى مثل : رويد زيدا ، ومنها ما لا يتعدى مثل : (صه) ومعناه : اسكت ، و (مه) ومعناه : اكف ، و (إيه) ومعناه : حدث . انظر : شرح الفصل ٣١/٤ .
- (٢) زيادة من ج يقتضيهما السياق .
- (٣) زيادة من ج يقتضيهما السياق .
- (٤) زيادة من ج .
- (٥) المؤمنون / ٣٦ .
- (٦) البيت لجريز ، انظر : ديوان جريز ص / ٤٧٩ وفيه (أيهات) بدل (هيئات) و (ومن به) بدل (وأهله) . وفي الخصائص ٤٢/٣ . وفيه (فهَيَّيات) و (ومن به) و (خل) بدل (وصل) و (تَوَاصِلُهُ) بدل (تَوَاصِلُهُ) .

وقالوا : وشكانَ ذا^(١) ، وفي المثل : سرعانَ ذي إهالة^(٢) ، ومن ذلك ما حكاه سيبويه من أن بعضهم قيلَ لسه : إليك ، قال : إني ، كأنه قول له : تنح ، فقال : أتتحى^(٣) ، فجعل قوله : إني اسماً لاتتحى .

فوماً (شتآن) فتيامه أن يكون ك (سرتان) في ارتفاع ما بعده [به]^(٤) ارتفاعه بانفعل ، وسواء كان ذلك مفرداً أو متثنى ، كما أن فاعل (سرتان) كذلك ، إلا أن الأصمعي لا يجيز شتآن ما بينهما ، حتى يقول : شتآن زيد وعمرو ، أو شتآن ما هما ، وكأنه يجعل (ما) صلة ، وكأنه لم يجز هذا لذهابه إلى أن ٤٥ ب / (شتآن) ثنية .

حكى السكري^(٥) عن الرياشي^(٦) عن الأصمعي قال يقال : جاءوا من شت ، وقول رؤبة :

١٨٢ - اجتبتنه من شت^(٧)

-
- (١) وشكانَ مثل : سرعانَ ، اسم للفعل وفي المثل : وشكانَ ذا إهالة . انظر : اللسان مادة : وشك .
(٢) انظر : جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري ١/٥١٦ .
(٣) انظر : الكتاب ١/١٢٦ .
(٤) زيادة من ج يقتضيتها السياق .
(٥) في ش (اليشكري) وهو تحريف ، وأثبتنا ما في ج ، لأن السكري هو الذي روى عن الرياشي .
(٦) هو أبو الفضل العباس بن الفرج الرياشي قتله صاحب الزنج سنة ٢٥٧ هـ ، انظر : طبقات النحويين ص/١٠٣ - ١٠٦ .
(٧) هذا الرجز لرؤبة ، انظر : ديوانه ص/٢٤ والرجز بتمامه :
من سافعاتٍ وهَجِيرٍ أبْتِ
وهو إذا ما اجْتَبَنَه من شتِ

قال : فسينّ نَمَّ ذَهَبَ الأصمعيّ إلى فتح (شَتَّان) في معنى
 التثنية ، لأنّ واحدها شتّ (١) ، وهذا الذي ذهب إليه من أنّ ذلك
 تثنية بعيدة ، لانتاج انون ، ولأنّه لو كان اسماً غير مسمّى
 به الفعل ، لجاز أن يُقدّم ويؤخّر ، فيقال شَتَّانَ هما ، وهما
 شَتَّان ، والبيت (٢) الذي أنشده أبو زيد في فتح النون في التثنية
 شاذٌّ من الناس من لا يتبدله .

نأمّا ما يُجيزه البغداديون من فتحها ، فإنّما يُجيزونه
 إذا تقدّمت النون الياء في الجرّ وانصب ، وإذا كان كذلك لم
 يمتنع شَتَّانَ ما بينهما .

(١) التثنية : المتفرقة ، وتثنيته : شَتَّانَ ، وجمعه : أشتات ،
 انظر : اللسان مادة : شتت .

(٢) يقصد به البيت الذي أنشده أبو زيد في نواتره ص/ ١٥ ،
 والبيت هو :

أعرف منها الأنفَ والعَيْنانا
 ومنخران أشبها ظبيانا

٦٠ - مسألة

اعلم أن الفاعل لا يجوز أن يكون جملة ، ولا يجوز في
الجملة أن تُقام مقام الفاعل ، ولا مقام ما يجري مجرى الفاعل ،
لأن^(١) الفاعل يكتفى عنه فلا يجوز قيام الجملة مقامه ، لأنك
لو فعلت ذلك لزلمت إضمارها ، وليس لها إضمار .

فإن قلت : أفليست الأسماء المضمرة قد قامت مقام الفاعل
وليست هي ميمًا يكتفى عنها وإضمارها ؟

فالتول : إن الجملة ليست أسماء مضمرة ، وإنما هي
مظهرة ، والمظهرات^(٢) إذا أقيمت مقام الفاعل لزم الكناية
عنها وإضمارها ، وذلك لا يجوز في الجملة ، وأيضاً فإن علمة
الأسماء الفاعلة يشئ ويجمع ، والجملة لا تشئ ولا تجمع .

وأيضاً فإن الفاعل عكس المبتدأ [فلو جاز أن يقوم مقامه
الجملة لجاز أن يقوم مقام المبتدأ]^(٣) فكنت توقع الجملة موقع
الاسم المبتدأ على أنها محدث عنها ثم تسند الحديث بـمد
إليها ، إما جملة وإما مفرداً على حسب ما يسند إلى المبتدأ ، ألا
ترى : أن كل ما صلح أن يكون فاعلاً من الأسماء صلح أن

(١) (لأن) ساقط من ج .

(٢) (المظهرات) ساقطة من ج .

(٣) زيادة من ج يقتضيها السياق .

يكون مبتدأ ، وقد يكون مبتدأ ما لا يكون فاعلاً نحو : (كم)^(١) و (مُذ) ، فكذلك لو جاز أن تكون الجملة فاعلة ومرفوعة الموضع لكونها فاعلة ، لصلحت أن تكون مرفوعة الموضع لوقوعها موقع المبتدأ .

فإن قلت : فقد يكون فاعلاً ما لا يكون مبتدأ نحو : علامات الضمير المتصلة .

فاقول : إن التفصلة يقوم مقامها ، لأن هاتين المنفيتين متعاقبان ، فاذا وقع صنف موقع صنف مسد الآخر ، وقام مقامه .

فإن قلت : أفليست الجملة قد ساوت المفرد في أن كني عنها بـ (زيت وذيت) ، كما كني عن الأفراد بـ (فلان) ونحوه ؟

قيل : إن (زيت وذيت)^(٢) كناية عن الفعل والفاعل ، كما أنه كناية عن المبتدأ والخبر ، فلو جاز إقامة المبتدأ والخبر مقام الفاعل للكناية عنه بـ (زيت وذيت) لجاز قيام الابتداء والخبر

(١) (كم) اسم مبني على السكون ، وهي كناية عن العدد المبهم ولها موضعان : الاستفهام ، والخبر . وتقع مبتدأة مثل : كم درهماً عندك . فـ (كم) في موضع رفع مبتدأ و (درهماً) منصوب بها و (عندك) خبرها . انظر : شرح المفصل ١٢٥/٤ و ١٢٧ .

(٢) فهما كنيتان عن الحديث المدهج ، وهي مبنية ، ولا تستعمل إلا مكررةً وأصلها : ذيته ثم حذفت الهاء وأبدلوا من الياء التي هي لام الفعل تاء ، وليست هذه التاء للتانيث وإنما هي بدل من الياء المحذوفة . انظر : شرح المفصل ١٣٧/٤ .

مقام الناعِلِ ، وقيامُ الفعلِ وافتعالِ مقامه ، ولجوازُ إتمامِ الشرطِ
والعجزاءِ والقَسَمِ والمُقَسَّمِ عليه مقامَ ذلكَ أيضاً ، لأنَّ هذا كذا
أخبارٌ وتَقَعُ الكنايةُ عنها ، فكما لا يجوزُ إتمامُ شيءٍ من ذلكَ مقامِ
الناعِلِ وإنْ وَقَعَتِ الكنايةُ عنهُ بـ (ذيتَ وذيتَ) ، كذلك لا
يجوزُ ذلكَ في الفِعلِ والفاعلِ والمبتدأِ والخبرِ لجوازِ هذهِ
الكنايةِ عنهُ •

٦١ - مسألة

سأل سائل فقال : كيف استجاز النحويون في جمعهم ونحوه أن يتولوا في مثله : فَعَلَّل ، فَيُعِدُّوا اللام ، وهَلَّا أجازوا الزيادة على الثلاثة بإعادة^(١) حرف غير اللام ؟

فالجواب : أن هنا أشياء ، إعادة اللام أولى لهما من إعادة غيرها ، من ذلك : أن إجماع النحويين أن يذكرُوا الزيادة بلفظها في هذه الأبنية بينها وأن لا يمشكوا بانفاء والمين واللام ، بل ينطقون بها نطقاً^(٢) .

واللام في (فَعَلَّل) وسائر الثلاثي أشبه الحروف بالزيادة ، فلما كان أشبه الحروف بالزيادة ، وكانوا ينطقون بالزيادة نطقاً ، وجب أن ينطقوا بالمشابه للزيادة ويلفظوا بها ، دون ما لم يشبه الزيادة ، قياساً على ما أجمع عليه من الزيادة ، وإذا كان كذلك وجب أن يلفظ باللام ، فيقال في جمعهم : فَعَلَّل ، وفي فرزدق : فَعَلَّل ، وكذلك ما أشبه هذا .

والدليل على شبه اللام بالزيادة أنها مستغنى عنها ، والفاء والمين كالمضطر إليهما ، لأن الأول منهما للابتداء والآخر للوقف ، والاستغناء عن اللام بهما في هذا الوجه بين ، وإذا كان كذلك بان أنها أشبه الحروف الثلاثة بالزيادة .

(١) في ش و ج (إعادة) أضفنا الباء ليستقيم الكلام .
(٢) يعبّر عن الزائد بلفظه إلا المبدل من التاء الافتعال وإلا المكرر لللاحق أو التضعيف . انظر : شرح الشافية ١/ ١٠-١٢ .

وأيضاً فإنّ اللامات تُحذف كثيراً من الأسماء نحو: يدٍ ،
 ودمٍ ، وددٍ ، وأيم الكعبة ، ونحو ذلك ، ولم يجيء الحذف على
 هذا الحدّ في غيرها من الحروف الثلاثة ، فهذا يدنك على أنّ
 ذلك عندهم مضارع للزيادة ، إذ حذفوا كما يحذفون الزيادة .

وقد قال يونس [في]^(١) تحقير (قبائل) اسم رجلٍ :
 قبيل^(٢) ، فحذف الهمزة وإن كانت متحركة في موضع
 الأصول والمُلحق بها لما كان أقرب إلى الطرف من الألف ،
 فهذا يقوّي حذف اللام حيث كان طرفاً .

فإن قلت : فقد حذفوا مثل : عذرةٍ وقل ، ونحو ذلك .

فأقول : إن حذف ذلك ليس على حدّ حذف (يدٍ)
 و (دمٍ) لأنّ هذا قياس "مُسْتَمِر" وأمر "موجب" للحذف ، و (يدٍ)
 و (دمٍ) ونحوهما ليس الحذف فيه على هذا الحدّ ٤٦ أ / .

فإنّ قول قائل : فقد جاء الحذف على النحو الذي ذكرته
 في اللام ، في العين أيضاً نحو قولهم : سته^(٣) ، ومنذ^(٤) وثبة^(٥)
 الحوض^(٥) .

(١) زيادة من ج .

(٢) انظر : الكتاب ١١٧/٢ .

(٣) أصله : سته ، حذف العين منه ، انظر : الخصائص ٢٢٦/١

والاست ، والسته ، والسته العجز . انظر : اللسان

مادة : سته .

(٤) أصله : منذ حذف العين منه ، انظر : الخصائص ٢٢٦/١

واللسان مادة : منذ .

(٥) وثبة الحوض ومثابه : وسطه الذي يثوب إليه الماء ، انظر :

اللسان مادة : ثوب .

قيل هذه حروف قليلة لا ينبغي أن يعترض بها لثبوتها بالنسبة إلى ما حذف اللام منه .

فأما (ثبة الحوض) منها فيجوز أن يكون المحذوف منها اللام ، بل ذلك عندي فيه الوجه ، ولا أجده من باب : ثاب يشوب ثوباً ، كما ذهب إليه أحد شيوخنا^(١) ، لأن ذلك قليل ، فلقباس على الأكثر أولى وأقرب إلى الصواب من الحمل على النادر ، إذا كان لا يمتنع الحمل على الأكثر من جهة المعنى ، لأن معنى (ثبة) المحذوفة اللام المجوعة على (ثبات) معنى الجمع ، كما أن معنى (ثوب) و (ثاب) و (ثواب) الجمع ، ألا تراهم قالوا : ثببت الرجل^(٢) ، إذا جمعت محاسنه ، وأن (الثواب) خلاف الاحباط والتفريق ، و (الثبة) المحذوفة اللام من هذا ، فكذلك (ثبة الحوض) ، كأنه مجمع الماء .

وإنما جاز هذا الحذف في العين على هذا الحد لقربه من اللام المشابهة للزيادة ، وإن لم تكن مثلها فيما ذكرناه . ولم يعجب في الفاء شيء على هذا الحد إلا في حرف عاة ، نحو : إله ، والناس^(٣) .

ويدل ذلك أيضاً على مشابهتها للزيادة كثرة الحذف المتعاور لها في المثل وأن حذفها أكثر من حذف الأخرين .

فالقول في هذه التمثيلات هو ما ذهبوا إليه من تكرير اللام دون غيرها وما رأوه في ذلك أولى من غيره .

- (١) يحتمل أن يعني بهذا الشيخ أبا اسحاق الزجاج ، لأنه جعل (ثبة) من ثاب الماء يشوب . انظر اللسان مادة : ثبا .
- (٢) ثببت الرجل : مدحته واثنت عليه في حياته . انظر : اللسان مادة : ثبا .
- (٣) انظر : الكتاب ١/٣٠٩-٣١٠ .

٦٢ - مسألة

اعلم^(١) أن اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين ، هو الوجه والقياس الذي يجب أن يكون عليه الألفاظ ، لأن كل معنى يختص فيه بلفظ لا يشاركه فيه لفظ آخر ، فتفصيل المعاني بألفاظها ولا تلبس .

وإختلاف اللفظين والمعنى واحد [حسن]^(٢) بعد الحاجة إلى التوسع بالألفاظ ، ويـن أن هذا القسم لو لم يوجد [لم يوجد]^(٣) من الاتساع ما وجد بوجوده ، ألا ترى : أنه إذا سجع في خطبة ، أو وقفى في شعر ، فركب السين فقال : جلس ، فباء به مع ما يشاكله ، ولو لم يقل في هذا المعنى إلا (قعد) ، ضاع المذهب فيه ، ومن هنا جاءت زيادات لغير المعاني في كلامهم ، في نحو : كاب ، وعجوز ، وقضيب^(٤) ، فيما حكى لنا عن محمد بن يزيد .

وأيضاً فإذا أراد التأكيد قال : قعد ، وجلس ، فتكون المخالفة بين الألفاظ أسهل من إعادتها أنفسها ، وتكريرها ، ألا

(١) هذه المسألة نقلها ابن سيده وأثبتها في المخصص ٢٥٩/١٣ - ٣٦٠ .

(٢) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٣) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٤) لقد تقدم فيما مضى أن الف (كتاب) وواو (عجوز) وياء (قضيب) ليست لللاحق وإنما زينت لمد الصوت فقط .

تري : أن في التنزيل (و غرابيب سود) (١) • والغرابيب هسي
السود عند أهل اللغة ، فحسّن التكرير لاختلاف اللفظين ، ولو
كان : غرابيب غرابيب ، لم يكن سهلاً •

وأما القسم الثالث : وهو اتّفاق اللفظين واختلاف المعنيين ،
فإنبغي أن لا يكون قصداً في الوضع ولا أصلاً ، لكنّه من لفات
تداخلت ، أو تكون كل لفظة تستعمل لمعنى ، ثمّ تستعار
لشيء ، فتكثر وتغلب حتى (٢) تصير بمنزلة الأصل •

وقد كان أحد شيوخنا (٣) ينكر الأضداد التي حكاهما أهل
اللغة ، وأن تكون لفظة واحدة لشيء وضده •

والقول في هذا أنّه لا يدخل في إنكار ذلك ودفعه إيّاه من
حجّة من جهة السماع والقياس ، فلا يجوز أن تقوم له
حجّة ولا تثبت له دلالة من جهة السماع ، بل الحجّة من
هذه الجهة عليه ، لأن أهل هذه اللغة كأي زيد ، وأبي عبيدة (٤) ،

(١) فاطر/٢٧ ، تقول هذا أسود غرابيب ، أي : شديد السواد ،
وإذا قلت : غرابيب سود تجعل السود بدلا من الغرابيب لأن
التوكيد لا تتقدم على المؤكّد • انظر : الصحاح ١/١٩٢ •

(٢) قوله : (وتغلب حتى) ساقط من ج •

(٣) لم أهتم لمعرفة هذا الشيخ الذي يقصده أبو علي ، ويحتمل أن
يقصد به ابن درستويه المتوفى سنة ٣٤٧ هـ وإن لم يكن من
شيوخ أبي علي ، حيث قال في كتابه تصحيح الفصح ١/٣٥٩ :
وقد زعم قوم من اللّاهيين أن (النوء) السقوط أيضاً وأنه من
الأضداد ، وقد أوضحنا الحجّة عليهم في ذلك في كتابنا (في
إبطال الأضداد) وليس هذا موضع ذكره • وانظر : المزهر
للسيوطي ١/٣٩٦ •

(٤) ألف أهد عبيدة كتاب (الأضداد) انظر : فهرست ابن النديم
ص/٨٦ •

والأصمعي^(١) ، ومِن بعدهم قد حَكُوا ذلكَ وصُنِفَتْ فيه الكُتُبُ ، وذكرُوه في كُتُبِهِم مُجْتَمِعاً ومُتَفَرِّقاً ، فَالحُجَّةُ من هذِهِ الجِهَةِ عَلَيْهِ لآلِهَ .

فإنْ قالَ : الحُجَّةُ تُقوِّمُ من الجِهَةِ الأخرى ، وهي أنْ الضِدَّ خلافُ ضِدِّهِ ، فإذا اسْتُعْمِلَتْ لفظَةٌ واحدةٌ لهُمَا جَمِيعاً ولم يكنْ لكلِّ واحدٍ من الضدَّينِ لفظٌ يَمَيِّزُ بِهِ من ضِدِّهِ ويتَخَلَّصُ بِهِ من خِلافِهِ أَشْكَالَ وألْبَسَ ، فَعَلِمَ الضِدُّ شَكْلاً والشَّكْلُ ضِدّاً والخِلافُ وِفَاقاً ، وهذا نِهَايَةُ الألباسِ وغَايَةُ الفَسَادِ .

قيلَ لَهُ : هلْ يجوزُ عندَكَ أنْ تَجِيءَ لفظَتانِ في المَعْنَى مُتَّفَقَتانِ لمَعْنَيَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ ؟

فلا يَخْلُو في ذلكَ من أنْ يُجِزَمَ ، أو يَمْنَعَهُ ، فإنْ مَنَعَهُ وإيَّاهُ صارَ إلى رَدِّ ما يُدْعَى وجودُهُ ، وقبولُ العُلَماءِ لَهُ ، ومَنَعُ ما نَبَتَ جِوازُهُ ، وثَبَّتَ عَلَيْهِ هذِهِ الألفاظُ ، فانَّها أَكثَرُ من أنْ تُحْصَى وتُحْصَرَ ، نحو : وَجَدْتُ^(٢) ، الذي يُرادُ بِهِ العِلْمُ والوَجْدانُ ، والغَضَبُ ، و (جَلَسْتُ) الذي هو خِلافُ (قَمَتُ) [وَجَلَسْتُ^(٣)] الذي هو بِمَعْنَى : أَتَيْتُ نَجْداً ، و (نَجَدْتُ) يُقالُ لَهَا : جَلَسْتُ ، [^(٤)] فإذا لم يكنْ سَبيلٌ إلى المَنعِ من هَذَا ، ثَبَّتَ جِوازُ اللَّفْظَةِ الواحِدَةِ لِلشَّيْءِ وخِلافِهِ [وَإِذاً]^(٥) جِازاً وَقَوِّعْها

(١) الثَّنْبُ الأَصْمَعِيُّ كتابُ (الأضداد) انظر : فِهْرَسْتِ ابنِ النَدِيمِ ص/ ٨٨ .

(٢) جاءَ (وَجَدَ) بِمَعْنَى : العِلْمُ ، والإِصَابَةُ ، والغَضَبُ ، والإِيسارُ ، انظر : تاجُ العَرُوسِ ٥٢٤/٢ مادة : وَجَدَ .

(٣) قالَ الجَوْهَرِيُّ في الصِّحاحِ : يُقالُ : جَلَسَ الرَّجُلُ ، إذا أَتَى نَجْداً ، والجَلَسَ نَجْداً . انظر : الصِّحاحُ ٩١١/٢ .

(٤) زيادةٌ من جِ يَقْتَضِيها السِّياقُ .

(٥) زيادةٌ من جِ يَقْتَضِيها السِّياقُ .

للشيء وضدّه إِذْ الضدُّ ضَرْبٌ مِنَ الخِلافِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كُلُّ
خِلافٍ ضِدًّا .

وَأَمَّا كَوْنُ اللَّفْظَيْنِ الْمُخْتَلِفَيْنِ لِمَعْنَى وَاحِدَةٍ ، فَقَدْ كَانَ مُحَمَّدُ
بِْنُ السَّرِيِّ (١) حَكَى عَنِ أَحْمَدَ بِنِ يَحْيَى : أَنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ
عِنْدَهُ .

وَدَوَّقُ ذَلِكَ أَيْضًا لَا يَدْخُلُو مِنْ أَحَدِ الْمَعْنِيَيْنِ الَّذِينَ قَدَّمْنَا .

فَإِنْ كَانَ مِنْ جِهَةِ السَّمْعِ فَقَدْ حَكَى أَهْلُ اللُّغَةِ فِي ذَلِكَ
مَا يَكَادُ لَا يُحْصَى كَثْرَةً ، وَهَسَّنُوا فِي ذَلِكَ كَالْأَصْمَعِيِّ فِي تَصْنِيفِهِ
كِتَابَ (الْأَلْفَاظِ) الَّذِي هُوَ خِلَافُ كِتَابِهِ اِتْرَجَمَ بِهِ (الْأَبْوَابِ) (٢)
وَذَلِكَ فِي كِتَابِهِمْ أَشْهُرُ وَأَظْهَرُ مِنْ أَنْ يَحْتَاجَ إِلَى تَنْبِيهِ عَلَيْهِ .

فَإِنْ قَوْلَ : إِنْ فِي كَلِمَةٍ لِنِظَةِ مِنْ ذَلِكَ مَعْنَى لَيْسَ [فِي اللَّفْظَةِ
الْأُخْرَى ، فِي قَوْلِي : مَعْضَى ، مَعْنَى لَيْسَ] (٣) فِي قَوْلِي : ذَهَبَ
٤٦ ب / وَكَذَلِكَ جَمِيعُ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ .

قَوْلَ لَهُ : نَحْنُ نَوْجِدُكَ مِنَ الْمَفْظَيْنِ الْمُخْتَلِفَيْنِ مَا لَا تَجِدُ
بِدَأً مِنْ أَنْ تَقُولَ : إِنَّهُ لَا زَادَةَ مَعْنَى فِي وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا دُونَ الْأُخْرَى ،
بَلْ كُلُّ وَاحِدٍ يُفْهَمُ مَا يُفْهَمُ [مِنْ] (٤) صَاحِبِهِ ، وَذَلِكَ (٥) نَحْوُ

-
- (١) انظر : فهرست ابن النديم ص/٨٨ .
 - (٢) لقد ذكر القفطي أن الأصمعي ألف كتاباً باسم (الأبواب)
وجاء في فهرست ابن النديم باسم (الأتواب) انظر : فهرست
ابن النديم ص/٨٨ . وأنباء الرواة ٢/٢٠٢ .
 - (٣) زيادة من ج يقتضيهما السياق .
 - (٤) زيادة أثبتناها لأن السياق يقتضيهما .
 - (٥) (ذلك) ساقط من ج .

الكنائيات ، ألا ترى : أن قولك ضربتك وما ضربت إلا إنيك ، وجئتني وما جاءني إلا أنت ، وجاءني وما جاءني إلا هما ، وقمنا وما قام إلا نحن ، وما أشبه ذلك يفهم من كل لفظة ما يفهم من الأخرى ، من الخطاب ، والغيبة ، والأضمار ، والموضع من الأعراب ، لا زيادة في ذلك ولا مذهب عنه ، فإذا جاز ذلك في شيء وشيئين وثلاثة ، جاز فيما زاد على هذه المدّة وجوزها في الكثرة ، فنبت بصحة ذلك صحة الأقسام التي ذكرها سيويه^(١) ، وذهب إليها •

ويبدل على جواز وقوع اللفظة الواحدة لمعنيين مختلفين قولهم : ظننت^(٢) ، والظن بمعنى (الحسبان) وخلاف (اعلم) ، واستعمل أيضاً بمعنى (اليقين) وذلك في نحو قوله عز وجل : (الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ)^(٣) •

فإن قال : إن معنى (الظن) هاها وفيما حكاه الله عز وجل عن المؤمنين في قوله : (إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلاقٍ حِسَابِيهِ)^(٤) الحسبان •

فهو عظيم ، لأنّ التمك في لاء الحساب كفر ، لا يجوز أن يمدح الله تعالى به ، فإذا لم يجوز ذلك ثبت أنّه : علم

-
- (١) انظر : الكتاب ١/٧٨ •
(٢) الظن : شك ويقين إلا أنه ليس بيقين عيان ، إنما هو يقين تدبّر • انظر : اللسان مادة : ظنن •
(٣) البقرة/٤٦ • قال أبو حيّان (يظنّون) معناه : يوقنون ، قاله الجمهور • انظر : البحر المحيط ١/١٨٥ •
(٤) الحاقة/٢٠ ، (إِنِّي ظَنَنْتُ) أي : أيقنت ولو كان ظناً فيه تجويزاً لكان كفرًا • انظر : البحر المحيط ٨/٣٢٥ •

وَيَقِينُ ، فهذا مُسْتَمَلٌّ في الْعِلْمِ وَخِلَافِهِ ، لَا يَشْكُ في ذَلِكَ مُسْلِمٌ .

وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى فَسَادِ قَوْلِ مَنْ دَفَعَ أَنَّ اللَّفْظَ يَقَعُ لِمَعْنَيْنِ مُخْتَلَفَيْنِ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي وَصْفِ أَهْلِ الْجَنَّةِ : (لَمْ يَدْخُلُوهَا وَهُمْ يَطْمَعُونَ)^(١) .

فَطَمَعَهُمْ هَذَا لَا يَدْخُلُ مِنْ أَنْ يَكُونَ عَلَى مَعْنَى الْيَقِينِ ، أَوْ الطَّمَعِ الَّذِي يَجُوزُ مَعَهُ كَوْنُ الطَّمَعِ فِيهِ وَخِلَافُهُ .

فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الطَّمَعُ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْآخِرَةِ شَيْءٌ فِي شَيْءٍ مِنْ أُمُورِ الْجَنَّةِ وَانْتِزَاعِهِ ، فَالْعِلْمُ بِذَلِكَ كَلِّهِ اضْطِرَارٌ .

وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ الطَّمَعُ بِمَعْنَى الْيَقِينِ مَا أَخْبَرَ اللَّهُ بِهِ [عَنْ]^(٢) إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي قَوْلِهِ : (وَالَّذِي أطمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ)^(٣) فَهَذَا الطَّمَعُ لَا يَكُونُ شَكًّا ، وَلَا يُتَوَجَّهُ عَلَى غَيْرِ الْيَقِينِ ، لِأَنَّ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا يَكُونُ شَاكًّا فِي اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، بَلْ كَانَ عَالِمًا بِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ سَيَغْفِرُ لَهُ ذَلِكَ .

(١) الأعراف/٤٦ . ومعنى (وهم يطمعون) يتيقنون ما أعدَّ الله لهم من الزلفى ، وقد جاء الطمعُ بمعنى اليقين . انظر : البحر المحيط ٣٠٢/٤ .
(٢) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(٣) الشعراء/٨٢ .

الدليل^(١) على أن الواو في (أخيك) ونحوه ، حرف الأعراب الذي هو لام الفعل وليس هو بلام الأعراب ودلالته قولهم : امرؤ ، وابنم ، فثبتوا ما قبل حرف الأعراب^(٢) [حرف الأعراب]^(٣) فكما أن الهمزة في (امرئ) والميم في (ابنم) عراب ليس بدالتي إعراب ، كذلك حرف اللين في (أخيك) ونحوه [حرف إعراب] .

فإن قال : إن الهمزة ثابتة في كل أحواله التي للأعراب ولا تنقلب إلى حرف آخر ، وليس الحرف في (أخيك) ونحوه [٤] كذلك ، لأنها تنقلب ، فلم يلزم على هذا أن تكون الهمزة مثل حرف اللين .

قيل له : حرف اللين في (أخيك) وبابه مثل الهمزة في أنه حرف إعراب ، وإنما انقلب في (أخيك) ونحوه وثبت الهمزة على حالة واحدة والميم في (ابنم) ، لوجوب سكون الحرف في (أخيك) وبابه ، بالنسبة المطرد ، وذلك أنها واجب أن تكون متحركة بالحركة التي تستحقها بالأعراب وما قبلها أيضاً متحرك ، وحرف اللين إذا كان كذلك انقلب ولم يثبت وسكن ولم يتحرك ،

-
- (١) نقل ابن سيده هذه المسألة في المخصص ١٦٩/١٣-١٧١ .
 (٢) انظر : الكتاب ١٦٠/٢ .
 (٣) زيادة من ج يقتضيها السياق .
 (٤) زيادة من ج يقتضيها السياق وتوافق ما في المخصص ١٦٩/١٣-١٧٠ .

فاذا سَكَّنَ لما ذكرنا ممَّا أوجِبَ لهُ السكونَ وَجِبَ أنْ يَتَّبِعَ ما قبلَهُ من الحركَةِ ، كِتَابِعِ صائِرِ حروفِ العِلَّةِ المُسَكَّنَةِ لما قبلها من الحركَةِ نحو : مِيزان ، ومِيقَات ، فَالحرفُ في (أَخِيكَ) لامٌ مثلُ الذي في (ائِمِّ) انقَلَبَ لِمَا ذكرنا •

وإِيسَ لَمَنْ دَفَعَ أنْ يَكُونَ ذلكَ حَرفَ إعرابٍ حِجَّةً تَشَبَّهَتْ ، إذْ قد وَجَدْنَا (امرءَ آ) و (ائِمًّا) فِهُمَا حَرفًا إعرابٍ ثابِتَانِ ، وَلَمْ نَجِدِ اثْبَاتَ في (أَخِيكَ) وَنحوِهِ ، وَغَيرِ الانقِلَابِ بِالقِياسِ المُطَّرِدِ ، فَقد صَحَّ وَجودُ حَرفِ إعرابٍ مُنقَلَبٍ غَيرِ التَّشْبِهِ وَالجَمْعِ •

ويَدُلُّ أيضًا على أنْ ذلكَ حَرفُ الإعرابِ وإِيسَ بِعلامةِ للإعرابِ دونَ أنْ يَكُونَ حَرفَهُ قَوْلُهُم : فوك ، وذو مال ، ألا ترى أنْ قَوْلُنَا : ذو ، لا يَخْلُو من أنْ يَكُونَ الحَرفُ فيهِ كَمَا قالوا للإعرابِ ، أو حَرفَ إعرابٍ ، كما يَذْهَبُ إليه من يَقولُ يَقولُ مِثْلِهِ (١) ، فلا يَجوزُ أنْ تَكُونَ علامةُ الإعرابِ دونَ أنْ تَكُونَ حَرفَهُ ، لِأَنَّهُ يَلزَمُ من ذلكَ أنْ يَكُونَ الحَرفُ يَبْتِئى على حَرفٍ واحدٍ ، وذلكَ غيرُ موجودٍ في شَيْءٍ من كَلِمَتِهِمْ •

فانْ قالَ : وإِيسَ شَيْءٌ من كَلِمَتِهِمْ ائِمِّ على حَرفَيْنِ أَحَدُهُما حَرفُ لِينِ ، فَلِيسَ أَحَدٌ من الفَرِيقَيْنِ أَسمَدَ بِهَذِهِ الحِجَّةِ من الأخرِ •

(١) وزن (ذو) : فَعَلَّ ، والواو حَرفُ الإعرابِ • انظر : الكتاب
• ٣٣/٢

قبل له : العلة التي لها لم يتجزأ أن يكون الاسم على حرفين أحدهما حرف لين غير ثابتة ما هنا ، وهو بقاء الاسم على حرف واحد لسقوط حرف اللين ، من أجل انقلابه وسكونه ولحان النون له ، ألا ترى : أن ذلك مأمون ما هنا (١) من أجل الإضافة ، فإذا أفرادوا قالوا : فم ، فأبدلوا الميم من الواو .

ومن كان عندنا أن حرف اللين في (أخيك) للإعراب وليس بحرف الإعراب ، يلزمه أن يكون الحرف في (ذو) أيضاً للإعراب دون أن يكون حرف الإعراب ، فإذا كان كذلك فقد حصل الاسم تلي حرف واحد وذلك فاسد عند الجميع ، لأنه إذا لم يتجزأ أن يكون اسم على حرفين أحدهما حرف لين فإن لا يجوز أن يكون على حرف واحد أولى ، إذ العلة التي لها لم يتجزأ أن يكون على حرفين أحدهما حرف لين مضمير إلى حرف ١٤٧/ واحد وقد أجمع الجميع على أنه إذا رُخِمَ (شية) على من قال : يا حار ، رد الفاء ، فقد ثبت بذلك أن الحرف في (فوك) و (ذو مال) حرف إعراب ، وإذا كان حرف إعراب (٢) ، كان في (أخيك) أيضاً مثله .

فأمّا ما استجازوا من (م الله) (٣) فقد ذكر في بعض هذه الأجزاء ، وأنه لا يكون محذوقاً من (أيمن) ، والدليل على أنه لا يجوز أن يكون عندهم في التمكنة أن يبقى على حرف واحد ، أو يصير إلى ذلك ، إبدالهم الميم من الواو التي هي عين

(١) من قوله (من أجل انقلابه) إلى (مأمون ما هنا) ساقط

(٢) من ج قوله : (وإذا كان حرف إعراب) ساقط من ج

(٣) تقدم ذكرها في المسألة الخامسة عشرة .

في (فوك) في الأفراد ، فإذا لم يكن في كلامهم شيء على حرفين
 أحدهما حرف لين أجدَر ، لأن حرف اللين الذي كان يلزم
 سقوطه لالقاء الساكنين كان يكون منويًا ، وهم قد يعتدون
 بالمنوي في كلامهم الذي هو غير ملفوظ به ويعملونه كـ (نوي)
 و (لَقَضُوا الرَّجُلُ) (١) ونحو ذلك ، فإذا لم يستجيزوا ذلك
 فيما يجوز أن ينوي معه حرف ، فإن لا يستجيزوا فيما لا ينوي
 معه شيء أجدَر وأولى ، وهذا بيّن .

(١) تقدم ذكرها في المسألة الرابعة .

٦٤ - مسألة

من الدليل على أن الأسماء أوائل للأفعال : أنه لا يكون فعل إلا وله فاعل ، فكُلَّمَا وُجِدَ من الأفعال في اللغة في الأمر العام وُجِدَ معه اسم ، وليس كُلَّمَا وُجِدَ اسمٌ لزم أن يكون معه فعل ، فقد علم بهذا أولوية الاسم ، وأنه أكثر منه في العدد ، وإذا كان أكثر منه في العدد كان أكثر في الاستعمال وعلى الألسنة ، وإذا [كان] (١) أكثر كان أخف على اللسان ، لأن النطق به أوسع والتكلم به أدرب وهي عليه أسهل ، وإنما تكون الدربة بحسب كثرة العادة ، وهذا موجود في اللغات وبين أهل اللغة .

ألا ترى : أن المتكلم باللغة العربية لا يسهل عليه النطق باللغة الفارسية ، لقلة اعتياده لذلك ، وكذلك المتكلم باللغة الفارسية كثيراً ، لا يسهل عليه النطق باللغة العربية بسهولة الفارسية ، وليس ذلك لثمي أكثر من أن كل واحد من أهل اللغتين ، لما لم يكثُر ذلك في عاداته فلم يرتض به ، لم يخف عليه ، ولذلك اعتد بالمعجمة في الأعلام نقلاً ، وإحدى الموانع من الانصراف .

(١) زيادة من ج يقتضيها السياق .

فمعلوم [من] (١) هذا أن الأكثر في اللغات أخف من الأقل
فيها ، وذلك ما لا يُنكره ذو لفة في لفته .

فاذا كان كذلك ثبت أن بعض الكلام أثقل من بعض كما
قل ، وثبت أن الأفعال أثقل من الأسماء والأسماء أخف منها ،
وإذا كان أخف منها ، احتملت من الزيادة اللازمة ما لا تحتمله
الأفعال ، فلما احتملتها لزمت ذلك لخفتها ، ولم يلزم ذلك
(الفصل) إذ كن الثقل عكسه ، فلما احتمل الزيادة الخفيف
للخفة ، وكان الثقل خلافه ، لم تلزمه الزيادة لزوم الاسم
لتحرّيه من الخفة ، فلحقه خلاف الزيادة وعكسها وهو الحذف
والنقصان فلحقه الجزم والسكون .

(١) زيادة من ج يقتضيها السياق .

٦٥ - مسألة

قول أبو إسحاق : لا يجوز أن يكون (أثناعا) في قول الشاعر :

١٨٣- إذا كان يوم " ذو كواكب أثناعا " .
خبر (كان) ، لأنك لا تفيد بالخبر شيئاً ، لأن كل يوم ذي كواكب فهو أثناع ، وإنما هو حال ، ويجوز أن تجيء الحال مؤكدة غير مقيدة ، تقول : هذه نارك حارة ، ولا تقول كانت نارك حارة .

وقال أبو بكر : يجوز أن يكون خبراً من حيث كان حالاً لأن الحال أيضاً خبر .

ومذا الذي قاله ليس بمستقيم لا يصلح أن يكون خبراً ويجوز أن يكون حالاً ، لأن الحال أحد ضروريها أن تجيء للتوكيد ، كقوله تعالى : (وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا)^(١) ، وكقوله :

(١) هذا عجز بيت لعمر بن شاس الأسدي . انظر : شعر عم بن شاس ص/٣٦ وفيه (ذا كواكب) بدل (ذو كواكب) وصدره :

بني أسد هل تعلمون بلاءنا

وانظر : الكتاب ٢٢/١ وفيه (يوما ذا كواكب) . وانظروا الأزهية للهروي ص/١٩٦ ورواية البيت فيها كرواية الكتاب

(٢) البقرة/٩١ .

١٨٤- أنا ابنُ دارةَ معروفًا بيها نَسَبِي (١)

وزيدٌ أخوكَ بيِّنًا ، وكقولِ الشاعرِ :

١٨٥- كفى بالنتاي من أساءَ كانِ (٢)

وما أشبهَ هذا مِمَّا في الكلامِ الذي قبلهُ دلالةٌ عليه ، وليس الأخبارُ كذلك ، ولم تجيءْ على هذا ، إنما يكونُ خبراً مخصَّصاً بفائدةٍ لم يدلَّ عليها ما قبلها .

ومن ثمَّ لم ينجزَ أبو الحسنُ : أحقُّ الناسُ بمالِ أبيه ابنيه (٣) ، وكذلك : يومٌ ذو كواكبٍ ، فيه دلالةٌ على التمتُّة كان في ظهورِ الكواكبِ تسدُّ الغبرةَ ضياءَ الشمسِ أو كان الكواكبُ من السلاح ، لأنَّ من الناسِ من حملَ قولَ الشاعرِ :

(١) البيت لسالم بن دارة . انظر : الكتاب ٢٥٧/١ وعجزه :

وهل بدارة يا للناس من عار

وانظر : الخصائص ٢٦٨/٢ ، والخزانة ٥٥٧/١ وفيها (مشهوراً) بدل (معروفاً) .

(٢) البيت لبشر بن أبي خازم الاسدي . انظر ديوانه ص/١٤٢ وعجزه :

وليس لحيبها إذ طال شافي

وانظر : المقتضب ٢٢/٤ ، والخصائص ٢٦٨/٢ والخزانة ٢٦١/٢ .

(٣) قال ابن جنِّي في الخصائص ٣٣٦/٣ : ومن المحال قولك : أحقُّ الناسُ بمالِ أبيه ابنه وذلك أنك إذا ذكرت الأبوة فقد انطوت على البنوة ، فانك إذا إنما قلت : أحقُّ الناسُ بمالِ أبيه أحقُّ الناسُ بمالِ أبيه ، فجرى ذلك مجرى قولك : زيد زيد ، والقائم القائم .

١٨٦- ولما رأيت الصبر ليس بنافعي

وإن كان يوم ذو كواكب أشهباً

على أن له كواكب من الملاح ، و (أشهب) أبيض ، يقول :
هو يوم شمس لا ظل فيه .

فلا يستقيم أن يجعل (أشهباً) خبراً ، ولكن حالاً ، وإذا
كان حالاً (كان) بمعنى (وقع) وكان الاسم المنتهية بحالاً ،
من حيث جاز أن يكون حالاً^(٢) نحو ما وصفت لك .

فأمّا قوله : لأن الحال أيضاً خبر ، فليس الحال بخبر
محض ، إنما هو زيادة في الخبر ، فيجوز أن يصرف هذه
الزيادة إلى التأكيد دون غيرها مما فيه الفائدة ، لأنه بقي فيما
يستفاد بالحال زيادة عليه ، فإن صرف الخبر بأسره إلى هذه
الجهة لم يستقيم ، لأنه لا يبقى شيء مستفاد ، فيصير ذلك
انحرافاً عملاً وضعت له الأخبار من الفائدة بها ، وليس الحمل
على الحال كذلك عندهم ، لأن من الحال ما يكون لازماً مؤكداً
نحو ما ذكرنا وهذا بين .

(١) لم أجد هذا البيت بهذه الرواية في المراجع ، وفي الكتاب
٢١/١ ، بيت لمقاس العائدي يشبهه عجزه هذا البيت ،
والبيت هو :

فدى لبني ذهل بن شيبان ناقتي

إذا كان يوم ذو كواكب أشهب

(٢) من قوله : (وإذا كان حالاً) إلى (جاز أن يكون حالاً)
ساقط من ج .

٦٦ - مسألة

٤٧ ب / ائلم أن (الطريق) في قول الشاعر :

١٨٧- كما عسل الطريق التسلب^(١)
 موضع "متيّن" من الدار ، والمسجد ، ونحوهما ، وكذلك
 (البيت) ، فاذا كان كذلك كان مختصاً ، كزيد وعمرو ، وليس
 مثل : قدّام ، وخلف ، وما أشبههما ، لأن هذه المبهات ينتقلن مع
 انتقال ذى الطرف ، فيجوز أن يكون من (البيت) و (الطريق)
 وجميع المواضع المختصة ، والمبهمة ، فيين أن (خلف) ونحوه
 ليس مثل : الطريق ، والبيت ، والشام ، والمختصات .

فأمّا ما يُحكى عن أبي عمرو ، من أنه ليس : ذهب الشام ،
 مثل : دخلت البيت ، فليس كذلك عند سيويه^(٢) ، لأن (الشام)
 مثل : البيت ، في أنه موضع "مختص" ، كما أن (البيت) مختص
 ليس بمبهم ، بل (البيت) أذهب في الاختصاص من (الشام) إذ
 لم يحتلّ وجهاً غير التخصيص ، و (الشام) قد يجوز أن
 يُحمل على إحدى الجهات الست ، كما حملته على ذلك قوم
 وإن كان سيويه لم يذهب إلى ذلك ، وحمله على الاختصاص
 ظرفاً .

(١) البيت لساعدة بن جؤية الهذلي . انظر : ديوان الهذليين
 ١٩٠/١ وصدوره :

لند بهز الكف يعسل متنه فيه

وانظر : الكتاب ١٦/١ ، ونوادير أبي زيد ص/١٥ وفيهما
 (لندن) بدل (لند) .

(٢) انظر : الكتاب ١٥/١-١٦ .

فالمعتبر في هذا الباب في تمدّي الفعل الإيهام والاختصاص ،
 فالفعل الذي لا يتعدى نحو : قام ، يمتنع من التمدّي الى جميع
 هذه المحتمّات من ظروف المكان ، كما امتنع من التمدّي الى
 سائر الأسماء [المختصة] ^(١) غير الظروف ، وقولهم : دخلت
 البيت ، وذهبت الشام عند سيويه ، وعسل الطريق السلب ،
 وهذا النحو ، حكمه أن يتعدّى الفعل إليه بحرف الجر ، لكن
 حرف الجر حذف للاتّساع ، وذلك الأصل ، ف (دخلت) فعل
 غير متعدّ ، كما أن (ذهبت) غير متعدّ ^(٢) ، و (البيت) مختص
 وقد تمدّى إليه .

والدليل على أن (دخلت) غير متعدّ أن خلافه ^(٣) غير
 متعدّ ، وهذه الأشياء ممّا تُعتبر بخلافها ، كما تُعتبر بأمثالها ،
 وأيضاً فإن مصدره على (فُعول) وهذا هو الباب فيما لا يتعدّى ،
 وعلى ذلك الجمهور والكثرة .

فإن قيل : ما تُنكر أن يكون مثل : كتبتك ، وكتبت
 لك ، ونحو هذا ممّا يتعدّى تارة بحرفٍ وأخرى بغير حرف ؟

قيل له : هذه الحروف في الجملة قليلة ، فالحمل عليها
 لذلك ليس بمستقيم ، ويضعف ذلك أيضاً [أنك] ^(٤) لا تكاد
 تُجد في هذه الحروف التي هي مثل : نصحتّه ، ونصحت له ،

(١) زيادة من ج .

(٢) قوله : (كما أن ذهبت غير متعدّ) ساقط من ج .

(٣) خلاف دخلت : خرجت ، فالخروج نقيض الدخول وهو غير

متعدّ . انظر : اللسان مادة : خرج .

(٤) زيادة من ج يقتضيها السياق .

فَمَلَّ وَأَفْلَأَهُ ، وَأَنْتَ تَقُولُ : دَخَلَ وَأَدْخَلْتَهُ ، وَذَهَبَ
وَأَذَهَبْتَهُ •

فَأَمَّا جِئْتُكَ قَائِمًا ، أَصْلُهُ : جِئْتُ إِلَيْكَ ، فَاسْتُعْمِلَ بِحَذْفِ
حَرْفِ [الْجَرِّ] ^(١) كَمَا اسْتُعْمِلَ (دَخَلْتُ) بِحَذْفِ الْحَرْفِ مِنْهُ ،
وَيُقَوَّى أَنَّهُ لَيْسَ بِمُتَمَدِّدًا أَنَّ أَمْثَالَهُ غَيْرُ مُتَمَدِّدَةٍ نَحْوُ :
وَلَجْتُ ^(٢) ، وَعَدْتُ ، وَهَجَمْتُ ^(٣) •

-
- (١) زيادة من ج يقتضيها السياق •
(٢) ولج البيت إذا دخله ، الولوج : الدخول • انظر : اللسان
مادة : ولج •
(٣) هجم عليهم : دَخَلَ ، وقيل دخل بغير إذن • انظر : اللسان
مادة : هجم •

٦٧ - مسألة

اعلم أنه لا يجوز: أذكراً تلد ناقك أحب إليك أم
 أنتي^(١) . فتصيب (ذكراً) بـ (تلد) ، لأن ما في الصلة لا
 يتقدم على الموصول ، فاذا لم يتقدم عليها لم يجز أن يتصيب
 بها ولا بشيء فيها ، والهاء في الصلة إذا وقعت ذكراً مرادة كما أنها
 في نحو: (أهدنا الذي بسم الله رسولا)^(٢) مرادة .

فأمّا قوله عز وجل: (وكانوا فيه من الزاهدين)^(٣) .
 فحكى عن أبي عثمان أنه كان يقول في ذا: إن الألف والسلام
 للتعريف ، وليس بمعنى (الذي) .

فإن حُمِلت هذه الآية على هذا القول فجعلت اللام
 للتعريف دون (الذي) لم يكن بد من شيء يتلّق به قوله
 (فيه) ولا يجوز [تعلقه بـ (الزاهدين) على هذا القول ، كما
 لم يجز]^(٤) تعلقه به على قول من قال: إن الألف والسلام
 بمعنى (الذي) وإن كان جهتا امتناع الجواز مختلفين .

(١) انظر: الكتاب ٦٦/١-٦٧ .

(٢) النرقان/٤١ .

(٣) يوسف/٢٠ . قال أبو العباس ثعلب في هذه الآية: أي:

كانوا من الزاهدين فيه أي: اشتروا على زهد منهم . انظر:

مجالس ثعلب ٢٠٧/١ .

(٤) زيادة من ج يقتضيها السياق .

واختلافهما : أن مَنْ جَعَلَهُ بمعنى (الذي) لم يَجْزُ تَعَلَّقُ (فيه) بِهِ [على قوله]^(١) من حيث لم يَجْزُ تَعَلَّقُ ما في التَّمَاةِ على الموصولِ •

وَمَنْ جَعَلَ الألفَ واللامَ للتعريفِ دونَ معنى (الذي) لم يَجْزُ تَعَلَّقُ (فيه) بِاسْمِ النَّاعِلِ ، لِتَعَرُّفِهِ وَإِذَا تَعَرَّفَ لَمْ يَمْعَلْ عَمَلُ الفِعْلِ •

فإذا لم يَجْزُ تَعَلَّقُ (فيه) بـ (الزاهدين) في واحدٍ من القولين وكان لا بُدَّ من تعلقه بشيءٍ ، وَجَبَ أَنْ يَتَعَلَّقَ بشيءٍ آخرَ ، وذلك التَّسْمِيَةُ بِجَوْزٍ في هذه الآية أن يكون الفعلُ الذي هو : كانوا ، فيكونُ العاملُ فيه الفعلُ ، ويكونُ ظرفاً مذكوراً على جهة التَّيْسِينِ والزيادةِ في الإفادةِ ، لا على أَنَّهُ الخبرُ ، بل الخبرُ قولُهُ : (من الزَّاهِدِينَ) •

والدليلُ على جوازِ تَعَلَّقِ الظرفِ بالفعلِ الذي هو (كانوا) في هذه المسألةِ أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : كَانَ زَيْدٌ فِي الدَّارِ أَخَاكَ ، وَأَنْتَ تعني الأَخُوَّةَ من النَّسَبِ ، لم يكنِ العاملُ في الظرفِ إلاَّ الفعلُ ، فكما لا يجوزُ إلاَّ أَنْ يكونَ عاملاً في الظرفِ في هذه المسألةِ ، كذلك لا يجوزُ في الآيةِ [إلاَّ]^(٢) أَنْ يكونَ الفعلُ العاملَ •

فأمَّا قولُهُ (من الزَّاهِدِينَ) فمُتَعَلَّقٌ بفعلٍ مضمَّرٍ ، كما أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : زَيْدٌ فِي الدَّارِ ، وَأَنْتَ من الأَخْيَارِ ، كانَ الظرفُ متعلقاً بشيءٍ مضمَّرٍ مختزلاً من اللفظِ ، وقامَ الظرفُ مقامَهُ ،

(١) زيادة من ج فيها فائدة •
(٢) زيادة أثبتناها لأن السياق يقتضيها •

و (كان) وأخواتها تدخل على المبتدأ وخبره ، فقدير دخولُه في هذا الموضع على : هم من الزاهدين ، فكما لا بُدَّ هنا من تقديرٍ قبل مضمرةٍ ، كذلك لا بُدَّ منه مسح (كان) إذا كانت داخلة على الابتداء والخبر .

فالتولُّ في موضع (من الزاهدين) في الآية كالقول في : زيد في الدار ، إلا ما يحدث ٤٨ أ / من النصب في الخبر ، لدخول (كان) .

ويجوز في قوله (فيه) في الآية وجه آخر ، وهو : أن يكون العامل فيه قوله (من الزاهدين) لأنه قد صار فيه معنى الفعل ، ألا ترى : أنه قد تنصب الحال عنه في نحو : زيد في الدار قائماً ، فكما جاز أن يعمل في الحال ويتعلق به ، كذلك يجوز أن يعمل في الظرف .

فإن قال قائل : كيف جاز عمل معنى الفعل في الآية في الظرف ، والظرف مُتقدِّمٌ عليه وهلاً امتنع عمله في الظرف مُتقدِّماً كما امتنع عمله في الحال مُتقدِّمةً نحو : زيد قائماً في الدار ؟

قيل له : لا يمتنع معنى الفعل من العمل في الظرف مُتقدِّماً وإن امتنع من العمل في الحال مُتقدِّمةً ، ألا ترى : أنهم قد أجازوا : أكل يوم لك ثوباً ، فقدّموا الظرف ، وأعملوا المعنى فيه ، فكذلك يجوز إعمال المعنى في الآية في الظرف مُتقدِّماً .

والفعل 'بَيْنَ الحال والظرف : أن الحال في المعنى هو
 المفعول به ، فكان حكمه ' أن لا يعمل فيه ما لا يعمل في المفعول
 به ، إلا أنه لما كان عبارة عن هيئة في وقت الفعل ، وكان الفعل
 لا يخلو من ذلك وكان مفعولاً فيه ، كما أن الظرف مفعول فيها ،
 اتسع في الحال فعمل فيها الماني كما يعمل في الظروف ، ولم
 يجب إذا عملت فيها الظروف أن تجري مجراها مقدمة
 ومؤخرة لتكون لها مزية على الظروف ، ولا تكون مخرجة
 من حد المفعول به ، فلم تعمل فيها الماني مقدمة عليها ، كما
 عملت في الظروف ، لما ذكرنا من أنه في المعنى مفعول به .

فان قلت : فهل يجوز أن يكون الامل في قوله : (فيه)
 في الآية الفعل المقدّر الذي كان في الأصل تاملاً في قوله (من
 الزاهدين) دون أن يكون ما ذكرت من ظرف العامل ؟

قول : لا يسوغ هذا ، لأن ذلك المضمّر كان في الأصل
 الخبر ، فلما اختزل قام ما عمل فيه مقامه فاب عن الخبر
 وصار العمل له ، دون ذلك المضمّر في الأصل ، وأجاز أن
 يكون ذلك الفعل العامل في الظرف هنا ، لجاز : زيد قائماً في
 الدار ، لأن العامل إذا كان فعلاً لم يمتنع تقديم مفعوله ،
 والمضمّر بمنزلة الظاهر ، فامتناعهم من إجازة هذا يدلّك على
 أن الفعل الذي قام مقامه قوله : (من الزاهدين) في الآية
 لا يجوز أن يكون عاملاً في الظرف ، وإنما الامل فيه والذي
 يتعلّق به هذا الظرف يكون أحد النسيئين اللذين ذكرناهما
 من الفعل المظهر أو معنى الفعل لا غير .

(١) ذكر أن العامل في (فيه) هو (كانوا) أو قوله (من
 الزاهدين) .

فأما قوله : (فَاخْرُجْ إِنْشِي لَكَ مِنَ النَّاصِحِينَ)^(١) فلا يكون الذي يَتَعَلَّقُ بِهِ [قوله]^(٢) : (لَكَ) إلا معنى الفعل دون غيره ، لأنه لا فعل ظاهر في هذه الآية كما في الآية الأخرى ، وقد دأبنا على أن فعل المختزل لا يجوز أن يكون تاملاً فيه .

ولا يجوز أن يكون متعلقاً بقوله (مِنَ النَّاصِحِينَ) في شيء من التقديرين والقوتين اللذين قيل في الألف والسلام^(٣) ، لامتناع تقديم ما في التثنية على الموصول ، ولأن اسم الفاعل إنما يعمل لشبهه بالفعل ، فإذا زال عنه شبه الفعل بالتعريف أو بغير ذلك ، لم يجز أن يعمل عمله ، ألا ترى : أن النحويين لا يجيزون : هذان زيدا ضارباً وتاركه ، إذا أرادوا هذان ضارباً زيدا وتاركه ، لامتناع الفعل من الوقوع هنا .

فإذا لم يجز حمل (لَكَ) في الآية على شيء مما ذكرناه ، ثبت أنه متعلق بالظرف على ما قدّمنا من جواز عمل معنى الفعل في الظروف مقدّمة .

وليس قوله (فِيهِ) ولا (لَكَ) ولا (عَلَى) في قوله : (وَأَنَا عَلَى ذَلِكَ مِنَ الشَّاهِدِينَ)^(٤) على حد قولك : نصحت لك ، وزهدت فيه ، وشهدت عليه ، لما ذكرناه ، ولكن لما قدّمنا من الإبانة والزيادة في الإفادة ، فهذا ما رأيناه في هذه الآي .

(١) القصص/٢٠ .

(٢) زيادة من ج .

(٣) تقدم في أوّل المسألة .

(٤) الانبياء/٥٦ .

فأما قوله : (وكانوا فيه من الزاهدين) فالذي كان
يقوله محمد بن السري ، أنه 'يذهب' إليه في ذلك ، أنه
يحمله على : وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين (١) .

وقياس قوله هذا أن تكون الآيتان الأخريان على : إنني
ناصح لك من الناصحين ، وأنا شاهد على ذلكم من الشاهدين ،
فانظر في الآي على هذا متعلق باسم الفاعل المضمر ، وليس
هذا الاضمار في الاطراد والكثرة كجور : أزيداً ضربته وزيداً
اضربه ، وما أشبه هذا ، لأن المفسر في هذا مثل المفسر في
تعريفه وتكثيره ، وليس المتسر في الآية من المفسر كذلك ،
إلا أن ذلك لا يمتنع أن يجيء في كلامهم مثله .

وذكر أن الذي ذهب إليه في هذه الآية مذهب الكسائي ،
وحمل الكلام على ظاهره ، وما عليه الكثرة أول من أن يحمل
على إضمار لم يكثر نظيره ولم يطرده .

فأما قوله : (وتَجَمَّلْ لَكُمْ سُلْطَانًا فَلَا يَسْمَلُونَ إِلَيْكُمْ
بِآيَاتِنَا أَنْتُمْ وَمَنْ اتَّبَعَكُمْ الْغَالِبُونَ) (٢) فيكون قوله ٤٨ ب/
(بآياتنا) على وجهين : أحدهما : أن يتعلق بقوله : (فلا
يسملون) فيكون على : وتَجَمَّلْ لَكُمْ سُلْطَانًا بِآيَاتِنَا .

فإن قلت : فهل يجوز أن يكون متعلقاً بقوله : (أنتم
ومن اتبعكم الغالبون) فيكون تيناً لـ (الغالبون) كما كان

(١) قال أبو حيان في البحر المحيط ٢٩١/٥ : وأنه خرج تعلق

الجار إما بأعني مضمرة أو بمحذوف يدل عليه (من الزاهدين)

أي : كانوا زاهدين فيه من الزاهدين .

(٢) القصص/٣٥ .

(إلى) و (على) و (فيه) في الآي لـ (الناهجين) و (الزاهدين) ؟

فاجواب : أن هذا التأويل على ما نراه لا يستقيم من قبل أنه لا يخلو إذا حمل على هذا من أن يكون متعلقاً بقوله (اتبعكما) أو بالغالبين ، ولا يجوز تعلقه بواحد منهما ، لامتناع تقديم ما في الصلة على الموصولين ، وكل واحد مما ذكرنا بجواز تعلقه به في جملة وليس في الكلام شيء آخر من فعل ولا منى فعل ، فإذا كان كذلك لم أحمله إلا على أحد الوجهين اللذين قدّمناهما .

ويجوز على ما ذهب إليه محمد بن السري أن يكون تيناً للغالبين ، لأن التقدير يكون : أتتسا ومن اتبعكما غالبون بآياتنا الغالبون ، وقد قدّمنا ما يذهب إليه^(١) في هذا .
فأمّا قوله :

١٨٨- أبعلي هذا بالرحى المتعاس^(٢)
فيكون على ما ذهب إليه أبو بكر ، وقد يجوز في الشعر والضرورة ، ما لا يجوز في الكلام والسعة .

وليس ما تدونا من الآي على ما عليه هذا الشعر ، لما أرينا فيما تقدّم .

(١) تقدم قريباً .

(٢) البيت في الكامل ٣٥/١ ، ونسبه الى اعرابي من بني مسعد وصدرة :

تقول وصدرة صدرها بيمينها

وانظر : النصف ١٣٠/١ والخصائص ٢٤٥/١ والحماسة ٦٩٦/٢ ومنسوب فيها الى الهذلول بن كعب العنبري .

اعلم أنه لا يجوز عطف الظاهر المجرور على المضمرة
المجرورة ، لأن المضمرة المجرورة من الاسم بمنزلة التوين والبطن
نظير الشية ، فكما لا يعطف الاسم على التوين ولا يشئ معه ،
كذلك لا يعطف على ما كان بمنزلة .

فان قيل : إن الظاهر المجرور نحو : دار زيد ، فيما ذكرت
مثل المضمرة المجرورة (١) .

قيل : إن المضمرة المجرورة أشبه بالتوين ، إذ كل
واحد منهما غير منفصل من الاسم الظاهر ، يدلك على أنه أشد
شبهاً بالتوين من المظهر - أن المظهر إنما عاقبه التوين ولم
يشبهه ، وإن عاقبه - حذفك الياء في المضان من النداء نحو :
(يا عباد) (٢) ولو كان مكان المضمرة هنا مظهر لم يجز حذفه ،
فهذا يدلك على شدة شبه المضمرة بالتوين ، وأنه قد ينزل
عندهم منزلة ، إذا صار لا يفصل بين التوين والمون كما لا
يفصل بينهما ، وإذا صار يحذف في الموضع الذي يحذف فيه .

ويدلك أيضاً على شدة اتصال المضمرة وأن المظهر دونه
في الأتصال ، أنك تفصل بين المظهر وبين الجار بحروف
الزيادة في الكلام والشعر والظروف في الشعر ، ولا تفصل شيئاً

(١) قوله : (مثل المضمرة المجرورة) ساقط من ج .

(٢) الزمر/ ١٠ . في ش (يا عباد الله) وهو خطأ .

من ذلك في المضمَرِ ، وذلك نحو : (فِيمَا رَحْمَةً)^(١) و (مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ)^(٢) و (فِيمَا نَقَضَهُمْ)^(٣) ولا يجوزُ شيءٌ من هذا التصلِّ مع المضمَرِ ، وممَّا جاء في الشعرِ :

١٨٩- كَأَنَّ أَصْوَاتَ مَنْ إِيفَالِهِنَّ بِنَا

أَوْ آخِرِ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيِّجِ^(٤)

و :

١٩٠- كَمَا خُطِّبَ الْكُتَّابُ بِكُفٍّ يَوْمًا

يَهُودِيٌّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ^(٥)

و :

١٩١- اللَّهُ دَرُّ الْيَوْمِ مَنْ لَامَهَا^(٦)

ف (اليوم) يكونُ متعلِّقاً بمعنى الفعلِ في (لله) ، إذ لا يجوزُ حملهُ على (درُّ) ولا على (لامها) ، للتقديمِ على الصَّلَةِ .

فإنَّ قالَ قائلٌ : كيفَ استجزمُ الاستشهادَ بالضرورةِ في الشعرِ والاستدلالَ على ما حاولتم تصحيحهُ بها ؟

-
- (١) آل عمران/ ١٥٩ .
 (٢) نوح/ ٢٥ .
 (٣) النساء/ ١٥٥ .
 (٤) البيت لذي الرمة ، انظر : ديوانه ص/ ٧٦ ، وفيه (أنقاض) بدل (أصوات) ، وانظر : الكتاب ٩٢/١ والمقتضب ٣٧٦/٤ .
 (٥) البيت لأبي حنيفة النميري ، انظر : شعر أبي حنيفة النميري ص/ ١٦٣ . وانظر : الكتاب ٩١/١ والمقتضب ٣٧٧/٤ .
 (٦) هذا عجز بيت لعمر بن قميئة ، انظر : ديوانه ص/ ١٨٢ وصدوره :

لَمَّا رَأَتْ سَاتِيْدًا مَا اسْتَعْبَرَتْ

وانظر : الكتاب ٩٠-٩١ . والخزانة ٢٤٧/٢ .

قيل له : لم نستشهد بالضرورة ، وإنما أرينا فيما استشهدنا
 به في هذه الأتياء انفصال المظهرِ المجرورِ عندهم من المضمَرِ
 المجرورِ ، إذ استجازوا الفصلَ بينَ المظهرِ المجرورِ في الاختيارِ
 والشعرِ ، ولم يستجيزوا ذلكَ في المضمَرِ لا في ضرورةٍ ولا في
 سعةٍ ، كما لم يستجيزوا ذلكَ بينَ التوينِ والمتونِ ، وإذا كان
 كذلكَ ثبتَ أنَ المضمَرَ أُدخلَ في بابِ الشبهِ بالتوينِ من المظهرِ
 عندهم ، وكما لم يستجيزوا فيه الفصلَ ، كذلكَ لم يستجيزوا فيه
 العطفَ وكما استجازوا الفعَلَ في المظهرِ كذلكَ يستجيزونَ
 العطفَ عليه .

فإجازة (١) ذلكَ فاسدٌ في التزيلِ خاصةً ، إذ لم يكنْ لغةً
 قيلَ مُطَّردةً كجعلِ التثنيةِ في الأحوالِ بالألفِ (٢) ، ولم يكنْ
 لهُ قياسٌ في العربيةِ يُشبههُ ويعضدهُ ، بل الموجودُ فيه ما
 يُفسدهُ ويمتنعُ منه ، لأنهُ إذا جازَ العطفُ على المظهرِ المجرورِ
 من حيثُ كانَ اسماً منفصلاً ووجبَ أنْ لا يجوزَ (٣) ذلكَ معَ المضمَرَ
 لندوةِ اتصالهِ فيما أريناهُ .

فإنْ قلتَ : إنهُ وإنْ كانَ على ما ذكرتَ في مشابهةِ التوينِ ،
 والمضمَرَ اسمٌ في الحقيقةِ ، وعطفُ الاسمِ على الاسمِ لا يمتنعُ .

(١) يعني : إجازة الفصل بين الاسم والمضمَر المجرور المتصل به ،
 وبين حرف الجر والمضمَر المجرور به .

(٢) هي لغة بني الحارث وبتونٍ من ربيعة . انظر : شرح المفصل
 ١٢٨/٣ .

(٣) في ج (لا يكون) بدل (لا يجوز) .

قيل : فالضمير المرفوع أيضاً اسم وقد رأيت تَجَنَّبَهُم للعطف
عليه من حيث نَزَلَ منزلة الجزء من النعل ، فلو كان المتبَرِّكُ
ما ذكرت من عطف الاسم على الاسم دون مراعاة غيره ممثلاً
يتمائق باللفظ دون المعنى ، لم يُكره^(١) عطف المظهر المرفوع
على المضمَر المرفوع .

(١) في ج (لم يكن) بدل (لم يكره) .

٦٩ - مسألة

٤٩ أ / اعلم أنه قد قيل في قوله عز وجل : (من الذين هادوا يحرّفون الكلم)^(١) .

إنه يجوز أن يكون (من الذين هادوا) متعلقاً بقوله :
(ألم تر إلى الذين أوتوا نصيباً من الكتاب)^(٢) (من الذين هادوا) .

ويجوز عندي أن يكون متعلقاً بـ (نصير) كأنه : (وكفى بالله نصيراً)^(٣) (من الذين هادوا) بدلالة قوله : (فمن ينصرنا من بأس الله)^(٤) .

وأجازوا أن يكون المعنى [على]^(٥) : من الذين هادوا فريق " يحرّفون " ، وقوم " يحرّفون " ، ونحو ذلك .

فإن قلت : أفجوز على هذا : من القوم يأكل ، تريد : رجل يأكل ، وهلاً جاز على هذا : مررت بيوم ، تريد : برجل يقوم ؟

(١) النساء/٤٦ .

(٢) النساء/٤٤ .

(٣) النساء/٤٥ .

(٤) غافر/٢٩ .

(٥) زيادة من ج يقتضيها السياق .

قِيلَ لَهُ : أَمَّا الْآيَةُ فَهَذَا التَّقْدِيرُ فِيهَا سَائِغٌ ، كَأَنَّهُ : مَنْ
الَّذِينَ هَادُوا وَفَرِيقٌ ، فَحُذِفَ بَعْدَ اللَّفْظِ ، وَالْمُرَادُ إِثْبَاتُهُ ، وَعَلَى
هَذِهِ الشَّرِيطَةِ حُذِفَ ، لِأَعْلَى أَنْ يَقُومَ الْوَصْفُ مَقَامَ الْمَوْصُوفِ ،
يُبَيِّنُ ذَلِكَ أَنَّ تَحْكِمَ عَلَى مَوْضِعِ الْجُمْلَةِ الَّتِي هِيَ (يُحَرِّفُونَ)
أَنَّهَا رَفَعٌ لِكَوْنِهَا وَصْفًا لِلْمَبْتَدَأِ ، لِأَنَّهَا مَبْتَدَأٌ كَمَا يَعْرِفُ
بِحَكْمِكَ^(١) عَلَى مَوْضِعِ الْجُمْلَةِ مِنْ نَحْوِ :

١٩٢- يَا رَبِّ مَنْ يَبْغِضُ أَذْوَادَنَا (٢)
أَنَّ الْجُمْلَةَ صِفَةً لِأَسْمَةٍ ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَمْ تَتَخَلَّصْ هَذِهِ مِنْ
هَذِهِ ، فَكَذَلِكَ يَعْرِفُ بِحَكْمِكَ عَلَى مَوْضِعِ (يُحَرِّفُونَ) بِأَنَّ
ازْتِفَاعَهُ بِالصِّفَةِ عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ مَقَامَ الْمَبْتَدَأِ ، وَنظِيرُ هَذَا
مَا قَالَهُ سَيَبَوِيهَ فِي قَوْلِهِ : مَا كُلُّ سُودَاءِ تَمْرَةٍ وَلَا بِيضَاءِ
شَحْمَةٍ^(٣) .

فَقَالَ : حُذِفَ (كُلُّ) بَعْدَ أَنْ لَفِظْتَ بِهَا اسْتِغْنَاءً^(٤) قَدْ ذَهَبَ
إِلَى أَنَّهَا مُرَادَةٌ فِي اللَّفْظِ وَإِنْ كَانَتْ مَحْذُوفَةً مِنْهُ ، فَلِذَلِكَ لَمْ يَتَّعَ
عِنْدَهُ عَطْفٌ عَلَى عَامِلَيْنِ إِذْ (كُلُّ) بِمَنْزِلَةِ الْمَلْفُوظَةِ بِهَا .

(١) مَنْ قَوْلُهُ (عَلَى مَوْضِعِ الْجُمْلَةِ) إِلَى (كَمَا يَعْرِفُ بِحَكْمِكَ)
سَاقِطٌ مِنْ ج .

(٢) الْبَيْتُ لِعَمْرُو بْنِ قَمِيئَةَ ، انْظُرْ : دِيْوَانُهُ ص/١٩٦ ، وَعَجْزُهُ :
رَحْنَ عَلَى بَغْضَائِهِ وَاعْتِدَائِيْنَ
وَانْظُرْ : الْكِتَابُ ٢٧٠/١ وَالْحَيَوَانَ ٣٠٦/٣ .

(٣) انْظُرْ مَجْمَعَ الْأَمْثَالِ لِلْمِيدَانِيِّ ٢٨١/٢ .

(٤) قَالَ سَيَبَوِيهَ : وَتَقُولُ : مَا كُلُّ سُودَاءِ تَمْرَةٍ وَلَا بِيضَاءِ
شَحْمَةٍ ، وَإِنْ شِئْتَ فَصَبْتَ شَحْمَةً وَبِيضَاءً فِي مَوْضِعِ جَرِّ
كَأَنَّكَ لَفِظْتَ بِكُلِّ . فَقُلْتَ : وَلَا كُلُّ بِيضَاءٍ . انْظُرْ : الْكِتَابُ
٣٣/١ .

ولا يجوزُ على هذا الوجه أن تقولَ : مرزتُ بيتومَ ، لأنَّ حرفَ الجرِّ لا يتعلَّقُ ، ولا يدخلُ في غيرِ الأسماءِ ، فمتى أدخلتَ على غيرِ الأسماءِ (١) أجزتَ فيها غيرَ جائزٍ ، وكما لم يجزَ هذا في حروفِ الجرِّ ، كذلك لا يجوزُ في الفاعلِ ، ولا يسوغُ : جاءني قامَ ، وأنتَ تريدُ : رجلٌ قامَ ، لأنَّ الفاعلَ لا يحذفُ فيخلو الفعلُ ويفرغَ منه ، كما لا يحذفُ المجرورُ فيعلقَ الجارُ .

فلا يكونُ الفاعلُ جملةً كما لا يكونُ المتعلِّقُ به حرفٌ الجرُّ غيرَ اسمٍ فلا يجوزُ هذا في الناعلِ ، من حيثَ لم يجزَ أنْ يدخلَ النعلُ مهً ، وإذا لم يجزَ ذلكَ فيه إذا جرى ذكرُهُ ، للأدلةِ التي ذكرناها في ذلكَ ، كانَ حذفُهُ إذا لم يسجرِ ذكرُهُ أشدَّ امتناعاً .

فأمَّا قولهُ عزَّ وجلَّ : (وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ) (٢) فإليني على أحدٍ ، وهو حسنٌ ، لأنَّهُ ليسَ بفاعلٍ . فأمَّا قولهُ :

..... وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ

كَالطَّمَعِ يَهْلِكُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالْقَتْلُ (٣)

فلا يكونُ إلاَّ على أنْ يجعلَ الكافَ ناعلةً للضرورةِ ، ولا يسوغُ على أنْ يكونَ المعنى شئاً كالطَّمَعِ لما ذكرنا من امتناعِ حذفِ الناعلِ .

(١) قوله : (فمتى أدخلت على غير الأسماء) ساقطة من ج

(٢) النساء/ ١٥٩ .

(٣) لقد تقدم تخريجه وهو الشاهد الواحد بعد المئة .

فأما قوله :

جَادَتْ بِكَفِّيْ كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشْرِ (١)

فجاءَ في الشعر ، لأنَّ الجارَّ اسمٌ ، ولا يجوزُ قياساً على هذا في الحروفِ الجارية ، لأنَّ الحروفَ لا تملِّقُ ، والأسماءُ أقوى منها وأكثرُ تضرُّفاً ، فلا يُستَكرُّ أنْ يجوزَ فيها من الاتِّساعِ ما لا يجوزُ في الحروفِ .

فأما قوله تعالى : (وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمْ الْبَرْقَ) (٢) فما قالوه فيه من أنَّ المعنى : أنَّه يُريكم ، فغيرُ متَّعٍ ، لأنَّه ليسَ بفاعلٍ ، إنَّما هو مبتدأٌ فيجوزُ فيه ما تأوَّلناه من قوله : (يُحَرِّقُونَ الْكَلِمَ) من أنَّه حذفَ على تقديرِ اللفظِ له ، لا على إقامةٍ وصفه مقامه . ويجوزُ فيه أيضاً أنْ يكونَ (يُريكم البرقَ) تفسيراً للآيةِ كما كانَ (لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ) (٣) تفسيراً للوعدِ .

ويَحتمَلُ أيضاً قوله : (أَوْ جَاءُوكُمْ حَمِيرَاتٌ صُدُورُهُمْ) ما ذهبَ إليه أبو الحسن (٤) من أنَّ المعنى : قوماً حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ، والحذفُ على هذا الحدِّ أيضاً ، إذْ قبيحٌ أنْ يُقامَ الماضي مقامَ الحالِ ، لكونها خلافاً ، فيكونُ حملها أيضاً على هذا الوجهِ ، وليسَ قولُ مَنْ قالَ في ذلك أنَّه على وجهِ الدعاءِ بشيءٍ .

-
- (١) تقدم تخريجه في المسألة السادسة والثلاثين .
 - (٢) الروم/٢٤ .
 - (٣) المائدة/٩ .
 - (٤) انظر : المسألة السادسة والثلاثين .

وتتضمن الآية وجهاً آخر ، وهو أن يجعل المحذوف
الابتداء ، ولا يجعل (يُحَرِّقُونَ) في موضع خبره ، ولكن
يجعله استئناف خبر ، كأنه من الذين هادوا كفارا أو
معتدون ونحو هذا مما يدل الكلام عليه .

٧٠ - مسألة

اعلم : أن قوله 'عز وجل' : (فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ
 حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ) (١) 'أن' (لا) (٢) الأولى نافية (٣) لشيء يتوهم ،
 أو متقدّم الذكر من إيمانهم ، فنفي ذلك بـ (لا) فقيل : فلا ، ثم
 قيل : (وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ) ، فـ (لا) الثانية 'متعلقة' بالقسم
 'مُتَلَقِّة' له ، وهي تدلّ على المحذوف المتقدّم الذكر أو التوهم ،
 ويحسن الحذف لدلالة هذا المذكور المنفي بالقسم عليه .

وإن جمعت تأكيداً لم يمتنع ، كأنه : فَوَرَبِّكَ لَا
 يُؤْمِنُونَ ، كقوليه : (فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ
 لَحَقُّ) (٤) .

-
- | | |
|-----|----------------------|
| (١) | النساء/ ٦٥ . |
| (٢) | (لا) ساقطة من ج . |
| (٣) | (نافية) ساقطة من ج . |
| (٤) | الذاريات/ ٢٣ . |

٧١ - مسألة

قال أبو إسحاق في قوله عز وجل : (وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ الضُّرُّ دَعَانَا لِجَنبِهِ أَوْ قَاعِدًا ٤٩ ب / أَوْ قَائِمًا)^(١) المعنى : إذا مَسَّ الْإِنْسَانَ الضُّرُّ في حالٍ من الأحوال دَعَانَا ، فجاءت " أَنْ " يكون (دَعَانَا لِجَنبِهِ) دَعَانَا سَطِيحًا^(٢) ، أَوْ دَعَانَا قَائِمًا ، وجرَّ أَنْ يكون (وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ الضُّرُّ لِجَنبِهِ) أَوْ مَسَّهُ قَائِمًا أَوْ مَسَّهُ قَاعِدًا دَعَانَا •

والقول الأول [أحسن]^(٣) وهو أن يكون المعنى : وإذا مَسَّ الْإِنْسَانَ الضُّرُّ دَعَانَا في جميع أحواله ، وجميع أحواله هو ما ذكر من السطح والقيام والعود ، فتولاه (لِجَنبِهِ) مُتَمَلِّقٌ بـ (دَعَانَا) ، وقوله (دَعَانَا) العامل فيه ، وكذلك في قوله (أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا) ، كأنه : دَعَانَا مُضْطَجِعًا ، أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا ، فالكلام على وجهه لا يحتاج معه إلى تقديم ولا تأخير ، وإذا وجد السبيل إلى ترك الكلام على وجهه ونظمه كان أولى من تأويل غير ذلك [معه]^(٤) •

وأيضاً فإنه إذا قال : (وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ الضُّرُّ) وقع المسُّ على كلِّ حالٍ من قيامٍ وعودٍ وغير ذلك وعمَّها كليهما ،

(١) يونس/١٢ •

(٢) انسطح الرجل : امتدَّ على قفاه ولم يتحرك ، السطوح :

المنبسط • انظر : اللسان مادة : سطح •

(٣) زيادة من ج يقتضيهما السياق •

(٤) زيادة من ج يقتضيهما السياق •

فِيَسْتَنْتِي بِمَعْنَى وَقُوعِ الْمَسِّ عَلَى الْأَحْوَالِ وَدَلَالَتِهِ عَلَيْهَا عَنِ
تَفْصِيلِهَا وَتَخْصِيصِهَا ، وَلَيْسَ إِذَا دَعَا اللَّهُ الدَّاعِيَ فِي حَالٍ مِنْ
أَحْوَالِهِ ، وَهَيْئَةٍ مِنْ هَيْئَاتِهِ ، يَجِبُ أَنْ يَكُونَ دَاعِيًا لَهُ فِي
سَائِرِهَا ، وَلَا يُلْزَمُ ذَلِكَ ، لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَدْعُوهُ فِي حَالٍ وَلَا
يَدْعُوهُ فِي أُخْرَى ، فَحَمَلُ هَذِهِ الْأَحْوَالِ الْمُفَصَّلَةِ الْمُخْتَصَّةِ
عَلَى تَعَلُّقِهَا بِالدُّعَاءِ أَوْلَى وَأَحْسَنُ مِنْ حَمَلِهَا عَلَى التَّعَلُّقِ بِالْمَسِّ .

وَيُؤَكِّدُ هَذَا الْأَوَّلَ الَّذِي اخْتَرْنَاهُ قَوْلُهُ : (وَإِذَا مَسَّهُ
الشَّرُّ فذُودُ دُعَاءِ عَرِيضٍ)^(١) و (دَعُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ
الدِّينَ)^(٢) فِي آيٍ مِثْلِهَا تَدُلُّ عَلَى شِدَّةِ الْإِنْفَاطِ وَالْإِكْتَارِ مِنْ
العَبْدِ فِي الدُّعَاءِ عِنْدَ الشَّدَّةِ وَهِيَ الْمُحَنَّةُ .

(١) فصلت/ ٥١ .

(٢) يونس/ ٢٢ .

٧٢ - مسألة

قد كتبنا في هذه الأجزاء وفي غيرها شرح قوله (١) :

١٩٣- متى كنا لأمك مقتويناً (٢)

ودللتنا على صحة قول الخليل فيه ، على أنه جمع يرادُ به النسبُ على حدِّ الأعجمين ، والأشعرين (٣) ، بتصحیح الواو التي هي لامٌ ، وأنَّ ذلك إنما صحَّ كما صحَّ (عور) و (اجنور) (٤) ونحو ذلك ، وهذا دليلٌ بيِّنٌ على صحة قول الخليل .

فأمَّا ما أنشدناه أبو الحسن الأخفش (٥) ليزيد بن الحكم (٦) من قوله :

-
- (١) لم يتقدم شرح هذا القول في هذا الكتاب .
- (٢) البيت لعمر بن كلثوم . انظر : شرح المعلقات السبع للزوزني ص/١٧١ ، صدره :
تهددنا وأوعدنا رويداً
انظر : نوادر أبي زيد ص/١٨٨ . والخصائص ٢/٢٠٣ .
- (٣) قال سيبويه : وسألوا الخليل عن مقتوي ومقتوين ، فقال : هذا بمنزلة الأشعري والأشعرين . انظر : الكتاب ٢/١٠٣ .
- (٤) انظر : الكتاب ٢/٣٦١ .
- (٥) هو أبو الحسن علي بن سليمان الأخفش الصغير ، توفي سنة ٣١٥ هـ ، انظر : أنباء الرواة ٢/٢٧٦ .
- (٦) هو يزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفى من شعراء الدولة الأموية ، انظر : الاغانى ١٢/٢٨٦ .

١٩٤- تَبَدَّلَ خَلِيلًا بِي كَشَمَلِكَ شَكْلُهُ

وَإِنِّي خَلِيلًا صَالِحًا بِكَ مُقْتَوِي^(١)

فَأَنَّهُ أَنشَدَنَاهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى : مُقْتَوِيٌ ، بضم الميم ، وهكذا
صَحَّتْهُ وَحَدَّثَنَاهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى أَنَّهُ قَالَ : الْمُقْتَوِيُّ^(٢) : مَنْ
الْخُدْمَةُ ، وَهُوَ عِنْدَنَا كَمَا قَالَ .

وشرحهُ أَنَّهُ : مُفْعَلٌ ، فالواوُ الصحيحُ في الكلمةِ لامُ
الذعرِ ، والياءُ مُنْتَلَبَةٌ عن اللامِ الزائدةِ ، وأصلُهُ واوٌ ، والدليلُ
على ذلك أَنَّهُ مِثْلُ : أَحْمَرْتُ ، فَأَمَّا الواوُ فَصَحَّتْ كَمَا صَحَّتْ
في (ارعويت) ونحوه ، إِذْ لا يجوزُ أَنْ يَتَوَالَى في الكلمةِ إِعْلَالُ
لَامَيْنِ وَلَا إِعْلَالُ عَيْنٍ وَلَا مٍ ، لَمْ يُوْجَدْ ذَلِكَ في شيءٍ [من
الكلامِ]^(٣) إِلَّا فيما حَكَمَ لَهُ بِالْقَلَّةِ ، وفي هذه القصيدةِ حُرُوفٌ
أُخِرَ مِثْلُهَا وَهُوَ قَوْلُهُ : مُحْجَبَوِيٌّ ، وَمُدْحَوِيٌّ ، وَهُوَ مِنْ
(حَجَا) وَ (دَحَا) .

وَيَدُلُّكَ أَيْضًا عَلَى مَا ذَكَرْنَا مِنْ أَنَّ (مُقْتَوِيٌّ) فِي الْبَيْتِ :
مُفْعَلٌ ، وَأَنَّ الْمِيمَ لَيْسَ بِمَفْتُوحٍ إِنَّمَا هِيَ مِيمٌ (مُفْعَلٌ)
تَعَدَّى إِلَى قَوْلِهِ : خَلِيلًا ، وَالْمَفْتُوحَةُ الْمِيمُ لَا يَتَعَدَّى إِلَى شَيْءٍ ،
لَأَنَّهُ لَيْسَ بِاسْمٍ فَاعِلٍ .

(١) هذا البيت من قصيدة ليزيد بن الحكم ، وعدد أبياتها تسعة
وعشرون . وقد أوردها أبو علي في البصريات . انظر : لوحة
/ ٥ ب / . وانظر : الخصائص ١٠٤/٢ . واللسان مادة :
قتا .

(٢) القتل الخسمة ، ويقال للخادم : مقتوي بفتح الميم وتشديد
الياء ، كأنه منسوب إلى المقتى . انظر : الصحاح ٢٤٥٩/٦
مادة : قتا .

(٣) زيادة من ج .

فإن قلت : أرأيتَ (مُفَعَّلِل) نحو : مُرَعَوٍ ، مُتَعَدِّياً في موضعٍ ، فيجوزُ تَعَدِّي هذا الذي في البيتِ ، أو ليسَ هذا البابُ يجيءُ كلُّهُ غيرَ مُتَعَدِّ ؟

فأقولُ فيه أنَ هذا البابُ من اسمِ النازلِ كما قلتَ غيرَ مُتَعَدِّ ، كما أنَ فَمَلَهُ كذاكَ ، إلا أنَ الشاعِرَ للضرورةِ يجوزُ أنَ [يكونَ]^(١) حَمَلَ ذلكَ على المعنى فَعَدَّاهُ ، والمعنى : فانتسي خَلِيلاً صالحاً بِكَ خَدمٌ ، أو انقطع^(٢) خَلِيلاً ، أو اتَّخَذَهُ إنَ كُنتَ أنتَ مكاشِراً لي ، ومُعَرِّضاً عَنِّي ، فحَمَلَهُ على هذا المعنى وَعَدَّاهُ ، كما حَمَلَ (الرَّفَثُ) على معنى الإِفْضاءِ في قولِهِ :
(الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ)^(٣) .

وإنَ شئتَ قلتَ : أضمرُ شيئاً دَلَّ عليه (مَقْتَوِي) فنَصَبُهُ بِذاكَ ، وقد قيلَ في قولِهِ : (سَفَهَ نَفْسَهُ)^(٤) إنَّهُ حَمَلَ على معنى (جَهَلَ) ، فَمَدَّي كما عَدَّي ، فكذلكَ يكونُ هذا البيتُ ، فـ (مَقْتَوِي) من (مَقْتَوِين) ووزنُهُ : مُفَعَّلِل ، وأصلُهُ : المُفَعَّلِل ، و (مَقْتَوِي) : مُفَعَّلِل .

(١) زيادة من ج يقتضيتها السياق .

(٢) في ش (ينقطع) وهو لا يناسب قولهُ الآتي : أو اتَّخَذَهُ .

(٣) البقرة/١٨٧ . عَدَّي الرَّفَثُ بالي وإن كان أصلهُ التَّعديَّةُ بالباءِ لتضمينهِ معنى الإِفْضاءِ . انظر : البحر المحيط ٤٨/٢ .

(٤) البقرة/١٣٠ . قال أبو عبيدة : أي : أهلك نفسك ، وأوبقها . انظر : مجاز القرآن ٥٦/١ ، وفي تفسير الفخر الرازي ٧٨/٤ ، يجوزُ أنَ يكونَ (سَفَه) متَعَدِّياً ، أو بمعنى : جهَلَ ، أو أضلَّ .

وأصلُ الكلمة : القَتَوَة ، وحَدَّثَنَا أبو الحسن عن أحمد بن
يحيى قال : المَقْتَوِيّ : من الخدمة ، وقد شَرَحْنَاهُ ، قال :
والمَقْتِيّ (١) الذي يَتَزَوَّجُ امرأةَ أبيه ، قال : وهو الضَّيِّزَنُ (٢)
أيضاً ، والمَقْتِيّ : من المَقْتِ •

-
- (١) المَقْتِيّ : الذي يتزوج امرأة أبيه ، وهو من فعل الجاهلية •
انظر : اللسان مادة : مقت •
- (٢) الضَّيِّزَنُ : الذي يتزوج امرأة أبيه ، إذا طلقها أو مات
عنها • انظر : اللسان مادة : ضزن •

شرح آخر من القول في واحد (١)

اعلم أن قوله : مررتُ برجلٍ واحدٍ ، يحتَمَلُ (واحد)
فيه ضربين : أحدهما : أن يكونَ وصفاً . والآخرُ : أن يكونَ
اسماً للمدَدِ .

فأما وصفُ فجارٍ على الفمْلِ أو في تقديرِ ذلك ، مثلُ :
قائِمٍ .

وأما الاسمُ فهو اسمٌ للمدَدِ من قولنا : واحد ، اثنان ،
وواحدٌ بهذا كما وُصِفَ بـ (أربع) في قولهم : مررتُ ٥٠ /
بسدوةٍ أربعٍ ، فحقيقةُ هذا أنه اسمٌ وعطفُ بيانٍ لصفةٍ ، كما
أنني إذا قلتُ : مررتُ بأبي عبدِ اللهِ زيدٍ ، كانَ عطفاً .

والدليلُ على أن (واحداً) اسمٌ ليس بوصفٍ وإن أُجريت
إعرابهُ على الاسمِ الذي قبله ، وكانَ على لفظِ ما يكونُ وصفاً
[قولك : مررتُ بسدوةٍ أربعٍ ، وصرْفك لـ (الأربع) فلو كانَ
وصفاً] (٢) لم يَنْصَرِفْ ، كما لم يَنْصَرِفْ (أحمر) ، فانْصَرَفْ
هذا يدلُّك على أنه اسمٌ و (واحد) مثلهُ ، لموافقتِهِ له في بابِ
المدَدِ ، وإن كنتَ التاءُ لم تَدْخُلْ عليه كما دَخَلَتْ على ثلاثة ،
للاستثناءِ عن ذلك في (الواحد) ، لأنني إذا قلتُ : رجلٌ وامرأةٌ
دَلَّتْ على المذْكَرِ والمؤنَّثِ ، فاستغنيتُ عن إثباتِ العلامةِ بذلك
في (الواحد) ولم أستغنِ عنه في غيره من أسماءِ المدَدِ .

(١) تقدم شرح (واحد) في المسألة التاسعة والخمسين .

(٢) زيادة من ج يقتضيها السياق .

و (واحد) هذا لا يعملُ عملَ الفعل ، ولا يرفعُ شيئاً ، كما
أنَّ (الكاهلَ) و (الغاربَ) كذلك ، إلاَّ على قياسٍ من قالَ :
مردتُ برجلٍ حسنٍ صفتُهُ ، وبخشبَةٍ ذراعٍ طولُها •

٧٣ - مسألة

قال سيويه في أول الكتاب : وكذلك إذا ألحقت النائبة في
المخاطبة (١) ، يعني : تفعّلين ، وقال هذا في الباء ، في مواضع آخر
من الكتاب (٢) ، إنّه اسم .

والدليل على أنّها اسم ، أنّها لا تخلو من أن تكون علامة
مجرورة من الضير أو ضميراً فلو كانت علامة ولم تكن ضميراً
المزمع أن تثبت في فل اللتين ، كما ثبتت التاء في : قائماً ، فلماً
حذفت ولم تثبت علامتها ضميراً ليست علامة .

فإن قلت : ما تنكر أن تكون علامة وإنما حذفت فسي
التالية وإن ثبتت الباء في قائماً ، لما كان يدخل من الاستقلال في
مثل : يضران ، لو لم تحذف لتوالي الحركات ، وانكسار ما
قبل [الباء] (٣) وكل ذلك يستشكل ، فحذف لذلك ، لا لأنه
علامة ضمير ؟

قول : إن هذه الحركات وتواليها لو كان اسماً لم يكن
يستشكل ، لأنها غير لازمة ، بل التقدير فيها الانفصال ، وما كان
كذلك لم يستشكل ما ذكرت فيه ، إنما يستشكل ذلك في الكلمة
الواحدة ، ألا تراهم قالوا : لكنتيك فاعلم ، ونحو هذا ،
فجمعوا (٤) بين هذه الحركات ، لما كانت غير لازمة ، وتقول :

- (١) انظر : الكتاب ٥/١ .
(٢) انظر : الكتاب ٢/٢٧٦ و ٢٧٧ .
(٣) زيادة من ج يقتضيهما السياق .
(٤) فجمعوا (تناقض من ج)

بشكيات ، فجمع بين المتحرّكات ، إذ تقديرُك فيها الانفصال ،
وكذلك لو كان هذا ضميراً لم يستقل هذا الجمع بسين
الحرّكات فيه .

وأيضاً فلو كانت علامة حدّقتها للاستئثار لا لكونها
ضميراً^(١) لكان جديراً أن يرُدّها الشعراء في اضطراب الشعر كما
يرُدُّون الأشياء التي تُخفّف وتُغَيِّر للاستئثار إلى أصولها^(٢) ،
فإن لم يرُدّ هذه بقوي ما ذكرناه من أنه ضمير .

فإن قلت : فهلاًّ ثبتت العلامة التي هي ضمير المذكر في
مثل : أنتَ تفعل ، وهلاًّ ذلك اتّاع ثبانه هنا على أن الياء
في (تفعل) الذي ياء (تفعل) لمذكر ليس بضمير ، كما
أنّ (فعمل) لمّا لم يكن فيه علامة ظاهرة للضمير علمت : أن
(فعملت) علامة للنائب دون الضمير ؟

قيل : أن هذا الموضع لمّا ألبس فيه الضمان في المخاطبة
جعل الفصل فيهما إظهار الضمير ، وإنّما علمنا : أن التاء في
(فعملت) علامة إنباتها مع علامة الضمير ، لأنّها أو كانت علامة
ضمير لم تثبت ، كما لم تثبت علامتان للضمير في فعل واحد ،
في غير هذا الموضع .

(١) من قوله (لم يستقل هذا الجمع) إلى (لكان جديراً) ساقط

من ح .

(٢) وذلك مثل : ردّ الشاعر الهمزة المحذوفة في (يكرّم) فقال :

فأثّه أهل لأن يؤكّرما

ومثل قول الآخر :

مهلاً أعاذل قد جرّبت من خلقي

إنّي أجود لأقوام وإنّ ضنّينوا

حيث فكّ الإدغام من قوله : (ضنّينوا) مضطراً . انظر :

الكتاب ١١/١ ، والإيضاح ١١/١ و ١٢ .

فإن في باب المفعولين اللذين لا يجوز أن يقتصر على أحدهما وإنما ذكرت المفعول الأول لتعلم الذي تُضيف إليه ما استقر له عندك (١) .

بني بـ (الذي تُضيف إليه) المفعول الأول ، والهاء لـ (الذي) ومعنى هذا الكلام : أنك تعلم المُخبر وتفيدُه خبر المفعول الأول ، وما تسددهُ إليه في المفعول الثاني الذي هو خبر عن المفعول الأول في المعنى ، والتقدير : تعلم ما استقر عندك الذي تُضيف إليه .

فإنما تقدير المنظر ، فإن (تعلم) منقول من (علمت) الذي بمعنى (عروت) كنهه : ليعرف المخاطب الذي تُضيف إليه ما استقر له عندك ، وقوله : ما استقر له عندك ، بدل من (الذي تُضيف إليه) ، لأنه ما تبس به كأنك قلت : لتعلم ما استقر الذي تُضيف إليه ، أي : ليعرف المخاطب خبر المُحدث عنه ويُفيدُه إيَّاه .

ويجوز أيضاً أن يكون (تعلم) منقولاً من (علمت) المتعدى إلى مفعولين ، في قول من أجاز الاقتصار على المفعول الأول من المفعولين الثلاثة ، فيكون قولك : الذي تُضيف إليه مفعولاً أولاً ، و (ما استقر) بدل من منه ، ولا ينبغي أن يُحمل على هذا ، لأن ذلك لا يجوز عنده .

(١) الكتاب ١/١٨ .

ولا يجوزُ أن يكونَ قولهُ : ما استقرَّ لهُ عندَكَ ، مفعولاً
 ثانياً ، لأنَّهُ لا يخلو من أن يُجمَلَ (تُعلِّم) منقولاً من (علِّمتُ)
 الذي بمعنى (عرفتُ) ، أو من (علِّمتُ) المتعدِّي إلى مفعولين ،
 فإن نقلتهُ من الذي بمعنى (عرفتُ) صارَ المعنى : لتعلِّمَ الذي
 تسندُ إليهُ بما استقرَّ لهُ عندَكَ ، وهذا ناسدٌ في المعنى ، لأنَّك
 [لستَ]^(١) تُريدُ أن تُعلِّمَ المُسنَدَ إليهُ ذلكَ ، أي : إنّما تُريدُ
 أن يَعْرِفَهُ المُخاطَبُ ، فلا يكونُ إذاً المنقولُ من الذي بمعنى
 (عرفتُ) .

ولا يجوزُ أيضاً أن يكونَ منقولاً من (علِّمتُ) الذي يتعدَّى
 إلى المفعولين ٥٠ ب / ، لأنَّك إذا عدَّيتَ ذلكَ إلى المفعولِ الثاني ،
 لزمَ تديتهُ إلى المفعولِ الثالثِ عندَ الجميعِ ، ولا مفعول ثالثٌ في
 الكلامِ .

فإن قلتَ : يكونُ المفعولُ الأوَّلُ في المعنى مراداً ، كأنَّك
 قلتَ : لتعلِّمَ المُخاطَبَ الذي تُضيفُ إليهُ ما استقرَّ لهُ عندَكَ .
 فذلكَ فاسدٌ أيضاً ، لأنَّ المفعولَ الثالثَ في هذا البابِ يلزمُ
 أن يكونَ المفعولَ الثانيَ في المعنى ، ولا يكونُ قولُك : ما استقرَّ
 لهُ عندَكَ ، قولُك : الذي تُضيفُ إليهُ ، فذلكَ فاسدٌ من هذا
 الوجهِ ، فإذا لم يَجُزْ من ذلكَ شيءٌ ، ثبتَ أنَّ قولهُ : ما استقرَّ
 لهُ عندَكَ ، بدلٌ من : الذي تُضيفُ إليهُ .

وَوَجَدتُ هذا الحرفَ في بعضِ النسخِ : ليعلِّمَ من الذي
 تُضيفُ إليهُ ما استقرَّ لهُ عندَكَ^(٢) ، وهذا قريبٌ المأخذِ
 لا يُحمَلُ فيهُ .

(١) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٢) من قوله (بدل من ذي تضيف) الى (وهذا قريب المأخذ)

ساقط من ج .

اعلم : أن قوله^(١) : كقول بعضهم في القلّة : ملحقفة
جديدة^(٢) . (جديدة) فيه (فيل) في معنى (فاعل) من
الجدة ، وأكثر استعمالهم لها بغير الهاء ، وإنما كان كذلك ، لأنه
لما كان على (فيل) جعل بمنزلة (فعول) ، لأنه يكون
للكرة ، كما أن (فعولاً) كذلك فلم يدخل في مؤنث (فعل)
الذي هو بمعنى (فاعل) الهاء في هذا الحرف ، كما لم يدخل
في (فعول) .

ومثل : جديد ، في أنه 'أجري مجري (فعول) ، فلم
تدخل فيه تاء التانيث في المؤنث حروف 'أخر' ، وهي :
سدس^(٣) ، وكتيبة خفيف^(٤) ، وريح ، وحريق ، حكسي
ذلك في باب الجمع ، فلمّا كان الاستعمال في هذا الأمر أكثر
ترك التاء في التانيث [و]^(٥) صار قول من قال : ملحقفة
جديدة ، فأدخل التاء في المؤنث شاذاً عن الاستعمال قليلاً فيه
كما أن قول من قال :

..... وإذ ما مثلهم بشر^(٦)

-
- (١) يقصد سيبويه .
(٢) انظر : الكتاب ٢٩/١ .
(٣) شاة سدس ، إذا أتت عليها السبعة السادسة .
(٤) كتيبة خفيف ، يعني فيها لون كلون الحديد . انظر :
اللسان مادة : خصف .
(٥) زيادة من ج يقتضيهما السياق .
(٦) تقدم تخريجه وهو الشاهد الاربعون .

قذيل" ، وكما أُجْرِيَّ (فَعِيل) مَجْرِي (فَعُول) في هذا الموضع فلم يُؤنَّتْ كما لم يُؤنَّتْ (فَعُول) ، كذلك أُجْرِيَّ مَجْرَاهُ فِي أَنْ أُفْرِدَ فِي مَوْضِعِ الْجَمْعِ ، كَمَا أُفْرِدَ ، فَمِنْ أَفْرَادِهِمْ لَ (فَعِيل) ، قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : (وَحَسَنَ أَثْوَابِكَ رَاقِبًا)^(١) وَقَوْلُهُ جَلَّ تَأْوُذُهُ : (وَلَا يَسْأَلُ حَمِيمٌ حَبِيْبًا يَبْصُرُونَهُمْ)^(٢) فَدَلَّ الْجَمْعُ فِي ضَمِيرَيْهِمَا أَنَّ الْمُرَادَ فِي مَظْهَرَيْهِمَا الْكثْرَةَ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُ رُوْبِيَّةَ :

دَعَا فَمَا السَّحْوِيُّ مِنْ صَدِيقِهَا^(٣)

وَأَفْرَادُهُمْ لَ (فَعُول) وَالْمُرَادُ بِهِ الْجَمْعُ نَحْوُ : (فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوًّا لَكُمْ)^(٤) وَ : (إِنَّ الْكُفْرَيْنَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا)^(٥) وَقَالَ : (وَهُمْ لَكُمْ عَدُوًّا)^(٦) .

-
- | | |
|-----|---|
| (١) | النساء/٦٩ . |
| (٢) | المآزج/١٠ و ١١ . |
| (٣) | وهو الشاهد الواحد والاربعون بعد المئة . |
| (٤) | النساء/٩٢ . |
| (٥) | النساء/١٠١ . |
| (٦) | الكهف/٥٠ . |

٧٦ - مسألة

قال أبو بكر : لا يجوز : زيد "أفضل إخوته" (١) ، لأنه
يلزم منه أن يكون أخا نفسه . قال الشيخ : وجه لزوم هذا
أن (أفضل) لا يضاف إلا إلى ما يكون بعضاً له ، لا يكون
فيه إلا ذلك .

والدليل عليه أنه لا يجوز : زيد "أفضل الحجارة" ، لأنه
ليس من الحجارة ، فإذا لم يجز إضافة إلى ما هو بعضه ،
لزم أن يكون هو بعض إخوته ، وأنه داخل في جملة الإخوة
الذين أضيف إليهم ، كما أنه إذا أضيف فقل : أفضل القوم ،
كان من جملة القوم ، وكما أنه إذا قيل : الياقوت أفضل
الحجارة ، كان الياقوت من جملة الحجارة وداخلاً فيها .

فإذا أضاف (الإخوة) إلى ضمير (زيد) ، فقال : أفضل
إخوته ، وقد قدماً أنه ينبغي أن يكون في جملة المضاف إليه
(أفضل) ، فقد لزم منه أن يكون أخا نفسه ، لأنه في جملة
الإخوة ، وإلا لم يجز إضافة (أفضل) إليه وإذا كان في جملة
الإخوة وقد أضيف إلى ضميره ، فقد لزم منه أن يكون أخاً
نفسه ، وكونه أخا نفسه محال . فهذه الإضافة أيضاً تستحيل
لما أدت إليه من الفساد .

(١) انظر : الاصول ١/٢٧٣ .

وتنفسد من جهة أخرى أقرب متأولاً من هذا ، وهي : أن
(أفعال) لا يضاف إلا إلى ما يكون هو بعضاً له ، ولا يجوز
إضافة (أفعال) إلى (إخوته) ، لأنه مخرج من جملة الأخوة
بإضافة الأخوة إليه ، فلا يجوز من حيث لم يَجْزُ : زيد أفضل
الحجارة ، لأنه ليس من الحجارة ، وكذلك (الأخوة) إذا أُضيفوا
إلى ضمير (زيد) لا يجوز أن يكون (زيد) في جملةهم وقد
أُضيفوا إليه ، وإلا لزم منه أن يكون أخا نفسه .

٧٧ - مسألة

اعلم : أن في قول الله عز وجل : (إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرَ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ)^(١) دلالة على أن (صغائر) منهى عنها وتلك الدلالة هي :

إدانة (الكبائر) إلى قوله (ما تُنْهَوْنَ عَنْهُ) ، لأنه لا يخلو من أن تكون الصغائر داخلة في جملة ذلك أو غير داخلة فلا يجوز أن تكون غير داخلة ، لأنها إن لم تكن داخلة تحت قوله (ما تُنْهَوْنَ عَنْهُ) كان الكلام قد أُضيف إليه فيه الشيء إلى نفسه ، إذ كان الكبائر منهياً عنها و (ما تُنْهَوْنَ عَنْهُ) هو الكبائر أيضاً فيحصل من ذلك إضافة الشيء إلى نفسه ، فإذا لم يَجُزْ إضافة الشيء إلى نفسه^(٢) ووجب أن تكون الصغائر داخلة في جملة قوله : (ما تُنْهَوْنَ عَنْهُ) فتكون الإضافة حينئذ من باب إضافة البعض إلى الكل .

فإن قيل : نصل السيف^(٣) .

قيل : السيف يقح على النصاب^(٤) والحديد الطبع ، ألا ترى : أنك لا تسمي الحديد بغير نصاب سيفاً ، إلا بمضى أنه

-
- (١) النساء/ ٣١ .
 (٢) قوله : (من حيث جاز نصاب السيف) ساقط من ج .
 (٣) النصل : حديدة السهم ، ونصل السيف : حديدة . انظر : اللسان مادة : نصل .
 (٤) نصاب السكين : مقبضه ، ونصاب كل شيء : أصله . انظر : اللسان مادة : نصب .

سَيْبِيرٌ سَيْفًا ، كقولهِ عزَّ وجلَّ : (إِنِّي أُرَانِي أَعْبِرُ خَمْرًا)^(١) ،
فإنَّما جازَ نَصَلَ السَّيْفِ ، من حيثَ جازَ نَصَابُ السَّيْفِ^(٢) ،
وهذا أيضاً من إضافةِ الجزءِ الى الكلِّ ، وما كانَ من غيرِ ذا مِمَّا
يَظُنُّ قومٌ أَنَّهُ إضافةٌ^(٣) الشَّيْءِ الى نَفْسِهِ [فهو]^(٤) على هذا
النجوِّ الذي ذُكِرَ في : نَصَلَ السَّيْفِ ، ولا معنى لآضافةِ الشَّيْءِ
الى نَفْسِهِ ، إذ الغرضُ في الإضافةِ التَّخْصِيسُ ، فَالشَّيْءُ إِنَّمَا
يُخَصِّمُ بِإِضَافَتِهِ الى غيرِهِ ، فَأَمَّا إِضَافَتُهُ ٥١ أ / الى نَفْسِهِ فلا
يكنسِي منه تَخْصِيساً ، فإذا كانَ كذلكَ فلا معنى لَهُ ولا فائدةَ
فيه ، وما كانَ سَيْبِلُهُ كذلكَ ، يَنْبَغِي أنْ لا يجوزَ عندَ أحدٍ من
أهلِ اللِّقَةِ .

(١) يوسف/٣٦ .

(٢) قوله : (من حيث جاز نصاب السيف) ساقط من ج .

(٣) قوله : (الجزء الى الكل وما كان من غير ذا مما يظن قوم أنه

إضافة) ساقط من ج .

(٤) زيادة من ج يقتضيها السياق .

اعلم : أن (صكّة) من قولهم : جثته صكّة عُمَيّ (١) ،
مصدر " واقع " موقع الطرف ، مثل : مقدم الحاج ، وخفوق النجم .

فأمّا (عُمَيّ) فعلى ضربين :

يجوز أن يكون ترخيم تصغير (٢) ، ويكون المصدر مضافاً الى
المفعول به ، ولم يذكر الفاعل ، للدلالة عليه ، مثل قوله
عز وجل : (من دعاء الخير) (٣) و (بسؤال نعجتك) (٤)
ونحو ذلك ، فحذف من اللفظ للدلالة عليه .

وإنما قيل له : عُمَيّ ، للسمادير (٥) الذي يلحق الانسان
عند وجوده بالحر ، ونظيره الى الشمس عند احتدام الحر .

والآخر : أن يكون (عُمَيّ) تصغير عمى ، والمعنى يتوول
الى الأوّل ، وإن كان التقدير مختلفاً كأنه : صكّة العمى ، أي :
من شدته يُعمى ، كما تقول : ضرب التلّف ، أي : ضرب

(١) لقيته صكّة عمى ، أي : نصف النهار . انظر : المستقصى في
أمثال العرب للزمخشري ٢/٢٨٧ .

(٢) لقد تقدم شرح تصغير الترخيم في المسألة الثالثة والخمسين .

(٣) فصلت / ٤٩ .

(٤) ص / ٢٤ .

(٥) السمادير : ضعف البصر . انظر : اللسان مادة : سمد .

مِمَّا يدلُّ على فساد قول من قال : إنَّ الاستثناءَ محمولٌ على فعلٍ هو (أستثنى) ^(١) ونحوه ، وليسَ على الجملةِ التي قبلها ، كما يذهبُ إليه سيويه عندنا من أنَّه ' يتصيبُ على الجملةِ التي قبلها ^(٢) ، دخولُ الواوِ على الجملةِ الواقعةِ بعدَ حروفِ الاستثناءِ في نحو : (وما أهلكتنا من قريةٍ إلاَّ ولَّها كتابٌ معلومٌ) ^(٣) ، ونحو هذا وهو كثيرٌ ، ممَّا تكونُ الواوُ فيه دالَّةً على الحالِ كالتي في قوله عزَّ وجلَّ : (وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ) ^(٤) .

فلا يخلو ما بعدَ حروفِ الاستثناءِ من أنْ يكونَ كما يذهبُ إليه سيويه ، أو كما يقولونَ من أنَّه ' على فعلٍ آخرٍ فلو كانَ على فعلٍ آخرٍ لما جازَ دخولُ هذه الواوِ في الكلامِ من حيثٍ لم يَجْزِ الابتداءُ بها ، فجوازُ دخولِها يدلُّ على حملِها على ما بعدَ (إلاَّ) .

(١) يُذكرُ أنْ أبا علي كانَ مع عضد الدولة في الميدان ، فسأله عضد الدولة عن المستثنى بماذا انتصبَ ؟ فقال له أبو علي انتصبَ لأن التقدير : أستثنى زيدا ، فقال عضد الدولة : وهلا قدرتَ : امتنع فرفعتَ زيدا ، فقال له أبو علي هذا الجواب الذي ذكرتَ لك ميداني ، وإذا رجعنا ذكرتَ لك الجوابَ الصحيحَ - إن شاء الله تعالى - انظر : الانصاف ٢٦٣/١ - ٢٦٤ .

(٢) انظر : الكتاب ١/٣٦٠ .

(٣) الحجر/٤ .

(٤) آل عمران/١٥٤ .

٨٠ - مسألة

اعلم أن (ما) النافية مثبتة بـ (ليس) ، وجهة الشبه
 أنها تنفي ما في الحال كما تنفيه (ليس) ، وتدخل على المبتدأ
 والخبر ، كما تدخل (ليس) عليها ، فإذا انتقض معنى النفي رجع
 إلى الأصل ولم تعمل عمله ، لقيام جهة واحدة من الشبه ،
 وهي الدخول على الابتداء والخبر ، وكذلك إذا قدم الخبر على
 المبتدأ رجع إلى الأصل ، لأنه لا يبلغ من قوته أن يتسع
 فيه بتقديم الخبر ، كما يتسع في الأصل (١) .

ألا ترى : أن هذه الفروع العوامل لم يتسع فيها اتساعهم
 في الأصول ، فلم يتسع في اسم الفاعل الاتساع [الذي] (٢) في
 [نفس] (٣) الفعل ، ولا في المثنى باسم الناعل اتساع اسم
 الفاعل ، وكذلك هذا الحرف لا يتسع فيه اتساع (ليس) في
 تقديم الخبر ، فكان أحد التبيين بقومته هذا الاتساع الذي
 هو تقديم الخبر فيبقى شبه واحد وهو الدخول على المبتدأ
 والخبر ، فلا يعمل حينئذ عمل (ليس) كما أنه في نقض النفي
 لما بقي شبه واحد لم يعمل عملها .

ومن هنا اجتمع تقديم الخبر ونقض النفي في إبطال عمل
 (ما) فهما ، إلا أن هذا الوجه - الذي هو تقديم الخبر - وإن

-
- (١) يقصد بالأصل : (ليس) .
 (٢) زيادة من ج يقتضيها السياق .
 (٣) زيادة من ج يقتضيها السياق .

كان قد قاومَ أحدَ السَّبَّهَيْنِ تقديمَ الخبرِ ، فقد بقيَ المعنيانِ
جميعاً في الكلامِ ، ولم يَبْطُلْ أحدهما ، كما بَطُلَ في نقضِ النفيِ
أحدهما ، فصارَ لذلكَ أبعدَ من إبطالِ عملِ (ما) فيه من الوجهِ
الذي يُنقَضُ فيه معنى النفيِ ، ولذلكَ أعملُهُ الشاعرُ في
الضرورةِ ، فنصبَ الخبرَ مقدِّماً كما نصَّبَهُ مؤخراً في :

..... ما مثلهم بشر^(١)

لأنَّ أحدَ المعنيينِ وإنْ كانَ قد قاومَهُ الاتِّساعُ الذي ذكرناه من
تقديمِ الخبرِ ، فلم يَبْطُلْ البتَّةُ من الكلامِ ، كما يَبْطُلُ في نقضِ
النفيِ ، فهذا يكشفُ مذهبَ سيويهِ في حملهِ ذلكَ على تقديمِ
الخبرِ^(٢) دونَ غيرهِ .

(١) تقدم تخريجه وهو الشاهد الاربعون .

(٢) انظر : الكتاب ٢٩/١ .

٨١ - مسألة

قال (١) "أحدُ أهلِ النظرِ في قولهِ تعالى : (وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ) (٢) المعنى : اصطيدُ صَيْدِ الْبَرِّ ، قال : لأنَّ الأعيانَ لا تُحرَّمُ إنّما تُحرَّمُ الأفعالُ فيها •

وهذا التقديرُ الذي ذكره "صحيحٌ" في قياسِ العربية ، وذلك أنَّه لا يخلو الصَّيْدُ في قوله : (وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ) من أنْ يُحمَلَ على أنَّه مصدرٌ أو اسمٌ للوحشِ ، فيمتنعُ أنْ تُقدِّره مصدرًا دونَ اسمِ الوحشِ ، لأنَّ المضافَ إليه المصدرُ يكونُ مفعولًا به ، فيكونُ المعنى حَرَّمَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَصِيدُوا الْبَرَّ وذا لا يصحُّ •

فإن قلتَ : فأحمِلُهُ على الحذفِ ، كأنَّه : صَيْدُ وَحَشِ الْبَرِّ •

فهذا أيضًا يصيرُ إلى ما قاله إلا أنَّ ذلكَ التأويلَ أسبقُ وأحسنُ ، لأنَّ التَّيْسَ في التنزيلِ قد جاءَ اسمًا للمعينِ دونَ الحَدَثِ ، قال تعالى : (لا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ) (٣) وقال : (وَمَنْ

(١) هذه المسألة نقلها ابن سيده بتمامها وأثبتها في المخصص
• ٨٧/٨

(٢) المائة/٩٦ • قال ابن منظور في اللسان مادة : صيد :
والصيد ما تصيد ، وقوله تعالى : (أحلِّ لكم صيدَ البحرِ
وطعامه) يجوز أن يعني به عين المتصيد ويجوز أن يكون على
قوله : صدنا قنوين ، أي : صدنا وحش قنوين •
المائة/٩٥ (٣)

قَتَلَهُ (١) وَقَالَ : (لِيَبْلُغَنَّكُمْ اللهُ بِشَنَائِي مِنْ الصَّيِّدِ
تَنَالَهُ أَيْدِيكُمْ) (٢) ، وَالصَّيِّدُ وَإِنْ كَانَ فِي الْأَصْلِ مَصْدَرًا فَقَدْ
صَارَ اسْمًا لِلْمُصْطَادِ ، وَنظِيرُ هَذَا قَوْلُهُمْ : الْخَلْقُ فِي الْمَخْلُوقِ ،
وَالنَّسِجُ فِي الْمَنْسُوجِ ، وَالضَّرْبُ فِي الْمَضْرُوبِ .

(١) المائة/٩٥ .

(٢) المائة/٩٤ .

آخِرُهُ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

٥١ ب /

آخِرُ الْمَسَائِلِ الْمُشْكَلَةِ الْمَعْرُوفَةِ بِالْبَغْدَادِيَّاتِ
تَصْنِيفُ الشَّيْخِ أَبِي عَلِيِّ الْحَسَنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْغَفَّارِ
الْفَارِسِيِّ عَفَا اللَّهُ عَنْهُ ، عَدَّقَهَا لِنَفْسِهِ الْفَقِيرُ إِلَى رَحْمَةِ رَبِّهِ
أَحْمَدُ بْنُ تَمِيمِ بْنِ هِنَامِ اللَّبْلِيِّ فِي مُدَّةِ آخِرِهَا غُرَّةُ جَوَادِي الْأُولَى
مِنْ سَنَةِ خَمْسٍ وَعَشْرَةَ وَسِتِّمِائَةٍ بِمَحْرُوسَةِ (بَغْدَادِ) فِي رِبَاطِ
الشَّيْخِ مُحَمَّدِ النَّعَّالِ الزَّاهِدِ - رَحِمَهُ اللَّهُ وَرَضِيَ عَنْهُ -
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، وَالصَّلَاةُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ
وَأَصْحَابِهِ وَأَزْوَاجِهِ وَسَلَّمَ .

أبو سلوم المعتزلي

الفهارس

وهي تشتمل على :

- ١ - فهرس الآيات الكريمة .
- ٢ - فهرس الأحاديث الشريفة .
- ٣ - فهرس الأمثال والأقوال .
- ٤ - فهرس اللغة .
- ٥ - فهرس الأشعار والأرجاز .
- ٦ - فهرس الكتب الواردة في النص .
- ٧ - فهرس الأعلام .
- ٨ - فهرس المصادر والمراجع .
- ٩ - فهرس الموضوعات .

١ - فهرس الآيات الكريمة :

رقم الآية	الصفحة	
		سورة البقرة
٣	٧٨	يؤمنون
٣	٢٧٢ - ٢٧٥	ومما رزقناهم ينفقون
٨	٢٥٠	ومن الناس من يقول آمنا بالله
١٠	٢٧٣ - ٢٧٥	بما كانوا يكذبون
١٨	١٦٥ - ١٧٣	صم بكم عمي
٢٠	٢٧٩	كلما أضاء لهم مشوا فيه
٢٦	٢٦٠	مثلا ما بموضة
٢٦	٢٦١	فما فوقها
٢٦	٣٧٧	فيقولون ماذا أراد الله بهذا مثلا
٤٦	٥٣٧	الذين يظنون أنهم ملاقوا ربهم
٦٨	٢٠٢	عوان بين ذلك
٧٢	٤٩٨	فاداراتم فيها
٩٠	٢٥١	بشما اشتروا به أنفسهم
٩١	٥٤٥	وهو الحق مصدقاً
١٠٢	٢٣٥	ولقد علموا لمن اشتراه
١٠٢	٣٥٤	وما أنزل على الملكين ببابل هاروت وماروت
١٠٥	١٧٢	أن ينزل عليكم من خير من ربكم
١٣٠	٥٧٧	سفه نفسه
١٤٥	٢٣٥	واثن اثبت الذين أوتوا الكتاب

رقم الآية الصفحة

٢٩٤	١٤٩	ومن حيث خرجت قول وجهك
٣٩٩	١٥١	كما أرسلنا فيكم رسولا منكم
٥١٠	١٦٣	والاهمكم اله واحد
٣٥٣	١٧٥	فما أصبرهم على النار
٢٠٦	١٧٧	ولكن البر من آمن بالله
٥٧٧	١٨٧	الرفق الى نسائكم
٢٢١	١٩٨	فاذا أفضتم من عرفات
٢١٠	٢٢٨	يتربصن بأنفسهن
٥١٨ ، ٥١٦	٢٢٨	ثلاثة قروء
٤٤٤	٢٣٤	والذين يتوقون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن
٤٠٠	٢٥٩	أو كالذي مر على قرية
٤٢٩	٢٥٩	اعلم أن الله على كل شيء قدير
٣٧٤	٢٦٠	رب أرني كيف تحيي الموتى
٢٥٨	٢٧١	ان تبدوا الصدقات فنعم ما هي
٨٠	٢٨٣	فليؤد الذي اتتمن

سورة آل عمران

٨٥	١٠٦	وجوه
٣١٥	١٤٢	ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم
٥٩٣	١٥٤	وطائفة قد أهنتهم
١٧٩	١٥٨	لالى الله تحشرون
٥٦٢ ، ٣٤٤ ، ٢٩١	١٥٩	فبما رحمة من الله
٤٩٧	١٦٨	قل فادرؤا عن أنفسكم الموت
٢٨٧	١٧٨	اما نسلي لهم ليزدادوا اثماً

سورة النساء

رقم الآية	الصفحة	
٣	٣٥٥	ذلك أدني ألا تعولوا
		أن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم
		سيئاتكم
٣١	٥٨٩	يومئذ يود الذين كفروا وعصوا الرسول لـ
		تسوى بهم الأرض
٤٢	٢٨٩	ألم تر إلى الذين أوتوا نصيباً من الكتاب
٤٤	٥٦٥	وكفى بالله نصيراً
٤٥	٥٦٥	من الذين هادوا يحرفون الكلم
٤٦	٥٦٥	إن الله نعماً يعظكم به
٥٨	٢٥٢	ولا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك
٦٥	٥٧١	وحسن أولئك رفيقاً
٦٩	٥٨٦	وكفى بالله شهيداً
٧٩	٢١٠	ودوا لو تكفرون كما كفروا
٨٩	٢٨٩	أو جاؤكم حصرت صدورهم
٩٠	٣٩٧	فإن كان من قوم عدو لكم
٩٢	٥٨٦	إن الكافرين كانوا لكم عدواً
١٠١	٥٨٦	وإن امرأة خافت
١٢٨	٤٦٦	لا تعدوا في السبت
١٥٤	٢٧٦	فبما نقضهم ميثاقهم
١٥٥	١١١	وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به قبل موته
١٥٩	٥٦٧	إنما الله إله واحد
١٧١	٢٨٧	

سورة المائدة

رقم الآية الصفحة

٢٤٣	٤	فكأوا مما أمسكن عليكم
٥٦٨	٩	لهم مغفرة وأجر عظيم
٢٦٩	٦٤	كلما أوقدوا ناراً للحرب أطفاها الله
٥٩٨	٩٤	ليبلونكم الله بشيء من الصيد تناله أيديكم
٥٩٧	٩٥	لا تقتلوا الصيد
٥٩٨	٩٥	ومن قتله
٥٩٧	٩٦	وحرم عليكم صيد البر ما دمتم
٢٧٧	١١٧	وكنتم عليهم شهداء ما دمتم فيهم

سورة الأنعام

١٥٢	٩٠	أقده
٢٦٨	١٠٩	قل إنما الآيات عند الله وما يشعركم
		ولو أننا نزلنا إليهم الملائكة وكلمهم الموتى
		وحشرنا عليهم كل شيء قبلاً ما كانوا
٢٦٩	١١١	ليؤمنوا إلا أن يشاء الله
٥١٧	١٦٠	فله عشر أمثالها

سورة الاعراف

٥٣٨	٤٦	لم يدخلوها وهم يطمعون
٨٠	٧٠	فأتنا بما تعدنا
٧٩	٧٧	يا صالح أتنا

رقم الآية الصفحة

١٧٢	٨٥
١٨٥	١٧٧
١٠٤	١١٣
٣١٣	١٣٢
٣٨٧	١٤٨
٤٣٣	١٥٣
٤٦١	١٨٦

ما لكم من اله غيره
وان وجدنا اكثرهم لفاسقين
ان لنا لأجرآ
مهما تاتنا به من آية
قوم موسى
ان ربك من بعدها
من يضال الله فلا هادي له وينذرهم

سورة الأنفال

٤٠٥	٢٨٧	٦
-----	-----	---

كانما يساقون الى الموت

سورة التوبة

٣٤٥	٣٠
٢٥٠	٨٠
٢٥٠	٤٩
٤٩٦	١١٠

قتلهم الله
ومهم من يقول انذني لي
الا في الفتنة سقطوا
لا يزال بذانهم الذي بنوا ريبة في قلوبهم الا
ان تقطع قلوبهم

سورة يونس

٥٧٣	١٢
٢٥٠	١٨

واذا مس الانسان الضر دعانا لجنبه أو قاعداً
أو قائماً
ويتولون هؤلاء شفعاؤنا عند الله

رقم الآية الصفحة

٥٧٤ ٢٢
١٧٩ ، ١٧٨ ٢٩

ادعوا الله مخلصين له الدين
ان كما عن عبادتكم لنافلين

سورة هود

٢٦٢ ٧٢
٣٨٣ ١١١
٣٩٠ ١١١

وهذا بعلي شيخاً
وان كلا لما ليوفيهم
وان كلا لما ليوفيهم ربك أعمالهم

سورة يوسف

٥٥٣ ٢٠
٢٨٣ ٣١
٥٩٠ ٣٦
٢٠٥ ٨٢

وكانوا فيه من الزاهدين
ما هذا بشراً
اني أراني أعصر خمراً
واسأل القرية

سورة الحجر

٢٩٥ ، ٢٨٧ ٢
٥٩٣ ٤
٢٧١ ٩٤

ربما يود الذين كفروا
وما أهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم
فاصدع بما تؤمر

سورة النحل

٣٧٢ ٢٤
١٠٤ ٣٠
٣٧٧ ، ٣٧١ ٣٠

ماذا أنزل ربكم قالوا أساطير الأولين
ولدار الآخرة خير
ماذا أنزل ربكم قالوا خيراً

رقم الآية الصفحة

ويعبدون من دون الله ما لا يملك لهم رزقاً
من السموات والأرض شيئاً
وان ربك ليحكم بينهم
يوم القيامة

٢٤٩ ٧٣
٢٣٥ ، ١٠٣ ١٢٤
١٠٧ ١٢٤

سورة الاسراء

كلما خبت زدناهم سعيراً

٢٧٩ ٩٧

سورة الكهف

بئس للظالمين بدلا
وهم لكم عدو
ما كنا نبغ
اما ان تذب واما ان تتخذ فيهم حسناً

٢٥٦ ، ٢٠٣ ٥٠
٥٨٦ ٥٠
٥٠٧ ٦٤
٣٢٧ ، ٣١٩ ٨٦

سورة مريم

فاما ترين من البشر أحداً فقولي
أسمع بهم وأبصر
يا أبت لِمَ تعبد
وكان عند ربه مرضياً
ثم لننزعن من كل شيعة أيهم
قل من كان في الضلالة فلنجد له الرحمن مدأ

٣٢٢ ، ٣١٠ ٢٦
٣٤٥ ، ١٧١ ، ١٦٥ ٣٨
٥٠٥ ٤٢
٥٠٠ ٥٥
٤٠٥ ، ٣٤١ ٦٩
١٦٦ ٧٥

سورة طه

٣٤٥	٤٤	لعله يتذكر أو يخشى
٢٤٧	١٢٤	معيشة

سورة الأنبياء

٤٤٦	٣٠	ان السموات والارض كانتا رتقا ففتقناهما
٣٨٩	٤٥	قل انما أنذركم بالوحي
٥٥٧	٥٦	وأنا على ذلكم من الشاعدين
٣٦٩	٨٨	وكذلك نجى المؤمنين
١٨٧	٩٢	ان هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون

سورة الحج

٤٢٠	٧٢	بشر من ذلكم النار
-----	----	-------------------

سورة المؤمنون

٢٦٥	٦	الا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم
٢١٩	١٩	فأنشأنا لكم به جنات من نخيل وأعناب
٢١٩	٢٠	وشجرة تخرج من طور سيناء
٥٢١	٣٦	هيئات هيئات لا توعدون
٣٥٥	٤٤	ثم أرسلنا رسلنا تورا
٣٥٦	٤٥	ثم أرسلنا موسى وأخاه هارون
٤٧٦	٦٧	مستكبرين به سامراً تهجرون

رقم الآية الصفحة

٣٩٠ ٨٢

٢١٨ ١٠١

٣٤٧ ١٠١

أإذا متنا وكنا تراباً وعظاماً أإنا لمبعوثون
فإذا نفخ في الصور فلا أنساب بينهم يومئذ
ولا يتساءلون

سورة النور

٤٩٨ ٣٥

٢٤١ ٤٣

كأنه كوكب دري
وينزل من السماء من جناب فيها من برد

سورة الفرقان

٣٤٧ ٢٢

٥٥٣ ، ٣٧٨ ٤١

١٨٣ ، ١٧٨ ، ١٧٥ ٤٢

يوم يرون الملائكة لا بشرى يومئذ للمجرمين
أهذا الذي بعث الله رسولا
ان كاد ليضلنا

سورة الشعراء

٤٢٢ ٧٧

٥٣٨ ٨٢

٨٠ ١٥٤

فانهم عدو لي
والذي أطمع أن يغفر لي خطيئتي يوم الدين
فات بآية

سورة النمل

٤٤٧ ، ٤٢٠ ٨٨

صنع الله

سورة القصص

١٨٨	٨	فالتقطه آل فرعون ليكون لهم شهيداً وحزننا فوجد فيها رجلين يقتتلان هذا من شيعته وهذا
١٠٧	١٥	من عدوه
٥٥٧	٢٠	فاخرج اني لك من الماصحين
		ونجبل لكما ساطعاً نارا يصلون اليكما بآياتنا
٥٥٨	٣٥	انتما ومن اتبعكما الغالبون
٣٥٦	٤٦	التندر قوماً ما اتاكم من نذير من قبلك

سورة العنكبوت

٢٦٦	٤٢	ان الله يعلم ما يدعون من دونه من شيء
-----	----	--------------------------------------

سورة الروم

٤٢٠	٢	غلبت الروم
٤٤٧ ، ٤٢٠	٦	وعاد الله
٥٦٨ ، ٣٩٦ ، ٢٤٥	٢٤	ومن آياته يريكم البرق
٢٣٥	٥٨	ولئن جنهم بآية ليقولن الذين كفروا

سورة لقمان

٥١٠	٢٨	الا كنفس واحدة
-----	----	----------------

سورة السجدة

فلا تعلم نفس ما أخفي لهم من قرة أعين ١٧ ٢٦٧

سورة الأحزاب

والمرجعون في المدينة لغيريك بهم ثم لا
يجاورونك فيها الا قليلا مملونين ٦٠ و ٦١ ٤٢١
فأضلونا السبيلا ٦٧ ١٥٢

سورة سبأ

وقال الذين كفروا هل ندلكم على رجل
ينبئكم اذا منزقتم كل منزقة انكم خلق
جديد ٧ ٢١٣ ، ٢٤٧
وما أرسلنا اليهم قبلك من نذير ٤٤ ٣٥٦

سورة فاطر

ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها ٢ ٢٦٩
وغرايب سود ٢٧ ٥٣٤
انما يخشى الله من عباده العلماء ٢٨ ٢٨٧

سورة يس

لتنذر قوماً ما أنذر آباؤهم ٦ ٣٥٥
وان كل لما جميع لدينا محضرون ٣٢ ٣٨١ ، ١٧٥

رقم الآية الصفحة

٣٥٢ ٣٥

ليأكلوا من ثمره وما عملته أيديهم

سورة الصافات

٢٢٠ ، ٢١٩ ٤٥

يطاف عليهم بكأس

٢٢٠ ٤٨

وعذهم قاصرات الطرف

٢٨١ ١٠٢

يا أبت أفل ما تؤمر

١٧٥ ١٦٨ و ١٦٧

وان كانوا ليقولون لو أن عندنا

سورة ص

١٤٠ ٢١

اذ تسوروا المحراب

٥٩١ ، ٣٥٧ ٢٤

بسؤال نعمجتك

٢٥٣ ، ٢٠٣ ٣٠

نعم العبد

١٤١ ٥٠

جنات عدن مفتحة لهم الابواب

سورة الزمر

٥٦١ ١٠

يا عباد

سورة غافر

٥٦٥ ٢٩

فمن ينصرنا من بأس الله

سورة فصلت

٣٥٦ ١٣

أنذرناكم صاعقة

رقم الآية الصفحة

		أفمن يلقى في النار خير أم من يأتي آمناً يوم القيامة
٢١٠	٤٠	
١٨٤	٤٨	وظنوا ما لهم من محيص
٥٩١ ، ٣٥٧	٤٩	من دعاء الخير
٥٧٤	٥١	وإذا مسه الشر فذو دعاء عريض

سورة الشورى

٤٠٠	١١	ليس كمثل شيء
-----	----	--------------

سورة الزخرف

٣٩٠	٣٤	وابيوتهم أبواباً وسرراً عليها يتكئون
٣٩٠ ، ٣٨٣	٣٥	وزخرفاً وان كل ذلك لما مناع الحياة الدنيا
٣١٠	٤١	فاما نذهبن بك

سورة الأحقاق

٣١٨ ، ١٧٦	٢٦	ولقد مكناهم فيما ان مكناكم فيه
-----------	----	--------------------------------

سورة محمد

٣٢٣	٤	فاما مناً بعد واما فداء
٢٢٠	١٥	مثل الجنة
٢٣٩	٢٥	وأملى لهم

سورة الحجرات

٤٤٤	٩	وان طائفتان من المؤمنين اقتلوا
٤٤٥	٩	فاصلحوا بينهما
٣٦٠	١١	لا يسخر قوم من قوم
٣٦٠	١١	ولا نساء من نساء

سورة ق

٤٢٣	١٧	عن اليمين وعن الشمال قعيد
٣٨٩	١٨	ما يلفظ من قول الا لديه رقيب عتيد
٢٦٢	٢٣	هذا ما لدي عتيد

سورة الذاريات

٣٢٤	٢٣	انه لحق مثل ما أنكم تنطقون
٥٧١	٢٣	فورب السماء والارض انه لحق

سورة النجم

١٩١	٥٠	عاداً الأولى
-----	----	--------------

سورة الواقعة

٢٢٠	١٧	يطوف عليهم ولدان مخلدون
٢١٩	٢٢	وحوور عين

رقم الآية الصلحة

أفرايتم ما تحرثون أنتم تزرعونه أم نحسن
الزارعون

٣٥٣ ٦٤ و ٦٣

فسلام لك من أصحاب اليمين

٤٥٣ ٩١

سورة الحديد

لكي لا تأسوا

٣٥٢ ١٩٦ ٢٣

لئلا يعلم أهل الكتاب

٣٤٤ ٢٩

سورة الممتحنة

وودوا لو تكفرون لن تنفكم ألامكم

٢٨٩ ٣ و ٢

سورة المنافقون

وإذا جاءك المنافقون

٢١٥ ١

سورة التحريم

فلقد صفت قلوبكم

١٤٠ ٤

سورة الملك

ان الكافرون الا في غرور

٣٣٥ ٢٠

سورة القلم

ودوا لو تدهن فيدهنون

٢٨٩ ٩

سورة الحاقة

٥٣٧	٢٠	اني ظننت اني ملاق حسابه
٢٢٢	٣٦	غسلين

سورة المعارج

٥٨٦	١٠ و ١١	ولا يسأل حميم حبيماً يبصرونهم
٢٥٠	١٩	ان الانسان خلق هلوغاً

سورة نوح

٥٦٢	٣٤٣	٢٥	ومما خطيئاتهم
-----	-----	----	---------------

سورة الجن

١٨٧	١٨	وأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحداً
-----	----	---

سورة المزمل

٤٣٥	٢	قم الليل
١٨٣	٢٠	علم أن سيكون منكم

سورة المرسلات

٨٥	١١	أقمت
٣٤٥	١٥	ويل يومئذ للمكذبين

سورة النازعات

٥٩٢	٢٩	واقطش ليلها
١٤٤ ، ١٤١	٣٩	فان الجحيم هي المأوى
٢٨٧	٤٥	انما أنت منذر من يخشاها

سورة عبس

٣٥٣	١٧	قل الانسان ما اكفره
-----	----	---------------------

سورة الانشقاق

٢١٥	١	اذا السماء انشقت
-----	---	------------------

سورة الطارق

٣٨١ ، ١٧٥	٤	ان كل نفس لما عليها حافظ
-----------	---	--------------------------

سورة الفجر

٣٦٧	١٥ و ١٤	أو اطعام في يوم ذي مسغبة
-----	---------	--------------------------

سورة البلد

٥٠٧	٤	والليل اذا يسر
-----	---	----------------

سورة الشمس

٢٦٥	٥	والسما وما بناها
-----	---	------------------

رقم الآية الصفحة

سورة الليل

وان لنا للآخرة والأولى
وما لأحد عنده من نعمة تجزى
ولسوف يرضى

١٣ ١٠٤

١٩ ٥٠٧

٢١ ٥٠٧

سورة العلق

نسفماً

١٥ ٤٣٧

سورة القارعة

وما أدريك ما هي

١٠ ١٥٢

سورة العصر

ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا

٢ و ٣ ٢٥٠

سورة الفيل

كصفت ماكول

٥ ١٨٧

سورة قريش

لايلاف قريش

١ ١٨٧

فليعبدوا رب هذا البيت

٣ ١٨٧

سورة الاخلاص

أحمد الله

٢ و ٤ ١٦٢

٢ - فهرس الأحاديث الشريفة :

- ٤٩٨ ادروا الحدود بالثبتهات
٤١٦ ما من أيام أحب الى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة
٣٥٤ نهى عن صبر الروح

٣ - فهرس الأمثال والأقوال :

الصفحة

- ١ -

٣٤٤	آثرا ما
٤٢٧	أنا إني
٤٠٨	أثني في إوان ذلك
٤٢٧	أخرج إن أخصبت البادية
٥٠٥	اجتمع أهل اليمامة
٥٤٦	أحق الناس بمال أبيه ابنه
٣٠٩	أخوك فوجد
٥٥٣	أذكر أ تلد نافتك أحب اليك أم أنتي
٥٠٣	أرض دمة ودمشرة
٤٥١	أعاه الرجل فهو معه
٢٧١	أعجبتني ما صنعت
١٨٩	أفأ الله
٣١٧	أفعل هذا آثرا ما
٣٨١	أقسمت عليك إلا فعلت
١٦٥	أقطف الثمر
١٦٥	أقوى الرجل
١٠٩	أكلوني البراغيث
٥٥٥	أكل يوم لك ثوب
٤٢٨	اللهم اغفر لنا أيتها العصاة

٥٢٢	اليك
٣٢٧	إما أن تقوم وإما أن لا تقوم
٣٠٧٢٣٠٣	أما أنت منطلقاً انطلقت معك
٣٧٤	أما ترى أي برق ها هنا
٧٣٣	أما زيداً فأنت ضارب
٣٠٩	إما لا
٣٣٢	أما يوم الجمعة فاني خارج
٤٢٨	أنا أفعل كذا وكذا أيها الرجل
٧١٤	أنا زيداً غير ضارب
٢٧٤٢١٣١	أنا الذي قمت وأنت الذي قمت
٤٥٨	إن تأتني فأنا خير لك
٤٥٩٢٣٧٧	أنت ظالم إن فعلت
٢٩٠	انتظرنني كما آتيتك
٤٦٠	إن خيراً فخير
٢١٨	إن زيداً طعامك آكل
٣١٧٢٣٠٣	إنك ما وخيراً
٢٩٣٢٦٢	إني مما أفعل ذلك
٤٥١	أهزل الرجل
٥١٨	أيكما عور عين أحدكما
٥٣٠	أيم الكعبة

- ب -

٢٦٢	بسماله
٤٦٦	بمن تمرر أمرر

- ت -

٢٣٩ تمليت حيباً

- ث -

٥٣٠ ثبة الحوض

٥٣١ ثبيت الرجل

- ج -

٤٢٠ جاء ركضاً

٣٩٩ جاءني الذي كزيد

٢٤٥ جاءني زيد قام

٥٢٢ جاءوا من شت

٢٧٧ جئت مقدم الحاج ، وخفوق النجم وخلافة فلان

٥٩١ جئته صكة عمي

٣١٥ جئت ولما

٣٨٢ جعل لك

٥٣٥ جلست

٢٦٢ الجماء الغفير

- ح -

٣٩٠-٣٨٩ حمل عظم الى النبي صلى الله عليه وسلم

٥٠٨٠٥٠٣ حيري دهر

٢٦٩ حينئذ الآن

٥٠٤٠١٥٢ حيلاً

- د -

٣٩٥	دخلت إياه ، وعلاه
٤١١	دم فلان رأسك بحجر
٤٩٩	دهمت

- ذ -

٤٩٩	ذراً الله الخلق
٤٩٩	ذرته الريح
٩٧	ذهب في الاستعور
٥٢٦، ٤٠٢	ذيت وذيت

- ر -

٣٩٥	رأيت يداك
٣٩٤	رعملي لأفعلن

- ز -

٤٥٥	زيد اذا يأتيني أضرب
١٠٦	زيد ليفعل

- س -

٢٦٥	سبحان ما سخركن لنا
٢٦٥	سبحان ما يسبح الرعد بحمده
٥١٦	سبعة بقبال
٥٢٢	سرعان ذي أهالة

- ش -

٥١٤	شاكى السلاح
٢٩٩	شذما أنك وعزما أنك ذاهب
٥٠٣	شمر سبط وسبطر
١١٩	شمعت الريح

- ص -

٣٥٤	الصبر في المصيبة
-----	------------------

- ض -

٣٣٣	ضربت زيداً وأما عمراً فأكرمه
٥٩١	ضرب التلف
٤٦٥	ضربوني وضربت قومك

- ع -

٣٠١	عسى الغوير أبوساً
٢٢٩	علماء بنو فلان
٢٤١	عنده جبال من المال

- غ -

٢٥٣	غسلته غملاً نعماً
-----	-------------------

- ف -

٣٢٩	فلان كذي الهيئة
٢١٥	فيها قائماً رجل

- ق -

٢٤٢	قد كان من مطر
٣٨٧	قصد داود
٣٠٥	قلنا سرت حتى أدخلها
٢٩٦	قلنا يقول

- ك -

٢٤٢	كان من حديث
٤٠٥	كاسد درهماً
٣٠٠	كثراً يقولن ذاك
٢٣٤	كما أنه لا يعلم ذلك فتجاوز الله عنه
٣٣٣	كما أنه لا يعلم فقفر الله له
٢٩١	كن كما أنت
٤٩٧	كوكب دري
٤٠٢	كيت وكيت

- ل -

٢٧٦	لا أكلمك ما اختلف الليل والنهار
٣٣٧	لا رجل
٣٤٤	لا سيما
١٨٩	لا هـ الله
٢٣٥	لئن جئتني ليقومن عمرو
٣٥٠	لد الصلاة
٣٧٥، ٣٥٠	لذن غدوة

٢٧٥	لعمرك الله
٢٢٧	لعمرك لأفعلن
٢٩٤	لعمري لأفعلن
٤٣٦	لم أبله
٤٠٣-٤٠٤	له كذا وكذا درهماً
٢٨٣	ليس الطيب إلا الممك

- م -

٤٩١	ما أناني إلا زيد إلا عمراً
٥٩٢	ماء غطيش
٢٦٩	ما أغفله عنك شيئاً
٢٧٧-٢٧٩	ما تدوم لي أدوم لك
٣٥٣	ما حملك على أن قطعت نفسك
٢٨٥	ما زيداً عمرو بضارب
٥٠٩	ماقي العين
١٦٧-٢٩٩	ما كان أحسن زيداً
٥٦٦	ما كل سوداء تمرّة ولا بيضاء شحمة
١٦١-٥٤١	م الله لأفعلن
١٤١	مردت برجل حسنة العين قبيح الأنف
٣٢٠	مردت برجل راكم أو ساجد
٤٦٦	مردت برجل صالح وإلا صالحاً فطالح
١٣١-٤٩٢	مردت برجل قائم أبواه لا قاعدين
٢٧٥	مردت برجل ما شئت من رجل
٤٣١	مردت برجل معه صقر صائداً به غداً

٥١٩	مررت برجل مكسور أحد الجنين
٤٩٢٠٤٣٢٠١٣١	مررت برجلين صالح وطالح
٥١٩	مررت برجلين مكسوري أحد الجنوب
٢٩٥	مسست له على يداي
٥٨٥	ملحفة جديدة
٢٣٩	ملي من النهار

- ن -

٢٧٦	ناقفة عبر الهواجر
٥٨٩	فصل السيف

- ه -

١٤٦	هذا حلو حامض
٤٤٦	هذان أفضل اثنين في العلماء
٤٤٦	هذان خير اثنين في الناس
٤٥١	هزل الرجل
٥٢١	هيات زيد

- و -

٥٣٥	وجدت
٥٢٢	وشكان ذا
٣٥٣	ويل له
٤٣٢	ويلمه

- ي -

٥٠٨
٥٠٦٥٠١
٥٠٨
٥٨٧
٥٠٤٥٠٢
٥١٤

يا أبا
يا طلحة
يا عمه
يا قوت أفضل الحجارة
يا هاه
يا لله وتنفوه

٤ - فهرس اللغة :

الصفحة	الكلمة	الصفحة	الكلمة
	- أ -		
١٩٣٤ ٨٨	أحمر	٨٩	آدم
١٤٩	أحواض	٤٠٨٤ ٨٩	آل يؤول
٢٣١	أحوى	٧٨	آمن
٢٠٠	أخ	٨٩	آول
٤٣٠	أخية	٢٢٨	آية
١٢١٠١٢٠	اخطيت	٤٠٨	آب
٥٠٠	ادحي	٤٠٨	إبان
١٢٠	أول	٤٧٢	إبلان
٣١١٤٢٩٤	إذ	١٩٩	ابن
٢٩٧٤٢٩٥	إذا	٥٣٩٤ ١٥٦	ابنم
٢٢١	أذرعاع	٤٣٠	أبوبة
٥٧٩	أربع	٧٧	أسى
١٢٩	أرطى	٥٧٩	اثنان
٥٧٦	ارعويت	١٤٩	أثواب
١٢٨	أروى	٥٧٥	اجتور
١٢٨	أريّة	١٧٣	أجرب
٤٧٣	أزهر	٥١٥٤ ٥١٢	أحد
١٥٣	است	٥١٨	أحدان
٥١٦	استحوذ	٢٠٠	احرنجام
٢٣٠	استحيا	٢٢٨	أحسست

الصفحة	الكلمة	الصفحة	الكلمة
١٧٣	أقطف	٢٢٨، ٢٢٧	استحييت
٤٧١	أقوالان	٢٠٠	استكبار
١٧٣	أقوى	٤١٢	استنوق
٥١٤	أكالب	١٢٧	أسيد
٤٩٣	إلا	١٢٧	أسود
٥٣١	إله	٤٧٤	أشاري
٣٠٧	أمّا	٥٧٥	الأشعرين
٣١٨	إمّا	٥٤٥	أشفا
٥٣٩، ٢٠٠، ١٥٦	أمرؤ	٤٧١	أشهاد
٢٨٨	أمرت	٤٧٤	أشياء
١١٦	أسمى	٣٥٣	أصبرته
٢٢٨	أملت	١١٦	أصبح
٢٩٧	إن	٤٧١	أصحاب
٣٨٨	أنّ	٤٧٤، ٤٧١	أطيار
٣٨٨	إنّ	٥٧٥	الأعجمين
٥٠٤، ١٥٢	أنا	١٧٣	أعرب
٥٠٢	انتحل	١٤٩	أعيان
٣٢٤	انمّا	٤٠٨	أقان
٤٢٩	إنّه	٤٠٨	إقان
٢١٨	أو	٤٠٨	أفئ
٨٦	أواصل	١٣٠	أفكل
٨٥	أوري	٤٧١	أفلاء
٩٠، ٨٨	أول	١٤٩	أفواء
١٢٩	أولق	٨٥	أقت

الصفحة	الكلمة	الصفحة	الكلمة
١٥٠	بهراني ١٩٣٤ ١٨٩٤ ٨٦		الأولى
٤٢٥	بيداء ١١٠		أوثك
٣٥٥	البيقور ٩٢		أوي
		٩٠	أويت
	- ت -	٢٢٣٤ ٩١٤ ٨٦	أويصل
٤٧١	تاجر ٤١٢		أيانق
٤٠٧	تففة ٤٠٩٤ ٤٠٨		إيئل
٤٠٩	التأويل ١٥٤١٤ ١٦٣٤ ١٦١		أيمن
١٩٩	تذكرون ٣١٤		أين
٢٣٤	تفصل		
١٩٩	تكامون	- ب -	
٤٧١	تجر ٤٣٠		باب
١٠٠	ترتب ٢٥٦٤ ٢٥٢		بئس
١٢٣٤ ١٢٢	ترقوة ٣٨٨٤ ٣٨٦٤ ٢٢٨		بخ
٥١٢	ترك ١٢٨		بختية
٤٣٠	تسفحنه ١٢٠٤ ١٠٠		برثن
٤٤٣	تعاطى ٤٧٩		بروكاء
٧٨	تعهد ٤٨٨		برى
٤٠٧	تففة ١٢٠		البرية
٤٣٩	تقمه ٢٢٧		بعث
٤٠٩	تلأه ٢٩٣		بعث
٤٠٩	تلونه ٤٩٠٤ ٢٣٠		بلحارت
٤٨٤	تمر ، تمره ٢٣٠		بلعبر
٤١٠	تنخ ١٥٠		بهره

الصفحة	الكلمة	الصفحة	الكلمة
		٤٠٩	تنوخ
		٤٣٩	تها له
- ح -			
٥١٥٠٥٠٩	حاجر		
٣٩٣	حاجيت		
٤٨٧	حال يحال حيلة	٥٣١	ثاب يثوب ثوباً
٢٣٠	الحاوون	٥٣٠	ثبة
٢٢٧	حساي	٤٣٣	الثغرته
٢٠٣	حيب	١٤٩	ثوب
٤٨٨	حبارى	٢٣٣٠١٢٤	تهلل
٢٠٤٠٢٠١	حبذا		
٤٨٨٠٢٢٦	حبلى		
٢٢٦	حبطى	٤٧٥	جامل
٣١٧٠٣٠٠	حتى	٥٨٥	جديدة
٥١٥٠٥٠٩	حجران	٥٢٩٠١٢٢	جعنر
٥١٤	حدا	٥٣٥	جلس
٣٨٨	حدر	٤٨٨	جمزى
٤٧٨	حرباء	٥٠٦	جمل
٥٨٥	حريق	٤٣٤٠٣٤٤٠٢٣٤	جندب
٥١٣	حسن وحسنة	٤٣٣	جنجن
٤٧٥	حلق	٢٣٣	الجولان
٤٧٥	حلقة	٧٨	جونه
٤٨٣٠٢٢٦	حمدة	٤٨٩	جويلق
٤٨٣	حمدي	٤٨٩	جويلق
٤٨٣٠٢٢٦	حمراء	٤٧٨	جياه

الصفحة	الكلمة	الصفحة	الكلمة
		١٥٠	حمر اوات
		١٥٠	حمر اوان
		١٥٠	حمر اوي
٣٩٥	دابئة	٢٣٢، ٢٣٠	حواء
٢٣٣	داران	٤٩٧	حوالي
٣٩٥	داويته	٢٣٢	حويت
٥٥١، ٥٥٠	دخلت	٢٩٤	حيث
١٣٠، ٣٨٨، ١٥٠	دد	٣٢٤	حيثما
١٥٠، ٨٧	ددن	٢٣١	حيرة
٤٩٧	دراري	٢٩٤	حين
٤٩٧	درية	٢٣٧، ٢٩٤	حينئذ
٤٩٨، ٤٩٧	درى	٢٣٤، ٢٣٢	الحيوان
٤٨٨	دعد	٢٣٤، ٢٣٣	حوة
٣٧٤	دعسي	٢٣١، ٢٣٠	حيئة
٥٣٠	دم	٢٣٠	حيوي
٥٠٣	دمثة ودمشرة		
٤٩٩	دمديئة		
٤٣١	دهري		
٣٩٥	دوابة	٤٧٥	خادم
٣٩٥	دويئة	٤٢٧	خالد
٤١١	ديموم	٤٧٥	خدم
		٥٨٥	خفيف
		٥٤٩	خلف
		٥٩٨	خلق
٣٧١، ٢٦٠	ذا	٤٧٩	خلفاء
٥٠٠	ذرا		

الصفحة	الكلمة	الصفحة	الكلمة
		٥٠٠٤٤٩٩٠١٢١	ذرية
		٤٨٣	ذنارى
٢٣١	زبني	٢٢٦	ذفرى
٤٣٣	زبرج	٥٤١٠١٥٥	ذو
٢٣١	زبينة	٢٢٨	ذؤابة
٣١٤	الزنادقة	٥٤٠	ذو مال
٤٨٤	زنج ، زنجي		
٤١٣	زهير		
		٥٠٩	راع
		٤١٩	رئمان
		٢٧٥	رأيت
١٥٣	سانهت	٣٨٨٠٣٥٢	رب
٨٨	ساير	٢٩٦٠٢٨٩	ربما
٥٠٢٠٤٢٧	سبب	١٩٣٠١٩١	رد
٥٠٣	سبط وسبطر	٤٨٠	رداء
٥٨٥	سديس	٢٧٣	رزقت
٤٠٨	سرحان	٤٣٣	رعشن
٥٢٢	سرعان	٥٠٩	رعيان
٤٩٨	سريّة	٤٧٥: ٤٧١	ركب
١٢٢	سفرجل	٤٨٤	روم ، رومي
٥٧٧	سفه	٩٢	رويا
٤٧٨	سقاء	٣٠٠	ريان
١٥٢	سكران	٥١٤	ريح
١٩٠	سّل	٥١٤	ريح
٣٥٥	سلع		

الصفحة	الكلمة	الصفحة	الكلمة
٥١٨	نسوع	٤٣٣	سلكته
١٥٣	شفاه	٥١٤	سلم ، سلم
١٠٠	شفة ملقى	٤٩٠	سنتة
٥٠٤٠١٥٣	شفه	٥٠٤٠١٥٣	سنة
٥٤١٠١٥٤	شبة	٥٠٤	سناه
		٥٣٠	سه
	- ص -	٤٩٨	السها
٥٠٩	صاحب	٢٣١	سهلي
٣٥٣	صبر	٨٨	سواير
٥٠٩	صحبان	٣١٧	سسى
٤٨٣	صحارى	٨٧	سياند
٣٠٠	صديان	٨٧	سييد
٥١٣	صعب وصعبة	٤١٢	سيرورة
٤٢١	الصففة	٨٠	سيق
٥٩١	صكة	٣١٧	سيما
٤٨٣	صلافي		
٢٣١٠١٥٠	صناه		
٢٣١	صناني		
٣٩٣	صيرورة		
			- ش -
		٥٠٤٠١٥٤	شاة
		١٢٠٠١١٩	شامل
		٤٧١	شاهد
		٣٠٠	شبان
		٥٢٣	شبت
		٥٢٣٠٥٢٢	ششان
		٢٩٩	شدا
	- ض -		
٢٢٦٠٢٢٥	ضاربة		
٤٧٤	ضآن		
٤٧٤	ضائن		
٤٧٤	ضئين		

الصفحة	الكلمة	الصفحة	الكلمة
٤٧٤	عبد ، عبيد	٥٩٨	الضرب
٥٣٣، ٣٤٤	عجوز	٥٧٨	الضيزن
٤٤٩	العجي		
٢٧٦	عدا	- ط -	
٥٣٠	عدة	٨٨	طاووس
١٨٣	عراب	٤٧١	طائر
٥٨٣، ٣٦٥	عرفت	٩٩	طر مساء
١٢٣	عرقوة	٥٤٩	الطريق
٤٧٨	عزاء	٥٣٨	الطعم
٤٧٥	عزيز	٨٨	طواويس
٨١	عزويت	٣٩٣	طية
٥٠٤، ١٥٣	عصا	٣٠٠	طيآن
٥٠٤، ١٥٣	عضاء	٤٧١	طير
٩٥	عضرفوط		
١٥٨	عصوات	- ظ -	
٥٠٤، ١٥٣	عضه ٥٣٧، ٢٦٧، ١٨٣		ظنت
٨٣، ٨٢	عفريت	٢٣٠، ٢٢٨	ظلت
١٥٢	عقنقل		
٣٩٣	علاك = عليك	- ع -	
٤٧٨	علباء	٤٧٥	عازب
٤٣٣	علجن	٣٩٣	عاعيت
٥٨٣، ٢٨٥، ١٨٣	علمت	٤٨٧	عام، يمام عيمة
٤٩٨	علية	٨٩	تاود
٥٩٢	عسي	٣٥٥	عائل

الصفحة	الكلمة	الصفحة	الكلمة
٥١٥٠٥٠٩	غلاّن	١٢٣٠١٢٠	منصّوة
٤٧٨	غوغاء	٨٣	المنكبأ
٤٧٥	غيب	٨٣	الكنعبوت
		٥٧٥	هور
		٣٥٥	المول
		٨٧	مائل
٥٠٦	فخذ	٨٧	مائل
٥٢٩	فرزدق	١٤٩	عين
٤٣٣٠١٥٢	فرسن	٥٠٢٠٤٣٣	الميهل
٤٠٢	فلان ء فلانة		
٤٠٢	الفلان ء الفلانة		
٤٧٥	فلك		
٤٧٥	فلكة	٥٨٠٠٥٠٩٠١٢٥	الغارب
٤٧١	فاو	٤٧٥	غاز
٥٠٤٠٢٠٠٠١٤٩	فم	٥١٥٠٥٠٩	غالب
١٥٣	فوه	٤٧٥	غالب
		١٥٣	غاد
		٣٥٠	غادوة
٥١٢	القاصعاء	٥٣٤	غرايب
٨٩	قواك	١٢٨	غزوة
٢٢٨٠٨٦	قائمة	٤٧٥	غزى
٤٨٢	قائماتان	١٢٨	غزوة
٤٨٢	قوائمات	٢٢٢	فسلين
٤٣٤٠١٢١	قبحرى	٤٤٨	غضف
٥٧٨	القتوة	٥٩٢	فعليش

الصفحة	الكلمة	الصفحة	الكلمة
		٥٤٩	قدّام
		٤٨٨	قدم
١١٦٠١١٣	كان	٤٧٨	قرّاء
٤٠١٠٣٣٤	كأنّ	٤٨٢	قرقرى
٣٢٤	كانما	٤٨٢	قرقرى
٥٨٠٠٥٠٩٠١٢٥	الكامل	١٢١	قرنفل
٤٠٢٠٣٩٣	كائن	١٢٣	قرنوة
٤٠٣٠٣٣٥	كأيّ	٣٩٣	قسيّ
٨٣	كبريت	٥٣٣	قضب
٥٣٣٠٣٤٤	كاب	١٥٣	قطا
٥٨٥	كبية	٥٣٣	قعد
٤٨١٠٤٨٠	كساء	٣٠٠٠٢٩٦	قلّما
٤٨١	كساوان	١٢٠	قلّس
٥١٩	كلا وكلتا	١٢٨	قمرية
٤٧٣	كلب	٤٩٠٠١٥٢	قنبر
٥٥٠	كلت	٨٣	قنديل
٤٣٣	الكامل	٢٢٢	قنسرين
٤٧٣	كليب	٤٧٨	قواء
٥٢٦٠٤٠١	كم	٣٩٣	قوقيت
٢٨٩	كسا	٣٥٩	القوم
١٢١	كنهبل	٤١٣	قياديد
٨٧	كوكب	٤١٣	قيدود
٣٥٢٠١٩٥	كسي	٤٧٨	قيماء
		٧٩	قيل

- ك -

الصفحة	الكلمة	الصفحة	الكلمة
٥٩٥٠٢٥٦	ليس	٣٤٩	كيف
٣٩٣	لين	١٩٥	كيسه
٢٣١	ليّة	٤١٢٠٣٩٣	كيزونة

- م -

- ل -

٣٧١	ماذا	٣١٥	لا
١٢٠	مأق	٢٣٢	لاّل
٢٢٣	ماعان	٤٩٣	لكن
٤١١	المتراد	١٩٦	لحمر = الأحمر
٣١٧	مثل	٣٨٥	لبن
٥٧٦	محتجوي	٤٠٣	لعلّ
٢٣١	محيّة	٤٢٢	المدن
١٩٣	مدّ	٤٧٢	لقاح
٥٧٦	مدحوي	٤٧٢	لقحة
٥٣٠٠٥٢٦	مذ	٤٧٢	لقوح
٢٠٠	مرؤ	٣١٥	لم
٢٠٠	مرأة	٣٨٥٠٢٨٩	لما
٤٢١	المرجنون	٢٨٩	لو
٥٠٠	مرضو	٣١٦	لولا
٥٠٠	مرضي	٢٣٢	اللواؤ
٩٩	مرعزاه	١٩١	لولى = الأولى
٥٧٧	مرعو	٣١٦	لوما
١٢٧	مروية	٢٣١	لودي
٤٩٧	المرييق	٤٠٣	ليت

الصفحة	الكلمة	الصفحة	الكلمة
٢٢٩	الملاوة	٥١٤	مساجد
٣٩٣	مالك	٥٠٤	مساناة
٣٥٢	من	٥٠٥	مسانهة
٥٠٢	منجنيق	٢٢٨	مست
٣١٣	مهما	٤٨٢. ٢٢١	مسلمات
٢٣٣	مورد	٢٢١	مسلمين
١٢٤	مورق	٥٣٦	مضى
١٢٤	موعد	١٢٣	معد
١٢٤	موقف	٥٠٠. ١٢٤	معدو
٢٢٣. ١٢٣	موهب	٥٠٠	معدى
٤١٢	ميت	٢٢٦	معزى
		١١٩	معق
		٢٤٧	ميشته
		٥٠٠	مفرو
٨٨	ناووس	٢٣١	مفعاة
١٢١	النبي	١٥٠	مفوه
١١٠	النجاهك	٥٧٨	المقت
٥٩٨	النسيج	٥٧٧	مقتو
٤٧٦	نشف ء نشفة	٥٧٧	مقتوي
٢٤٧. ٢٠٣	نعم	٥٧٧	مقتوين
٨٨	نواويس	٥٧٨	المقتي
٥٤٢. ٢٢٥	نوي	٤٠٠	مقق
٥٥١	هجمت	٣٦٠	الملا
٢٩٧	هلا	٢٣٩	الملا
٥٠٥	هناه		

- ن -

الصفحة	الكلمة	الصفحة	الكلمة
٩١	ووي	٥٠٤	هنوات
٩٠	ويح	٤٢٦	الهيجا
٩٠	ويل	٤٢٦	الهيجا
		٥٢١	هيات

- ي -

الصفحة	الكلمة	الصفحة	الكلمة
٥٢١	يا		
٥١٤	يفه	٥١٣٠٥٠٩	واحد
٤٨٩	يخشي	٨٦	واري
٥٣٠	يد	٨٦	واصل
٢٢٧	يذر	٩١	وأيت
٤٨٩	يرمي	٨٥	وجوه
٢٢٧	يرى	٥١٥	وحد
٢٣٠	يستحي	٥٠٩	وحدان
٩٥	يستعور	٨١	الوحوحة
٢٢٩	يسطح	٢٨٩	وددت
٢٢٩	يشقيان	٥١٢:٣٠٦	ودع
٥٨٢	يشكيان	٥١٢:٣٠٦	وذر
٤٨٩	يعزو	٨٥	وعد
٧٨	يقول	٨١	الوعوعة
٧٨	يكرم	٨٦	وقتت
٣٠٤	اليمني	٥٥١	وانجت
٩٠	يوم	٨٦	ووري
٣٣٧:٢٩٤	يومئذ	٢٢٥	ووعد

٥ - فهرس الأشعار والأرجاز :

حرف الهمزة

رقم الشاهد	صدر البيت	قافيته	الصفحة
٨٥	وما أدري	نساء'	٣٦٠
٤٥	قلت'	شوائبه	٢٩٠
١٤٥	ووفراء'	برشائها	٤٤٨

حرف الباء

١٦	أقلتي اللوم'	أصابا	١٦٠
١٠٩	وكائين'	المصابا	٤٠٢
٤	فما قومي	الرقابا	١٣٥
٢٨	ألم تُخبر'	ولا اجتلابا	٢٠٨
٢٥	أزب'	يشربا	٢٠٦
١٨٦	لما رأيت'	أشهبأ	٥٤٧

* * *

٢٩	أبي	الذئاب'	٢٣٠
١٠٣	فما أدري	أصابوا	٣٩٧
١٨٧	لذ	اللعاب'	٥٤٩
٣٧	يُرَجِّي	خُطوب'	٢٨١
١٠٨	وكائين	كائبه	٤٠٢
١٤٥	عجبت'	لم أضربه	٤٤٠

٢٩٢	كاشهاب	...	٤٨
٢٧٦	مغرب	بمسجد	٣٤
٢٨٣	وذا تشب	أمرتك	٣٩
٥٠١	الكواكب	كليني	١٧٠
٣١٢	أودى بها	فأما تريني	٥٦

حرف التاء

٣٠١	شمالات	ربما	٥٢
* * *			
٥٢٢	من شت	وهو إذا	١٨٢
٤٢٦	استقلت	وأي فتي	١٢٤
٣١١	خلتني	زعمت	٥٤

حرف الجيم

٥٦٢	الفراريج	كان	١٨٩
٣٥٦	أدلجي	وتسكو	٨٢

حرف الحاء

٣٤٢	فاستريحا	سأترك	٧٣
٣٩٧، ٢٤٥	أكدح	وما الدهر	٣١
٣٥٩	وريحها	بودك	٨٣

حرف الدال

٣٦١	تحصّدا	لسنا	٨٧
١٨٨	الوالد	فان يكن	٢١
	* * *		
٤١٣	القيادي	بات	١١٥
٤٢٧٠٢٨٠	يزيد	ورج الفتي	٣٥
٣٥٩	الصيد	فسائلي	٨٤
	* * *		
٤١١	بالتراد	ولا يدم	١١٤
٣٤٣	بسواد	وكأنه	٧٤
٤٤٥	سوادي	إن النية	١٤٤
٣٦٧	كأوارد	فلولا	٩١
٤٥٤	تقد	ترفع	١٥٢
١٧٨	التمدد	مبلك	٢٠
٢٨٩	انوامد	يودون	٤٣

حرف الراء

٣٩٨	الوتر	مالك	١٠٤
٥٦٨٠٣٩٨٠٢٤٦	البشر	جادت	٣٢
٥٠٦	لا يفر	ولانت	١٧٣
٤٤٣٠٤٣٦	النمر	لها متان	١٣٥

* * *

١٣٥	دارا	من وليّ	٣
٣٩١	ولا افتقارا	فما تك	٩٨
٣٤٩	خبيرا	من طالين	٧٧
٤٠٩	بز وبرا	وان قال	١١٢
٥١٥	النمرا	حتى	١٧٩
٣٦٢	دورا	له زجل	٨٩
٣٥٥	البيتورا	سلم	٨١

* * *

٢٠٧٠٢٠٥	وادبار	ترتع	٢٤
٣٤٥	وكار	ما مع	٧٥
٥٩٢	اوار	ظلمنا	١٩٦
٤٦٣	جازر	اذا ابن	١٥٩
٥٩٦٠٥٨٥٠٢٨٥	بشر	فاسبحوا	٤٠
٤٧٣	سامر	وان تك	١٦٦

* * *

٥٤٦	من عار	انا ابن	١٨٤
٣٢١	صبر	لقد	٦٢
٤١٧	لتكاثر	ولست	١١٧
١٤٧	الأزر	النازلون	٧
٤٣١	الثرير	رحت	١٣٩
٣٧٦	ممتور	انني	٩٦

حرف السين

٤٣٧ انْفَرَسَ اضْرَبَ ١٣٧

* * *

٥١٥ مَجَّاسٌ أَحْمِي ١٨٥

٥٥٩ المَتَاعَسُ تَقُولُ ١٨٨

٤٦٧ أَنَيْسٌ وَبِلْدَةٍ ١٦٢

* * *

٢٩٢ المَخْلَسِ أَعْلَاقَةٌ ٤٧

حرف الضاد

١٢٥ مَضِيضًا يَا مَنْ ١

* * *

٥٠٨ مَرَاضِيهَا أَكْثَرُ ١٧٦

* * *

٤٥٠ ذُو الْعَرْضِ وَمِمَّنْ ١٤٩

حرف العين

٥٠٧ مَحْرَعٌ فِتْنًا ١٧٥

* * *

٢٠٧ فَاوْجَمًا لَعْمَرِي ٢٧

٤٦٩	مَنْ دَنَا	فَنَمْسِي	١٦٤
٤٥٩	مَفْرَعًا	فَمَنْ نَحْنُ	١٥٧
٤٠٦	لَيْلَةً مَعًا	فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا	١١١
٣٦٧	مَسْمَعًا	لَقَدْ	٩٢
٥٤٥	أَسْمَعًا	بَنِي أَسَدٍ	١٨٣
٣٩٣	مَقْنَعًا	وَكَاثِنٍ	٩٩
٣١٤	تَسْمَعًا	فِيهِمَا	٥٧
٤٣٧	رَقْعَةً	لَا تَهِينُ	١٣٦

* * *

٤٥٠	وَأَصْبَعُ	أَرْمِي	١٤٨
٣٤٧٠٣٠٤	الضَّمْعُ	أَبَا خِرَاشَةَ	٥٣
٤٥٤	تُصْرَعُ	يَا أَقْرَعُ	١٥٣
٢٩٤	وَأَقْرِعُ	إِذَا مَا	٥٠
٣٣٧	وَأَزِعُ	عَلَى حِينٍ	٦٨
٣٥٢٠٢٩١	وَيَنْفَعُ	إِذَا أَنْتَ	٤٦
٤٩٣	مَوْلَعُ	عَشِيَّةً	١٦٨

* * *

٥٠٦	وَأَهْجَعِي	يَا بِنْتَ	١٧٢
٤٦٣	فَأَجْزَعِي	لَا تَجْزَعِي	١٦٠

حرف الفاء

٣٨٥٠١٦٠٠١٥٦	وَفَا	خَالَطَ	٩
-------------	-------	---------	---

١٨٥ كنى شافي ٥٤٦

* * *

حرف القاف

١٠٧ لواحق كاللقوق ٤٠٠

١٨ ولففادي نقانوق ١٦١

* * *

١٢٠ أحققا فريق ٤٢٣

* * *

١٥٤ ففتى السافي ٤٥٧

١٢١ دفا صديقها ٥٨٦٠٤٢٣

حرف الكاف

١٢ دار هواكا ١٥٧

* * *

١٦٣ على مثل من بكى ٤٦٧

حرف اللام

٧٠ وتداعى الجيد ٣٣٩

٢٢ إن للخير وقيل ٢٠٢

١٦١ جزى بما فعل ٤٦٥

٥٠٦٤٤٤١	المثل°	وقيل°	١٤١
٤٥٧	تمل°	صدة°	١٥٥
٣٩٨	ماكول°	فصيروا	١٠٥

* * *

٤١٨	الـجـالا	ولم يثق	١١٨
٤٤٥	الأوعالا	لو أن°	١٤٣
٣٦١	الأثقالا	إن العرارة°	٨٨
٤١٥	يالالا	فخير°	١١٦
٣٣٤	فيقتلا	قروم°	٦٧
٥٩٢	وتعملا	فويق	١٩٥
٤٣٠	مهلا	إن محلا°	١٢٩
٣٢٢	إذا قولا	قد قول°	٦٣
١٦٢	قلبلا	فأيفته	١٩
٤٤٩	قلبلا	عداني	١٤٧
٤٣٥	تعاله	إيها°	١٣٤

* * *

٥٦٧٠٣٩٦	وانقتل°	أتهون°	١٠١
٤٢٨	الرجل°	ودع°	١٢٧
٣٧١	وباطل°	ألا تسألان°	٩٣
٥٦٢	أو يزبل°	كما خط°	١٩٠
٣٥٤	قليل°	قلت°	٨٠
٥٢١	تواصله	فهبها°	١٨١
٣٩٧	بوافله	ويوم°	١٠٢

٣٣١	خيالها	تواض	٦٦
٣٣٦	لا أقبلها	لئن عاد	٣٥
	* * *		
٤٠٥	خلخال	كأنني	١١٥
٣٧٦، ٣٦٣	اله ال	ربما	٣٣
٣٣٧	أوتاك	لم يمنع	٦٩
٤٥١	المرجل	يا أم	١٥١
٣١٧	جأجل	ألا رب	٦١
٥١٠	حنظل	كان	١٧٧
٣١٤	يفعل	أغرك	٥٨
١٥٧	وأظلل	تشكو	١١
٥٠٢	جعل	ألا لا أرى	١٧١
٤٦٠	توهل	فأضحت	١٥٨
٤٢٧	عيل	بازل	١٢٦
٣٥١	التالي	ألا عم	٧٨
٢٨١	جل مالي	لما أنسيت	٣٨
٣١٥	الخوالي	ألمًا تعجبي	٦٠

حرف الميم

٣١٢	لزاذا	فأنا	٥٥
٤٢٦	فاما	فخيرها	١٢٣
٣٥١	ظلاما	أتوا	٧٩
٣٤١	ويحًا	ألا هيما	٧٢

٣٢٩٠٣٢٣	يعدما	مدته	٦٤
٥٠٤٠١٥٨	اللّهاتر ما	هذا طريق	١٤
٣٤١	زيريز ما	تسمع	٧١
٣٣٠	والسماسا	إذا شاء	٦٥
١٣٣	طلّاهما	أمن	٢
١٥٩	يا اللّهما	إنّي إذا	١٥
٤٣٩	مرقمه	طاح	١٣٨
٤٣٩	تاقمه	وأنت	١٣٩
٥٦٢	من لامها	لما رأته	١٩١

* * *

٢٨٩	لا تشتم	لا تشتم	٤٤
٥٠٧	واجم	مريرة	١٧٤
٣٨٩٠٢٨٧	حالم	تحلل	٤١
٢٩٦	يدوم	صدت	٥١
٤١١	ديموم	قد عرضت	١١٣
٣٦٠	عقيم	مطاعم	٨٦
١٥٦	فمه	يُصبح	٨
١٤٥	صميمها	من الخفريات	٦

* * *

٤٢٦	بالقائم	وأربد	١٢٥
١٥٨	رجام	هيا نفثا	١٣
٤٥٠	عام	فجالفونا	١٥٠

٣٤٧	واللهازم	وكنت	٧٦
٢٨٧	من القم	وانا	٤٢
٣٨٢	تسيم	غداة	٤٧

حرف النون

٤٣٣	وكان	حتى	١٣٣
٤٣١	مرتين	ومهمين	١٣٢
٥٦٦	وانغدين	يا رب	١٨٢
٣٩٨	يؤمنين	وصاليات	١٠٦

* * *

٣١٣	تحنانا	يا خزر	٩٥
٢٠٥	صفونا	تركنا	٢٣
٥١١	واحدنا	فضم	١٧٨
٢٨٠	آخرنا	وما إن	٣٦
٤٣٠	والمنا	هناك	١٣٥
٥٧٥	مقتونا	تهدونا	١٩٣
٤٢٥	إنه	هل تعرف	١٢٢
٤٢٩	إنه	ويقلن	١٢٨

* * *

١٥٧	ضتوا	مهلاً	١٥
-----	------	-------	----

* * *

٣٦٣	التَّهْتَانِ	ريح	٩٠
٤٧٥	بَأَرْسَانِ	سريت	١١٧
١٣٩	يَتَطْحَانِ	رأت	٥
٤٥٨	مِثْلَانِ	من يفعل	١٥٦
٤٤٣	أَخْوَانِ	وكل	١٤٢
٤١٩	بِالْتَّبَنِ	أم كيف	١١٩
٣٧٢	نَبْتَيْنِي	دعي	٩٤
١٦١	أَرَانِيهَا	لها أشارير	١٧

حرف الواو

٢٠٧	الهوى	فهنّ	٢٦
	* * *		
٥٧٦	مقوي	تبدّل	١٩٤

حرف الياء

٥٠٠	عاديا	وقد	١٦٩
٤٧٣	غاديا	بنيته	١٦٥
٢٩٢	هُوَيَا	بينما	٤٩
٣١٤	وسراليه	مهما	٥٩
٣١٥	الدّآويه	والخيل	١٠٠
	* * *		
٤٤٨	كلابي	غضفاً	١٤٦

٦ - فهرس الكتب الواردة في النص :

- الابواب للاصمعي : ٥٣٦
الاصول لابن السراج : ٤٥٦
الالفاظ للاصمعي : ٤٠٨ ، ٥٣٦
أمالي أبي العباس وكتبه : ٢٦٨
بعض كتب أبي زيد : ٣٩٥
ديوان النابغة . ٣٤٣
الرد للمبرد : ٣٠٥
العين للخليل : ٩٩ ، ١٠٠
الغلط = الرد للمبرد : ٢٧٨ ، ٣٢٩ ، ٥١٧
القرآن = معاني القرآن ، للاخفش : ٢٥٣
القرآن = معاني القرآن ، للزجاج : ٢٣٥
الكبير = المسائل الكبير ، للاخفش : ١٨٠
الكتاب اسيوييه : ١١٧ ، ١١٩ ، ١٤٩ ، ٣٣٠ ، ٤٠٧ ، ٤٢٦ ،
٤٥٤ ، ٤٦٣ ، ٥٨١ .
مسائل اصلاح الاغثال لابي علي النحوي : ٣١٢
المقتضب للمبرد : ٤٤٢

٧ - فهرس الأعلام :

- أ -

- أبي : ٢١٩
- أبي بن خلف : ٣٩٠
- ابن الأثير : ١٧ ، ١٨
- أحمد بن تميم اللبلي : ٦٢ ، ٥٩٩
- أحمد بن عبدالله بن مكى : ٦٤
- أحمد بن يحيى = أبو العباس ، ثعلب : ٤٠ ، ٤٧ ، ٨١ ، ٨٦ ، ٩٧
- ١٦١ ، ٣٣٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٦ ، ٣٩٤ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١٢
- ٤١٩ ، ٤٣٩ ، ٥١٤ ، ٥١٥ ، ٥٣٦ ، ٥٥٣ ، ٥٧٦ ، ٥٧٨ ، ٥٦٢
- أحيحة بن الجلاح : ٤٧٢ ، ٤٧٣
- الأخطل : ٣٦١
- الأزهرى : ٨٩ ، ١٢٣ ، ٢٣٩ ، ٤٥١
- أبو اسحاق الزجاج : ١٦ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٣٤ ، ٣٧ ، ٣٩ ، ٧٣ ، ٧٤
- ٧٧ ، ١٧٥ ، ١٨٥ ، ٢١٠ ، ٢٣٥ ، ٢٦٦ ، ٢٩١ ، ٣٨٣ ، ٤٢٦
- ٤٥٧ ، ٤٦١ ، ٥٣١ ، ٥٤٥ ، ٥٧٣
- أبو الأسود الدؤلى : ٤٦٥
- الأسود بن يعفر : ٤٤٥
- الأصمعي : ٣٩ ، ٨٧ ، ١١٩ ، ٣٠٨ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٤٣ ، ٣٥٧
- ٣٥٩ ، ٤٠٨ ، ٤١٩ ، ٤٢٣ ، ٤٧٢ ، ٤٧٤ ، ٥٢٢ ، ٥٢٣ ، ٥٣٥
- ٥٣٦
- الأضبط بن قريع : ٤٣٧

• الأعرج : ٥٠٥

ابن الأعرابي : ٤٠ ، ٣١٤ ، ٣٤١ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤٣٩ ، ٥١٥
الأعشى : ٣١٢ ، ٣٤٣ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٩٦ ، ٤١٧ ، ٤٢٦ ، ٤٣٠

• ٥٠٧

الأعلم الستمري : ١٣٨ ، ٢٦٤ ، ٢٩٦ ، ٣٢١ ، ٣٣٨ ، ٣٦٧ ، ٤٢٦

• ٤٥٧ ، ٥٠٠ ، ٥١٠

• الأغلب العجلي : ٤٣٣

• ابن الأفة : ٢٥

• أفنون التنبلي : ٤١٩

• الأقيسر الأسدي : ٤٣١

امرؤ القيس : ٢٧٦ ، ٣١٤ ، ٣١٧ ، ٣٥١ ، ٤٠٥ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦

• ٤٤٣ ، ٤٧٥ ، ٥٠٧

• أمية بن أبي الصلت : ٢٦٣ ، ٣٥٥

• ابن الأنباري : ٤١٨

• أهل الحجاز : ٢٨٣

• أوس بن حجر : ٥٩٢

- ب -

• أبو البركات الأنباري : ١٨ ، ٢٣

• بروكلمان : ٢٥ ، ٣٠

• بشر بن خازم الأسدي : ٥٤٦

• بشر بن زين الدين : ٦٣

• البصريون : ٢٤٥ ، ٢٥٧ ، ٤٤١ ، ٤٥٦ ، ٤٧٤

• بعض البصريين : ٣٨٢ ، ٣٩٦

• بعض السعديين : ٥١٠

• بعض القرشيين : ٢١٣

• البغدادي : ٢٩ ، ٣٥ ، ٥٩ ، ١٥٧ ، ١٥٩ ، ١٨٨ ، ٢٩٨ ، ٣١٤

• ٣٣٨ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٤٧ ، ٣٤٩ ، ٣٦٧ ، ٣٧٣ ، ٤١٩ ، ٤٣١

• ٤٤٠ ، ٤٤٣ ، ٤٥٨ ، ٤٦٥ ، ٤٦٧

• البنداديون : ٥٢٣

• أبو بكر بن الخياط : ٢٠ ، ٨١

• أبو بكر بن دريد : ١٦ ، ٢٠ ، ٤٧ ، ٨٣ ، ٨٩ ، ٩٦ ، ٢٤٢ ، ٥٠٣

• أبو بكر بن السراج = محمد بن السري : ١٦ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٣٣

• ٣٤ ، ٣٧ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٥٦ ، ٧٣ ، ٧١ ، ١٣١ ، ١٦٣ ، ١٦٧

• ١٧٠ ، ٢٠٤ ، ٢١٤ ، ٢٥٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٨٦ ، ٢٩٠

• ٢٩٤ ، ٣١٩ ، ٣٣٨ ، ٣٤١ ، ٣٤٣ ، ٣٥٤ ، ٣٥٤ ، ٣٦١

• ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٣٩٨ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤١٢ ، ٤١٦ ، ٤٢١

• ٤٢٩ ، ٤٤١ ، ٤٥٠ ، ٤٥٦ ، ٤٥٧ ، ٤٦١ ، ٤٦٣ ، ٤٦٥

• ٤٧٢ ، ٤٧٤ ، ٥٤٥ ، ٥٥٨ ، ٥٥٩ ، ٥٨٧

• أبو بكر بن عبدالرحمن بن مسور بن مخرمة : ٢٩٣

• أبو بكر بن مبرمان : ٢١

• أبو بكر بن مجاهد : ٩١ ، ٢٠ ، ٧٨ ، ٣٦٩

• بني بويه : ١٥

• اليهقي : ٤٩٨

— ت —

• الثعلبي : ٤٣٩

• بنو تميم : ١٦٠ ، ٢٦٠ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤

• التوخي : ١٨ ، ٢٣

- أبو الحسن الاخفش = سعيد بن مسعدة : ١٣ ، ٢٨ ، ٣٦ ، ٥٠ ، ٥٢
- ٥٣ ، ٥٤ ، ٧٤ ، ١٣٠ ، ١٣٩ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٨١ ، ١٨١
- ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٥ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٩٠ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦
- ٢١٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٥١ ، ٢٥٣
- ٢٥٥ ، ٢٦٠ ، ٢٧١ ، ٢٩١ ، ٣٠٩ ، ٣٦١ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤
- ٣٧٧ ، ٣٩٧ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤٠٥ ، ٤١٦ ، ٤٣٧ ، ٤٧٣
- ٤٧٥ ، ٥١٤ ، ٥١٩ ، ٥٤٦ ، ٥٦٨

- الحسن البصري : ٤٠٥
- حسن شاذلي فرهود : ٢٥
- أبو الحسن علي بن سليمان : ٢٠ ، ٥٧٥ ، ٥٧٨
- أبو الحسين = ابن أخت الفارسي : ٢٢
- الحطيئة : ٤٧٣
- بني حمدان : ١٥
- حمزة (القاري) : ١٧٥ ، ١٨٧ ، ١٩٠ ، ٢٦٧ ، ٤٢٩
- حميد الارقط : ٤٥٠
- حديد بن ثور الهلالي : ٣٤١
- أبو حيان الاندلسي : ١٦٢ ، ١٦٦ ، ٢٥١ ، ٥٣٧ ، ٥٥٨
- أبو حيان التوحيدي : ٥٠ ، ٥١
- أبو حية النميري : ٢٨٧ ، ٢٩٣ ، ٣٧٣ ، ٥٦٢

- خ -

- ابن خالويه : ٨١ ، ١٢١
- خدائش بن زهير العامري : ٢٠٦
- ابن الخرع : ٣١٤
- خرندق : ١٤٧

- الخزر جي : ٦٣
- أبو الخصيب : ٤٢٥
- أبو الخطاب : ٤٧٦ ، ٤٩٧
- خطاب المجاشعي : ٣٩٨ ، ٤٣١ ، ٤٣٣ ، ٥١٠
- الخطيب البغدادي : ١٦ ، ٢٣
- خلف الأحمر : ٢٣٠ ، ٤٧٤
- ابن خلكان : ١٧ ، ١٨
- الخليل : ٥٢ ، ٩١ ، ٩٩ ، ١٨٧ ، ٢٢١ ، ٢٢٧ ، ٢٢٩ ، ٢٤٢ ، ٢٤٧ ، ٢٥٣ ، ٢٦٢ ، ٢٦٦ ، ٢٧٧ ، ٢٩٠ ، ٢٩٩ ، ٣٠٧ ، ٣٠٩ ، ٣١٣
- ٣١٤ ، ٣٢٢ ، ٣٢٤ ، ٣٢٩ ، ٣٣٣ ، ٣٨١ ، ٣٩٥ ، ٤٠٥
- ٤٣٦ ، ٤٨٩ ، ٥٠٨ ، ٥١٧ ، ٥٧٥
- خنساء : ٢٠٥
- ابن خير الأشيلي : ٢٧ ، ٢٨

— د —

- داود سلوم : ٣١٤
- ابن درستويه : ١٧ ، ٥٣٤
- دريد بن الصّفة : ٣٢١
- الدولة الاختيادية : ١٥

— ذ —

- الذهبي : ١٧
- ذو الاصبع الدواني : ٤٥٠
- ذو الرمة : ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤٦٠ ، ٤٦٣ ، ٤٩٣ ، ٥١٥ ، ٥٦٢
- أبو ذؤيب الهذلي : ٢٠٧ ، ٢٨٩

- ر -

- الربيعي : ٢٢
- الرشيد : ٤١٩
- الرضي : ١٥١ ، ١٧٠ ، ٢٣٢
- رمضان ششم : ٧٣
- رمضان عبدالقواب : ١٥٧ ، ٣٤٧
- الرماني : ٣٩
- رؤبة بن العجاج : ٨٣ ، ١٥٦ ، ٢٨١ ، ٢٩٠ ، ٣٤١ ، ٣٩٨ ، ٤٠٠
- ٤٢٣ ، ٥٢٢ ، ٥٨٦
- الرياشي : ٥٢٢

- ز -

- الزبياء : ٣٠١
- ابن الزبير : ١٨٨ ، ٢٠٢
- الزبيدي : ١٧
- الزبير : ١٧٨
- الزجاجي : ٣٩ ، ١٤٧ ، ١٦٧
- زهير بن أبي سلمى : ٣٦٠ ، ٥٠٦
- زهير بن مسعود الضبي : ٤١٥ ، ٤١٨
- الزوزني : ٢٠٥
- أبو زيد الانصاري : ٣٨ ، ٣٩ ، ١٢١ ، ١٢٥ ، ١٥٧ ، ١٥٦ ، ٢٠٦
- ٢٦٥ ، ٢٨١ ، ٣٠١ ، ٣١١ ، ٣١٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٩٥
- ٤١١ ، ٤١٥ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤٢٥ ، ٤٢٧ ، ٤٣٤ ، ٤٣٥
- ٤٤٩ ، ٤٥١ ، ٤٥٤ ، ٤٦٩ ، ٥٤٩
- زيد بن علي : ١٦٢
- ساعدة بن جؤية الهذلي : ٥٤٩

- س -

- سالم بن دارة : ٥٤٦
- سحيم بن وثيل الرياحي : ٣٧٢
- سعدان : ٣٣٠
- السكري : ٤٣٧ ، ٥٢٢
- ابن السكيت : انظر : يعقوب
- سامي الهذلي : ٥١٠
- سلمان بن ربيعة الضبي : ٣١١
- السلمي : ٢١٩
- سويد بن كراع المكي : ٢٨٧
- سيويه : ١٣ ، ١٩ ، ٢٣ ، ٢٥ ، ٣٩ ، ٤٥ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٤
- ٥٥ ، ٥٦ ، ٧٧ ، ٧٩ ، ٨١ ، ٨٥ ، ٩١ ، ٩٥ ، ٩٩ ، ١٠١
- ١٠٣ ، ١٠٦ ، ١٠٩ ، ١١١ ، ١١٣ ، ١٢٧ ، ١٢٩ ، ١٣٣
- ١٣٥ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٤٩ ، ١٥٧ ، ١٦١ ، ١٧٥ ، ١٧٩
- ١٨٠ ، ١٨٧ ، ١٨٩ ، ١٩٥ ، ١٩٩ ، ٢٠٣ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩
- ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٧ ، ٢٢٩ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٥ ، ٢٤٢
- ٢٤٧ ، ٢٥٦ ، ٢٦٢ ، ٢٦٦ ، ٢٦٩ ، ٢٧١ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨
- ٢٨٠ ، ٢٨٥ ، ٢٩٠ ، ٢٩٣ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠
- ٣٠١ ، ٣٠٤ ، ٣٠٧ ، ٣٠٩ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣١٦ ، ٣١٧
- ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٧ ، ٣٢٩
- ٣٣٠ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٥ ، ٣٣٩ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣
- ٣٤٧ ، ٣٥١ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، ٣٦٥ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٧٦
- ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٨٧ ، ٣٩٣ ، ٣٩٧ ، ٣٩٩
- ٤٠١ ، ٤٠٥ ، ٤٠٧ ، ٤٠٩ ، ٤١١ ، ٤١٣ ، ٤١٤ ، ٤٢٣ ، ٤٢٦
- ٤٢٧ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣١ ، ٤٣٤ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، ٤٤٦

٤٥٠ ، ٤٥٤ ، ٤٥٨ ، ٤٦٦ ، ٤٧١ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٤٧٧ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٤٨١ ، ٤٨٦ ، ٤٨٧ ، ٤٨٩ ، ٤٩١ ، ٤٩٣ ، ٤٩٧ ، ٥٠٠ ، ٥٠٢ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥٠٧ ، ٥٠٨ ، ٥١٠ ، ٥١٢ ، ٥١٤ ، ٥١٧ ، ٥٢٢ ، ٥٢٧ ، ٥٣٠ ، ٥٣٩ ، ٥٥٠ ، ٥٦٦ ، ٥٧٥ ، ٥٨١ ، ٥٨٥ ، ٥٩٣ ، ٥٩٦

ابن سيده : ٢٣ ، ٢٨ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٢٢٧ ، ٤٠٧ ، ٤٠٩ ، ٤١٩ ، ٥٣٣ ، ٥٣٩ ، ٥٩٧

السيرافي : ١٦ ، ٣٩ ، ٥٠ ، ١٦٧

ابن السيرافي : ٤٣١

ابن سيرين : ١٦٢

السيوطي : ٥٩ ، ٣٣٨ ، ٣٤٢ ، ٣٩١ ، ٤٠٥ ، ٤٢٣

- ش -

الشماع : ١٣٣ ، ٣٥٦ ، ٥٠٨

شمير بن الحارث الضبي : ٣٥١

الشمقيلي : ٢٦

شهيد علي : ٦٤

- ص -

صاحب الزنج : ٥٢٢

صاحب العين : ٩٩ ، ١٠٠

سطر الغي الهذلي : ٣١٢

- ط -

أبو طالب العبدي : ٢١ ، ٢٣ ، ٤٧

الطائغ لله : ٦٤

- طرفية : ٤٣٧
- الطرماح : ٤٠٩
- طلحة : ١٨٧ ، ٢١٩
- أبو الطيب المتنبي : ١٦

- ع -

- عاتكة بنت زيد : ١٧٨
- تاسم (المقرئ) : ١٧٥ ، ١٨٧ ، ١٩٠ ، ٢١٩ ، ٤٢٩
- ابن عامر : ١٧٥ ، ١٨٧ ، ١٩٠ ، ٢٠٦ ، ٣٦٩ ، ٥٠٥
- ابن عباس : ٤٢٢
- العباس بن مرداس السلمى : ٣٠٤
- أبو العباس المبرد = محمد بن يزيد : ١٣ ، ٢٣ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٥٠ ، ٥٤ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٧٩ ، ٨١ ، ١٣٠ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٩ ، ١٨٨ ، ١٩٠ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢٢١ ، ٢٣٢ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٥ ، ٢٩٣ ، ٣٠٥ ، ٣١١ ، ٣٢١ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣٩ ، ٣٥٤ ، ٣٦٥ ، ٣٩١ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٣ ، ٤١٩ ، ٤٢٠ ، ٤٣١ ، ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٤٥٦ ، ٤٥٨ ، ٤٧٢ ، ٤٧٤ ، ٤٧٦ ، ٤٨٧ ، ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ٥٠٧ ، ٥٠٨ ، ٥١٧ ، ٥٣٣
- بنو العباس : ١٥
- عبدة بن الطيب : ٣٤٥
- عبد الجليل عبده شلبي : ٢٣٥
- عبد الحليم النجار : ٢٦
- عبد الرحمن بن حسان : ٤٥٨
- عبد الفتاح شلبي : ١١ ، ١٦ ، ٢٦ ، ٣١ ، ٣٣
- عبدالله درويش : ٩٩

- عبدالله بن مسعود (رضي الله عنه) : ٢١٩
- عبدالله بن همام السلولي : ٢٩٤
- العبدي : ٤٢٣
- عبد يغوث بن واثق الحارثي : ٥٠٠
- عبيد بن الابرص : ١٨٨ ، ٢٦٣
- أبو عبيدة : ١٠٠ ، ٢٠٥ ، ٣١٢ ، ٥٣٤ ، ٥٧٧
- عبيدالله بن قيس الرقيات : ٤٢٩
- أبو عثمان المازني : ٥٦ ، ٧٩ ، ٨٧ ، ٩١ ، ٩٢ ، ١٩١ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ٢٢٧ ، ٢٣٤ ، ٢٧٤ ، ٣٠٩ ، ٣٣٤ ، ٣٣٩ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣
- ٣٧٤ ، ٣٨٣ ، ٣٩١ ، ٣٩٥ ، ٣٩٨ ، ٤٤١ ، ٤٧٢ ، ٥٠٥ ، ٥٠٦
- ٥٥٣ ، ٥٠٨
- العجاج : ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٦٠ ، ٣٨٥ ، ٤٤٨ ، ٥٢٣
- عدنان محمد سلمان : ٧ ، ٦١
- عدي بن زيد العبدي : ١٣٥ ، ٤٥٧
- العسرب : ٩٠ ، ١٧١ ، ٢٧٤ ، ٢٨٣ ، ٢٩٠ ، ٣٧٢
- عروة بن الورد : ٥٠٨
- عضد الدولة : ٢٣ ، ٥٩٣
- ابن عقيل : ٥٨ ، ١٥٤ ، ١٦٨ ، ١٧٨ ، ٢٠٢
- العكبري : ١٤٤ ، ١٧٧ ، ١٧٩ ، ٢١٣ ، ٢٥٢ ، ٢٥٨ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦
- ٢٦٩ ، ٢٧٢ ، ٢٨١ ، ٣٤٤ ، ٣٦٧ ، ٤٠٥ ، ٤٧٦
- علي (رضي الله عنه) : ٤٩٨
- علي جابر المنصوري : ٧ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٦١
- أبو علي الجبائي : ٢٨
- أبو علي الفارسي النحوي : ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨
- ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨

٢٩ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ،
 ٤٠ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ،
 ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٤ ، ٧٣ ، ٧٧ ،
 ٨١ ، ٨٥ ، ٨٩ ، ١٠٦ ، ١٢٩ ، ١٤١ ، ١٦٧ ، ١٨٧ ، ٢٠٩ ،
 ٢٢٢ ، ٢٣٣ ، ٢٤٧ ، ٢٥١ ، ٢٨٥ ، ٢٨٩ ، ٢٩٥ ، ٣٠٤ ، ٣١١ ،
 ٣١٢ ، ٣٢٠ ، ٣٥٩ ، ٤٠٦ ، ٤٠٩ ، ٤١٩ ، ٤٥٦ ، ٤٨٦ ، ٥٠٨ ،
 ٥٣٤ ، ٥١٤

• علي النجدي ناصف : ٢٦

• عمر بن أبي ربيعة : ٢٩٦

• أبو عمر الجرمي : ٨١ ، ٩٧ ، ٢٥١ ، ٣٠٨ ، ٣٣٩ ، ٣٤٢ ، ٤٠٧

• عمران بن حطان : ٤٦٩

• عمرو بن خثام البجلي : ٤٥٤

• عمرو بن شأس : ٣٩٣ ، ٥٤٥

• أبو عمرو بن العلاء : ٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٥ ، ١٦٢ ، ١٧٥ ، ١٨٧

• ١٩٠ ، ١٩١ ، ٢٣٩ ، ٣٠٧ ، ٤٢٩ ، ٥٤٩

• عمرو بن قميئة : ٣٥٩ ، ٥٦٢ ، ٥٦٦

• عمرو بن كلثوم : ٢٠٥ ، ٥٧٥

• عمرو بن معديكرب : ٢٨٣

• عمرو بن ملقط : ٣١٤ ، ٣٩٥

• أبو عمرو الهذلي : ٣٩٥

• العيني : ٣٩٧ ، ٣٩٨

- ف -

• فاضل صالح السامرائي : ٢١

• أبو الفداء : ١٨

الفراء : ٣٩ ، ٤٧ ، ٨٩ ، ١٢١ ، ١٣٥ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٤ ،

١٤٥ ، ١٦٢ ، ٢١٩ ، ٢٦٨ ، ٢٨٣ ، ٣٤٩ ، ٣٥٢ ، ٣٥٦ ، ٣٨٢ ،

• ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٣٩١ ، ٤٢١ ،

الفرزدق : ٥٥ ، ١٥٨ ، ٢٨٥ ، ٣٢٦ ، ٣٩١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٩ ، ٤١٥ ،

• ٤١٨ ، ٤٤٣ ، ٤٤٨ ، ٤٥٤ ،

• فروة بن مسيك : ٢٨٠ ،

• الفزاري : ٤٣٩ ،

- ق -

• ابن قتيبة : ١٥٦ ،

• قطرب : ٣٨٢ ، ٤٤١ ،

• قنص بن أم الصاحب الغطفاني : ١٥٧ ،

• القفطي : ١٨ ، ٢٢ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ،

• القلاخ بن حبابة : ٤٣٠ ،

• أبو قيس بن الاسلت : ٣٣٨ ،

• قيس بن الخطيم : ٢٩١ ،

• أبو قيس بن رفاعة : ٣٣٨ ،

- ك -

• كاظم بحر المرجان : ٢٥ ،

• أبو كاهل الشكري : ١٦١ ،

• ابن كثير : ١٧٥ ، ١٨٧ ، ١٩٠ ، ٤٢٩ ،

• كثير عزة : ١٤٥ ، ٢٩٢ ،

الكسائي : ١٧٥ ، ١٨٧ ، ١٩٠ ، ٢١٩ ، ٢٤٢ ، ٣٨٢ ، ٤٠٥ ، ٤١٩ ،

• ٤٢٩ ، ٥٥٨ ،

- كعب بن جعيل : ٤٥٨
- الكمييت : ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٥١١
- الكوفيون : ١٩٥ ، ٢٤٥ ، ٢٧١ ، ٤٧٤

- ل -

- لبيد : ٣٧١ ، ٤٢٦ ، ٤٤١ ، ٥٠٦

- م -

- ابن مالك : ١٥٦
- مالك بن خالد الخناعي الهذلي : ٥١٥
- مالك بن زغبة الباعلي : ٣٦٧
- مسم بن نويرة : ٢٠٧ ، ٤٠٦ ، ٤٦٧
- المثقب العبدى : ٣٧٢
- محسن الامين : ٢٨ ، ٢٩
- محمد بن علي : ٧٣
- محمد بن يزيد = أبو العباس المبرد
- المرار الاسدي : ٢٩٢ ، ٣٦٧
- المرار الفقصي : ٢٩٦
- المرزباني : ١٤٥
- المرزوقي : ١٣٥
- المرعي : ٤٣٩
- المعلوط القريني : ٢٨٠
- المغيرة بن حنبل الحنظلي : ٣٤٢
- المنخل السكري : ٤٢٣
- المفضل الضبي : ٤٢٥

- المنضل الكري : ٤٢٣
- مناس العائدي : ٥٤٧
- ابن مقبل : ٢٤٥ ، ٤٣٠
- ابن منظور : ٤٢٧ ، ٤٥٨ ، ٤٧٦
- منظور بن مرثد الاسدي : ٤٢٧

- ن -

- النابغة الجعدي : ٢٩١ ، ٣٣٤ ، ٣٣٩
- النابغة الذبياني : ٢٨١ ، ٣٣٧ ، ٤٥٠ ، ٤٦٥ ، ٥٠١
- نافع (القمري) : ١٧٥ ، ١٨٧ ، ١٩٠ ، ٢٠٦ ، ٤٢٩
- أبو النجم العجايبي : ٢٩٠ ، ٥٠٦
- ابن النديم : ١٧ ، ١٨ ، ٢٨ ، ٢٩
- النعمان بن المنذر : ٣٣٢
- النمر بن تولب : ٣٢٣ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٤٤٩ ، ٤٦٣
- نهيكه بن الحارث الازني : ١٨٨

- ه -

- هادي نهر : ٧
- المهذلول بن كعب الضبري : ٥٥٩
- ابن هرمرز : ١٨٧
- ابن هشام : ٣٠ ، ٥٨ ، ١١٠ ، ٣٩١
- هشام المرثي : ٤٥٩

- و -

- وهب : ٩١
- ابن ولاد : ٣٣٠ ، ٥١٧

- ي -

- ياقوت الحموي : ١٧ ، ١٨ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٣
- يزيد بن الحكم الثقفي : ٢٠ ، ٥٧٥
- يزيد بن الطثرية : ٥٠٧
- يعقوب بن السكيت : ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٧ ، ٢٩٠
- ابن يعيش : ٥٨ ، ١٢٩ ، ١٤٤ ، ١٥٤ ، ١٦١ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٨٣
- ٢٧٠ ، ٢٩٥ ، ٤١٦
- أبو يوسف يعقوب بن سفيان : ١٧
- يونس : ٣٠١ ، ٣٠٧ ، ٣٣٤ ، ٤٦٦ ، ٥٠٧ ، ٥٣٠

٨ - فهرس المصادر والمراجع :

المخطوطات :

- ١ - الاغفال : لابي علي الفارسي ، المكتبة المصرية رقم/٥٢ تفسير .
- ٢ - الانتصار : لابن ولاد ، مكتبة المتحف العراقي تحت رقم/١٣٥٢ .
- ٣ - تعليقة أبي علي الفارسي على كتاب سيويه : مكتبة شهيد علي الملحقه بالمكتبة السليمانية في اسطنبول تحت رقم/٢٣٥٧ .
- ٤ - العين : للخليل ، مكتبة المتحف العراقي تحت رقم/٥٠٩ .
- ٥ - المسائل البصرية لابي علي الفارسي ، مكتبة شهيد علي الملحقه بالمكتبة السليمانية في اسطنبول تحت رقم ٢/٢٥١٦ .
- ٦ - المسائل العسكرية لابي علي الفارسي ، مكتبة شهيد علي الملحقه بالمكتبة السليمانية في اسطنبول تحت رقم ٤/٢٥١٦ .
- ٧ - المسائل المنثورة لابي علي الفارسي ، مكتبة شهيد علي الملحقه بالمكتبة السليمانية في اسطنبول تحت رقم ٥/٢٥١٦ .

المطبوعات :

- ١ - الابدال : لابي الطيب عبدالواحد اللنوي ، تحقيق عز الدين التنوخي ، دمشق/١٩٦٠ .
- ٢ - الاحاجي النحوية : لاجارالله محمود الزمخشري ، تحقيق مصطفى الحدري ، منشورات مكتبة الغزالي ١٩٦٩ حماه .
- ٣ - أدب الكاتب : لابن قتيبة الدينوري ، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ، الطبعة الرحمانية/١٣٥٥ هـ .
- ٤ - أساس البلاغة : لاجارالله محمود الزمخشري ، تحقيق عبدالرحيم

• محمود ، القاهرة/ ١٩٥٣

٥ - أسرار العربية : لابي البركات بن الاباري ، تحقيق محمد بهجة

البيطار ، مطبعة الترقى ، دمشق/ ١٩٥٧ •

٦ - الاشباه والنظائر في النحو : لجلال الدين السيوطي ، الطبعة الثانية

حيدر آباد الدكن/ ١٣٥٩ هـ •

٧ - الاشتقاق : لابي بكر محمد بن الحسن بن دريد ، مطبعة السنة

المحمدية ، تحقيق عبدالسلام محمد هارون/ ١٩٥٨ •

٨ - اصلاح المنطق : لابن السكيت يعقوب بن اسحاق ، تحقيق أحمد

محمد شاكر وعبدالسلام هارون ، دار المعارف بمصر ، الطبعة

الثالثة/ ١٩٧٠ •

٩ - الاصمعيات : لابي سعيد عبدالملك بن قريب الاسمي ، تحقيق

أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون ، دار المعارف بمصر ،

الطبعة الثالثة/ ١٩٦٧ •

١٠- الاصول في النحو : لابي بكر بن السراج ، تحقيق الدكتور

عبدالحسين الفلبي ، طبع الجزء الاول بمطبعة النعمان بانجيب

١٩٧٣ وطبع الجزء الثاني بمطبعة سلمان الاعظمي بغداد/ ١٩٧٣ •

١١- الاضداد في كلام العرب : لابي العلي عبدالواحد النفوي ، تحقيق

الدكتور عزة حسن دمشق/ ١٩٦٣ •

١٢- الاعراب عن قواعد الاعراب : لجمال الدين بن هشام الانتصاري

تحقيق الدكتور رشيد العيدي ، دار الفكر ، الطبعة الاولى/ ١٩٧٠ •

١٣- اعراب القرآن : المنسوب لابي اسحاق الزجاج ، تحقيق ابراهيم

الاياري ، المطبعة الاميرية ، مصر/ ١٩٦٥ •

- ١٤- الاعلام لخبر الدين الزركلي ، الطبعة الثانية ، دار احياء الكتب العربية/١٩٥٧ •
- ١٥- أعيان الشيعة : محسن الامين ، الجزء الحادي والعشرون •
- ١٦- الاغانى : لابي الفرج الاصفهاني ، بولاق/١٢٨٥ هـ ، والاغانى : من منشورات وزارة الثقافة والاعلام ، بمصر •
- ١٧- الاقتراح في علم أصول النحو : لجلال الدين السيوطي ، تحقيق الدكتور أحمد محمد قاسم ، القاهرة/١٩٧٦ •
- ١٨- الاقتضاب في شرح أدب الكاتب : لابن السيد البطليوسي ، دار الجيل ، بيروت/١٩٧٣ •
- ١٩- الامالي : لابي علي اسماعيل بن القاسم القلي ، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة/١٩٢٦ •
- ٢٠- أمالي الزجاجي : لابي القاسم عبدالرحمن بن اسحاق الزجاجي ، تحقيق عبدالسلام هارون ، انطبعة الاولى مصر/١٣٨٢ هـ •
- ٢١- الامالي الشجرية : لابي السعادات ضياء الدين بن النجمي ، طبع حيدر آباد الدكن •
- ٢٢- أمالي المرتضى : للشريف المرتضى علي بن الحسين ، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ، الطبعة الثانية ، دار الكتاب العربي بيروت/١٩٦٧ •
- ٢٣- الامناع والمزانسة : لابي حيان ، تحقيق أحمد أمين وأحمد الزيني/١٩٥٣ •
- ٢٤- أنباء الرواة علي أنباء النحاة : لجمال الدين علي بن يوسف القنطري ، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ، الطبعة الاولى ، مطبعة

• دار الكتب المصرية بالقاهرة/ ١٩٥٠

٢٥- الانصاف في مسائل الخلاف : لابي البركات بن الانباري ، تحقيق
محمد محي الدين عبدالحميد ، الطبعة الرابعة ، المكتبة التجارية
الكبرى بمصر/ ١٩٦١ •

٢٦- اوضح المسالك الى ألفية ابن مالك : لجمال الدين بن هشام
الانصاري ، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ، الطبعة الخامسة ،
دار احياء التراث العربي بيروت/ ١٩٦٦ •

٢٧- الايضاح العضدي : لابي علي النارسي ، تحقيق الدكتور حسن
الشماذلي فرهود ، الطبعة الاولى ، مطبعة دار التأليف بمصر/ ١٩٦٩ •
٢٨- الايضاح في علل النحو : لابي القاسم الزجاجي ، تحقيق مازن
المبارك ، مطبعة المدني بمصر/ ١٩٥٩ •

٢٩- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة : لجلال الدين السيوطي ،
تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ، الطبعة الاولى ، مطبعة عيسى
البابي الحلبي وشركاه بمصر/ ١٩٦٤ •

٣٠- البلغة في شذور اللغة : مجموعة مقالات لغوية ، نشرها الدكتور
أوغست هنتر والاب شيخو اليسوعي ، الطبعة الثانية ، المطبعة
الكاثوليكية ، بيروت/ ١٩١٤ •

٣١- البهجة المرضية في شرح الالفية : لجلال الدين السيوطي ، مطبوعة
على الحجر ، في ايران •

٣٢- البيان في غريب اعراب القرآن : لابي البركات بن الانباري ، تحقيق
الدكتور طه عبدالحميد طه ، دار الكتاب العربي الهيئة المصرية
العامة للتأليف والنشر/ ١٩٦٩ •

- ٣٣- البيان والتبيين : للجاحظ ، تحقيق عبدالسلام هارون ، الطبعة الثانية ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة/١٩٦٠ •
- ٣٤- تاريخ الادب العربي : كارل بروكلمان ، نقله الى العربية الدكتور عبدالحميد النجار ، الجزء الاول ، الطبعة الثالثة ١٩٧٤ ، والجزء الثاني ، الطبعة الثانية ١٩٦٨ ، والجزء الثالث ، الطبعة الثانية ١٩٦٩ •
- ٣٥- تاريخ بغداد : للحافظ أبي بكر الخطيب البغدادي ، دار الكتاب العربي ، بيروت •
- ٣٦- التبيان في اعراب القرآن : لابي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري تحقيق علي محمد البجاوي ، مطبعة عيسى الباي الحلبي وشركاه/ ١٩٧٦ •
- ٣٧- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : لجمال الدين بن مالك النحوي ، تحقيق محمد كامل بركات ، القاهرة/١٩٦٧ •
- ٣٨- التفسير الملوكي : لابي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق محمد سعيد النعمان ، الطبعة الثانية/١٩٧٠ •
- ٣٩- تفسير البحر المحيط : لابي حيان الاندلسي ، مطبعة السعادة بمصر/١٣٢٨هـ •
- ٤٠- تفسير الرازي : للامام فخرالدين الرازي ، المطبعة البهية ببيدان الازهر بمصر •
- ٤١- تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) : لابي جعفر محمد بن جرير الطبري ، الطبعة الثانية ، مطبعة مصطفى الحلبي بمصر/١٩٥٤ •
- ٤٢- تفسير القرطبي (الجامع لاحكام القرآن) : لابي عبدالله محمد بن أحمد القرطبي ، مطبعة دار الكتب المصرية/١٩٥٠ •

٤٣- تفسير ابن كثير (تفسير القرآن العظيم) : عماد الدين أبي الفداء
اسماعيل بن كثير الدمشقي ، طبع بدار احياء الكتب العربية ، مطبعة
عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر .

٤٤- تفسير الكشاف لاجارالله الزمخشري ، دار الكتاب العربي ، بيروت .

٤٥- تفسير مجمع البيان في تفسير القرآن : لابي عاي الطبرسي ، شركة
المدارف الاسلامية ، طهران .

٤٦- تقريب النثر في اقراءات العشر : لابن الجزري ، تحقيق ابراهيم
عظوة عوض ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر ، الطبعة الاولى/
١٩٦١ .

٤٧- التمام في تفسير أشعار هذيل : لابي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق
أحمد ناجي التيسي وخديجة الحديشي ، الطبعة الاولى ، متابعة
العاني/١٩٦٢ .

٤٨- التبيين على أوهم أبي علي في أماليه : لابي عيد البكري ، الطبعة
الاولى ، دار الكتب المصرية بالقاهرة/١٩٢٦ ، وهو مطبوع في آخر
الامالي للقالبي .

٤٩- تهذيب اللغة : لابي النعمان الازهري ، تحقيق جماعة من
الاساتذة ، دار المصرية للتأليف والترجمة/١٩٦٤-١٩٦٧ .

٥٠- توجيه اعراب آيات ملغزة الاعراب : لمرماني ، تحقيق سعيد
الاففاني ، مطبعة الجامعة السورية/١٩٥٨ .

٥١- التيسير في القراءات السبع : لابي عمرو الداني ، تحقيق أوتو
برتزل ، اسطنبول/١٩٣٠ .

٥٢- الجمان في تشبيهات القرآن : لابي نايقا البغدادي ، تحقيق عدنان
محمد زرزور ومحمد رضوان الداية ، الطبعة الاولى ، المطبعة

العصرية بأكويت/ ١٩٦٨ •

٥٣- الجدل : لابي القاسم الزجاجي ، تحقيق ابن أبي شنب ، الطبعة

الثانية ، طبع في باريس / ١٩٥٧ •

٥٤- جمهرة أشعار العرب : لابي زيد القرشي ، المطبعة الرحمانية

بمصر / ١٩٢٦ •

٥٥- جمهرة الامثال : لابي الهلال اعسكري ، تحقيق أبو الفضل ابراهيم

وعبدالمجيد قطامش ، الطبعة الاولى ، مطبعة المدني بمصر / ١٩٦٤ •

٥٦- جمهرة اللغة : لابي بكر بن دريد ، طبع بالافست ، مكتبة المثني

في بغداد - مصورة حيدر آباد الدكن / ١٣٤٥ هـ •

٥٧- حاشية البيان على شرح الاشموني : لمحمد بن علي بن العبان ،

مطبوع مع شرح الاشموني •

٥٨- الحجة في القراءات السبع : لابن خالويه ، تحقيق الدكتور عبدالعال

سالم مكرم ، دار الشروق ، بيروت / ١٩٧١ •

٥٩- الحجة في علل القراءات السبع : لابي علي الفارسي ، تحقيق علي

التبدي ناعف والدكتور عبدالحليم النجار والدكتور عبدالفتاح

شلمي ، دار الكتاب العربي بمصر ، الجزء الاول •

٦٠- الحماسة : لبحتري باعثناء لويس شيخو ، الطبعة الثانية ، بيروت /

١٩٦٧ •

٦١- الحيوان : للجاحظ ، تحقيق عبدالسلام هارون ، الطبعة الاولى ،

مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر / ١٩٥٨ •

٦٢- خزانة الادب ولب لباب لسان العرب : لعبدالقادر بن عمر البغدادي ،

الطبعة الاولى ، بولاق •

- ٦٣- الخصائص : لابي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق محمد علي النجار ،
القاهرة ، مطبعة دار الكتب المصرية/١٩٥٢ •
- ٦٤- الدرر الموامع على همع الهوامع : لاحمد بن الامين الشنقيطي ،
الطبعة الاولى ، مطبعة كردستان العلمية بمصر/١٣٢٨ هـ •
- ٦٥- درة الغواص في أوهام الخواص : لابي محمد القاسم بن علي
الحريري ، الطبعة الاولى ، مطبعة الجوائب ، قسطنطينية/١٢٩٩ هـ •
- ٦٦- ديوان الاسود بن يعفر ، صنعة الدكتور نوري حمودي القيسي.
بغداد/١٩٧٠ •
- ٦٧- ديوان أبي الاسود الدؤلي ، تحقيق عبدالكريم الدجيلي ، بغداد/
١٩٥٤ •
- ٦٨- ديوان الأعشى الكبير (الصبح المنير في شعر أبي البشير ميمون بن
قيس بن جندل الأعشى والاعشىين الآخرين) مطبعة أدلف
هلزهوسن ، يانه/١٩٢٧ •
- ٦٩- ديوان أمية بن أبي الصلت ، الدكتور عبدالحفيظ السلطي ، دمشق
١٩٧٤/ •
- ٧٠- ديوان أوس بن حجر : تحقيق محمد يوسف نجم ، دار صادر ،
بيروت ، الطبعة الثانية •
- ٧١- ديوان جميل ، تحقيق الدكتور حسين نصار ، دار مصر للطباعة ،
الطبعة الثانية/١٩٦٧ •
- ٧٢- ديوان الحطيئة بشرح ابن السكيت والسكري والسجستاني ، تحقيق
نعمان أمين طه ، مطبعة البايع الحلبي بمصر ، الطبعة الاولى/١٩٥٨ •
- ٧٣- ديوان حميد بن ثور الهلالي ، تحقيق عبدالعزيز الميمني ، الدار

- القومية للطباعة والنشر ، القاهرة/ ١٩٦٥ •
- ٧٤- ديوان ذي الرمة : تصحيح كارليل هنري هيس ، مطبعة كمبريدج/
• ١٩٦٩
- ٧٥- ديوان رؤبة بن المعجاج (مجموع أشعار العرب) : تحقيق وليم
بن الورد البروسي ، ليسينغ/ ١٩٥٣ •
- ٧٦- ديوان الشمماخ بن ضمرار : تحقيق صلاح الدين الهادي ، مصر/
• ١٩٦٨
- ٧٧- ديوان طرفة : تحقيق درية الخطيب ، مطبعة دار الكتب ، دمشق/
• ١٩٦٨
- ٧٨- ديوان العباس بن المراد السلمي : جمع وتحقيق الدكتور يحيى
الجبوري ، دار الجمهورية ، بغداد/ ١٩٦٨ •
- ٧٩- ديوان عبيد بن الأبرص : حسين نصار ، طبع مصر/ ١٩٥٧ •
- ٨٠- ديوان عبيدالله بن قيس الرقيات : تحقيق الدكتور محمد يوسف
نجم ، دار صادر ، بيروت/ ١٩٥٨ •
- ٨١- ديوان المعجاج : تحقيق الدكتور عزة حسن ، بيروت/ ١٩٧١ •
- ٨٢- ديوان عدي بن زيد العبادي : تحقيق محمد جبار المعيد ، بغداد/
• ١٩٦٥
- ٨٣- ديوان عروة بن الورد : دار صادر ، بيروت/ ١٩٧١ •
- ٨٤- ديوان عمر بن أبي ربيعة : كتاب التراث/ ١٩٧٨ •
- ٨٥- ديوان عمرو بن معد يكرب الزبيدي : صنعة هاشم الطعان ، مطبعة
الجمهورية/ ١٩٧٠ •

- ٨٦- ديوان عمرو بن قميئة (مجلة معهد المخطوطات العربية) : تعليق
حسن كامل الصيرفي ، طبع /١٩٦٥ •
- ٨٧- ديوان النرزدي : دار صادر ، بيروت /١٩٦٦ •
- ٨٨- ديوان قيس بن الخطيم : تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي وأحمد
مطلوب ، مطبعة العاني ، بغداد /١٩٦٢ •
- ٨٩- ديوان كثير عزة : تحقيق الدكتور احسان عباس ، دار الثقافة ،
بيروت •
- ٩٠- ديوان ابن مقبل : تحقيق الدكتور عزة حسن ، دمشق /١٩٦٢ •
- ٩١- ديوان الابنة الذبياني : تحقيق الدكتور شكري فيصل ، دار الفكر ،
بيروت •
- ٩٢- ديوان الهذليين : الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة /١٩٦٥ •
- ٩٣- ذيل الامالي وانتوادر : لابي علي القالي ، دار الكتب المصرية ،
مطبوع مع الامالي للقالي /١٩٢٦ •
- ٩٤- الزاهر في معاني كلمات الناس : لابي بكر محمد بن القاسم الانباري ،
تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن ، وزارة الثقافة والاعلام ، دار
الرشيد للنشر /١٩٧٩ •
- ٩٥- سبل السلام : لمحمد بن اسماعيل الصنعاني ، مطبعة مصطفى البابي
الحلبي بمصر ، الطبعة الثانية /١٩٥٠ •
- ٩٦- سر صناعة الاعراب : لابي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق مصطفى
السقا ، مصر /١٩٥٤ •
- ٩٧- سنن ابن ماجه : تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي ، دار احياء الكتب
العربية /١٩٥٢ •

- ٩٨- سيرة ابن هشام : تحقيق محمد محي الدين عبدالحديد ، مطبعة
الحجازي بالقاهرة/١٩٣٧ •
- ٩٩- شذرات الذهب في أخبار من ذهب : لابن العماد الحنبلي ، مصر/
١٣٥٠ هـ •
- ١٠٠- شرح أدب الكاتب : لابي منصور الجواليقي ، القاهرة/١٣٥٠ هـ •
- ١٠١- شرح أبيات سيويه : لابن السيرافي ، تحقيق الدكتور محمد علي
الريح هاشم ، مطبعة الفجالة الجديدة ، القاهرة/١٩٧٤ •
- ١٠٢- شرح أبيات المغني : لعبدالقادر البغدادي ، تحقيق عبدالعزيز رباح
وأحمد يوسف دقات ، دمشق/١٩٧٣ •
- ١٠٣- شرح أشعار الهذليين : صنعة السكري ، تحقيق عبدالستار أحمد
فراج ، مطبعة المدني ، القاهرة/١٩٦٥ •
- ١٠٤- شرح ديوان الاخطل : تصنيف ايليا سليم الحاوي ، دار الثقافة/
بيروت •
- ١٠٥- شرح ديوان امرىء القيس : للاعلم الششمري ، باعتناء الشيخ ابن
أبي شنب/١٩٧٤ •
- ١٠٦- شرح ديوان جرير : محمد اسماعيل الصاوي ، دار الإنديس ،
بيروت •
- ١٠٧- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى : صنعة أبي العباس ثعلب ، الدار
القومية ، القاهرة/١٩٦٤ •
- ١٠٨- شرح ديوان الفرزدق : محمد اسماعيل الصاوي ، مطبعة الصاوي
بمصر/١٩٣٦ •
- ١٠٩- شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري : تقديم وشرح ابراهيم

جزيني ، منشورات دار القاموس الحديث ، بيروت ومكتبة
النهضة ، بغداد •

١١٠- شرح شافية ابن الحاجب : رضي الدين الاستراباذي ، تحقيق
محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ، مطبعة الحجازي بالقاهرة •

١١١- شرح شواهد سيويه : للاعلم التتمري ، مطبوع بهامش كتاب
سيويه ، طبعة الاميرية/بولاق •

١١٢- شرح شواهد الشافية : للبغدادي ، مطبوع مع شرح شافية ابن
الحاجب •

١١٣- شرح شواهد المغني : للسيوطي ، تحقيق أحمد ظافر كوجان ،
دمشق/١٩٦٦ •

١١٤- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : تحقيق محمد محي الدين
عبدالحميد ، الطبعة الرابعة عشرة/١٩٥٦ •

١١٥- شرح الكافية : لرضي الدين الاستراباذي ، دار الكتب العلمية ،
بيروت •

١١٦- شرح المعلقات السبع : للزوزني ، منشورات مكتبة المعارف ،
بيروت •

١١٧- شرح المفصل : لابن يعيش ، الطبعة المنيرية بمصر •

١١٨- شعر أبي حية النميري : جمع وتحقيق الدكتور يحيى الجبوري ،
دمشق/١٩٧٥ •

١١٩- شعر الاخطل : صنعة السكري ، تحقيق فخرالدين قباوة ، دار
الاصمعي بحلب/١٩٧١ •

١٢٠- شعر الكميث بن زيد الامدي : جمع وتقديم الدكتور داود سلوم ،

• مكتبة الاندلس ، بغداد/ ١٩٦٩ .

١٢١- شعر النابتة الجعدي : الطبعة الاولى ، دمشق/ ١٩٦٤ .

١٢٢- شعر النمر بن تولى : صنعة الدكتور نوري حمودي القيسي ،
• مطبعة المعارف ببغداد/ ١٩٦٩ .

١٢٣- الشعر والشعراء : لابن قتيبة ، دار الثقافة ، بيروت/ ١٩٦٤ .

١٢٤- الصحاح : لاسماعيل بن حماد الجوهري ، تحقيق أحمد عبدالغفور
• عطار ، دار الكتاب العربي بمصر/ ١٩٥٦ .

١٢٥- صحيح الترمذي : المطبعة المصرية بالازهر/ ١٩٣١ .

١٢٦- صرف العناية في كشف الكفاية : لليتوني ، مطبعة دار احياء
• الكتب العربية بمصر/ ١٣٤١ هـ .

١٢٧- طبقات فحول الشعراء : لمحمد بن سلام الجعفي ، شرح محمود
• محمد شاكر ، مطبعة المدني ، القاهرة .

١٢٨- طبقات النحاة واللغويين : لابن شعبة ، تحقيق الدكتور محسن
• غياض ، مطبعة النعمان بالنجف/ ١٩٧٤ .

١٢٩- طبقات النحويين والمغويين : لابي بكر الزبيدي ، تحقيق محمد
• ابو الفضل ابراهيم ، دار المعارف بمصر/ ١٩٧٣ .

١٣٠- أبو عثمان المازني : الدكتور رشيد عبدالرحمن العبيدي ، مطبعة
• سلمان الاعظمي ، بغداد/ ١٩٦٩ .

١٣١- أبو علي الفارسي : الدكتور عبدالفتاح شلبي ، مطبعة نهضة مصر ،
• القاهرة/ ١٩٥٨ .

١٣٢- الفاخر : للمفضل بن سلمة ، تحقيق عبدالعليم الطحاوي ، دار
• احياء الكتب العربية ، مصر/ ١٩٦٠ .

- ١٣٣- الفاضل : لابي العباس المبرد ، تحقيق عبدالعزيز الميمني ، مطبعة دار الكتب المصرية/١٩٥٦ •
- ١٣٤- فهرس شواهد سيويه : لاحمد راتب النفاخ ، بيروت/١٩٧٠ •
- ١٣٥- الفهرست : لابن النديم ، المطبعة الرحمانية/١٣٤٨هـ •
- ١٣٦- في اللهجات العربية : للدكتور ابراهيم أنيس ، الطبعة الثانية/١٩٥٢ •
- ١٣٧- القاموس المحيط : للفيروز آبادي ، مؤسسة فن الطباعة بمصر/١٩١٣ •
- ١٣٨- القوافي : للاخفش سعيد بن مسعدة ، تحقيق الدكتور عزة حسن ، دمشق/١٩٧٠ •
- ١٣٩- القوافي : لابي يعلي التنوخي ، تحقيق عمر الاسعد ، دار الارشاد ، بيروت/١٩٧٠ •
- ١٤٠- الكامل : لابي العباس المبرد ، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ، مطبعة نهضة مصر •
- ١٤١- الكامل في التاريخ : لابن الاثير ، دار صادر ، بيروت/١٩٦٥ •
- ١٤٢- كتاب الازهية في علم الحروف : المهروي ، تحقيق عبدالمعين الملوحي ، دمشق/١٩٧١ •
- ١٤٣- كتاب السبعة في انقراءات : لابن مجاهد ، تحقيق الدكتور شوقي ضيف ، دار المعارف بمصر/١٩٧٢ •
- ١٤٤- كتاب سيويه : المطبعة الاميرية ببولاق/١٣١٦هـ •
- ١٤٥- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفضون : حاجي خليفة ، اسطنبول/١٩٤١ •

- ١٤٦- اللامات : للزجاجي ، تحقيق مازن المبارك ، المطبعة الهانسية
بدمشق/١٩٦٩ •
- ١٤٧- لسان العرب : لابن منظور المصري ، دار صادر ، بيروت/١٩٦٨ •
- ١٤٨- ما اتفق لفظه واختلف معناه : للمبرد ، باعتماد عبدالعزيز الميمني ،
مطبعة السلفية ، القاهرة/١٣٥٠ هـ •
- ١٤٩- ما ينصرف وما لا ينصرف : لابي اسحاق الزجاج ، تحقيق هدى
محمود قراءة ، القاهرة/١٩٧١ •
- ١٥٠- مجالس نعلب : لابي العباس أحمد بن يحيى نعلب ، تحقيق
عبدالسلام هارون ، دار المعارف بمصر/١٩٦٠ •
- ١٥١- مجالس العلماء : للزجاجي ، تحقيق عبدالسلام هارون ، الكويت
/١٩٦٢ •
- ١٥٢- مجلة المجمع العلمي العراقي : المجلد الرابع والشرون/١٩٧٤
(اسطورة الايات الخمسين في كتاب سيويه) لذكور رمضان
عبدالواب •
- ١٥٣- مجلة المورد : المجلد السابع ، العدد الثالث/١٩٧٨ (أقسام الاخبار
لابي علي الفارسي) ، تحقيق الدكتور علي جابر المنعموري •
- ١٥٤- مجمع الامثال : للميداني ، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ،
مطبعة السعادة بمصر/١٩٥٩ ومطبعة الهبة ١٣٦٩ هـ •
- ١٥٥- المحتسب : لابي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق علي النجدي
ناصر ، القاهرة/١٣٨٦ هـ •
- ١٥٦- المختص : بن سيده ، دار الطباعة الاميرية بالقاهرة/١٣٧١ هـ •
- ١٥٧- المذكر والمؤنث : لابي العباس المبرد ، تحقيق الدكتور رمضان

- عبد التواب ، مطبعة دار الكتب ، القاهرة / ١٩٧٠
- ١٥٩- المزهري في علوم اللغة : للسيوطي ، تحقيق محمد أحمد جاد المولى
وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة عيسى
البابلي الحلبي وشركاه بمصر .
- ١٥٩- المستقصى في أمثال العرب : لجار الله الزمخشري ، تصحيح محمد
عبدالرحمن خان ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر
آباد الدكن / ١٩٦٢ .
- ١٦٠- مشكل اعراب القرآن : لمكي بن أبي طالب القيسي ، تحقيق
الدكتور حاتم صالح ضامن ، دار الحرية ، بغداد / ١٩٧٥ .
- ١٦١- معاني الحروف : للمرمانى ، تحقيق الدكتور عبدالفتاح شلبي ،
القاهرة / ١٩٧٣ .
- ١٦٢- معاني القرآن للاخفش سعيد بن مسعدة ، تحقيق الدكتور عبدالامير
محمد أمين الورد (رسالة دكتوراه / ١٩٧٨) مطبوع على آلة
الكتابة .
- ١٦٣- معاني القرآن : لابي زكريا الفراء ، تحقيق أحمد يوسف نجاتي
ومحمد علي النجار وعبدالفتاح شلبي / ١٩٥٥ و ١٩٦٦ و ١٩٧٣ .
- ١٦٤- معاني القرآن و اعرابه : لابي اسحاق الزجاج ، تحقيق عبدالجليل
عبد شلبي ، منشورات المكتبة المصرية ، بيروت / صيدا .
- ١٦٥- المعاني الكبير : لابن قتيبة ، الطبعة الاولى ، حيدر آباد الدكن /
١٩٤٩ .
- ١٦٦- معجم الادباء : لياقوت الحموي ، طبع مكتبة عيسى البابلي الحلبي
بمصر .

- ١٦٧- معجم البلدان : لياقوت الحموي ، دار صادر ، بيروت/١٩٥٦ •
- ١٦٨- معجم الشعراء : لمحمد بن عمران المرزباني ، تحقيق عبدالستار أحمد فراح ، مصر/١٩٦٠ •
- ١٦٩- معجم شواهد العربية : لعبدالسلام هارون ، مكتبة الخانجي بمصر ، الطبعة الاولى/١٩٧٢ •
- ١٧٠- مغني اللبيب : لابن هشام الانصاري ، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ، مطبعة المدني بالقاهرة •
- ١٧١- المفضليات : للمفضل الضبي ، تحقيق كارلوس يعقوب لایل ، مطبعة اليسوعيين ، بيروت/١٩٢٠ •
- ١٧٢- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الالفية : لمحمود العيني مطبوع بهامش خزانة الادب للبغدادي •
- ١٧٣- مقاييس اللغة : لابن فارس ، تحقيق عبدالسلام هارون ، الطبعة الاولى ، القاهرة/١٣٦٩هـ •
- ١٧٤- المنتضب : لابي العباس المبرد ، تحقيق محمد عبدالخالق عزيمة ، القاهرة/١٣٨٥هـ •
- ١٧٥- المقرب : لابن عصفور ، تحقيق الدكتور عبدالستار الجوارى والدكتور عبدالله الجبوري ، مطبعة العاني ، بغداد ١٩٧٦-١٩٧٢ •
- ١٧٦- المقصور والممدود : لابن ولاد ، الطبعة الاولى ، مطبعة السعادة بمصر/١٦٠٨ •
- ١٧٧- مالا جامي على الكافية ، اسطنبول/١٣١٤هـ •
- ١٧٨- المستع في التصريف : لابن عصفور ، تحقيق فخرالدين قباوة ، مطبعة الشرق ، الطبعة الثانية ، حلب/١٩٧٣ •

- ١٧٩- المنصف : لابي الفتح عثمان بن جنّي ، تحقيق ابراهيم مصطفى
وعبدالله أمين ، مطبعة مصطفى الحلبي بمصر/ ١٩٥٤ •
- ١٨٠- منهج الاخفش الاوسط في الدراسة النحوية : لعبدالامير محمد
أمين الورد ، منشورات مؤسسة الاعلمي ، بيروت/ ١٩٧٥ •
- ١٨١- الموجز في النحو : لابن السراج ، تحقيق الدكتور مصطفى
اشويمي وابن سالم دامرجي ، طبع مؤسسة أ. بدران ، بيروت •
- ١٨٢- النجوم الزاهرة في ملوك مصر ولفاهرة : لابن تغربردي ،
(النسخة المصورة) ، دار الكتب المصرية •
- ١٨٣- نزهة الالباء في طبقات الادباء : لابي البركات ابن الانباري ، تحقيق
محمد أبو الفضل ابراهيم ، مطبعة المدني ، القاهرة/ ١٩٦٧ •
- ١٨٤- نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة : للقاضي أبي علي التوخي ،
تحقيق عبود الشالجي ، دار صادر ، بيروت/ ١٩٧٢ •
- ١٨٥- النوادر في اللغة : لابي زيد الانصاري ، دار الكتاب العربي ،
بيروت ، الطبعة الثانية/ ١٩٦٧ •
- ١٨٦- وفيات الاعيان وأنباء أبناء الزمان : لابن خنكان ، تحقيق الدكتور
احسان عباس ، دار الثقافة ، بيروت/ ١٩٧٠ •
- ١٨٧- همع الهوامع ، شرح جمع الجوامع : للسيوطي ، عني بتصحيحه
محمد بدرالدين النعساني ، الطبعة المصورة عن طبعة مصر الاولى
/ ١٣٢٧هـ ، دار المعرفة ، بيروت •

٩ - فهرس الموضوعات :

الصفحة

٥	الاهداء
٧	شكر وتقدير
٩	اقسم الاول :
١١	مقدمة
١٥	الفصل الاول :
١٥	نبذة مختصرة عن عصر أبي علي
١٦	اسمه
١٧	ولادته
١٧	وفاته
١٩	ثقافته
٢١	مكانه العلمية
٢١	تلامذته
٢٢	كتبه ومسائله
٢٣	توثيق العلماء له
٢٤	مؤلفاته
٣١	الفصل الثاني :
٣١	اسم الكتاب
٣٦	توثيق نسبة الكتاب
٣٧	مكان تأليف الكتاب وزمانه
٣٨	قيمة الكتاب
٣٩	مصادر الكتاب

٤٠	منهج أبي علي في الكتاب
٤٢	مادة الكتاب
٤٧	الفصل الثالث :
٤٧	آراء أبي علي في (المسائل المشككة)
٥٠	أبو علي مع بعض النحاة
٥٠	مع سيويه
٥٢	مع أبي الحسن الأخفش
٥٤	مع أبي العباس المبرد
٥٧	الكتاب عند علماء النحو والصرف واللغة
٥٧	ابن جنّي
٥٧	ابن سيده
٥٨	ابن يعيش
٥٨	ابن هشام
٥٨	ابن عقيل
٥٩	السيوطي
٥٩	البغدادي
٦١	خاتمة
٦٢	وصف نسخة شهيد علي
٦٣	طريقة النامخ
٦٣	التمليكات والتعليقات
٦٥	نماذج من مصورة شهيد علي
٧٣	وصف نسخة جوروم
٧٣	منهجي في التحقيق

٧٥	القسم الثاني - النص المحقق
٧٧	١ - مسألة في (يا صالح يتنا)
٨١	٢ - مسألة في (عزويت)
٨٥	٣ - مسألة في التقاء الواوين أولاً
٩١	٤ - مسألة في (وأيت)
٩٥	٥ - مسألة في (يستعور)
٩٩	٦ - مسألة في (مرعزاء)
١٠١	٧ - مسألة في أن الأفعال أثقل من الأسماء
١٠٣	٨ - مسألة في الأفعال المضارعة
١٠٩	٩ - مسألة في ألف التثنية
١١٣	١٠ - مسألة في (كان)
١١٧	١١ - مسألة في الأفعال
١١٩	١٢ - مسألة في (مؤق)
١٢٧	١٣ - مسألة في (أروية)
١٣١	١٤ - مسألة في الصفة
١٤٩	١٥ - مسألة في (فم)
١٦٥	١٦ - مسألة في (أكرم يزيد)
١٦٧	١٧ - مسألة في (ما كان أحسن زيدا)
١٧١	١٨ - مسألة في التمجيد
١٧٥	١٩ - مسألة في (ان) الخفيفة
١٨٧	٢٠ - مسألة في (لايلاف قريش)
١٨٦	٢١ - مسألة في تخفيف الهمزة
١٩٥	٢٢ - مسألة في (كي)
١٩٩	٢٣ - مسألة في فعل الماضي والامر
٢٠١	٢٤ - مسألة في (حبّذا)

- ٢٠٥ - ٢٥ - مسألة
- ٢٠٩ - ٢٦ - مسألة في وصف الاسم
- ٢١٣ - ٢٧ - مسألة في قول الله تعالى (وقال الذين كفروا)
- ٢١٩ - ٢٨ - مسألة في قول الله تعالى (وشجرة تخرج)
- ٢٢١ - ٢٩ - مسألة في (مسلمات)
- ٢٢٥ - ٣٠ - مسألة في انصراف الاسم
- ٢٢٧ - ٣١ - مسألة في (استحييت)
- ٢٣٥ - ٣٢ - مسألة في لام القسم
- ٢٣٧ - ٣٣ - مسألة في لام الابتداء
- ٢٣٩ - ٣٤ - مسألة في (ملي من النهار)
- ٢٤١ - ٣٥ - مسألة في قول أبي الحسن الاخفش
- ٢٤٥ - ٣٦ - مسألة في قول الله تعالى (أوجاءوكم)
- ٢٤٧ - ٣٧ - مسألة في وزن (معينة)
- ٢٤٩ - باب وجوه (ما)
- ٢٤٩ - (ما) بمعنى (الذي)
- ٢٥٥ - (ما) المنكورة غير الموصوفة
- ٢٦٠ - (ما) المنكورة الموصوفة
- ٢٦٣ - (ما) الاستفهامية
- ٢٦٩ - (ما) الجزائية
- ٢٧١ - (ما) الحرفية
- ٢٧٥ - (ما) المصدرية
- ٢٨٣ - (ما) النافية
- ٢٨٦ - (ما) الكافية
- ٢٨٦ - (ما) الكافية التي تدخل على الحرف
- ٢٩٢ - (ما) الكافية التي تدخل على الاسم

٢٩٥	(ما) الكافّة التي تدخل على الفعل
٣٠٣	(ما) الزائدة على أربعة أضرب
٣٠٤	الضرب الاول
٣١٠	الضرب الثاني
٣١٢	الضرب الثالث
٣٤٣	الضرب الرابع
٣٤٩	مسائل من هذه الفصول
٣٦٥	٣٨- مسألة في قول سيبويه
٣٧١	٣٩- مسألة في (ماذا)
٣٨١	٤٠- مسألة مشككة
٣٩٣	٤١- مسألة في (كائن)
٤٠٧	٤٢- مسألة في (تفتة)
٤١١	٤٣- مسألة في (ديموم)
٤١٥	٤٤- مسألة أنشد أبو زيد
٤١٩	٤٥- مسألة في إعراب بيت
٤٢١	٤٦- مسألة في قول الله تعالى (والمرجفون في المدينة)
٤٢٥	٤٧- مسألة أنشد أبو زيد
٤٣٥	٤٨- مسألة أنشد أبو زيد
٤٤٣	٤٩- مسألة ينشد للفرزدق
٤٤٩	٥٠- مسألة أنشد أبو زيد
٤٥١	٥١- مسألة أنشد أبو زيد
٤٦٩	٥٢- مسألة أنشد أبو زيد
٤٧١	٥٣- مسألة في (أطيّار)
٤٧٧	٥٤- مسألة في : ثنية المدود
٤٩١	٥٥- مسألة في ثنية المستثنى

٤٩٣	٥٦- مسألة في الاستثناء المنقطع
٤٩٧	٥٧- مسألة في (دري)
٥٠١	٥٨- مسألة في التاء من (يا طلحة)
٥٠٩	٥٩- مسألة في (واحد)
٥٢٥	٦٠- مسألة في الفاعل
٥٢٩	٦١- مسألة في (فعلل)
٥٣٣	٦٢- مسألة في اخلاف اللفظين
٥٣٩	٦٣- مسألة في الواو في (أخوك) ونحوه
٥٤٣	٦٤- مسألة الاسماء أوائل للافعال
٥٤٥	٦٥- مسألة في (أشنعا)
٥٤٩	٦٦- مسألة في (الطريق)
٥٥٣	٦٧- مسألة
٥٦١	٦٨- مسألة
٥٦٥	٦٩- مسألة
٥٧١	٧٠- مسألة
٥٧٣	٧١- مسألة
٥٧٥	٧٢- مسألة في (مقتوينا)
٥٨١	٧٣- مسألة في ياء (تفعلين)
٥٨٣	٧٤- مسألة في الاقتصار على مفعول واحد
٥٨٥	٧٥- مسألة في (ملحفة جديدة)
٥٨٧	٧٦- مسألة في (زيد أفضل اخوته)
٥٨٩	٧٧- مسألة
٥٩١	٧٨- مسألة في (صكة عمي)
٥٩٣	٧٩- مسألة في الاستثناء
٥٩٥	٨٠- مسألة في (ما) النافية
٥٩٧	٨١- مسألة

٦٠١	الفهارس
٦٠٣	فهرس الآيات الكريمة
٦٢١	فهرس الاحاديث الشريفة
٦٢٣	فهرس الامثال والاقوال
٦٣٣	فهرس اللغة
٦٤٧	فهرس الاشعار والارجاز
٦٥٩	فهرس الكتب الواردة في النص
٦٦١	فهرس الاعلام
٦٧٧	فهرس المصادر والمراجع
٦٩٥	فهرس الموضوعات

اعتذار

- نعذر للقراء الكرام من حدوث تبادل بين صفحتي ٣١٨ و ٣١٩
فترجو ملاحظة ذلك •
- كما نأسف لوقوع أخطاء أخرى في انكتاب ، وقد استطعنا تعيين
أماكن بعضها في جدول الخطأ والصواب •

الصفحة	السطر	الخطا	الصواب
١٦	١٣	وقد اختلف	وقد اختلف
٣٢	٦	مستقصي	مستقصي
٣٤	١٢	اسب الكتاب	اسم الكتاب
٣٨	٥	للمتوفي	للمتوفي
٤٢	٧	أوائل	أوائل
٤٣	٢	أشكال	اشكال
٥٠	١٩	بأكيابه	بأكيابه
٥٧	١٤	بن سيده	ابن سيده
٦١	١٢	كتباً	كأباً
٦٢	٧	تقع	تقع
٨٠	١٩	الشعراء/٢٥٤	الشعراء/١٥٤
٨٨	٣	تُهْمزُ	تُهْمزُ
٨٩	٢٠	تأسيس بناءه	تأسيس بنائه
٩٥	١٨	في الهامس	في الهامس
١٠٤	٤	وتلقَى	وتلقَى
١٠٦	١٣	لم تدخلُ	لم تدخلُ
١٠٧	٨	خبرُ	خبرُ
١١٣	١٦	وزمانِ فاعلِ	وزمانِ وفاعلِ
١١٤	١٢	با عرابِ	با عرابِ
١١٥	٩	فلو اتَّفقا	فلو اتَّفقا
١٢٢	١٦	الباءِ	الباءِ
١٣٥	٩	قا :	و :
١٣٨	٢	فلم يستعمله	فلم يستعمله
١٣٩	١٢	الضميرِ	الضميرِ

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١٤١	١٦	(حسن " ي	(حسن ")
١٥٣	١٠	فَسَقَطُ	فَيْسَقَطُ
١٥٤	٨	(فم)	(فم)
١٥٤	٩	حرف	حذف
١٦٣	١	فَيْصِيرُ	فَيْصِيرُ
١٦٩	١٦	خبر	خبر
١٩٠	٢١	والكسلي	والكسائي
٢٠٦	٥	وسعر	وشعر
٢٠٨	٣	هالك	هالك
٢١٧	١٧	لقد	(١) لقد
٢١٧	١٨	(٢) ولكنه	ولكنه
٢١٧	١٩	(١) وهو	(٢) وهو
٢١٧	٢٠	(٣) حذف	(٣) حذف
٢١٩	٢٢	(٦) والسلمي	والسلمي
٢١٩	٢٤	الصفات	(٦) الصفات
٢٢١	١٣	الدليل	الدليل
٢٢٣	٢	بدل الباء	بدل الباء
٢٢٥	٩	لم يمنع	لم يمنع
٢٣٢	١٥	والهيمان	والهيمان
٢٣٣	٢	أن تكون	أن لا تكون
٢٣٥	١٦	(٢) البقرة	(٣) البقرة
٢٤٣	٤	يدقعه	يدقعه
٢٤٣	١٩	(٢) المائدة	(٣) المائدة
٢٤٦	٢	البشر	البشر

الصفحة	السطر	الختلاف	الصواب
٢٤٧	٥	(معيشة)	(معيشة)
٢٤٧	٩	وَكَّرَ	وَكَسَّرَ
٢٥١	١٦	بَسَّ	(بَسَّ)
٢٦١	٦	وهو أشبه	وهو أشبه
٢٦٧	٩	أَعَيْنَ	(أَعَيْنَ)
٢٦٩	١	شاء الله	يشاء الله
٢١٣	١١	لَت يَجْزُ	لم يَجْزُ
٢٧٤	٤	فَتُقَدَّرَ	فَتُقَدَّرَ
٢١٧	١	فيهم	فيهم
٢٨٠	٦	أذهب	أذهب
٢٨١	١٤	(١) للمسيوطي	للمسيوطي
٢٨١	١٥	البيت	(١) البيت
٢٨٣	٢٦	يوسف/٣٠ •	يوسف/٣١ •
٢٨٤	١	لتحقيق	لتحقيق
٢٨٤	١٧	من يصبه	من ينصبه
٢٩٠	١٣	اركب	اركب
٢٩٦	٢٠	بن ربيعة	بن أبي ربيعة
٣٠٠	١٤	[إِيَّاه]	[إِيَّاه]
٣٠٤	٧	التوكيد	التوكيد
٣١١	١	لم يَلْزَمَ	لم يَلْزَمَ
٣١٢	٤	وفي كتاب	وفي كتاب
٣١٢	١٠	أن يلزم	أن تلزم
٣١٤	٢٢	نسبة	نسبه
٣١٥	١٤	[له]	له [(٥)]

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٣١٦	٢	وَاتَّسَعَ	وَاتَّسَعَ
٣٢١	١١	حَسَنًا	حَسَنًا
٣٢١	٢٢	ابن الصمة	ابن الصمة
٣٢٤	١	(إِنَّمَا)	(إِنَّمَا)
٣٣٢	١٢	كما قول ؟	كمال قال
٣٣٧	١	كقولهم	كقولهم
٣٣٧	٢١	بن السكيت	ابن السكيت
٣٤٦	١٨	النفي	النفي
٣٥٥	٢٥	الحكم	الحكم
٣٥٦	٤	تُنذِرَ	(تُنذِرُ)
٣٦١	١	ويستقيم	ولا يستقيم
٣٦٨	١٢ و ٦	١٠ لكلم	ما الكلم
٣٦٨	٢٢	تحدثت	(تحدثت)
٣٦٩	٢١	لجمهور	الجمهور
٣٨١	١٤	(٢) هذه	(١) هذه
٣٩٥	٤	محضون	محضرون
٣٩٥	١٣	ليوفينهم	ليوفينهم
٣٩٥	١٧	يفته	يفته
٣٩٤	٩	السانة	الساكنة
٤٥٥	١٢	الذي	الذي
٤٥٢	٤	كان	لكان
٤٥٥	٣	مثلها	مثلها
٤٥٥	٢٣	(٦)	
٤٥٥	٢٤	الأنفال	(٦) الأنفال

الصفحة	السطر	الخطا	الصواب
٤١٩	٢	أبوفي العباس	أبوي العباس
٤٢٦	٢	فان لك	فان ذلك
٤٢٧	١١	ونحوه	ونحوه
٤٢٩	٢	(ن الله	إن الله
٤٣٢	١٦	هه	هذه
٤٤٥	٥	الأوهالا	الأوهالا
٤٤٦	١	إن السموات	(إن السموات
٤٥٢	١٢	ليس	ليس
٤٥٥	٢	وكنك	واكنك
٤٥٥	١٢	قبح	قبح
٤٧٢	١٧	(٢) قال	(٣) قال
٤٧٥	١٤	وفكة	وفلمكة
٤٨٤	١٣	أكد وأوجب	أكد وأوجب
٤٩٨	٩	(فعيل)	(فعيل)
٥١٠	١٠	دراهم	دراهم
٥١٢	٤	إمّا إن	أمّا إن
٥١٦	٦	سبعه	سبعه
٥٣١	٦	عرب	إعرب
٥٤٧	١١	بالحل	بالحال
٥٥٤	١١	واليادة	والزيادة
٥٧٣	١٧	كل حال	كل حال
٥٧٤	١	ودلاته	ودلالته
٥٧٩	١	من القول	من القول
٥٩١	٦	مجرورة	مجردة

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٥٨٨	١	أَنْ	أَنَّ
٥٨٩	١٨	(٢) قوله : (من حيث)	(٢) قوله : (فإذا لم يجوز)
		جاء نصاب السيف)	إضافة الشيء الى نفسه)
		• ساقط من ج	• ساقط من ج
٥٩٠	١٢	نصاب السيف	نصاب السيف

أبو سلوم المعتزلي

